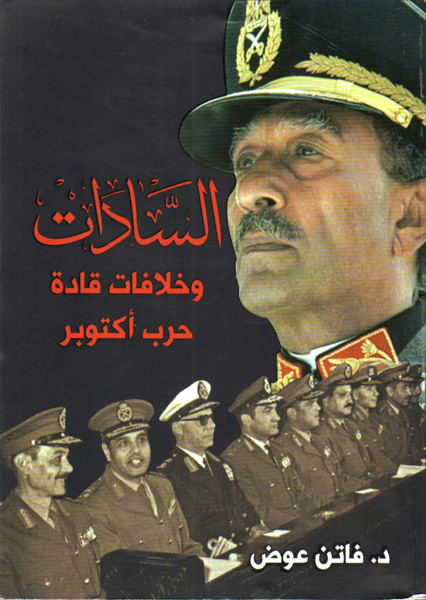

السادات

وخلافات قادة حرب أكتوبر

د. فاتن عوض

السَّادَات

وخلافات قادة حرب أكتوبر

د. فاتن عوض

الطبعة الأولى
القاهرة ٢٠١٨

السادات

وخلافات قادة حرب أكتوبر

دكتورة فاتن عوض

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

القاهرة ٢٠١٨

محمول: ٠١٢٠٣٥٨٥٧٨٩ - ٠١٠١١١٤١٤٩١

Email: dr.faten.awad12@gmail.com

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠١٨/٢٧٤٦

الترقيم الدولي ٩٧٨/٩٧٧/٥٠٥٣/٥١

طبعت بمطابع ٦ أكتوبر

أخبار اليوم

كلمة لا تنسى

سوف يجئ يومٌ نجلس فيه لنقص ونروي ماذا فعل كلٌّ منا في موقعه، وكيف حمل كل منّا أمانته وأدى دوره، وكيف خرج الأبطال من هذا الشعب وهذه الأمة في فترة حالكة ساد فيها الظلام؛ ليحملوا مشاعل النور، ليضيئوا الطريق؛ حتى تستطيع أمتنا أن تعبر الجسر ما بين اليأس والرجاء..

الرئيس محمد أنور السادات

بطل الحرب وشهيد السلام

مُقـدّمة

ستظل حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ علامة مضيئة فارقة في سجل تاريخ العسكرية المصرية، لما حققته من انتصار عسكري عظيم أذهل العالم. ولاتزال حرب أكتوبر تبوح بالأسرار والخفايا رغم مرور عقود على اندلاعها.

في الوقت الذي تزخر فيه المكتبة العامة والعسكرية بمذكرات صناع القرار وقادة الحرب العسكريين المصريين والإسرائيليين والكتب والدراسات للمفكرين والمحللين السياسيين والمؤرخين العسكريين التي تناولت مراحل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وحرب أكتوبر بشكل خاص، من وجهات النظر المختلفة، سياسية كانت أم عسكرية، إلا أنني اعتقد أن الجميع يترقب وينتظر الكلمة الأخيرة والحكم النهائي للتاريخ لأعظم الحروب في تاريخ مصر المعاصر، برؤيته الثاقبة ومنظوره الأوسع والأعمق للأحداث والقضايا، بدراسة السياسات ودوافع القرارات ونتائجها، في ظل محيط الأوضاع الداخلية وتطورات معطيات الظروف الإقليمية والدولية ومتغيراتها، بما تفرضه من تحديات، في إطار أيديولوجية صانع القرار واستراتيجيته. وتقييم ما كتب بشأنها بأسلوب علمي دقيق بحيادية ونزاهة، بعدما وضحت الرؤى والأبعاد على جميع المستويات، وهدأت المشاعر و استقرت الأهواء . وربما يظن البعض من غير المتخصصين أن حكم التاريخ تأخر طويلًا، إلا أنها هي طبيعة علم التاريخ التي ترصد تفاصيل الحدث وتدقق لكل ما كتب وتروي للوقوف على الحقائق وكشف الغموض والأسرار، التي ربما تكون أحيانا صادمة، ولكن هي الحقيقة مجردة.

مازال الكثير من الحقائق الخافية التي لم تنشر بعد، كما أن ثمة حقائق أخرى قام البعض بتشويهها، أحيانا عن جهل، وأحيانا أخرى عن خطأ متعمد لإخفاء هذه الحقائق؛ لكل

ذلك اخترنا بعدًا جديدًا وزاوية لها خصوصيتها وحساسيتها، تركيزا على السادات وخلافات قادة حرب أكتوبر، ذلك الاشتباك الذي لم تجرؤ الأقلام على فضه حتى الآن .

تدور أحداث الكتاب حول شخصية الرئيس السادات، التي تعد مفتاح فهم السياسة المصرية بدوافعها وأهدافها في اتخاذ قرار الحرب واستراتيجية إدارتها سياسيًا وعسكريًا، ومدى تأثير دور السادات على مسار أحداث الحرب وتطور نتائجها في ظل انفراده باتخاذ القرار، وما نتج عنه من خلافاته مع قادة الحرب،محورًا مهمًا لطرح وتحليل أحداث الحرب وتطوراتها.

بدت بوادر الخلافات تلوح في الأفق، منذ بداية تولي السادات الحكم، حيث ثار الخلاف بين الرئيس السادات وبين وزير الحربية الفريق محمد فوزي بسبب تحديد مسئولية السادات تجاه توقيت اتخاذ قرار الحرب ومدى مجال العمليات العسكرية لتحرير الأرض المحتلة وفقًا لخطة العبور والوصول إلى خط المضايق، وهو ما رفضه السادات وفقًا لرؤيته السياسية وإمكانيات وقدرات القوات المسلحة وقتئذ. وعلى أثر ذلك الخلاف استقال وزير الحربية من منصبه، فيما عرف بقضية "مراكز القوى"، وقدم للمحاكمة العسكرية في مايو ١٩٧١.

ولم يمض وقتًا طويلًا، حتى عاد الخلاف ذاته يطل برأسه بين الرئيس السادات ووزير الحربية الجديد الفريق محمد صادق، ويكون أهم أسباب استبعاده بعد مرور سبعة عشر-شهرًا على توليه هذا المنصب الحساس في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العسكرية المصرية.

بينما تلاشى ذلك الخلاف مع وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل، الذي وعي لتفكير السادات ونواياه، فنجح في تخطي هذا الخلاف الذي ثار على مدار ما يقرب من ثلاث سنوات وأطاح باثنين من وزراء الحربية السابقين له. ولم يكن تجاوز المشير أحمد إسماعيل للخلاف مع السادات حول خطة العمليات والوصول إلى المضايق شرقًا، إلا تأجيلًا للصدام؛ بغرض تخطي مرحلة التخطيط والإعداد للحرب، وأملًا في تلاشي الخلاف وسط أهوال الحرب.

وعلى غير المتوقع، دفعت أهوال الحرب بشبح الخلاف من جديد، لتطل الأزمة برأسها في ظل أوج انتصارات الحرب، فانفجر الخلاف وبلغ ذروته فور قرار السادات بتطوير الهجوم

والوصول إلى خط المضايق شرقًا، على خلاف ما تم التخطيط والإعداد له. وهو ما اعترض عليه قادة الجيوش الميدانية ودارت مناقشات حادة مع وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل ورئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي خلال اجتماعات مركز العمليات رقم (١٠) .

وبتصاعد حدة الأزمة استُدْعي السادات للحكم بين القادة العسكريين لفك الاشتباك بين قادة مركز العمليات من جهة وقادة الجيوش الميدانية من جهة أخرى. وبالفعل حسم السادات هذا الخلاف بتأييد موقف المشير أحمد إسماعيل، الذي تخلى عن حذره من مخاطر المجازفة وتربص العدو به لانتزاع نصر من الهزيمة؛ بإصدار تعليمات تطوير الهجوم شرقًا، التي هي بالأساس تنفيذا لقرار السادات؛ ليترك قائد الجيش الثاني الميداني اللواء سعد مأمون، ومن بعده اللواء عبد المنعم خليل، وقائد الجيش الثالث الميداني اللواء عبد المنعم واصل يواجهوا مصير مجهول، امتثالًا للتعليمات وتنفيذًا للأوامر العسكرية. كمبدأ عام، يمكن للقادة أن يختلفوا عند إبداء وجهات النظر قبل اتخاذ القرار، أما بمجرد اتخاذ القرار، يجب تنفيذه.

وكان للخلاف بين السادات والقادة العسكريين على جبهة سيناء أصدائه المدوية على جبهة الجولان، فقد بدت بوادر الخلاف بين السادات والأسد منذ اليوم الثاني للحرب حول توقيت وقف إطلاق النار وتدخل الاتحاد السوفيتي، وهو ما أنكره الأسد ورفضه السادات، وبتجاوز هذا الأمر إلى ما انتهى إليه من نتائج غير محسومة، حتى عاد الخلاف من جديد في اليوم السابع للحرب؛ ليدفع بالسادات لإصدار قرار تطوير الهجوم، لتفترق جبهتي الحرب.

وعلى الجانب الإسرائيلي، فقد دب الخلاف بين القادة السياسيين والجنرالات الإسرائيليين، فجر اندلاع الحرب بشأن اتخاذ قرار بتوجيه ضربة استباقية وإعلان التعبئة العامة، الذي انتهى بالرفض. ولكن عاد الخلاف في وجهات النظر بشأن مواجهة الحرب التي فاجأت إسرائيل وباغتتها. فكان هول اندلاع الحرب، سببًا في حالة الارتباك التي أصابت القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، وزلزالًا رهيبًا هدد أمن إسرائيل وأفقدها توازنها، واستمرت حالة الذعر والارتباك تلازم القرار الإسرائيلي خلال المرحلة الأولى للحرب، وهو ما

انعكس على تحركات القوات لصد الهجوم في مسرح العمليات. إلى أن أفاقت تل أبيب من صدمتها وأعادت ترتيب خططها وتثبيت خطاها بدعم واشنطن عبر الجسور الجوية.

ومن المفارقات أن الخلاف بين الجنرال أريل شارون من جانب وبين الجنرال شموئيل جونين والجنرال بارليف من جانب آخر أثناء الحرب بشأن تجاهل شارون عن عمد أوامر قيادته العامة وعدم الامتثال للتعليمات وتنفيذ الأوامر ومجادلته دوما بشأن الخطط والتكتيكات مع قادته وتخطيهم بإجراء اتصالات تليفونية لاسلكية مباشرة مع مقر رئاسة جيش الدفاع الإسرائيلي في تل أبيب في محاولة لدفع القيادة العليا على تغيير الأوامر الصادرة من جونين وبارليف، وهو ما حدث بالفعل بدعم دايان؛ وذلك عقب أن طالب كل من جونين وبارليف بإبعاد شارون، وسواء أكان شارون محقًا أو مخطئًا؛ فقد أضحى نجمًا عسكريًا؛ على أثر مغامرته العسكرية ونجاحه في عملية الاختراق، وأصبح على رأس السلطة في إسرائيل فيما بعد!!

كما اتسعت دوائر الاختلاف وتصاعدت حدة الاشتباك بين الحرب الإقليمية الدائرة راحها في الشرق الأوسط مع قطبي الصراع الدولي، ما بين الشد والجذب؛ والدعم والتهديد، لتشهد ساحة القتال على جبهتي سيناء والجولان أهم جولات صراع القوى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وتنذر حرب أكتوبر بخطورة حرب نووية كادت أن تهدد البشرية.

ويطيب لي أن أقدم هذا الجهد المتواضع للقارئ المهتم بتاريخنا الوطني، اعتزازًا بانتصاراته العظيمة، بعقلانية وموضوعية، وردًا على المزاعم والافتراءات؛ لعلي أغير فكرة أو أؤكد حقيقة أو أزيل غموضًا والتباسًا لقضايا حساسة غاية في التشابك والتعقيد. وإنه لشرف عظيم، أن يسطر قلمي البسيط **ملحمة** حرب أكتوبر المجيدة، إهداءً لأبطال الوطن وشهدائه، آملين في حاضر أفضل ومستقبل متقدم واعد ..

والله على ما أقول شهيد

د. فاتن عوض

الفصل الأول

التخطيط الاستراتيجي للحرب

كانت حرب يونيو ١٩٦٧، هزيمة سياسية في المقام الأول، ترتب عليها هزيمة عسكرية بكل أبعادها، بسبب العديد من الأخطاء والتقديرات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى صدور قرارات عشوائية اختلطت فيها القضايا السياسية بطبيعة الالتزامات العسكرية؛ مما أدى إلى فقدان التوازن بين هذه القرارات وما ترتب عليها من التزامات دفاعية، في غياب التقديرات الصحيحة للانعكاسات الإقليمية والدولية الناجمة عن هذه القرارات، خاصة إذا كانت تناقض واقع القدرات العسكرية والسياسية المتاحة. هكذا خضعت القيادة السياسية والعسكرية العليا لتقديرات غير دقيقة، دفعتها إلى ارتكاب أخطاء جسيمة سواء قبل الحرب أو أثناء إدارتها للصراع المسلح، وما ترتب على ذلك من أضرار بالغة بأداء القوات المسلحة وعرضها لظروف صعبة راح ضحيتها الجيش المصري؛ مما أفضى في النهاية إلى الهزيمة، وفقدان سيناء.

وبانتهاء الحرب، تبلور الهدف السياسي والعسكري الذي تحدد تلقائيًا لهذه المرحلة في إعادة بناء القوات المسلحة ماديا ومعنويا مع الاستعداد لخوض معركة تستعيد بها مصر كرامتها وتحرر الأرض المحتلة. لذا خططت القيادة السياسية والعسكرية؛ لتحقيق هذا الهدف خلال الفترة التي أعقبت حرب يونيو وحتى اندلاع حرب أكتوبر، وذلك من خلال دورين رئيسيين : اشتمل أولهما على أربع مراحل [مرحلة الصمود، الدفاع النشط، حرب الاستنزاف ومرحلة وقف إطلاق النار]، والتي مثلت في مجملها المرحلة التحضيرية والعملية لحرب أكتوبر ١٩٧٣؛ لما كان لها من تأثيرات بالغة الأهمية على أسلوب الإعداد والتخطيط للدور الثاني من مرحلة الإعداد لحرب التحرير، في ظل الظروف التي فرضتها هزيمة يونيو [1].

وعلى الصعيد السياسي، شهدت الفترة ما بين حربي ٥ يونيو١٩٦٧و٦ أكتوبر ١٩٧٣ نشاطًا سياسيًا ودبلوماسيًا واسعًا؛ لتهيئة الظروف المواتية لإرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ولكن هذه الجهود كان لا بد أن تصل إلى طريق مسدود وتتحطم على صخرة الرفض والتعنت الإسرائيلي في ظل الأوضاع التي أوجدتها نتائج حرب يونيو ١٩٦٧، وفي ظل الظروف

١ - عبد الرحمن الهواري، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الجولات العربية الإسرائيلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، في فلسفة العلوم العسكرية، تاريخ عسكري وإستراتيجية عسكرية،أكاديمية ناصر، كلية الحرب العليا، ١٩٨٨، ص٨٥.

الدولية وما فرضته سياسة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين بفرض الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط [١]؛ لتسهم سياسة القوتين العظميين لمعالجة أزمة الشرق الأوسط في إقناع السادات باستبعاد التسوية السلمية للأزمة، وأنه لا بديل إلا الحرب؛ لفك الحصار الذي فرضه العملاقان عسكريًا وسياسيًا [٢]. مع الحرص على مواصلة جهود السلام بشتى الطرق، واستكمال إعداد القوات المسلحة وتجهيزها بما لديها من إمكانيات لشن عملية هجومية ضد إسرائيل، بهدف إحداث تغيير في الوضع العسكري والسياسي، مع بذل أقصى جهد لإعداد الجبهة الداخلية لخوض المعركة وتحمل مسئوليتها [٣]. فأصبح الخيار العسكري هو الحل الوحيد لإنهاء حالة اللاسلم واللاحرب، وإنهاء الاسترخاء العسكري؛ بغرض تغيير موازين الموقف العسكري والسياسي في المنطقة وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام كل أوجه القوة [٤].

لذلك كان من الضروري تحديد نوع العملية الهجومية ومداها، التي يتحكم في تحديدها عوامل متعددة؛ أهمها قدرة القوات المسلحة للطرفين المتحاربين، والموقف العسكري والإستراتيجي الذي يواجه كلًا منهما، في إطار ردود الفعل الدولية التي فرضت نفسها بدءًا من اتخاذ قرار الحرب ووضع الفكرة الاستراتيجية لها، وتحديد أهدافها الاستراتيجية والعسكرية ورسم المجال الجغرافي والمدى الزمني للصدام المسلح؛ لذا حددت هذه الضوابط طبيعة الحرب وشكلها في إطار الصراع الدولي للعملاقين وإستراتيجيتهما العالمية[٥].

١ - وهو ما تكشف عنه وثائق الخارجية المصرية بشأن الجهود الدبلوماسية لوزارة الخارجية عقب حرب يونيو ١٩٦٧ في المنظمات الإقليمية والدولية؛ لإيجاد حل سلمي للصراع وعودة الأراضي المحتلة، ومساعي الدول الكبرى، دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، كود ٧٨٠٤٩٤٦٣ ٠٠، ٧٨٠٤٩٧٦١ ٠٠، ٧٨٠٥٠٣٥٨ ٠٠، ٧٨٠٤٩٣٠٨ ٠٠،٠٠٧٨٠٥٠٣٥٨، وغيرها، أما بشأن سياسة الوفاق الأمريكي السوفيتي، السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي (١٩٦٣ - ١٩٧٦)،[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٧]، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

٢ - انظر، حسن البدري، حرب رمضان : الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة [القاهرة : الشركة المتحدة للنشر ط١، ١٩٧٤]، ص ١ - ٩.

٣ - محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧]، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

٤ - محمد عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر [باريس : المنشورات الشرقية ط١، ١٩٨٩]، ص ٢٠٠ - ٢٠١. كذلك
Cooper , Mark , The Transformation of Egypt , London : Crom Helme , 1982 , p., 86.

٥ - طه المجدوب،، سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط١، ١٩٩٩]، ص ١٦٣.

وعلى هذا الأساس بدأت عملية البناء الاستراتيجي للحرب، الذي ارتكز على تحديد الأساليب الضرورية لتحدي النظرية العسكرية الإسرائيلية والتصدي لأركانها؛ نظراً لضخامة حجم العمل الفكري والإعداد الخططي لاستراتيجية الحرب، وموازنة الجانب التطبيقي مع المتطلبات الفلسفية، والمقومات العملية الملتزمة بالقدرات العسكرية الفعلية. وحتى يمكن التوصل إلى أفضل الأساليب لإنجاز المهمة القومية المحددة، في ظل ظروف سياسية واستراتيجية معقدة، تم تنظيم هذه الأعمال في إطار محكم لخطة عمل دقيقة، تقود العمل التحضيري الواسع النطاق، والذي لا يقتصر فقط على إعداد الخطط ولكن يشمل كذلك إعداد القوات لمهامها الصعبة وإعداد الدولة والمجتمع للمشاركة الفعالة في تحمل أعباء الحرب.

هكذا، كان ضرورياً وضع خطة عمل تتضمن نوعيات العمل المختلفة المطلوب تنفيذها، وتحدد مراحل هذا التنفيذ، وتبين قواعد وآليات الحركة والتنسيق في شتى مجالاته، حتى يمكن في النهاية التوصل إلى استراتيجية مصرية سليمة وأساليب تطبيق مضمونة النجاح.

فانطلقت خطة العمل التي وضعت للتخطيط والإعداد للحرب بدءاً من المراجعة الشاملة للخطط الدفاعية المنفذة فعلًا للدفاع عن الدولة، والمخططات السابق وضعها والتي تحمل بعض الأفكار وأشكال العمل الهجومي اللازم لتحرير سيناء، كخطوة تمهيدية ضرورية؛ يجب أن تسبق مرحلة وضع استراتيجية الحرب. وفي الواقع، أن خطة العمليات الحربية التي نفذت بنجاح كبير في حرب أكتوبر لم تأت من فراغ، ولكنها استندت إلى الكثير من الخبرات والمعلومات والمعطيات والمخططات التي سبق إعدادها، ولكنها لم تتبلور في شكل استراتيجية عسكرية لشن حرب هجومية شاملة [1]. وهو ما سوف يقودنا إلى تتبع تطور الخطط ومراحل الإعداد للحرب خلال الثلاث سنوات الأخيرة لحكم الرئيس جمال عبدالناصر والبناء عليه لاستكمالها خلال الثلاث سنوات الأولى لحكم الرئيس أنور السادات، للوقوف على مدى ارتباطها بالأوضاع العسكرية والمعطيات السياسية داخلياً وخارجياً؛ وتقييم مدى مساهمتها في خطة العمليات المنفذة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما سوف يتضح تباعا خلال السياق العام لخطة الحرب.

١ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط١ ١٩٩٩]، ص ١٦٣ - ١٦٤.

أولًا : التخطيط الإستراتيجي للحرب

يُعَدُّ التخطيط الإستراتيجي من أهم مسائل الإعداد للحرب وأعقدها، فهو عمل مركب متداخل، شديد التعقيد والتشابك، يحتاج إلى دراسات عميقة قائمة علي حسابات تفصيلية دقيقة لكل جوانب الحرب، خاصة في ظل ظروف سياسية وعسكرية معقدة مرت بها مصر عقب هزيمة يونيو؛ مما زاد من صعوبة مهمة التخطيط خلال هذه الفترة[١]. لأن خطط العمليات هي عمل متشعب ومتعدد التخصصات تشارك فيه مجموعة منتخبة من المفكرين والمخططين العسكريين، تقوم بتحويل الاستراتيجية العامة المحددة للحرب إلى مجموعة متكاملة من الخطط المنسقة والمترابطة، وتنقسم خطط العمليات بدورها إلى خطط عمليات إستراتيجية تضعها القيادة العامة للقوات المسلحة وتتولى هيئة العمليات مسئولية تنفيذ هذه الخطط، التي تتفرع منها خطط تعبوية تضعها الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة والجيوش الميدانية، ثم خطط تكميلية متخصصة تضعها الإدارات المختصة لخطط الأعمال الهندسية، إضافة إلى خطط إعداد الدولة للحرب بجوانبها السياسية والاقتصادية والمعنوية وباقي أنشطة الدولة المرتبطة بالحرب[٢].

- **تطور مراحل التخطيط الإستراتيجي حتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣**

تسلسل التخطيط الإستراتيجي في مراحل الصراع المختلفة طبقًا للهدف السياسي والعسكري لكل مرحلة، وكذلك وفقًا للإمكانات المتاحة والقدرات الفعلية للقوات المسلحة مقارنة بالتقييم العلمي والواقعي لقدرات العدو، وهو ما كان له أثر كبير في نجاح التخطيط لتنفيذ حرب أكتوبر[٣]؛ حيث تدرج التخطيط وفقًا لدورين أساسيين هما:

الدور الأول : بدأ من النصف الثاني لعام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٢.

الدور الثاني : شمل الفترة من أكتوبر ١٩٧٢ وحتى أكتوبر ١٩٧٣.

١ - عبد الرحمن الهواري، مرجع سابق، ص ٨٧.
٢ - طه المجدوب، مرجع سابق، ص ١٦٣ - ١٦٤.
٣ - لمزيد من التفاصيل، راجع، حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٨، ١٩.

أما الدور الأول : فقد اشتمل على أربع مراحل؛ بدءًا بمرحلة الصمود ومرورًا بمرحلة الدفاع النشط ثم مرحلة الاستنزاف وصولًا إلى مرحلة وقف إطلاق النار. على النحو الآتي :

المرحلة الأولى : مرحلة الصمود (يونيو ١٩٦٧ - أغسطس ١٩٦٨)

بدأت هذه المرحلة في أعقاب الانسحاب المأسوي للقوات المسلحة من سيناء؛ إذ بدأت قيادة المنطقة الشرقية المسئولة عن جبهة القناة * فورًا في تنظيم الدفاع على امتداد الضفة الغربية للقناة وفي العمق، وذلك بتجميع القوات وإعادة تنظيمها وتشكيلها وتسليحها، وتخصيص المهام الدفاعية لها، وتحديد قطاعات عملها فيما بين السويس جنوبًا وبورسعيد شمالًا. فكان الهدف من هذه المرحلة هو الالتزام بنوع من الهدوء في جبهة القناة؛ لإتاحة الفرصة لإعادة بناء القوات المسلحة، وتجهيز هيكل الدفاع عن غرب قناة السويس، وتأمين الضفة الغربية للقناة ضد خطر التهديد الإسرائيلي لمحاولة عبور القناة.

فوضعت أول خطة دفاعية متكاملة لحماية غرب القناة تحمل الاسم الكودي (عزم) في نوفمبر ١٩٦٧، التي طورت طبقًا لتطور القدرة القتالية بعد وصول التسليح تباعًا من الاتحاد السوفيتي، كما أدخل عليها عدة تحسينات وتعديلات تعبوية تتلاءم مع الأوضاع القيادية الجديدة، حيث أعيد تنظيم قيادة المنطقة الشرقية وقواتها في ديسمبر ١٩٦٧، بتقسيمها إلى جيشين ميدانيين، وكذلك تشكيل قيادة منطقة البحر الأحمر والإسكندرية لاكتساب مسرح العمليات مرونة أكبر في القيادة والسيطرة[١]. ودارت خلال هذه المرحلة ثلاث معارك رئيسة: بدأت بمعركة رأس العش، وعملية القوات الجوية المصرية، بقصف قوات العدو المدرعة والميكانيكية وعناصر المدفعية، التي انتهت بإغراق المدمرة إيلات، وانتهت هذه المرحلة بصدور القرار ٢٤٢ وموافقة مصر عليه[٢].

---

* حيث تولى اللواء أحمد إسماعيل قيادة الجبهة في ذلك الوقت، انظر، مذكرات المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٨.

١ طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، ص ١٦٦.

٢ حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٠.

المرحلة الثانية : مرحلة الدفاع النشط [سبتمبر ١٩٦٨ - ٧ فبراير ١٩٦٩]

كان من الصعب في ظل الظروف التي أعقبت حرب يونيو، أن تتحول جبهة السويس إلى أعمال القتال النشط؛ إلا بعد أن تؤمن دفاعها في جبهة القتال، وتعيد تنظيم قواتها بحيث تكون قادرة على تنفيذ المهام الدفاعية، التي مهدت لبدء تحريك الأوضاع الساكنة في جبهة القتال، حيث بدأت فورًا تنفيذ مخطط الدفاع النشط، واستغرق هذا الإعداد فترة خمسة عشر شهرًا قبل بدء تنشيط الجبهة في سبتمبر ١٩٦٨ [١]. ومع نمو الكفاءة القتالية للقوات والتوسع في أعمال التجهيز الهندسي، تدرج الهدف ليكون تكبيد العدو خسائر متزايدة في الأفراد والأسلحة والمعدات؛ فتم التخطيط لاستخدام التراشق بنيران المدفعية والأسلحة الأخرى، لفترات طويلة؛ مما أسفر عن تقييد حرية الحركة والمناورة والاستطلاع للعدو؛ وكان ذلك بغرض خلق حالة من التوتر العسكري، واستمرار النشاط القتالي؛ لدفع المجتمع الدولي لتنفيذ القرار ٢٤٢[٢].

وأمام تزايد خسائر إسرائيل في الأفراد؛ بدأت القوات الإسرائيلية في إنشاء نقط محصنة سريعة الإنشاء من الملاجئ والدشم، وإقامة ساتر ترابي عالٍ على الضفة الشرقية للقناة لوقاية قواتها وإخفاء تحركاتها، مثلت هذه النقط المحصنة الهيكل الرئيسي لخط بارليف فيما بعد. كما عمدت إسرائيل خلال هذه الفترة إلى تشتيت جهود القوت المصرية بتنفيذ بعض الإغارات في العمق، بغرض تخفيف الضغط علي جبهة القناة مع الاستمرار في الاشتباك بالنيران ضد القوات والأهداف المدنية في منطقة القناة. واستمر هذا الوضع القتالي حتى فبراير ١٩٦٩، حين قررت مصر ضرورة تدمير خط الدفاع الذي أقامه العدو على الضفة الشرقية، وبدء مرحلة جديدة من أعمال القتال بكفاءة عالية[٣]. واستكمالًا لمرحلتي الصمود والدفاع النشط بدأت المرحلة الثالثة.

---

١ - طه المجدوب، هزيمة يونيو حقائق وأسرار [القاهرة : دار الهلال، د. ت]، ص ٢٣١.

٢ - وزارة الحربية : هيئة البحوث العسكرية، ملف وثائق إدارة المدفعية لفترة الإعداد للحرب (مرحلة الدفاع النشط)، وثيقة تعليمات عمليات المدفعية للتخطيط لقصف مواقع العدو شرق القناة ٨ سبتمبر ١٩٦٨، الصادرة إلى الجيوش الميدانية، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية المصري، القاهرة ١٩٨١.

٣ - محمد محمود يوسف، الجولات العربية الإسرائيلية وأثرها على المنطقة، رسالة زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا، ١٩٨٤، ص ١١٢.

المرحلة الثالثة : حرب الاستنزاف [٨ مارس ١٩٦٩ - ٨ أغسطس ١٩٧٠]

ليس هناك شك في أن حرب الاستنزاف، إستراتيجية عسكرية، تفرضها الظروف السياسية و الاستراتيجية ، عندما لا تتوافر القدرة الكافية على الحركة الشاملة، أو في ظروف قد تسبب تأخير العمل العسكري المباشر، لتصبح استراتيجية الصراع طويل الأمد مرحلة ضرورية تمثل أنسب الاستراتيجيات الملائمة والفعالة القادرة علي تحقيق نتائج مؤثرة علي المواقف الاستراتيجية لطرفي الصراع المسلح. غير أنها لا تصلح لتحقيق نصر حاسم، وإن كانت تمثل تمهيدًا ضروريًا لمرحلة الحسم القادمة، ولكشف حقيقة قدرات العدو. فكانت حرب الاستنزاف الإجراء الوحيد القادرعلي كسر الجمود العسكري وتجاوز آثار الهزيمة والخروج من طوقها، بالإبقاء علي القضية حية مشتعلة واستعدادًا واقعيًا في ميادين القتال لحرب التحرير؛ لذلك بدأت حرب الاستنزاف في ٨ مارس ١٩٦٩، واستمرت إلى أن توقف القتال في ٨ أغسطس ١٩٧٠ بقبول الطرفين لمبادرة روجرز.

وفي مواجهة الأساليب التي اتبعتها إسرائيل إبان حرب الاستنزاف، وضعت القيادة العامة خطة دفاعية متطورة تحت مسمى الخطة [١٧٠] نفذت في أكتوبر ١٩٦٩. وكان هدفها تنظيم وتقوية الدفاع البري والجوي؛ لمنع العدو من القيام بغارات جوية خاصة في العمق، والتصدي لقواته البرية إذا ما حاولت عبور القناة، أو عند إبرارها جوًا أو بحرًا وتدميرها، وذلك بالتعاون مع القوات المخصصة لتأمين الأهداف الحيوية بمواصلة القتال بالأسلوب الذي يوائم الظروف القائمة والإمكانيات المتاحة، مع تهيئة الظروف المناسبة للتحول للعمليات الهجومية وتحرير الأرض المحتلة [١]. وقد استمرت هذه الخطة مطبقة ومنفذة في جبهة القتال وفي العمق، إلى أن تم وقف إطلاق النار في ٨ أغسطس ١٩٧٠؛ تنفيذًا لمبادرة روجرز، بعدما اشتدت وطأة حرب الاستنزاف؛ فلجأت إسرائيل إلى واشنطن لطرح

١ - ملف الوثائق العسكرية للعملية الدفاعية (١٧٠)، خطة العملية والوثائق المكملة لها، هيئة العمليات، القوات المسلحة المصرية عام ٦٨ – ١٩٦٩، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية، القاهرة ٨٠ / ١٩٨١.

البديل السياسي؛ وبذلك تحقق الهدف السياسي لحرب الاستنزاف، بعد مرور خمسة عشر شهرًا على بدء اشتعالها، كما شهدت تلك الفترة تطورات عسكرية عديدة وواسعة النطاق، كان أهمها إقامة حائط الصواريخ المصري وعنصر التواجد العسكري السوفيتي في مصر لأول مرة، والذي كان يُعَدّ بمثابة إخلالًا لتوازن القوى، ليس على مستوى الصراع الإقليمي فحسب، بل على مستوى الصراع الدولي بين العملاقين. مما كان دافعًا قويًا لتدخل الدبلوماسية الأمريكية لمعالجة الأسباب التي أدت إلى ذلك، بطرح مبادرتها لوقف إطلاق النار، ولأول مرة تسرع إسرائيل في قبول وقف إطلاق النار دون أي شرط، بعد أن ظلت ترفض كل عروض السلام وطلبات وقف إطلاق النار السابق طرحها خلال جهود دبلوماسية كثيفة ومتنوعة استمرت تتعثر منذ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى وقف إطلاق النار[1]. لتصبح تلك الفترة الحرجة بداية النهاية لحرب الاستنزاف عامة، والاستنزاف الإسرائيلي المضاد علي وجه التحديد.

وعمومًا، أطلقت تلك الفترة الحرجة العنان لطرفي الصراع لاستكمال نظامهما الدفاعي واستحكامه؛ مما كان له تأثير بالغ الأهمية في حرب أكتوبر سلبًا وإيجابًا. فعلى الجانب المصري، نجحت مصر في استكمال بناء شبكة الصواريخ المضادة للطائرات على عدة خطوط وأنساق، تبدأ من عمق الوادي وتتحرك شرقًا نحو جبهة القناة بجهد بشري عسكري ومدني خارق، لتبدو معركة بناء حائط الصواريخ ملحمة كفاح ضارية للقوات المسلحة المصرية، تصدت بإصرار وعناد للمحاولات المستميتة من جانب العدو لمنع إتمام هذا الصرح الدفاعي. وانتهى هذا الصراع الدموي، باستكمال بناء نظام جديد للدفاع الجوي وحماية سماء الجمهورية، فقبل نهاية شهر يونيو ١٩٧٠ كانت قواعد الصواريخ قد وصلت واستقرت على مسافة ١٥ كم من القناة؛ مما حد من دور القوات الجوية المعادية، وحرم القوات البرية

---

١ - بشأن قرار وقف إطلاق النار وملابساته ونتائجه الإقليمية والدولية بطرحهما، طه المجدوب، هزيمة يونيو حقائق وأسرار، ص ٢١٨ - ٢٢٣. كذلك، فاتن عوض، السادات رئيسا للجمهورية واتفاقيات كامب ديفيد، ماجستير، تاريخ، كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠١١، الفصل التمهيدي للدراسة .

للعدو من حرية العمل في منطقة القناة[١]. إلا أن القوات المسلحة المصرية أخفقت في تحقيق الهدف العسكري المضاد بشأن منع العدو من إقامة دفاعات محصنة على الضفة الشرقية؛ فعلى الجانب الآخر، نجحت إسرائيل في استكمال المرحلة الثانية لإنشاء خط بارليف، حيث دخلت في سباق محموم مع الزمن لإعادة بناء ما دُمِّر منه، وإنشاء خط متصل من التحصينات على غرار خط ماجينو الفرنسي، أما المرحلة الثالثة والحاسمة في تطوير خطها الدفاعي فقد تمت خلال استمرار وقف إطلاق النار[٢]؛ فأضحت حرب الاستنزاف بمثابة المرحلة التمهيدية التحضيرية الحيوية للإعداد للحرب[٣].

وأخيراً، فإن التقييم العسكري الاستراتيجي لحرب الاستنزاف، برغم ضراوتها ومرارتها وخسائرها المادية والعسكرية والاقتصادية، إلا أنها كانت بمثابة المرحلة التمهيدية التحضيرية الحيوية للإعداد لحرب أكتوبر، فكان من المستحيل القفز من حالة الانهيار التام التي أصابت القوات المسلحة للقيام بعملية هجومية شاملة؛ لذا كان من الضروري خوض معارك الصراع المسلح بدءا معارك الصمود بطابعهما الدفاعي ومروراً بمعارك الدفاع النشط وتطوراً ووصولاً إلى حرب الاستنزاف بطابعها دفاعياً وهجومياً، بكل أنواع السلاح وأفرع القوات المسلحة، والتي استغرقت ثلاث سنوات، عالجت الجروح النفسية والمعنوية العميقة للمقاتل المصري التي تركتها هزيمة يونيو، وأصقلت خبراته العملية فقد خاض قتالًا حيًا في ميادين القتال الفعلي محاطًا بمخاطر حقيقة ضد عدوه، الذي تعرف على حقيقته وأسلوب قتاله؛ مما ساهم في استعادة ثقته في نفسه وسلامته وقيادته. فضلًا عن مواجهة معظم ما في جعبة إسرائيل من

١ - أنشئت شبكة الصواريخ المضادة للطائرات عام ١٩٧٠، وهي تماثل الشبكة المستخدمة في حماية المنشآت الأكثر أهمية في الاتحاد السوفيتي، وتفوق في كثافتها شبكة الصواريخ المضادة للطائرات التي أقيمت في فيتنام لمواجهة سلاح الجو الأمريكي، انظر، يشعياهو بن فورات وآخرون، التقصير، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ط١، ١٩٨٦،٢، ص ١٤٥. أما الرواية المصرية بشأن معركة بناء حائط الصواريخ الدفاع الجوي، ينقلها لنا، المشير الجمسي، مرجع سابق، ص ١٨١ - ١٨٢.

٢ - فلسفة نظرية بارليف الدفاعية وأهدافها ومراحل تطورها، يشرحها، طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، ص ١٤٨ - ١٥٤.

٣ - تقييم حرب الاستنزاف، برؤية مشارك، اللواء أ.ح حمدي زكي شعراوي، حرب الاستنزاف [القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط ١، ٢٠١٣] .وتفصيلًا تعرضها لنا الدراسة العلمية، إنجي محمد جنيدي، حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، [القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط١، ٢٠١٣].

أسلحة ومعدات حديثة، بل ما في الترسانة الأمريكية ذاتها، وإتباع السياسة المضادة لمواجهة ذلك. استنادًا إلى دراسة عميقة متأنية متشعبة لاستراتيجية العدو وأساليب التخطيط وسير نمو نظرية الأمن الإسرائيلي، والتخطيط الدقيق لهدم أركانها وتحديد الوسائل والحلول لإهدار قيمتها وتحطيم أسسها، فكان لتفنيد نقاط الضعف والقوة لتلك النظرية أهمية بالغة في مرحلة التخطيط، وحجر الزاوية لخطة عمليات حرب أكتوبر؛ مما وضع المخطط المصري علي أعتاب الطريق الصحيح نحو الإبداع والابتكار في إيجاد الوسائل التي تؤدي إلى تحييد مصادر التفوق الإسرائيلي وشل قدراتها وفي الوقت نفسه، العمل علي مضاعفة القدرة القتالية للمقاتل المصري ورفع مستوى أدائه الميداني، استردادًا لثقته في قادته، وإيمانه بقضيته[1].

المرحلة الرابعة : وقف إطلاق النار [أغسطس ١٩٧٠ حتى أكتوبر ١٩٧٢]

بإصدار قرار وقف إطلاق النار، هدأت الجبهة التي ظلت مشتعلة بحرب الاستنزاف، وبدأت مرحلة جديدة، تم خلالها تقييم شامل لنتائج هذه المرحلة، وتحليل دقيق لتداعياتها على الصعيد السياسي والعسكري؛ للاستفادة من الخبرات الشاملة التي اكتسبتها القوات المسلحة طوال حرب الاستنزاف، مع تكريس الجهد لمواجهة أعباء الإعداد والتدريب والتخطيط، وتطوير أساليب الأداء القتالي توافقًا مع الخبرات المكتسبة، وتفرغ القيادة العسكرية والتشكيلات والوحدات لمرحلة الإعداد للحرب، بمراجعة شاملة لما تُوصل إليه من نتائج على جميع المستويات[2]. لبدء مرحلة جديدة من التخطيط الدفاعي، اعتمادًا على **الخطة الدفاعية ٢٠٠**، التي تطورت حسب تطور عملية إعادة التنظيم والتسليح والتدريب للقوات المسلحة، والتي تم بها بناء قاعدة دفاعية قوية للتحول إلى العمليات الهجومية. وذلك بهدف التصدي لهجمات العدو البحرية والبرية والجوية ضد القوات المسلحة، وضد الأهداف السياسية والحيوية والاقتصادية، مع الإصرار على منع العدو من عبور القناة، والاستعداد لإقامة رؤوس كباري شرق القناة[3]. وقد ظلت هذه الخطة الدفاعية، هي الخطة

١ - مذكرات المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٣١ - ١٣٧.
٢ - السادات، البحث عن الذات [القاهرة : المكتب المصري الحديث ط١، ١٩٧٨]، ص ٢٤٨.
٣ - ملف الوثائق العسكرية للعملية الدفاعية (٢٠٠) خطة العملية والوثائق المكملة لها، هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية عام ١٩٧٠، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية، القاهرة ٨٠ /١٩٨١.

المعمول بها على جبهة السويس حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٣. مع إدخال بعض التعديلات الضرورية عليها من آن لآخر [١].

الخطة [٤١] عام ١٩٧١

خططت القوات المسلحة للعملية [٤١] بحلول عام ١٩٧١؛ بغرض تحرير جميع الأراضي المصرية المحتلة وقطاع غزة في عملية واحدة ومستمرة، إلا أنه بحساب الإمكانات المطلوبة لتنفيذ هذه العملية وجد أنها تفوق الإمكانات المتاحة[٢]. رغم ما تضمنته أكبر صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي حتى نهاية عام ١٩٧١، فإنها لم تغط جميع الأسلحة اللازمة لتنفيذ هذه الخطة؛ لأن قدرة الدفاع الجوي حتى بعد التدعيم بهذه الأسلحة الجديدة لم تكن كافية لحماية أي تقدم للقوات البرية في اتجاه المضايق طبقًا لمتطلبات تلك الخطة. كما أن الأسلحة والمعدات التي تقرر وصولها بنهاية العام لم تكن في استطاعة القوات المصرية أن تستوعبها قبل إبريل ١٩٧٢ في أحسن الظروف[٣].

الخطة [جرانيت١] عام ١٩٧١

وضعت هذه الخطة في يوليو ١٩٧١؛ وكانت تهدف إلى تدمير القوات الإسرائيلية الرئيسة في سيناء، وتحرير الأراضي غرب المضايق والوصول إلى خط المضايق الجبلية وتأمينها. ونتيجة للدراسة التي أجراها رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي - بعد توليه هذا المنصب مباشرة - بشأن الإمكانات الفعلية للقوات المسلحة، ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو؛ بهدف الوصول إلى خطة هجومية تتمشى مع إمكانيات القوات الفعلية؛ اتضح أنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق بهدف تدمير قوات العدو وإرغامه على الانسحاب من سيناء، وأن الإمكانات الفعلية للقوات المسلحة قد تمكنها - إذا أحسن تجهيزها

١ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، ص ١٦٦ – ١٦٧.
٢ - عبد الرحمن الهواري، مرجع سابق، ص ٩٢.
٣ - الفريق سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي، ط ٢، ١٩٨٠]، ص ٢٦. كذلك، زئيف شيف، في كتابه، زلزال في أكتوبر " حرب يوم عيد الغفران" إعداد مركز البحوث والمعلومات [تل أبيب : مطبعة حبتسيلت هرتسليا، ط٢، ١٩٧٤]، ص ٢٤-٢٥.

وتنظيمها - من أن تقوم بعملية هجومية محدودة تهدف إلى عبور القناة وتدمير خط بارليف، ثم التحول بعد ذلك للدفاع. وبعد إتمام هذه المرحلة، يمكن التحضير للمرحلة الثانية التي تهدف إلى احتلال المضايق؛ حيث إن المرحلة الثانية سوف تحتاج إلى أنواع أخرى من السلاح وإلى أسلوب آخر في التدريب القتالي.

وبناء على ما أكدته هذه الدراسة من عدم إمكانية القوات بشن هجوم شامل نظراً؛ لعدم استعداد القوات الجوية، حيث إنها لا تستطيع أن تقدم أي غطاء جوي للقوات البرية إذا ما قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة، كما أنها لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف المهمة في عمق العدو. علاوة على أن الدفاع الجوي يعتمد أساساً على الصواريخ المضادة للطائرات (سام ٦) إلا أن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية، فهي جزء من عملية الدفاع الجوي، وذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر إلى حرية الحركة، وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تقدم غطاء جويا لأية قوات برية متقدمة عبر سيناء، فهي توفر الوقاية والدفاع أثناء وجودها في ملاجئ خرسانية، وإذا خرجت تكون فريسة سهلة لقوات العدو الجوية، مع الوضع في الاعتبار بأن تلك الأوضاع لم تتغير كثيراً عما كانت عليه حينما بدأت حرب أكتوبر [١].

خطة المآذن العالية في سبتمبر ١٩٧١

كانت تهدف إلى تدمير قوات العدو الرئيسة شرق القناة والاستيلاء على رؤوس كباري بعمق ١٠ - ١٢ كم وتأمينها والسيطرة على نطاق آمن أمامها حتى المضايق الجبلية ـ حيث أن مدى صواريخ سام ٦ السوفيتية التي تنطلق من حائط الصواريخ لا تتجاوز ١٥ كم شرق القناة؛ مما يلزم القوات البرية بألا تتجاوز هذه المسافة في تقدمها في سيناء، ولذلك تم تجميد هذه الخطة[٢]؛ على اعتبار أنها لن تحقق أي هدف سياسي أو عسكري[٣].

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، المرجع السابق، ص ١٧ - ١٩.
٢ - ملف الوثائق العسكرية للعملية التعرضية (المآذن العالية) خطة العملية والمذكرة الأيضاحية، هيئة عمليات القوات المسلحة المصرية، سبتمبر ١٩٧١، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية تحت عنوان المآذن العالية.
٣ - حول مبررات رفض هذه الخطة وقتئذ، يوضحها، الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٦.

وفي ظل هذه الظروف يمكننا القول أنه حتى نهاية عام ١٩٧١ لم يتعد الأمر وجود بعض المخططات والخطوط العريضة، التي لم يتأكد أنها كانت تحمل نوايا حقيقية محددة لشن عملية هجومية واسعة النطاق واضحة المعالم والأبعاد، اللهم إلا خطة المآذن العالية التي تم تجميدها إلى حين. فلم تخرج هذه الخطط في معظمها عن مشروعات تدريبية تدارعلي الخرائط، حيث أنها لم توضع لمواجهة موقف واقعي حقيقي بناء على حسابات دقيقة، كما أنها لم تتعرض لحل العديد من المشكلات التعبوية والتكتيكية والفنية التي ينتظر منطقيًا أن تواجه عمليًا أية عملية هجومية لاقتحام قناة السويس. والتي اتسع نطاقها وتفاقمت أبعادها المعوقة، بل تحولت إلى موقع استراتيجي جديد بعد إتمام بناء خط بارليف خلال سنوات ما بعد الاستنزاف. ومن ناحية أخرى، فإن القوات المسلحة كانت لاتزال خاضعة في تلك الفترة لأعمال التطوير، وبالتالي لم يكن واقعها يسمح بطرح مثل هذه الأفكار والمبكرة والخطط الشاملة. وإنما وضعت بعض المخططات الهجومية لمجرد إجراء حساب حجم القوات والأسلحة والمعدات المطلوب توفيرها، حتى يمكن استكمال استعدادات القوات المسلحة، علاوة على ما شهدته الفترة نهاية ١٩٧٠ وحتى منتصف ١٩٧١، من صراع محموم على السلطة، حيث كانت فترة مشوبة بعدم الاستقرار السياسي والقلق العسكري، وتغيير القيادات العسكرية عقب أحداث ١٥مايو وانتهاء الصراع السياسي لصالح السادات؛ واستبعاد الفريق أول محمد فوزي وتقديمه للمحاكمة العسكرية؛ على أثر تقديم استقالته ردًا على رفض السادات التوقيع على خطة الحرب والتصديق عليها لبدء العمليات العسكرية وقتئذ، بزعم التهرب من الحرب، إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر ذاته هو ما كشف زيف هذه الادعاءات قبل وفاته بشهرين فقط [1]. وتولي الفريق محمد صادق منصب القائد العام للقوات المسلحة

---

[1] - بالنص التالي " الحقيقة أننا لا نستطيع عبور القناة؛ فلم تكن قواتنا المسلحة قد استعدت بعد لبدء معركة التحرير، فقد كانت العملية في بدايتها، فما زالت هناك مشكلة الطيران والدفاع الجوي، وإسرائيل لها التفوق والسيادة الجوية؛ لذا فإن العملية مازالت صعبة جدا، ولا نستطيع أن نغامر في معركة بأي شكل من الأشكال، إلا إذا كنا نضمن ١٠٠% بأننا سنكسبها.. الحل العسكري هذا موضوع قد تكون له بداية، لكن لا أحد يعرف نهايته، نحن لا نحارب إسرائيل، نحن نحارب أمريكا، فإذا وجدنا أي نسبة مئوية تمكننا من أن نصل إلى حل سياسي نحقق به أهدافنا، يجب ألا نرفضها، ولا نفرط فيها، والسؤال في الحقيقة الذي له أهمية كبيرة جدا، هل نحن على وشك التحرير، لا؛ لأن إذا خسرنا المعركة، ضاعت الدنيا كلها " انظر، الاتحاد الاشتراكي، اللجنة المركزية، الجلسة الرابعة والعشرون، بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٧٠، المجلد الخامس، مقارنة بتبريرات الفريق محمد فوزي، بمذكراته، مرجع سابق، ص ١٧٨.وكذلك، فاتن عوض، السياسة الداخلية في عهد الرئيس السادات، دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص ٩ – ٣١ .

ووزير الحربية. فضلًا عن اتساع نطاق وجود المستشارين السوفيت، الذي بدا للرئيس السادات وفقًا لاستراتيجيته لإدارة الصراع، كنوع من المراقبة والإشراف على الوضع القائم والحيلولة دون تغييره، ومدى تأثير ذلك على القوات المسلحة ، وقدرتها على شن حرب هجومية حاسمة، وفي ظل هذه الظروف، كان من الصعب وضع جدول زمني دقيق لاستكمال استعداد القوات المسلحة لبدء حربها المنتظرة، نظراً لارتباطه وتشابكه مع ظروف سياسية خارجية. ورغم هذه الأوضاع المعقدة، فلم تخل الفترة ما بعد انقضاء عام الحسم بلا حسم، وأوائل عام ١٩٧٢ من بعض المحاولات المتعثرة لوضع فكرة للعمليات الحربية تستهدف القيام بعمل هجومي عبر القناة، حيث صدرت توجيهات "العملية ٢٠٠ المعدلة"، بهدف إعادة تجميع بعض التشكيلات بغرض تقوية الأنساق الثانية والاحتياطيات بما يخدم نوايا التحول للهجوم[١].

وعمومًا، فقد أبرزت هذه المحاولات استحالة تنفيذ مهمة تحرير الأرض المحتلة كاملة بالوسائل المتاحة؛ مما دعم بعض الآراء المتشائمة، التي كانت ترى عدم إمكانية شن الحرب، مما أدى في النهاية إلى قيام السادات، بإجراء تغيير في القيادة العسكرية للمرة الثانية بعد مضي سبعة أشهر فقط على التغيير الأول. أو هكذا بدا الأمر وقتها، وعُيّنَ الفريق أول أحمد إسماعيل، قائدًا عامًا ووزيرًا للحربية في ٢٧ أكتوبر ١٩٧٢* ذلك القرار المهم الذي يعد الخطوة الثانية على طريق الحرب؛ عقب انتهاء اجتماع المجلس الأعلى برئاسة السادات مع القادة العسكريين، الفريق محمد صادق، الفريق سعد الدين الشاذلي، والفريق عبد القادر حسن، واللواء محمود فهمي ومجموعة من كبار ضباط الجيش في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢، حيث دارت مناقشات حادة وتحولت الجلسة لتصبح عاصفة مثيرة، فلم يقبل السادات بالآراء التي أبداها بعض القادة العسكريين، واشتدت حالة الغضب والانفعال بالسادات الذي لم يقبل التعليق[٢].

---

١ - ملف الوثائق العسكرية للعملية الدفاعية (٢٠٠) المعدلة، خطة العملية والمذكرة الأيضّاحية، هيئة عمليات القوات المسلحة، القاهرة، فبراير ١٩٧٢، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية.

* قرار رئيس الجمهورية بشأن تعيين الفريق أول أحمد إسماعيل علي وزيراً للحربية، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢، انظر، مصر في قلب المعركة، من وثائق حرب أكتوبر في الأرشيف المصري، ج١، دراسات وثائقية، إعداد عبد الواحد النبوي [القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ط١، ٢٠١٣]، ص ٢٣٩.

٢ - عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢١٤ – ٢١٧، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ ، وكذلك، تريفور. ن. دوبوي، النصر المحير [القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، رقم ٧٦٨]، ص ٤٢٣-٤٢٤.

تمهيدًا للخطوة التالية المهمة على طريق الحرب، بقرار إنهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفيت. بقرار منفرد من السادات، والذي مثل صدمة سياسية للاتحاد السوفيتي لم يتوقعها، بعدما دخلت قضية الشرق الأوسط حلبة المساومات الدولية في ظل سياسة الانفراج الدولي؛ ليثير السادات في جميع عواصم العالم التساؤل حول النتائج المحتملة لهذه " الضربة الطائشة " التي فسرتها إسرائيل بأنها إحدى نوبات الاندفاع الأهوج، بينما ارتأتها واشنطن هدية منحها السادات إياها بدون مقابل[1]!! ورغم مخاطر القرار وأبعاده السياسية والعسكرية و الاستراتيجية ، إلا أنه كان نوعًا من المناورة السياسية، أدركته موسكو؛ بأنه كان يجب أن تخوض مصر حربها تخطيطًا وتنفيذًا. وجاء قرار التنسيق والتعاون بين مع سوريا ووضعه موضع التنفيذ، والعزم على الحرب بما لديهما من أسلحة حتى؛ لا تموت القضية وتتآكل؛ لتسرع الخطى على طريق الحرب.

الدور الثاني للتخطيط الإستراتيجي للحرب (أكتوبر ١٩٧٢ - ١٩٧٣)

بنهاية عام ١٩٧٢ كانت مصر قد استنفدت جميع الوسائل السياسية لخروج القضية من حالة اللاسلم واللاحرب؛ مما فرض الحل العسكري، بالتخطيط لاستخدام القوة العسكرية لكسر الجمود السياسي للأزمة؛ فصدر القرار السياسي في نوفمبر ١٩٧٢، باستخدام القوة العسكرية لاستعادة سيناء، وحدد الهدف العسكري في تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي وهدم أركانها، من خلال عمل عسكري يهدف إلى هزيمة تجميع قوات العدو في سيناء، وإحداث أكبر خسائر ممكنة في جيش الدفاع الإسرائيلي، باقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف والاستيلاء على أهداف ذات أهمية إستراتيجية في سيناء، بما يتناسب مع القدرة العسكرية المصرية؛ وذلك لخلق الظروف المناسبة لاستكمال تحرير باقي الأرض المحتلة بالقوة المسلحة إذا لزم الأمر[2].

---

١ - جان كلود جيبوه، الأيام المؤلمة في إسرائيل [القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، رقم ٧١٣]، ص ٥٢-٥٤. بينما كانت شهادة مراد غالب، على النقيض من تلك الرواية، مراد غالب، مرجع سابق، ص ١٨٢ - ١٨٧، كذلك، الفريق محمد فوزي، حرب أكتوبر، دراسة ودروس [القاهرة : دار المستقبل العربي، ط٢، ١٩٨٩]، ص ٣٠ -٣٣.

٢ - ملف الوثائق العسكرية للعملية التعرضية جرانيت المعدلة (حرب أكتوبر ٧٣) حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية، قد اشتملت الخطة علي هدف تطوير هجوم في العمق ولكنها لم تنفذ خلال إدارة العمليات الفعلية؛ لأنها كانت لأغراض سياسية محضة، وهو ما سوف تثبته سير الأحداث والوقائع.

وبصدور هذه التوجيهات، بدأت القيادة العامة مرحلة التحضير والتخطيط للعملية الهجومية، بالقيام بتجهيز خطط العمليات الرئيسة والفرعية والتكتيكية، حيث بدأت القيادة العامة طريقًا طويلًا وشاقًا، افتتحته بتطوير أسلوب التخطيط الإستراتيجي، بتحرر الفكر العسكري من النمطية والنظريات الكلاسيكية؛ انطلاقًا للإبداع والابتكار سواء في التخطيط للعمليات أو التطبيق التكتيكي والفني لهذه العمليات. وهو ما فرضته طبيعة الأوضاع والتحديات التي ستواجه القوات المحاربة. وهو ما تطلب حلولًا غير نمطية؛ لإمكانية التغلب عليها في ظل النقص في بعض الإمكانات العسكرية. حتى يفاجأ العدو بأساليب وأنماط على غير ما أرسيت عليه إستراتيجيته وعقيدته العسكرية الثابتة. مع عدم ترك أي مجال للمصادفة، بل لزم الأمر دراسة كل الاحتمالات التي قد تقع أثناء الحرب مهما صغرت، بوضع الحلول المناسبة والخطط البديلة اللازمة لمواجهة كل الاحتمالات، مع الالتزام التام بمبادئ الحرب الأساسية تخطيطًا وتنفيذًا، تزامنًا مع الاستفادة من الخبرات الذاتية المكتسبة والأجنبية؛ لتحقيق أقصى استفادة من إمكانيات الحرب الإلكترونية[1].

وانطلاقًا من هذا الفكر العسكري المتطور، أجرت القيادة العامة العديد من التقديرات والدراسات، بحثًا عن إيجاد أفضل الحلول لكل المشاكل التكتيكية والفنية المتوقع مواجهتها، خاصة في مرحلة اقتحام قناة السويس واختراق خط بارليف. مما أفضى في النهاية إلى وضع الخطوط الرئيسة وتحديدها، التي يجب أن تحكم أسلوب التخطيط في إطار المهام الاستراتيجية المكلف بها القوات المسلحة. وقد تضمنت هذه الخطوط عدة مبادئ وأسس مهمة شكلت الأسلوب المثالي للتخطيط المتسق والمتناسب مع طبيعة المهام العسكرية، مع مراعاة الظروف السياسية و الاستراتيجية المحيطة بتنفيذها؛ فكان لإتباع هذه الخطوط أبعد الأثر في بلورة ووضع إستراتيجية الحرب التي أخذت شكلها النهائي في خطة العمليات الهجومية التي نفذت فعلًا في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

---

١ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، ص ١٦٧ – ١٦٩. كذلك، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

نظرية الأمن الإسرائيلي وركائز الاستراتيجية المصرية المضادة

احتلت دراسة الفكر العسكري للعدو، ودعائم نظامه الدفاعي وتحليل نظرية الأمن الإسرائيلي، مكاناً مهماً في تقديرات جهاز التخطيط بالقيادة العامة المصرية؛ بغرض الكشف عن إستراتيجية التخطيط المتبعة وأساليبها، وسبر نمو النظريات الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي وجذورها العقائدية وأصولها الصهيونية، للوقوف على ماهية أبعادها ومكوناتها وأركانها، وتعتبر تلك النتيجة من أهم النتائج الاستراتيجية لحرب الاستنزاف - كما أوضحنا - فقد اهتمت القيادة المصرية، ربما لأول مرة منذ قيام إسرائيل، اهتماماً كاملاً بدراسة عدوها دراسة عميقة متأنية متشعبة، شملت كل جوانب الحياة في المجتمع الإسرائيلي، تركيزاً على دراسة فكر القادة العسكريين والزعماء السياسيين واتجاهاتهم في مجال السياسة والأمن وبخاصة النظريات العسكرية. وقد أمكن خلال فترة حرب الاستنزاف التعرف على الأبعاد الحقيقية للمخططات الإسرائيلية والنوايا والأساليب المتوقعة وردود الفعل المنتظرة. فاتضحت المفاهيم الإسرائيلية لمصطلحات الردع والحدود الآمنة والضربة الوقائية المسبقة، وغيرها من المفاهيم، التي كان لدراستها التفصيلية الدقيقة واستيعابها الأثر الكبير في فكر المخطط العسكري المصري، وبلورة استراتيجية الحرب ذاتها، انطلاقاً لوضع الاستراتيجية المضادة والتخطيط الدقيق لهدم أركان نظرية الأمن الإسرائيلية وتحديد الوسائل وأفضل الحلول لإهدار قيمتها وتحطيم أسسها[1].

ولذلك قدرت القيادة العسكرية المصرية أنه يلزم لتحدي النظرية العسكرية وتحقيق الهدف القومي المطلوب، يجب أن يتخذ شكل العمليات العسكرية المركزة والمتنوعة الواسعة النطاق براً وجواً وبحراً في آن واحد. بحيث يستهدف التخطيط لهذه العمليات أساساً العمل على حرمان إسرائيل من كل أو معظم المزايا التي توفرها لها أركان نظريتها العسكرية، وإفقادها لقيمتها الاستراتيجية والسياسية، بما يؤدي في النهاية إلى إسقاط النظرية ككل

١ - أمين محمود عطايا، حول الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية [الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨]، ص ١١ -١٤.

وتحقيق الهدف الاستراتيجي العسكري للحرب[1]. وبالفعل قد أمكن للقيادة العسكرية من خلال الدراسات والتقديرات المختلفة، تحديد وسائل الاستراتيجية العسكرية الضرورية للتغلب على هذه التحديات؛ بالتعامل المباشر مع كل أركان النظرية – كل ركن على حده – بفكر عسكري متطور وأسلوب متحرر. حتى تم التوصل إلى أفضل الوسائل اللازمة لإهدارها وبلوغ الأهداف المرجوة. وبإمكانية تجميع هذه الوسائل العسكرية وتوجيهها نحو الأهداف ضمن إطار من العمل العسكري الموحد والمنسق، تبلورت الفكرة الاستراتيجية للحرب، وتحدد شكل العمليات الحربية المناسبة التي تجبر إسرائيل على الجلوس على طاولة المفاوضات وبدء عملية التسوية وفقًا لسياسة مصرية مؤسسة على قاعدة وطيدة من النجاح العسكري[2].

أركان نظرية الأمن الإسرائيلي

لقد كانت أبرز وأهم أركان النظرية العسكرية الإسرائيلية، هي **الحدود الآمنة**، التي يمكن الدفاع عنها وفقًا للإستراتيجية الإسرائيلية. وتكمن أهمية هذا الركن في أنه المحور الذي تدور حوله نظرية الأمن الإسرائيلي ذاتها، فهو هدف يقود إلى تحقيق إسرائيل الكبرى بمفهومها الجغرافي، ويعتمد على فكرة التوسع الإقليمي في الأراضي العربية، باعتبار ذلك مطلبًا إستراتيجيًا أمنيًا ضروريًا لتحقيق العمق الإستراتيجي لحماية قلب إسرائيل، والذي يعد أحد مبررات الاستيطان الإسرائيلي ووسائل خداع الرأي العام العالمي بمشروعية الاستيلاء على الأرض بالقوة[3].

لذا كان إسقاط هذا المحور الحيوي، يمثل جوهر الاستراتيجية المصرية لحرب التحرير، انطلاقًا من تحديد حقيقة قدرات العدو ونقط القوة ومكامن الضعف في نظامه الدفاعي على ضفة القناة. والتي مثلت مزاياها في استناد ذاك النظام الدفاعي على مانع مائي قوي، وتجهيزات دفاعية حصينة تتحكم في السيطرة الكاملة على الضفة الشرقية للقناة، مضافًا إليها طبيعة الأرض شرق القناة وسيطرتها على أوضاع القوات على الضفة الغربية للقناة، بالمراقبة

١ - حسن البدري، حرب رمضان، مرجع سابق، ص ٣٣.
٢ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، ص ١٨٣.
٣ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٣٦. وكذلك، أمين محمود عطايا، مرجع سابق، ص ١٥ - ١٧.

وتحكم إطلاق النيران. علاوة على تحصينات خط بارليف الممتدة بطول القناة، إلى جانب خطوط دفاعية في العمق، مع احتياطيات عديدة من القوات المدرعة والميكانيكية المنظمة في أنساق متتالية على طول العمق، فضلًا عن القوات الجوية المحتشدة والمتأهبة في الخلف[١].حتى بدت هذه المنشآت وكأنها قلاع من القرون الوسطى.

ولمواجهة ذلك، توقفت القيادة العامة المصرية كثيرًا أمام تلك التحديات والمعوقات الأساسية التي يتحتم تحديها تخطيطًا وتنفيذًا لاختراق هذه الخطوط المنيعة مهما استندت إلى موانع طبيعية وصناعية، ومهما كلفها ذلك من جهد وتضحيات[٢]. وهو ما تطلب إجراء دراسات وتحضيرات عديدة ودقيقة من أجل إيجاد وسائل مناسبة لاقتحام القناة والتغلب على أجنابها شديدة الانحدار ومواجهة احتمال اشتعال سطح القناة باللهب، وكذلك وسائل مناسبة للتغلب على الميول الحادة للساتر الترابي حتى يمكن تسلقه ومواجهة تحصينات خط بارليف، وما يتطلبه ذلك من تدريب شاق على استخدام هذه الوسائل المبتكرة، والتغلب علي نطاقات كثيفة من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام[٣]. وهو ما سوف نتناوله تفصيلًا.

مع استغلال نقاط الضعف في نظام الدفاع الإسرائيلي، فكان أهمها طول خطوط مواصلاته، وطول مواجهة دفاعاته على امتداد القناة واضطراره إلى الاحتفاظ بقوات عاملة صغيرة نسبيًا في غير وقت الحرب. ومن ناحية أخرى، كانت الطاقة البشرية تمثل أخطر نقاط الضعف الإسرائيلية؛ حيث إن رصيدها البشري لم يكن يسمح بقبول الخسائر الكبيرة[٤]؛ لذا حرص المخطط العسكري عند وضع قواعد التخطيط الاستراتيجي على إبراز أهمية العمل على إضعاف هذه الطاقة واستنزافها، بل جعل هذا الأمر هدفًا حاسمًا في خطط العمليات الحربية لمدى تأثيرها على تفكير وتصرفات القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية معًا[٥]. وفي

١ - حسن البدري، مرجع سابق، ٣٩ - ٤٠.

٢ - عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ٢٠٧.

٣ - لمزيد من التفاصيل راجع، حسن البدري، مرجع سابق، ص ٤٠ – ٤٧.

٤ - المرجع نفسه، ص ٤٠.

٥ - وهو ما تحقق بالفعل، وأكدته تحقيقات لجنة أجرانات، انتصارات أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، وثائق القيادة السياسية، دراسة، إبراهيم البحراوي [القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠٠١٤]، ص ١٥٢ - ١٥٨.

المقابل، تم التخطيط لاستغلا ل عناصر التفوق المصري في "القوة البشرية" كمًا ونوعًا، إلى أقصى حد، بما يمكن حشده من طاقات نوعية في مجالات كثيرة متشعبة لخدمة الحرب. فكان التنظيم العلمي لاستغلال الطاقة البشرية عاملًا أساسيًا، ليس من أجل القتال فحسب، ولكن للاستفادة من الخبرات العلمية والبحث العلمي لصالح إعداد الدولة للحرب وتجهيز مسرح العمليات، وتدعيم الصناعات العسكرية... إلخ لخدمة المجهود الحربي[١].

وبناءً على أهمية مبدأ تجميد نقاط قوة العدو، واستغلال نقاط ضعفه، تم التخطيط للهجوم المصري بأن يكون على امتداد طول مواجهة القناة [١٧٥ كم]، بل ومده إلى الجنوب من القناة ودفعه إلى عمق سيناء. فمثل هذا الهجوم الشامل؛ سيرغم العدو على توزيع ضرباته الجوية الموجه ضد القوات، وبذلك يصبح تأثيرها ضعيفا، فضلاً عن خداع العدو عن الاتجاه الرئيسي لهجوم القوات، وبالتالي يحرم العدو من تركيز جهود قواته الجوية ضد القوات المصرية في هذا الاتجاه أو ذاك. علاوة على تأخير وإرباك رد فعله على أرض المعركة؛ مما يؤجل شن ضرباته المدرعة إلى أن يتحقق من اتجاه المجهود الرئيسي للقوات المصرية، بخاصة في الساعات الأولى للحرب، مما يعطي فرصة أكبر لنجاح العبور وتخطي المرحلة الحرجة[٢].كما تم التخطيط لشل فاعلية السلاح الجوي الإسرائيلي وإضعافه بواسطة نظام دفاع جوي قوي يعتمد على شبكة الصواريخ المضادة للطائرات بالتعاون والتنسيق مع القوات الجوية. ولم يكن ذلك ليتم ببراعة فائقة وأداء متميز إلا في أطر التخطيط الدقيق، لتحقيق المباغتة للعدو، وفرض المفاجأة الاستراتيجية ، مع اتخاذ إجراءات الخداع اللازمة على جميع المستويات؛ تحديا لفكر وتخطيط العدو "أنه لا إمكانية لمفاجأة جيش الدفاع الإسرائيلي"[٣]. على نحو ما سنرى وتطالعنا به أحداث الحرب ومعاركها على امتداد يومياتها.

١ - المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٦٦ ـ ١٦٧، كذلك، مصر في قلب المعركة، مصدر سابق، ص ٢٦٦ - ٢٨١.

٢ - المشير أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص ١٧٠. وكذلك، حسن البدري، مرجع سابق، ص ٤٠.

٣ - بشأن هذا التحليل، انظر، زئيف شيف، مرجع سابق، ص ٨٧- ٨٨. حيث ساهمت الغطرسة الإسرائيلية في "إقناع قادتها بعجز الجيش المصري عن القيام بهجوم مفاجئ، وإن جازف الجيش المصري بما يمكن أن يكون متوقعا، فسوف نسحقهم إذا هم بدأوا بالهجوم". رواية، تريفور ديبوي، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

بينما كانت الحرب الخاطفة قصيرة الأمد، تمثل قاعدة أساسية في طبيعة الحروب الإسرائيلية، وركنًا مهمًا في النظرية العسكرية الإسرائيلية؛ فقد استمرت إسرائيل تحصد مزايا هذه النوعية من الحروب في كل جولاتها العسكرية الثلاث السابقة [١]. فقد مثلت تحديًا هامًا في الاستراتيجية المصرية المضادة، ولمواجهة ذلك التزم المخطط العسكري المصري بحرمان إسرائيل من مزايا هذه الحرب، بالتخطيط لمد زمن القتال لفترة طويلة؛ استنزافًا لطاقات العدو، وكشف نقاط ضعف بنيان الجيش الإسرائيلي والمجتمع معا وتعميقها. باختيار شكل الحرب الذى لا يناسب قرارات إسرائيل، وفرضه بقوة السلاح، اعتمادًا على وسائل ثلاث، هي العمل على تشتيت جهود العدو وإرباكه وبخاصة خلال الساعات الأولى للاقتحام- وهي أخطر مراحل الحرب وأكثرها تعقيدًا وازدحامًا بالعقبات، وأكثرها حرصًا بالنسبة للمهاجم، وأيسرها بالنسبة للعدو المدافع - لهذا تم التخطيط لضرورة وحتمية تحقيق المرحلة الافتتاحية للحرب لنتائج حاسمة ذات طبيعة استراتيجية منذ بداية الحرب. أما إطالة زمنها فهو كفيل لاستنزاف طاقات العدو مع صد هجماته. والتركيز على إنزال أكبر قدر من الخسائر في قواته البشرية وأسلحته ومعداته. وهو ما أزاره التخطيط والتنسيق ببدء الهجوم على جبهتي سيناء والجولان في آن واحد؛ بغرض إضعاف عناصر تفوق العدو والحد من قدرته بتركيز هجماته ضد الجبهتين في وقت واحد [٢].

فكرة الردع في النظرية العسكرية الإسرائيلية: ركزت الاستراتيجية المصرية المضادة تخطيطًا وتنفيذًا من أجل إهدار فكرة الردع بشقيها، النفسي والمادي، على عنصرين هما، الحيلولة دون توافر أي دلائل تقنع إسرائيل بوجود نوايا مصرية هجومية مؤكدة. فتم التخطيط لمواجهة أجهزة المخابرات وأنظمة الاستطلاع الجوي والإلكتروني؛ لتفادي الضربة الوقائية السابقة للعدو، واحتمال إحباط تحضيرات الهجوم قبل وقوعه أو العمل على وقفه وتدمير

١ - أمين محمود عطايا، مرجع سابق، ص ٣٢ - ٣٣.

٢ - عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢٠٨. أما بشأن إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة استباقية، تبددها وتثبت زيفها على نحو الادعاء الإسرائيلي، رواية على لسان قادتها، زئيف شيف، مرجع سابق، ص ٨٨ - ٩١.

القوات المصرية في مرحلة مبكرة من بداية الحرب. مما فرض على إسرائيل الحرب بالشكل والتوقيت الذي لا يناسبها، وفقًا لخطة الخداع التي أدارتها المخابرات المصرية، بتزويد خصمها بمعلومات مضللة، عبر عملائها المنتشرين على خط المواجهة[١].

امتلاك عنصر المفاجأة، بابتكار الأساليب الإيجابية والسلبية التي تحقق مبدأ المفاجأة؛ سواء على المستوى الإستراتيجي أو التعبوي أو التكتيكي، بوضع خطة محكمة للخداع السياسي والإعلامي والعسكري لمنع وسائل المخابرات والاستطلاع الإسرائيلية والغربية من التوصل إلى استنتاج مؤكد. وبالتالي إتاحة الفرصة للقوات المصرية لتحقيق المفاجأة وامتلاك زمام المبادأة وتوجيه الضربة الأولى ضد القوات الإسرائيلية، بالشكل والتوقيت الذي حددته لمباغتتها. وهو ما يحقق صدمة معنوية للقيادات الإسرائيلية، فضلًا عن الصدمة المادية لقواتها وآلة حربها[٢]. ليتوقف ضمان إنجاز المهام العسكرية ذات الأبعاد الاستراتيجية المهمة بكل مشتملاتها الصعبة والمعقدة برًا وبحرًا وجوًا على مدى الالتزام الكامل بهذين المبدأين، فهما لب المرحلة الافتتاحية للحرب والمدخل الحيوي لبدايتها، وربما لتحديد مسار الحرب ونتائجها، إن لم تطرأ أي متغيرات جديدة على ساحة المعركة.

كما كان للمجال الحيوي والسيطرة على الممرات المائية، اهتمامًا خاصًا لدى إسرائيل، منذ قيامها عام ١٩٤٨؛ للخروج من دائرة الحصار العربي المضروب حولها، ومد نشاطها إلى قارتي أسيا وأفريقيا. لذلك ركزت علي تأمين خطوط مواصلاتها البحرية في خليج العقبة والبحر الأحمر؛ لضمان استمرارية اتصالاتها المفتوحة مع هاتين القارتين. ليس فقط كمحاولة لكسر ذلك الحصار، ولكن محاولة لتطويق العالم العربي، وبخاصة مصر من الجنوب وتحجيم دورها الإقليمي [٣]، وبالمقابل توصل المخطط العسكري المصري إلى حل فريد يمثل أفضل الوسائل

---

١ - المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٩٠ ـ ١٩١، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٦٢.

٣ - أكدت جولدا مائير على أهمية مضيق تيران وعلاقة إسرائيل بإفريقيا وخاصة أثيوبيا " منابع النيل "، بمذكراته، الحقد، ترجمة منير بهجت حيدر، سمية أبو الهيجا [بيروت : دار المسيرة ط ١٩٨٨]، ص ٢٥١. وللمزيد، انظر، أحمد صدقي الدجاني، ماذا بعد حرب رمضان، بدون ناشر، ط ١٩٨٩، ص ١٧٢ - ١٧٤.

لتحقيق إهدار قيمة هذا الهدف الحيوي، وذلك من خلال التخطيط والإجراءات لفرض السيطرة البحرية المصرية على باب المندب، وإغلاق المضيق والتعرض لخطوط مواصلات العدو البحرية في البحر الأحمر بواسطة قطع الأسطول المصري، حيث أوفدت اللجان المكلفة بذلك إلى منطقة جنوب البحر الأحمر وإعداد الدراسات التفصيلية للموقف البحري والجوي بالمنطقة، وتم وضع الخطة وتنسيقها في مايو ١٩٧٣ وكانت الخطة جاهزة للتنفيذ، اعتباراً من هذا التوقيت[1]. بغرض عزل إسرائيل بحرياً عن قارتي أسيا وإفريقيا، وحرمانها من موردها الرئيسي من المواد الخام، مع ضرورة إسقاط كل إدعاءاتها الخاصة بحقها في الملاحة في قناة السويس وتأمين خطوط مواصلاتها البحرية في البحر الأحمر[2].

دراسة الظروف الجغرافية والطبوغرافية والجوية للمعركة

كان من أهم العوامل الرئيسة لتحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية، وما يترتب على ذلك من نجاح العملية الهجومية برمتها، اختيار أنسب التوقيتات لتنفيذ العملية الهجومية، متضمنة الشهر واليوم وساعة الصفر؛ لذلك بادرت هيئة العمليات العسكرية بإجراء دراسات واسعة ومستفيضة، وتقديرات عديدة شملت العناصر العسكرية والسياسية والفنية والاجتماعية؛ بغرض اختيار توقيتات لا تناسب العدو وتساهم في تحقيق مفاجأته ومباغتته، وإنجاز مهام العبور وتأمين أعمال القتال على جميع مستوياته، في ظل الظروف الطبوغرافية لمسرح العمليات وتأثيرات الأحوال الطبيعية كالأرصاد الجوية والعوامل الجومائية والهيدروجرافية، حيث تضمنت الدراسة معلومات شاملة دقيقة عن الأحوال الجوية العامة السائدة في كل شهر على مدار السنة ومدى تأثيرها على العمليات الحربية خاصة البحرية والجوية، ومعلومات تفصيلية هيدروجرافية، وجومائية عن قناة السويس من حيث المد والجزر وتوقيتاته والفروق في منسوب المياه على امتداد القناة على مدار الأربع والعشرين ساعة، حيث يختلف منسوب المياه تبعًا لارتفاعها وانخفاضها عدة مرات في اليوم الواحد.

١ - المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٥٦ ـ ١٦١.

٢ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، مرجع سابق، ص ١٩٩.

كذلك سرعة التيار واتجاهاته والتغيير الذي يطرأ عليهما، حيث تتميز القناة بشدة التيار وسرعته، فضلًا عن تغيير اتجاه التيار دوريًا كل ست ساعات من الشمال إلى الجنوب وبالعكس؛ مما كان له تأثير بالغ في تخطيط عملية العبور وتنفيذها وفي الأعمال الفنية الخاصة بإقامة المعديات وإنشاء الكباري [١].كما شملت الدراسة، معلومات عن الليل والنهار وتوقيتات شروق الشمس، وأطوار القمر ومواعيد بزوغه وغروبه؛ لتحديد طول الليل على مدار كل شهر وقع عليه الاختيار، لانتقاء ليل يكون فيه فرق المنسوب بين المد والجزر في القناة أقل ما يمكن؛ لتوفير ظروف أفضل لعبور القوارب وتشغيل المعديات وإنشاء الكباري، وأن يتميز بضوء القمر الساطع في النصف الأول منه، حتى يسهل تركيب الكباري وإنشائها في ضوء القمر، ثم يبدأ عبور القوات والمعدات في الظلام خلال النصف الثاني من الليل. فضلًا عن دراسة حالة الأرصاد الجوية المناسبة لعمل القوات الجوية، وحالة البحرين الأحمر والمتوسط؛ لمعرفة أنسبها لعمل القوات البحرية، وهو ما كلفت به هيئة قناة السويس وهيئة الأرصاد الجوية [٢].

بينما قامت أجهزة المخابرات بتوفير قدر كبير ومهم من المعلومات المطلوبة لتلك الدراسة، خاصة ما يتعلق بظروف المجتمع الإسرائيلي على صعيدي الظروف السياسية للانتخابات والمناسبات الاجتماعية والدينية والأعياد وطقوسها، والعطلات الرسمية في إسرائيل؛ لمدى ارتباط ذلك بإجراءات التعبئة التي تعتمد على قوات الاحتياطي أثناء الحرب [٣]. فكان رجال المخابرات يسابقون الزمن، لا لكشف عمليات التجسس التي تحاول إسرائيل من خلالها اختراق الجبهة المصرية ـ سياسيًا وعسكريًا ـ فحسب، ولكن أيضًا كانوا يواصلون الليل بالنهار لجمع أكبر كم من المعلومات عن العدو وتحركاته وعتاده الحربي، وأوضاع الجبهة الداخلية

١ - ملف وثائق العملية جرانيت ٢ المعدلة (حرب أكتوبر ١٩٧٣)، وثيقة اختيار أنسب توقيتات الهجوم، هيئة عمليات القوت المسلحة، وزارة الحربية المصرية، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية.

٢ - المصدر نفسه، وكشكول الجمسي بشأن تلك الدراسة المستفيضة، يعرضها تفصيلًا المشير الجمسي، مرجع سابق، على امتداد صفحات مذكراته، ص ٢٦٥ - ٢٦٩.

٣ - فرع المعلومات، دراسة الأحزاب السياسية في إسرائيل، حفظ أرشيف إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع / وزارة الدفاع / فرع الاستطلاع، القاهرة ١٩٨٤.

الإسرائيلية؛ فأنْشِئَتْ " إدارة الخداع " في جهاز المخابرات مهمتها تزويد العدو بمعلومات مضللة عن مصر، عبر عملاء منتشرين على خط المواجهة، نجحت المخابرات المصرية في تجنيدهم من بين القوات الإسرائيلية في خط بارليف، ولم تستطع إدارة الأمن العام المختصة بمكافحة التجسس داخل إسرائيل اكتشافهم، أو معرفة أن من بين جنودها وضباط جيش دفاعها في حصون خط بارليف من يتجسس لصالح مصر، وعلى النقيض أن ٨٥% مما حصلت عليه إسرائيل من معلومات عسكرية وسياسية مضللة، سُرِّبَتْ بمعرفة جهاز المخابرات العامة المصرية[١].

واستخلاصًا من كل ذلك، تضمنت الدراسة ثلاث مجموعات : (مايو، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر١٩٧٣)، بوصفها فترات مناسبة لبدء العمليات الحربية، من وجهة النظر العسكرية، فوقع الاختيار على شهر أكتوبر، وانطبقت عليه جميع الشروط على جبهات القتال الثلاث. حيث تجرى انتخابات الكنيست الإسرائيلي في ذاك الشهر. وعلى الجانب الآخر، أسهم اختيار شهر أكتوبر وموافقته لشهر رمضان، في نجاح مفاجأة العدو مباغته بما لا يتوقعه ببدء القتال في تلك التوقيتات، مع مراعاة الظروف الجوية وحالة الطقس على جبهة الجولان وبدء تساقط الجليد؛ لتتوافق هذه الظروف مع الترتيبات التي وضعت.

وتحدد يوم الحرب ليكون يوم عيد الغفران الموافق السادس من أكتوبر ١٩٧٣ م والعاشر من رمضان ١٣٩٤ هـ. إذ يتسم هذا العيد الوحيد خلال العام بتوقف الإذاعة والتليفزيون عن البث؛ كجزء من تقاليد هذا العيد وطقوسه، فهو يوم سكون تام. وهو ما يعني أن استدعاء قوات الاحتياطي بالطريقة العلنية السريعة ممنوعة؛ وبالتالي سوف تُسْتَخْدَمُ وسائل أخرى، تتطلب وقتًا أطول لتعبئة الاحتياطي[٢]. وتمت الموافقة النهائية على هذا الموعد في اجتماع الإسكندرية في أغسطس ١٩٧٣، بين القيادتين المصرية والسورية، وقد ظل موعد الحرب وتوقيت ساعة الصفر سرًا لا يعلمه أحد في القوات المسلحة سوى عدد محدود جدًا من كبار ضباط القيادة، فلم يجري تبليغ قادة الفرق إلا يوم ٣ أكتوبر، وقادة

---

١ - لمزيد من التفاصيل، انظر، مذكرات المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٦٥ – ٦٨.

الألوية يوم ٤ أكتوبر وقادة الكتائب والسرايا يوم ٥ أكتوبر وقادة الفصائل وضباط الصف والجنود بتمام الاستعداد قبل بدء الهجوم بحوالي ٦ ساعات فقط، وكتبت تعليمات بخط اليد تحدد ساعة الصفر بتمام ساعة ١٤٠٥ يوم ٦ أكتوبر، ووضعت في أظرف وسلمت لضباط المراسلة - الذين أُخْتِيْرُوا بعناية - لتسليمها إلى قادة الجيوش شخصياً[١].

الخطة "جرانيت٢ المعدلة" والعملية الهجومية "بدر"

بناء على نتائج سلسلة الدراسات والتقديرات المهمة التي أجرتها هيئة العمليات؛ أمكن بلورة الفكرة المناسبة، ووضع إستراتيجية الحرب التي أخذت شكلها النهائي في خطة العمليات الهجومية التي نفذت فعلًا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي تمثلت خطوطها العريضة في: الاقتحام المدبر لقناة السويس في خمس نقاط بوساطة خمس فرق مشاة مدعمة كل منها بلواء مدرع وعدد إضافي من الصواريخ المضادة للطائرات، حيث تقوم هذه الفرق بتدمير خط بارليف، ثم القيام بصد الهجوم المضاد والمتوقع من العدو. مع إنشاء رؤوس كباري على الضفة الشرقية للقناة كأساس للفكرة الاستراتيجية للعملية، ثم العمل على تعميق رؤوس الكباري وتوسيعها للفرق وسد الثغرات الموجودة بينها، والاندماج مع بعضها في رأس كوبري واحد لكل جيش، بحيث يكون كل من الجيشين الثاني والثالث قد وسع رأس الكوبري الخاص به ثم يندمج الاثنان في رأس كوبري واحد يمتد شرق القناة على مسافة تتراوح بين ١٠ - ١٥ كم. وبعد الوصول إلى هذا الخط تقوم الوحدات بالحفر واتخاذ أوضاع الدفاع. في الوقت الذي يتم فيه استخدام وحدات الإبرار الجوي والبري على نطاق واسع لعرقلة تقدم احتياطي العدو من العمق وشل مراكز قيادتها[٢].

وعندما تأكد انضمام سوريا إلى مصر للقيام بعمل عسكري هجومي مشترك على جبهتي سيناء والجولان في وقت واحد، تم تنسيق الخطط الموضوعة على الجانبين ووضعهما

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣٠٩ - ٣١٢.

٢ - سعد الدين الشاذلي، المرجع نفسه، ص ٣٣. يؤكد الفريق عبد المنعم خليل هذه المعلومات، وذلك بمحضر النقاش البحثي مع سيادته، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤. على عكس ما ذكره الفريق محمد فوزي، حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣٢ - ٣٣.

في إطار خطة عملية هجومية مشتركة باسم كودي [بدر]. ونظرًا لظروف الجبهة السورية من الناحية الجغرافية و الاستراتيجية التي فرضت أن يكون غرض الهجوم السوري هو تحرير هضبة الجولان بأكملها، ووصول القوات السورية إلى الخط نهر الأردن - الشاطئ الشرقي لبحرية طبرية؛ مما استدعى إعادة الحسابات على جبهة سيناء. فلم يكن بالإمكان إقناع القيادة السورية بالخطة المصرية التي تهدف إلى مجرد إنشاء رؤوس الكباري على عمق ١٠ – ١٥ كم شرق قناة السويس؛ لأن ذلك الوضع سوف يثير اعتراض القيادة السورية. نظرًا لأن ذلك الوضع سوف يتيح الفرصة للعدو بتثبيت الجبهة المصرية، وتركيز مجهوده الرئيسي ضد الجبهة السورية، إذا لم يقابل ذلك ضغط القوات المصرية، وهو ما حدث بالفعل. هكذا فرض الوضع الإستراتيجي على الجبهتين ضرورة تعديل الخطة المصرية لتتلاءم مع الخطة السورية[1]، تخطيطًا فقط، وليس تنفيذًا؛ حتى يتم إقناع القيادة السورية بدخول الحرب وفتح جبهة الجولان؛ لاعتبارات إستراتيجية سياسية أكثر منها عسكرية. فكان بإمكان القوات المصرية تحقيق الخطة أنفة الذكر بمفردها * !!

وعمومًا، أخذت هيئة العمليات الحربية بتجهيز الخطة الجديدة، والتي لم تكن إلا "الخطة جرانيت٢". بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة، ومن هنا جاء الاحتفاظ بالاسم الكودي "جرانيت للخطة" الجديدة. وبعد أن وُضِعَتْ، دمجت مع الخطة سابقة الذكر، في خطة واحدة تحمل المسمي الكودي جرانيت٢ المعدلة؛ لتشمل مرحلتين رئيسيتين، فأطلق على " خطة العبور" المرحلة الأولى، و" خطة التطوير " المرحلة الثانية؛ التي تهدف إلى تطوير الهجوم شرقًا للوصول إلى المضايق. وعلى الرغم من اقتناع القيادة المصرية، بعدم إمكانية تحقيق هذه الخطة كاملة - في ظل أنه لم يطرأ أية تغييرات على إمكانيات القوات المسلحة - فكانت على إدراك تام بأن تجاوز ضوابط المرحلة الأولى من تلك الخطة سوف يقود إلى كارثة، حسب تقديرات المخابرات. فكانت إمكانيات الدفاع الجوي - بعد القيام ببعض الإجراءات

١ - جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، حرب أكتوبر [القاهرة : الزهراء للإعلام العربي، ط١ ١٩٨٩]، ص ٥٦ – ٥٧.

* اعترض الفريق سعد الدين الشاذلي – رئيس الأركان – تعديل الخطة بهذا الأسلوب، مفضلًا دخول الحرب بفتح جبهة سيناء وتحقيق الأهداف العسكرية من الحرب، وهو ما كان في حدود الإمكانات المصرية. بصدد ذلك، راجع، الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣٦.

الخاصة - قادرة على تحقيق دفاع جوي مؤثر شرق القناة لمسافة تتراوح بين ١٠ - ١٢ كم، وأن أي هجوم بري يتجاوز هذه المسافة قد يقود إلى عواقب وخيمة[1].

وتحقيقًا لتلك المعادلة الصعبة، وكنوع من المناورة، وضعت هذه الخطة للتمويه السياسي، أكثر منها لتحقيق أهداف عسكرية محددة. وهو ما تؤكده وثيقة الخطة ذاتها بطرحها لمرحلتيها؛ حيث استأثرت المرحلة الأولى [خطة العبور] بشرح وافٍ وتفصيل دقيق لإجراءات تنفيذ أهدافها المحددة بتوقيتات زمنية دقيقة. فهو ما خُطِّطَ له بمهارة فائقة والتدريب الشاق للقوات المحددة لإنجاز مهامها، على خلاف المرحلة الثانية، التي وضعت لأهداف سياسية. ولا يعني ذلك خداع القيادة السورية، أو خيانتها، فليس هناك ثمة شك في أن هدف اقتحام المانع المائي واختراق خط الدفاعات الحصينة في حد ذاته كان أمرًا شاقًا شديد الصعوبة والتعقيد؛ مثل الحد الضروري المتاح للقدرة على تحقيق نتائج حاسمة لها طابع إستراتيجي لا يستهان بها. فكان من المنتظر أن تؤدي مثل هذه النتائج، إلى خلق موقف إستراتيجي جديد، بجانب الضغط الاقتصادي، وإحداث انقلاب حاد في موازين القوى السائدة في المنطقة، لصالح القضية العربية؛ وفتح طريق التسوية لاستكمال تحرير الأرض المحتلة، مدعومة بالنتائج الحاسمة التي حققتها المعركة العسكرية[2]. وهو ما يبدو بصورة واضحة، بتحليل فكر القيادة المصرية وأهدافها من الحرب ذاتها، طبقا لنص وثيقة التوجيه الاستراتيجي، على نحو ما سيرد لاحقًا.

وعلى هذا الأساس، بنيت فكرة العملية الهجومية " جرانيت ٢ المعدلة " على أساس استغلال أفضل القدرات والخصائص لدى القوات المسلحة، وبالمقابل، استغلال نقاط ضعف العدو وتفادي وإحباط نقاط القوة لديه، في إطار عملية مشتركة تتضافر فيها جهود القوات المسلحة المصرية البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي والصاعقة والإبرار الجوي، منفردة أو بالاشتراك مع القوات المسلحة السورية؛ لهزيمة التجميع الرئيسي لقوات العدو في سيناء

١ - المرجع نفسه، ص ٢٢.

٢ - وزارة الدفاع، الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما، المحور العسكري، لواء أ.ح / حسن الجريدلي، إعداد الدولة للحرب، حلقة النقاش ٣-٥ أكتوبر ١٩٩٨ [القاهرة : وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ط١، ١٩٩٨]، ص ٣٤ - ٣٥.

خلال العمق التعبوي القريب بين قناة السويس ومنطقة المضايق الجبلية، على أن تنفذ العملية الهجومية على مرحلتين كالآتي[١] :

المرحلة الأولى "خطة العبور"

لتحقيق المهمة المباشرة للقوات المسلحة، التي تتلخص ملامحها الرئيسة في توجيه ضربة جوية مركزة بالقوات الجوية ضد مطارات العدو ووسائل دفاعه الجوي وأسلحته بعيدة المدى، مع تنفيذ تمهيد نيراني بالمدفعية لمدة ٥٣ دقيقة ضد دفاعات العدو الحصينة ووسائل نيرانه ومراكز قياداته، باستغلال نتائج الضربة الجوية والتمهيد النيراني بالمدفعية؛ يقوم الجيشين الثاني والثالث الميدانيين بقوة خمس فرق مشاة وخمسة ألوية مدرعة، بالاشتراك مع وحدات الصاعقة، وبالتعاون مع القوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوي؛ باقتحام قناة السويس قبل آخر ضوء يوم الهجوم؛ بمهمة تدمير العدو ودفاعاته شرق القناة والاستيلاء قبل آخر ضوء اليوم الثاني على خمسة رؤوس كباري فرق بعمق ٨ - ١٠ كم، في مناطق الشط وجنوب البحيرات وجنوب وشمال الإسماعيلية والقنطرة.

ومع بداية اليوم الثالث للعمليات، يتم توسيع رؤوس كباري الفرق وتوحيدها في رؤوس كباري جيوش بعمق ١٠ - ١٢ كم؛ حيث تتحول القوات للدفاع عن رؤوس الكباري وتعززها بهجمة مباشرة للقوات المسلحة، مع الاستعداد لصد وتدمير هجمات العدو المضادة، مع تركيز جهود القوات المسلحة في هذه المرحلة للتمسك برؤوس الكباري. ولمعاونة أعمال قتال الجيشين الميدانيين خلال هذه المرحلة يتم إبرار جوي بقوة كتيبتين صاعقة في آخر ضوء من اليوم الأول للهجوم على المحاور الرئيسة؛ لعرقلة تحرك احتياطيات الجيش الإسرائيلي، ومن القيام بالضربات المضادة ضد رؤوس الكباري، وذلك حتى صباح اليوم الثاني للهجوم. ولحرمان العدو من احتلال المرابض المجهزة للدبابات والمقذوفات المضادة للدبابات؛ يتم دفع

---

١ - ملف الوثائق العسكرية للعملية التعرضية جرانيت ٢ المعدلة (حرب أكتوبر ١٩٧٣) وثيقة خطة العمليات والمذكرة الأيضاحية هيئة عمليات القوات المسلحة، فرع التخطيط، فبراير ١٩٧٣، حفظ عام ١٩٨١، وكذلك، مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٣ .

عناصر خفيفة من الصاعقة مع الموجات الأولى للعبور للعمل كمفارز اقتناص دبابات[١].

ويقوم الجيش الثالث الميداني بدفع لواء ميكانيكي عبر البحيرات المرة الكبرى؛ للعمل كمفرزتين في اتجاه ممري متلا والجدي؛ لمنع تقدم احتياطيات الجيش الإسرائيلي عبور هذين الممرين. ويتم دفع لواء ميكانيكي من خلال رأس كوبري الجيش الثالث جنوباً؛ بهدف الاستيلاء على منطقة أبو رديس وللسيطرة على الجزء الشمالي من الساحل الشرقي لخليج السويس، وتعاون أعمال قتاله بإبرار ٢ كتيبة صاعقة على المناطق المهمة والحيوية على الضفة الشرقية لخليج السويس؛ لتهاجم الأهداف العسكرية ولتعرقل تحركات العدو. وفي نفس الوقت يتم إبرار بحري وجوي بين منطقتي الطور ورأس سدر على الساحل الغربي لخليج السويس[٢].

المرحلة الثانية "تطوير الهجوم"

يتم خلال هذه المرحلة استكمال صد وتدمير ضربات العدو المضادة وتكبيده أكبر قدر من الخسائر وذلك خلال فترة زمنية محدودة، على أن تكون القوات مستعدة عقب تلك الفترة لتطوير الهجوم شرقًا بدفع الأنساق الثانية للجيشين الميدانيين من خلال رؤوس الكباري، وبالاشتراك مع وحدات الصاعقة والإبرار الجوي وبالتعاون مع القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي؛ يتم هزيمة باقي احتياطيات العدو في سيناء بالدخول معها في معارك تصادمية مع تطوير الهجوم للاستيلاء على المنطقة شرق المضايق والممرات الجبلية والرملية كمهمة نهائية للقوات المسلحة حيث تتحول القوات للدفاع عنها[٣] وفي نفس الوقت يتم تطوير الهجوم جنوباً بحذاء الساحل الغربي لخليج السويس من أبي رديس في اتجاه الطور للاستيلاء على منطقة الطور والدفاع عنها، إلا أن القوات فشلت في تنفيذه هذه المرحلة من الخطة؛ لأنها لم توضع في الأصل للتنفيذ !! على نحو ما سنرى.

١ - ملف الوثائق العسكرية للعملية جرانيت ٢ المعدلة (حرب أكتوبر ١٩٧٣)، وثيقة خطة العمليات المصدر السابق.
٢ - المصدر نفسه. مقارنة بمذكرات الفريق الشاذلي، مرجع سابق، ص٢٥ .
٣ - وثائق الخطة جرانيت ٢ المعدلة، هيئة عمليات القوات المسلحة، فبراير ١٩٧٣.

الخطط التكميلية لخطة العمليات "بدر" وإجراءات الخداع العسكري

في إطار الخطة التفصيلية للعملية الهجومية، وضعت بعض الخطط التكميلية اللازمة لتأمين الموقف الإستراتيجي والتعبوي خلال المرحلة التحضيرية وخلال إدارة الحرب، وسيتم تناول بعض هذه الخطط لإبراز دورها ومدى مساهمتها في نجاح خطة العمليات، التي شملت المسرح من باب المندب جنوبًا حتى اللاذقية شرق البحر المتوسط شمالاً وحتى الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ونهر الأردن وخليج العقبة شرقًا.

خطة إعادة تجميع القوات المشتركة في العملية الهجومية

تُعَدُّ عملية إعادة التجميع التي تم التخطيط لها ونفذت في حرب أكتوبر، عملية فريدة من نوعها؛ من حيث قدرتها على تلبية مطالب عملية هجومية تبدأ من وضع الاتصال بالعدو، وتدور على مسرح عمليات بري وبحري شاسع، ومن خلال عمق محدود يسهل على العدو اكتشافه برًا وبحرًا وجوًا [١]؛ هيأت أجهزة الرصد المعادية لتقبل التحضيرات الأساسية للهجوم دون أن تثير شكوكها [٢]. فقد أتخذت إجراءات كثيرة لخداع العدو عن نية الهجوم وإخفاء توقيتاته واتجاهاته وحجم القوات المشتركة في العملية، وذلك بالتنسيق الكامل بين الأجهزة والقيادات الميدانية المعنية؛ فشملت الخطة تحريك قوات في اتجاهات مختلفة وثانوية، وإجراء تحركات خداعية كثيرة، وتحركات عرضية داخل الجبهة، وعكسية من الجبهة وإليها، تحت ستار التدريب والمناورة مع التغيير المستمر في حجم القوات البرية وأوضاعها. وقد استغرقت عملية تجميع القوات للهجوم فترة من ثلاثة إلى أربعة أشهر، بدفع الوحدات من عناصر صغيرة، وتكديس الاحتياطيات تباعًا في الجبهة. فعشية بدء العمليات الحربية

---

١ - ملف الوثائق العسكرية للعملية جرانيت، المعدلة (حرب أكتوبر ٧٣) مجموعة الخطط المكملة لخطة العملية، المصدر السابق.

٢ - المصدر السابق، وتؤكده تفصيلا شهادة، جولدا مائير أمام " لجنة أجرانات "، بشأن نجاح خطة الخداع، انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، إشراف ومراجعة إبراهيم البحراوي، ج١ وثائق القيادة السياسية،[القاهرة : المركز القومي للترجمة ط١، ٢٠١٤]. فضلا عن، مذكرات، إيلي زعيرا، حرب يوم الغفران، الواقع يحطم الأسطورة، ترجمة، توحيد مجدي [بيروت : المكتبة الثقافية، ط١، ١٩٩٦]، ص ١٣٣ - ١٣٩، ص ٢٣٥ - ٢٣٦، ص ٣٠٩ - ٣١٣.

بنحو ٤٨ ساعة، ثم تسريح ٢٠ ألف جندي احتياطي[١]؛ لتضليل المخابرات الإسرائيلية عما تابعته ورصدته، وتعميتها عما بصرته. بينما دفعت القوات الرئيسة من العمق إلى الجبهة قبل ثلاثة أسابيع من بدء الهجوم، تحت ستر القيام بأعمال هندسية لإجراء مناورة كبرى مشتركة، وعمل مشروع تدريبي بجميع أفرع القوات المسلحة والجيوش والمناطق العسكرية. وفي ظل هذا المشروع نُفِّذت اللمسات الأخيرة للاستعداد للهجوم، ورفع درجات استعداد القوات والقيادات إلى حالة الاستعداد الكامل لشن الحرب؛ فتحول المشروع التدريبي إلى حرب وبدأ القتال فعلًا أثناء هذه المناورة طبقًا للخطة[٢].

خطة الخداع الاستراتيجي والتعبوي

استكمالًا للتخطيط للعملية الهجومية " جرانيت ٢ المعدلة "؛ وضعت خطة للخداع التكتيكي الإستراتيجي والتعبوي، بالتنسيق مع الخداع السياسي والإعلامي؛ بحيث تهدف إلى خداع العدو عن احتمال قيام القوات المصرية بعمليات هجومية قريبة، والاحتفاظ بالسرية الكاملة لفترة العمليات الهجومية وإخفاء التوقيت المحدد لبدء الحرب[٣]. ولذلك، اعتمدت فكرة الخداع الإستراتيجي على تنسيق جهود وزارة الإعلام والخارجية والحربية قبل بدء العمليات الحربية بمدة ٥ – ٦ أشهر، لتنفيذ مجموعة من الإجراءات والتصريحات الإعلامية؛ بهدف حجب الاستعداد العسكري، وخداع العدو[٤].

وتحدد هدف الخداع الإستراتيجي من وجهة النظر العسكرية، ليكون خداع العدو عن نية شن عملية هجومية حالية، وستر توقيتاتها، واتجاه الضربة الرئيسة، وحجم القوات

١ - ملف الوثائق العسكرية للعملية جرانيت ٢ المعدلة (حرب أكتوبر، مجموعة الخطط المكملة لخطة العملية، مصدر سابق، كما تناولها حسن البدري، مرجع سابق، ص ٦٣ – ٦٤. ومن منطلق الغطرسة عرض التليفزيون الإسرائيلي مشاهد المناورة الضخمة التي قام بها الجيش المصري على الضفة الشرقية للقناة، شملت العبور بكل التفاصيل، وكان رد جنرالات تل أبيب ساخراً، وفقا لما ورد بكتاب، التقصير، مرجع سابق، ص ١٤٨ – ١٤٩.

٢ - لقد سبق للقوات المصرية أن قامت بتدريب واسع في النصف الأول من عام ١٩٧٣ ، واضطرت إسرائيل، تفادياً للمفاجأة، أن تعلن التعبئة الجزئية وتضع قواتها في درجة استعداد عالية، الأمر الذي كلفها ملايين الدولارات وهو ما أوهمها بأن ما يحدث خلال الأسبوع الأول من أكتوبر هو مجرد مناورة عادية للتدريب، كسابقتها، مذكرات المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٨٥ – ٢٨٦.

٣ - وثائق العملية جرانيت ٢ المعدلة مصدر سابق.

٤ - المصدر نفسه، وكذلك، إيتي بارون، الأبحاث الاستخباراتية، عرض، حسام رشاد [القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، قطاع المعلومات والبحوث والترجمة، ٢٠١٥]، ص ١٥ - ٢٠.

المشتركة فيها؛ بالإيحاء للعدو بأن القوات المصرية تواصل استكمال استعداداتها الدفاعية ورفع كفاءتها القتالية وتنفيذ تدريبها ومناوراتها العادية. ولقد أمكن تهيئة الظروف الملائمة لنجاح خطة الخداع الإستراتيجي والتعبوي في تحقيق أهدافها؛ بحيث كان تنفيذ الإجراءات الخداعية واقعيا ومنطقيا، بخاصة عمليتي الحشد والتعبئة، وأن يقتنع بها كل من المنفذين من القوات المصرية والعدو معًا، بوصفها إجراءات طبيعية لأغراض دفاعية[١].

وبالفعل قبل الحرب بحوالي٦٠ يومًا، تحدد ضباط متخصصون لتنفيذ خطة الخداع ومعهم ورقة ينفذون ما بها من تعليمات بالضبط، وكانت كلمة سر الحرب حرف الياء. وقبل الحرب بأسبوع أو عشرة أيام وضعت غرفة العمليات خطة من ضمن خطط الخداع، تمثلت في أن مصر ستنفذ مشروعًا إستراتيجيا، وسَرَّبَ الخبر وبياناته إلى إسرائيل وجزء منه مشفر؛ لإقناع العدو أنه لا توجد نوايا لشن الحرب [٢].

وحرصًا على تحقيق المفاجأة وخداع العدو؛ التزمت القيادة العامة بسرية التخطيط والتجهيز للعملية الهجومية "بدر"، باتباع أسلوب التخطيط التدريجي، وفقًا لجدول زمني محدد، واقتصر التخطيط في كل مستوى على مجموعة معينة من ضباط القيادة، ومنع تداول وثائق الخطط، التي كتبت بخط اليد ومن نسخة واحدة لضمان السرية التامة. كما وضع نظام خاص لتداول وثائق خطة العمليات على جميع المستويات، مع تحديد الوظائف المسموح بها بتداول هذه الوثائق. ومن ناحية أخرى، لُقِّنَتْ مهام العمليات لبعض المستويات على زعم أنها مشروعات تكتيكية، وضعت خصيصًا لهذا الغرض؛ لكي تجرى بمعرفة قيادات هذه المستويات[٣].

---

١ - لعبت عمليتا الحشد والتعبئة دورًا أساسيًا في نجاح عملية الخداع، أما عملية الحشد فقد بدأت قبل عام تقريبًا، فتم حشد سبع فرق للدفاع عن قناة السويس، احتلت فرق المشاة الخمسة النسق الأول في الدفاع، أما الفرقتان المدرعتان فاحتلتا النسق الثاني للدفاع خلف فرق المشاة غرب القناة. مما سهل من عملية حشد القوات والتحول من الدفاع إلى الهجوم، أما الإجراء الثاني فكان تعديل نظام التعبئة اعتبارًا من يوليو ١٩٧٢. حيث اتبع أسلوب استدعاء طبقًا لنظام جديد شمل استدعاءات بأشكال مختلفة حتى بلغت ٢٢ استدعاء قبل أكتوبر ٧٣ وكان الاستدعاء رقم ٢٥ هو الاستدعاء للحرب. راجع الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣١٢ - ٣١٣. وهو ما تؤكده الوثائق الأمريكية بشأن النوايا العربية لبدء العمليات العدائية؛

The National Archives, The Whit House, Washington, Reproduced at The National Security, Indications of Arab Intentions to Initiate Hostilities, In 15 May 1973.

٢ - كانت هناك مجموعات الكسل، للتمويه، انظر زئيف شيف، مرجع سابق، ص ٤٧ ـ ٤٩.

٣ - عبد الرحمن الهواري، مرجع سابق، ص ١٠٠. كذلك، حسن الجريدلي، النوة الاستراتيجية، ٢٥ عامًا على حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣٧.

فعلى امتداد فترة العد التنازلي للحرب، التي بدأت منذ ٢١ سبتمبر لم يتم إخطار قائدي الجيش الثاني والثالث بأن تمام الاستعداد لتنفيذ الخطة [بدر] وبدء الحرب يوم ٦ أكتوبر؛ إلا في أول أكتوبر، كما فرض عليهما تبليغ قادة الفرق يوم ٣ أكتوبر فقط، بينما تم تبليغ قادة الألوية وقادة الكتائب والسرايا في اليومين التاليين، أما قادة الفصائل وضباط الصف والجنود فأبلغوا بتمام الاستعداد قبل بدء الهجوم بـ ٦ ساعات فقط؛ مما كفل السرية المطلقة وإخفاء أخبار الحرب حتى على المقاتلين أنفسهم، فكان ذلك من أصعب الإجراءات وأشقها[١]. أما عملية تحريك معدات العبور الضخمة ونقل الكباري من الخلف إلى الجبهة، التي لم يسبق تحريكها إليها طوال السنوات السابقة، فكان من أصعب المشكلات التي واجهت القيادة العامة؛ فهي تُعَدُّ من أخطر الشواهد الدالة على الهجوم وأهمها؛ لذلك وضعت خطة خاصة لتحريك هذه المعدات الثقيلة ذات الحجم الكبير التي يسهل كشفها، حيث فرضت السرية المطلقة على تحركات العربات التي تحملها مجزأة ومغطاة خلال فترة زمنية محددة في الظلام، في شكل مجموعات محددة على محاور عديدة، وتضمنت بعض التحركات العكسية للخلف؛ للتمويه لتوضع في الأماكن المخصصة بها بالجبهة تحت الأرض[٢].

التنسيق مع الجبهة السورية

كان نجاح التنسيق مع الجبهة السورية، هو المفاجأة الكبرى في عمليات أكتوبر ١٩٧٣، خططت له القيادة العامة ببراعة فائقة، لتبدأ العمليات الهجومية بفتح الجبهتين المصرية والسورية في آن واحد؛ لتفرض على إسرائيل أبعادًا جديدة للصراع، لا تستطيع مواجهتها بشكل فعال وسريع، حيث شمل مسرح العمليات البري شبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان، والبحري ليبدأ من باب المندب جنوبًا حتى اللاذقية شمالًا، والجوي ليغطي سماء إسرائيل ذاتها[٣]. وبتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية، وتعيين الفريق أحمد إسماعيل قائدًا عامًا لها في يناير ١٩٧٣، بدأ التنسيق الجدي للتعاون بين البلدين لتنفيذ عمل عسكري مشترك وحاسم ضد إسرائيل. وعلى ذلك أُتُّخِذَتْ عدة قرارات، أهمها تحديد الهدف السياسي والهدف الإستراتيجي

١ - الفريق سعد الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣١١ – ٣١٢. كما حرصت القيادة العامة على كتابة الخطط بخط اليد من نسخة واحدة؛ لضمان السرية، مذكرات المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ٩٥.

٢ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٨٨. مقارنة ب، زئيف شيف، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٣٣.

٣ - عبد الرحمن الهواري، مرجع سابق، ص ١٠٠ – ١٠١.

للقوات المسلحة، وإعداد مسرح العمليات وتقسيم الجبهات، وتحديد أسلوب السيطرة عليها وعمل الفدائيين؛ بوضع الدراسات المبدئية والتخطيط للعمليات المشتركة، وبحث احتمالات يوم الهجوم وساعة الصفر، مع إتمام دراسة التخطيط للضربة الجوية المشتركة، واستعراض أسلوب الخداع الإستراتيجي لمفاجأة الجيش الإسرائيلي ومباغتته[١].

وعلى امتداد الفترة ما بين شهري أبريل ويونيو ١٩٧٣ *، حُدِّدَ الهدف الإستراتيجي العسكري للعملية الهجومية المشتركة "بدر"، ووضع فكرتها العامة. ومع بداية شهر أغسطس، شهد أهم اجتماعات التخطيط وقمة النشاط بين القيادتين المصرية السورية وأجهزة القيادة العامة ورؤساء الأركان وقادة الأفرع الرئيسة ورؤساء العمليات لكلا البلدين، واتُّفِقَ بعد دراسات مستفيضة، على تحديد شهر سبتمبر أو أكتوبر لتنفيذ العملية مع التوصية بتفضيل شهر أكتوبر وترك القرار للقيادة السياسية. التي قررت في اجتماعها بالإسكندرية، حسم الموقف وتحديد الشهر واليوم لبدء الحرب؛ فصدرت تعليمات وتوجيهات القائد العام للجبهتين في سبتمبر، باتمام استعداد وتأهب القوات المسلحة المصرية والسورية لتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية " بدر " في ظرف خمسة أيام، اعتبارًا من أول ضوء لبداية أكتوبر ١٩٧٣. وتمت الزيارة الأخيرة للفريق أحمد إسماعيل لدمشق في ٣ أكتوبر ١٩٧٣، حيث روجعت آخر التعليمات، ووضعت اللمسات الأخيرة للعملية الحربية المشتركة " بدر"، واعتمدت الخطة من الرئيس الأسد، بعد اعتمادها من الرئيس السادات؛ لتبدأ الساعة ١٤٠٥ يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣[٢].

خطة "الفتح الاستراتيجي والتعبوي" للقوات المسلحة

تم توزيع القوات المسلحة لتلبية مطالب العمليات طبقًا لخطة دقيقة، نفذت خلال فترة زمنية طويلة وعلى مراحل؛ بهدف إحداث تغيير أوضاع وتجميع قوات الجيوش الميدانية تدريجيا وبأسلوب خداعي للعدو. فكان جوهر الخطة هو الاحتفاظ بأقل حجم من القوات

---

١ - المرجع نفسه، ص ١٠١ - ١٠٢. ٢، كذلك، هيثم الكيلاني، تطورات العمليات العسكرية في الجولان.. حرب أكتوبر، السياسة الدولية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد [١٣٤]، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٦٢ - ٦٣.

* عقد اجتماع بمقر القيادة في ٧ يونيو ١٩٧٣، حضره الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلي وقادة الجيوش ورؤساء أفرع القوات المسلحة، الجوية والبحرية والدفاع الجوي والقوات الخاصة، ومجموعة عمليات القوات السورية، الفريق محمد فوزي، حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣٨.

٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٧١ - ٧٤. مع مراعاة دور الملك حسين ملك الأردن في إبلاغ جولدا مائير بقرار شن الحرب على الجبهتين، شموئيل جوردون، مرجع سابق، ص ٤٧، إيلي زعيرا، مرجع سابق ١٣١ - ١٣٣.

على الاتجاهات الاستراتيجية في الخطوط الأمامية؛ بحيث تكون قادرة على مواجهة أي هجوم مفاجئ وصده لحين فتح وتعبئة باقي القوات المسلحة[1]. كما شملت أعمال الفتح التعبوي باقي الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة سواء القوات الجوية والدفاع الجوي أو القوات البحرية، لاتخاذ الأوضاع المناسبة لتنفيذ مهامها ضمن إطار العملية الهجومية الاستراتيجية [2].

أما بالنسبة لقوات الدفاع الجوي، فإن خطة الفتح نفذت على مراحل واستمرت في الفتح لحماية تجمعات القوات المسلحة والأهداف الحيوية في عمق الدولة، مع الاكتفاء بإجراء مناورات وانتقالات دورية بين المواقع التبادلية والهيكلية سواء في الجبهة أو العمق، فضلا عن الدور الرئيسي الذي لعبته المناورة بالمقاتلات في مرونة الدفاع الجوي وإعادة فتحه. **وبالنسبة للقوات الجوية**؛ فقد تم توزيعها على القواعد الرئيسة والمطارات المنتشرة في عمق الدولة؛ بما يخدم أهداف الضربة الجوية المركزة الأولى للقوات. **أما القوات البحرية**؛ فقد بدأت تنفيذ خطة الفتح الاستراتيجي والتعبوي قبل ساعة الصفر، بفترة زمنية محددة، في البحرين المتوسط والأحمر، في سرية تامة تحت ستار المشروع التدريبي، الذي بدأ أول أكتوبر ١٩٧٣؛ مما فاجأ إسرائل بتواجد القوات البحرية المصرية مسيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي عند باب المندب، وتهديدها لخطوط مواصلاتها البحرية عبر البحر المتوسط؛ سواء بفتح وانتشار الغواصات أو المدمرات أو ببث الألغام[3]. كما شملت إجراء الفتح التعبوي للقوات المسلحة أيضا، مختلف الأعمال التحضيرية والتنفيذية، من تكديس وتشوين المعدات والذخائر والإمدادات، وتجهيز مسرح العمليات، وإعداد وتدريب القوات والقيادات مع وضع مخطط لإعداد الدولة للحرب[4]. مما يقودنا إلى طرح مرحلة الإعداد والتحضير العملي للحرب.

---

١ - الوثائق المكملة لخطة العملية جرانيت ٢ المعدل، خطة الفتح الاستراتيجي - التعبوي للقوات المسلحة، هيئة عمليات القوات المسلحة فرع التخطيط العام، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية، القاهرة ١٩٨٢.

٢ - الوثائق المكملة لخطة العملية جرانيت ٢ المعدل، خطة الفتح الاستراتيجي - التعبوي للقوات المسلحة، المصدر السابق.

٣ - المصدر نفسه.

٤ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٨٣ - ٨٤.

الفصل الثانى

الجبهة المشتركة والتحضير العملى للحرب

عادة ما تسير مرحلة الإعداد للحرب وتتواكب مع مرحلة التخطيط، وكثيرا ما يحدث التأثير المتبادل بينهما؛ فيؤثر التخطيط في مهام الإعداد وأساليبه، ويتأثر التخطيط بما يصل إليه الإعداد من مستويات ونتائج. لذلك تحددت المحاور الرئيسة ومرتكزات إستراتيجية الإعداد للحرب متمثلة في: إعداد القوات وتدريبها، إعداد مسرح العمليات والتجهيز الهندسي، إعداد الدولة للحرب، التمهيد السياسي للحرب، وصولًا إلى قرار الحرب، على النحو الآتي :

إعداد وتدريب القوات المسلحة

بدأ إعداد القوات المسلحة للحرب عقب انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧، واستمر على قدم وساق حتى انطلقت الطلقة الأولى لحرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، طبقًا لخطط مرحلية، مرتبطة بفكرة الاستخدام السياسي الإستراتيجي للقوات المسلحة؛ لأنها العنصر المحوري لعملية الإعداد للحرب بأكملها؛ كان التوجه الأول والرئيسي لعملية الإعداد للحرب هو إعداد القوات وتدريبها، الذي بدأ بإعادة وضع الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة بأفرعها وتشكيلاتها الرئيسة، في إطار الالتزام بالمهام الاستراتيجية المحددة لها، بما يحقق التوازن الإستراتيجي والتعبوي والتكتيكي في بنائها، بما يخدم عمليات ومعارك الأسلحة المشتركة، مع الحرص على تطوير الأسلحة والمعدات والأفراد، بحيث توفر هذه الأفرع المساندة الفعالة والمتبادلة فيما بينها، والتوازن الوثيق والمثمر مع التشكيلات البرية الميدانية؛ حتى يمكن التوصل إلى أفضل استخدام للقوات بما يساعدها على إنجاز مهامها العسكرية المنتظر تكليفها بها بنجاح، وبما يحقق في النهاية تضافر جهود الأسلحة المشتركة والأفرع الرئيسة[١].

وفي إطار هذه القواعد كان من الضروري إدخال التعديلات اللازمة على تنظيم القوات وإعدادها، وفقًا للشكل والنوعيات والأساليب التي تتوافق مع المهام المتنوعة والأهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها، وفقًا لجدول زمني، يراعي التوازن الكامل لتحديد الفترة اللازمة لاستكمال كل جوانب الاستعداد العسكري؛ وما تفرضه الجبهة السياسية داخليًا

---

١ - حسن الجريدلي، الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣٦.

وخارجيًا من تحديات. تصدر ذلك التركيز على العوامل النفسية والمؤثرات المعنوية للقوات؛ للارتفاع بروحها القتالية، بوصفها جزءً أساسيا من خطط الإعداد، وضرورة حيوية لإعداد المقاتل ودعم ثقته في نفسه وقائده وسلاحه وإيمانه بعدالة قضيته؛ لذلك تم الاهتمام ببث الروح القتالية الهجومية للقوات، وتحمل المسئولية بأكملها؛ بالتفرغ الكامل للمهام العسكرية واعتناق مبدأ حتمية الحرب[١].

لتحقيق هذا الهدف، اتبعت القيادة العامة أسلوبًا واقعيًا وعمليًا في تنمية الثقة ورفع كفاءة الأداء القتالي، مما يحقق الاقتناع الكامل لدى القادة والمقاتل بما يكلف به من مهام عسكرية، والثقة التامة بمقدرته على تنفيذها خاصة إذا كانت هذه المهام في حدود الإمكانات والقدرات القتالية المتاحة فعلًا، والمدعمة بالثقة والإيمان والمستوى العالي للأداء القتالي[٢].

فكان أسلوب حل المشكلات على الطبيعة، والمشاركة لإيجاد وسائل التغلب على الموانع المعقدة، ومناقشة كثير من المسائل العامة والمتخصصة الواردة في المهام المحتملة، والعمل على تذليل أي عقبات تعترض تنفيذ المهام القتالية لعمل القوات أيا كان نوعها سواء تكتيكية أو فنية أو إدارية؛ له أثره الكبير وأهميته في تحقيق الربط المباشر بين القيادات الميدانية المختلفة من ناحية، وقيادات القوات المسلحة من ناحية أخرى، وكذلك بث الثقة ودعم المعنويات في التشكيلات والوحدات الميدانية، ولدى المقاتلين. كما وفر ذلك الأسلوب ودراسة الأوضاع الحقيقية في جبهة القتال وعلى أرض الواقع، إمكانية الاستفادة المباشرة من الخبرات الميدانية الهائلة، التي اكتسبها القادة والمقاتلون طوال سنوات حرب الاستنزاف، في التوصل إلى أفضل الأساليب العملية التي تتناسب مع الموقف ومع طبيعة العقبات والموانع وكيفية التغلب عليها، بما هو متاح من وسائل وإمكانات، والعمل على تنميتها من خلال فكر متحرر مبتكر وروح معنوية وقتالية عالية[٣].

---

١ - حول الزيارات الميدانية العديدة التي أجرتها القيادة العامة بهدف التعرف على أوضاع القوات وأحوالها، طرحها تفصيلا كتاب، الرجال والمعركة [القاهرة : هيئة البحوث العسكرية، د. ت]، ص ١٣ - ١٤. فضلًا عن دور إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة، حسن الجريدلي، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٢.

٢ - مذكرات المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٣٢ ـ ١٣٦.

٣ - انظر، طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨٢.

ومع انبعاث الروح القتالية لدى الضباط والجنود، أصبح من السهل على القوات أن تتقبل وتستوعب جرعات التدريب الشاق المتصاعد، سواء بالنسبة للتدريب القتالي على تنفيذ المهام العسكرية ذات الطبيعة المعقدة، أو بالنسبة للتدريب الفني من أجل تحقيق أقصى كفاءة لاستخدام الأسلحة والمعدات[1].

وتدعيمًا لذلك، حرصت القيادة العامة على واقعية التدريب القتالي في ظل ظروف مماثلة تماما لظروف القتال المنتظر. إذ كان على المقاتل أن يعبر القناة في وجه سد من كل أنواع الأسلحة المعادية، علاوة على سد من اللهب يغطي سطح القناة بواسطة أنابيب النابالم، وأن يصل سالما هو وسلاحه إلى الضفة الشرقية للقناة، ويتسلق بأسلحته ومعداته ساترا ترابيا يبلغ انحداره ٤٥° درجة ويصل ارتفاعه إلى ٢٥ مترا، ويتغلب على نطاقات كثيفة من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، ثم يقتحم بأسلحته الخفيفة خط التحصينات ويدمر قلاعه القوية ويصد الهجمات المضادة لدبابات العدو، ثم كان عليه بعد ذلك أن يتابع تقدمه ويواجه دبابات العدو، ويقاتلها بمفرده ويقضي عليها. كل ذلك تحت ظروف صعبة ولعدة ساعات حرجه تناهز الست ساعات، حتى تقام المعابر والكباري، وتصل الدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى إلى الضفة الشرقية لتخفف عنه العبء، وكان ذلك ضربا من الإعجاز البشري[2]. ليصبح سلاح المشاة المصري المفاجأة الكبرى لحرب أكتوبر.

ولمواجهة ذلك، كانت القيادة العامة على دراية كاملة بمدى الصعوبات والتحديات التي ستواجه المقاتل، والتي يتحتم التغلب عليها؛ لذا بدأ العمل بمنطق علمي يستند إلى نتائج الدراسات والإجراءات والتجارب، ودقة اختيار المقاتل المناسب لكل مهمة، والارتفاع بمستواه العلمي والمعنوي، وإعداده فنيا وقتاليا. مع الحرص على واقعية التدريب القتالي في ظل ظروف مماثلة تماما لظروف القتال المنتظر [3]؛ نظرا للطبيعة المعقدة والفريدة لعمليات

---

١ - الرجال و المعركة، مرجع سابق، ص ١٧ - ١٨.

٢ - المرجع نفسه، ص ٢٤.

٣ - تم اختيار الميادين قريبة الشبه إلى أقصى حد بظروف وطبيعة المهام التي ستواجه القوات، المرجع نفسه، ص ١٨.

الاقتحام للمانع المائي، التي لم يتوفر لها الخبرة العسكرية من قبل، واختراق تحصينات النظام الدفاعي والخطوط الحصينة للعدو، بخلاف ما تقضي به القواعد العسكرية المعروفة. فكان ضروريا تدريب القوات تدريبا شاقا متواصلا متصاعدا على المهام الهجومية المنتظر تكليفها بها، في ظل ظروف مماثلة للحرب ذاتها، وبما يحقق قدرة عالية على المناورة بالقوات والنيران، ومع الاهتمام بالارتفاع بمستوى التدريب الفني للمقاتل، الذي يحقق الاستخدام الأمثل لجميع الأسلحة والمعدات المتاحة ومضاعفة مردودها في ميدان القتال، وتوظيف كامل الطاقات الضخمة للدولة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحشدها للمجهود الحربي[1].

ومؤازرة لذلك، كان هناك جهد شاق وعمل متواصل من أجل التوصل إلى حلول عملية مناسبة للمشكلات الفنية لعملية العبور والاقتحام؛ بما يحسن مستوى الأداء القتالي ويقلل الجهد المبذول، ويحد من احتمالات التعرض للخسائر الكبيرة، الأمر الذي سيزيد من فرص النجاح ويؤكدها. ولقد تم ذلك من خلال تجميع المشكلات على مستوى القوات المسلحة وتصنيفها حسب نوعها، ووضع هدف محدد لحل كل مشكلة، مع استغلال كامل للطاقات الضخمة للدولة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحشدها لهذا الغرض[2].

لذا كان قرار القيادة العامة بمهاجمة العدو على طول المواجهة، بقوة جيشين ميدانيين في وقت واحد، بأقصى ما يملكان من أسلحة وعتاد، وفي وجه مقاومة عنيفة من العدو المتأهب على الضفة الشرقية، من منطلق علمي يستند إلى نتائج الدراسات والإجراءات والتجارب التي أجرتها أجهزة القيادة لدراسة أفضل وسائل للتغلب على معوقات العبور واختراق تحصينات النظام الدفاعي للعدو. وهو ما بدا ضربا من المستحيل !!

١ - كانت عجلة التدريب الشاق في القوات المسلحة مستمرة على خط المواجهة وفي الخلف وفي عمق الدولة على أراض مشابهة لمسرح العمليات للحرب القادمة، وأجريت المشروعات التدريبية والتجارب المكثفة على اقتحام الموانع المائية وتدمير النقاط القوية والمواقع الحصينة، هذا بالإضافة إلى الرمايات الليلية لجميع التخصصات، إلى أن أصبحت النتائج التدريبية بدرجة ممتازة، خاصة فيما يتعلق بضرب أرقام قياسية في درجات الاستعداد القتالي، حسن الجريدلي، مرجع سابق ص ٤١ – ٤٢.

٢ - قدرت خسائر الجيش المصري في عملية عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف بحوالي ٥٠ % من القوات، الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٥٥ - ٥٦.

ويطالعنا سجل الحرب والعمليات العسكرية، بأن عبور الموانع المائية كان ومازال من أشق العمليات وأعقدها وأكثرها فداحة في الخسائر؛ فكم من جيوش حاولت عبور الموانع المائية قديمًا وحديثًا ففشلت وأصابتها الكوارث. وعلى الرغم من أن الموانع المائية قد قلت قيمتها، بفضل تطور أسلحة القتال وظهور المركبات والدبابات البرمائية، إلا أن قناة السويس ظلت مانعا فريداً ومختلفا عن الأنهار والروافد المائية الأخرى التي سبق اجتيازوها على مدى التاريخ العسكري[١]، لذا سنلقي الضوء على طبيعة هذه الموانه وكيفية التغلب عليها:

قناة السويس

تتميز قناة السويس بأنها مانع مائي مجهز هندسيا، فريد في طوله وعرضه وعمقه ومواصفات أجنابه شديدة الانحدار والمغطاة بستائر حجرية مقواة بالأسمنت والقضبان الحديدية. ومثل هذه الميول المنحدرة تمنع محاولات نزول وصعود المركبات البرمائية؛ إلا بعد تجهيزات هندسية مسبقة ومطولة، كان من المستحيل إجراؤها قبل بدء القتال، إضافة إلى طبيعتها الهيدروليكية؛ خاصة ظاهرة المد والجزر وفارق المنسوب بينها؛ لتفرض هذه الظاهرة المتغيرة مصاعب هندسية وفنية كثيرة خلال مرحلة التخطيط والإعداد لعملية العبور، لإيجاد حل عملي، أيا كانت وسيلة العبور. فكان من المنتظر أن هذا التغيير المستمر في منسوب المياه في المكان الواحد على مدار اليوم، سيزيد تعقيد عملية تسلق أجناب القناة التي تبعد هي ذاتها عن سطح الأرض بحوالي مترين. خاصة بالنسبة لجندي المشاة الذي سيعبر القناة باستخدام الزوارق في المراحل الأولى لعملية الاقتحام.

أما بالنسبة للمعديات والكباري - الوسيلة الوحيدة لنقل الأسلحة والمعدات الثقيلة كالدبابات وقطع المدفعية وأنواع المركبات عبر القناة - فإن هذا الاختلاف الكبير في منسوب المياه كان سيخلق لها مصاعب فنية عديدة لابد من علاجها بصفة دائمة؛ حتى تستمر المعدية أو الكوبري صالحين للاستخدام في كل الأوقات، إلى جانب سرعة التيار وشدته واتجاهه، الذي يتغير دوريا، كل ست ساعات من الشمال إلى الجنوب[٢].

١ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٤١.

٢ - كشكول الجمسي، المشير عبد الغني الجمسي، الندوة الاستراتيجية، مرجع سابق، ١١-١٢، وكذلك، حسن البدري، مرجع سابق، ص ٤١. أما بشأن عملية تجنيد العملاء، مذكرات المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٢٠.

ومع احتمال تحول القناة برمتها لحاجز هائل من اللهب المشتعل، تنطلق مواده من مستودعات ضخمة واقعة على الضفة الشرقية للقناة خلال أنابيب منتشرة على سطح القناة. وللتغلب على تلك المشكلة، تم دفع بعض الأفراد لإغلاق مواسير النابالم بالأسمنت، وعبور مجموعات من الصاعقة للاستيلاء بسرعة على مستودعات المواد الملتهبة بفضل تحديد أماكن خزانات النابالم بناء على ما حصلت عليه المخابرات المصرية من معلومات عبر عملائها. كما تم انتخاب قطاعات العبور، بحيث تجتاز القوات صفحة القناة فوق التيار، لتفادي احتمال اشتعال النيران لأي سبب كان[١].

هيكل النظام الدفاعي شرق القناة

في الواقع، كانت التحصينات والتجهيزات التي أقامتها إسرائيل في المنطقة الواقعة في سيناء شرق القناة، قد تحولت إلى مجموعة من المنشآت الهندسية الضخمة، مزودة بكل وسائل القتال والحركة والإقامة والراحة في آن واحد. بدءاً من الخط الأمامي على حافة القناة المعروف باسم خط بارليف، حيث ارتفع الساتر الترابي الممتد على طول القناة حتى بلغ ٢٥ متراً في العديد من قطاعاته، وفي جوفه وفوقه وإلى الخلف منه شيدت سلسلة من المواقع الحصينة في شكل خطوط دفاعية متتالية، كونت في مجموعها منطقة دفاعية كاملة التحصين طبيعياً وصناعياً[٢].

كما احتوت هذه المنطقة، على نظم كاملة من التحصينات الهندسية، إضافة إلى السواتر الصناعية والمواقع القوية، وحقول الألغام المضادة للدبابات والأفراد، تخترقها شبكة من الطرق

١ - رغم الادعاءات الإسرائيلية بعدم وجود هذه الشبكة، إلا أنها تعترف ضمنيا بوجود هذه الصمامات، حيث تم أسر اثنين من المهندسين الإسرائيليين اللذين كانا يعملان على هذه الشبكة، وهو ما اعترف به الإسرائيليون أنفسهم، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ص ٤٤٠ - ٤٤١. واستعداد القوات المسلحة المصرية لمواجهة ذلك التحدي، طبقا لوثائق إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، فرع المعلومات، سري للغاية، مذكرة بخصوص تجهيزات الاشعال على الساتر الترابي شرق القناة بتاريخ ١٩٧٣/٧/١. رصد يوم ٧١/٢/٢٨ قيام العدو بإجراء تجربة لاشعال سطح المياه في قناة السويس مستخدما تجهيزه الذي وضعه في الكيلو ٢/١٤١ على الساتر الترابي شرق القناة، وبالمتابعة رصد اجماليا ٢٠ تجهيزة، من الممكن سد بعضها الموجود تحت الماء بجنود مدربين قبل الهجوم، أما الفتحات الموجودة فوق المياه يمكن القضاء عليها بالضرب المباشر.

٢ - تلك المنطقة الواسعة التي تناهز مساحتها ٥٠٠كم محاطة بموانع طبيعية قوية من كل الاتجاهات؛ حيث تستند حافتها الغربية على قناة السويس وخليج السويس،، وحافتها الشرقية تستند على سلسلة الجبال التي تشكل خط المضايق الاستراتيجية في وسط سيناء الشمالية. أما حافتها الشمالية فتستند على البحر المتوسط، بينما تستند حافتها الجنوبية على هضبة العجمة بجنوب سيناء. ويمتد خط الجبهة بين بور فؤاد شمالا وبور توفيق جنوبا بطول ١٧٥كم، أما عمقها في اتجاه الشرق فيترواح ما بين [٣٠ ـ ٣٥] كم حتى خط المضايق. لتنفرد تلك المنطقة في سجل التاريخ العسكري القديم والمعاصر، بحصانتها من القوة والمنعة، راجع، حسن البدري، مرجع سابق، ص ٤٢ - ٤٣.

الطولية والعرضية للمناورة بالقوات، كما تنتشر بها المستودعات والمخازن وورش الإصلاح، وكانت تعمل بهذه المنطقة قوات العدو المدرعة ومشاته الميكانيكية ومدفعيته ووحدات دفاعه الجوي، وجميعها مدربة على مهام شن الهجمات المضادة وأساليب التحرك والانتشار والفتح؛ لتنفيذ مهامها، والقيام بأعمال المناورة لصد القوات المهاجمة وسحقها، بالتعاون الوثيق مع القوات الجوية التي تقف على أهبة الاستعداد للتدخل. كما تكون هيكل الدفاع في تلك المنطقة الحصينة من عدة خطوط دفاعية، ومناطق مجهزة لتمركز الاحتياطات المدرعة، ومرابض للمدفعية، تحميها شبكة من قواعد صواريخ الدفاع الجوي والمدفعية المضادة للطائرات، إضافة إلى شبكة الطرق الرئيسة والفرعية، ومناطق إدارية وخطوط لأنابيب المياه[١].

هكذا، وفرت تلك التحصينات والأعمال الهندسية المختلفة وقاية للقلاع والحصون والنقط القوية التي اشتملت عليها الخطوط الدفاعية في هيكل الدفاع في تلك المنطقة الحصينة، حيث وفرت لها وقاية كاملة ضد اختراق جميع أنواع قذائف المدفعية والقنابل الثقيلة للطائرات، كما جهزت الدشم بفتحات تسمح باستخدام جميع أنواع الأسلحة في الاشتباك من جميع الاتجاهات[٢]. ولزيادة مناعة النقط القوية، أحيطت كل منها بعدد كبير من نطاقات الأسلاك الشائكة الكثيفة وحقول الألغام، إضافة إلى الشراك الخداعية التي تغطي ميول الساتر الترابي وقمته. كما جهزت بعض تلك النقط القوية بخزانات الوقود المملوءة بالمواد الحارقة والمعدة للدفع من خلال أنابيب خاصة تقذفها لتغطي سطح القناة، وباشتعالها تتحول صفحة القناة على امتدادها إلى سد هائل من اللهب المشتعل بالنيران التي يزيد ارتفاع ألسنتها على مترين وتبلغ درجة حرارتها ٧٠٠ درجة مئوية[٣].

وبفضل هذا النظام الشيطاني، شكلت سلسلة النقاط القوية الحصينة، ومرابض الدبابات التي كانت ستحتل قمة الساتر الترابي، سدًا منيعًا من نيران الأسلحة المختلفة، مضافًا إليها ارتفاع الساتر الترابي والتحصينات والموانع وحقول الألغام المحيطة بها، ثم حاجز اللهب الذي سيغطي سطح القناة، وهي صورة مختصرة لما أعده العدو الإسرائيلي للمقاتل المصري. ولكن يفاجأ العالم

---

١ - المرجع نفسه، ص ٤٢ - ٤٣. مقاربة بوصف، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ص ٤٤٠ - ٤٤٣.
٢ - عبدالغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٢٩.
٣ - المرجع نفسه، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

أجمع بالمقاتل المصري ومن ورائه المخطط العسكري، ينسف كل التقديرات وتنهار كل الصعوبات ويتغلب على تلك التحديات في زمن قياسي؛ بفكر مستنير وعزم أكيد. فرغم هذا السياج الحديدي استطاع جهاز المخابرات المصرية اختراق هذا النظام الدفاعي عبر عملائه على الجانب الإسرائيلي بالحصول على معلومات في غاية الخطورة، منها خرائط الألغام، التي زرعتها القوات الإسرائيلية حول مواقع المدافع الثقيلة ومرابض الدبابات، وخرائط أخرى سرية لمولدات الكهرباء في خط بارليف، وأماكن خزانات النابالم، ومواقع غرف الضباط والجنود في خط بارليف ونظام الحراسات الليلية على الجبهة الشرقية للقناة، وأنواع الذخائر وخرائط مخازنها في سيناء وغيرها من المعلومات، التي ساهمت في التغلب على بعض العقبات والإعداد للحرب[١].

فقد تم منع اشتعال القناة من المنبع، وفتح الثغرات من الممرات في الساتر الترابي المتهايل الرمال لإقامة المعديات وتركيب الكباري لعبور الدبابات والأسلحة الثقيلة؛ بالاهتداء بعد تجارب عديدة ومحاولات مضنية على امتداد عدة سنوات ـ إلى فكرة استخدام مدافع المياه[٢]. أما معضلة ارتفاع الساتر الترابي الذي ناهز ارتفاعه العشرين مترا وميوله الحادة، فقد أمكن التوصل إلى وسائل مناسبة متاحة من الأدوات والأجهزة البسيطة، ومن ضمنها سلالم الحبال، لتسهل تسلق المقاتل لذاك الساتر الحاد الزاوية، دون أن تغوص قدماه في الرمال.

كما كان لتصميم وصلابة المقاتل المصري، الفضل في نجاح الجميع في ارتقاء الساتر الترابي، بالمعدات المبتكرة حينا، وبالأظافر والأنياب، أغلب الأحيان !! حاملًا أكبر قدر من الأسلحة والذخيرة والمعدات، وأقل قدر من التعيينات والمياه. أما ما لم يستطع المقاتل حمله فتكفلت به عربات الجر الصغيرة المرافقة للمقاتل. مع تدريب الأطقم على فك المدافع

١ - مذكرات المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٢٠، ومذكرات الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ١٦٦

٢ - صاحب الفكرة العبقرية لاختراق خط بارليف، هو اللواء باقي زكي، محضر نقاش بحثي مع سيادته، خلال ندوة صناع الانتصار، في ذكرى حرب أكتوبر، بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٥، بمركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس.

وحملها بالأيدي حتى اتمام صعود وتسلق الساتر الترابي، ثم يعاد تركيبها بسرعة لتستخدم في تدمير دبابات العدو المقتربة[١]، ليصبح المقاتل المصري أهم مفاجآت حرب أكتوبر.

كما شملت مرحلة لإعداد، تجهيز مختلف مراكز القيادة والسيطرة سواء الرئيسة أو التبادلية أو الهيكلية لمختلف المستويات: القيادة السياسية للدولة والقيادة العامة للقوات المسلحة وقيادة الأفرع الرئيسة والتشكيلات التعبوية، وجهزت بمختلف وسائل الاتصال التبادلية من مواصلات خطية ولاسلكية وحاملي الرسائل وأجهزة نقل الصورة بما يضمن استمرار السيطرة تحت مختلف الظروف[٢]. كما وضعت أوامر مستديمة لتنسيق عمل القيادات المختلفة، وكذلك العمل داخل كل قيادة، وشكلت مجموعة إضافية ميدانية مجهزة لمطالب السيطرة المختلفة لمعاونة القائد العام للقوات المسلحة [أو نائبه] في الانتقال إلى أي اتجاه تعبوي؛ لمتابعة الأحداث عن قرب واتخاذ القرارات المناسبة على الطبيعة[٣].

وعلى نطاق الإعداد والسيطرة للقيادة المصرية السورية المشتركة، فقد تم ربط مركز القيادة الرئيسي بالقاهرة بمركز القيادة الرئيسي بدمشق بكابل بحري ودوائر برق كاتب، علاوة على الاتصال اللاسلكي مع استخدام الرمز. كما تم تمركز طاقم اتصال سوري في مركز القيادة الرئيسي للقوات المسلحة المصرية وفي القيادة الاتحادية مع تواجد ضباط مصريين في سوريا ضمن القيادة السورية وذلك قبل بدء العمليات الحربية[٤].

إعداد مسرح العمليات والتجهيز الهندسي :

بدأت أعمال التجهيز الهندسي والإعداد لمسرح العمليات الحربية في منطقة الجبهة وباقي المناطق العسكرية منذ يونيو ١٩٦٧، واستمرت حتى انطلقت الشرارة الأولى لحرب

---

١ - يطرح الفريق سعد الدين الشاذلي، مشكلات العبور وكيفية التغلب عليها، بصورة تفصيلية دقيقة على امتداد صفحات مذكراته حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٥٥ - ٦٢. كذلك تطوير بعض الأدوات والمعدات وبخاصة الشدة الميدانية للمقاتل وتجهيزها بمعدات خاصة مثل أجهزة الرؤية الليلية وغيرها، ص ٦٣ - ٦٩.

٢ - ملف وثائق إدارة المهندسين العسكريين للإعداد للحرب، التخطيط للعملية جرانيت، المعدلة، وثائق إعداد مسرح عمليات القوات المسلحة / إدارة المهندسين، وثائق حرب أكتوبر ٧٣، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية، القاهرة ١٩٨١.

٣ - المصدر نفسه.

٤ - المصدر نفسه.

أكتوبر ١٩٧٣ [١]. حيث تمت أعمال التجهيز الهندسي على مراحل، مع استغلال طاقات الشركات المدنية للإنشاءات، واستصلاح الأراضي والهيئات التابعة لوزارة الري *. في ظل ظروف عسكرية عصيبة تحت نيران العدو ومراقبته، مع مراعاة حرص القيادة العسكرية على تحقيق المفاجأة على جميع المستويات. وكان أبرز تلك الأعمال؛ إقامة التحصينات لوقاية الأفراد والأسلحة والمعدات والذخائر، وإنشاء السواتر الترابية غرب القناة لمراقبة العدو، وحرمانه من مراقبة القوات على الضفة الغربية والسيطرة عليها. كما أُنْشِئَتْ هيئات حاكمة على الساتر الترابي غربي القناة لاحتلالها بالدبابات والأسلحة المضادة للدبابات، وكذلك أُنْشِئَ نقط قوية في الاتجاهات ذات الأهمية الخاصة[٢]. والأهم والأخطر، كان إنشاء قواعد شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، التي أُنْجِزَتْ تحت ضغط مكثف من نيران العدو، والتي تُعَدُّ بحق أضخم هذه الأعمال وأهمها[٣].

ولعل أعقد برامج الإعداد والتدريب التي قابلت سلاح المهندسين؛ هو انتخاب أجزاء من المجاري المائية وتجهيزها وتتوفر فيها طبيعة قناة السويس وحصون خط بارليف [٤]. واستعدادًا لإقامة الكباري على القناة، جُهِّزَتْ ساحات ونقط إسقاط لوحدات الكباري على امتداد الضفة الغربية للقناة، وكذلك المنازل اللازمة لاستخدام المعدات، وذلك على طول المواجهة من السويس إلى شمال القنطرة، وعلى مسافات متساوية؛ حتى لا يتمكن العدو من تحديد قطاعات العبور مبكرًا، فيركز جهوده ضدها بما يفسد عملية العبور أو يحبطها[٥].

ولضمان سرعة تدفق القوات البرية شرقًا؛ جُهِّزَتْ شبكة مطورة من الطرق والمدقات لخدمة مناورة القوات أثناء الاقتحام والعبور، كما أُقِيْمَ ستائر على أجناب تلك الطرق وفي مواجهتها؛ لإخفاء تحركات القوات عليها. وأيضًا تجهيز العديد من المضخات على ترعتي

١ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٥٠، كذلك، مصر في قلب المعركة، مصدر سابق، ص ١٢٩ - ١٥٠.
* بلغت التكاليف الإجمالية للتجهيز الهندسي في منطقة الجبهة بمفردها حوالي ٣٠ مليون جنيه، المرجع نفسه.
٢ - وثائق إدارة المهندسين للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، المصدر المشار إليه.
٣ - راجع جمال حماد، مرجع سابق، ص ٧٢.
٤ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٥٩.
٥ - وثائق إدارة المهندسين للإعداد لحرب أكتوبر ٧٣، المصدر المشار إليه.

الإسماعيلية والسويس؛ لتسهيل عمليات عبورهما بالدبابات والعربات في حالة إصابة الكباري المقامة عليهما[١]. ولتأمين عبور القوات في عملية هجومية شاملة، كان لا بد من إعداد الحجم الكافي من معدات العبور ومهامه؛ بالفكر الهندسي المبدع تم تحويل أنواع قديمة من الكباري العادية التي يستغرق إنشاؤها يومًا كاملًا، إلى كباري اقتحام لا تستغرق أكثر من بضع ساعات، فضلًا عن إنشاء مواقع خداعية وكباري هيكلية[٢].

وأمام تحدي الساتر الترابي، ابتكر المهندسون طريقة التجريف بالمياه بواسطة مضخات المياه التي طُوِّرَتْ لتصبح أنسب أسلوب لفتح الممرات في الساتر الترابي المتهايل الرمال، حتى يمكن إنشاء الكباري والمعديات وتشغيلها، وحتى تجد مركبات القتال من عربات ودبابات وجرارات تحمل قطع المدفعية والصواريخ الثقيلة، ميولًا رأسية تستطيع صعودها إلى خلف الساتر الترابي[٣].

فضلًا عن تدريب وحدات العبور على إنشاء الكباري والمعديات والناقلات البرمائية وتشغيلها، وتدريب القوات على العبور بالقوارب والكباري ووسائل العبور الأخرى، وتدريب نحو ثمانين وحدة صغرى من وحدات المهندسين على فتح الممرات في الساتر الترابي تدريبًا مشتركًا مع وحدات العبور؛ وذلك لتحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة في إنشاء المعابر المتكاملة[٤]. ولمعاونة المشاة في شق الساتر الترابي لخط بارليف، ابتكر المهندسون سلالم الحبال ذات الدرج الخشبي التي يسهل استخدامها وطيها، وزلاقات من الصاج. ورغم بساطة هذه المعدات فإنها حققت نجاحًا كبيرًا في تحدي معوقات العبور المعقدة، إذ مكنت القوات خلال الفترة من بدء العبور وحتى تشغيل الكباري والمعديات أن تنقل أعدادًا كبيرة من المدافع

---

١ - المصدر نفسه.

٢ - مذكرات المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٨٠ ـ١٨١.

٣ - حول تجارب فتح الثغرات والممرات في الساتر الترابي على امتداد خمس سنوات متتالية (النسف بالمفرقعات، بالطيران، الرمي بالمدفعية والصواريخ، إلا أنها لم تحقق النتائج المطلوبة لأسباب مختلفة. يعرضها الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٥٨ – ٦١. التي يرجع الفضل لحلها بالفكرة العبقرية اللواء باقي زكي، كما، شرحها على صفحات جريدة الوفد، العدد [٨٦١٨] بتاريخ ٦ أكتوبر٢٠١٤. ونأمل أن تتبنى القيادة العسكرية العليا فكرة ترقينه.

٤ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٥٨.

الخفيفة المضادة للدبابات والرشاشات المضادة للطائرات وصناديق الذخيرة، وغيرها من الأسلحة والإمدادات اللازمة للقوات في الساعات الأولى للحرب[١].

كما شمل إعداد مسرح العمليات التجهيز الهندسي للقوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي بكل متطلباته؛ **بالنسبة للقوات الجوية**، فقد استوعبت القيادة العسكرية أخطاء ما حدث في ٥ يونيو ١٩٦٧، وتفاديًا لتكرار تعرض القوات الجوية للضربة المفاجئة الأولى، وضمانًا لاستمرار تقديمها للمجهود والدعم اللازمين لتأمين سماء المعركة، وكذلك لتأمين مسرح عمليات القوات البرية والبحرية؛ نُفِّذ مخطط ضخم لإنشاء وتجهيز دشم وملاجئ محصنة للطائرات والمعدات، من الخرسانة المسلحة زودت ببوابات من الصلب، بأسلوب علمي مبتكر وتصميم مصري بحت[٢]. فضلًا عن تطوير شبكة المطارات والقواعد الجوية، وإنشاء مطارات جديدة، وإعداد الممرات التبادلية في جميع المطارات والقواعد الجوية. كما شُكِّلَتْ وحدات هندسية لكل مطار؛ لضمان توفير حاجته من الأعمال الهندسية خلال المعركة، واستعادة كفاءته في حالة تعرضه للقصف الجوي في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك عناصر إزالة القنابل الموقوتة التي لم تنفجر بعد[٣].

أما بالنسبة لقوات الدفاع الجوي، فقد أنشئت شبكة كبيرة من مواقع الصواريخ الأساسية والتبادلية والهيكلية، كما أنشئت شبكة طرق ومدقات لربط قواعد الصواريخ، وقد أعيد بناء بعض هذه الدشم عدة مرات نتيجة الهجمات الجوية لها أثناء إنشائها وخاصة قبل وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠ [٤].

وكانت أهم التحديات والمشكلات التي واجهت الدفاع الجوي هي أن معظم قواعد الصواريخ كانت مصممة للدفاع عن أهداف حيوية ثابتة، وبالتالي فهي تستغرق وقتًا طويلًا لإعدادها للتحرك أو لتجهيزها للاشتباك، كما أنها تتميز بضخامة الحجم، وبالتالي فإن نسبة تعرضها للإصابة أكبر، الأمر الذي يتطلب ضرورة إقامتها في مواقع محصنة لتوفير أكبر قدر

١ - المرجع نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.

٢ - حسن الجريدلي،الندوة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٣٩ - ٤٠، وكذلك، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٧٢.

٣ - وثائق إدارة المهندسين للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، المصدر المشار إليه.

٤ - المصدر نفسه. وبشان تطوير سلاح الجو المصري منذ حرب ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٣، بشكل تفصيلي، إضافة إلى المساعدات من الدول العربية والأجنبية [كوريا الشمالية] لمصر، مقارنة بسلاح الجو الإسرائيلي، يعرضها، شموئيل جوردن، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٤.

لحمايتها. وكل ذلك يتعارض تمامًا مع احتياجات المعركة، فالهدف المطلوب من الدفاع الجوي حماية الحشود الرئيسية للقوات البرية وهي بطبيعة المهمة الهجومية المكلفة بها هدف متحرك يتطلب حماية متحركة. تلك كانت المشكلة، وهي في الواقع مشكلة خطيرة، تعني ببساطة أنه مادام الدفاع الجوي غير قادر على متابعة تقدم القوات البرية أثناء العمليات الهجومية فستصبح هذه القوات دون غطاء جوي، الأمر الذي يتركها فريسة سهلة لطيران العدو المتفوق[١].

وتمثل الحل في تركيز القيادة على المقاتل سيد المعدة، الذي تمكن في نهاية الأمر عن طريق التدريب الشاق المتواصل أن يفجر الطاقات الهائلة الكامنة التي أوصلته إلى اختزال الوقت والوصول بالأزمنة اللازمة لتجهيز المعدات للتحرك أو الاشتباك إلى أقل من ربع الأزمنة المحددة، بواسطة صانع السلاح في تعليمات الاستخدام. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد تمكن مهندسوا الدفاع الجوي من إدخال بعض التعديلات الفنية على المعدات لتسهيل عملية التجهيز للتحرك والاشتباك وتقليل الوقت اللازم لذلك. بينما عكفت مجموعة أخرى من المختصين للبحث عن أسلوب يوفر تحقيق أكبر قدر من الوقاية لهذه المعدات ذات نسبة التعرض الكبيرة عند اشتراكها في عمليات هجومية طابعها السرعة واستمرار الانتقال . وانتهت الدراسة إلى ضرورة تشكيل مجموعات خاصة من وحدات الإنشاءات ترافق قواعد الصواريخ في انتقالاتها وزودت هذه المجموعات بمعدات هندسية خاصة. وأمكن عن طريق التجهيز الجيد لهذه المجموعات والتدريب المتواصل أن تنتهي من تجهيز موقع قاعدة الصواريخ في ساعات قليلة، وهو الأمر الذي جعل اشتراك هذه القواعد في حرب أكتوبر ممكنًا، وجعل القوات الجوية الإسرائيلية في حالة ارتباك شديد وهي تفاجأ كل يوم بمزيد من المواقع الجديدة[٢] .

ولم تكن تلك فقط هي أبعاد المشكلة فهذه القواعد بحكم تصميمها يتم السيطرة عليها وإدارة نيرانها من مراكز قيادية ثابتة، ولم يكن ذلك ممكنا في العمليات الهجومية، وكان الحل هو إعداد مراكز قيادة متحركة. وعلى الفور قام التخصصون بوضع رسومات مبتكرة لتجهيز هذه المراكز محلياَ وتم تصنيع عينة منها حققت نجاحًا أكيدًا عند نجربتها وصدرت

- محمد علي فهمي، القوة الرابعة .. تاريخ الدفاع الجوي المصري، ص ١٢٩ .
- المرجع نفسه، ص ١٣٠.

التعليمات بتعميمها. فضلًا عن التفصيلات الفنية الأخرى التي استلزمها حل هذه المشكلة من حلول مبتكرة بشأن عملية الإمداد بالصواريخ وقطع الغيار والاحتياجات الإدارية والمعيشية والمياه والوقود وإنشاء قواعد أمامية للإصلاح لضمان سرعة استعادة الموقف، بل إن الأمر تطلب إعادة النظر في تكوين الطاقم القتالي لقاعدة الصواريخ وكلف المقاتل الواحد بأكثر من وظيفة لتقليل عدد الأفراد إلى الحد الأدنى توفيراً لكل مقومات خفة الحركة. مع مراعاة تشكيل احتياطي مناسب من وحدات دفاع جوي كاملة تمكن من دفعه بالسرعة المطلوبة وبالحجم المناسب إلى المناطق المنتظر أن تتكبد فيها قوات الدفاع الجوي خسائر أثناء المعارك الحربية. كما تمت عملية تكديس احتياطيات كافية من الذخائر وقطع الغيار وبعض المكونات الرئيسية الكاملة لقواعد الصواريخ ومحطات الرادار [١].

أما القوات البحرية، فقد شملت الأعمال الهندسية للقواعد البحرية ومراكز قيادة المدفعية الساحلية وحواجز الأمواج الخرسانية بالموانى والمراسي، بالبحرين المتوسط والأحمر. وبتنفيذ خطة متقنة ومدروسة للغاية، ومخادعة على نحو فعال، في إطار الخطة العامة والتنسيق الكامل معها، بدأت زوارق الحصار تنتشر على نحو تدريجي على مشارف المواقع التي ستتخذها أبان الحرب، مستخدمة الموانى الصديقة، ليبيا واليمن الجنوبية، لتتمكن مصر من فرض الحصار البحري على إسرائيل؛ بإغلاق باب المندب؛ وبالتالي منع حركة السفن من الدخول أو الخروج من ميناء إيلات، ولا سيما ناقلات البترول[٢].

كما قامت هيئة العمليات بالاشتراك مع إدارة المساحة العسكرية وإدارة المهندسين وإدارة المركبات، بإجراء الدراسات والتجارب العملية لتطوير خرائط السير، وتم بالفعل إعادة طبع مجموعة خرائط السير لمنطقتي شمال وجنوب سيناء. بعد إضافة الجديد من المعلومات عن الأرض والطرق والمدقات والأهداف المهمة؛ مما كان له الفضل في توفير المعلومات بأكبر قدر ممكن لدى القادة على الأرض ومسرح العمليات الحربية أثناء تنفيذ المهام القتالية[٣].

---

١ - المرجع نفسه، ص ١٣١- ١٤٣.

٢ حسين مختار، البحرية المصرية ١٩٦٧ - ١٩٧٣، ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، كذلك، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ص ٥٩٩ – ٦٠٧.

٣ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٧٣.

كما قامت قوات المهندسين والشركات المدنية [خاص وعام] بأعمال ضخمة شملت أراضي الجمهورية كلها، فأصبح الجميع محاربًا كلًا في مجاله.

استكمالًا لمحاور القوى، خلال مرحلة الإعداد والتحضير العملي للحرب، بدأ إعداد الجبهة الداخلية وتهيئة الشعب لمؤازرة قواته المسلحة في نضالها الوطني وتحرير الأرض المحتلة، وتهيئة المجتمع الدولي وتأييد مؤسساته ومنظماته لعدالة قضيتنا، وتحييد القوى الدولية في حال اندلاع الحرب، نسبيًا إلى حد ما.

إعداد الجبهة الداخلية والتمهيد السياسي الخارجي للحرب

استكمالًا لمحاور القوى، خلال مرحلة الإعداد والتحضير العملي للحرب، ركزت القيادة السياسية والعسكرية على أهمية محوري الجبهة الداخلية، والتمهيد السياسي للحرب، كالأتي:

الجبهة الداخلية للحرب

بذلت الدولة بكل أجهزتها وقطاعاتها، جهودًا ضخمة للإعداد للحرب، وضحى الشعب بالكثير في سبيل تحرير سيناء؛ فقد عاشت مصر سنوات عصيبة ما بين الحربين، راحت تسابق الزمن؛ من أجل استكمال الاستعدادات الهائلة بكل جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية، فبدأ التخطيط لإعداد الدولة للحرب عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ مباشرة [١]. تزامنت مع بدء مرحلة الإعداد العسكري للحرب، ففي الوقت الذي كان يتم فيه إعادة بناء القوات المسلحة وتطويرها وتجهيزها، فاهتمت بإعداد اقتصاد الدولة لمواجهة الحرب؛ حيث تم تعبئة كل الموارد والطاقات من أجل توفير متطلبات القوات المسلحة، فتحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد حرب لتغطية تكاليف الحرب بكل جوانبها، إلى جانب إعداد أراضي الدولة لتكون مسرحًا للعمليات، وإعداد الشعب عسكريًا ومعنويًا للحرب [٢].

---

١ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، ص١١٠.

٢ - قرار مجلس الوزراء بالموافقة في جلسته المنعقدة في ١٩ يناير ١٩٧٢ على المقترحات المقدمة بشأن قبول تطوع طلبة الجامعات والمعاهد العليا الصالحين للخدمة العسكرية بالقوات المسلحة اعتبارا من أول فبراير القادم، مذكرة من الأمانة العامة بمجلس الوزراء إلى السيد وزير الحربية الفريق أول محمد أحمد صادق، بالتوجيه إلى إعداد التعليمات التنفيذية بهذ الشأن، بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٢، كذلك وثيقة تنظيم القوات المسلحة زيارات إلى جبهة القتال لأفراد الشعب، بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٧٢، مصر في قلب المعركة من وثائق حرب أكتوبر في الأرشيف المصري، ج٢، دراسات وثائقية، عبد الواحد النبوي [القاهرة : الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ط١، ٢٠١٦]، ص ١٢٠ - ١٢١.

وتحقيقًا لذلك، كان لدى هيئة العمليات للقوات المسلحة جهاز تخصص لإعداد الدولة للحرب بالتعاون مع باقي أجهزة الدولة. وتكفلت كل وزارة بوضع خطتها للعمل أثناء الحرب بالتنسيق مع فرع إعداد الدولة للحرب[١]. كما احتلت مسألة تأمين منشآت الدولة المدنية ومشروعاتها الضخمة ضد الأعمال المعادية المحتملة، مكانًا مهمًا، وخاصة السد العالي، لتأمينها عسكريًا وفنيًا[٢].

كما تم تأمين المخزون البترولي لضمان تلبية احتياجات الدولة والحرب. وهو ما أُنْجِزَ بالتنسيق الكامل مع وزارة البترول، وبخاصة وقود النفاثات، ذاك النوع الخاص من البنزين، والذي لا يمكن الاعتماد على استيراده أثناء الحرب؛ لذلك صُنِّعَ محليًا[٣]. فضلًا عن موضوعات أخرى كثيرة نالت العناية والاهتمام ، منها تأمين الإمداد بالطاقة الكهربائية، وتأمين شركات الطيران وأسلوب عملها أثناء الحرب. كما شكلت لجنة من القوات المسلحة لمعاونة الوزارات والهيئات في إعداد تصورها لموقفها وطبيعة إمكانياتها ودورها أثناء العمليات الحربية، ومراجعة خطط الطوارئ للوزارات لمواجهة أي تحديدات بجدول زمني محدد وفقًا لطبيعة المرحلة والظروف التي تمر بها البلاد[٤]. وبعد أن وضعت كل وزارة خططها طبقًا لإمكاناتها، راجع مجلس الوزراء هذه الخطط، وقام بتنسيقها وعرضها على مجلس الدفاع الوطني؛ لاعتمادها ثم إرسالها إلى الوزارات المختلفة؛ للتنفيذ بالشكل الذي يضمن السيطرة وحسن الإعداد، مع حشد جميع الجهود المادية والمعنوية لخدمة المجهود الحربي، مهما طالت مدة العمليات، وفي الوقت نفسه ضمان استمرار مطالب الشعب وخدماته.

١ - عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

٢ - المرجع نفسه، ص ٢٠١.

٣ - محمد الطويل، وزارة أكتوبر [القاهرة : دار ثابت للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠]، ص ٢٠٦.

٤ - تشرحها تفصيلًا تقارير مشروعات إعداد الدولة للحرب، وزارة الصناعة والبترول والثروة المعدنية، فيما يخص المؤسسة المصرية العامة للكهرباء - التي كان من ضمنها برنامج التعاون العلمي مع جامعة عين شمس - وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن المخزون الاستراتيجي للعام ١٩٧١ / ١٩٧٢، تقارير وزارة الصحة في إطار الإعداد للحرب لعام ١٩٧١ / ١٩٧٢، تقارير عن المركز المالي والموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧١ / ١٩٧٢، مذكرة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة التخطيط، مصر في قلب المعركة، من وثائق حرب أكتوبر في الأرشيف المصري، ج١، دراسات وثائقية، إعداد عبد الواحد النبوي [القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ط١، ٢٠١٣]، ص ١٥٦ ٢٢٤. فضلًا عن استعدادات وزارة الشباب لحشد الطاقات للدفاع المدني والشعبي وخدمة أغراض المعركة المحتملة، المصدر نفسه، ص ٢٥٦ -٢٥٩. وكان لوزارة الإسكان والتشييد دور مهم في تنفيذ أعمال الإنقاذ والإصلاح الفوري وقت الطوارئ، المصدر نفسه، ص ٢٧١ -٢٧٥.

التمهيد السياسي للحرب "على المستوى الخارجي"

لعب التمهيد السياسي لحرب أكتوبر1973، دورًا حيويًا في تهيئة الرأي العام العالمي لتقبلها؛ إذ اهتمت مصر بخلق حالة إقناع عالمي، بعدالة قضيتها، وأنها استنفذت كل الوسائل السلمية، ولم يبق أمامها بديل إلا الحرب، وربما كان لذلك أبعد الأثر في نجاح خطة الخداع والمفاجأة الاستراتيجية للحرب[١]. وفي هذا الإطار أعطت القيادة المصرية، مسألة التمهيد السياسي على المستوى الدولي للحرب أهمية خاصة، فوضعت له إستراتيجية متكاملة، بنيت على عدة ركائز حيوية متمثلة: في تكوين رؤية سياسية واضحة لكل أبعاد الموقف في الشرق الأوسط، إقليميًا ودوليًا [٢].

وانطلاقًا من ذلك وتحقيقًا لتلك الاستراتيجية ، بدأت الدبلوماسية المصرية معركتها ومساعيها، ببذل جهد كبير من أجل التمهيد السياسي للحرب، من خلال وسائل عديدة وأشكال سياسية ودبلوماسية مختلفة. تركيزًا على دور القوتين العظميين، ومدى تأثيرهما في إدارة الصراع الإقليمي سياسيًا وعسكريًا، ثم العمل المنظمات الإقليمية والدولية، فضلًا عن المجال العربي، الذي أخذ قسطًا وافرا من الاهتمام والتركيز في تحركات مصر السياسية؛ دعمًا للحرب[٣].

الاتحاد السوفيتي

على الرغم من الشكوك المتبادلة بين السادات وموسكو منذ البداية، إلا فإن كليهما كانا حريصين على استمرار العلاقات بين البلدين واستقرارها، كلٌ لأهدافه ودوافعه؛ فكان

1 -Cooper, Mark op.cit , p 89.

٢ - كانت وزارة الخارجية " نموذجا " رائعا في هذا الشأن؛ حيث تم تشكيل لجنة المعركة إيماء لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المؤرخ ٢ مايو ١٩٧٢ بشأن موافاة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتصور موقف ومشروعات إعداد الدولة للحرب والإجراءات والتدابير المتعلقة بالوزارة فيما يخص إعداد الجبهة الداخلية للمعركة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٢٠ أبريل ١٩٧٢، دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، الكود الأرشيفي ٠٤٣٩٥٦ - ٠٠٧٨، سري للغاية وعاجل جدا. فضلا عن توجيهات وزارة الخارجية لبعثاتها بالخارج للإقلال من مطالبها وجعلها في أضيق الحدود ولأقصى الضرورات، نظرا للظروف التي تجتازها البلاد، وزارة الخارجية، المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٤٤٣٧٥ – ٠٠٧٨، بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٧٣. إضافة إلى دور البنك المركزي المصري في إصدار سندات الجهاد التي تخصص حصيلتها لتمويل احتياجات القوات المسلحة والأمن القومي بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٧٢.

٣ - حمدي فؤاد، الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل، من القرار ٢٤٢ إلى اتفاقية سيناء ١٩٧٥ [بيروت دار القضايا، ط١، د. ت]. ص ١٦٨، كذلك، حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ١٩٧ - ٢٢٤.

السادات متوجهًا إلى واشنطن قلبًا وقالبًا[١]، ولم يتوار في معاداته للسوفيت. كما كانت موسكو تناصبه نفس العداء ولا تأمن توجهاته وسياساته؛ لذلك كان موقفها واضحًا تمامًا بشأن أزمة الشرق الأوسط، بالتمسك بالحل السياسي، والسعي لإقناع القاهرة بتقديم تنازلات؛ لمنع وقوع أي صدام عسكري، قد تؤدي إلى عواقب وخيمة سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، الأمر الذي سوف يورط الاتحاد السوفيتي في موقف يرفضه، أو يضعه في مأزق هو في غنى عنه؛ فلم يكن لدى السوفيت ثقة كاملة في قدرة العرب على شن حرب ناجحة ضد إسرائيل[٢].

رغم أن الاتحاد السوفيتي كان مصدر السلاح الوحيد لمصر، وما قدمه من مساعدات فنية وتدريبية للقوات المسلحة المصرية، فإنه كان يمارس ضغوطًا كثيرة، بفرض قيود صارمة على تسليح الجيش المصري واحتياجاته من الأسلحة والمعدات المتطورة التي تمكنها من حرب هجومية – سواء من حيث الكمية ونوعية السلاح وتوقيت توريده – وفقًا لاعتبارات ومعايير إستراتيجية وسياسية؛ فكانت المساعدات العسكرية السوفيتية في مجملها موجهة لدعم القدرات الدفاعية. فضلًا عن الدور الرقابي الذي لعبه الخبراء والمستشارون السوفيت، خلال فترة تواجدهم في القوات المسلحة المصرية، وهو ما لم يقبل به السادات ورفضه بعناد، بل أصر على امتلاك سلاح الردع، الذي أصبح مقياسًا لصعود وهبوط العلاقات بين البلدين[٣].

في ظل ظروف تردي العلاقات المصرية السوفيتية، وبخاصة عقب صدمة قرار إنهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيت، وسياسة الوفاق الدولي وفرض الاسترخاء العسكري في المنطقة؛ إلا أن السادات حرص على إبقاء مد الجسور بين القاهرة وموسكو، فلم يكن لديه بديل آخر؛ لأنها

١ - لعبت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن طريق قنوات الاتصال مع الرئيس السادات دورًا مهمًا في زرع فكرة التخلص من العسكريين السوفييت وخروجهم من مصر، وبأنه حينئذ سوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعمل "المستحيل" من أجل مصر، وهنا بدأت الاستفزازات تجاه الخبراء السوفيت وتوجيه اتهامات لهم "بالتجسس" لصالح إسرائيل وبدا أن السادات يرتب لشيء في رأسه !! رواية ف.م. فينوجرادوف، ذات يوم في مصر، تأليف نخبة، ترجمة علي فهمي وأنور محمد [القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٢]، ص ٣٥ - ٣٦.

٢ - حول تفسير تطورات السياسة السوفيتية - المصرية، راجع،

Karen Dawisha : Soviet Foreign Policy toward Egypt, London : Macmillan press , 1979 , p 58- 64.

٣ - السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي [٦٣ – ١٩٧٦]، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ ١٩٨١، ص ٢٥٤– ٢٢٦. كذلك، هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥ - ١٩٧٥)، ترجمة عبد الله اسكندر [بيروت: دار الكلمة العربية، ط٢، ١٩٨٣]، ص ١٣٢ – ١٥٠.

المصدر الوحيد للسلاح، كما لم تسعفه جهود السلام بأية نتائج. ومنذ ذلك التوقيت بدأ نشاط مكثف من الجهد السياسي والدبلوماسي لتصفية الأجواء ورأب الصدع، بدءاً بشرح الوضع العسكري والسياسي؛ وبخاصة الاتصالات مع واشنطن، وتجاوز الخلاف بين البلدين. وإظهاراً لحسن النوايا، تم مد أمد معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية والاحتفاظ بالتسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول البحري السوفيتي في المواني المصرية؛ مما ترك أثراً مباشراً على استقرار العلاقات بين البلدين نسبياً؛ فجاءت الدعوة لطرح أسلوب جديد للتعامل بينهما.

وهو ما انعكس بصورة إيجابية على المجال العسكري جسدته صفقة الأسلحة؛ التي يمكن اعتبارها من أكبر اتفاقيات التسليح التي عقدتها مصر مع الاتحاد السوفيتي، والتي تضمنت لأول مرة نوعيات حديثة من الأسلحة والمعدات، ولأول مرة أيضًا في تاريخ السوفيت، يتم الاتفاق على توريد بعض أنواع الأسلحة في زمن قياسي قبل نشوب الحرب[١]. فكان السادات مدركًا أنه بدون التأييد السياسي والدعم العسكري السوفيتي لن يكون الإقدام على الحرب، أمراً مأمونًا. في ظل حرص موسكو على ألا يخرج الصراع من نطاقه الإقليمي إلى المواجهة بين قطبي الصراع الدولي[٢].

الولايات المتحدة

في ظل تردي العلاقات بين القاهرة وواشنطن؛ حصلت إسرائيل من حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة كل أنواع الدعم السياسي والعسكري، حيث استمرت الجهود الأمريكية في مناوراتها الدبلوماسية وسياسة المراوغة، لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي؛ إبقاء على الأوضاع الراهنة شبه مجمدة، تتجاذبها حالة " اللاسلم واللاحرب "، إنهاكًا للقوى، وفقًا لإستراتيجيتها تجاه أزمة الشرق الأوسط. فلم تتقدم بأية حلول جادة، بل اقتصر الأمر على

---

١ - حول تفاصيل الجهد الدبلوماسي لتحسين العلاقات المصرية السوفيتية ورأب الصدع، يعرضها، حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٢١ - ٢٢٤، كذلك، ص ٢٣٧ - ٢٤٣. أما تفاصيل صفقة التسليح التي تم عقدها في فبراير ١٩٧٣، يمكن الاطلاع عليها في مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٣٨. مع مراعاة أن توريد الجزء الأكبر من الأسلحة المدرجة بالاتفاقية، قد وصل تباعًا حتى بعد انتهاء الحرب، وبعضها لم يصل على الإطلاق.

2- Karen Dawisha, op. cit, p 66.

مبادرات فاترة لحلول جزئية توفيقية ما بين السيادة المصرية على أراضيها ومعضلة الأمن الإسرائيلي، من آن إلى آخر بحسابات دقيقة لعامل الوقت، دون تحقيق أي خطوات فعلية نحو سلام حقيقي على امتداد فترة ما بين الحربين. وهو ما رفضه السادات، على الأقل آنذاك، وعوضًا عن ذلك، طالبت واشنطن مصر بتنازلات جوهرية لصالح حليفتها إسرائيل، التي دعمتها عسكريًا وسياسيًا بشكل كامل [1]؛ ليصل التحدي الإسرائيلي، بإعلان موشي ديان أنه يتفق مع السادات " بأن الحرب قادمة، لكنها لن تبدأ بأمر من السادات، فقد تنشأ بمحض الصدفة، إذ إن طلقة واحدة كفيلة بإشعال الحرب " [2].

ورغم كل هذه التداعيات، ظل السادات يعلن دائمًا أن ٩٩% من أوراق اللعبة السياسية في يد أمريكا، حبل الوريد لإسرائيل، فإنها بلا شك، قادرة على الحل أو على الأقل قادرة على الضغط ليكون الحل، هكذا بدا الأمر للسادات أو بالأدق هو ما كان يرجوهويسعى إليه. ووفقًا لهذا الاعتقاد، ظلت مصر حريصة على استمرار الحوار مع الولايات المتحدة؛ لضرورة استمرار العمل السياسي حتى اللحظات الأخيرة قبيل الحرب، والتي لم ينتج عنها أي التقاء بين البلدين حول تصور سياسي مشترك للتسوية السياسية. ومن المفارقات أن تكون سياسة واشنطن ورؤيتها لمعالجة الأزمة، ورسالة كيسنجر، دافعًا قويًا لاتخاذ السادات قرار الحرب والمضي قدمًا نحو المواجهة [3].

وعمومًا، فقد ساهمت تلك الجولات الاستطلاعية في توضيح الرؤية للموقف الأمريكي، كما حققت استئناف الاتصالات المباشرة بواشنطن؛ أملًا في تفادي تدخلها المباشر

---

١ - هالة أبو بكر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣[القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦]، ٢٨٠ - ٢٩٨.

٢ - وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، الكود الأرشيفي، ٤- ٤٤٤، النشرة الإعلامية [و. أ. ف – القدس ٢٢ /١] تصريح موشي ديان لجريدة الأوبزرفر البريطانية، بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٢، وللمزيد انظر، أحمد أبو الغيط، شاهد على الحرب والسلام [القاهرة : دار نهضة مصر، ط١ ٢٠١٣]، ص ٥٣ - ٦٥.

٣ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٤٧ – ٢٦٧. كذلك نص المذكرة بملحق الوثائق؛

The National Archives, Memorandum Of Conversatio, Mr. Muhammed Hafez Ismail, Egyption Presidential Adviser for National Security Affairs, and Dr. Henry A.,Kissinger, Assistant to the President for National Security Affairs. May 20 , 1973.

فور نشوب الحرب أو على أقل تقدير تحجيم هذا الدور إلى أدنى مستوياته، باعتبارها طرفًا أساسيًا لا يمكن تجاهله بالنسبة لتسوية صراع الشرق الأوسط عاجلًا أو آجلًا. فكان من المقدر حال نشوب الحرب، أن يقوى التقارب الإسرائيلي الأمريكي، وأن تقف واشنطن بكل ثقلها السياسي والعسكري خلف إسرائيل، وأن تدعم موقفها العسكري ليستمر قويًا متفوقًا. كما لم تكن تسمح إطلاقًا بأن ينجح السلاح السوفيتي في هزيمة السلاح الأمريكي؛ وبالتالي فواشنطن شديدة الحرص على عدم تعرض إسرائيل لأي هزيمة من العرب، أو أن تترك لتطورات الموقف العسكري، أو تصل الأمور لمثل هذا الاحتمال[1]. فضلًا عما أسهمت به تلك الجولات الاستطلاعية في خطة الخداع الإستراتيجي.

التضامن العربي وقومية المعركة

أدرك السادات منذ البداية أهمية التضامن العربي، فانحصرت الأهداف المبدئية لمصر في المراحل الأولى من الاتصالات السياسية بالسعي لتنقية الأجواء العربية وإزالة ما علق بها من شوائب ورواسب ثقيلة تراكمت عبر سنوات من الشقاق والتناقض، مع مراعاة التعامل مع جميع الدول العربية على حد سواء دون تفرقة أو تصنيف لنظم الحكم بها "النظم الرجعية والتقدمية "[2]. وألا يطلب الدعم أو المساهمة المباشرة في الحرب، فلكل دولة عربية الحرية الكاملة لتقدم ما تراه من إمكانيات أو قدرات حسب رغبتها ووقتما تراه مناسبًا؛ حتى يمكن تحقيق حد أدنى من التضامن العربي، كإجراء ضروري لازم سواء لمرحلة التمهيد للحرب، أو مرحلة إدارة الحرب ذاتها، ومرحلة دبلوماسية ما بعد الحرب. وباتباع هذه الضوابط حددت مصر الهدف النهائي الذي تسعى إليه من تحركاتها على الجبهة العربية؛ ليكون خلق مناخ عربي مهيأ للحرب القادمة، وإجراء تنسيق بين المواقف العربية، ثم حشد الإمكانات والقدرات العربية المتاحة على جميع المستويات[3].

---

١ - جمال شقرة، الدبلوماسية السرية الأمريكية ومصر، [القاهرة : مركز تاريخ مصر المعاصر، مجلة مصر الحديثة العدد ٨، بتاريخ ٢٠٠٩]، ص ٩ - ٣٥. كذلك يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الأوسط، ترجمة نبيل رشوان [القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٦]، ص ١٧٠ -١٧٢، ص ١٨٣.

2- A. I. Dawisha ,op.cit, p 185.

٣ - سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر والعرب [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط١، ١٩٨٤]، ص ٣٥، كذلك، طه المجدوب، مرجع سابق، ٩٦.

وبناءً على ذلك، بنيت الاستراتيجية المصرية على أساس إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالإمكانات الذاتية لمصر بالتعاون مع سوريا، إلى جانب استغلال الطاقات العربية التي تراها كل دولة عربية، ومن هنا رفع العرب شعار " قومية المعركة "؛ وبذلت بعض الدول العربية الجهود لوضع هذا الشعار موضع التنفيذ، كما لعبت جامعة الدول العربية دوراً في إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الدول العربية لتحرير الأرض المحتلة، ممثلًا في "مجلس الدفاع المشترك".

وانتهزت مصر الفرصة بحلول انعقاد المجلس بجامعة الدول العربية خلال الفترة من ٢٧ - ٣٠ يناير لبحث الموضوع مع وزراء الخارجية والدفاع للدول العربية، حيث قدم وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل تقريراً أوضح فيه الموقف الإستراتيجي العربي، وأسس الخطة الشاملة لتحرير الأرض العربية المحتلة، والفكرة العامة للتخطيط العسكري، وانتهى التقرير بتوصيات محددة للعمل العسكري المشترك، والتزامات الدول العربية بشأنها، من حيث تحديد الوحدات والتشكيلات العسكرية التي تقدمها الدول العربية لخوض الحرب الشاملة ضد إسرائيل؛ بهدف استعادة الأرض المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية [١].

ليمثل استطلاع الموقف العربي وتحديد أبعاده، أحد الركائز المهمة التي بني عليها قرار الحرب، بما حقق تكامل العمل العربي المشترك، العسكري، السياسي والاقتصادي، في إستراتيجية شاملة على المستوى القومي العربي، وهو ما لم يشهده العالم العربي على امتداد تاريخه [٢].

١ - للاطلاع على نص التقرير كاملا، ومدى إمكانية تطبيق التوصيات كما ورد بمذكرات، المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٣٩ - ٢٥١.

٢ - أعلنت المملكة العربية السعودية وقوفها بجميع إمكانياتها إلى جانب الشقيقتين مصر وسوريا، جريدة أم القرى، السنة الحادية والخمسون، العدد ٢٤٩٣، بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٩٣ الموافق ١٢ أكتوبر١٩٧٣. أما بشأن سلاح البترول والأزمة التي فرضها، توضحه دراسة، أميرة الشنواني، سلاح البترول في حرب أكتوبر ١٩٧٣، [جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه ١٩٩٠]. وكذلك، لواء.أ.ح حسن الجريدلي، الندوة الاستراتيجية، ٢٥ عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣، مرجع سابق، ٤٤.

ورغم أننا بصدد رصد مرحلة الإعداد، ولكن من المهم أن ننوه عن المشاركة العملية العربية في حرب أكتوبر بأنها كانت الحدث الأهم والأعظم في تاريخ العلاقات العربية العربية، بالرغم من تباين حجم الجيوش العربية واختلاف بعدها عن مسارح العمليات في سيناء والجولان، فإن جيشي مصر وسوريا اللذين حملا عبء القتال في الأيام الأولى لحرب أكتوبر لم يبقيا وحدهما في ميدان القتال، بل سارعت لدعمهما قوات عربية مختلفة.

وكان وصول هذه القوات واشتراكها في القتال متتابعًا؛ نظرًا لبعد مواقع تمركزها وضرورة انتقالها إلى أرض المعركة بعد تعبئتها وتمام استعدادها للقتال، كما شاركت الدول الغنية بتعويض جزء كبير من نفقات الحرب للقوات المحاربة ودعمها بالأسلحة والمعدات.

العـــراق : قام الفريق سعد الدين الشاذلي بعدة زيارات للعراق ساهمت في إعادة فتح الجسور بين القاهرة وبغداد، وهو ما بدا واضحا في إرسال اللواء عدنان عبد الجليل مساعد وزير الدفاع العراقي إلى القاهرة، لإبلاغ القيادة المصرية أن السلطات العراقية تود معرفة الأصناف التي تود مصر أن تشتريها من الغرب بصفة عامة ومن فرنسا بصفة خاصة، حتى يمكنها أن تتعاقد عليه لدعم القوات المصرية، وذلك خلال زيارة السيد صدام حسين - الرجل الثاني في العراق وأحد الأعمدة الرئيسية التي كان يرتكز عليها النظام العراقي - إلى فرنسا في يونيو ١٩٧٢. كما قامت الحكومة العراقية بوضع ٧ مليون جنيه استرليني باسم وزارة الحربية المصرية في أحد مصارف لندن حتى يمكن الانفاق منها لشراء بعض الأصناف التكميلية الغربية التي قد تحتاج إليها. وعقب زيارة الفريق عبد الجبار شنشل رئيس أركان حرب القوات المسلحة العراقية للقاهرة في ١٢ فبراير ١٩٧٣ بحوالي شهر، بدأ السرب العراقي من طراز هوكر هنتر يصل إلى مصر، حيث بقي بها إلى أن اندلعت الحرب، واشترك فيها. وكان أداء الطيارين العراقيين في ميدان المعركة رائعا مما جعلهم يحوزون على ثقة الوحدات البرية المصرية المقاتلة، ففي أكثر من مناسبة كانت التشكيلات البرية عندما تطلب معاونة جوية ترفق بطلبها أنها تريد السرب العراقي، لحسن أدائه وكفاءته خلال حرب أكتوبر[1].

[1] - هذه الصورة الرائعة يذكرنا بها الفريق سعد الدين الشاذلي، بمذكراته، ص ٢٠٠ - ٢٠٢.

كما قامت القيادة العراقية بتحريك فرقتين إحداهما مدرعة والأخرى ميكانيكية إلى الجبهة الشمالية، وشاركت هذه القوات في القتال إلى جانب القوات السورية في جبهة الجولان. وأعلنت العراق أنها تضع كل قواتها المسلحة تحت تصرف مصر وسوريا. فضلًا عن إعلان العراق الاشتراك في حرب البترول العربية، وهو ما ساهم في تغيير موازين القوى، سواء على مسار المعارك العسكرية، وبخاصة الجبهة الشمالية، أو على جبهة الإدارة السياسية للحرب ومواقف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحرب الدائرة رحاها في الشرق الأوسط، وحسابات دبلوماسية ما بعد الحرب[1].

الجزائر : اشترك الطيران الجزائري لدعم الجبهة المصرية في حرب ١٩٦٧، وكانت الجزائر قد شاركت مصر في القتال بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ مباشرة، حيث أعلن الرئيس الجزائري بومدين وضع القوات الجزائرية في خدمة القتال إلى جانب القوات المصرية ونضالها المسلح. فقد وصلت إلى جبهة قناة السويس كتيبة مشاة جزائرية قوامها ٣٢ ضابطًا، ٦٠٦ صف ضابط وجندي، وضعت هذه القوات تحت قيادة الفريق عبد المنعم خليل في قطاع السويس منذ ١٤ يونيو ١٩٦٧، وتم تخصيص المهام لقائدها بعد الانتهاء من ترتيبات الإعاشة والإيواء في السويس. وتولى الفريق عبد المنعم خليل قيادة الفرقة الثالثة المشاة في جنوب الإسماعيلية الذي تتبعه منطقة الدفرسوار وفايد ووضع اللواء المدرع الجزائري ووحدة مشاة ميكانيكية ومدفعية جزائرية على مستوى رفيع من التدريب والانضباط. واستمرت القوات الجزائرية تعمل جنب إلى جنب مع القوات المصرية خلال سنوات الاستنزاف تحت قيادة الفريق عبد المنعم خليل قائد الجيش الثاني الميداني في هذه الفترة. وقد خصصت للقوات الجزائرية مهام قتالية أهما مسئولية الهجوم المضاد على منطقة الدفرسوار في حالة نجاح العدو في العبور غربًا. كما كان لها مهام أخرى أهمها التعامل مع قوات العدو التي يحاول إبرارها في المنطقة غرب البحيرات المرة في

[1] - تكملها، مذكرات الفريق عبد المنعم خليل، حروب مصر المعاصرة في أوراق قائد ميداني [القاهرة : دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٠] ، ص ٢٣٩ .

فايد وما حولها وتم تدريبهم على مهام الاشتباك مع مدفعية العدو والاشتراك في خطة القصف المدفعي على مواقع ووحدات العدو في الشرق.

الكويت : شاركت وحدات من الجيش الكويتي في القتال على جبهة قناة السويس. وكانت الكتائب تتبادل المهمة كل ثلاثة أشهر وتتجمع في معسكر بالجبل الأحمر للترحيل جوًا إلى الكويت. وبرغم قرار قائد الجيش الثاني بعدم إرسال القوات الكويتية المشاركة في الحرب شرقًا خوفًا عليهم ولكنه أشركهم في عمليات اصطياد قوات العدو واقتناص أفراده، وخصص لهم مهام ليس في قطاع فايد فقط، ولكن في الإسماعيلية في مواجهة نمرة ٦ حيث حصن العدو القوي شرقها. ويذكر قائد الجيش الثاني الفريق عبد المنعم خليل أنه قد تعرضت منطقة تمركز القوات الكويتة للقصف الجوي والقصف المدفعي من العدو، وللأسف فقد سقطت دانة مباشرة على الملجأ تحت الأرض سدت فتحاته وانهار عليهم، واستشهد منهم من استشهد وجرح من جرح، وارتوت أرض مصر من دمائهم الشريفة. فكانت القوات الكويتية تعمل في ظهر القوات المصرية أثناء عبورها لقناة السويس واقتحام خط بارليف، كانو معهم لحماية مؤخرة القوات جنوب الدفرسوار ومرسى أبو سلطان، وتم تكليفهم بمهام التأمين والدوريات والدفاع.

المغرب : شارك المغرب منذ الجولة الأولى لحرب السادس من أكتوبر بالمجموعة القتالية التي وصلت سوريا وأخذت مواقعها بالجبهة السورية، كما وصل إلى الجبهة المصرية لواء مغربي للاشتراك مع القوات المصرية في القتال على جبهة سيناء[1].

السودان : أعلنت الحكومة السودانية عن استعدادها لدعم مصر بلواء مشاة سوداني، ومع تدهور العلاقة بين السادات والنميري، صدرت الأوامر من القيادة السودانية إلى قائد لواء المشاة السوداني بسحب قواته من الجبهة المصرية في أكتوبر ١٩٧٢ ، وردت القاهرة بقرار سحب جميع أفرادها العسكريين من السودان. وفي أثناء اجتماع الهيئة الاستشارية ومجلس

---

[1] - المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة وعد السودان أن يدعم الجبهة المصرية بلواء مشاة عند قيام الحرب. وهكذا بعد اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأ لواء المشاة السوداني يعود إلى الجبهة المصرية للمرة الثالثة، ولكنه لم يستطع أن يصل إليها إلا بعد وقف إطلاق النار[١] .

الأردن: اشترك الأردن في الجولة الأولى للحرب بواسطة لواء مدرع أردني بالجبهة السورية واشترك في التصدي لمحاولات الاختراق الإسرائيلية في الأسبوع الثاني للقتال، ووضع لواء مدرع آخر في المعاونة المباشرة لجبة الجولان.

المملكة العربية السعودية : ساهمت القوات السعودية بحوالي لواء على الجبهة السورية، وكذلك ساهمت بدفع ثمن نقدي لعدد مائتي دبابة لسد خسائر الدبابات السورية التي دمرت أو تعطلت، كما ساهمت في شراء عدد من الطائرات والدبابات لمصر، فضلًا عن الدعم المادي والمساهمة في حرب البترول والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لحل الصراع، وهو ما توضحه رسائل الملك فيصل للرئيس نيكسون أثناء الحرب.

فلسطين: شاركت القوات النظامية الفلسطينية في القتال على جبهة قناة السويس في قطاع فايد حسبما لديها من إمكانيات وقدرات.

ليبيـــا : عند قيام الحرب كانت القوات الليبية المتمركزة في مصر عبارة عن سربي ميراج أحدهما يقوده طيارون ليبيون والآخر يقوده طيارون مصريون، ولواء مدرع، كما أعلن الرئيس القذافي منذ بدء الحرب أن ليبيا ستقدم الأموال اللازمة لكل من سوريا ومصر لدعم المجهود الحربي، وكذلك تموينهما بالنفط، كما حذر الولايات المتحدة من التدخل في الحرب ووقف تصدير النفط إليها[٢].

---

[١] - من المفارقات أن يقابل الرئيس النميري دعم السادات له في قمع الثورة في الجنوب، بتدهور العلاقة بين البلدين على هذا النحو، الفريق الشاذلي، مرجع سابق، ٢٠٦ . وربما يفسر لنا ذلك الكثير عن موقف السوادن تجاه مصر وخاصة قضية سد النهضة الأثيوبي، وإثارة الخلاف على الحدود "حلايب وشلاتين في الوقت الراهن.

٢- الفريق عبد المنعم خليل، ص٢٤١ - ٢٤٢.

المنظمات الإقليمية والدولية

كثفت الدبلوماسية المصرية نشاطها في هذا المجال؛ بهدف تعرية سياسات كل من إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، إزاء أزمة الشرق الأوسط أمام دول العالم، وتأكيد حق العرب في استرداد أرضهم وحقوقهم بشتى الوسائل المتاحة. وهو ما نجحت فيه الدبلوماسية المصرية خلال اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأفريقية ودورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الحصول على تأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لمطالبها العادلة، واستصدار قرارات لدعم القضية العربية وتأييدها[1]. بلغت قمة نجاحها إلى حد قطع العلاقات مع إسرائيل، من قبل بعض الدول الإفريقية، مساندة للقضية العربية [2].

بلغ العمل الدبلوماسي في الأمم المتحدة ذروته في منتصف عام اندلاع الحرب، فكانت مصر قد وضعت على خريطة عملها الدبلوماسي منذ بداية ذاك العام، ضرورة التوصل إلى عرض القضية على مجلس الأمن، كجزء حيوي ضمن تحركها السياسي والدبلوماسي المخطط في مجال التمهيد السياسي للحرب؛ بهدف استصدار قرار من مجلس الأمن يدين إسرائيل وموقفها اتجاه جهود الأمم المتحدة الممثلة في مقترحات يارنج، التي رفضتها إسرائيل ووضعت أمامها العقبات، فضلًا عن إعادة تأكيد القرار ٢٤٢، وهو ما وفرته الإغارة الإسرائيلية على بيروت؛ كمدخل لمناقشة القضية في مجلس الأمن [3]. ورغم التهديد الأمريكي بالاعتراض على أي قرار يدين إسرائيل؛ وبخاصة أي إجراء لتفسير أو تعديل للقرار ٢٤٢، أصدار قرار تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز. والذي لم يكتف بلوم إسرائيل على إغارتها على بيروت، بل إدانتها لاستمرار احتلالها للأراضي العربية، وعرقلتها المستمر لمهمة السفير يارنج [4].

---

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٨٥ – ٢٨٧. كذلك، حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٢ – ١٣.

٢ - قطعت علاقاتها مع إسرائيل كل من الكاميرون والجابون، فولتا وتانزانيا وغنيا الاستوائية، و بلجاس وجنوب أفريقيا وأثيوبيا وغانا ونيجيريا وسيراليون والسنغال وزامبيا، وتقديرا لذلك، أرسل المللك فيصل ببرقيات شكر إلى رؤساء هذه الدول، أم القرى، العدد ٢٤٩٥، بتاريخ، الجمعة ٣٠ رمضان١٣٩٣ الموافق ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣.

٣ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

٤ - أحمد أبو الغيط، مرجع سابق، ص ٤٣.

وبالتوصل إلى هذه الصيغة؛ بلغ العمل السياسي غايته ومنتهاه، وأصبح من الضروري الدفع في ساحة المعركة السياسية بعناصر ضاغطة، عسكرية واقتصادية؛ لكي تعطي للعمل السياسي قوة دفع جديدة وفعالة، وساد الهدوء جبهة العمليات السياسية خلال سبتمبر ١٩٧٣، فكان ذلك هو الهدوء الخادع، الذي سبق العاصفة[١].

فخ مصيدة الغرور والخدعة الكاملة

عندما قررت إسرائيل شن حرب يونيو ١٩٦٧، قرر وزير الدفاع موشى ديان الإقدام على خطوات تهدف إلى جر المصريين للوقوع في الخطأ، ومخادعتهم وتضليلهم، فأصدر الأوامر عشية حرب يونيو ١٩٦٧ إلى قادة الوحدات في الجبهات بمنح أجازات لأكبر عدد ممكن من الجنود، وابتلعت المخابرات المصرية الطعم، ورفعت تقارير إلى هيئة الأركان العامة للجيش المصري، تفيد بأن التأهب في الجيش الإسرائيلي قد خف، وأن جزءاً كبيراً من قوات الاحتياط جرى تسريحه. من هنا تبنى المصريون والسوريون في حرب أكتوبر ١٩٧٣، الأسلوب نفسه، ولكنهم لم يكتفوا بوضع الطعم في الأيام السابقة مباشرة لليوم الحاسم، بل بدأوا قبل ذلك بفترة طويلة " حملة تضليل " الهدف منها تخدير هيئة الأركان الإسرائيلية وحكومة إسرائيل. وفي أواخر عام اندلاع الحرب كانت خطة التضليل المصرية، الموضوعة بحسب كل الدلائل، قد بلغت مرحلة متقدمة جدّاً[٢].

وفي السياق ذاته، وزعت وكالة أنباء يونايتدبرس في ديسمبر ١٩٧٢، خبراً في بروكسل عن تقرير سري أعده سلاح الجو المصري، ووزع في القاهرة بنسخ محدودة، تفيد بأن ٤٠ % فقط من السلاح و٦٠ % من الطائرات المصرية المقاتلة في حالة صالحة، وذكرت المصادر الدبلوماسية في بروكسل التي نقلت التقرير السري، أن العوامل الأساسية المسؤولة عن هذا الوضع غير السليم هي الصيانة السيئة، ونقص قطع الغيار من الاتحاد السوفيتي، الذي يزود المصريين

---

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٩٠، كذلك، أحمد أبو الغيط، مرجع سابق، ص ٤٤.

٢ - إلياهو بن فورات وآخرون، التقصير، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ط٢، ١٩٨٦، ص ١٣٤.

بمعظم أسحتهم، وأضاف النبأ : " يتضح من التقرير أيضًا أن مصر فقدت ٥٠ طائرة مقاتلة، على الأقل، في التدريبات منذ حرب الاستنزاف. وحيث ذكرت مصادر موثوقة أن مصر كانت تملك ٥٢٣ طائرة قبل حرب الاستنزاف، فإن معنى ذلك أن في حوزتها عشية حرب يوم الغفران من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ طائرة، منها ٣٠٠ طائرة فقط جاهزة للقتال".

ويبرز تعمد تصوير مقدرة الجيش المصري وسلاح طيرانه، بصورة مشوهة، في سلسلة من الأنباء ظهرت في الصحافة العالمية منذ ذلك الوقت. وقد أعادت الصحف الإسرائيلية نشر هذه الأنباء تحت عناوين بارزة؛ حتى يظهر العرب بمظهر سلبي. وكان كل خبر مصدره "لوموند" أو "التايمز" يحظى بإبراز خاص في الصحافة الإسرائيلية، حتى ولو كان محررو الأنباء الإسرائيليون يعرفون أنه ليس صحيحًا، وهكذا مثلا كتب مراسل "الفايننشال تايمز" في صحيفته بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٢، بعد عودته من زيارة القاهرة لعدة أيام أن "الجيش المصري ليس مهيأ أبدًا للقتال، على الرغم من توق تشكيلاته إلى الحرب مع إسرائيل". ونسب الراسل إلى "مثقفين مصريين" قولهم أنه في حال نشوب حرب ستكون هزيمة الجيش المصري محققة، لأنه بالإضافة إلى فقدانه المقدرة على القتال، تضررت أيضًا مقدرة المصريين الدفاعية منذ خروج الخبراء السوفيت، الذين أخذوا معهم جزءا كبيرا من السلاح الدفاعي المتطور"[1].

و ظهرت أيضًا في إيطاليا تقارير صحفية أفادت فقط في تعزيز جو الاسترخاء في إسرائيل، حيث نشر ايفور مان مبعوث صحيفة لاستامبا المهمة إلى القاهرة، مقالة تحت عنوان "الفساد متفش في الجيش المصري، الذي لا يملك في حوزته إلا ذخيرة لأسبوع واحد فقط"، كما ذكرت صحيفة كوريراه دي لاسيرا الإيطالية أن " مصادر عسكرية مصرية تعترف صراحة أن مصر تعاني من نقص في البنزين وقطع الغيار، وهناك طيار واحد فقط لكل طائرتين، وتجسم الطائرات الحديثة الأسرع من الصوت، كأحجار لا يوجد من يقلبها، وقد تحطمت في الشهور الخمسة الأخيرة حوالي ٣٠ طائرة أسرع من الصوت في التدريبات، فضلًا عن وجود نقاط ضعف كثيرة في

[1] - المرجع نفسه، ص ١٣٥.

نظام الدفاعات الجوية المصرية وذلك في ٢٧ يناير ١٩٧٣. كما وصلت أنباء من مصادر أخرى، وكأن القصد منها تدعيم كل هذه الصورة المشوهة المحرفة لما كان يجري في الجيش المصري وقتئذ، منها على سبيل المثال كتب مراسل "الفيغارو" لاتيري دان من باريس في ٨ فبراير ١٩٧٣ أنه "تجتاح مصر الفضائح والمرارة والإحباط، ويمضي ضباط الوحدات العسكرية على قناة السويس يومين من الأسبوع فقط في الجبهة وبقية الوقت في التسلية في القاهرة، بتصاريح أجازة مزيفة، ولم يكن الجيش المصري قط مصاباً أكثر منه الآن، فلم يعد لديه عبد الناصر، ولا مستشارين سوفيات، ولم تعد فيه روح، وإن نشوب الحرب سيكون بمثابة انتحار" !!

رغم أن السادات قد صرح بأنه مستعد للتضحية "بمليون جندي" من أجل ضمان الانتصار في سيناء، وكانت تقديرات وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل بشأن احتمالات خسائر الجيش المصري خلال مرحلى عبور قناة السويس حوالي من ٢٥ إلى ٣٠ ألف جندي؛ لذا قدر المصريون أن فرص نجاح عمليتهم، إن كان لها أن تنجح أصلًا، رهن بمقدار نجاحهم في استغلال عنصر المفاجأة.

وفي أبريل ١٩٧٣، نقلت المجلة الأسبوعية الباريسية " الاكسبرس" البشرى التالية: "تختبر إسرائيل نظام الدفاع المصري دون انقطاع، والنتائج التي توصل إليها الخبراء العسكريون هي أن مصر تشبه كيسًا فارغًا، فأجهزة الرادار فيها شبه عمياء وردود فعلها بطيئة جدًا". وفي السياق ذاته، كتبت "افييشن ويك" مجلة الطيران الأمريكية أنه " أغلقت كل قواعد الصواريخ في مصر كنتيجة مباشرة لطرد المستشارين العسكريين السوفيت، وبسبب عدم توافر الخبرة الفنية الضرورية لاستمرار هذا النظام"[1]. وجاءت البشارة الأخيرة من هذا الطراز عشية اندلاع الحرب، أيضا من القاهرة، في مقابلة نشرتها "لوموند" في ٢ سبتمبر ١٩٧٣ بقلم مراسلها في القاهرة أن " عددًا كبيراً من حوالي ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف جندي مصري من المعسكرين في جبهة قناة السويس، ليسوا جنودًا مقاتلين ولا تتوفر فيهم القدرة على القتال، وإنما على القيام بخدمات خرقاء

١ - إلياهو بن فورات وآخرون، التقصير، المرجع نفسه، ص ١٣٦ - ١٣٧.

مختلفة، ولا يستطيع الجنود الشباب، الذين جندوا مؤخراً في الجيش المصري، السيطرة على العتاد السوفيتي".

هكذا، تحولت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى مكبرات صوت قوية لتلك الأخبار التي سُربت إلى عقول قادة إسرائيل ومواطنيها، ليل نهار، مع الشروحات الملائمة. هكذا استطاع وزير الدفاع الإسرائيلي موشى ديان أن يتفاخر في اجتماع للعاملين في وزارته، قبل أسابيع معددودة من الحرب : " لا أتوقع اندلاع الحرب في السنوات العشر القادمة، ولكن إذا نشبت قبل ذلك، سأعود وأشرح لكم لماذا نشبت..." وابتسم جميع الحاضرين لسماع دعابات واستخفاف وزير الدفاع!! هكذا كان أسلوب تسريب الأخبار المزيفة إلى الصحف المحلية والعالمية، في إطار ما يسمى " الحرب النفسية" أو "الإعلام المضلل" أي تشويه المعلومات بقصد التضليل، وهو ما اعترف به المشير أحمد إسماعيل وزير الحربية المصري بنفسه أنه " بالتأكيد تعمد تسريب أنباء مقصودة؛ لكي يصرف الانتباه عن نوايا الجيش المصري وتحركاته، ضمن خطة الخداع والتمويه"[1]. وكان للإعلام المصري دوراً مهمًا في خطة الخداع.

كان السادات ذاته عنصراً مهما في خطة الخداع الاستراتيجي، حيث قام باتباع أسلوب "المناورات الكبيرة" سياسيًا وعسكريًا؛ لإدخال السكينة في روع الإسرائيليين، فكان أشرف مروان رأس حربة في لعبة خداع محكمة كان يلعبها السادات على إسرائيل تمهيدًا للحرب، فمن وجهة نظر إيلي عيزرا رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن مروان أعطى إنذارات وهمية بالحرب في أواخر عام ١٩٧٢ وفي أبريل ١٩٧٣ من أجل طمأنة إسرائيل ودفعها للتخلي عن حذرها، ثم تعمد عدم إطلاق الإنذار في الأشهر التي سبقت أكتوبر ١٩٧٣، وحين حذَّر في النهاية كان ذلك بشكل مبهم ومتأخر جدًا في اللعبة المحكمة، فقد فات الآوان فيها على الإسرائيليين للتحرك، فقد خدع مروان إسرائيل بأمر من السادات، بل فقد فعلاها سويا[2]. فقد أكدت جولدا

١ - المرجع نفسه، ص ١٣٨ - ١٣٩.

٢ ،وري بار جوزيف، الملاك.. الجاسوس المصري الذي أنقذ إسرائيل[بيروت: الدار العربيةللعلوم ناشرون، طبعة خاصة جمهو.ية مصر العربية: القاهرة، مكتبة تنمية، ط١، ٢٠١٧]، ص ١٢٢ – ١٢٣.

مائير "أنه لو وصلت إسرائيل إنذارات بتوقيت بدء الهجوم بالثانية وأدرك السادات ذلك، لغير السادات موعد الهجوم، وتراجع عن إشارة بدء الحرب!! فكان السادات محور خطة الخداع.

وعلى الجانب العسكري، فقد أجرى الجيش المصري خلال عام ١٩٧٢ سلسلة من مناورات العبور، نفذوها حرفياً تحت بصر وأنف الإسرائيليين، هيأوا مدارج عبور، وأقاموا جسوراً أمام كاميرات التلفزيون الإسرائيلي، وعرض التلفزيون الإسرائيلي مشاهد المناورة على المتفرجين. كما أجرى الجيش المصري في في العام ذاته، مناورة ضخمة قرب القناة شملت العبور بكل التفاصيل، على مرأى ومسمع جنود الجيش الإسرائيلي في تحصيناتهم شرقي القناة. وقد حظيت هذه المناورة بمساحات واسعة في صحف القاهرة، وحظيت بملاحظات ساخرة من قبل الخبراء العسكريين في تل أبيب، على الرغم من إعلان حالة التأهب من الجانب الإسرائيلي بمناسبة إجرائها[1].

والأمر المذهل، بنظرة إلى الخلف، هو أن المصريين نفذوا عملياً في يوم كيبور (٦أكتوبر)، وبدقة متناهية، عبور القناة، تماماً مثلما تدربوا عليه أمام الجيش الإسرائيلي، ولم يبدلوا أي شيء في أساليبهم أو بروفتهم، كما ظهر في الفيلم الذي عرض على شاشة التلفزيون الإسرائيلي.

عاد المصريون، مع اقتراب شهر أيار (مايو) ١٩٧٣، إلى إجراء مناورات كبرى. ومع اقتراب ذكرى يوم الاستقلال (عيد نشأة الدولة العبرية) ازداد التوتر في الجبهتين المصرية والسورية. وبدأت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن احتمال هجوم مصري بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال إسرائيل. ويبدو أن التأهب العالي في الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت ردع المصريين عن القيام بالهجوم. وربما كان ذلك ضمن خطة التضليل[2].

ونجح السادات، في إطار عملية التضليل، عندما لوحظت مرة أخرى تحركات للجيش المصري في نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، في إقناع إسرائيل أن القصد هو إجراء مناورة فقط. وكان

[1] - زئيف شيف، مرجع سابق، ص ٧٨.

[2] - إلياهو بن فورات، التقصير، مرجع سابق، ص ١٤٩.

ذلك عندما تحركت الفرق المصرية الخمس التي كانت على الخط الأول لإجراء مناورة أخرى في سلسلة "المناورات الكبيرة". وقد خلق المصريون الانطباع، بواسطة أنباء علنية للنشر، بأن المناورة التي دعيت باسم "صلاح الدين"، لا تعدو كونها مناورة عبور أخرى كسابقتها.

وهكذا لم يوضع الجيش الإسرائيلي، للمرة الأولى، في حالة تأهب عالية لمواجهة مناورة بهذه الضخامة. ويمكن الافتراض أنه لو استعد هذه المرة أيضًا كما ينبغي كعادته، لكان من المحتمل لجوء السادات إلى تأجيل الحرب مة أخرى، أو ربما أمكن تجنب وقوع مئات عديدة من الضحايا، سقطت بسبب فقدان الاستعداد الملائم.

ولم يكن لمثل هذه الافتراضات والاحتمالات أن تتحقق، في ظل إحكام السرية والمفاجأة الكاملة للعدو، ففي صدد تعداد العوامل التي ساعدت على حفظ مبدأ السرية والمفاجأة، أن التكتم وصل إلى درجة أن الموعد المقرر لبدء القتال لم يكن مطلعا عليه، بعد تحديده الأولي، سوى شخصين فقط، السادات ووزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل، الذي أجاد لعبة إرهاق العدو وإخفاء النوايا، حتى ساقهم إلى الاعتقاد أن القصد هو القيام بمناورة عسكرية بسيطة، تحركت دبابات في وضح النهار باتجاه الجبهة، ووصل قسم بسيط منها فقط إلى نقاط الانطلاق، بينما بقي معظم الدبابات مموهًا بانتظار ساعة الصفر. وقد سلمت تفاصيل الخطط إلى قادة الجيوش قبل أيام معدودة من يوم "العبور"، وبعد ذلك إلى قادة الألوية والكتائب. وحفظ السر بصورة فعالة، إلى حد أن بعض الوحدات الأمامية علمت بالأمر قبل ٤٨ ساعة فقط من نشوب المعارك، ولم يعرف قسم من الوحدات بالهجوم المرتقب إلا صباح يوم الحرب[1].

فسقطت إسرائيل في مصيدة الغرور والوهم الزائف، بفضل الخداع المصري وخداع الذات، فأضحت خطة الخداع كاملة، إلى حد أنه حتى في يوم الغفران نفسه، عندما صدرت الأوامر العاجلة بالتأهب والتعبئة، لم تكن جولدا مائير وموشى ديان ودافيد إليعازار قد آمنوا بعد بأن حربًا شاملة تقترب حقًا، ولم يقدروا أبعادها بشكل صحيح. ودون ذلك، من

١ - المرجع نفسه، ص ١٥٠.

الصعب شرح تقصيرات القيادة الكثيرة في ذلك اليوم، والانهيار السياسي الذي أصاب القادة الساسيين والجنرالات العسكريين، وهو ما بدا واضحًا في رد الفعل وحالة البطء والإرباك الذي رافق إجراءات المناقشات واتخاذ القرارات، والذي يبدو هو أن زعماء إسرائيل كانوا آسفين للتخلي عن أوهامهم، وهالة تقديس الجنرالات، الذين أصبحوا الأكثر شعبية في ظل ظاهرة التسييس المتزايد في الجيش الإسرائيلي[١].

قرار الحرب والتوجيه الاستراتيجي

في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية المعقدة والدقيقة، تطلب الأمر اقترابًا حذرًا وواعيًا من القرار السياسي بشن الحرب، وضرورة الاحتفاظ برؤية سياسية واضحة في كل الأحوال، وفرتها الجهود السياسية والدبلوماسية المكثفة خلال الفترة السابقة للحرب آنفة الذكر، وما تضمنته من تقديرات سياسية وعسكرية، إستراتيجية واقتصادية، على صعيدي الساحة الدولية والإقليمية، بما فرضته من قيود وضوابط على قرار الحرب، وتحديد الهدف الإستراتيجي للحرب ذاتها، بحيث يتواءم مع هذه الظروف ولا يتجاوزها. مضافًا إلى ذلك، خطورة قرار إعلان الحرب وإنهائها، ذاك القرار الذي يعد من أعقد القرارات التي يتخذها رئيس الدولة وأصعبها؛ لمدى ارتباطه بمصير الوطن وخطورة النتائج المترتبة عليه، فالحرب هي الحرب بدمارها وبشاعتها[٢].

قرار الحرب

لمواجهة سلسلة التحديات والمحاذير؛ مرت صناعة القرار السياسي لشن الحرب بعدة مراحل استغرقت وقتا طويلا، فاتخذ قرار الحرب شكل العملية النبائية المتدرجة حتى بلوغ ذروة القرار،من خلال خطوات متعاقبة قادت إلى بلورة الشكل النهائي والمتكامل لهذا القرار. متمثله أولى خطواته في توصل السادات إلى اقتناع تام بحتمية الحرب وضرورة

١ - المرجع نفسه، ص ١٥٣، ص ١٧٠. كذلك زئيف شيف، مرجع سابق، ص ٨١ - ٨٢.
٢ - أمين هويدي، الفرص الضائعة، ص٢٠١.

استخدام القوة العسكرية لكسر جمود الموقف السياسي، وتغيير الوضع الاستراتيجي كملجأ أخير لفتح طريق الحل السياسي بالقوة، في ضوء معطيات الموقف السياسي الدولي والوضع الاستراتيجي العسكري الإقليمي [١].

أعقب ذلك تحديد شكل الحرب ومستوى الصراع المسلح في إطاره السياسي، على ضوء دراسة متكاملة حول مفهومي الحرب المحدودة والحرب الشاملة - من وجهة نظر القوى الإقليمية - وبحث واختيار أفضل أساليب استخدام القوات المسلحة، بالشكل الذي يحقق التوازن المطلوب بين الأهداف السياسية الموضوعة - مرحلية كانت أم نهائية - وبين ما يمكن أن تنجزه القدرات والإمكانات العسكرية المتاحة فعلا من مهام وما تحققه من أهداف. وما صاحب ذلك من اتخاذ قرارات مهمة على طريق الحرب، تصدرها قرار طرد الخبراء والمستشارين السوفيت، ومدى أبعاد وتأثير ذلك على قرار الحرب. تبعها قرار تغيير القيادة العسكرية؛ تحقيقا لمبدأ التنسيق بين فكر القيادتين السياسية والعسكرية بشأن قرار الحرب وطبيعتها. وقرار التنسيق الاستراتيجي بين جبهتي سيناء والجولان مع احتمالات التعاون العربي المشترك. لنصل في نهاية المطاف إلى الخطوة الأخيرة في مراحل صناعة قرار الحرب، التي تضمنت تحديدا دقيقا لمكونات القرار الشاملة للهدف السياسي الاستراتيجي للحرب والهدف الاستراتيجي العسكري وأخيراً المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة[٢].

وعلى هذا الأساس، تشكلت الدعائم الرئيسة لقرار الحرب وبنائه الاستراتيجي، فحددت طبيعة الحرب ومستوى الصراع المسلح، وتحكمت في مداها الزمني ومجالها الجغرافي؛ بحيث تكون حرباً تقليدية شاملة في طبيعتها ومستواها، وفقا لرؤى الأطراف

١ - جاءت رسالة كيسنجر حول الموقف الأمريكي من التسوية لتكون المفجر الحقيقي لقرار السادات بالحرب، حيث دار مضمون الرسالة حول المطالبة بواقعية الوضع الراهن وما يحمله من مرارة الهزيمة؛ بما يفرضه ذلك الوضع من تقديم مزيد من التنازلات وعدم المطالبة بإملاء الشروط على الطرف الآخر المنتصر. فإما يتغير ذاك الواقع، فيتغير معه بالتبعية تناول واشنطن للحل. إما الاعتراف بالعجز، وفي هذه الحالة لابد من إيجاد حلول تتناسب مع هذا الوضع، مع التحذير من محاولة تغير الوضع بالقوة العسكرية، بشأن نص الرسالة كامل، بمذكرات السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص ٣٨٢. وكذلك حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

٢ - طه المجدوب، سنوات الاعداد وأيام النصر، ص ١٢١.

الإقليمية المتصارعة، والتي يعتد فيها بمدى الحشد العسكري والمدني والتعبئة العامة الشاملة للدولة؛ وليس بالمجال الجغرافي أو المدى الزمني فحسب. لذلك نجد قرار الحرب واستراتيجيتها لم يحكمهما المفهوم العسكري الشامل وحده، بل ارتبطا كذلك بمفهوم القوة الشاملة، أي البعد السياسي والاقتصادي للصراع، وفي الوقت نفسه تكون حرباً محدودة في مداها الزمني ومجالها الجغرافي[1]. وفي ضوء هذه التقديرات والبدائل، استقر القرار السياسي على أن تأخذ الحرب شكل ضربة قوية واسعة النطاق ضد إسرائيل؛ تكون قادرة على تحقيق أهداف حيوية ذات طبيعة استراتيجية، ولها انعكاسات سياسية مؤثرة وفاعلة[2].

ولم ترتكز فلسفة القرار السياسي للحرب عند تحديد المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة على مساحات الأراضي التي يجب تحريرها أثناء القتال، أو تحديد خطوط طبوغرافية يجب الوصول إليها أو مسافات يجب أن تقطعها الجيوش الميدانية، خاصة أن أرض سيناء ذات طبيعة صحراوية في معظمها، رغم أن الهدف النهائي هو تحرير الأرض المحتلة، لكنها لم تشكل عنصر الحسم السريع، بل كان التركيز على تحقيق حسم عسكري من خلال حجم الدمار الذي يمكن إلحاقه بآلة الحرب للعدو، من أسلحة ومعدات وأفراد وقيادات ميدانية، مما يؤثر بشدة على قدرته على الصمود ومواصلة الحرب، وما يترتب على ذلك من انقلاب في الموقف الاستراتيجي، ونتائج سياسية بعيدة الأثر على مجريات الصراع، بما يحقق الهدف القومي للصراع[3].

كما واجه القرار معضلة تحديد المجال الجغرافي للحرب، ما بين الرغبة في تحرير أكبر مساحة ممكنة من الأرض المحتلة بالعمل العسكري وفي حدود المدى الزمني المسموح به. مع التركيز على أهمية الحسم العسكري المبكر ضد قوات العدو، وبين ضرورة تحديد عمق المهام العسكرية المحددة؛ بحيث تتناسب مع حقيقة الإمكانات المتاحة للقوات البرية والجوية

١ - المرجع نفسه، ص ١٢٢ - ١٢٣.

٢ - ملف الوثائق العسكرية للعملية التعرضية جرانيت ٢المعدلة [حرب أكتوبر]، مصدر سابق.

٣ - وهو ما يتضح من تحليل وثائق الحرب والتوجيه الاستراتيجي الموجه للقيادة العسكرية والأمر بكسر وقف إطلاق النار، فضلا عن فكر السادات وأهدافه من الحرب. وثيقة التوجيه الاستراتيجي، بملحق الوثائق.

وقوات الدفاع الجوي، وهو ما تطلب قصر العمق الجغرافي على القدر الذي يساعد على تحقيق الهدف الاستراتيجي العسكري للحرب سواء من حيث إهدار نظرية الأمن الإسرائيلي أو إحداث تغيير جذري في الميزان الاستراتيجي العسكري؛ بما لا يعرض القوات المهاجمة لخسائر ضخمة[1].

لكل هذه التحديات وتلك التناقضات، حرص القرار السياسي للحرب على عدم تحديد أي مدى جغرافي، سواء للهدف الاستراتيجي النهائي أو للمهام الوسيطة المؤدية للمهمة النهائية. كما لم يحدد فترة زمنية للتنفيذ؛ فاتسم القرار بالمرونة للتغلب على التناقضات القائمة في معادلة التوازن بين الهدف الاستراتيجي والمهام العسكرية، والقيود المفروضة على المدى الزمني والمجال الجغرافي للحرب. لأن الهدف السياسي للحرب هو فتح الطريق للمفاوضات والتسوية السياسية بالقوة لحل مشكلة سياسية مزمنة ومعقدة، يتشابك فيها الصراع الإقليمي بأبعاد الصراع الدولي. لذلك لن تحقق الحرب حل الصراع بكل جوانبه المعقدة، فقد تنجح الحرب لبعض الوقت ولتحقيق بعض الأهداف، ولكن من المستحيل أن يستمر نجاحها كل الوقت.

وكان ذلك ترجمة واقعية لفكر واستراتيجية السادات وهدفه من الحرب ذاتها، وهو ما بدا واضحا من خلال مناقشات اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد مساء يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ بدعوة من الرئيس السادات؛ لاستعراض الموقف من مختلف جوانبه السياسية والعسكرية، فأعرب السادات عن تقديره لما أمكن للدبلوماسية المصرية تحقيقه دوليا. وفي تقييمه لموقف القوتين العظميين، أشار إلى عدم اقتناع السوفيت بأنه، لا حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وإن أيدوا الموقف المصري سياسيًا. أما الولايات المتحدة، فلم يكن هدفها يتجاوز تحريك القضية عن طريق إعادة فتح قناة السويس والانسحاب الإسرائيلي الجزئي وتعمير مدن القناة. وكان تقديره أن " المشاعر " العربية كلها مع مصر، كما أبرز تأييد السعودية المالي والمادي لمصر. وكان يرى أن استمرار حالة " اللاسلم واللاحرب " وراء كل

١ - طه المجدوب، سنوات الاعداد وأيام النصر، ص ١٢٧.

المتاعب الاقتصادية والاجتماعية. وعن القوات المسلحة، ذكر السادات أن إعدادها قد بدأ منذ أول العام للقيام بعمل عسكري عبر القناة[1].

كما شرح الفريق أحمد إسماعيل تصوره لسير المعركة وإدارتها :

أ ـ تشن مصر العمليات بالتنسيق مع سوريا، واثقة في نتيجتها بتحقيق الضغط على إسرائيل لإرغامها على قبول حلول سلمية.

ب ـ إن المعركة التي تخوضها مصر في حدود قدراتنا، فالإمدادات من الاتحاد السوفيتي تتم بحساب، ولهذا فالإمكانيات لا تسمح بتحرير سيناء كاملة.

جـ ـ إن القوات المصرية والسورية ستوجه ضربة قوية، ولا تقبل تكرار حرب الاستنزاف، وتعمل على إطالة أمد الحرب، والمتوقع أن تتكبد خسائر كبيرة ولكنها أيضا ستنزل بالقوات الإسرائيلية خسائر أكبر.

د ـ إن الوقت ليس في صالح مصر معنوياً ومادياً، ولهذا يجب ألا يؤخر توقيت التدخل العسكري ضد إسرائيل.

هـ ـ قد تبدأ إسرائيل الحرب وتأخذ في يدها المبادرة إذا قدرت أن مصر تستعد للهجوم، لهذا أصبح تحقيق المفاجأة عاملاً حيويا لنجاح الهجوم المصري.

و ـ تفتقر القوات المصرية إلى " التفوق الجوي "، كما تفتقر لإمكانات الاستطلاع التعبوي والاستراتيجي، ولكن إسرائيل لن تكسب المعركة.

وفي نهاية الاجتماع أجمل السادات الموقف بضرورة " حتمية المعركة والانتقال من الدفاع إلى الهجوم، طالما استمرت إسرائيل تمارس سياستها على أساس أنها قوة لا تقهره وتفرض شروطها، لذا فإن مصر تمر بأصعب فترة. فلا قرار أخطر من قرار الحرب، ولكن علينا

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

كسر التحدي "، مع استمرار الحوار مع الولايات المتحدة، ولكننا نواصله بينما نكون قد كسرنا وقف إطلاق النار[١].

وبحلول أول أكتوبر، صرح السادات " بأننا دخلنا المنطقة الحرجة "، وأنه سيفصح عن " ساعة الصفر " قبل العمليات بأربع وعشرين ساعة. وفي هذا اليوم أصدر السادات توجيهًا إلى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل، تضمن عرضًا للوضع العام السياسي والعسكري، خلص منه بتحديد الهدف الإستراتيجي للقوات المسلحة المصرية في إطار التطورات السياسية والاستعدادات العسكرية ومحددات قرار الحرب[٢].

التوجيه الاستراتيجي للحرب

وفقًا للأوضاع السياسية والعسكرية دار مضمون القرار السياسي والتوجيه الصادر من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى وزير الحربية، حول هدف " تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانيات القوات المسلحة يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو [٣]. وإقناعه أن مواصلة احتلاله لأراضينا يفرض عليه ثمنا لا يستطيع دفعه.. وبالتالي فإن نظريته في الأمن ـ على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ـ ليس درعا من الفولاذ يحميه الآن أو في المستقبل.

"وإذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلي فإن ذلك سوف يؤدي إلى نتائج محققة في المدى القريب والمدى البعيد. ففي المدى القريب : فإن تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يصل بنا إلى نتائج محققة تجعل في الإمكان أن نصل إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط. ـ وفي المدى البعيد : فإن تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يحدث متغيرات تؤدي بالتراكم إلى تغيير أساسي في فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية. وعن

١ - المرجع نفسه، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

٢ - المرجع نفسه.

٣ - وثيقة القرار، بملحق الوثائق نقلا عن مذكرات السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق ٤٣٦ - ٤٤٣.

التوقيت، فإن الوقت الراهن مناسب للعمل في ضوء ما تحقق من إعداد للجبهة الداخلية والعربية والتنسيق مع الجبهة الشمالية وأوضاع المسرح الدولي، والعزلة الدولية للعدو وظروف جبهته الداخلية وما يسودها من نزاعات حزبية وشخصية، وبذلك فإن احتمالات الفرصة المناسبة تصبح أحسن أمامنا "[١].

فقد راعى القرار جميع هذه الأبعاد والاعتبارات ووضعها في حساباته، والتي تحمل في طياتها دون شك قدرًا كبيراً من المحاذير السياسية والعسكرية، بقدر ما تحمل كذلك من عناصر الالحاح وحتمية الحرب. وتمثلت هذه المحاذير في ردود الفعل القوية المنتظرة للعملاقين؛ نظرًا لأن قرار الحرب يعتبر تحدي صارخ لإرادة قطبي الصراع الدولي، واختبار عملي لسياسة الوفاق بكل أبعادها؛ لتلقي المتغيرات الدولية التي طرأت على طبيعة العلاقة بين القوتين العظميين - بتفادي الإنزلاق إلى احتمالات الصدام والمواجهة - بثقلها على اتخاذ قرار الحرب وتحديد مستوى الصراع المسلح وشكل الحرب ومداها؛ مما فرض تحديد الهدف الاستراتيجي للحرب ضمن إطار الضوابط الدولية لإدارة الصراع الإقليمي.

لذلك خضع القرار لمعايير الصراع الدولي وتقيد بالحد الأدنى من الضوابط التي يفرضها هذا الصراع؛ فكان من المنتظر أن ترفض كُلًا من واشنطن وموسكو على حد سواء أن تتجاوز الأطراف المتحاربة تلك الضوابط، فلن يسمح مطلقا بتجاوز الصراع المسلح الخطوط الحمراء؛ تفاديا لمحاذير التهديد النووي[٢].

على أية حال، تناول القرار السياسي تفصيلا، أسباب ودوافع وأهداف اتخاذ قرار الحرب في إطاره السياسي، وذلك في الجزء الأول من نص القرار السياسي ـ وهو ما يمكن الاطلاع عليه في وثيقة التوجيه السياسي العسكري ـ ونلاحظ مبدئيا أن القرار لم يتضمن تحديد هدف حيوي مطلوب الأستيلاء عليه، أو خط جغرافي يجب الوصول إليه. ولكنه ركز

١ - وثيقة القرار.
٢ - المصدر نفسه.

على قضية جوهرية متصلة بالجذور الحقيقية للصراع، وعلى أهمية توجيه ضربة قاسمة لتلك الجذور ودعائم النظريات التوسعية الإسرائيلية.

الأمر الذي أعطى أهمية كبيرة لعامل المرونة واختيار الأهداف بحيث تتسق مع النتائج الاستراتيجية والسياسية المطلوب تحقيقها، بمراعاة أن تكون مناسبة في مداها، مقبولة في مجالها، حاسمة في آثارها. وفقا لضوابط استراتيجية الصراع الدولي، والتي لن تسمح لأي حرب إقليمية بتحقيق الحسم الكامل، أو أن يفرض أحد طرفي الصراع الإقليمي إرادته الكاملة على الطرف الآخر بالعمل العسكري وحده [١]. وهو ما تطلب ضرورة تحقيق نتائج حاسمة في المراحل الأولى للحرب، وخلال فترة زمنية محددة - لا تتجاوز ٧٢ ساعة - حتى لا تعطى القوى العظمى الفرصة للتدخل المباشر في سير المعارك الحربية، أو محاولة فرض وقف إطلاق النار في غير توقيته المناسب، وأن تكون هذه النتائج حاسمة وكافية لقلب موازين القوى الاستراتيجية لصالح القضية العربية، إلى ذلك رد الفعل المعادي المتوقع للعدو؛ فكان من المنتظر أن تواجه مصر عملًا عسكريًا رئيسيًا مضادًا من جانب إسرائيل، مهما كان حدود واتجاهات الضربة المصرية [٢].

في ظل هذه الظروف والعوامل المتناقضة، مضافًا إليها حدود القدرة العسكرية المتاحة، لم ترتكز فلسفة القرار السياسي للحرب عند تحديد المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة على مساحات الأرض التي تحررها القوات أثناء القتال، أو تحديد خطوط طبوغرافية يجب الوصول إليها أو مسافات يجب أن تقطعها الجيوش الميدانية - خاصة أن أرض سيناء ذات طبيعة صحراوية في معظمها - رغم أن الهدف النهائي هو تحرير الأرض المحتلة، لكنها لم تشكل عنصر الحسم السريع، بل كان التركيز على تحقيق حسم عسكري من خلال حجم الدمار الذي يمكن إلحاقه بآلة الحرب للعدو من أسلحة ومعدات وأفراد وقيادات

١ - هلين كارير دانكوس، مرجع سابق، ص ١٧٠.
٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٣٢ - ٣٣.

ميدانية، مما يؤثر بشدة على قدرته على الصمود ومواصلة الحرب، وما يترتب علـى ذلـك مـن انقلاب في الموقف الاستراتيجي، ونتائج سياسية بعيدة الأثر على مجريات الصراع، والتي سوف تقود في النهاية إلى تحقيق الهدف القومي للصراع.

وثمة ملاحظة على توقيت إصدار وثيقة التوجيه السياسي والعسكري المؤرخة بأول أكتوبر ١٩٧٣؛ أي بعد الانتهاء من مرحلة التخطيط والتحضير العملي للحرب، ومع بدء العد التنازلي وقبل نشوب الحرب ذاتها بخمسة أيام. فكان صدور هذا التوجيه كوثيقة لقرار الحرب بصياغتها النهائية؛ بناء على طلب الفريق أحمد إسماعيل قبل بدء العمليات الحربية[١]؛ بأن يصدر الرئيس السادات توجيهًا سياسيًا مكتوبًا إلى القائد العام للقوات المسلحة يتضمن الأمر تعليمات مباشرة ببدء القتال، ويحدد هدف العمليات الحربية، وكان ذلك بهدف توضيح الرؤى وتحديد المهام[٢]. إلا أن القرار افتقر إلى توجيه أمرًا مباشرًا لبدء القتال وإلزام القوات المسلحة بتنفيذ مهام عسكرية محددة. ولهذا القصور طلب وزير الحربية من الرئيس السادات، أمرًا محددًا بكسر وقف إطلاق النار؛ وذلك لتغطية المسئولية السياسية بطريقة قاطعة تحمل صيغة الأمر المباشر، فكان له ما أراد[٣].

أصدر السادات بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة التوجيه الإستراتيجي بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٧٣، حيث تضمنت الوثيقة الجديدة نصًا صريحًا بكسر وقف إطلاق النار اعتبارًا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣؛ والعمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو إمكانيات وقدرات القوات المسلحة وتطورها، واختتم التوجيه الإستراتيجي بالنص على تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المصرية منفردة، أو بالتعاون مع القوات السورية [٤].

١ - محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣]، ص ٣١١.
٢ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٨٢.
٣ - أمين هويدي، الفرص الضائعة، ص٣٤٣ – ٣٤٧.
٤ - نص الوثيقة، يحللها المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

لنصل إلى نهاية الشوط وحبس الأنفاس ليمر العد التنازلي للحرب بثقل شديد، فخلال الفترة من ١ - ٥ أكتوبر، وُضعت الترتيبات النهائية للانتقال إلى الوضع المحدد لمرحلة العمليات الحربية، ومنها ترتيب أجهزة رئاسة الجمهورية؛ حيث اتخذ السادات من قصر الطاهرة مقراً لممارسة مسئولياته، وإدارة حركة الدولة على جبهاتها العسكرية والسياسية الداخلية والخارجية؛ حيث توفر للرئيس السادات عدد من الأجهزة، كان على رأسها؛ القيادة العامة للقوات المسلحة للإطلاع على سير المعركة واتخاذ القرار، بجانب مجلس الأمن القومي؛ لمناقشة العمليات الكبرى والسياسات العليا. إلا أن إيقاع المعركة السريع أسهم في تجاوز الرئيس عن دعوته، فلم يعقد مجلس الأمن القومي خلال فترة إدارة الحرب مطلقًا[١]!!

وعلى الجبهة العسكرية، رفعت درجة استعداد القوات المسلحة إلى الحالة الكاملة اعتباراً من أول أكتوبر، وتم احتلال جميع مراكز القيادة والسيطرة على مختلف المستويات؛ لتوضع اللمسات الأخيرة للاستعداد للهجوم، كما تم فتح مركز عمليات القوات المسلحة وبدأ العمل فيه - مع الإعلان بأن تلك الإجراءات قد فرضت لأغراض التدريب، ولتنفيذ مشروع إستراتيجي تعبوي - فاستمرت القوات البرية في تنفيذ إجراءات التحضير للعملية الهجومية، وإعادة التجميع والفتح التعبوي تحت ستار التدريب، ورفع كفاءة التجهيز الهندسي لمسرح العمليات تحت ستار تحسين الدفاعات. واستمرت عجلة الاستعداد في التزايد، فَحُدِّدَتْ ساعة ٦٠٠ يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣، لتكون وقت تمام استعداد القوات المسلحة بجميع أفرعها. وأصدرت القيادة العامة تعليماتها التي تحدد التوقيتات طبقًا للخطة الزمنية الموضوعة، التي راعت المحافظة على سرية النوايا الهجومية[٢].

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن المعسكر الإسرائيلي غائبًا عما يدور على جبهة القناة؛ فقد عقدت عدة اجتماعات طارئة لرئاسة الأركان الإسرائيلي لبحث الموقف، بناء على ما تلقته إسرائيل من معلومات ومؤشرات مثيرة للقلق بشأن استعداد مصر لشن حرب شاملة، أقصى

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٨٤ - ٨٥.

موعد لها نهاية سبتمبر، خاصة منذ بدء المناورة العسكرية الأخيرة وملاحظة نشاط متزايد من الاستعداد، صاحبه تدفق للمعلومات حول تلك الاستعدادات العسكرية بشكل يومي من مصادر موثوق بها[1].

لكن تحليلات المخابرات الإسرائيلية توصلت إلى استنتاج أن ما يجري على جبهة القتال لا يتعدى إطار الاستعدادات والمناورات التدريبية والاحتياطات الخاصة التي يجرى اتخاذها خشية وقوع هجوم إسرائيلي في المستقبل القريب. فأضحت عملية التعبئة والمناورة العسكرية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر شبيهة بما سبقها من مناورات، والتي أثبتت عدم جدية وإمكانية ذهاب المصريين إلى الحرب، ليصل الأمر إلى حافة الهاوية، حتى انساقت المخابرات الإسرائيلية إلى الفخ المنصوب، وصارت أسيرة لعبة الخداع المصرية، ساهمت إسرائيل نفسها في ترسيخ تلك المفاهيم المضللة وابتلاعها، بغرورها الزائف[2]. وحتى يوم ٣ أكتوبر، كانت تقديرات وزير الدفاع الإسرائيلي موشى ديان خلال اجتماع مجلس الوزراء المصغر بشأن التطورات على الجبهة السورية والجبهة المصرية، هي أنه "ليس هناك احتمال عمل عسكري على الجبهة الجنوبية مع مصر، وعلى فرض أن ذلك حدث فإنه سوف يحدث بعيدًا عن المواقع السكانية الإسرائيلية، ثم إن الضربة الإسرائيلية المضادة سوف تكون قادرة على سحقه".

وعموماً، لخص ديان تقديره النهائي للوضع على الجبهة بقوله " إنه لا يرى خطراً على الجبهة المصرية، وإذا أقدم المصريون على حماقة؛ فسوف يتكبدون خسائر فادحة في المرحلة الأولى، وأما في المرحلة الثانية فإن الجيش الإسرائيلي سوف يكون قادرًا على ضربهم في كل اتجاه. ولن يحققوا شيئًا من محاولة عبور قناة السويس، بل العكس لأن قناة السويس هي التي تحميهم "!!

1 - Chaim Herzog , The Arab - Israeli Wars : War and Peace in The Middle East , New york ; Random House , 1982. PP , 227 - 235.

2 - Ibid , P 236.

أما الجبهة السورية، فإن الوضع في الشمال يختلف، فنحن لا نستطيع هناك أن نلتزم بوضع دفاعي؛ بسبب وجود مستعمرات إسرائيلية في الجولان. ثم خلص وزير الدفاع موشي ديان إلى القرار النهائي بقوله من ناحية مصر لا خطر، ومن ناحية سوريا خطر محدود. وعلى هذا الأساس قرر مجلس الوزراء المصغر تأجيل مناقشة التطورات على الخطوط الإسرائيلية السورية إلى الجلسة العادية لمجلس الوزراء، المقرر عقدها في ٧ أكتوبر[١]. وكان الوقت متأخراً جدّا، وظل اليقين الوهمي مستوليًا على المشاعر والعقول في كل من تل أبيب وواشنطن.

ومع كل ذلك، لم تخضع إسرائيل لحالة التخدير التام، فقد اتخذت عدة إجراءات عاجلة، حيث أصدرت الأوامر برفع درجة استعداد الجيش الإسرائيلي إلى الحالة القصوى، واستنفار سلاح الجو في حالة الإنذار على كلا الجبهتين، وتوجيه الإنذار إلى مراكز التعبئة، ولكن الاحتياطي والتدابير الأخرى قد تأخرت حتى ظهور مؤشرات أخرى، بينما قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الدفاع ليتمكن من استدعاء الاحتياطي، إذا لزم الأمر[٢].كما تم تعزيز وحدات خطوط جبهة سيناء بوحدات دائمة؛ على أثر أنباء مثيرة تؤكد الشكوك القائمة، والتي كان أكثرها مغزى ودلالة، خبر ترحيل العائلات السوفيتية اعتبارًا من ليلة ٤ / ٥ أكتوبر عن طريق الجو[٣]. وكان ذلك بمثابة إنذار وتحذير بأن هناك عملًا خطيراً من المتوقع حدوثه في المنطقة، لكن مثلث الخلفية التاريخية للعلاقات المصرية السوفيتية مخرجًا لتلك الأزمة التي فسرت على أنها تصفية أخيرة للوجود السوفيتي في مصر[٤].

كما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي تفويض وزير الدفاع ليتمكن من استدعاء الاحتياطي، إذا لزم الأمر. ولم يكد الجميع في القيادة العامة المصرية يتنفس الصعداء بالخروج من ذاك المأزق، حتى أصدر وزير الدولة لشئون الطيران المدني تعليماته ـ فور إبلاغه بموعد

[١] - إلياهو بن فورات، التقصير، مرجع سابق، ص ١٩١.

2 - Michael, Brecher, Decisions in Crisis: Israel, 1967 and 1973. Berkeley : University of CaliforniaPress , 1980. P. 194.

٣ - موشي ديان، يوميات قادة العدو، الفاشية، ترجمة جوزيف صغير [بيروت : دار المسيرة. د. ت]، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

٤ - شهادة وزير الدفاع موشي ديان أمام لجنة أجرانات بتاريخ ٤ فبراير ١٩٧٤، انتصارات أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، وثائق وزير الدفاع وقادة الأسلحة والجبهة السورية، ج٢، ترجمة يحي عبد الله وآخرون، إشراف ومراجعة إبراهيم البحراوي [القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٦]، ص ٤٧ - ١٢٥.

نشوب الحرب، وحسب الاتفاق معه، بمغادرة طائرات شركة مصر للطيران لمطار القاهرة الدولي، وطبيعي أن يكون لذلك القرار أصداؤه؛ فقد رُصِدَ هذا التحرك دوليًا، ولكن أمكن تدارك الأمر في الوقت المناسب[1].

وواصلت إسرائيل استعدادتها لتعزيز قواتها، بناء على ما رُصِدَ من إشارات ودلالات توحي بقرب اندلاع الحرب وتحذيرات جواسيسها، من احتمال هجوم مصري سوري مشترك، أُلغِيَت الإجازات، وإعادة تشغيل القيادة العليا للطوارئ، وصدرت الأوامر بالاستعداد لإعلان التعبئة العامة، بواسطة الأجهزة العامة، والتي هي أسرع من الطريقة السرية استعدادًا لتعبئة محتملة عندما يصدر الأمر بذلك[2]. وهو ما رصدته المخابرات الحربية المصرية، حيث أفادت تقارير وبلاغات المخابرات الحربية والاستطلاع، بظهور ردود فعل العدو بصورة واضحة، حيث نشط استطلاعه واستدعى الاحتياطي، ورصدت بعض مظاهر التعبئة العامة، وكذلك تدعيم الجبهات بالقوات ووسائل الدفاع الجوي والقوات الجوية، ومن المنتظر أن يتم العدو استدعاء احتياطيه واستكمال التعبئة العامة مع صباح ٧ أكتوبر.

القوات البرية :

- رصد للعدو تجمع قوة ٢ لواء أحدهما مشاة في منطقة بئر سبع.
- رصد للعدو تجمع قوة ٢ لواء غير مميز شمال إيلات.
- دعم العدو نقطه القوية في جنوب سيناء مع احتمال تدعيم القطاع الشمالي لجبهة القناة بلواء (رصد لاسلكيا).
- جرى تنشيط للداوريات والكمائن ونقط الملاحظة نهارًا وليلًا.

القوات البحرية :

- جرى انتشار القوات البحرية في مواني العدو بالبحر الأبيض.

---

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٠٦ - ٣٠٧. كذلك، عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.
٢ - بشأن عملاء إسرائيل وخطورة المعلومات التي أمدوا بها الموساد، يعرضها إيلي زعيرا، حرب يوم الغفران، الواقع يحطم الأسطورة، ترجمة توحيد مجدي [بيروت : المكتبة الثقافية، ط١، ١٩٩٦]، ص ١٦٥ - ١٧٠، ص ١٨٥ - ١٨٦.

- حدث تكثيف عمليات التأمين البحري والداوريات البحرية وخاصة في منطقة خليج السويس والعقبة.
- تم دعم رادارت الإنذار البحرية وخاصة في خليج السويس.

القوات الجوية :

- تقرر وقف الطيران المدني الداخلي والخارجي في إسرائيل اعتباراً من يوم الجمعة ٥ أكتوبر وحتى غروب يوم السبت ٦ أكتوبر.
- تم دعم مطار المليز بسيناء.
- تم اختيار مطار تماده بسيناء.
- جرى تنشيط الاستطلاع الجوي الالكتروني وبالتصوير للجبهة المصرية والسورية.

قوات الدفاع الجوي :

- تم دعم مواقع صواريخ الهوك في سيناء بعدد ٢ موقع (إجمالي المواقع ١٥ موقع).
- تم دعم شبكات الإنذار الجوي في سيناء[1].

هكذا وضح من نشاطات العدو وإجراءاته المختلفة توقعًا من جانبه لاحتمالات نوايا هجومية من جانب كل من مصر وسوريا. ومن المتوقع أن يتم العدو استدعاء الاحتياط واستكمال التعبئة الشاملة قبل يوم ٧ أكتوبر، وتعتبر القوات الجوية الإسرائيلية حاليا جاهزة ومستعدة لتنفيذ مهام العمليات. وكان من المنتظر أن يستمر العدو في تنشيط وسائل استطلاعه المختلفة لمتابعة الموقف ونشاط القوات على الجبهات العربية.

قرأ الرئيس السادات هذا التقرير، ثم أعاد قراءته، وتناول قلمًا ووضع خطًا تحت الفقرة الخاصة باستعداد القوات الجوية الإسرائيلية لتنفيذ مهام العمليات. وهنا أدرك الرئيس

١ - تقرير مكتب الشئون العسكرية، تقارير وبلاغات المخابرات والاستطلاع، بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٧٣، بملحق الوثائق.

السادات أن إسرائيل صارت لديها الشكوك بنوايا الهجوم، ورغم تأكد السادات من أنه حقق سبقا على الأرض، لكن الخطر الأكبر واحتمال محاولة ضربة إجهاض يقوم بها سلاح الطيران الإسرائيلي، ممثلة في خطر الضربة الجوية الوقائية كان لا يزال هاجسًا وهمًا ثقيلًا على فكر وأعصاب السادات وقادة حرب أكتوبر خلال الساعات الأخيرة قبيل ساعة الصفر.

فيما بين الساعة الثامنة وحتى الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ٦ أكتوبر، كان السادات في قصر الطاهرة مهمومًا بالسؤال الملح الدائر برأسه، هل ستوجه إسرائيل ضربة إجهاض بالطيران ضد الجبهة المصرية قبل الموعد المقرر لبدء الهجوم؛ بقصد تشتيت وبعثرة صفوفه بغتة؟؟ في اللحظات ذاتها كانت جولدا مائير مهمومة بالجواب، ومن الغريب أن ردها كان "لا"، توافقًا مع ما كان السادات يتمناه، وإن اختلفت الأسباب لدى كل منهما[1].

ولم يكن السادات يعرف وقتئذ، أن هذا الاحتمال قد استبعد، وأن هذه الضربة الجوية الوقائية لن تقع؛ لأن مجرى الحوادث في هذه الساعات الحرجة، قد اتخذ مسارًا آخر في تل أبيب وواشنطن. حيث سارعت تل أبيب بإخطار واشنطن بمخاوفها من احتمال نشوب الحرب بعدما أصبحت الاستعدادات المصرية والسورية للحرب أكثر وضوحًا، ومطالبة كيسنجر أن ينقل للعرب والسوفيت أن إسرائيل لا يوجد لديها نوايا للعدوان، والتحذير من الرد العسكري الإسرائيلي المضاد؛ بغرض اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لمنع احتمال نشوب الحرب[2].

فكانت جولدا مائير قد عادت لتوها من أوروبا، عقب لقائها مع الرئيس كرايسكي، بسبب أزمة خطف قطار اللاجئين اليهود من الاتحاد السوفيتي، وقد أخطرت على الفور بأن الموقف على خطوط المواجهة تبدو عليه علامات تدعو للحذر، وكانت هذه المعلومات قد دعت رئيس المخابرات تسفي زامير إلى إجراء اتصالات عاجلة بوزير الدفاع موشى ديان، بهدف التوصل إلى تقدير مشترك لاحتمالات أي خطر[3].

١ - محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

2 - **The National Archives**, from Brant scowcroft, to Secretary Kissinger , Israel wanted the urgent help of The US. in trying to head off hostilities, October 5, 1973.

٣ - جولدا مائير، الحقد، ترجمة منير بهجت وسمية أبو الهيجا [بيروت: دار المسيرة، ط٢، ١٩٨٨]، ص ٢٩٦ .

ففي الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٥ أكتوبر، اتصل رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) الجنرال إيلي زعيرا برئيس هيئة الأركان العامة دافيد إليعازار، مشيراً إلى التحركات الجارية على الجبهة، و"إنه لا يظن أن إسرائيل في طريقها إلى حرب، ولكن الموقف اليوم مثقل بعلامات الاستفهام بأكثر مما بدا بالأمس". واقترح مدير المخابرات العسكرية على رئيس الأركان أن يلتقي كلاهما مع وزير الدفاع موشى ديان؛ لاستعراض التطورات، وعندما وصل الاثنان إلى مكتب موشى ديان لحق بهما تقرير بعثت به القيادة الجنوبية موضحاً في مقدمته " أن الجيش المصري على طول قناة السويس قد اتخذ أوضاع طوارئ تجعله من ناحية التعبئة والمواقع، في حالة لم ترصد من قبل بواسطة جيش الدفاع الإسرائيلي، ثم تلى هذه المقدمة تفصيلات عن تعزيزات إضافية وصلت إلى الخطوط المصرية تضم وحدات مدفعية، وعدة مئات من الدبابات، وما يعتقد أنه تجهيزات عبور". وفي الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، كان اختلاف الآراء بين الجنرالات الثلاثة في مكتب وزير الدفاع قد ظهر حين اقترح رئيس هيئة الأركان الجنرال دافيد إليعازار دعوة الاحتياطي، وحيال ذلك تحفظ وزير الدفاع موشى ديان بحجة أن دعوة الاحتياطي الآن يمكن أن تثير ضجة قبل الأوان، وقبل أن تظهر حاجة حقيقية إلى مثل هذا الإجراء[1].

وحسماً للخلاف، اتفق الجنرالات الثلاثة على الاحتكام أمام رئيسة الوزراء لمناقشة أوجه الاختلاف. وبالفعل في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الجمعة ٥ أكتوبر عقد اجتماع برئاسة جولدا مائير بمنزلها، وطرحت التقديرات الثلاثة، التي كان ملخصها يدور حول نقطة ارتكاز هامة، بأن علامات الخطر تزداد، ولكن احتمال الحرب الشاملة لا يزال غير متصور، وإن كان رئيس الأركان دافيد إليعازار كان يرى دعوة الاحتياطي، بينما كان موشى ديان يخالفه الرأي في ذلك لأسباب سياسية، وأحست جولدا مائير أنها لا تستطيع أن تفصل في هذا الخلاف بمفردها. وبناء على ذلك، فقد قررت دعوة أعضاء مجلس الوزراء الموجودين في تل أبيب إلى اجتماع عاجل؛ لبحث الموقف ومناقشته معها، ومن ثم إصدار توجيه متفق عليه إلى وزير

[1] - مذكرات إيلي زعيرا، مرجع سابق، ص ١٩٩- ٢٠٢. وكذلك، جولدا مائير، الحقد، المرجع السابق، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

الدفاع ورئيس الأركان. وتقرر أن يكون اجتماع المجلس في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الجمعة، ولم تقف جولدا مائير ساكتة في انتظار الاجتماع، وإنما رأت من باب استباق المفاجآت أن تخطر الولايات المتحدة وأن تطلب من موزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر " أن يدعو مصر وسوريا إلى ضبط النفس عن طريق الاتصال بهم بواسطة الاتحاد السوفيتي[1]".

وعندما وصلت رسالتها إلى واشنطن بواسطة قنوات المخابرات المركزية الأمريكية، لم تجد هذه الوكالة ضرورة للعجلة في إخطار كيسنجر، خصوصًا وأنه في ذلك الوقت كان موجودًا في نيويورك، وقد كان رأي خبراء وكالة الاستخبارات المركزية أن نشوب حرب في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، أمر غير محتمل بشكل جدي.

وبتمام الساعة الثانية عشرة، انعقد مجلس الوزراء في الموعد المقرر، وحضره كل الموجودين من أعضائه في تل أبيب، وكانوا سبعة، وانضم إليهم الجنرالات دافيد إليعازار وإيلي زعيرا ومردخاي جازيت مدير عام مكتب رئيسة الوزراء، وكان بعض الوزراء في دهشة من مجرد الاجتماع، حتى أن وزير التجارة الجنرال بارليف، علق قائلا " إنني لم أكن أعرف أن الموقف على الجبهة خطير إلا هذه اللحظة" !! وعمومًا، بدأ الاجتماع بأن تولى مدير المخابرات العسكرية إيلي زعيرا طرح آخر تقارير المخابرات بشأن تطورات الأوضاع على الجبهة، وتعرض بالتفصيل لأحوال القوات على الجبهة المصرية والجبهة السورية، وركز على درجة الاستعداد وحجم الحشود، لكنه أبدى رأيه صريحًا في أنه من غير المحتمل أن يبدأ المصريون عملية عبور كبيرة، وإن كان محتملًا أن يقدموا على كسر وقف إطلاق النار بالمدفعية، وأن يحاولوا القيام ببعض الغارات. تلاه رئيس أركان الحرب الجنرال اليعازار الذي أيد استنتاجات مدير المخابرات العسكرية، وأضاف عليها أنه " لا يستطيع أن يستبعد احتمال قيام العدو بهجوم بشكل مطلق، وهذا هو الذي دعاه إلى اقتراح دعوة الاحتياطي". وجاء الدور على وزير الدفاع الجنرال موشى ديان ليعرض رأيه، وقد تمسك بوجهة نظره القائلة " بأنه مع وجود شواهد

[1] - جولدا مائير، الحقد، المرجع السابق، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

خطر فليس هناك في رأيه ما يدعو إلى دعوة الاحتياطي". وأخذ المجلس بوجهة نظره وأقر إعلان حالة الاستعداد القصوى في الجيش، وأجل دعوة الاحتياطي؛ حتى تظهر مؤشرات أخرى، وأضاف الوزير يزرائيل جاليلي اقتراحًا يقدم نوعا من الحل الوسط لمجرد تحسب المفاجآت، فاقترح تخويل رئيسة الوزراء ووزير الدفاع مجتمعين، سلطة دعوة الاحتياطي إذا ما وجدا داعيا لذلك خلال الساعات القادمة"[1].

ومرة ثانية، رأت جولدا مائير بعد انتهاء اجتماع المجلس، أن تكرر ما فعلته من قبل، وذلك بـأن تعاود الاتصال بواشنطن، وبعثت برسالة ثانية إلى هنري كيسنجر، بواسطة السفارة الإسرائيلية بواشنطن. وتضمنت البرقية تقريراً عن الاجتماع بمكتب رئيسة الوزراء جولدا مائير تل أبيب صباح يوم الغفران، وإبلاغه أنه بناء على أنباء موثوقة، وصلت إلى حكومة إسرائيل، سيبدأ المصريون والسوريون الحرب هذا المساء، وكما يبدو في الساعة ١٨٠٠، وطلبت جولدا مائير من السفير الأمريكي "كنت كيتينغ" أن ينقل ذلك فوراً إلى البيت الأبيض[2]. وسألها السفير: هل تريدون توجيه ضربة وقائية قبل أن يهاجموكم؟ قالت جولدا مائير بإصرار: "كلا، كلا في أي حال من الأحوال !! أرجو توضيح ذلك للسيد كيسنجر".

وبعد أن اطلع كيسنجر على تقرير سفيره في إسرائيل، تلقى مكالمة هاتفية من آبا ايبان ، طلب منه التدخل لدى المصريين والسوريين لثنيهم عن البدء بالحرب، وأن يخطر مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي بأن إسرائيل ليست لديها نوايا عدوانية، لكنها إذا هوجمت فسوف ترد بشدة[3]. بيد أن كيسنجر كان لا يزال غير مقتنع بأن العرب هم الذين سيبدأون القتال. وقد اعتمد على تقدير قدم إليه - ثبت في وقت لاحق فقط أنه عملية تضليل ناجحة - وبموجبه أن الروس ينقلون مستشاريهم من سوريا ومصر خوفًا من أن تكون إسرائيل هي البادئة بالهجوم. وبعد جهود كثيرة استطاع كيسنجر أن يتصل هاتفياً بوزير الخارجية المصري الدكتور محمد حسن الزيات، الذي كان في نيويورك لمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للأمم

[1] - إيلي زعيرا ، مرجع سابق، ص ٢٠٣- ٢٠٤ .
[2] - إلياهو بن فورات، التقصير، مرجع سابق، ص ٢٥٤ .
[3] - جولدا مائير، الحقد، ص ٣٠٣.

المتحدة. وزعم الوزير المصري أنه لا يعرف شيئًا عما يجري، وأنه سيستقصي الأمر. وطلب كيسنجر من الزيات إبلاغ حكومته بأن إسرائيل حصلت على خطط التأهب لهجوم مصري، وأنه يطلب من مصر الامتناع من القيام بعمل عسكري[1].

وبعد ذلك أجرى كيسنجر بين الساعة ٧ إلى ٨ صباحًا، عدة محادثات هاتفية مع الرئيس نيكسون، الذي كان موجودًا في ذلك الوقت في منزله في فلوريدا، وقد أبلغ الرئيس أن الوضع في الشرق الأوسط على حافة الانفجار، وأنه يحاول التأكد مما إذا كان السوفيت متداخلين في هذا الأمر بصورة فعالة. وقد أمر الرئيس نيكسون بإقامة فريق عمل خاص على الفور، يتكون من ممثلي وزارة الخارجية، والبنتاجون، ووكالة الاستخبارات المركزية، ورؤساء أركان القوات المسلحة. وقد بدأ هذا الفريق يعمل منذ صباح يوم السبت برئاسة كيسنجر، وأقيمت في البيت الأبيض في فلوريدا أيضًا قيادة طوارئ خاصة، ترأسها وزير الدفاع الجنرال ألكسندر هيج، الذي كان على اتصال دائم مع كيسنجر؛ بهدف متابعة الحرب الدائرة رحاها في الشرق الأوسط وتحليل معاركها في غرفة عمليات واشنطن [٢].

وهكذا، بدون سابق إنذار، اسيقظ كيسنجر مفزعًا على خبر عاجل من وكالة الاستخبارات المركزية يفيد اندلاع الحرب وأن المعارك العسكرية على امتداد قناة السويس قد بدأت..

---

١ - هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ١٩٦٨ - ١٩٧٣، الجزء الرابع، ترجمة خليل فريجات [دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط٤، ١٩٩٣] ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

٢ - المرجع نفسه، وكذلك، التقصير، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

الفصل الثالث

يوميات الحرب واستراتيجية إدارتها العسكرية والسياسية

لـم يكن بإمكان بشر أن يواجه آلة الحرب، التي بدأت في الدوران، وأصبح من المستحيل إيقافها، فمع بزوغ أول ضوء ليوم السادس من أكتوبر، قامت قوات المهندسين العسكريين بفتح الثغرات في الموانع على الضفة الغربية على طول المواجهة؛ لتسهيل تقدم القوات لاقتحام القناة، كما قامت بإغلاق مأخذي المياه لترعة السويس والإسماعيلية لتسهيل عبور الدبابات والحاملات والعربات للترعة الحلوة عبر المخاضات والمعابر من عمق القوات إلى الضفة الغربية للقناة[1].

كما أتمت جميع القوات تحركاتها واتخذت أوضاعها، واحتلت الصواريخ أرض - أرض التكتيكية والتعبوية مواقعها. وعادت الدوريات التي تسللت في هدوء لتلقي نظرة استكشاف أخيرة على النقط الحصينة وما وراءها من خط بارليف، كما عادت القوات الخاصة التي دفعت لإحباط تحضيرات العدو لإشعال سطح القناة بالوقود الملتهب، بعد أن قصت الخراطيم وسدت المواسير بالأسمنت وأغلقت المحابس*.

كما رفعت درجة استعداد الدفاع المدني إلى أقصاها، قبل بدء الحرب بخمسة وعشرين دقيقة فحسب؛ حفاظًا على السرية المطلقة، حيث أعلنت القيادة العامة أن ذلك إجراء وقائي ضد أعمال محتملة للعدو؛ فصدرت الأوامر بإيقاف حركة الطيران المدني والمساعدات الملاحية[2]. وأغلقت الأبواب الحديدية لمركز قيادة القوات المسلحة، فرفعت خرائط ووثائق المشروع التدريبي الإستراتيجي التعبوي، وفتحت الخزائن المغلقة ونشرت

---

١ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٨٥ - ٨٦.

* لم يتمكن العدو من إشعال حريق واحد فوق سطح القناة؛ فقد تم السيطرة على تلك العملية بنجاح تام، واستولت قواتنا على مستودعات المواد الملتهبة سليمة بكل ما فيها، مما دفع العدو إلى انكار وجود هذه التجهيزات الشيطانية، رغم وقوع أحد مهندسي صيانتها أسيراً في أيدي الجيش المصري، فيما بعد، وإفشاء كل أسرار النابالم وكيفية إشعاله لصفحة القناة بسعير من النيران، انظر، احسن البدري، المرجع السابق، ص ٨٦، مقارنة برواية، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ٤٤٠ - ٤٤١، كذلك، مذكرة بخصوص تجهيزات إشعال القناة، سري للغاية، إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، انظر، زئيف شيف، مرجع سابق، ص ٣٧٩-٣٨٢.

٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص٨٦.

خرائط ووثائق الحرب، وضُبِطت الساعات لأقرب ثانية**، ووصل الرئيس السادات القائد الأعلى للقوات المسلحة ليتولى مهامه على رأس هيئة القيادة العامة بمركز قيادة العمليات، واتخذ الجميع مكانه انتظارًا لوصول عقارب الساعة إلى تمام ساعة الصفر[1]؛ ليفتح التاريخ سجلاته ويعيد حساباته من جديد.

المرحلة الأولى: اندلاع الحرب و"معركة العبور"

بينما كانت إسرائيل تقترب من ترتيب أجزاء الصورة بدقة متناهية، ومحاولاتها لمنع اندلاع الحرب [2]، بدأ الهجوم المصري الساعة الثانية وخمس دقائق مباغتا بضربة جوية مركزة ضد المطارات الإسرائيلية ومراكز قيادته ومناطق حشد مدفعيته وأهدافه الحيوية في سيناء واحتياطاته القريبة؛ لمنعها من التدخل أثناء عبور القوات[3]. وكادت الطائرات تلامس الساتر الترابي للعدو، فكانت على ارتفاع منخفض جدًا، مما ألهب مشاعر قوات الجبهة بالحماس والثقة*. وسرعان ما بدأ رد الفعل المضاد بمرور خمس دقائق فقط من مهاجمة الطائرات

** ضُبِطت الساعات لأقرب ثانية لكل القيادات المشتركة في العملية، ضمانا للدقة المتناهية في التنسيق. حتى أن الضبط المبدئي للساعة الرئيسة تم مع اشارات ضبط الوقت من الإذاعة المصرية الساعة ١٢ يوم ٦ أكتوبر ضمانًا للتنسيق الدقيق مع الجبهة السورية. فضلا عن اختبار التوقيت ذاته لبدء الهجوم ومخالفة ما هو معتاد وتقليدي.

١ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص٢٩٤، ٣٠١. بينما يصف تفصيلًا مركز القيادة رقم [١٠] المشير أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ١٧٤ – ١٧٥.

٢ - باقتراب الساعة السادسة صباح السادس من أكتوبر، تم إيقاظ هنري كيسنجر بواسطة السفير الإسرائيلي بواشنطن دينتيز سمحا لأمر عاجل بأن إسرائيل لديها تأكيدات أن في غضون ست ساعات سوف تشن سوريا ومصر هجوما منسقا ضد إسرا نيل ولمواجهة ذلك؛ واُتُخِذَتْ عدة إجراءات، لعل أهمها، دعوة موسكو وتحميل الاتحاد السوفيتي مسئولية كبح جماح سوريا ومصر والتحذير من بدأ الهجوم ضد إسرائيل، إلى جانب توجيه رسالة من واشنطن إلى الملك حسين والملك فيصل وحثهم على التدخل لمنع السادات والأسد من شن الهجوم، كما أُرسِلَتْ رسالة مباشرة إلى وزير الخارجية المصرية الدكتور محمد حسن الزيات لتحذير القاهرة ومنع وقوع الحرب، وتأكيد منع إسرائيل من القيام بضربة وقائية، وأخيرا تحريك الأسطول السادس، وذلك طبقًا لمضمون وثيقة،

The National Archives, Report to The President Nixon from Secretary Kissinger, At 6:00 A.M. this morning I was notified the Israel have what they consider to be hard informatin the Egyptians and Syrians were planning to lanch acoord inated attack within six hours , October 6, 1973.

٣ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، مركز العمليات الرئيسة للقوات المسلحة، الفترة [٦ – ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣]، هيئة عمليات القوات المسلحة، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٣، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية ١٩٨١. أما بشأن اجتماع الوزارة الإسرائيلية مساء السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣؛ لمناقشة الوضع العام، والذي أسفر عن اتخاذ قرار تعبئة الاحتياطي، انظر، جولدا مائير الحقد، مرجع سابق، ص ٣٠٢ - ٣٠٤.

* أما نداء قائد الجيش الثالث الفريق عبد المنعم واصل لمحاربي الجيش الثالث لبدء القتال، رصده، زئيف شيف، مرجع سابق، ٣٨٣ – ٣٨٤.

لأهدافها، وذلك بدفع أسراب من طائرات العدو، التي كانت في وضع الاستعداد في مطارات سيناء وجنوب إسرائيل، لمحاولة صد الضربة الجوية المهاجمة[1].

وبمجرد عبور القوات الجوية لخط القناة، بدأ التمهيد النيراني للمدفعية بالقصف التحضيري المكثف؛ بضرب مواقع العدو ودفاعاته على القناة ونقطه الحصينة واحتياطاته، لستر القوات القائمة بالعبور[2]. فواصلت المدفعية صب حممها على طول خط المواجهة مع العدو في أربع قصفات استغرقت ٥٣ دقيقة، حيث احتلت مدفعية الضرب المباشر مصاطب الدبابات والسواتر الترابية على الشاطئ الغربي للقناة خلال القصفة الأولى من التمهيد النيراني؛ وذلك لمنع العدو من احتلال السواتر الترابية ومصاطب الدبابات التي أعدها لتكون مرابض نيران له على الشاطئ الشرقي للقناة، وشل حركة النقط الإسرائيلية الحصينة وتدمير احتياطاته القريبة ومرابض مدفعياته، ومراكز قياداته؛ لكي توفر للقوات المصرية أثناء اقتحامها للقناة ومهاجمتها لخط بارليف المعاونة المباشرة، بإزالة الأسلاك الشائكة وحقول الألغام وتدمير الدشم وأبراج المراقبة في النقط الحصينة[3]. وتحت ستر نيران المدفعية عبرت بعض عناصر الصاعقة ومفارز اقتناص الدبابات - بواسطة القوارب المطاطية - لتثبت الألغام والشراك في مصاطب العدو، وتدمير دباباته وشل حركتها بالكمائن؛ لمنعها من التدخل في عمليات عبور القوات الرئيسة وحرمانها من استخدام مرابض نيرانها بالساتر الترابي على الضفة الشرقية للقناة[4].

وبعودة الأفواج الأولى من الطائرات بعد أداء مهمتها بنجاح مؤثر، وخسائر محدودة للغاية*، عبر ممرات جوية محددة وارتفاعات وتوقيتات محسوبة، بتمام الساعة الثانية وعشرين دقيقة، وتحت ستر نيران المدفعية، وفي مواجهة النيران المنطلقة من حصون العدو على الضفة الشرقية للقناة، بدأ اقتحام أفراد المشاة للقناة، باستخدام القوارب والمركبات

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٩١.
٢ - سجل سير الحوادث، المصدر المشار إليه. كذلك، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ص ٤٥٥.
٣ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٩٠- ٩١ .
٤ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣٢٨.
* بلغت خسائرنا خمس طائرات فقط من جملة مائتي طائرة اشتركت في الضربة الجوية. حول تفاصيل الضربة الجوية، انظر، المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٠٤. أما خسائر العدو، يعرضها، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

البرمائية، وذلك في الفواصل بين النقط الحصينة في خط بارليف على طول المواجهة بقوة خمس فرق مشاة، على موجات متتالية[١].

وفي اللحظة التي تم فيها رفع نيران المدفعية - بعد إتمام قصفتها الأولى للتمهيد النيراني بقصف النسف الأول لخط بارليف، لتبدأ قصفتها الثانية، ونقل نيرانها إلى العمق، حيث مواقع النسف الثاني للعدو - وصلت الموجة الأولى من المشاة إلى الضفة الشرقية للقناة. مدعمة بأسلحة وقواذف خفيفة مضادة للدبابات وصواريخ الكتف المضادة للطائرات، كما زودت بسلالم حبال ليتسنى للمقاتل تسلق الساتر الترابي، فضلًا عن عربات الجر التي كان لها أثر كبير في جر المدافع عديمة الارتداد المضادة للدبابات، وبعض الأسلحة الأخرى، وتسلق الساتر الترابي بنجاح[٢]، ومع تلك الموجة عبرت عناصر من المهندسين؛ لتأمين مرور المشاة في حقول الألغام[٣].

وبمرور دقائق كان الجنود يتسلقون الساتر الترابي بالأظافر والأنياب تدفعهم صيحة "الله أكبر" تدوي في جنبات الجبهة، يحملون أسلحتهم الشخصية وأعتدتهم الخفيفة والمضادة للدبابات وما استطاعوا حمله أو جره. وبمجرد أن وطأت أقدامهم الضفة الشرقية للقناة، بدأت معركتهم ضد دبابات العدو بصدر مكشوف، بينما لازالت المعركة الرئيسة تدور بين الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات التي تحتل موقعها غرب القناة وبين دبابات العدو التي تحاول شق طريقها نحو القناة. وفي الوقت نفسه، استمرت المدفعية تدك تحصينات خط بارليف، وتضرب احتياطات العدو القريبة، حتى أسكتت مدفعيته تمامًا؛ لترفع طلائع القوات الأعلام المصرية على أرض سيناء معلنة بدء تحرير الأرض المحتلة[٤].

١ - سجل سير حوادث القيادة العامة، مصدر سابق.

٢ - نلاحظ مدى التركيز لتنظيم عملية العبور بدقة فائقة، اختزالًا للزمن وتفادي للخسائر، فقام المشاة بتثبيت علامات الإرشاد التي تبين رقم القارب بتسلسل [١ - ٧٢٠] لتحديد أماكن وصول القوارب، وقد استمر تدفق الموجات عبر القناة بانتظام بفاصل زمني حوالي ١٥ دقيقة بين كل موجة وأخرى، راجع، مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣٢٩. وكذلك، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨١.

٣ - جمال حماد، ص ٩٣ .

٤ - انظر، حسن البدري، مرجع سابق، ص ١١٤.

وفي التوقيت نفسه، بدأت عناصر من كتائب الصاعقة تحت قيادة الجيوش الميدانية في عبور القناة للعمل ضد مراكز القيادة والسيطرة للعدو ومرابض مدفعياته؛ بهدف إرباكها وإفقادها السيطرة على قواتها، ولدفع الكمائن والألغام على طرق اقتراب العدو وطرق تحرك احتياطاته في اتجاه حصون خط بارليف ونقطه القوية، ولمنع الدبابات المتحركة بالعمق من التدخل في المعارك الدائرة للاستيلاء على الحصون والقلاع بخط بارليف[١].

ومع تدفق الموجات المتتالية، أخذ العبء الرئيسي للمعركة ينتقل شيئًا فشيئًا إلى قوات المشاة التي عبرت[٢]. وتابعت المدفعية إطلاق نيرانها الكثيفة القوية على النقاط الحصينة والقلاع المعادية حتى وصلت القوات المخصصة لاقتحامها. فقامت القوات بحصار نقاط العدو القوية ومراكز مقاومته وقلاعه، وبدأت في مهاجمتها وتدمير تحصيناتها؛ لتسقط أول حصون العدو في منطقة القنطرة شرق - في الساعة الثانية وستة وأربعين دقيقة - واستمرت القلاع تتهاوى[٣].

بينما استمر القتال لحصار الحصون والقلاع، لإضعافها أو إزالة بعض النقاط القوية التي مازالت تتشبث بمواقعها وتستخدم أسلحتها بفاعلية، وكان المشاة في اشتباك وقتال دائر ضد دبابات العدو لصد هجماته المضادة[٤]. لتفاجأ قوات العدو برجال المدفعية المسلحين بالمقذوفات المضادة للدبابات - إحدى مفاجآت الحرب - يقاتلون جنبا إلى جنب مع قوات المشاة، تؤازرهم عناصر الصاعقة الذين سبقوا دبابات العدو في احتلال معظم المصاطب على طول خط بارليف، لتوجه صدمة عنيفة لقوات العدو، وراحوا يمطرونها بوابل من القذائف الموجهة ضد الدبابات، مما جعلها تهرول في كل اتجاه بلا نظام للنجاة من هذا الجحيم. ليتم كل ذلك تحت مظلة نيران المدفعية الرابضة على الضفة الغربية وحزام قوي من الأسلحة

---

١ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

٢ - فمنذ الدقائق الأولى للحرب، أصبح للقوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ٤٥ كتيبة مشاة قوامها ٢٠٠٠ ضابط و ٣٠٠٠٠ جندي مقاتل بمرور خمس ساعات، بينما اشترك في عملية العبور ١٠٠٠٠٠ مقاتل، بأقل الخسائر : ٥ طائرات و٢٠ دبابة و٢٨٠ شهيدًا، راجع، الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٣٣، ص ٢٣٥.

٣ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٠٦، وكذلك، عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ١٨٢.

٤ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

المضادة للمدرعات، لتناهز تلك الفترة الحرجة الست ساعات؛ لحين عبور المدفعية والأسلحة الثقيلة إلى الضفة الشرقية [١].

واستمرت نيران المدفعية تزحف أمام قوات المشاة التي تابعت توسيع رؤوس الكباري، وذلك بفضل ضباط ملاحظة المدفعية الذين عبروا مع الموجات الأولى للقوات، وكذلك جماعات ملاحظة المدفعية التي كانت تعمل خلف خطوط العدو، والتي انتشرت مع بداية المعركة على طول مواجهة العدو؛ لتصحيح النيران وتحديد الأهداف، ولإدارة نيران المدفعية على أبعد مدى ممكن. وبذلك أصابت نيران المدفعية العدو في عمقه، بعد أن كان يظن أنه بمأمن منها لبعد المسافة [٢]. حيث نُفيذ التمهيد النيراني للمدفعية كما خطط له بدقة متناهية وبشكل مؤثر وفعال. فكانت نتائجه أكثر مما كان متوقعا؛ مما أوقع بالعدو خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات، وتدمير تحصيناته ودك قلاعه وحصونه القوية في خط بارليف، كما نجحت المدفعية في إسكات مدفعية العدو وشل حركة احتياطياته القريبة [٣]. كما وجهت ضربات صاروخية تكتيكية ضد جميع مراكز القيادة والسيطرة الرئيسة للعدو، ومركز الإعاقة والتشويش الرئيسي "فوق جبل أم خشيب"؛ مما أدى إلى إرباك سيطرة العدو على قواته، وأجبر قيادته إلى نقل السيطرة بعيدًا إلى العمق [٤].

وبانتهاء المرحلة الأولى من أعمال المدفعية، بدأت قوات المهندسين في فتح الثغرات في الساتر الترابي على الضفة الشرقية. وتحت ستر نيران المدفعية والمعارك الدائرة على الضفة الشرقية، عبرت عناصر من المهندسين - التي تلت مباشرة الموجه الأولى للمشاة - يحملون أسلحتهم ومعداتهم الفنية؛ لتحديد محاور الثغرات في الساتر الترابي، وأماكن رسو القوارب التي تحمل المضخات، وفور وصولها إلى الضفة الشرقية، وضعت الطلمبات على المصاطب

١ - انظر، موشي ديان، مرجع سابق، ص ٣٩٩ - ٤٠٠، وكذلك، جمال حماد، مرجع سابق، ص ١١٤ - ١١٥.
٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ١١٥.
٣ - المرجع نفسه، وهو ما يؤكده تقرير مركز العمليات بوزارة الخارجية الأمريكية عن نتائج اليوم الأول للقتال؛
The National Archives, Department of State Operations Center , Midddle East Task Forcs Situation Report # 8 , Situation in the Midddle East, as of 2300 hours (EDT,oct.7,1973) Military Situation.
٤ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٠٥. مقارنة برواية، تريفور دويبوي، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

التي أعدت من قبل[١]. إيذانًا ببدء وحدات المهندسين العمل في فتح الثغرات في الساتر الترابي باستخدام مضخات المياه خلال ساعة من بدء الهجوم[٢]. حيث بدأ تشغيل المضخات، واندفعت المياه كالسيل الجارف تكتسح أمامها الرمال وتشق الساتر شقًا، فَفُتِحَت الثغرة الأولى في قطاع الجيش الثاني في زمن قياسي لم يتجاوز الساعة، وتوالى بعد ذلك فتح الثغرات على طول المواجهة لتستكمل قبل آخر ضوء[٣].

وبالتزامن، بدأت وحدات أخرى من المهندسين في إسقاط معدات الكباري، التي نُقِلَتْ للتو من مخابئها بالضفة الغربية إلى ساحات الإسقاط المحددة لها على القناة، عن طريق المنازل السابق تجهيزها، لتبدأ وحدات الكباري في عمليات تركيبها؛ لعبور القوات الرئيسة والمعدات والأسلحة الثقيلة[٤]. ففي حين كانت القوات مستمرة في صد هجمات العدو المضادة، حيث أصبحت تتحمل العبء الأكبر من القتال، فقد استمرت قوات المهندسين تعمل في فتح الثغرات؛ حتى بدأت المرحلة الأولى من بناء الكباري، كما استعدت وحدات المهندسين المكلفة بتشغيل المعديات للتحرك من الأماكن المحددة لها وبدأت في التحضير، انتظارًا لإتمام فتح الثغرات، تحت ستر نيران المدفعية المستمرة في الاشتباك مع طائرات العدو المغيرة[٥].

وفي الوقت الذي وصلت رؤوس الكباري للفرق إلى عمق حوالي خمسة كيلو مترات، وكان نصف قلاع خط بارليف قد سقط، والنصف الآخر تحت الحصار الكامل في طريقه إلى السقوط، فتحت أول ثغرة في الساتر الترابي بعد مرور أربع ساعات من بدء عبور المشاة، كما أتمت الوحدات المكلفة بتشغيل المعديات تحضيراتها وأخذت تنتظر انتهاء فتح الثغرات. وهنا انتهت وحدات المهندسين المكلفة ببناء الكباري من المرحلة الأولى، وأصبحت تنتظر هي الأخرى الانتهاء مع فتح الثغرات؛ حتى يمكنها بدء المرحلة الثانية والأخيرة لبناء الكباري[٦]. وقبل الغروب، تم إبرار

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٩٣.
٢ - سجل سير حوادث القيادة العامة، مصدر سابق.
٣ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، مرجع سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.
٤ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٩٣.
٥ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
٦ - المرجع نفسه، ص ٢٣٤.

مجموعات من قوات الصاعقة * بطائرات الهليكوبتر في أعماق مختلفة شرق القناة على مسافة تتراوح بين ٣٠ - ٤٠ كيلو متراً، للقيام بمهمة إغلاق الممرات الجبلية وتعطيل تقدم القوات المدرعة من العمق؛ فتمكنت من مهاجمة مدرعات العدو واحتياطياته وتكبيدها خسائر فادحة. إلا أنه نظراً لخروج هذه الطائرات عن نطاق حائط الصواريخ غرب القناة، فقد استطاع العدو إسقاط عدد منها بحمولتها البشرية[1].

وأخيراً، بدأت الكباري تقام أمام الثغرات التي فتحت في الساتر الترابي، ونجح رجال المهندسين في إنشاء أول كوبري ثقيل بعد حوالي ست ساعات من بدء الاقتحام، وخلال فترة زمنية تراوحت ما بين ٦ - ٩ ساعات كانت كل الكباري الثقيلة والخفيفة والهيكلية والناقلات البرمائية والمعديات الخاصة بالجيش الثاني قد أقيمت وفقًا للخطة المرسومة، واندفعت على أثر ذلك الدبابات والعربات المجنزرة والمعدات الثقيلة والقوات تعبر القناة لتصل إلى رؤوس الكباري في الوقت المناسب إلى الضفة الشرقية[2].

أما نطاق الجيش الثالث، فقد اصطدمت عملية فتح الثغرات في الساتر الترابي وإنشاء المعابر بعوامل عديدة معوقة، وبخاصة ارتفاع الساتر وسمكه وصلابة التربة واحتوائها على عناصر كلسية؛ مما جعل التجريف عملية شاقة، مضافًا إليها طبيعة القناة في القطاع الجنوبي، سواء سرعة التيار أو تأثير عملية المد والجزر على تثبيت الكباري. فضلًا عن تركيز هجمات العدو على هذا القطاع بالذات؛ مما أدى إلى تأخير فتح بعض الممرات في الساتر الترابي، وبالتالي تأخر إقامة اثنين من الكباري الخاصة بالجيش الثالث *، والاضطرار إلى الاكتفاء بتجهيز ميول حادة في الممرات، لعبور الدبابات والعربات المجنزرة، نظراً لضغط عامل الوقت،

---

* لقد سبق قوة الإبرار الجوي لرجال الصاعقة، الإبرار البحري لمفرزتين [اللواء ١٣ مشاة الميكانيكي البرمائي المستقل] عبر البحيرات المرة الصغرى، والذي قد بدأ مع الموجات الأولى من المشاة؛ بغرض الاندفاع شرقا والاستيلاء على مدخل مضيق الجدي ومتلا، بالتعاون مع قوة الإبرار الجوي، راجع، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٩٤.

١ - سجل حوادث القيادة العامة، مصدر سابق.

٢ - تمكن المهندسون من إقامة ١٠ كباري ثقيلة و ١٠ كباري خفيفة وهيكلية وعدد كبير من المعديات، المصدر نفسه.

* لقد تأخر عبور دبابات الجيش الثالث وأسلحته الثقيلة المضادة للدبابات حتى أول ضوء ليوم ٧ أكتوبر فتم دفع بعض أسلحة ومعدات الجيش الثالث على الكباري التي تم إنشاؤها.

والحاجة الماسة لتلك المعدات، على أن يتم بعد ذلك استخدام آلات التجريف في تحقيق حدة الميول في الممرات المختلفة [1].

وبينما كانت الكباري يجري إنشاؤها، أصبح القتال يسير ضاريًا شرسًا شرق القناة؛ لصد الهجمات المضادة للعدو، ومحاولاته المستميتة للوصول إلى خط القناة؛ لمنع إنشاء الكباري أو لتخليص جنوده المحاصرين داخل حصون بارليف. حيث قامت قوات العدو بشن سلسلة من الهجمات المضادة بقواتها البرية والجوية، وبخاصة ضد مناطق العبور؛ بغرض تجميد الكباري، ثم تدميرها، لمنع تدفق الدبابات والأسلحة الثقيلة للشرق، وبالتالي عزل قوات المشاة للجيش المصري وتدميرها بدباباته [2].

وتفاديًا للوقوع في مثل هذا المأزق؛ بذلت وحدات المهندسين أقصى طاقتها لإنجاز مهامها الحيوية تحت نيران العدو، فأنشئت ١٠ كباري ثقيلة وعدد مماثل من الكباري الخفيفة والهيكلية، لعبور العربات الخفيفة عليها، وفي نفس الوقت؛ تمتص ضربات العدو بجذب نيران مدفعيته وقنابل وصواريخ طائراته بعيدًا عن الكباري الثقيلة. كما تم تغطية مناطق الكباري بستائر من الدخان لتعمية العدو. إلا أن ذلك لم يمنع محاولاته لعرقلة إقامتها وإصابة بعضها بالنيران أثناء عملية الإنشاء والتشغيل؛ مما كبد قوات المهندسين نسبة عالية من الخسائر أثناء فتح الممرات وإنشاء الكباري وعمليات إصلاحها [3]. فالعزيمة والإصرار المستميت على تنفيذ المهام والتضحية بالنفس من أجل الوطن، كان أقوى بكثير من نيران العدو وهجماته الشرسة.

١ - حول الصعوبات والتحديات التي واجهت الجيش الثالث أثناء عملية العبور، ومدى تأثيرها، وكيفية التغلب عليها، يطرحها تفصيلا، قائد الجيش الثالث، الفريق عبد المنعم واصل، على صفحات مذكراته، مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨٣ .

٢ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣١٤ .

٣ - شأن ملحمة الجهد المضني للمهندسين العسكريين ومعركة إنشاء الكباري، انظر، حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٢٠ - ١٢٠.

وبانضمام الدبابات والأسلحة الثقيلة طوال الليل إلى وحدات وتشكيلات المشاة في مناطق رؤوس الكباري، قامت المشاة مدعمة بالدبابات وأسلحة الدعم الأخرى، بدفع رؤوس الكباري إلى عمق ٨ كيلو مترات[١]. وكما شهدت ليلة ٦ / ٧ أكتوبر، عملية من أضخم عمليات العبور للمعدات والأسلحة الثقيلة باستخدام الكباري والمعديات، شهدت أيضًا معارك دامية، استمرت طوال الليل؛ حيث قام العدو بهجمات مضادة، أمكن صدها، إلا أن بعض الدبابات المعادية تمكنت من الوصول إلى خط المياه، وأطلقت نيرانها على وسائل العبور، فدمرت بعضها[٢].

ومع بزوغ الفجر، دُمِّرَت دبابات العدو التي نجحت في اختراق مواقع القوات المصرية، إلا أعدادًا قليلة جدًا شوهدت في الصباح وهي تهرب بأقصى سرعة نحو الشرق، في حين استمر عمل المهندسين في إصلاح الكباري * التي تتعطل نتيجة قصف المدفعية والطيران المعادي[٣].

معارك قتال اليوم الثاني للحرب ٧ أكتوبر

بحلول الصباح، كانت القوات المصرية قد حققت نجاحًا ساحقًا في معركة القناة؛ بعبور أعقد مانع مائي في العالم، وتحطيم خط دفاعي محصن، خلال زمن قياسي بلغ ١٨ ساعة؛ لتسقط معه أسطورة الجيش الذي لا يقهر؛ ليصبح للجيش المصري على الضفة الشرقية، خمسة رؤوس كباري بقوة خمس فرق مشاة بكامل أسلحتها الثقيلة. بخسائر لم يكن

---

١ - سجل سير حوادث القيادة العامة، مصدر سابق. انظر كذلك، موشي ديان، مرجع سابق، ص ٢٧٣. وكذلك خريطة الهجوم بملحق الوثائق.

٢ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

* كان لدى القادة حساسية شديدة عند إصابة أي كوبري نيران العدو، لأن عدد الكباري المتيسر لقواتها، لم يكن متوفر بالقدر الذي يسمح بوجود احتياطي كاف منها. رغم أنها قديمة الطراز من النوع الذي استخدم في الحرب العالمية الثانية، وهو ما يؤكده رئيس هيئة العمليات المشير عبد الغني الجمسي.

٣ - عن مدى النجاح الذي حققته قواتنا في مواجهة الدبابات الإسرائيلية وحالة الانهيار التي أصابت العدو، انظر، مذكرات أرييل شارون، ترجمة أنطوان عبيد [بيروت : مكتبة بيسان، ط١، ١٩٩٢]، ص ٣٨٥ - ٣٩٥.

يتصورها أكثر المخططين تفاؤلًا، بلغت ٢٨٠ شهيدًا، وخمس طائرات، و٢٠ دبابة، فكان مقدرًا أن عملية العبور ستكلف الجيش المصري ٣٠ ألف ضابط وجندي، منهم عشرة آلاف قتلى، وفي المقابل فقد العدو ٣٠ طائرة ونحو ٢٠٠ دبابة وعدة آلاف من القتلى والجرحى[١].

فضلًا عن النجاح في فرض سلاح المفاجأة بكل أبعادها الاستراتيجية والميدانية، وما ألحقته بالعدو من آثار بالغة أدت إلى تأخير وصول قواته الاحتياطية إلى أرض المعركة طوال فترة ١٨ ساعة من بدء القتال؛ مما أعطى القوات المصرية الفرصة كاملة لتدمير قوات العدو المعدة والمجهزة لصد الهجوم المصري، تدميرًا يكاد يكون كاملًا، وبالتالي فإن المعارك الكبرى مع قوات العدو الرئيسة لم تبدأ على الجبهة بعد، حيث أن الفرق الاحتياطية كانت لاتزال متقدمة على جميع الطرق الرئيسة في اتجاه جبهة القتال في سيناء، والتي سيستغرق وصولها بضعة أيام، نظراً لطول المسافة بين مراكز تجميع وحدات الاحتياطي في منطقة بئر سبع بالنقب وبين قناة السويس البالغة حوالي ٢٥٠ كم مدرعة [٢].

لكنها بدأت بالاشتباك مع رجال الصاعقة، التي قاتلت باستماتة بأسلحتهم الخيفة لعرقلة وصول احتياطي العدو إلى جبهة القناة حتى نفدت ذخيرتهم، ونجحت تلك العملية الانتحارية في تعطيل احتياطي العدو لبضع ساعات، كلفتهم سقوط الكثير منهم ما بين شهيد وأسير بعد نفاد ذخيرتهم وحصارهم؛ حتى داست دبابات العدو بجنازيرها فوق الكثير منهم. في ظل عدم وصول اللواء الأول المشاة الميكانيكي إليهم، وعدم وجود غطاء جوي أو بحري لحمايتهم، مع عدم التخطيط لالتقاطهم بعد تنفيذ المهمة [٣].

١ - نلاحظ دقة الأرقام والمصداقية التي التزم بها القادة العسكريون دون تهويل أو تهوين، المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣١٩، والفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٣٦. مقارنة بالمصادر الإسرائيلية، ومنها مذكرات موشي ديان، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

٢ - انظر، حسن البدري، مرجع سابق، ص ١١٧.

٣ - بشأن الظروف التي أحاطت باللواء الأول المشاة الميكانيكي المكلف بدعم قوات الصاعقة، راجع، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٠٧ – ٢٠٨، كذلك، الفريق محمد فوزي، حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣٩ - ٤٠.

نظرًا لخطورة الموقف على جبهة سيناء بالنسبة للنجاح المصري الساحق في عملية اقتحام القناة واجتياح خط بارليف، فقد اضطر العدو إلى العمل على سرعة وصول قوات الاحتياط إلى الجبهة، بإصدار الأوامر بتحريك بعض الوحدات المدرعة الاحتياطية - التي قد تعطلت في بئر سبع لعدم توافر ناقلات للدبابات - إلى الجبهة على جنازير الدبابات مع ما في ذلك من إهدار لساعات عمل محركاتها واستهلاك لجنازيرها وحاجتها إلى كميات كبيرة من الوقود. وكان من الطبيعي حدوث بعض الأعطال في الطريق، فتوقفت بعض الدبابات وسقطت جنازير البعض الآخر، مما أدى إلى سد محاور التقدم وحدوث تأخير في وصول بعض الوحدات إلى ميدان المعركة، واستمر تدفق قوات الاحتياطي على جبهة سيناء عدة أيام وامتلأت الطرق في شمال سيناء بآلاف المركبات والدبابات وحاملات الجنود المدرعة، وكذا بالقوافل الإدارية التي كانت تحمل الوقود والذخائر والمؤن[1].

وتتابع وصول قوات الاحتياطي الإسرائيلية على مراحل وبطريقة تدريجية إلى جبهة سيناء؛ بسبب الظروف العصيبة وحالة الارتباك التي أصابت تل أبيب، التي أدت إلى تعطيل عملية استدعاء الاحتياطي من جهة، وقرار رئيس الأركان العامة بتوجيه الوحدات الاحتياطية الأولى من القوات المدرعة إلى جبهة الجولان على الفور، لخطورة الوضع وقربها الشديد من المراكز ذات الكثافة السكانية من جهة أخرى، واختراق القوات السورية لخطوط الجبهة[2]؛ مما أرغم العدو على تأخير قيامه بشن الهجوم المضادة التعبوي الذي كانت القيادة المصرية تتوقع حدوثه قبل ظهر يوم ٧ أكتوبر على أقصى تقدير[3]. الأمر الذي دفع وزير الدفاع موشى ديان باقتراح التراجع وإنشاء خط دفاعي جديد وسط سيناء[4].

وبينما كانت القوات المصرية تخوض سلسلة معارك برية وجوية لصد هجمات العدو المضادة، بدأت معركة القنطرة شرق لتحرير المدينة، ودارت معارك قتالية ضارية منذ الصباح

١ - جمال حماد ـ مرجع سابق، ص ١٣٤ - ١٣٥.

٢ - لمزيد من التفاصيل بشأن القتال على الجبهة السورية، راجع، موشي ديان، مرجع سابق، ص ٣٨٠ - ٣٨٢.

٣ - وثيقة تقدير موقف إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع للعملية جرانيت ٢ المعدلة إدارة المخابرات الحربية، حفظ عام ١٩٨١.

4 - Michael , Brecher , 0p.cit, P 196.

الباكر. حيث قام العدو بدفع ثلاثة ألوية مدرعة جديدة حال وصولها على التو إلى جبهة القتال، وإشراكها في العمليات الهجومية إلى جانب القوات النظامية المتمركزة بالخطوط الأمامية بالجبهة، بدلًا من إتمام حشدها وراء خطوط الدفع المحددة لها من قبل، لشن هجماتها المضادة الرئيسة؛ مما كان له أثر خطير في الفشل الذريع الذي منيت به جميع الهجمات المضادة التي وجهت على عجل ضد رؤوس الكباري في المرحلة الأولى من الحرب[١].

واندفعت الدبابات الإسرائيلية في مجموعة كتائب في اتجاهات مختلفة بأقصى سرعة؛ لاختراق مواقع القوات المصرية، إلا أن القوات تلقفتها بنيران مدافعها الخفيفة المضادة للدبابات والقواذف والقنابل اليدوية؛ فتمكنت من صد كل الهجمات المضادة للعدو، وأنزلت به خسائر كبيرة في دباباته وعرباته المجنزرة، ودمرت أحدث ما أخرجته ترسانة الحرب من معدات مدرعة[٢].

وفي الوقت الذي كانت معركة صد الهجوم المضاد دائرة على أشدها، أقحم العدو سلاحه الجوي لمهاجمة القوات المصرية على طول المواجهة، وتوجيه ضربة مركزة ضد شبكة الدفاع الجوي والقواعد الجوية وضرب المطارات غرب القناة، طبقا للخطة الأمريكية. لكن المقاتلات الاعتراضية المصرية كانت في انتظار العدو؛ فاشتبكت معه في معارك جوية عنيفة؛ كبدته خسائر فادحة، ومن حاول النجاة بتجنب المقاتلات المصرية، وتسلل على ارتفاع منخفض في اتجاه هدفه، وجد نفسه في نيران المدفعية المضادة للطائرات والصواريخ المحمولة على الكتف، أما من حاول الارتفاع هربا من ذاك الجحيم، تلقفته الصواريخ سام بضرباتها الموجعة. كما لم يقتصر عمل القوات الجوية على حماية القوات البرية، بل استمرت أيضًا في توجيه هجماتها الجوية ضد مواقع العدو في سيناء؛ لتدمير بطاريات مدفعيته ووسائل دفاعه الجوي ومناطقه الإدارية[٣].

---

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص١٣٦.

٢ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ١١٧.

٣ - خسر العدو ٣٠ طائرة مقابل ٦ طائرات مقاتلة مصرية، وفقا لإحصائية أوردها بمذكراته المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٣٩ - ٣٤٢. يؤكد ذلك، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ٤٦٠ -٤٦٣.

وعلى أثر فشل السلاح الجوي الإسرائيلي في محاولاته توجيه ضربة قوية لشبكة الصواريخ وضرب المطارات المصرية، تحول مجهوده الرئيسي لتدمير الكباري والمعابر لقطع الشرايين التي تضمن للقوات المصرية في سيناء الاستمرار والقدرة على مواصلة القتال، فتكررت المعارك الجوية، وتصدت لها وسائل الدفاع الجوي عن الكباري؛ فساهمت في حمايتها وإنزال أكبر قدر من الخسائر في السلاح الجوي الإسرائيلي[١].

هكذا دار القتال خلال اليوم الثاني للحرب، على طول قطاعات الجبهة، فواصلت قوات الجيش المصري صد هجمات العدو، والعمل بثبات لتعميق رؤوس الكباري للفرق. كما لم تتوقف القوات عن تطهير منطقة القناة واستكمال القضاء على أي قوات إسرائيلية موجودة في خط بارليف، وبخاصة حصن [بودابست] ذاك الحصن الوحيد الذي لم يسقط بعد وظل صامدًا طوال الحرب[٢].

وبنهاية اليوم، كانت القوات المصرية قد حققت نجاحًا حاسمًا في المعارك التي خاضتها لصد هجمات العدو المضادة، استكمالًا لما حققته في اليوم السابق، وأصبحت رؤوس الكباري للفرق الخمس المشاة بالعمق الكافي والقوة التي تكفل لها تحقيق المهام التالية التي تنتظرها[٣]. وطوال ليلة ٨/٧ أكتوبر، ظلت قوات مجموعات العمليات المدرعة الإسرائيلية الثلاث تعيد انتشارها في سيناء استعدادًا لشن الضربة المضادة الرئيسة صباح ٨ أكتوبر. وبمنتصف الليل أتمت الفرقة ١٨ مشاة " للجيش الثاني الميداني " تحرير القنطرة شرق والنقط القوية في هذا القطاع، لتفتح الطريق الساحلي أمام تقدم القوات في اتجاه رمانة؛ ومن هنا كان إصرار القوات المصرية على تحريرها، مقابل تشبث العدو بها[٤].

---

١ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ١١٧. يؤكد صحة الرواية شهادة، إيلي زعيرا، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

٢ - لم يسقط حصن بودابست طوال الحرب، انظر، موشي ديان، مرجع سابق، ص ٣٨٤ -٣٨٨. كذلك، تريفور دوبوي، مرجع سابق، ٥١١.

٣ - سجل سير حوادث القيادة العامة، مصدر سابق.

٤ - طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

وعلى أثر انتهاء المدرعات وباقي الأسلحة والمعدات الثقيلة في نطاق الجيش الثالث - حيث كان عبور قواته أقل سرعة من الجيش الثاني - والمدفعية والاحتياطيات في نطاق الجيش الثاني، وعناصر الأسلحة المقاتلة والخدمات والتشكيلات المهاجمة، من إتمام عبورها وانضمامها إلى وحداتها تباعًا، قامت الفرق المشاة الخمس بتوسيع رؤوس الكباري وسد الثغرات فيما بينها وبين الفرق المجاورة داخل كل جيش[1]. بعدما تكبد العدو خسائر فادحة، وصل الأمر إلى أن طلب موشي ديان من جولدا مائير، سحب القوات الإسرائيلية من خط القناة، وإنشاء خط دفاع جديد في عمق سيناء[2].

معارك قتال اليوم الثالث للحرب ٨ أكتوبر

وبإطلالة صباح ٨ أكتوبر، كانت رؤوس كباري الفرق الخمس قد أدمجت في رأس كوبري جيشين. فكان رأس كوبري الجيش الثاني يمتد من القنطرة شمالًا إلى الدفرسوار جنوبًا - حيث كانت الدفرسوار ضمن نطاق مسئولية الجيش الثاني - وكان رأس كوبري الجيش الثالث يمتد من البحيرات المرة شمالًا حتى بور توفيق جنوبًا، وكان رأس كوبري كل جيش يصل في عمقه ٨ - ١٠ كم[3].

وبهذا الوضع، كان لايزال هناك ثغرة تفصل بين رأسي كوبري الجيش الثاني وكوبري الجيش الثالث، يصل طولها حوالي ٣٠ - ٤٠ كم. مع مراعاة أن هذه الثغرة لا تدخل ضمن مظلة الدفاع الجوي، وبذلك فإن قدرة القوات على التحرك داخل هذه المنطقة كان محدودًا جدًا[4].ولقد شملت هذه الثغرة معظم المسطح المائي للبحيرات المرة، وكانت مسئولية حمايتها موزعة بين الجيشين الثاني والثالث دون تحديد واضح لمدى هذه المسئولية، ولم يكن في مقدرة الجيش الثالث بالقوات التي تحت قيادته أن تمتد حدود مسئوليته لتغطي هذه المساحة

---

١ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر المشار إليه.
٢ - جولدا مائير، الحقد، مرجع سابق، ص ٣٠٤.
٣ - انظر، المرحلة الأولى للقتال، توضحها الخريطة بملحق الوثائق.
٤ - انظر، الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

الشاسعة من مسطح البحيرة، باعتباره مسئولا وفقا للمبادئ التكتيكية عن حماية نقط اتصاله مع الجيش الثاني. وربما نشأ هذا الوضع، بالاعتقاد أن البحيرات المرة، تُعدَّ مانعًا طبيعيًا أمام العدو لا يمكن اجتيازه، وعلى ذلك فلا داعي لتخصيص قوات معينة لحمايته [١].

ولكن الموانع الطبيعية وفقا للمبادئ التكتيكية تفقد قيمتها، إذا لم تخصص قوات معينة لحمايتها، وتغطيتها بشبكة من النيران وتعزيز الدفاع عنها بالموانع الصناعية كحقول الألغام والأسلاك الشائكة[٢]. ولقد دفعت القوات المصرية فيما بعد ثمنا باهظا لوجود هذه الثغرة بين رأس كوبري الجيشين الميدانيين، دون تأمينها تأمينا كاملا، على نحو ما سنرى.

وعلى الجانب الآخر، أتم العدو حشد نحو سبعة ألوية مدرعة وثلاثة ميكانيكية في ثلاث مجموعات عمليات بشمال سيناء؛ لتنفيذ خطة " القبضة الحديدية "، وتتلخص فكرة العدو في تنفيذ مخططة؛ في فتح الثلاث مجموعات المدعمة في المنطقة التكتيكية بواقع مجموعة لكل محور وذلك تحت ستر القوة التي تدير المعركة الدفاعية وبعد تمهيد نيراني بقواته الجوية والمدفعية، تخترق تلك المجموعات الحد الأمامي للقوات المصرية برؤوس الكباري وتقوم باقتحام قناة السويس ليلًا بالتعاون مع قوات إبرار جوي؛ لتأمين المعابر وتقاطعات الطرق غرب القناة وتؤمنها كهدف نهائي[٣]. وكان الوضع العام لقوات العدو القائمة بالضربة المضادة الرئيسة؛ بأن فرقة آدان المدرعة تواجه قوات الجيش الثاني، بينما فرقه مندلر المدرعة تواجه قوات الجيش الثالث، أما فرقة شارون المدرعة فهي احتياطي الجبهة الجنوبية الإسرائيلية لتعزيز نجاح هجوم إحدى الفرقتين في مواجهة الجيش الثاني أو الجيش الثالث[٤].

وتنفيذًا لمخطط القبضة الحديدية، بدأ الهجوم المضاد الإسرائيلي صباح يوم ٨ أكتوبر- متأخرًا عن الموعد المخطط بأكثر من ٢٤ ساعة - ضد قوات الجيش الثاني في المنطقة من

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ١٢٣.
٢ - المرجع نفسه، ص ١٢٣.
٣ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر المشار إليه.
٤ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٥٤، موشي ديان، مرجع سابق، ص ٣٩٠.

القنطرة شرق إلى الإسماعيلية شرق. حيث بدأت فرقة آدان بالهجوم ضد الفرقة ١٨ في قطاع القنطرة بلواء مدرع، وضد الفرقة الثانية في قطاع الفردان بلواء آخر؛ بغرض اختراق المواقع المصرية والوصول إلى خط القناة، تمهيدًا لنقل المعركة غرب القناة. ولكن تمكنت قوات الجيش الثاني بعد قتال عنيف من صد هذا الهجوم في كلا القطاعين، وفشلت قوات العدو في مهمتها، واضطرت على أثرها للانسحاب والارتداد شرقًا بعد أن تكبدت خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات، علاوة على أعداد كبيرة من الأسرى[1].

وبعد ظهر اليوم نفسه، أعاد العدو تنظيم قواته، وقام بهجوم آخر اشتركت فيه ثلاثة ألوية مدرعة : اثنان منهما يواجهان الفرقة الثانية مشاة في اتجاه الفردان، بينما اللواء الثالث يهاجم الفرقة ١٦ مشاة في اتجاه الإسماعيلية. وقد نجحت الفرقة الثانية مشاة في إبادة أحد الألوية إبادة تامة وأسر قائده - عساف يا جوري - بينما انسحب اللواء الآخر بعد أن تكبد خسائر كبيرة. وكذلك نجحت الفرقة ١٦ مشاة في صد هجوم العدو وإرغامه على الانسحاب تحت ضغط نيران الجيش الثاني[2]. وفي ذات الوقت، الذي كانت فرقة مندلر تقاتل ضد قوات الجيش الثالث لمحاولة اختراق مواقعه، كانت فرقة شارون تتحرك في اتجاه شرق السويس، وكان واضحًا أن هذه الفرقة ستتعاون مع فرقة مندلر على أمل أن تحقق الضربة المضادة الإسرائيلية نجاحًا في قطاع الجيش الثالث بعد أن فشلت في تحقيق النجاح في اتجاه الجيش الثاني[3].

وبينما كانت فرقة شارون تتحرك جنوبًا في اتجاه السويس، كانت فرقة آدان في مواجهة الجيش الثاني قد تورطت في قتال فاشل، وازدادت خسائرها في الأفراد والمعدات، وأصبحت تحت ضغط مستمر من قوات الجيش الثاني. واضطرت للانسحاب شرقًا بعد أن تبعثرت لواءاتها على طول مواجهة واسعة، الأمر الذي اضطرها إلى التحول لاتخاذ أوضاع دفاعية على امتداد مواجهة واسعة قد لا يكتب لها النجاح. ومن هنا اضطر قائد المنطقة

١ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر المشار إليه، وبشأن تفاصيل القتال، انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ١٨٩ ـ ١٩٢.

٢ - سجل سير الحوادث، المصدر السابق. ولمزيد من التفاصيل، انظر، الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ٢٤٧.

٣ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

الجنوبية "الجنرال جونين" لإعادة فرقة شارون، وهي في طريقها إلى قطاع الجيش الثالث؛ لمعاونة فرقة آدان المتورطة أمام قطاع الجيش الثاني[١].

لينتهي قتال اليوم الثالث، بهزيمة فرقة آدان أمام الجيش الثاني، كما فشلت فرقة مندلر أمام الجيش الثالث، أما فرقة شارون فلم تتعاون مع أي منهما؛ وهو ما حدد مصير الهجوم المضاد وانهار بكامله[٢]؛ إعلانًا لفشل القيادة الإسرائيلية في تحقيق أية أهداف تكتيكية وتعبوية من هجومها المضاد، في ظل حالة الارتباك والذهول، حتى إن القيادة العليا للجيش الإسرائيلي لم تعد تدري ما ينبغي فعله باستثناء الصمود[٣].

هكذا نجح الجيشان الثاني والثالث خلال معارك يوم ٨ أكتوبر في صد جميع هجمات العدو المضادة بعد تكبيدها خسائر فادحة وبشكل غير مسبوق. وبنهاية اليوم، كانت الفرق الخمس المشاة قد وسعت عمق رؤوس الكباري ليصل إلى ٨ - ١٠ كم داخل سيناء؛ لتصبح رؤوس كباري الخمس فرق بالعمق الكافي والقدرة القتالية لتحقيق مهامها التي تتطلب منها تطوير وتنظيم مواقعها لتكوين " رءوس كباري جيوش " كما هو مخطط لقتال اليوم التالي ٩ أكتوبر، كما شهدت بورسعيد أشد المعارك شراسة وعنفًا بين قوات الدفاع الجوي المصري والطيران الإسرائيلي[٤].

في الوقت الذي تم فيه تحرير مدينة القنطرة شرق، وواصلت القوات الجوية هجماتها الجوية ضد مطارات العدو حتى جعلت مطاري المليز وتمادة غير صالحين للاستخدام، وأصبح مطار العريش هو المطار الوحيد الذي يمكن استخدامه بواسطة العدو ضد

---

١ - المرجع نفسه، ص ٣٥٧.

٢ - موشي ديان، مرجع سابق، ص ٣٩٠ - ٣٩١، مقارنة برواية، جمال حماد، مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٩٠. أما تفاصيل خسائر الجانب الإسرائيلي، بما يتجاوز ٥٠٠ دبابة على الجبهة المصرية، وفيما يخص الطائرات إجمالي ٤٩ طائرة، انظر نص الوثيقة؛ The National Archives, The White Hous , Washington , Memorandom of conversation , Henry A. Kissingere, Secretary of State General Brent Scowcroft, deputy Assistant to the President for National Securety Affairs, Ambassador Simcha Dinitz of Israel, The Map Room, The White House, October 9, 1973.

٣ - أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٣٩٨.

٤ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر المشار إليه.

القوات المصرية. وبرغم كثافة الهجمات الجوية المعادية فإن قوات الدفاع الجوي قد كبدت العدو خسائر جسيمة في كل هجماته، إلا أن العدو قد نجح في تعطيل بعض صواريخ الدفاع الجوي؛ مما أدى إلى إيقاف الاشتباك بالصواريخ وأن يقتصر الاشتباك على المدفعية المضادة للطائرات وصواريخ الكتف، لحين إتمام إصلاح القواعد المعطلة تحت نيران القصف المتواصل للعدو[1].

وخلال ليلة ٩/٨ أكتوبر، عبرت باقي مجموعات مدفعية الألوية ومدفعية الفرق واتخذت أوضاعها شرق القناة، كما بدأت الأرتال الإدارية في عبور القناة على الكباري تحمل التعيينات والمياه والذخيرة، وبخاصة ذخيرة الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات والمدفعية التي استهلكت منها كميات كبيرة[2]. وقبل أول ضوء ليوم ٩ أكتوبر، عادت العربات الإدارية إلى الضفة الغربية محملة بالجرحى المصريين، وكذلك بجرحى العدو وأسراهم[3].

معارك قتال اليوم الرابع ٩ أكتوبر

عقب فشل الهجوم المضاد الإسرائيلي في اليوم السابق، اتخذت القوات الإسرائيلية موقع الدفاع في جبهة سيناء، إلى حين تصفية جبهة الجولان وإخراج سوريا من الحرب[4]. مع العمل على إعادة تنظيم قواتها والتصدي لوقف عملية تطوير القوات المصرية لهجومها شرقًا ومنعها بكل الوسائل من توسيع رؤوس الكباري وتعميقها، حيث لجأت قوات العدو إلى توجيه ضربات مركزة من المدفعية بعيدة المدى والطيران على مواقع القوات المصرية، وإنشاء الستائر المجهزة من الصواريخ المضادة للدبابات، لوقف تقدم القوات المصرية. مع القيام بشن هجمات مضادة على مستوى السرايا والكتائب على مواقع القوات بقصد تثبيتها في أماكنها ومنعها من تطوير الهجوم شرقًا. واستثناء لهذه القاعدة قام لواء مدرع إسرائيلي

١ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ٣٦١ - ٣٦٢.
٢ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ١٨٤.
٣ - المرجع نفسه، ص ١٨٥.

4 - Michael , Brecher ,op.cit.p.211.

بأكمله بهجوم مضاد على مواقع الفرقة ١٦ مشاة والتي يمتد نطاقها من الدفرسوار جنوبا إلى شرق الإسماعيلية شمالًا، ولكن فشل الهجوم.

وعلى أثر ذلك قام العدو بتجميع اللواء المدرع (٦٠٠) وركز أعماله القتالية طوال اليوم ضد الفرقة ١٦ مشاة مع تثبيت الفرقة ٢ مشاة؛ لمنع الفرقتين من تطوير هجومهما شرقًا ومنع اتصال قواتهما على الطريق الأوسط [١]. وعلى الرغم من الخسائر الجسيمة التي حاقت بدبابات العدو، فقد واصل هجماته المضادة على طول مواجهة الفرقة ١٦ بصورة متتالية.

وبذلك تمكن العدو تحت وطأة هجومه المدرع من اختراق دفاعات (كتيبة النسق الأول للواء ٣) والاستيلاء علي النقطة الحيوية ٥٧، وحاول توسيع اختراقه بالاندفاع في اتجاه الطالية. وعلى الفور اتخذ قائد الفرقة ١٦ أوامره باتخاذ الإجراءات الحاسمة لمواجهة الاختراق الإسرائيلي؛ فسرعان ما تحولت منطقة اختراق العدو، بعد تركيز القصف المدفعي الكثيف والصواريخ المضادة للدبابات عليها إلى جحيم [٢]؛ واضطرت الدبابات الإسرائيلية إلى الارتداد شرقًا، بعد أن بلغت خسائرها حوالي ٢٠ دبابة، وأُغْلِقَتْ ثغرة الاختراق بعد معركة عنيفة خسر فيها اللواء المشاة الميكانيكي المصري خسائر جسيمة، واستشهد قائده. بعد استعادة النقطة [٥٧] وعاد رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة إلى الوضع الذي كان عليه قبل تعرضه للهجوم [٣]. كما دفع الجيش الثالث لمجموعة متقدمة في اتجاه عيون موسي جنوبًا، واستولت على نقطة قوية للعدو هناك وعلى بطاريتي مدفعيته، كان العدو قد خصصها لضرب مدينة السويس.

وبنهاية اليوم الرابع للقتال، التحمت فرق المشاة لتشكل رأس كوبري لكل جيش بعمق ١٢ كم [٤]. وخلال ليلة ١٠/٩ أكتوبر، حاول اللواء الأول الميكانيكي [أحد ألوية الفرقة ٦ مشاة] أن يشق طريقة جنوباً؛ للاستيلاء على منطقة رأس سدر؛ بغرض تهديد الجنب الأيسر للقوات الإسرائيلية التي تتخذ من الطريق العرضي رقم ٣ محوراً رئيسيا لتحركاتها شمالاً

١ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر المشار إليه.
٢ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ١٨٤.
٣ - بشأن تفاصيل تلك المعارك الضارية، انظر، المرجع نفسه، ص ١٩٤ - ٢٠٠.
٤ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة، المصدر المشار إليه.

وجنوبا على طول الجبهة، وفي نفس الوقت قاعدة لجميع هجماتها المضادة من الشرق إلى الغرب على رؤوس الكباري المصرية، إلا أنه قبل أن يصل اللواء الأول الميكانيكي إلى عيون موسى [١٥ كم جنوبي مدينة السويس] واجه وحدة مظليين مصرية، يعاضدها سرب طائراتو٢٠ دبابة؛ فتراجع اللواء الأول الميكانيكي بعد أن تكبد خسائر كبيرة، وترك وراءه حوالي ١٠٠ دبابة، حيث كان الطيران الإسرائيلي يعمل بحرية في تلك المنطقة، نظراً لبعدها عن مدى شبكة الصواريخ المضادة[١]. مما زاد من اقتناع القيادة الإسرائيلية بعدم تمكن القوات المصرية ع لى التقدم تجاه المضايق الجبلية. ما لم يتم نقل بطاريات الصواريخ سام شرقًا، وعلى ذلك فإن الضفة الشرقية ستبقى تحت سيطرة الطيران الإسرائيلي[٢].

وعلى الجبهة السياسية

في حين كانت واشنطن تواصل معركتها في الأمم المتحدة لإنهاء الحرب[٣] - بعد ما فشلت في الحيلولة دون اندلاعها - وفرض وقف إطلاق النار، وتخلي الجيوش العربية عن الأراضي التي كسبتها والعودة إلى خطوط ١٩٦٧، والوضع الذي كان قائمًا قبل بدء القتال [٤]. أسرع السادات بإرسال رسالة عبر القناة الخلفية لاستئناف الاتصالات مع واشنطن وتأكيد " عدم الاعتزام على تعميق الاشتباكات وتوسيع المواجهة "، بهدف التوصل إلى سلام شامل، وليس إلى تسوية جزئية، والذي يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، وعندئذ سيكون السادات على استعداد للاشتراك في مؤتمر سلام في الأمم المتحدة تحت الإشراف

١ - موشي ديان، مرجع سابق، ص ٤٠٢ - ٤٠٣، أما عن ظروف وأوضاع اللواء الأول الميكانيكي، منذ عبور القناة وحتى خوض تلك المعركة، انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢١٥.

٢ - المرجع نفسه، ص ٤٠٣.

3 - Henry Kissinger; Years of upheaval , Boston. Little Brown , l Years of Renewal,The concluding, volume of his memoirs, New York : Simon and Schus per, 1999, p 451.

4 - The National Archives, Memorandum of Conversation, Henry A. Kissinger, Chinese Ambassador Huang Shanan, situation in Middle East, Secretary Kisssinger's Whit House Office, October 6, 1973 ; Memorandum of Conversation, Henry A. Kissinger, Ambassador Simcha Dinitz of Israel , Secretary's Office, Departmient of State, October 7, 1973.

المناسب، مع التزام مصر بحرية الملاحة في مضيق تيران، وتقبل مصر- وجودًا دوليًا ضمانًا لهذا... " لفترة محدودة "، مع رجاء السادات ألا يساء فهمه؛ باعتبار ذلك بداية لتنازلات" [١].

وكانت تبريرات مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل من خلال شرحه وتفسيره لهذه الرسالة " بأنها كانت بمثابة حلقة جديدة في سلسلة الاتصالات التي دارت منذ عام تقريبًا بين واشنطن والقاهرة - التي كانت قد توقفت منذ يوليو السابق - تمهيدًا لمرحلة دبلوماسية ما بعد الحرب.

ومن الناحية الموضوعية، لم تكن الرسالة في ٧ أكتوبر تعرض أمرًا جديدًا، إذا استثنينا الالتزام حول (**عدم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة**) بغرض تحديد المبادئ التي تحكم موقف مصر من التسوية السياسية للنزاع العربي- الإسرائيلي.. بإنهاء احتلال الأراضي وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني. وبذلك يكون مضمون البرقية يمثل نقطة انطلاق تتجاوز به الأطراف المتحاربة العمل على وقف إطلاق النار، والأمل في التوصل من خلال المعركة إلى صياغة سياسية مرضية، عجزت الجهود الدبلوماسية طيلة ستة أعوام عن تحقيقها.

والتزمت مصر "بعدم توسيع جبهة المواجهة وتعميق الاشتباكات"؛ وذلك بتجنب إقحام المصالح الغربية في المنطقة تجنبا للإضرار باقتصاد شعوب اليابان وأوربا الغربية؛ وكان الهدف من ذلك ضمان تأييد العالم الغربي والرأي العام العالمي للقضية. فضلًا عن تجنب خلق مواجهة بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط، أملًا في الحد من اندفاعها، ولكن لم يكن ذلك يعني أبدًا التزامًا غير مشروط يقيد حرية الحركة، بينما يطلق للآخرين حرية الحركة والعمل.. ضد عمق الجمهورية وضد أمن الشعوب العربية عامة، ولم نكن نفتقر إلى وسائل تعميق أو توسيع منطقة المواجهة، ولم تلبث أن تطورت الأمور على نحو لم يعد يمكن معه استمرار ذلك الالتزام الاختياري" [٢].

---

١ - للاطلاع على نص الرسالة وتعليقات مستشار الرئيس للأمن القومي، انظر، حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣١٧ – ٣١٩.
٢ - لمطالعة نص البرقية وأهداف ومبررات إرسالها، انظر، حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣١٧ - ٣١٩.

والأهم من تبريرات مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل وتفسيراته، هـو رد فعـل واشنطن تجاه الحرب الدائرة على جبهتيها العسكرية والسياسية؛ بناء على قراءة كيسنجر لرسالة السادات وتفسيره لها. وهو ما ذكره كيسنجر وأوضحه تفصيلا؛ بدأ بظاهر الرسالة ولهجتها الودية، أما فحوى الرسالة فكانت "دليل عقل" لا "سياسة"، ناهيك عن توقيتها " بعد مضي فترة وجيزة من نشوب الحرب، حيث حدث أول اتصال مباشر مع القاهرة. فلم يخالج كيسنجر شك بأن السادات ليس الآن بصدد اتفاقية، بل إنه ساعٍ إلى إجراء محادثات، والاتصال بواشنطن في حد ذاته في الظروف الحالية، يشكل خطراً للسادات. وهو لا يستطيع أن يسمح للخطر بالتفاقم، من حيث تخليه عن سوريا، أو الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي الذي لا غنى له عن مساندته؛ لاستكمال مسيرة الحرب"[١].

وكان الأهم، هو وصول المذكرة لا مضمونها؛ كأن السادات يدعو الولايات المتحدة للإسهام في مشروع السلام، إن لم يكن يكلفها بذلك، في حين كانت واشنطن تطالب الأمم المتحدة بأن يتخلى السادات عن تلك الأراضي التي احتلتها جيوشه. فبدا السادات متفهمًا جيدًا لتلك الحدود التي يتمكن من الوصول إليها، بالتأكيد أنه " ليس في نواياه التعمق أو توسيع جبهة القتال".

إن هذه الجملة الواردة في المذكرة، لا تخلو من التنويه بأن مصر غير راغبة في متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، بعد الأراضي التي كسبتها، أو تحميل أمريكا كامل مسئولية ما يحدث. وإذا تعمقنا جيدًا فيما كان يهدف إليه السادات من خوضه هذه الحرب، يتبين لنا فارق كبير جدًا بين الإجراءات العسكرية التي اتخذها المصريون وأهدافهم السياسية، ويؤدي آجلًا أو عاجلًا إلى مفاوضات سياسية "[٢].

---

١ - انظر، مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض، مرجع سابق، ص ٣١٦.
٢ - المرجع نفسه، ص ٣١٧.

" فإذا لم تنته الحرب، خلال يومي الثلاثاء والأربعاء؛ فإن العرب سوف يتوسلون للحصول على وقف إطلاق النار؛ لأنه في غضون ٧٢ إلى ٩٦ ساعة سيهزم العرب تماماً، ولا بد من التفكير في هذا الوضع، وليس الوضع الحالي " [1]، " فالاستراتيجية الأمريكية تركز على إعطاء إسرائيل وقتا حتى مساء الأربعاء، كمهلة كافية لتدمير الجيش المصري كله " [2]. ربما تنبأ بتطورات الحرب؛ واستناداً للمعلومات التي أوضحتها رسالة السادات، أيا كانت النوايا، لم تكن الرسالة في صالح القوات المحاربة في ساحة القتال [3]. وإنما كانت استكمالاً لسلسة رسائل ومباحثات سابقة للحرب[4] على نحو ما سنرى.

ورداً على رسالة السادات أوفدت واشنطن أحد جنرالات البنتاجون والمسئول عن منطقة الشرق الأوسط الذي وصل إلى مطار بن جوريون على متن طائرة عسكرية خاصة، قبل بزوغ فجر الثامن من أكتوبر، حاملاً للخطة الأمريكية المدعمة بمجموعة من التقارير والصور الخاصة بالمعارك ومواقع القوات كما التقطها القمر الصناعي الأمريكي " لبحث الموقف مع رئاسة الأركان الإسرائيلية.

واتفق الرأي على أن القتال لو استمر أكثر من ستة أيام، فإن ذلك سيكون في صالح العرب خاصة إذا طورت القوات المصرية هجومها شرقاً في اتجاه الممرات، وهو أمر غير مستبعد، بل هو متوقع. وستكون نتيجة القتال في غير صالح إسرائيل أيضاً إذا استمر القتال على الجبهتين؛ لذلك فإن الحل الوحيد هو عزل إحدى الجبهتين عن الأخرى، بتوجيه ضربة مكثفة على إحدى الجبهتين لشل حركة إحداهما؛ حتى يستقيم لإسرائيل القتال على جبهة واحدة "[5].

1 - The National Archives, Memorandum of Conversation, Henry A. Kissinger, Ambassador Simcha Dinitz of Israel , October 7, 1973.

2 - Ibid.

٣ - انظر تعليق، المشير عبد الغني الجمسي، بأن العمل السياسي لإدارة الحرب، لم يكن في صالح العمل العسكري عندما نصت البرقية المصرية " لا تعتزم مصر تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة"، مرجع سابق، ص ٣٥٠. أما الفريق عبد المنعم خليل يعقب على رسالة السادات بأنها عمل غير مسبوق، محضر نقاش بحثي، المشار إليه سابقا.

٤ - الوقائع كانت تصب في اتجاه أن كيسنجر ارتكز على ضرورة إيجاد نقطة توازن بين الأطراف المتحاربة، تنطلق منها المباحثات السياسية لحل الأزمة، يفجيني بريماكوف، مرجع سابق، ص ١٨٣ - ١٨٤.

5 - Michael , Brecher ,op.cit , p.214.

وفي تحليله للوضع على الجبهة المصرية، " أدرك المسئول الأمريكي أن عمق رءوس الكباري للجيش المصري في سيناء وصل إلى ثمانية كيلومترات، وأن أعدادًا كبيرة من الأسلحة والمعدات قد عبرت، وأنه أصبح للمصريين أكثر من خمسين ألف مقاتل شرق القناة. كل هذه الأمور جعلته يقرر أنه من المستحيل التفكير في ضرب رءوس الكباري، وإنما يمكن أن توجه ضربة قوية لسلاح المدرعات وأرتال الدبابات المصرية الموجودة على الضفة الشرقية للقناة لشل فاعليتها، وعمل اختراق بعد ذلك لضرب رءوس الكباري فتُعْزَل هذه القوات. مع محاولة جذب القوات الجوية المصرية لمعارك بعيدة عن أرض المعركة؛ أي في العمق المصري باتجاه الكثافة السكانية؛ مما يجعل عمل الصواريخ سام ٦ مقيدًا ومحدودًا، والمهم أن تقوم إسرائيل بإنهاك إحدى الجبهتين للانفراد بالجبهة الأخرى وتكثيف الهجوم عليها "[1]. وفي صباح يوم ٨ أكتوبر، شهدت بور سعيد أشد المعارك شراسة وعنفًا بين الدفاع الجوي المصري والطيران الإسرائيلي[٢].

وبينما كان الجنرال الأمريكي موجودًا في إسرائيل؛ لتنفيذ المهمة التي وصل من أجلها فجر٨ أكتوبر، دارت معارك شرسة على الجبهتين، والتي انتهت بفشل الهجوم المضاد الإسرائيلي على الجبهة المصرية. وعلى أثر ذلك وصلت برقية مذعورة من القدس ظهر الثلاثاء إلى سفارة إسرائيل في واشنطن، طلب فيها من آبا إيبان ودينيتز العمل على وقف القتال فوراً، دون أية شروط من جانب إسرائيل، وقد ساد الذهول في السفارة، لكن قبل أن يتمكنا من العمل على وقف القتال، وصلت من القدس برقية تفيد العدول عن ذلك، فكانت تلك البرقية إحدى أسرار الحرب.

وبرغم ظواهر الكارثة إلا أن القائد الأمريكي كان مطمئنا، إلى أنه بالإمكان الحد منها حتى اليوم الرابع للقتال، فقبل أن يغادر إسرائيل عائدًا إلى واشنطن، عقد اجتماعًا مع القيادة العسكرية، ركز فيه على كيفية شل فاعلية الدفاع الجوي المصري وتدمير شبكة الصواريخ؛

1 - Michael , Brecher, Ibid, p. 218.

٢ - المشير الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٦١ - ٣٦٣. كذلك، مذكرات الفريق محمد علي فهمي، القوة الرابعة، ص ١٧٨ – ١٨٠ .

حتى تتمكن إسرائيل من فرض سيطرتها الجوية على مسرح العمليات، ويصبح للجيش الإسرائيلي القدرة على العمل بحرية [١]!!

كان هذا باختصار أول مظاهر رد واشنطن على رسالة السادات، سواء كانت الرسالة على محمل طمأنة إسرائيل أو مغازلة واشنطن أو حتى خداعهما [٢] !!

وانجرف الجميع في خضم الحرب وقتالها، على أثر نتائج قتال اليوم الرابع للحرب، فدخلت الحرب قد مرحلة جديدة وخطرة، فعلى الجبهة السورية، كانت القوات الإسرائيلية قد تمكنت من صد الهجوم السوري، والقيام بالهجمات المضادة حتى انتقلت إليها المبادأة؛ الأمر الذي جعلها تضغط على القوات السورية لإجبارها على الارتداد والعودة إلى ما وراء خطوط ١٩٦٧.

وبالفعل تمكنت إسرائيل من ذلك، ملحقة بها خسائر كبيرة. ولكن كان لا يزال القتال صعبا، فالقوات السورية لم تنكسر بعد، وكانت التعزيزات العراقية في الطريق إليها [٣] بينما نفى الأسد بنص برقيته التي وصلت لتوها إلى السادات، بأنه طلب من السوفييت التدخل لوقف إطلاق النار بعد ٦ ساعات من اندلاع الحرب، وأن ذلك مرتبط فقط بتحرير الأرض المحتلة [٤]. كما أكد الأسد أنه ليس هناك أي أسباب في المعركة تدعو لوقف إطلاق النار، فالمعركة تسير بشكل جيد، وتلحق القوات السورية بالعدو أكبر الخسائر بالرجال والعتاد، وقد تم تحرير أكثر من نصف مرتفعات الجولان، ولا يعتقد أن هناك حاجة وقتئذ لبحث هذا الموضوع [٥]. لتتصادم تأكيدات الأسد وتخالف بكل المقاييس الوضع الحقيقي لما وصلت إليه جهة الجولان وقتئذ؛ مما أثار الشكوك لدى السادات في نوايا موسكو، وحرصها على الوفاق الدولي [٦].

---

١ - التقصير، مرجع سابق، ص ٢٧٥. لمزيد من التفاصيل، انظر، المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٣٣٥ - ٣٣٦. كذلك، باتريك سيل، الأسد.. الصراع في الشرق الأوسط [بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٧]، ص ٢١٢ .

٢ - بشأن هذا التحليل، انظر، دافيد كيمحي، الخيار الأخير ١٩٦٧ - ١٩٩١ [بيروت: مكتبة بيسان، ط١، ١٩٩٢]، ص ٣٠، ص٤٣.

٣ - انظر، موشي ديان، مرجع سايق، ص ٤٠٠، كذلك،

The National Archives, Memorandum of Conversation, Henry A. Kissinger, Ambassador Simcha Dinitz of Israel , October 9, 1973.

٤ - باتريك سيل،الأسد، مرجع سابق، ص ٢١٤ .

٥ - انظر نص البرقية، محمد حسنين هيكل، حرب أكتوبر٧٣، السلاح والسياسة [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣] ، ص ٨٠٠،. والمدرجة بملحق الوثائق.

6 - Dawisha,Karen, op.cit, p. 66.

وعلى الجانب الآخر، فقد تحدى الواقع - نسبيًا إلى حد ما - كل التوقعات والتنبؤات المتفائلة التي استندت إليها السياسة الأمريكية منذ بداية الحرب في قدرة إسرائيل على تحقيق نصر سريع وحاسم على كلا الجبهتين معًا. وبناءً على ذلك، بدأ النداء الإسرائيلي العاجل لطلب السلاح لنجدتها، بل وصل الأمر إلى طلب جولدا مائير القيام بزيارة سرية لواشنطن لمقابلة نيكسون لتوضيح مدى الحاجة إلى الأسلحة، وقابل كيسنجر هذا المطلب بالرفض القاطع، وعوضًا عن ذلك بدأت الضغوط تتزايد لإعادة تزويد إسرائيل بالإمدادات بصورة عاجلة وخفية[١].

وتبعًا لما آلت إليه جبهة القتال من نتائج، تمثل رد فعل الولايات المتحدة في تعديل جانبين من سياستها تدريجيًا، تصدرها استبدال الدعوة إلى وقف إطلاق النار على أساس الوضع القائم سابقًا، باستطلاع فكرة وقف إطلاق النار في المكان الذي وصلت إليه القوات، مع بدء تدفق الأسلحة علي إسرائيل بكميات محدودة[٢].

وواصل كيسنجر جهوده الدبلوماسية، بتحذير الملك حسين من عواقب فتح جبهة جديدة على امتداد نهر الأردن، داعيًا إياه بأن يظل بعيدًا عن القتال الدائر، مؤكدًا أن هناك جهودًا دبلوماسية في الطريق، من المأمول أن يكتب لها النجاح في إنهاء الحرب خلال بضعة أيام[٣].

كما تضمن هذا الجهد الدبلوماسي جس نبض القاهرة وموسكو وتل أبيب، حول إمكانية وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية. وكان السفير الإسرائيلي بواشطن أول من أبلغ رفض حكومته، مؤكدًا ضرورة ربط وقف إطلاق النار بعودة الوضع القائم سابقًا، وجاء رد القاهرة بالرفض أيضًا [٤]. فلم تكن واشنطن لتقبل تحت أية ظروف، ربط وقف إطلاق

١ - جولدا مائير، الحقد، مرجع سابق، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

2 - Marvin, Kalb and Bernard Kalb , Kissinger. Boston : little , Brown and co. , 1974 , P , 466 – 467.

3 - Ibid, p, 469; The Nation Archives, Department of State Operations Center , Midddle East Task Forcs Situation Report # 18 , Situation Report in the Midddle East, as of 1800 hours (EDT,oct.7,1973) Military Situation.

٤ - بشأن شروط السادات لوقف إطلاق النار، انظر، وليام كوانت، عقد من القرارات، ترجمة الهيئة العصرية العادية للاستعلامات ص ١٩٠ - ١٩١. وانظر، كذلك حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

النار بشروط التسوية النهائية، ليس فقط بسبب الرفض القاطع لإسرائيل لمثل هذا الربط، وإنما أيضًا لأنه مخالفًا تمامًا لسياسة الولايات المتحدة وإستراتيجية كيسنجر في التفاوض ومباحثات ما بعد الحرب على الصعيدين الإقليمي والدولي [1]. ولكن كسبًا للوقت، وافق كيسنجر على الاقتراح السوفيتي لوقف إطلاق النار، من حيث المبدأ، ولكنه حث السوفييت على عدم القيام بأي عمل فوري في الأمم المتحدة[2].

المرحلة الثانية للحرب "الوقفة التعبوية" (خلال يوم ١٠ - ١٣ أكتوبر)

بعد أن أتمت الأنساق الأولى للجيوش الميدانية تحقيق المهام المباشرة المخصصة لها شرق القناة، توقفت القوات لمدة ٤ أيام؛ لتعزيز الخطوط المكتسبة، وتأمين رؤوس الكباري للجيشين الثاني والثالث وتأمين المعابر، وإعادة تنظيم القوات في مناطق رؤوس الكباري. كما قامت تشكيلات الجيوش الميدانية خلال هذه الوقفة بصد جميع هجمات العدو المضادة ضد رؤوس الكباري التي ركزها ضد أجنابها؛ محاولًا تطويقها للوصول إلى القناة وعزل القوات على الضفة الشرقية عن قواعدها غرب القناة وحرمانها من أي دعم أو إمدادات[3]. واستمر القتال بهدف تكبيد قوات العدو أكبر خسائر ممكنة[4]. مع القيام بأعمال الحفر وتحصين مواقعها الدفاعية؛ انتظارًا لصدور قرار وقف إطلاق النار من "موضع قوة ".

لكن كانت صدمة رد واشنطن على رسائل السادات " بتأجيل العمل الدبلوماسي حتى تستعيد إسرائيل خطوط ما قبل اندلاع الحرب، مع التحذير من أية محاولة تفسح المجال أمام السوفييت تسوغ لهم الدخول في المعركة، وسيكون لمثل هذه المبادرة نتائج خطيرة، لن تقبل واشنطن بفرضها، وليست هي في صالح مصر، وبدء مفاوضات جادة بعد الحرب، مع تذكير

1 - **National Security Council, Memorandum** for Secretary Kisssinger, from Wiliam B. Quandt, Middle Eastern Issues, October 9, 1973.

2 - The National Archives, Memorandum, from Minister ounselor Juli M.Vorontsov, to Major General Brent Scowcroft, USAF,Deputy Assistant to the President for National Security Affairs, The Soviet Union adoption of Cease - Fire resolution in the Security Council, October 10, 1973.

٣ - سجل سير الحوادث القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، مصدر سابق.

٤ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

السادات، أن مصر لا بد أن تكون في نهاية الأمر بحاجة إلى الولايات المتحدة إذا أريد القيام بمفاوضات جادة بعد الحرب.. سنحاول أن نكون عند حسن ظنكم حالما تضع الحرب أوزارها. ومهما تكن الضغوط الحالية والتي لابد منها، فإن الولايات المتحدة ترجو ألا يغيب ذلك عن فكر أي من المعسكرين" [١].

استنادًا لتطورات الأعمال القتالية، باستعادة إسرائيل هضبة الجولان، كما أن الجيشين المصريين كانا لا يزالان ثابتين في الجهة الثانية من قناة السويس، ولم تكن هناك فكرة هجوم باتجاه صحراء سيناء[٢]!!؛ مما دفع بالسادات لمواجهة الصدمة بالصدمة، باتخاذ قرار تطوير الهجوم شرقًا، ليس بهدف تخفيف الضغط عن سوريا، أو الوصول إلى المضائق تنفيذا لخطط الحرب واستكمال المهمة النهائية، ولكن لفتح أبواب البيت الأبيض عنوة، لذا كان رفض السادات لمحاولات وقف اطلاق النار وقتئذ*، إلا بعد إتمام المهام التي تضمنتها خطته السياسية.

بينما كان العدو يعيد تجميع قواته السابق اشتراكها في القتال وتشكيلها؛ للاستمرار في بناء احتياطه التعبوي في العمق؛ لتبدأ مؤشرات الوضع العسكري تتجه لصالح إسرائيل، لأول مرة منذ بدء الحرب؛ بفضل الإمدادات العسكرية الأمريكية لإسرائيل التي قد بدأت صباح ١٠ أكتوبر، حيث كانت تُفَرّغُ في مطار العريش رأسًا، من خلال الجسر- الجوي الأمريكي، ونجاح القوات الإسرائيلية في استعادة هضبة الجولان بنهاية اليوم نفسه، وتعرض دمشق للقصف الجوي الإسرائيلي[٣]. وبالتالي نقل مركز ثقل هجومه إلى جبهة سيناء، ونقل القوات اللازمة إليها- بعد خروج جبهة الجولان من الحرب - بغرض إحداث تغيير جوهري في الموقف

١ - مذكرات هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص ٣٤٢، ص ٣٥٨ - ٣٥٩.
٢ - المرجع نفسه، ص ٣٥٠.
* كان رفض السادات مساعي الولايات المتحدة عن طريق السفير البريطاني محل نقاش وجدل في غرفة عمليات متابعة أحداث الحرب وتقييم معاركها بواشنطن كما توضحها الوثائق الأمريكية، بملحق الوثائق.
٣ - مما دفع الأسد لإرسال مندوب عن القيادة السورية إلى القاهرة يوم ١١ أكتوبر لطلب تنشيط العمليات على جبهة سيناء لتخفيف الضغط الإسرائيلي، انظر، مذكرات الفريق كمال حسن علي، مشاوير العمر؛ أسرار وخفايا ٧٠ عاما من عمر مصر في الحرب المخابرات والسياسة [القاهرة : دار الشروق ط٢ ١٩٩٤]، ص ٣١٦-٣١٨.

باختراق الخطوط الدفاعية للقوات المصرية والعبور غرب القناة، بالقيام بمغامرة عسكرية؛ للحصول على مساحة من الأرض غرب القناة واستغلالها للمساومة[1].

وبالفعل وضعت الخطط التفصيلية لتنفيذ عملية العبور وحشد القوات اللازمة أثناء فترة الوقفة التعبوية، وناقشها مجلس الوزراء الإسرائيلي - الذي كان في حالة انعقاد دائم - واستنادًا للمعلومات التي حصلت عليها المخابرات الإسرائيلية بشأن ترتيبات تطوير الهجوم المصري في اتجاه المضايق، استنادًا لنتائج الاستطلاع الجوي الأمريكي، الذي كشف أوضاع القوات المصرية وحجمها بالجبهة، ووسائل الدفاع الجوي، والاحتياطيات، وتقرر تأجيل الهجوم الإسرائيلي لعدة ساعات حتى يبدأ الهجوم المصري ويتم ضربه.

فإذا ما تحقق ذلك، فإن عملية الاختراق من الثغرة ما بين مفصلي الجيشين تكون أسهل وأضمن[2]. حيث كانت إسرائيل تدرك أن أي عمليات سوف تقوم بها في الغرب سوف تصطدم بالقوات المصرية المدرعة الموجودة في غرب القناة، والتي قدرتها في ذلك الوقت بأكثر من ٨٠٠ دبابة؛ ولذلك كان من الضروري أن تتربص القوات الإسرائيلية بالقوات المصرية حتى تعبر الوحدات المدرعة من الغرب إلى الشرق، وبالفعل أفادت تقارير الاستطلاع في يوم ١٢ أكتوبر عن بدء عبور المدرعات المصرية هما الفرقة المدرعة ٤ والفرقة المدرعة ٢١ إلى شرق القناة؛ مما أكد للعدو أن قرار تطوير الهجوم قد اتخذ[3]. ومن المفارقات أن ما خططت له القاهرة جاء متوافقًا مع ما قدرته تل أبيب!!

والأغرب أن عملية الاستطلاع الجوي الواسعة للطائرة الأمريكية التي اخترقت المجال الجوي المصري فوق بورسعيد والسويس*، وقامت بعمل مسح شامل للوجه القبلي والدلتا؛

---

1 - Michael Brecher , op.cit, p, 213.

٢ - محمد حسنين هيكل، حرب أكتوبر٧٣، مرجع سابق، ص ٤٣٣.

٣ - الفريق أول كمال حسن علي، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

* حيث غطت جبهة القناة كلها، ومنها إلى منطقة البحر الأحمر لاستطلاع موانئ الغردقة وسفاجة، وكذلك المطارات ووسائل الدفاع الجوي بالمنطقة، وقامت بعمل مسح شامل للوجه القبلي والدلتا؛ حيث استطلعت المطارات ووسائل الدفاع الجوي والاحتياطي في ٢٥ دقيقة على ارتفاع أكثر من ٢٥ كم، وبسرعة تصل إلى ثلاث مرات سرعة الصوت دون اعتراضها؛ لأنها خارج مدى صواريخ الدفاع الجوي وأسرع من المقاتلات المصرية.

حيث استطلعت المطارات ووسائل الدفاع الجوي والاحتياطي في ٢٥ دقيقة على ارتفاع أكثر من ٢٥ كم، وبسرعة تصل إلى ثلاث مرات سرعة الصوت دون اعتراضها؛ لأنها خارج مدى صواريخ الدفاع الجوي وأسرع من المقاتلات المصرية، وقد رصدتها القيادة العامة بمركز العمليات أثناء متابعتها لأعمال القتال يوم ١٣ أكتوبر، ولم تسترع هذه المفاجأة بل الإنذار انتباه القيادة العسكرية لإعادة ترتيب خطتها التي تم تصويرها للعدو، خاصة أوضاع القوات وحجمها بالجبهة والاحتياطي، واكتفى قادة مركز العمليات بكظم الغيظ[1]!! ربما لثقة مفرطة في غير توقيتها وفي غير محلها، من القيادة العسكرية، أو عدم تقدير عواقب عملية الاستطلاع الجوي الأمريكي ورصد الوضع الجديد للقوات، وبخاصة الاحتياطي أو ربما لضيق الوقت، وأظن أن الأمر كان خلاف ذلك كله !!

وعلى كل الأحوال، اختتمت الوقفة التعبوية بإجراء حاسم ببدأ الجسر ـ الجوي الأمريكي ناقلًا المعدات والأسلحة والأطقم إلى الجبهة مباشرة من المستودعات الأمريكية ليستمر لمدة ٣٣ يومًا[2]. وفي ظل هذه الظروف غير المواتية، تقرر تطوير الهجوم شرقًا يوم ١٢ أكتوبر، على أن يتم التنفيذ يوم ١٣ أكتوبر، والذي تأجل إلى اليوم الثاني، تزامنًا مع بدء رحلات الجسر الجوي الأمريكي. وبعد الضربات الثقيلة التي تلقتها جبهة الجولان؛ وعلى أثرها خرجت سوريا من الحرب فعليا، وبعد أن نقل العدو ثقل هجومه إلى جبهة سيناء، وإتمام خطط التعبئة، وزوال تأثير عامل المفاجأة، وانتقال المبادأة إليه. فماذا ينتظر من ذاك القرار في مثل هذه الظروف الصعبة للغاية ؟؟

ومن المفارقات أن يكون اليوم نفسه أيضًا، هو توقيت انعقاد مؤتمر مهم برئاسة الجنرال بارليف في المركز الأمامي للقيادة الإسرائيلية، حضره رؤساء أفرع القيادة وقادة الفرق

١ - بشأن عملية الاستطلاع الجوي للطائرة الأمريكية، كما وضحها المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٠١.
٢ - لم يقدر الجسر الجوي الأمريكي بثمن، فقد أوضح تمامًا موقف الولايات المتحدة ودعمها لإسرائيل، جولدا مائير، الحقد، مرجع سابق، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

المدرعة؛ للاتفاق على أنسب نقطة يتم من خلالها العبور إلى الضفة الغربية للقناة، ونوقشت خلال المؤتمر اقتراحات، كان أفضلها، العبور من منطقة الدفرسوار لمزايا عديدة *.

وكانت المشكلة التي واجهت القيادة الجنوبية الإسرائيلية هي ماذا ينبغي أن يكون تصرفها في حالة إصرار القوات المصرية على البقاء مستحكمين داخل رؤوس الكباري الحصينة على الضفة الشرقية انتظارًا لوقف إطلاق النار، وبقاء الأنساق الثانية للجيشين والاحتياطي العام متمركزة في مواجهتها غرب القناة، دون أن تفكر القيادة المصرية في الدفع بها لعبور القناة والدفع بها شرقًا في اتجاه المضايق[1].

فكان التصرف الوحيد الذي يمكن للقيادة الإسرائيلية عن طريقه إنقاذ الموقف في هذه الحالة، هو القيام بعملية عبور القناة. وأصبح ذلك هو الأمل الوحيد للخروج من تلك الأزمة ؟! ولكن عملية العبور إلى الضفة الغربية سوف تكون بلا شك عملية بالغة الخطورة مع وجود الاحتياطي الإستراتيجي الذي من المؤكد أن تصدم به غرب القناة، فكان لا بد من إزاحته لإخلاء الضفة الغربية؛ لما ينتظرها من مجهول محتوم[2].

وبدا ذلك الأمل ممكنًا، بانفراد السادات باتخاذ القرار لإدارة الحرب على جبهتيها، وخطورة إذعان القائد العام للقوات المسلحة المشير أحمد إسماعيل وامتثاله للقرار السياسي للسادات على حساب الأوضاع العسكرية، فحتى هذا اليوم، كانت قوات الجيوش الميدانية قد حققت المهام المطلوبة منها بنجاح كبير، وحتى ذلك الوقت كان تدخل القيادة العامة في قرارات الجيوش محدود، فالخطة تحتوي على كل صغيرة وكبيرة، والقادة الميدانيون يمارسون القيادة والسيطرة على القوات، ويتخذون القرارات المناسبة على الأوضاع والمواقف الفعلية التي يطلعون عليها بأنفسهم، فالمشير أحمد إسماعيل يتحمل مسئولية تبعات وتداعيات إذعانه

* قد سبق أن قام أرييل شارون قبل الحرب بسنوات بتحديد نقطة الدفرسوار، ووضع خطة لها اسمها (الغزالة) وللوقوف على تلك المزايا، راجع، جماد حماد، مرجع سابق، ص ٢٣١.

١ - عوزي بنزيمان، شارون، بلدوزر الإرهاب الصهيوني، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل للنشر ط١، ١٩٨٦]، ص ١٢٧ - ١٣٧.

2 - Michael, Brecher , op.cit , p 214.

لقرارات السادات، الذي شاركه المسئولية ذاتها، وتداعيات ذلك على مسار الحرب. فالسادات لا يعرف ضرورة ثبات الاحتياطي وخطورة دفعه لينفذ قرار التطوير، فكان متأثرًا جدا بالناحية السياسية، بالتهديدات والوعود الأمريكية؛ وبذلك يتحمل السادات المسئولية كاملة[١].

المرحلة الثالثة للحرب وقرار" تطوير الهجوم "

بناءً على توجيهات من الرئيس السادات القائد الأعلى للقوات المسلحة، قررت القيادة العامة للقوات المسلحة مساء يوم ١٢ أكتوبر تطوير الهجوم في اتجاه الشرق[٢]. فقد أُعدّت التعليمات الخاصة بتطوير الهجوم شرقًا، والذي تحدد لتنفيذه يوم ١٣ أكتوبر، وإرسال هذه الأوامر إلى قائدي الجيشين الميدانيين يوم ١٢ أكتوبر، رغم المعارضة الشديدة لرئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي للقرار. وفور وصول الأوامر بتعليمات تطوير الهجوم، أبدى قائدا الجيشين معارضتهما للقرار أيضًا[٣]، ولنفس الأسباب، فكان ذلك إنذارًا بانعدام مبدأ التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية وحالة الارتباك التي أصابت القيادة العامة؛ لتناقض قرارات الإدارة السياسية عن العمل العسكري في ميدان القتال، وما لذلك من تداعيات خطيرة.

ولاحتواء الأزمة، قرر وزير الحربية المشير أحمد إسماعيل، استدعاء قادة الجيوش الميدانية لحضور اجتماع القادة في المركز رقم (١٠) بالقيادة العامة بالقاهرة، مساء يوم ١٢ أكتوبر. وخلال الاجتماع، أبدى القادة العسكريون، رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي وقائد الجيش الثاني اللواء سعد مأمون، وقائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل، اعتراضهم الشديد على القرار السياسي للسادات الخاص بتطوير الهجوم شرقًا ورفضهم بشكل

---

١ - للضغط على القوات الإسرائيلية وإجبارها على تخفيف ضغطها على القوات السورية في الجولان بعدما أصبحت دمشق هدفًا للإغارات الجوية، وأصبحت القوات الإسرائيلية على مسيرة بضع عشرات من الكيلومترات منها، ورأت القيادة السياسية في مصر أنه لا بد من عمل تقوم به القوات المسلحة المصرية؛ لدفع العدو؛ لتحويل مجهوده الرئيسي عن سوريا، انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢١٦، يؤكد روايته ويضيف إليها، الفريق عبد المنعم خليل، محضر نقاش بحثي، المشار إليه سابقا.

٢ - انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٣ - المرجع نفسه، ص ٢١٧.

قاطع؛ لإدراكهم نتائج تنفيذ قرار تطوير الهجوم وتداعياته العسكرية الخطيرة، خاصة في هذا التوقيت الخاطئ، استنادًا إلى أسباب موضوعية، تدركها القيادة السياسية سابقًا، وكانت ما تزال قائمة. وبناء على ذلك، لم يتوقع القادة العسكريون صدور هذا القرار والمطالبة بتنفيذه، لأن ذلك يفوق قدرات القوات المسلحة وإمكاناتها. لم يتم الإعداد والتدريب لتنفيذ هذه المرحلة - وإن وردت في خطة العمليات عرضًا؛ فقد وضعت لأهداف سياسية وليست بهدف إستراتيجي عسكري تلتزم القوات المسلحة بتنفيذه - خاصة في هذا الوقت العصيب، وما شهدته الأوضاع الاستراتيجية على أرض المعركة من تطورات خطيرة[1].

لنفاجأ برد فعل عنيف، وقرارات في منتهى الخطورة والسرية لقادة الجيوش الميدانية؛ فعلى الفور قدم قائد الجيش الثاني اللواء سعد مأمون استقالته، اعتراضًا على قرار تطوير الهجوم، لخطورة تحمل تلك المسئولية الجسيمة، ولكنها رُفضت، وأرغم على تنفيذ القرار، وبمنتهى الألم والأسى قرر قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل، أن يمسك بمسدسه ويضرب نفسه بالنار، لو لا أن منعه ضباطه؛ لأنه لا يستطيع قيادة جيشه للهلاك، وتحمل مسئولية الانتحار الجماعي للجيش الثالث الميداني[2].

ورغم كل ذلك، أصر القائد العام الفريق أحمد إسماعيل ــ الذي كان مدركًا لكل هذه الأمور- على موقفه وضرورة تنفيذ القرار السياسي، وعلى القادة العسكريين الالتزام به، وقرر أخيرا، أن يغامر في ظل هذه الظروف المعقدة !! وكل ما أمكن عمله هو تأجيل الهجوم إلى فجر يوم ١٤ أكتوبر بدلًا من ١٣ أكتوبر كما كان محددًا، وهنا بدأت الثغرة في مركز عمليات إدارة الحرب، تمهيدًا لثغرة الدفرسوار فيما بعد؛ بفضل تدخل القيادة العامة وفرض

١ - بهذا الوضع لن يخفف تطوير الهجوم الضغط على سوريا، كما تزعم القيادة السياسية؛ لأن العدو لديه ٨ ألوية مدرعة بقوة ٩٠٠ دبابة في مواجهة سيناء، ولن يحتاج إلى سحب قوات إضافية من جبهة الجولان التي تم تثبيتها وإخراجها من الحرب بالفعل، انظر، الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٣٥٠. كما كانت بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات لاتزال في مواقعها غرب القناة، كما لم يتم استطلاع دقيق للمحاور، وتصوير دفاعات العدو، حتى يمكن توجيه ضربات جوية لقوات العدو، التي تدافع عن الممرات والطرق المؤدية إليها، انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ٢١٩، كذلك، الفريق محمد فوزي، حرب أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٣.

٢ - شهادة الفريق عبد المنعم خليل، محضر نقاش بحثي، المشار إليه سابقا.

أسلوب محدد على قادة الجيوش الميدانية وتقييد حركتهم وإلزامهم بتنفيذ الأوامر مهما كانت الأوضاع على أرض المعركة[١].

وفي النهاية امتثلت القيادة العسكرية لتنفيذ قرار القيادة السياسية ليقع الجميع في مأزق، وعلى الفور، اتصل قائدا الجيشين من مركز العمليات بالقاهرة بمركزي قيادتهما على الجبهة وإبلاغهما بتأجيل موعد تنفيذ مهمة التطوير لمدة ٢٤ ساعة، حيث إنه قد بدأ الإعداد والتحضير اللازم للمعركة، بمجرد تسليم تعليمات العمليات وأوامر القيادة العامة، نظراً لضيق الوقت؛ لذلك صدرت في الحال الأوامر الإنذارية إلى المفارز المحددة للعملية وإلى التشكيلات الأخرى، التي ستقوم بتأمين دفع المفارز القائمة بالتطوير من خطوط الدفع المحددة وفقًا للتعليمات[٢].

وبناء على التعليمات بتأجيل تطوير الهجوم لفجر ١٤ أكتوبر، قامت شعبة العمليات في كل من الجيشين الميدانيين بإبلاغ جميع التشكيلات والوحدات التابعة للجيش بتأجيل التطوير لمدة ٢٤ ساعة. ونظراً لضيق الوقت وحالة الارتباك التي أدت إلى كثير من الأخطاء، كان منها إغفال شعبة عمليات الجيش الثالث قيادة الفرقة ٧ بإخطارها بقرار التأجيل مثل باقي تشكيلات الجيش؛ ترتب على ذلك أن أحد ألوية الفرقة ٧ [اللواء ١١ مشاة الميكانيكي] وفقًا للتعليمات السابقة، تم دفعه بشكل منفرد على طول جبهة القتال يوم ١٣ أكتوبر ـ ليصبح إحدى ضحايا القرارات السياسية المفاجئة ـ والذي ظل متمركزا في موقعه داخل رأس الفرقة ٧ مشاة ولم يشارك في التطوير يوم ١٤ أكتوبر؛ نظراً لما أصابه من عجز وخسائر [٣].

١ - كان هذا القرار بداية سلسلة من الأخطاء التي ارتكبتها القيادة السياسية خلال إدارتها للحرب والتي كان لها تأثيرات بالغة الخطورة في سير الحرب ونتائجها. بهذا الشأن، انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٢ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

٣ - نظرا لضيق الوقت وحالة الارتباك التي أدت إلى كثير من الأخطاء، كان منها إغفال شعبة عمليات الجيش الثالث قيادة الفرقة ٧ بإخطارها بقرار التأجيل مثل باقي تشكيلات الجيش؛ ترتب على ذلك أن أحد ألوية الفرقة ٧ [اللواء ١١ مشاة الميكانيكي] وفقًا للتعليمات السابقة، دفع بشكل منفرد على طول جبهة القتال يوم ١٣ أكتوبر ـ ليصبح إحدى ضحايا القرارات السياسية المفاجئة، انظر، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

واستكمالًا لعملية التحضير لتطوير الهجوم، فقد تم خلال ليلة ١٣/١٢، ١٤/١٣، عبور الفرقة ٢١ المدرعة التي كانت تحمي ظهر الجيش الثاني، بينما عبرت الفرقة الرابعة المدرعة - عدا لواء مدرع - التي كانت تحمي ظهر الجيش الثالث[١]. وتنفيذا لخطة تطوير الهجوم، التي تقضي بدفع الأنساق الثانية للجيشين الميدانيين، بعناصر مدرعة وميكانيكية خفيفة الحركة مع استمرار قوات المشاة في التمسك برؤوس الكباري وتأمينها، وتحددت القوات البرية القائمة بالتطوير على أربعة محاور؛ اثنان منها في مواجهة الجيش الثالث هما محورا متلا والجدي [لواء مدرع وكتيبة ميكانيكية في اتجاه ممر متلاولواء ميكانيكي في اتجاه مضيق الجدي]، واثنان في مواجهة الجيش الثاني هما محورا الطاسة وبالوظة [٢ لواء مدرع في اتجاه الطاسة ولواء مدرع في اتجاه المحور الساحلي] [٢]. وكانت المحاور الأربعة تؤدي كلها في النهاية إلى الاستيلاء على الطريق العرضي [رقم ٣] الذي كانت تدافع عنه القوات الإسرائيلية المخصصة للدفاع عن الممرات الرئيسة في سيناء؛ وتحدد الهدف من الهجوم بالاستيلاء على المداخل الغربية لهذه الممرات، التي تعد خط الدفاع الطبيعي عن سيناء[٣].

وبهذا التوزيع، تم دفع ٥ ألوية مدرعة لتنفيذ عملية تطوير الهجوم، ولم يوجد في الاحتياطي غرب القناة، ابتداءً من يوم ١٤ أكتوبر سوى لواء مدرع واحد لمواجهة لا تقل عن ١٧٠ كم، وبعض وحدات الصواريخ والوحدات الإدارية، مع عدم المساس بقوات رؤوس الكباري على ضخامتها، والاكتفاء بدفع الاحتياطي لتنفيذ ذلك القرار المفاجئ، ضاربين عرض الحائط بكل مبادئ الحرب وأصولها[٤]، لعل أهمها تجاهل القاعدة الرئيسة في استخدام المدرعات والتي تقضي بتركيز الدبابات في اتجاه المناطق الضعيفة من دفاعات العدو، وما حدث كان عكس ذلك تمامًا؛ حيث إن تطوير الهجوم اعتمد أساسًا على القوات المدرعة، فكان

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.
٢ - سجل سير حوادث حرب أكتوبر، مصدر سابق.
٣ - كمال حسن علي، مرجع سابق، ص٣٢٥ - ٣٢٦.
٤ - أمين هويدي، الفرص الضائعة، مرجع سابق، ص٤١٤.

متوقعا أن تدار أكبر معركة دبابات في التاريخ العسكري، لكن الذي حدث أن المعركة بدلًا من أن تدور بين الدبابة والدبابة دارت بين الدبابة والصاروخ.

فقد سبق تجهيز المواقع الإسرائيلية بدفاع قوي مضاد للدبابات، لا يحتوي على الصواريخ [SS10, SS11] فحسب، بل احتوت على الصاروخ [TOW] الجديد، المزود بمصدر ضوئي بمؤخرة قذيفة الصاروخ يتلقاه تلسكوب الرامي فيوجهه إلى الهدف دون أي مجهود من الرامي، ويقوم كمبيوتر الجهاز بتصحيح المسار بين نظر الرامي والقذيفة، لإصابة الهدف بدقة، والاشتباك مع المدرعات على مسافة ٣٠٠٠ م وتفجيرها والأطقم بداخلها عاجزة عن مغادرة الدبابة[١]. فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عبر جسرها الجوي؛ لتغيير مسار الحرب.

أما الاعتبار الثاني، فكان عملية دفع اللواءات المدرعة دون اصطحابها لوحدات الدعم الخاصة بها، نظرًا لضيق الوقت، وعدم وصول هذه الوحدات في الوقت المناسب؛ لإجراء التنسيق وتنظيم التعاون للمعركة؛ نظرا لأنها كانت موزعة على فرق المشاة الخمس في رؤوس الكباري لدعمها، بالإضافة إلى حرمان اللواءات والكتائب من توافر الوقت اللازم لإجراء استطلاع أوضاع العدو أمامهم، والتي كانت غير واضحة حتى على مستوى المخابرات الحربية والاستطلاع؛ بسبب تغيرات أوضاعه المستمرة منذ بداية الحرب.

وفي هذه الظروف، تحرك قادة الكتائب لمهاجمة عدو، وهم لا يعرفون شيئًا عن أوضاعه أو مواقعه، علاوة على أن بعض هذه اللواءات كانت ملحقة لدعم رؤوس الكباري، وبذلك أجبرت على التخلي عن مهمتها للانتقال لتنفيذ مهام جديدة في اتجاه جديد، دون أي تحضير[٢]، أما بعضهم الآخر فقد عبر القناة على عجل من الغرب إلى الشرق؛ ليدفع إلى خطوط لم يتم استطلاعها من قبل. وكان على القادة أن يبحثوا عن وحدات الدعم التي كانت

١ - الفريق كمال حسن علي، مرجع سابق، ص ٣٢٨.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢١٩.

قد انتزعت منهم، لتقوم بمهام أخرى في رؤوس الكباري؛ لذا اضطروا لدفع لواءاتهم دون إجراء أي تنسيق معها. هذا مع ملاحظة أن المعابر لم تكن تتسع لعبور القوات المتحركة من الغرب؛ مما أخل بتوقيت وصولها إلى خطوط استعدادها للدفع للاشتباك. هكذا كان قرار التطوير قرارًا ارتجاليًا، وبالتالي جاء كل ما ترتب عليه، عشوائيًا، يفتقر إلى كل أسباب النجاح، وأصبح محكومًا عليه بالفشل منذ البداية[١].

وفي الوقت الذي كانت تتم فيه إجراءات التحضير والإعداد لتطوير الهجوم على النحو السابق، رصدت قوات الدفاع الجوي قيام طائرة استطلاع أمريكية، باختراق جبهة القتال من اتجاه الشمال حتى العمق الإستراتيجي في جنوب الصعيد. وقد نفذت الطائرة طلعة استطلاع جوي واسعة النطاق على ارتفاع شاهق يتجاوز أقصى مدى صواريخ الدفاع الجوي بسرعة عالية، وليس ثمة شك، في أن هذا الاستطلاع أمكنها من تحديد مواقع صواريخ الدفاع الجوي وأوضاع القوات، واكتشاف تحضيرات تطوير الهجوم وعبور احتياطي الجيشين إلى المعركة، ومن ثم أرسلت هذه المعلومات إلى الأركان الإسرائيلية فورًا للاستفادة منها- على نحو ما أشارنا سابقًا. وبالفعل على ضوء هذه المعلومات الخطيرة تمكن العدو من اتمام استعداداته لمواجهة وصد الهجوم المنتظر، والذي سوف يتم خارج نطاق حماية شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، فضلًا عن سحب الاحتياطي الإستراتيجي في وقت حرج من المعركة؛ مما أسهم في إتاحة الفرصة التي كانت تتحسسها القوات الإسرائيلية منذ بدء الحرب، والتي تم التخطيط والاستعداد لتنفيذها، وها هو الوقت قد حان[٢]. ولكن تأجل التنفيذ انتظارًا لحين ضرب الهجوم المصري[٣].

---

١ - الفريق كمال حسن علي، مرجع سابق، ص ٣٢٦ – ٣٢٧. وكذلك الفريق عبد المنعم خليل، محضر النقاش البحثي، المشار إليه سابقا.

٢ - وضعت خطة عبور القوات الإسرائيلية قناة السويس من الشرق إلى الغرب منذ حرب ١٩٦٧، وتم اختيار ثلاث مناطق صالحة للعبور في المستقبل كان أفضلها منطقة الدفرسوار، لمزيد من التفاصيل، انظر، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٤٣٣ – ٤٤٤.

٣ - انظر، محمد حسنين هيكل، حرب أكتوبر السلاح والسياسة، ص ٤٣٣ – ٤٤٤.

معارك تطوير الهجوم في اتجاه الممرات الجبلية

في ظل هذه الظروف الصعبة، بدأ تطوير الهجوم، صباح يوم ١٤ أكتوبر * بتمهيد نيراني لمدة ١٥ دقيقة كما قامت القوات الجوية بغاراتها لستر تحركات القوات، إلا أن القصف المدفعي لم يكن مؤثراً؛ فلم يوجه ضد أهداف محددة، نظراً لأن المعلومات عن أوضاع العدو على خط المواجهة كانت قاصرة للغاية[١]. فقد افتقرت إلى المعلومات الدقيقة عن الأهداف المراد قصفها، لذا اعتمد الضرب على الضرب الحسابي، وهذا النوع من الضرب إذا استخدم ضد المواقع المجهزة يعتبر ضربا عشوائيا لا يحقق التأثير المطلوب في معاونة القوات المتقدمة خاصة ضد مواقع الصواريخ المضادة للدبابات الموجودة في خنادق مجهزة، وفي غيبة من وحدات المشاة التي تعمل مع المدرعات المهاجمة، الأمر الذي يجعل الاشتباك مع مواقع هذه الصواريخ غير مؤثر بالمرة، وفوق ذلك كله، كاد سلاح الطيران المصري أن يكون مفقوداً[٢]، وهكذا كانت البداية.

لم تكد القوات المدرعة، يتم دفعها من خطوط الدفع للاشتباك، حتى ووجهت بنيران كثيفة مركزة من مدفعية العدو ومدرعاته وستائر الصواريخ المضادة للدبابات، وتعرضت لقصف جوي عنيف؛ مما دفعها لخوض معارك مريرة منذ اللحظة الأولى للاشتباك مع مواقع العدو الحصينة المرتكزة على سلسلة من المرتفعات والمجهزة هندسياً والمدعمة بالاحتياطيات المدرعة وستائر الصواريخ المضادة للدبابات، والمسيطرة تماماً على خطوط الدفع للقوات المصرية؛ حيث إن مواقع العدو تقع في مواجهة خط الدفع للاشتباك والتي لا تبعد أكثر من ٣ كم من الخط الأمامي للدفاعات للقوات المصرية، وبذلك أصبحت المواقع المنخفضة الواقعة بين الحد الأمامي للدفاعات للقوات المصرية وبين مواقع العدو منطقة قتل مثالية[٣]، فكان العدو في وضع الدفاع والانتظار فضلا عن تفوقه على القوات المصرية

* انظر الخريطة، ملحق الوثائق .

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

٢ - كمال حسن علي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

٣ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

التي هي في وضع الهجوم تحت هذه الظروف [نسبة ٢ : ١] حيث كان للعدو ٨ أولوية مدرعة بقوة ٩٦٠ دبابة[1].

كما ركز العدو نيران مدفعيته بعيدة المدى ضد كتائب الصواريخ المضادة للطائرات، التي تم نقلها إلى شرق القناة لتأمين الطلعات الجوية، ولمد الغطاء الجوي للقوات إلى أبعد مدى ممكن، مما قيد عملها[2].وقام طيران العدو بقصف جوي مركز ضد مركبات مراكز القيادة والمدفعية والاحتياطيات للقوات المصرية؛ مما أصابها بحالة شديدة من الارتباك والتشتت، وفقدان السيطرة على القوات التي فقدت اتجاهاتها[3].

هكذا نجح العدو في استدراج القوات المصرية المهاجمة إلى مناطق قتل اخطارها بعناية؛ مما أفقدها أهم مميزات القوات المدرعة من خفة الحركة والقدرة على المناورة والقيام بحركات الالتفاف والتطويق، وإصابتها بخسائر جسيمة بسقوط الكثير من الشهداء والقتلى في ساحة القتال وتدمير معظم دباباتها [4].

وانتهى يوم ١٤ أكتوبر بقتاله المرير، بفشل عملية تطوير الهجوم في اتجاه الممرات الجبلية، وما ترتب عليه من خسائر جسيمة في القادة والأفراد والأسلحة والمعدات، التي فاقت في مجموعها الخسائر التي تكبدتها القوات المصرية منذ بدء القتال حتى بداية تطوير الهجوم، فضلًا عن الانخفاض الحاد في القوة الدافعة للهجوم عن الأيام الأولى للحرب وترك المبادأة للعدو دون مبرر واضح[5].

١ - أمين هويدي، الفرص الضائعة، مرجع سابق، ص ٤٢١.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٢١.
٣ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
٤ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٥٣. كذلك، أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤٠٤، وهو ما يؤكده تقرير مركز العمليات بوزارة الخارجية الأمريكية بناء على المصادر الإسرائيلية العسكرية، أنه تم تدمير ٢٨٠ دبابة مصرية يوم ١٤ أكتوبر:
The National Archives, Department Of State Operations Center, Middle East Task Force Situation Report # 32, Situation Report in Middle East, oct. 15, 1973.
٥ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

وعلى هذا، صدرت تعليمات القيادة العامة بفض الاشتباك وانسحاب القوات المدرعة والميكانيكية إلى داخل رؤوس كباري الجيشين الميدانيين[١]، بعد ساعتين فقط من بدء المعارك، مكبلة بخسائرها الفادحة وفشلها في تحقيق مهمتها الغامضة، بطريقة غير منظمة تحت وابل من نيران العدو البرية والجوية، دون أن تتمكن القوات، حتى من إخلاء قتلاها ومعداتها المعطوبة من المدرعات[٢]، وتزاحمت رؤوس الكباري بقواتها الأصلية الموجودة من قبل، علاوة على ٥ أولوية مدرعة جديدة، بينما كانت تعاني الضفة الغربية على طول المواجهة من خلوها من القوات تقريبًا[٣]. فلم يُشَكَّلْ احتياطي آخر لإعادة التوازن للجبهة أثر تفريغها من القوات الاحتياطية، استعدادًا لمواجهة الهجوم المضاد الإسرائيلي المتوقع على أثر فشل تطوير الهجوم[٤]؛ وتنفيذ عملية العبور مساءً[٥]، إيذنًا ببدء تحول مسار الحرب.

ووسط غبار المعركة، أعطت جولدا مائير تعليمات ببدء الهجوم الإسرائيلي المضاد والعبور إلى الغرب، استناداً لتقديرات الجنرال بارليف، الذي قاد بنفسه إدارة المعركة المحتدمة على مشارف المضايق، على النحو التالي : الاحتفاظ بالمبادأة في يد القوات الإسرائيلية، مع استغلال اهتزاز معنويات القوات المصرية نتيجة فشل هجومها. مضافا إليها انتهاز فرصة أن القوات العائدة إلى مواقعها الأصلية من الجيش الثاني والثالث المصري لم تستقر بعد في المواقع التي عادت إليها، وبالتالي فإن المفصل بين الجيشين مفتوح بأكثر من أي وقت وأخيرًا،

١ - سجل سير الحوادث لحرب أكتوبر، المصدر المشار إليه .

٢ - الفريق كمال حسن علي، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

٣ - المرجع نفسه، ص ٤١٥.

٤ - الفريق عبد المنعم خليل، محضر النقاش البحثي، المشار إليه سابقا.

٥ - الذي كان قد تقرر منذ ١١ أكتوبر، ورصدت المخابرات المصرية شواهده يوم ١٢ أكتوبر وكان تقدير المخابرات الحربية المصرية أن القيادة الإسرائيلية تعد للقيام بهجوم خلال ٢٤- ٤٨ ساعة، انظر، محمد حسنين هيكل، أكتوبر السلاح والسياسة، تقرير، ص ٤٤٥، كذلك، أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤٠٥،أما بشأن شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل وللوقوف على تفاصيلها، انظر،

The National Archives, Department Of State, Acttion Memorandum, to The Secretary Kessinger,frc ı Pm. Seymour Weiss, Armed Shipments to Israel, Oct.15, 1973.

أن المسرح مهيأ تماما لأن فرقتي الاحتياطي الاستراتيجي غرب القناة، قد تم استخدامها في تطوير الهجوم صباح اليوم؛ وبالتالي فإن عمق الجبهة المصرية مكشوف وغير متوازن[1].

هكذا، كان فشل عملية تطوير الهجوم شرقا يوم ١٤ أكتوبر، إشارة البدء للهجوم الإسرائيلي المضاد، الذي كان قد تقرر منذ ١١ أكتوبر، ورصدت المخابرات المصرية شواهده يوم ١٢ أكتوبر وكان تقدير المخابرات الحربية المصرية أن القيادة الإسرائيلية تعد للقيام بهجوم خلال ٢٤- ٤٨ ساعة. وامتداداً لقتال يوم ١٤ أكتوبر نشطت أعمال الاستطلاع الإسرائيلية على طول الجبهة، مقترنة بسلسلة من الهجمات المضادة ضد رؤوس الكباري المحدودة الحجم والأهداف؛ لاستنزاف القوات المصرية، واختبار قوة دفاعاتها، وتأمينا لإعادة حشد وتجميع قواته واستعواض الخسائر؛ بهدف خداع القيادة المصرية استعداداً لبدء الهجوم الرئيسي وتنفيذ عملية العبور مساءً[2].

المرحلة الرابعة للحرب "ثغرة الدفرسوار" [١٥ - ٢٠ أكتوبر]

اعتباراً من الخامسة صباحاً يوم ١٥ أكتوبر، بدأت الغارات الجوية المركزة للعدو على طول مواجهة الجيش الثاني، مع التركيز على الجانب الأيسر ومنتصف رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة؛ أي الفاصل بين الجيشين، وفي الوقت نفسه تم تركيز الهجمات الجوية وضربات المدفعية على اللواء الأيمن للفرقة ١٦ مشاة.

وبنجاح تخطيط العدو في جذب انتباه قيادة الجيش الثاني وقيادة الفرقة ١٦ مشاة إلى الجانب الأيسر لرأسي كوبري الفرقة وتحت ستر القصف الجوي والمدفعي على اللواء ١٦ مشاة على الجانب الأيمن للفرقة، قام العدو بتحريك لواء مدرع من الطاسة في اتجاه منطقة تل سلام شمال شرق البحيرة المرة الكبرى، وتمكنت بعض عناصره من التسلل إلى المواقع

---

1 - Michael , Brecher.op.cit, P., 217 .

٢ - أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤٠٥، محمد حسنين هيكل، أكتوبر السلاح والسياسة، تقرير، ص ٤٤٥. أما بشأن شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل وللوقوف على تفاصيلها، انظر بملحق الوثائق، نص الوثيقة:

The National Archives, Department Of State, Acttion Memorandum, to The Secretary Kessinger,from Pm. Seymour Weiss, Armed Shipments to Israel, Oct.15, 1973.

الحصينة شرق الدفرسوار واحتلالها، وتهديد مؤخرة اللواء ١٦ مشاة، فتمكنت سرية دبابات من اللواء ١٨ مشاة ميكانيكي من الفرقة ٢١ المدرعة من إيقاف تقدم دبابات العدو، إلا أن العدو قام بالضغط على الجانب الأيسر اللواء ١٦ بهدف تدميره، والاستيلاء على قاعدة يستند إليها وينطلق منها للعبور غرب القناة[1].

لذا دار القتال بشدة في جبهة القناة على امتداد اليوم، حيث ركز العدو مجهوده الرئيسي- بقواته المدرعة والقصف الجوي الكثيف ونيران المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات؛ للقيام بهجوم ضد قوات الجانب الأيمن للجيش الثاني " منطقة الدفرسوار"؛ بغرض طي الجانب الأيمن للجيش من الجنوب إلى الشمال، وعمل اختراق تصل عبره بعض قواته المدرعة إلى الضفة الشرقية للقناة[2].

وقبيل نهاية يوم ١٥ أكتوبر، قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف مدفعي عنيف على قطاع الدفرسوار، واستمر القصف لمدة طويلة، تحركت خلالها قوات من المظلات الإسرائيلية بعربات مدرعة في اتجاه المنطقة نفسها، وفي الوقت الذي توقفت فيه نيران المدفعية الإسرائيلية، بدأت قوات المظلات المعادية تحت ستر الليل في عبور قناة السويس إلى الضفة الغربية. ولم يمض وقت طويل حتى كانت قوات المظلات الإسرائيلية قد وصلت إلى الضفة الغربية للقناة، واحتلت قطاعًا على الساتر الترابي على الضفة الغربية بلغ طوله حوالي ١,٥ كم؛ مستغلة خلو المنطقة من القوات المصرية بعد القصف المدفعي المركز، وضعف القوات المدافعة عن هذه المنطقة غرب القناة، التي صعقتها المفاجأة[3].

علاوة على اشتباك القوات لصد الهجمات المضادة الإسرائيلية على طول المواجهة، وانشغال عناصر الفرقة ٢١ المدرعة في إعادة التجميع والتنظيم شرق القناة بعد فشل عملية تطوير الهجوم. وقد حاول قائد اللواء ١١٦ مشاة ميكانيكي – من الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي –

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٣٤، كذلك، أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، المرجع السابق، ص ٢٣٤.
٣ - الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ١٩٤ - ١٩٥، كذلك، أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤٠٩ - ٤١٢ .

دفع سرية دبابات؛ لاحتلال مصاطب الدبابات في منطقة الدفرسوار؛ لضرب قوات العدو، إلا أنها لم تصل إلى أماكنها ولم تتمكن من تنفيذ مهمتها[١].

واختفت قوة المظلات الإسرائيلية وقوة الدبابات التي لحقت بها، في منطقة الأشجار الكثيفة العالية في هذه المنطقة لتأمين إنشاء المعبر كما كان مقررًا. وعلى نفس الممر الصحراوي كان مخططا أن تتحرك كتيبة دبابات ومعها معدات المعبر، ولكن القتال لم يهدأ من قوات الجنب الأيمن للجيش الثاني بمعاونة مدفعية الجيش ليلة ١٦/١٥ أكتوبر، وتمكنت من إغلاق الممر الصحراوي بالنيران والقوات في قتال استمر حتى صباح يوم ١٦ أكتوبر، وبالتالي لم تتمكن معدات العبور الإسرائيلية من الوصول إلى الساحل الشرقي للقناة[٢].

وبهذا الوضع، أصبحت المفرزة الإسرائيلية التي عبرت إلى الدفرسوار غرب القناة معزولة تماما؛ وبذلك فشلت المحاولة الأولى التي قام بها شارون لإنشاء معبر خلال ليلة ١٦/١٥ أكتوبر وحتى الصباح، نتيجة للمقاومة العنيفة من قوات الفرقة ١٦ مشاة التي كانت تخوض المعركة ضد قوات شارون وتخوض معركة أخرى في نفس الوقت في المزرعة الصينية[٣].

قتال يوم ١٦ أكتوبر

وامتدادًا لقتال ليلة ١٦ أكتوبر، استمر العدو في تركيز هجماته الشرسة وجهوده الرئيسة على الجانب الأيمن للجيش الثاني، وبالتركيز على الجانب الأيمن للفرقة ١٦ مشاة، ليكون رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة الذي يضم الفرقة ٢١ المدرعة، هدفًا لهجوم عنيف ومتواصل من القوات المدرعة الإسرائيلية لاختراق الجنب الأيمن للفرقة ١٦ مشاة؛ بقصد تأمين ساحة العبور عند الدفرسوار، وتوسيع الاختراق شمالا [مسافة حوالي ٥ كيلو مترات أي حتى شمال قرية الجلاء والمغذي الرئيسي] وتطهير محوري تقدم القوات والمعدات المخصصة

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٣٤ - ٢٣٥.
٢ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤١٢.
٣ - كمال حسن على، مشاوير العمر، أسرار وخفايا ٧٠ عاماً من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة، [القاهرة : دار الشروق، ط١٩٩٠،١]، ص ٣٤١.

للعبور [أكافيش وطرطور] وكانا يمران أمام مواجهة اللواء ١٦ مشاة [الجنب الأيمن للفرقة ١٦ مشاة]، بل كان أحد هاتين المحورين يخترق المواقع الأمامية لهذا اللواء، وكان تحقيق أهداف خطة العبور الإسرائيلية إلى غرب القناة يعني تدمير اللواء ١٦ مشاة واحتلال مواقعه الدفاعية أو على الأقل زحزحته شمالا.

فمنذ الصباح، تصاعد القتال واشتعل ميدان المعركة الرئيسي- شرق الدفرسوار في سيناء، وفي معركة "المزرعة الصينية"، أشد المعارك ضراوة التي تمت خلال فترة فتح الثغرة، تكبدت فيها قوات الطرفين خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات[١].ورغم المقاومة العنيدة، فإن القوات الإسرائيلية نجحت في النهاية في اختراق الجانب الأيمن للواء وحسم المعركة لصالحها، مستغلة وجود فاصل بين اللواء وشاطئ البحيرات المرة، وضعف الدفاع عن هذه المنطقة، ورغم القصف المدفعي المصري المركز في قطاع العبور. وتمكنت من الاستيلاء على تل سلام والدفرسوار، وقامت بإنشاء المعابر على القناة، تمكنت بواسطتها من عبور الدبابات إلى الضفة الغربية للقناة[٢]. واستمر العدو في دفع قواته في منطقة الثغرة، حيث دفع حوالي ٦٠ دبابة، قامت بالهجوم على مركز السيطرة الخلفي للفرقة ١٦ ومنطقة الشئون الإدارية للفرقة غرب القناة؛ وتمكنت قوات العدو من التغلب على المقاومة الضعيفة من عناصر الدفاع وعناصر التأمين، غير الكافية لمواجهة الدبابات الإسرائيلية المدعمة بالهجمات الجوية ونيران المدفعية من شرق القناة[٣].

١ - المزرعة الصينية، هي مزارع للتجارب، أقامتها وزارة الزراعة المصرية بالتعاون مع نظيرتها اليابانية، منذ زمن طويل شمال شرق الدفرسوار، وربما لعدم التمييز بين الكتابة اليابانية والصينية، أطلق عليها هذا الاسم، أما بشأن تفاصيل المعركة الصينية، انظر، مذكرات المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤١٣ - ٤١٤، ويؤكد موشي ديان أنه لم يشاهد على الإطلاق مثل هذا المنظر المروع، بمذكراته، مرجع سابق، ص ٤٠٠ - ٤٠٣.

٢ - تمكن العدو من دفع الجنب الأيمن للجيش الثاني لمسافة ٢-٣كم شمالًا. انظر، المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤١٥. أما عن عملية العبور تفصيلا يعرضها جمال حماد، مرجع سابق، ص ٣٠١ - ٣٠٤.

٣ - لم تكن هناك معلومات عن عملية الاختراق الإسرائيلي؛لذا تمكنت قوات المظلات الإسرائيلية من إبادة عناصر لكثير من وحدات مصرية مختلفة، كانت متحركة على طريق القناة بعرباتها في أمان، وتم إطلاق النار عليها قبل أن يتمكن راكبوها من إدراك حقيقة المأساة التي جرت. لمزيد من التفاصيل، انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٣٥، كذلك، أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤١١ - ٤١٢.

هكذا، تمكنت القيادة الإسرائيلية من استخدام حصن الدفرسوار ليكون المعبر الرئيسي لقواتها إلى الغرب، وكذلك استخدام حصن تل سلام كحماية وتأمين الجناح الأيسر لمعبرهم عند الدفرسوار، والتي سبق إعدادها لهذا الغرض، دون أن يبذلوا أي جهد أو اشتباك في أي قتال لتحقيق ذلك الهدف. وكان ذلك بسبب بقاء الحصنين الإسرائيليين السابقين من حصون خط بارليف بعد سقوطهما في أيدي القوات المصرية دون احتلالهما بأي قوات، أو على الأقل نسفهما وجعلهما غير صالحين للاستخدام، رغم أن التعليمات قد صدرت من القيادة العامة إلى قادة الفرق المشاة بنسف جميع حصون خط بارليف التي تقع داخل قطاعات فرقهم[١].

كما أن فصائل الصاعقة العاملة في عمق مواقع العدو قد بعثت بمعلومات حول تحرك معدات لعبور الموانع المائية غرباً في اتجاه الإسماعيلية؛ وكان ذلك إنذاراً باحتمال قيام العدو بعملية لعبور القناة إلى الضفة الغربية، وكانت منطقة الدفرسوار حسب تقرير القيادة العامة، هي أفضل مناطق العبور في الجبهة، وكانت خطط التصدي لاحتمال عبور إسرائيلي للضفة الشرقية للقناة، جاهزة وتم تدريب القوات عليها، ولكن هذا الاحتمال توارى في خضم المعارك[٢].

وعلى الضفة الغربية للقناة، قامت القوات الإسرائيلية المتسللة إلى الضفة الغربية للقناة صباح يوم ١٦ أكتوبر بالتسرب صوب مواقع صواريخ الدفاع الجوي، وهاجمتها نيران الدبابات المعادية، ودمرت بعضها، وأسكتت بعضها الآخر، فلم يكن لدى كتائب الصواريخ الأسلحة التي ترد بها على مثل هذا الهجوم؛ مما أحدث ثغرة في حائط الدفاع الجوي، حاول العدو استغلالها في شن هجماته الجوية ضد مؤخرة القوات المصرية، وستر أعمال وحداته المتسللة، ودارت معارك عنيفة متفرقة في هذه المنطقة؛ إلا أن العدو استمات في التمسك بالثغرة في منطقة الدفرسوار وما حولها[٣].

---

١ - وقد تم ذلك خلال الاجتماع الذي عقد في مركز القيادة المتقدم للجيش الثاني بالإسماعيلية صباح يوم ١٢ أكتوبر تنفيذاً لأوامر القائد العام الفريق أحمد إسماعيل، انظر، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

٢ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

٣ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ٢٦٠.

في الوقت الذي كانت فيه قيادة الجيش الثاني التي حدثت الثغرة في نطاقها، تعاني حالة الارتباك؛ نتيجة إصابة قائد الجيش اللواء سعد مأمون بأزمة قلبية مفاجئة، وتولى القيادة رئيس أركان حرب الجيش الثاني اللواء تيسير العقاد، وبمنتصف اليوم عُيِّنَ اللواء عبد المنعم خليل – قائد المنطقة المركزية العسكرية – قائدًا للجيش الثاني؛ وكان قرار تعيين اللواء عبد المنعم خليل قائدًا للجيش الثاني الميداني- رغم قيادته للجيش الثاني طوال حرب الاستنزاف وحتى عشية حرب أكتوبر- بهذه الطريقة المفاجئة وإرساله رأسًا من القاهرة إلى ميدان القتال؛ ليتولى قيادة الجيش الثاني في أخطر مرحلة من مراحل الحرب، دون أن يكون له اتصال سابق بمجرى سير العمليات في ساحة القتال، أو يكون على دراية بالموقف المتدهور الذي بات عليه أن يواجهه[1].

مثل ذلك، خطأ كبير وتقصير فادح من القيادة العامة؛ ليتحمل اللواء عبد المنعم خليل مسئولية الفشل الذي لم يرض أحد من القادة الكبار بمركز القيادة رقم [١٠] أن يواجه ويتحمل مسئوليته !! واكتفوا بتلقين القائد الجديد بالموقف وشرح خطورته، وفضل كل من الفريق سعد الدين الشاذلي والمشير عبد الغني الجمسي البقاء في مركز القيادة، بدلا من أن يذهب أحدهما إلى مركز القيادة المتقدم ليقود بنفسه المعركة الضارية والتي سيتوقف عليها مصير المعركة ونتائج الحرب برمتها[2]!!

لتصبح معركة العبور الإسرائيلي إلى الدفرسوار، بلا أدنى شك، نقطة تحول مسار الحرب الدائرة، فلم يعد هناك معارك رئيسة أخرى سواها على طول الجبهة آنذاك. وكانت تلك الحقيقة تستدعي أن تحشد القيادة العامة كل ما لديها من خبرات وقدرات قيادية،

---

١ - مذكرات الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ١٩٨ – ٢٠٥، كما ذكر الفريق عبد المنعم خليل، أن الفريق الشاذلي هو الذي أرسله لقيادة الجيش الثاني على مسئوليته الخاصة، ولو كان المشير أحمد إسماعيل والسادات موجودين لم يقرروا إرساله لقيادة الجيش الثاني، وربما لم يوافقوا على رأي الشاذلي،وبالفعل عندما رجع السادات وأحمد إسماعيل من مجلس الشعب ووجد الموقف بهذا الشكل، كان رد السادات على الشاذلي " لماذا أرسلت عبد المنعم خليل " ولماذا لم تذهب أنت، ورغم المسئولية الجسيمة التي كانت تنتظره، إلا أنه فرح بعودته للجيش الذي كان بتولي قيادته قبل اللواء سعد مأمون، شهادة الفريق عبد المنعم خليل، محضر نقاش بحثي مشار إليه سابقا.

٢ - انظر، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٣٣٠ – ٣٣١.

وليس ما لديها من قوات فقط، في سبيل إنقاذ الموقف، فكان الأمر يستدعي، إما وجود القائد العام بنفسه لقيادة هذه المعركة المصرية، وإما أن يرسل ممثلاً شخصياً له يمنحه التفويض الكامل لممارسة سلطاته، لاتخاذ القرارات الفورية، دون الرجوع إلى المركز [١٠]، لإبلاغهم بكل موقف جديد يطرأ أمامه[١].

وربما كان ذلك؛ لتضارب البلاغات المرسلة إلى القيادات الميدانية بشأن حجم قوات العدو واتجاهات وطبيعة عملها، التي تسللت إلى الغرب عند الدفرسوار، والتي لم تنجح الهجمات المضادة المحدودة التي شنتها الوحدات الاحتياطية للقوات المصرية الصغير نسبياً في تدميرها، عبر شمال البحيرات المرة بقوة من لواء مظلات إلى منطقة الدفرسوار خلال ليلة ١٥ / ١٦ أكتوبر، والتي استمرت في الدعم وزيادة حجمها في الغرب، حيث لحقت بها قوة مدرعة تضم ٣٠ دبابة في صباح ١٦ أكتوبر. وكانت مهاجمة قواعد الصواريخ لشبكة الدفاع الجوي غربي القناة إلى عمق ١٥ كم، أول إنذار تتلقاه القيادة العامة عن عملية عبور العدو[٢].

فقد أبلغت أنباء التسلل الإسرائيلي إلى الفريق أول أحمد إسماعيل أثناء خطاب السادات في مجلس الشعب. ولم تكن البيانات الواردة عن التسلل في صورتها الأولى تدعو إلى القلق، فقد قدرت القوة الإسرائيلية المتسللة بسرية مشاة ميكانيكية وسرية دبابات [٧ - ١٠ دبابات]؛ ولهذا عُدّت العملية مغامرة تكتيكية محلية، لا تتجاوز الإغارة الجريئة، وليست بداية معركة واسعة النطاق؛ وعلى هذا، فقد ترك لقيادة الجيش الثاني مهمة تصفية هذا التسلل الذي لا يبرر تدخل القيادة العامة[٣]!!

وبعد ظهر اليوم، أعلنت جولدا مائير في خطاب لها بالكنيست، ردا على خطاب السادات، بأن عناصر من جيش الدفاع الإسرائيلي تعمل وقتئذ غرب قناة السويس[٤]، وجاء

١ - المرجع نفسه، ص ٣٣٤.

٢ - انظر، طه المجدوب، مرجع سابق، ص ٢١٤، وكذلك المشير الجمسي، مرجع سابق، ص ٤١٢.

٣ - مقارنة بين رواية المشير أحمد إسماعيل بشأن الثغرة، مرجع سابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، و حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص٣٣٣.

٤ - جولدا مائير، الحقد، مرجع سابق، ص ٣٠٧ - ٣٠٨، وهو ما تناولته الوثيقة التالية وهي مدرجة بملحق الوثائق:
The National Archives, Department Of State Operations Center, Middle East Task Force Situation Report # 36, Situation Report in Middle East, Oct. 16, 1973.

التأكيد على هذا المستوى ليبدد شكوك القيادة العامة حول حجم التسلل الإسرائيلي وهدفه، واعتباره أمراً يتجاوز تقديراتها؛ لتشرع القيادة العسكرية في دراسة تصفية هذا الاختراق، بينما واصلت الوحدات المدرعة على جناح الجيش الثاني هجماتها المضادة تدعمها المدفعية والطيران، لوقف الهجوم الإسرائيلي شمال البحيرات المرة ومنع القوات المعادية من تأمين الطريق إلى القناة [1].

وعلى أثر ذلك، عقد اجتماع عاجل بالقيادة العامة بعد ظهر يوم ١٦ أكتوبر؛ لبحث الموقف، فكان رأي رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي، أن تُوجّهُ ضربة قوية ضد العدو في منطقة الاختراق بحلول صباح ١٧ أكتوبر، ولكنهما اختلفا مرة أخرى على طريقة توجيه هذه الضربة. فقد كانت وجهة نظر الفريق الشاذلي ضرورة إعادة الاتزان إلى المواقع الدفاعية، بسحب الفرقة ٤ مدرعة، واللواء المدرع ٢٥ من قطاع الجيش الثالث خلال الليل، وأن تقوم القوات بتوجيه الضربة الرئيسة ضد قطاع الاختراق بقوة لواءين مدرعين من غرب القناة وفي اتجاه شمال شرقي، وفي الوقت نفسه يقوم اللواء ١١٦ مشاة بتوجيه ضربة ثانوية من الغرب إلى الشرق، بينما تقوم الفرقة ٢١ مدرعة بتوجيه الضربة الرئيسة من مواقعها شرق القناة في اتجاه جنوبي الدفرسوار، تحت مظلة الدفاع الجوي؛ بهدف إغلاق الطريق المؤدي للثغرة من الشرق، وذلك استناداً إلى بعض النقاط المهمة :

- أن اللواء المدرع ٢٥ كان من ضمن الواجبات التي تدرب عليها قبل بدء القتال، تدمير العدو إذا نجح في الاختراق في منطقة الدفرسوار - حيث تم وضع الخطط اللازمة لضرب اختراق العدو فور حدوثه وتم تحديد القوات التي تقوم بتنفيذها وتدريبها على تنفيذ مهامها. فكان متوقعاً حدوث هذا الاختراق في مراحل قبل العبور أو أثنائها أو بعدها، وتم تحديد ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار إحداها - وبالتالي فإن

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

ضباط وجنود اللواء المدرع ٢٥ كانوا على إلمام تام بطبيعة الأرض غرب القناة والتي سوف يقاتلون عليها.

- أن سحب الفرقة المدرعة الرابعة واللواء المدرع من شرق القناة إلى غربها سوف يعيد الاتزان إلى المواقع الدفاعية لمواجهة أي تهديد يقوم به العدو للوصول إلى مؤخرة القوات.
- أن القيام بتوجيه الضربة الرئيسة غرب القناة يضمن امامها تحت مظلة الدفاع الجوي، أما إذا تم توجيهها من الشرق فسوف تتم خارج هذه المظلة ويمكن أن تقع القوات فريسة للهجوم الجوي للعدو.
- أن توجيه الضربة الرئيسة بقوة لواءين مدرعين في غرب القناة؛ سوف تحقق قوة الصدمة المطلوب توجيهها للعدو، بالإضافة إلى توفير القوات اللازمة لتأمين قاعدة الهجوم وأجنابه. أما إذا قام بها اللواء المدرع ٢٥ من الشرق فإن الضربة ستكون ضعيفة، وسوف تكون قاعدة هجومه وجانبه الأيمن معرضين للخطر[١].

وعلى الرغم من دقة الخطة ووضوح تلك النقاط المهمة، التي أكدها ودعمها قادة الجيوش الميدانية، فقد عارض القائد العام المشير أحمد إسماعيل عارض هذا الرأي، ورفض سحب اللواء المدرع ٢٥ للغرب رفضًا باتًا، وظل ثابتًا على موقفه، وفشلت كل المحاولات لإثناء القائد العام عن قراره، بدفع اللواء ٢٥ مدرع؛ لتنفيذ مهمة تدمير العدو الذي يهاجم رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة من الجيش الثاني[٢].

وحسمًا للخلاف، استعان الفريق الشاذلي بالرئيس السادات لكي ينقض قرار وزير الحربية، وعلى الفور وصل الرئيس السادات إلى المركز ١٠ مساء يوم ١٦ أكتوبر للاطلاع على الموقف، وفض الاشتباك بين القائد العام ورئيس الأركان في تلك اللحظات الحرجة، وبمجرد

---

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .
٢ - انظر الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

وصول السادات إلى مركز القيادة العامة وطرح الخلاف بين وجهتي المشير أحمد إسماعيل والفريق الشاذلي وإشكالية تصفية الثغرة، لم يمهل السادات الفريق الشاذلي لشرح الاقتراحات السابق ذكرها وثار ثورة عارمة وفقد أعصابه وأخذ يصرخ في وجه رئيس الأركان بعصبية، وطالبه بعدم سماع هذه الاقتراحات الخاصة بسحب القوات من الشرق مرة ثانية، وحذره من إثارة هذا الموضوع مرة أخرى وإلا سوف يحاكمه؛ مما أصاب رئيس الأركان الفريق الشاذلي بجرح عميق. وبمنتصف الليل اتصل اللواء عبد المنعم واصل يخبر الفريق الشاذلي بأن اللواء المدرع ٢٥ لن يستطيع التحرك ويريد منع قيامه بهذه العملية الانتحارية. إلا أن الفريق الشاذلي عارضه لأنه تم اتخاذ القرار ويجب تنفيذه سواء يتفق مع وجهة نظره أم لا [1].

وعلى الفور، اتخذ القائد العام للقوات المسلحة قراره مساء ١٦ أكتوبر بالعمل على تصفية القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة، تبعًا لخطة القيادة العامة، التي كانت تتضمن تثبيت قوات رأس الكوبري في منطقة الدفرسوار، والقيام بهجوم أساسي شرق القناة استنادًا إلى الجناح الأيمن للجيش الثاني والأيسر للجيش الثالث؛ بهدف إغلاق الممر الذي فتحه العدو وسد الثغرة في شرق القناة؛ لمنع تدفق أي قوات معادية تالية، وقطع خط الرجعة على العناصر التي عبرت القناة وتعمل في الغرب وعزلها تمامًا، وفي نفس الوقت يتم احتواؤها لتدميرها؛ بأن تقوم الفرقة ٢١ مدرعة [الجيش الثاني] بدفع أحد لواءاتها في اتجاه الجنوب، وفي نفس الوقت يقوم الجيش الثالث بدفع اللواء ٢٥ مدرعة في اتجاه الشمال، وبالتالي يمكن سد الثغرة من الشرق، وفي الوقت نفسه يقوم لواء من الفرقة ٢٣ ميكانيكية بالهجوم ضد قوة العدو التي عبرت إلى الغرب[2]. ولذلك، تم حشد ٣ ألوية مدرعة، بما في ذلك اللواء ٢٥، الذي كان هناك شكوك في إمكان وصوله إلى منطقة المعركة، فكان خارج نطاق مظلة الدفاع الجوي

[1] - الفريق الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٥٢ -٢٥٤. مع مراعاة أن المشير عبد الغني الجمسي لم يشير إلى هذا الاجتماع.

٢ - كانت المخابرات على علم بتفاصيل عملية الاختراق وقد تسلم الفريق عبد المنعم واصل تقرير من المخابرات الحربية يفيد أن القوات الإسرائيلية تخطط لاختراق في الدفرسوار أو شمال القنطرة، وبالفعل أعطيت الأوامر بالهجوم المضاد لمواجهة الاختراق بالاحتياطي للجيش الثاني، الفرقة المدرعة ٢١ واللواء ١٥ المدرع، واحتياطي الجيش الثالث، الفرقة الرابعة، لكن القيادة العامة أخذت الاحتياطي ودفعت به لتطوير الهجوم، ولم يعد هناك قوات للهجوم المضاد للاختراق، وهذا أمر خطير للغاية !! الفريق عبد المنعم خليل، محضر نقاش بحثي مع سيادته، المشار إليه سابقا.

وبعيد عن أية معاونة من المدفعية، وفي منطقة يتواجد بها ٤ ألوية مدرعة للعدو، فضلًا عن سيطرة جوية كاملة؛ وبذلك الوضع سوف يخوض اللواء ٢٥ مدرع معركة غير متكافئة مع العدو، ولهذا كانت محاولات قائد الجيش الثالث الفريق عبد المنعم واصل لإثناء القيادة العامة عن قرارها، بدفع اللواء ٢٥ مدرع لتنفيذ مهمة تدمير العدو، الذي يهاجم رأس الفرقة ١٦ مشاة من الجيش الثاني.

إلا أنه فشل أمام عناد وإصرار القيادة العامة، ورفضها رأي الفريق عبد المنعم واصل لسير معركة الثغرة بدفع اللواء ٢ مدرعة المدعم من غرب القناة يوم ١٦ أكتوبر؛ لتدمير العدو في ثغرة الدفرسوار، حيث كان اللواء ٢ مدرعة على دراية بأرض المعركة وداخل مدى الحماية بوسائل الدفاع الجوي للقوات وفي أرض تحت سيطرة القوات المصرية، بدلا من دفع اللواء ٢٥ مدرعة في أرض ليس له خبرة بها وتحت سيطرة العدو وخارج نطاق ومدى عمل صواريخ الدفاع الجوي، بالإضافة إلى ما أحدثته قوات العدو من تغييرات في محاور وطرق التحرك، وما أقامته من سواتر ترابية ومواقع نيران في منطقة لم يكن لقوات اللواء ٢٥ مدرعة دراية بها؛ فقامت قوات العدو بالمناورة خلالها لتدمير اللواء ٢٥ مدرع. وبالفعل ثبت صحة توقعات قائد الجيش الثالث، وتم تدمير اللواء ٢٥ مدرع بالكامل، على نحو ما سنرى[1].

وكما تقضي الخطة، يقوم لواء من الفرقة ٢١ - التي أنهكتها شراسة القتال خلال الأيام الثلاثة الماضية بحراسة المنطقة الخلفية للجيشين الثاني والثالث - في حين أن العدو كان يحتفظ في المنطقة نفسها بـ ٦ ألوية مدرعة ولوائي مشاة، وهكذا كان للعدو التفوق الساحق في منطقة المعركة. ومن قلب جبهة القتال ذاتها، بدأ اللواء عبد المنعم خليل - قائد الجيش الثاني - محاولة استعادة السيطرة علي الموقف، فطلب إعادة اللواء ١٥ مدرع من رأس الكوبري إلي غرب القناة، لتكوين احتياطي قوي للجيش الثاني الميداني قادر علي مواجهة الموقف، ولكن وزير الحربية رفض هذا الطلب ولم يصدق على القرار.

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٤٨ - ٢٥٣ .

وحاول قائد الجيش إعادة تمركز قيادة الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي في منطقة الثغرة للسيطرة على القوات، ولكنها تأخرت في التنفيذ - فطلب إعادة تمركز قيادة الفرقة ٢١ مدرعة من الشرق إلي الغرب؛ لقيادة الاحتياطات التي تعمل غرب القناة، لمعرفة قائدها الجيدة بطبيعة الأرض مما يمكن من السيطرة على الموقف في منطقة الاختراق.

ولكن القائد العام للقوات المسلحة رفض هذا المطلب أيضًا؛ مما ساعد على اتساع الثغرة، وازدياد عمق الاختراق المعادي غرب القناة، واستمراره في تدمير كتائب الصواريخ وتوسيع الثغرة في الدفاع الجوي[1]. وبذلك لم يتوفر لدى قيادة الجيشين الميدانيين احتياطي يمكنهما من صد أي اختراق لأحدهما أو بالتعاون بالإطباق بين احتياطي الجيشين بمؤازرة الاحتياطي الاستراتيجي للقيادة العامة، فكيف يتم تطهير الثغرة وتأمين القوات ضد هجمات العدو !!

وبدلًا من أن تصدق القيادة العامة على مطالب قائد الجيش الثاني المسئول عن العمليات داخل قطاع الجيش والمتواجد وسط ميدان القتال والقادر على الانتقال ومعاينة الوضع على الطبيعة واتخاذ القرارات المناسبة، أصدرت القيادة العامة أوامرها بقيام اللواء ١١٦ مشاة ميكانيكي - المتورط في كمين منذ الصباح والمثقل بالخسائر خاصة في عناصر قيادته - بالتغلب على العدو في مواجهة واحتلال الساتر الترابي والمصاطب على الضفة الغربية للقناة في منطقة الثغرة وشمالها. كما اتخذت القيادة العامة قرارها بدفع اللواء ٢٣ المدرعة من الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي - احتياطي القيادة العامة - كما دفعت باللواء ١٥٠ مظلات إلى جنوب وغرب الإسماعيلية[2]. لتدار معركة الدفرسوار على النحو الآتي:

---

١ - الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٧.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

معركة الدفرسوار

في ظل هذه التداعيات وعدم توافر معلومات كافية عن قوة قوات العدو وتسليحها، بدأ الجيش الثاني في دفع وحدات فرعية [كتائب] لمحاولة تدمير العدو في منطقة الدفرسوار [قرية الجلاء ومطار الدفرسوار]، ونتيجة لتزايد قوات العدو التي دُفعَ بها ليلة ١٦/١٥ أكتوبر لم تنجح قوات الجيش الثاني في مهمتها، واستمرت قوات العدو في توسيع الثغرة، ومع استمرار القصف الجوي للعدو على رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة، تمكن لواء مشاة ميكانيكي إسرائيلي من الاختراق، ونجح في الضغط على عناصر الفرقة ٢١ مدرعة التي قامت بهجوم مضاد شرق القناة في اتجاه الدفرسوار طبقًا للخطة، وتمكن العدو من إيقافها على مسافة ١كم من قواته التي نجحت في اختراق الجانب الأيمن لرأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة، وفي الوقت نفسه واصل العدو دفع قواته إلى غرب القناة، وواصلت هذه القوات هجماتها ضد عناصر الدفاع الجوي والمناطق الخلفية، وتمكنت من صد الهجمات المضادة التي واجهتها [١].

برغم نجاح اللواء ١١٦ في تدمير عدد من دبابات العدو أثناء تقدمه من الغرب إلى الشرق، إلا أنه عندما وصل إلى بعد حوالي ٢ كم من القناة وقع تحت نيران كثيفة اضطرته إلى الارتداد بعد أن أصيب بخسائر كبيرة. كما نجحت الفرقة ٢١ مدرعة في قطع الطريق المؤدي إلى ثغرة الدفرسوار من الشرق، ولكنها عجزت عن إحراز أي تقدم جنوب هذا الطريق، وبالتالي ظل الطريق الذي يقود إلى الثغرة من الجنوب والجنوب الشرقي مفتوحاً[٢]. ولم تستطع الفرقة ٢١ مدرعة معاونة هجوم اللواء المدرع ٢٥ حسب أوامر القائد العام المشير أحمد إسماعيل - وكان ذلك من ضمن عوامل تدمير اللواء - نظراً لظروف اشتباكها المستمر مع العدو[٣].

لذلك لم تتمكن أي وحدة من وحدات الفرقة ٢١ المدرعة من الالتقاء مع اللواء ٢٥ مدرع، علاوة على تمتع العدو بتفوق ساحق في المدرعات في تلك المنطقة، فقد وجه العدو

١ - المرجع نفسه، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.
٢ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.
٣ - الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

فرقة مدرعة من ثلاثة ألوية مدرعة لمواجهة هذا اللواء؛ حيث قامت فرقة العدو بتخصيص أحد ألويتها لكي يسد طريق تقدم اللواء المدرعة ٢٥ إلى الشمال، بينما تحرك اللواء الثاني والثالث ليتخذا مواقع إلى اليمين وإلى المؤخرة لاتجاه اللواء ٢٥، وبمجرد أن دخل اللواء منطقة الكمين، هوجم بالنيران من ثلاثة اتجاهات وتم تدميره تدميرًا تامًا[1].

وبالتالي لم تُسَدّ الثغرة من الشرق، وهو ما كان متوقعًا لتلك المهمة الانتحارية، التي حُدِّدَت قواتها حسب حجمها التنظيمي، وليس حسب قدراتها الحقيقية[2]. إلى جانب عدم معرفة قدرة العدو الذي ستواجهه، وحالة الانهاك التي أصابت القوات التي خاضت معارك عنيفة تكبدت فيها خسائر جسيمة، منذ بدء عملية التطوير. فضلا عن استمرار الاشتباك مع العدو، وتركيز هجماته الجوية ونيران مدفعيته الكثيفة، التي لم تعط الفرصة لقوات التطوير لإعادة تجميعها وإصلاح معداتها، فاتبعت القوات المصرية الهجوم الموزع بوحدات فرعية صغيرة الحجم ضعيفة التسليح، فتحولت لصد الهجوم بدلا من تدميرها، وهو ما يدل على أن القيادة العامة لم تكن في الصورة الصحيحة للموقف؛ ولذلك فشلت القوات التي أرسلتها القيادة العامة في تنفيذ ما كلفتها به من مهام، بدون علم ورأي قائد الجيش الثاني الفريق عبد المنعم خليل، ليتضارب أسلوب ونهج إدارة الحرب في ظروف صعبة للغاية[3].

وحتى صباح يوم ١٧ أكتوبر، لم يكن العدو قد نجح في إقامة أي جسر ثابت عبر القناة في منطقة الدفرسوار، كما كان مقررًا بخطته؛ ولذلك ظلت القوات التي عبرت غرب القناة باستخدام القوارب المطاطية والمعديات معزولة عن قواعدها شرق القناة لمدة تقترب من ٤٠ ساعة، ورغم صغر حجم قوات العدو [لواء مشاة و٣٠ دبابة] غرب القناة، إلا أنها أثارت القلق والارتباك بين القيادات والقوات المصرية غرب القناة؛ بسبب الأسلوب الجيد الذي اتبعته لإخفاء أفرادها وأسلحتها عن الاستطلاع الجوي والاستطلاع الأرضي باستغلال طبيعة المنطقة ومطار الدفرسوار[4].

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
٢ - الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ٢٠٢ - ٢٠٥.
٣ المرجع نفسه.
٤ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٥٨ - ١٦٠.

العمليات الحربية شرق القناة وقتال يوم ١٧ أكتوبر

صدرت تعليمات قيادة الجيش الثاني بدفع اللواء الأول المدرع [أحد ألوية الفرقة ٢١ مدرعة] لتدمير العدو شرق الدفرسوار وتأمين الجنب الأيمن للفرقة ١٦ مشاة، وبعد القصف الجوي والمدفعي قام اللواء المدرع الأول بتوجيه ضربة مضادة في اتجاه الدفرسوار جنوبا، ورغم الظروف القاسية التي واجهها اللواء فقد تمكنت دباباته من تدمير العدو في المنطقة، ومن الوصول إلى نقطة الدفرسوار القوية الشمالية واحتلالها، ولكنه اضطر إلى الارتداد شمالا تحت ضغط العدو والضرب الجوي المركز ونيران مدفعية العدو بعيدة المدى.

وواصل العدو قتال اللواء أثناء انسحابه والضغط عليه حتى وصل على مقربة من جنوب موقع اللواء، واستمر القتال محتدما حتى التاسعة مساء، حينما تمكن اللواء الأول من اتخاذ الأوضاع الدفاعية الملائمة بعد أن تكبد خسائر فادحة[1]. واستشهد قائد اللواء وقائد كتيبة المدفعية وأصيب رئيس أركان اللواء وفقد بصره[2].

كما تم تكليف اللواء ١٨ مشاة ميكانيكي - الذي كان يتخذ أوضاعا دفاعية شمال قرية الجلاء - بتصفية العدو الموجود في القرية بواسطة إحدى كتائبه - ولكن هجوم الكتيبة لم يلبث أن باء بالفشل وتكبدت خسائر جسيمة؛ أدت إلى صدور الأوامر بسحبها[3].

وتوالت هجمات العدو؛ بهدف تصفية رأس الكوبري في هذا القطاع، حيث تعرض رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة منذ ليلة ١٦/١٥ أكتوبر لهجمات عنيفة متواصلة على طول المواجهة، مع قصف جوي مركز ونيران كثيفة من مدفعيته بعيدة المدى؛ مما ألحق بوحدات الفرقة خسائر كبيرة. وباستمرار الاشتباك مع العدو الذي كان يحاول بعناد وإصرار الضغط على الجانب الأيمن لجناح الجيش الثاني شرقاً، وتحت ضغط نيران مدفعية العدو وتعرض القوات لقصف جوي عنيف؛ كان موقف اللواء ١٦ مشاة - بحلول المساء - قد ساء إلى درجة

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٣٨٤ - ٣٨٥.
٢ - الفريق كمال حسن علي، مرجع سابق، ص ٣٢٥.
٣ - جمال حماد، ص ٣٨٥.

خطيرة، فقد تم تدمير مجموعة مدفعيته، وكذلك معظم الدبابات والأسلحة والصواريخ المضادة للدبابات الموجودة في وحدات اللواء، وارتفع معدل الخسائر بدرجة عالية كما ساء موقف الذخيرة، بشكل ينذر بالخطر.

ونتيجة لتعرض وحدات اللواء ومركز قيادته ومنطقته الإدارية لهجوم عنيف من دبابات العدو، في الوقت الذي اشتد فيه الضرب الجوي وازدادت كثافة نيران المدفعية وأصبح اللواء عاجزاً عن الاحتفاظ بمواقعه؛ اضطر اللواء إلى إخلاء مواقعه الدفاعية؛ مما حقق للعدو غرضه في توسيع ثغرة الاختراق شمالا؛ لتأمين معبر الدفرسوار لإقامة الجسور بين شاطئ القناة، وفقا للخطة الموضوعة[1].

وفي الوقت نفسه، اضطرت الفرقة ١٦ مشاة إلى تعديل أوضاع وحداتها الدفاعية، بعد أن تقلص رأس كوبري الفرقة، وتمكن العدو من فتح الطريق لاحتلال قرية الجلاء [المزرعة الصينية] والتي تكبد الطرفان في معاركها خسائر فادحة، وهي ما عرفت بمعركة مذبحة الدبابات[2]. كما استمر العدو في تركيز غاراته المتواصلة ضد كتائب الصواريخ؛ بهدف تصفية وسائل الدفاع الجوي في قطاع عريض غرب القناة، لتأمين ممر للطائرات الإسرائيلية لتستطيع النفاذ بحرية إلى الضفة الغربية للقناة لتقديم المعاونة الجوية للقوات الأرضية أثناء قيامها بعملياتها ضد القوات المصرية[3].

١ - المرجع نفسه، ص ٣٨٦ – ٣٨٧.

٢ - موشي ديان، معركة قادة العدو، ص ١٩٧. بينما يصف أرييل شارن ذلك المشهد المروع، لم نع تماما مدى المعركة وقوتها وعنفها القاتل، وعندما شحبت السماء تكشف المشهد عن مئات ومئات العربات المشتعلة والمفحمة، أتلفت خمسين من دباباتنا وتبعثر حولها مئة وخمسون دبابة مصرية محطمة، ومئات العربات المدرعة والجيبات والشاحنات الملتوية، وهنا وهناك دبابات إسرائيلية ومصرية حطمت الواحدة الأخرى على بعد أمتار معدودة، وقد التحمت أنابيبها في صراع مخيف وجها لوجه. وحول الدبابات وفي هياكلها المحطمة جثث طواقمها.. وإذا دنوت شاهدت أجساد الجنود المصريين والإسرائيليين مختلطة في وضعها الأخير قبل الموت، قفزوا سوية من الهياكل الفولاذية الضخمة وهي تحترق، وسوية قتلوا. ولن يستطع لسان أبدا أن يصف هول هذا المشهد، ولا رسام أن يصور ما حدث، وفي هذه الليلة نفسها سقط قرابة ثلاثمائة من رجالنا وجرح مئات آخرون، وكانت خسائر المصريين أكثر فداحة أيضًا. مذكرات أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤١١ – ٤١٢. مقارنة بمذكرات المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤١٣ – ٤١٤.

٣ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٦١.

العمليات الحربية غرب القناة

تركزت أعمال قتال قوات الجيش الثاني في محاولات مستميتة ينقصها المعلومات الصحيحة والتخطيط المسبق لحصار القوات الإسرائيلية غرب القناة، والتمسك برأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة. لذلك بدأت القوات المخصصة في قطاع الجيش الثاني للهجوم على رأس كوبري العدو بحلول صباح ١٧ أكتوبر. حيث أصدر قائد الجيش الثاني تعليمات بتحرك كتيبة المشاة الميكانيكية المتبقية من اللواء ١١٦ وانضمام بقايا الكتيبتين اللتين سبق للعدو تدميرهما في اليوم السابق إليها، وأن يقوم رئيس الأركان بتولي القيادة، وإعادة تجميع وحدات اللواء واحتلال الموقع الثالث [موقع دفاعي غرب تقاطع أبو سلطان مع طريق المعاهدة] والذي يقع على بعد حوالي ٥ كم من مطار الدفرسوار والبحيرة المرة الكبرى بمهمة منع العدو من التقدم غرباً.

وقد تم تدعيم اللواء بعدد ١٤ دبابة، ورغم ذلك لم يتمكن اللواء من تحقيق المهام التي كلف بها. أما المجموعة ١٢٩ صاعقة [والتي كانت ضمن احتياطي الجيش الثاني]، فقد ظلت عناصر هذه المجموعة تقاتل بالقرب من مطار الدفرسوار لمدة أكثر من ٧٢ ساعة قتالا ضاريا حتى آخر طلقة وآخر رجل[١].

أما سرية الكتيبة ٧٢، والتي هاجمتها دبابات العدو هجوما عنيفا من مواقعها غرب مطار الدفرسوار، ورغم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها السرية - خاصة في الضباط - فقد طلب قائد السرية من مدفعية الجيش الثاني قصف المنطقة [أبو سلطان] بأكملها بما فيها سرية الصاعقة المصرية. ولم تكن الكتيبة ٨٥ مظلات [ضمن وحدات اللواء ١٨٢ مظلات]، أحسن حظاً، من مجموعة الصاعقة في تنفيذ مهمتها في تدمير العدو غرب القناة في الدفرسوار، والاستيلاء على النقطتين القويتين بمطار الدفرسوار؛ فقد وقعت في كمين إسرائيلي، وتم تدميرها

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٣٩٠ - ٣٩٦.

عن آخرها. وأخيراً لم يتبق إلا اللواء ٢٣ مدرع [من الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي] - التي كانت ضمن الاحتياطي الاستراتيجي للقيادة العامة - والذي أصبح مسئولا عن جميع عمليات تصفية رأس الكوبري الإسرائيلي في الدفرسوار غرب القناة تنفيذا لقرار القيادة العامة وتعليماتها بتدمير العدو واحتلال المصاطب على الضفة الغربية ومنع قوات العدو من عبور القناة أو عبور البحيرات المرة غربا ؟!

ولكن تأجل دفع اللواء لمدة ٢٤ ساعة[1]. وبنهاية اليوم كان العدو قد تمكن من توسيع ثغرة الاختراق، والتسرب إلى مناطق متفرقة شمالا وشمال غرب وغرب الدفرسوار، وتمكن من احتلال المصاطب شرق وغرب القناة [في الخط العام الدفرسوار - المغذي الرئيسي-]، كما أصبحت المنطقة شرق القناة من كبريت على يسار الجيش الثالث جنوبا إلى تل سلام على يمين الجيش الثاني شمالاً، تحت السيطرة الكاملة للقوات الإسرائيلية، فضلا عن الخسائر الفادحة في الأرواح والمعدات[2].

هكذا، لم يدرك القائد الأعلى للقوات المسلحة، أهمية المناورة بالقوات، إلا بعد ظهر يوم ١٨ اكتوبر، بعد أن أصبحت القوات مهددة بالتطويق، وبعد أن دمر العدو الكثير من مواقع الصواريخ، وبعد أن أصبحت القوات البرية للعدو قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التي أحدثتها في الدفاع الجوي[3]. فأصبح للعدو التفوق البرى والجوى غرب القناة، كما أن المبادأة أصبحت بجانبه. لذلك اتخذ قرار بسحب الفرقة الرابعة المدرعة ووضعها تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة للقوات المصرية؛ حتى يمكن استخدامها - باعتبارها

١ - الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص٢٣٦ - ٢٣٩، أما بشأن الخسائر التي بلغت ٦٣٠ قتيلًا و٧٨٠ جريحا، وفقدان ما بين ٩٠ إلى ١٠٠ دبابة، وفقا لتقرير قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة، للمزيد، انظر نص البرقية،

The National Archives, Telegram, from, Department of State, Usint Cairo, Egyptian Military Situation, October 18, 1973.

٣ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

القوة الرئيسة - إما في قطاع الجيش الثاني، أو الثالث غرب القناة حسب تطور الموقف خلال ليلة ١٩/١٨ أكتوبر[١]، وتكليفها بالانتشار من الدفرسوار إلى السويس؛ لستر طرق الاقتراب إلى القاهرة[٢].

إلا أن ذلك لم يجد في هذا التوقيت؛ لمواجهة قوة العدو التى وصلت إلى فرقتين مدرعتين غرب القناة، وقد تصبح ثلاث فرق مدرعة قبل فجر ١٩ أكتوبر، بإسناد مسئولية الدفاع عن النطاق التعبوى للجيشين الثانى والثالث معا ـ وهى مواجهة لا تقل عن ٧٠ كم - للفرقة الرابعة، والتي أصبحت تعمل بأوامر من القيادة العامة مباشرة[٣]. وتوالت البلاغات والمعلومات عن تسرب أعداد كبيرة من الدبابات الاسرائيلية فى عمق الدفاعات المصرية غرب القناة، وتصعيد هجومها ضد المواقع الخلفية والوحدات الإدارية وقواعد الصواريخ[٤]. واتضح خلال هذه المرحلة خطورة عدم نشر المعلومات الحقيقية عن العدو، على الوحدات والوحدات الفرعية غرب القناة [الوحدات الإدارية ووحدات الدفاع الجوى ومراكز القيادات]، التي فوجئت بظهور دبابات تطلق النار عليها، دون أن تدرى هويتها؛ مما تسبب فى تدمير الكثير منها، وأسر البعض الآخر[٥].

ولمواجهة الأزمة، حضر السادات إلى مركز العمليات، وبعد أن استمع إلى تقرير شامل عن الموقف من وزير الحربية، تقرر إيفاد الفريق الشاذلي إلى قيادة الجيش الثاني؛ للعمل على

---

١ - المشير عبد الغنى الجمسي، مرجع سابق، ص ٤١٨، ٤١٩.

٢ - حافظ اسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

٣ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

٤ - انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٦٥ - ٢٦٦. كذلك، نص تقرير قتال اليوم الثالث عشر ١٩٧٣/١٠/١٨، نقلا عن، محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٤٨٨-٤٨٩، ص ٤٩٥- ٤٩٦، مقارنة بتقرير مجموعة العمل الخاصة بالشرق الأوسط بمركز العمليات في وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الموقف العسكري صباح ١٩ أكتوبر ١٩٧٣، وفقا لمضمون الوثيقة المدرجة بملحق الوثائق:

The National Archives, Department Of State Operations Center, Middle East Task Force Situation Report # 43, Situation Report in Middle East, oct. 19, 1973.

٥ - حول تلك الحوادث المؤلمة، يسترجعها بقسوتها ومرارتها، المؤرخ العسكري، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٤٣٤- ٤٣٥.

منع تدهور الموقف، وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على قوات العدو غرب القناة، ومحاولة غلق الثغرة في شرق القناة، وهي كلها في قطاع الجيش الثاني، وذلك قبل نهاية نهار ١٨ أكتوبر[١]. ليظل جهاز القيادة العامة باقيًا داخل المركز [١٠] بالقاهرة طوال مدة الحرب، دون أن يغادر أحد من قادتها، إلا في مهام خاصة، ولفترات محدودة. وبنهاية نهار ١٨ أكتوبر، اكتفت القيادة العامة بإرسال الفريق الشاذلي لتولي قيادة الجيش الثاني الميداني ومواجهة الأزمة. على عكس ما فعلته القيادة الجنوبية الاسرائيلية التى كانت تتولى إدارة الحرب على جبهة سيناء بانتقالها من مركز قيادتها الرئيسى في بئر سبع إلى مركز قيادتها المتقدم فى أم مرجم عقب بدء الحرب بعشر ساعات فقط[٢].

قتال يوم ١٩ أكتوبر

وبحلول صباح اليوم الرابع عشر للقتال، أصبح للعدو ثلاث فرق مدرعة (فرقة شارون ـ آدان ـ ماجن) و واصلت هذه القوات عملياتها؛ لتحقيق أهدافها وفقاً للخطة الموضوعة على محورين رئيسين: المحور الشمالى وهو محور الإسماعيلية، وكانت تعمل عليه فرقة شارون؛ بهدف عبور ترعة الإسماعيلية والاستيلاء على مدينة الإسماعيلية، وكانت القوات المصرية الوحيدة التى تواجه فرقة شارون على هذا المحور جنوب ترعة الاسماعيلية، عبارة عن اللواء ١٨٢ مظلات، وكتيبتين صاعقة. أما المحور الجنوبي وهو محور السويس وكانت تعمل عليه فرقتا آدان وماجن بقوة ثلاثة ألوية؛ وهدفها النهائى الاستيلاء على مدينة السويس، لاستكمال حلقة الحصار على الجيش الثالث الميدانى وقطع طريق القاهرة - السويس الشمالي ثم طريق القاهرة - السويس الرئيسي؛ وبذلك يتم عزل مدينة السويس

---

١ - المشير عبد الغنى الجسمى، مرجع سابق، ص ٤١٩. كذلك، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

٢ - بدا واضحا تشبث القيادة العامة للجيش المصري بمقر القيادة بالمركز رقم [١٠] بالقاهرة، بينما كانت القيادة العامة الإسرائيلية ممثلة في موشي ديان وحاييم بارليف وغيرهم من القادة، تعقد اجتماعاتها بمركز في الصحراء يقع على بعد كيلو مترات من القناة، مذكرات أرييل شارون، مرجع سابق، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

والجيش الثالث عن طريق امداداتهما مع القاهرة، وكان يواجه قوات هذا المحور، وحدات من الفرقة ٦ مشاة ميكانيكية ووحدات من الفرقة ٤ المدرعة[1].

وبوصول الفريق سعد الدين الشاذلي إلى الجبهة، تولى مسئولية قيادة الجيش الثاني مساء ١٨ أكتوبر وحتى ٢٠ أكتوبر، أملًا في إنقاذ الموقف؛ لأنه يملك السلطة والإمكانية، وبعد الاطلاع على الأوضاع من خلال تقارير قيادة الجيش ورئيس أركانه، والاتصال بقادة التشكيلات من خلال تقارير قيادة الجيش ورئيس أركانه، والاتصال بقادة التشكيلات، بدأ الفريق الشاذلي في تنفيذ خطة القيادة العامة، باستخدام القوات الخاصة في قطاع الجيش الثاني الميداني، فقام بدفع مجموعة عمليات خاصة، لكنها لم تحقق النجاح المطلوب واستشهد قائدها[العقيد إبراهيم الرفاعي]. ثم قام بدفع المجموعة ١٣٩ صاعقة من احتياطي القيادة العامة؛ للعمل في الاتجاه جنوبًا حتى البحيرات المرة، تنفيذًا لأوامر المشير أحمد إسماعيل أيضًا، ولكنها وقعت أثناء تحركها فى كمائن العدو، ومنيت بخسائر كبيرة[2].

وبمنتصف اليوم، هاجمت الدبابات الإسرائيلية موقع إحدى كتائب اللواء ١٨ مشاة ميكانيكي (إحدى تشكيلات الفرقة ٢١ مدرعة) قامت الكتيبة بصب وابل من نيرانها على قوات العدو، وتكبد الطرفان بعض الخسائر من الدبابات، فضلا عن خسائر الأفراد والمعدات، وعلى أثر ذلك توقفت هجمات العدو وبدأت الطائرات الإسرائيلية فى قصف المواقع الدفاعية داخل رأس الكوبرى الموحد (الفرقة ٢١، الفرقة ١٦) قصفًا مركزًا.

ونظرًا لتدهور الموقف على الضفة الغربية جنوب ترعة الإسماعيلية، بعد فقدان اللواء ٢٣ المدرع واللواء ١١٦ مشاة ميكانيكى قدرتهما القتالية؛ لذلك قرر الفريق الشاذلي استعادة التوازن على مستوى الجبهة عن طريق القيام بعملية هجومية على الضفة الشرقية للقناة؛ بغرض تقليص ثغرة الاختراق الإسرائيلية، بعد أن فشلت المحاولات السابقة فى تصفيتها والقضاء عليها.

١ - سجل سير الحوادث للقيادة العامة، مصدر سابق، وكذلك جمال حماد، مرجع سابق، ص ٤٥٥-٤٥٦.

٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٦٦-٢٦٧. وكذلك، يوسف عفيفي، أبطال الفرقة ١٩ مقاتلون فوق العادة [القاهرة : دار الصفوة، ط٢، ١٩٩٢]، ص٦٠.

ولتحقيق هذا الهدف أصدر رئيس الأركان الفريق الشاذلى تعليماته إلى قائد الفرقة ٢١ المدرعة، القيام بحشد كل ما فى استطاعته من الدبابات دون الإخلال باتزان دفاعات الكوبرى الموحد الذى يتولى قيادته[1].

ارتكزت الخطة على أساس الهجوم بنسقين :

النسق الأول: اللواء ٢٤ المدرع، ومهمته تدمير قوات العدو وتأمين قرية الجلاء.

النسق الثاني: اللواء الأول المدرع، مهمته تأمين الجنب الأيمن اللواء ٢٤ مدرع، أثناء الهجوم بالتعاون مع عناصر المظلات، التي ستقوم بمهمة التأمين من المصاطب التى تحتلها غرب القناة. وتحددت الساعة الرابعة مساءً موعداً لبدء الهجوم، على أن تسبقه ضربة طيران وقصفة نيران مركزة من مدفعية الفرقة ٢١ مدرعة، وقد تخصص لهذه العملية ٥٦ دبابة، ووجد الفريق الشاذلي أن هذا العدد لا يكفى لتحقيق نجاح المهمة؛ لذا طلب من قائد الفرقة ٢١ مدرعة سحب كل الدبابات المتبقية برأس الكوبرى الموحد. إلا أن قائد الفرقة رفض طلب الفريق الشاذلي؛ لأن ذلك سوف يؤدي إلى تقلص رأس الكوبرى الموحد، بل سقوطه كلية.

وبعد كل ذلك، نجد أن هذا الهجوم المترقب على الضفة الشرقية، الذى دار من أجله كل الجهد وذاك الجدال لم يتم بالمرة؛ لأسباب تتعلق بالوضع على الضفة الغربية، فقد أصبح الوضع العسكرى على كل ضفة للقناة يؤثر على الضفة الأخرى تأثيرًا مباشرًا منذ عملية تطوير الهجوم. ولقد ساء الوضع على الضفة الغربية جنوب ترعة الإسماعيلية؛ نتيجة لهجمات دبابات العدو على وحدات اللواء ١٨٢ مظلات؛ مما أدى إلى سقوط موقع سرابيوم الحيوي في يد قوات العدو. وتبعًا لذلك أصدر الفريق الشاذلى تعليماته إلى قائد اللواء ١٨٢ مظلات بالارتداد بوحداته شمالاً، على أن يتمسك بالخط (طوسون ـ سرابيوم)؛ مما أثر بالطبع على

---

١ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٤٤٨- ٤٤٩.

مخطط الهجوم على الضفة الشرقية. وبالتالي تم إلغاء عملية الهجوم، قبل موعد البدء بعشرين دقيقة فقط، حيث إن عملية الهجوم لم تعد ضرورية، واقتصر الأمر، على التمسك بالخط الحالي للفرقة ٢١ مدرعة (خط سرابيوم) وتجهيز الدفاعات ورص الألغام[1].

وبمساء نفس اليوم، أصدر الفريق الشاذلي تعليماته بارتداد وحدات الفرقة ٢١ المدرعة من خط سرابيوم إلى طوسون؛ نظراً لارتداد قوة المظلات ١٨٢ إلى خط طوسون؛ وبذلك تمكن العدو من توسيع ثغرة اختراقه شمالاً حتى طوسون دون أي قتال. وبنهاية اليوم، تمكن العدو من تثبيت الجيش الثالث أولاً، لحين تنفيذ مخططه لاختراق الجيش الثاني، وبعد نجاحه في اختراق الجيش الثاني بدأ في تثبيته؛ لكي يبدأ في التحول للهجوم على قوات غرب القناة للجيش الثالث. وهو ما توقعه قائد الجيش الثالث الفريق عبد المنعم واصل، إلا أن القيادة العامة لم تستمع إليه. كما فشل الفريق الشاذلي – من قبل - في إقناع القيادة العامة بسحب بعض اللواءات لمواجهة الموقف[2] !!

وفي ظل التصور غير الصحيح لحجم الهجوم الإسرائيلي من ناحية، والتركيز في الدفاع عن مدينة الإسماعيلية وطريق القاهرة - الإسماعيلية الصحراوي، من ناحية اخرى؛ كانت النتيجة هي استنفاد القوات والاحتياطيات شمال الثغرة؛ لينتهى الوضع بانفتاح الطريق جنوباً في اتجاه مدينة السويس، وأصبح على الجيش الثالث بدء مرحلة صعبة من الحرب، لمواجهة منفردة مع قوات العدو المتفوقة، التي تتمتع بالسيطرة الجوية على سماء المعركة، في غياب تام لأي معاونة من الجيش الثاني، أو احتياطيات القيادة العامة والقوات الجوية. والأمر الوحيد الذي كان مطمئنا، هو موقف قوات رأس كوبري الجيش الثالث شرق القناة، التي كانت تقاتل بثبات

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٦٥، كذلك، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٤٥١، ص ٥٨٧-٥٩٤.

٢ - عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٤٥، كذلك محضر النقاش البحثي مع سيادة الفريق عبد المنعم خليل، المشار إليه سابقا.

وثقة، خاصة بعد أن تم إمدادها مبكرا بالاحتياجات الإدارية والذخائر، التي أعانتها على مواجهة المرحلة التالية(١).

وعندما أدركت القيادة العامة أخطاءها، وخاصة عدم المبادرة بتكوين احتياطى تعبوي بديل لإعادة التوازن الاستراتيجى لاحتياطي الجيوش غرب القناة(٢)، واستحالة قيام الجيش الثالث بأي هجوم مضاد رئيسي على مستوى الجيش؛ لتدمير القوات المدرعة الإسرائيلية، التي أخذت تندفع داخل نطاقه التعبوي. بسبب عدم وجود الاحتياطى الذى يمكن له دفعه لمواجهة العدو في هذه العملية؛ أصدرت القيادة العامة تعليماتها العاجلة إلى قيادة الجيش الثالث لتدارك الأمر، بسحب معظم وحدات الفرقتين ٦ مشاة ميكانيكية و٤ المدرعة من مواقعها شرق القناة للعودة إلى غرب القناة، لتوضع تحت قيادة الفرقتين.

ورغم سحب هذه الوحدات من الشرق إلى الغرب، لم يكن فى مقدرة قائدى الفرقتين القيام بأي هجمات مضادة رئيسة ضد العدو، فقد كان من المتعذر القيام بعملية إعادة التجميع لكي تستعيد الوحدات كفاءتها القتالية، بينما كانت القوات المدرعة الاسرائيلية تشق طريقها بسرعة واندفاع داخل النطاق التعبوى. وكانت الفرقة ٦ مشاة ميكانيكية تنقصها قوتها الضاربة، فقد ظل اللواء ٢٢ المدرع باقيا في مواقعه شرق القناة، كما أن قائد الفرقة ٤ المدرعة كان متمركزا في الشمال عند تقاطع طريق [عثمان أحمد عثمان] بعيدًا عن منطقة الجفرا، وتحت قيادته وحدات اللواء الثاني المدرع [عدا كتيبة] في مواقعها الدفاعية، بعد أن عهدت إليه القيادة العامة ظهر يوم ١٨ أكتوبر بمسئولية تأمين النطاق التعبوي للجيشين الثاني والثالث معا؛ مما جعل الأمر يقتصر على القيام بهجمات مضادة محلية بوحدات لا

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

٢ - كما تم توزيع اللواءات المدرعة على القوات مبكرا، وكان الخوف من الهجوم المضاد، وتكون قوات المشاة بدون القوات المدرعة، محضر النقاش البحثي مع سيادة الفريق عبد المنعم خليل، المشار إليه سابقا. كذلك، جمال حماد، مرجع سابق، ص ٤٥٦-٤٥٧.

تزيد على كتيبة مدرعة أو مشاة ميكانيكية مدعمة، وأصبح الغرض مقتصراً على صد العدو وإيقافه أو تعطيله، وليس بالطبع تدميره والقضاء عليه[(١)].

إلى جانب حالة الارتباك التى أصابت القادة والتناقض الحاد فى اتخاذ القرار؛ مما انعكس بصورة سلبية على إدارة المعركة وهو ما ظهر بوضوح خلال المرحلة الأخيرة من الحرب، فكانت القوات المسلحة بحاجة إلى فض الاشتباك بين القادة[(٢)]!!

وأمام تلك الأوضاع المتردية، وعدم تمكن الفريق الشاذلي من منع تدهور الموقف، فلم يكن بوسع الفريق الشاذلى فى واقع الأمر إجراء أي تغييرات جوهرية في الموقف، فلم يكن لديه التفويض اللازم لاتخاذ أي قرارات استراتيجية تغير من طبيعة الأوضاع العسكرية على جبهة القتال، ولم تكن من سلطاته الحقيقية خلال فترة وجوده فى مركز قيادة الجيش الثانى تتجاوز كثيراً تلك السلطات التى كانت فى يد قائد الجيش اللواء عبد المنعم خليل[(٣)]؛ عاد الفريق الشاذلى إلى القاهرة مساء يوم ٢٠ أكتوبر*؛ لعرض الموقف على القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادة السياسية، لاتخاذ القرار المناسب.

وعلى ضوء التقرير الذي أعده رئيس الأركان خلال ٤٤ ساعة التي قضاها في قيادة الجيش الثاني، تحددت أوضاع قواته وقوات العدو، حيث كان للعدو غرب القناة ٥ ألوية

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

٢ - عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٢٤٥، أما بشأن أسلوب إدارة الأزمة يوضحها الفريق عبد المنعم خليل، بأنه كانت هناك مشادة عارمة بين الفريق أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلي أثناء الاتصال بينهما، محضر النقاش البحثي مع سيادة الفريق عبد المنعم خليل، المشار إليه سابقا.

٣ - انظر، اللواء عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ٢١٩.

* أكد السادات وكذلك أقر الفريق الشاذلي بأنه عاد إلى القاهرة يوم ١٩ أكتوبر وهو ما ثبت عدم صحته، فقد عاد الفريق الشاذلي إلى القاهرة مساء يوم ٢٠ أكتوبر، وليس يوم ١٩ أكتوبر، كل منهما لأهدافه ودوافعه. وهو ما أكده الفريق عبد المنعم خليل، ومؤكدا أن تواريخ الحرب لا تنسى، مشيرا إلى أن الفريق الشاذلي ذكر له بأنه سوف يعود للقيادة العامة ويطلب من الرئيس السادات وقف القتال، ولم يكن منهاراً، كما ادعى السادات، فيما بعد، محضر النقاش البحثي مع الفريق عبد المنعم خليل، المشار إليه سابقا. وكذلك مذكراته، مرجع سابق، ص ٢١٨ - ٢١٩.

مدرعة ولواء مظلي؛ وكانت هذه القوة مشكلة في فرقتين مدرعتين فرقة بقيادة الجنرال شارون وتتكون من لواءين مدرعين ولواء مظلي، وتضغط في اتجاه مؤخرة الجيش الثاني، وفرقة مدرعة أخرى، تتكون من ثلاثة ألوية مدرعة بقيادة الجنرال برن، وتضغط في اتجاه مؤخرة الجيش الثالث. كما كان للعدو فرقتان مدرعتان أخريان شرق القناة، تتكون كل منهما من لواءين مدرعين ولواء مشاة ميكانيكي، تقوم بتثبيت القوات المصرية شرق القناة، فضلا عن السيطرة الجوية للعدو، بعدما تمكن من تدمير وإسكات بعض كتائب الصواريخ.

وكان موقف القوات المصرية: قوات الجيش الثاني في الشرق، كان يوجد ٣ فرق مشاة وفرقة مدرعة ولواء مدرع. وفي الغرب وجنوب ترعة الاسماعيلية كان يوجد لواء مظلي وكتيبتا صاعقة. أما الجيش الثالث في الشرق، كان يوجد فرقتان مشاة ولواء مدرعولواء مشاة ولواء برمائي. وفي الغرب كان يوجد لواء مشاة ميكانيكي. أما النسق الثاني للجبهة: الفرقة الرابعة المدرعة، وكانت تتحمل مسئولية الدفاع عن المنطقة الممتدة من ترعة الإسماعيلية شمالاً حتى جبل عتاقة، وتعمل بأوامر من القيادة العامة. والاحتياطي الاستراتيجي: لواء الحرس الجمهوري المدرع، ويتمركز في منطقة القاهرة[1].

وكان توزيع القوات المصرية، لا يتمشى مطلقًا مع متطلبات المعركة في تلك المرحلة، من وجهة نظر رئيس الأركان، لذلك بحث الفريق الشاذلي الموقف مع وزير الحربية الفريق أحمد اسماعيل، وطلب إعادة توزيع القوات لمواجهة التهديد القائم، وإلا قد تحدث كارثة خلال ثلاثة أيام أو أربعة. رغم أنه لا توجد خطورة كبيرة في إمكانية تطويق الجيش الثاني؛ نظرًا لوجود ترعة الإسماعيلية واللواء المدرع ١٥ شمال ترعة الإسماعيلية ووجود اللواء ١٥٠ مظلات الذي يمكنه أن يقاتل لمدة ٣-٤ أيام أخرى، لكن تكمن الخطورة الكبرى في الجنوب بالنسبة للجيش الثالث، حيث إن الأرض مناسبة لعمل المدرعات، ويهدف العدو لتطويقه.

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٧٤-٢٧٤.

وأصبح بإمكان العدو أن يستخدم قواته الجوية ضد القوات البرية المصرية - لأول مرة منذ بدء القتال - مضافا إلى ذلك أنه إذا قام العدو بنقل فرقة إلى الغرب، فسوف يصبح له في القطاع الجنوبي غرب القناة فرقتان مدرعتان تدعمهما القوات الجوية الإسرائيلية مقابل فرقة مدرعة واحدة من القوات المصرية؛ ولهذا الموقف رأى الفريق الشاذلي سحب أربعة ألوية من الشرق فى خلال الأربع وعشرين ساعة التالية، ولن يؤثر ذلك على سلامة خطوط ومواقع القوات المصرية فى الشرق، وسوف يزيد من قدرتها على مواجهة تهديد العدو فى الغرب.

لم يقتنع وزير الحربية برأي رئيس الأركان وأصر على موقفه السابق، فثار خلاف حاد للمرة الثالثة بمركز القيادة (١٠) ، لتدفع العلاقة السيئة بين القائد العام ورئيس الأركان وعدم التنسيق بين وجهتي النظر المختلفة لهما إلى الزج بالسادات والتدخل في القرارات والخطط العسكرية بشكل مباشر، بعد أن جعلا من السادات - الذى يفتقر إلى بعض ما لديهما من خبرة فنية وثقافة عسكرية متميزة وإدراكًا تاما لما آلت اليه جبهة القتال وكيفية مواجهته - حكما يفصل بينهما، في أدق التفاصيل المتعلقة بالعمليات الحربية، وفى أهم القضايا التكتيكية، في توقيت حرج للغاية، ليتسمم الجو في مركز القيادة والذى انعكس بسلبياته على مجرى العمليات الحربية ومسار الحرب ونتائجها[1].

وبفشل رئيس الأركان في إقناع القائد العام ، أستدعي السادات لعقد اجتماع بمركز القيادة رقم (١٠) لحسم الأمر، رغم معرفة الفريق الشاذلي لوجهة نظر الرئيس السادات منذ الخلاف الذي وقع بينهما منذ ثلاثة أيام فقط في غرفة العمليات يوم ١٦ أكتوبر، ولكنه أصر على شرح الموقف أمام السادات لوضعه أمام مسئوليته السياسية والتاريخية، حاول الفريق أحمد إسماعيل أن يثني الفريق الشاذلي عن رأيه بحجة أن الوقت متأخر حينئذ،

١ - المرجع نفسه ص ٢٧٥-٢٧٦.

ولا داعي لإزعاج الرئيس، إلا أن الفريق الشاذلي أصر على حضور الرئيس إلى المركز ١٠ فوراً، وإزاء ذلك وعده الفريق أحمد إسماعيل بأنه سيتصل به فوراً .

عاد الفريق الشاذلي إلى غرفة العمليات وبعد دقائق حضر الفريق أحمد إسماعيل وأخطر الفريق الشاذلي بأنه اتصل بالرئيس وقد وعد بأنه سيحضر فورا. واتفق الفريق الشاذلي مع الفريق أحمد إسماعيل على أن يحضر هذا اللقاء مع الرئيس كل من الوزير الفريق أحمد إسماعيل والفريق الشاذلي والفريق عبد الغني الجمسي وقائد الدفاع الجوي اللواء محمد علي فهمي وقائد القوات الجوية اللواء حسني مبارك ومدير المدفعية اللواء سعيد الماحي ورئيس المخابرات الحربية اللواء فؤاد نصار[1].

وعلى الفور وصل الرئيس السادات وبصحبته وزير شئون رئاسة الجمهورية ومدير مكتب الرئيس للشئون العسكرية المهندس عبد الفتاح عبد الله إلى المركز ١٠ حوالي الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ١٩ أكتوبر، وتوجه فوراً إلى غرفة الفريق أحمد إسماعيل حيث بقي معه ما يقرب من ساعة، بينما كان الفريق الشاذلي مجتمعا مع باقي الأعضاء في غرفة المؤتمرات الملاصقة لغرفة العمليات يتبادلون وجهات النظر حول الموقف. وفي النهاية دخل عليهم الرئيس ومعه الفريق أحمد إسماعيل والمهندس عبد الفتاح عبد الله وطلب الرئيس السادات الكلمة من المجتمعين واحدًا بعد الآخر. وقد قام كل منهم بشرح موقف القوات بأمانة تامة. وبعد أن استمع إليهم جميعا، لم يطلب من الفريق الشاذلي الكلمة وعلق قائلًا "لن يتم سحب أي جندي من الشرق"، ولم يتكلم ولم يعلق الفريق الشاذلي، بماذا يتكلم وقد اتخذ الرئيس القرار ولم يرد أن يسمعه. فقد أراد الفريق الشاذلي سحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق، بينما الرئيس عارض سحب جندي واحد. إن السادات لم يتخذ هذا القرار عن

[1] - الفريق سعد الدين الشاذلي، المرجع السابق، ص ٢٦٧ .

جهل بل عن معرفة تامة بالموقف، وبهذا لا يستطيع أن يدعي بعد ذلك بأنه كان يعتقد أن العدو لديه ٧ دبابات في الغرب، فقد عرف الحقائق[١].

وكانت وجهة نظر الرئيس السادات تهدف إلى ضرورة بقاء القوات بكامل أسلحتها شرق القناة، مهما حدث غرب القناة؛ لتكون القوات المصرية شرق القناة بمثابة ورقة رابحة في يد المفاوض المصري خلال المفاوضات السياسية الوشيكة وترتيبات ما بعد الحرب، وفقًا للوعود الأمريكية ووفقًا لاستراتيجية السادات وهدفه من الحرب[٢]. ومن المفارقات أن قرار السادات اتخذ شكل القرار الجماعي؛ فقد أيد القادة العسكريون قرار السادات، وعارضوا اقتراح الفريق الشاذلي؛ لأنه لم يعد بالإمكان تنفيذ هذه المناورة التكتيكية من الناحية الواقعية، فكان لعامل الوقت حسابات أخرى[٣].ليلتزم الجميع بتنفيذ قرار القائد العام المسئول عن إدارة العمليات مؤيدًا بقرار القائد الأعلى، الذي بات عليه البحث عن حل سياسي للخروج من الأزمة وتحمل مسئولية حصار الجيش الثالث يوم ٢٣ أكتوبر.

لتشهد الجبهة السياسية نشاطًا محمومًا

وهو ما بدا يلوح بالأفق، بوصول رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجن إلى القاهرة ظهر ١٦ أكتوبر، وخلال ثلاثة أيام دارت محادثات مهمة مع السادات؛ بهدف وضع نهاية للحرب الدائرة رحاها، وتكون منطلقا لمبادرة سوفيتية على المستوى الدولي.

وبينما كانت تدار تلك المباحثات السياسية بالقاهرة، كانت معركة مريرة تدار على جبهة القتال على جناح الجيش الثاني في منطقة الدفرسوار. إلا أن ثقل الهجوم الإسرائيلي وأهدافه النهائية لم يكونا واضحين تماما أمام السادات؛ لذا استمرت ثقته في إمكانية السيطرة على الموقف ـ فلم تكن معركة الدفرسوار قد ألقت بظلالها بعد، على محادثات القاهرة -

---

١- المرجع نفسه، ص٢٦٨ .

٢ - جمال حماد، مرجع سابق، ص ٦٠٣-٦٠٥.

٣ - لمزيد من التفاصيل راجع، المشير عبد الغني الجسمي، مرجع سابق، ص ٤١٩-٤٢١.

موسكو، وهو ما انعكس ذلك بوضوح على الوثيقة التي أعدت مع السوفييت كأساس للتفاوض والمباحثات السياسية، لمرحلة ترتيبات ما بعد الحرب، متضمنة :

- دعوة الأطراف إلى وقف إطلاق النار فوراً، ووقف كل العمليات العسكرية، مع توقف القوات المقاتلة في مواقعها.
- طلب البدء بدون تأجيل بمجرد وقف اطلاق النار، انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢، بحيث تنتهي عملية الانسحاب في أقصر وقت ممكن.
- ضمانات رسمية وكتابية لتنفيذ بنود وقف اطلاق النار والانسحاب، من قبل القوتين العظميين[١].

وبمغادرة كوسيجن القاهرة صباح ١٨ أكتوبر، عقد الكرملين جلسة طارئة تقرر فيها ضرورة العمل الفوري لوقف القتال، وفي اليوم نفسه استخدم " الخط الأحمر" لنقل رسالة موجهة من بريجنيف إلى نيكسون، يهدد فيها الاتحاد السوفيتي، بأنه يواجه اتخاذ قرار "لا تراجع عنه"، وطلب إيفاد كيسنجر إلى موسكو فوراً؛ لمناقشة تسوية الصراع الشرق الأوسط[٢].

ولنزع فتيل الأزمة وكسباً للوقت، غادر كيسنجر واشنطن، على الفور، في طريقه إلى موسكو فجر ٢٠ أكتوبر، بهدف التوصل إلى قرار وقف اطلاق النار بين القوات المتحاربة تمهيداً للعمل السياسي، لتستمر المحادثات مع القادة السوفييت لمدة يومين، وفي نهاية عشر ساعات من المناقشات توصل كيسنجر وبريجنيف إلى اتفاق لوقف القتال[٣].

وخلال الأيام القليلة التالية، تصاعدت حدة الصدام على مختلف الجبهات؛ فكما شهدت الجبهة العسكرية منذ ١٧ أكتوبر وعلى امتداد أربعة أيام متصلة معركة واسعة النطاق على المحور الأوسط في سيناء وعبر قناة السويس في منطقة الدفرسوار وألقت كل من

---

١ - حافظ اسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٣٦-٢٣٧.
2 - The National Archives, Leater, from L.Brezhnev, to Nixon, October 19, 1973.
٣ - التقصير، مرجع سابق، ص ٢٦٠ -٢٦١.

القيادة الإسرائيلية والقيادة المصرية على حد سواء، بكل ثقلها؛ لحسم تلك المعركة الطاحنة، حيث إن نتائج هذه المعركة ستقرر مصير الحرب ومسار التسوية السياسية المرتقبة[١]. وبالمقابل، ألقت الدول العربية بثقلها بفتح الجبهة الاقتصادية، باتخاذها قرارًا بتخفيض إنتاجها من البترول، وأن يستمر تخفيض الإنتاج شهرياً بنسبة ٥% فورا، ثم أعلنت تطبيق الحظر الكامل على صادراتها البترولية إلى واشنطن؛ إزاء الموقف الأمريكي واستمرار الإمدادات العسكرية لإسرائيل، ليتأكد دور البترول كسلاح استراتيجي وورقة ضغط لتحقيق الأهداف السياسية[٢].

ولكن بالرغم من خطورة هذا الاتجاه لم تكن واشنطن على استعداد للقبول بتعديل موقفها السياسي، أو التسليم بفرض الإرادة والخضوع لمثل هذه التهديدات، ومن ثم أعلنت الإدارة الأمريكية في ٢٠ أكتوبر أنها تدعم إسرائيل بمبلغ ٢,١ بليون دولار لتمويل الشحنات العسكرية الأمريكية لها. لتنتقل كل قواعد اللعبة السياسية إلى كيسنجر، ليحكم قبضته على كل الخيوط، بعدما امتلك زمام الأمور وآلية الاتصال بجميع الأطراف على حد سواء؛ وصولا إلى تسوية تسمح بعودة الولايات المتحدة إلى المنطقة بدعوة من جميع الأطراف[٣].

وواصلت المعارك قتالها ليومي ٢٠ و٢١ أكتوبر

بعد أن فشل العدو في اتجاه الإسماعيلية، بدأ اعتباراً من يوم ٢٠ أكتوبر توجيه بعض قواته جنوباً، واستمرت محاولاته، ولكن قوات الجيش الثالث صدت كل محاولاته لعزل القوات شرق القناة، كما تم سحب الصواريخ المضادة للطائرات حتى لا يتمكن العدو من الاستيلاء عليها وتدميرها؛ مما شجع العدو على زيادة نشاطه الجوي ضد قوات الجيش الثالث شرق القناة. ورغم القتال الذي كان دائرا على الضفة الغربية للقناة، فإن القوات المصرية على

١ - انظر، محمد حسنين هيكل، المفاوضات، ص ٤٩٧

٢ - بشأن استخدام سلاح النفط العربي، انظر هيثم الكيلاني، تطور العمليات العسكرية في الجولان في حرب أكتوبر ١٩٧٣، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٧٠.

٣ - جولدا مائير، الحقد، مرجع سابق، ص ٣١١.

الضفة الشرقية استمرت في مهاجمة قوات العدو، وتكبيدها خسائر كبيرة في افراده ومعداته؛ حيث دارت معارك دبابات عنيفة حاولت فيها القوات المصرية قطع الممر الإسرائيلي على الضفة الشرقية، ولكن لم تنجح هذه الهجمات، رغم خسائر العدو الكبيرة الذي استمات لتحقيق هدفه السياسي. ورغم ذلك الوضع، فإنه لم يشكل حتى ذلك الوقت أي تهديد لقوات الجيش الثالث الموجودة في رأس الكوبري في شرق القناة وغربها، واستمر هذا الوضع حتى بدء سريان قرار وقف إطلاق النار بعد آخر ضوء من يوم ٢٢ اكتوبر[١].

فتقاطعت خطوط القتال مع رسائل كيسنجر قبل مغادرته لموسكو، حيث قام بإرسال عدة رسائل مهمة، لعل أخطرها برقية سرية للغاية إلى السفير الإسرائيلي لدى واشنطن "سيمحا دينيتز" تنصح إسرائيل بمواصلة القتال حتى عودة كيسنجر إلى واشنطن - مخالفًا لقرار وقف إطلاق النار الذي يدعو إلى البدء في تنفيذه بعد ١٢ ساعة من تمريره في مجلس الأمن، وهو ما يفسر ما تم لاحقًا من حصار الجيش الثالث وتداعيات ذلك خلال يومي ٢٣-٢٤ أكتوبر- حيث توضح البرقية بشكل مباشر " أن كيسنجر سيبدي تفهمًا إذا شعر الإسرائيليون أنهم يحتاجون المزيد من بعض الوقت من أجل ترتيب المواقع العسكرية، وأنه سيقبل لو استغلت إسرائيل المزيد من بعض الوقت وواصلت تحركاتها، فإن ذلك لن يثير احتجاجات عنيفة من واشنطن "[٢].

وكسبًا للوقت، بعث كيسنجر ببرقية إلى المبعوث الأمريكي لدى الأمم المتحدة " جون سكالي " تحث على التقدم بخطى محسوبة في مجلس الأمن. بينما كانت رسالة كيسنجر إلى القاهرة مختلفة تمامًا، لإبلاغها إتمام الاتفاق الأمريكي السوفيتي حول قرار يصدره مجلس

١ - سجل سير الحوادث، حرب اكتوبر، مصدر سابق.

2- National Archives, Telegram, Mosco, from Kissinger, to General Scowcroft, White House, Urgently Call in Dinitz, and Extend Telescoping of Advance notice Israel is got of Security Co[illegible]il Initiative, October.21. 1973.

الأمن بشأن وقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة من وقت صدوره وتنفيذه، وتأكيد مواصلة الجهد للتوصل إلى تسوية سياسية برعاية " أمريكية "[١]. وعلى صعيد متصل للنشاط الدبلوماسي خلال اليوم، أرسل السادات برقية إلى الرئيس الأسد؛ لإبلاغه بمضمون الرسالة التي أرسلها إلى كيسنجر وموافقته على وقف إطلاق النار، موضحًا دوافع ذلك[٢].

وانتظارًا لصدور قرار وقف اطلاق النار، قامت القوات الاسرائيلية في غرب القناة بجهد خارق خلال يومي ٢٢/٢١ أكتوبر لتطهير جيوب المقاومة حول فايد، وإعداد المطارات في غرب القناة؛ لإخلا ء الجرحى، وللاستطلاع والتموين، قبل أن تواصل تقدمها جنوباً في اتجاه مدينة السويس لمواجهة مقاومة عنيفة من وحدات الجيش الثالث التي تحمي طرق الاقتراب إلى المدينة من الشمال. وفى منطقة انتشار قوات العدو تمكنت قواته من تدمير عدد من قواعد الصواريخ ضمن شبكة الدفاع الجوي عند الطرف الجنوبي لقناة السويس؛ وبذلك كشف الغطاء الجوي عن قوات الجيش الثالث في شرق القناة، الأمر الذى سمح للقوات الجوية الإسرائيلية بشن هجمات مركزة عليها بصفة خاصة[٣].

* * *

١ - محضر اجتماع بين كيسنجر وجولدا مائير في تل أبيب ٢٢ اكتوبر حيث منحها الضوء الأخضر لخرق وقف إطلاق النار. مع تأكيداته باستمرار الجسر الجوي من الإمدادات العسكرية والموافقة على طلب تقديم مساعدات عسكرية بقيمة ٢,٢ مليار دولار، أما محضر الاجتماع الثاني بين كيسنجر ومائير في ٢٢ أكتوبر وحوار كيسنجر مع الجنرال دافيد إليعازر والقادة الإسرائيليين للتأكد من تنفيذ خطة إحكام السيطرة ومحاصرة الجيش الثالث، تؤكده الوثيقة الآتية:

National Archives, The Wihte House Washington, Memorandum of Conversatio, Henry Kissinger, Secretary of State, Prime Minister Golda Meir, The Guest House, Herzliyya (Tel Aviv), October 22, 1973. and October 24, 1973

٢ - نص البرقية، محمد حسنين هيكل، ، مرجع سابق، ص ٨١٣، وكذلك البحث عن الذات، مرجع سابق، ص ٣٤٧-٣٥١.

٣ - حافظ اسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

الفصل الرابع

و[illegible] بين القوات

باندلاع حرب أكتوبر وتهديد السلام والأمن الدوليين انعقد مجلس الأمن في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ بناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأ المجلس أعماله بخطاب ألقاه الممثل الدائم الأمريكي حدد فيه موقف حكومته الذي يقوم على ضرورة وقف إطلاق النار وعودة الأطراف المتحاربة إلى مواقعها قبل بدء العمليات الحربية، وضرورة الحفاظ على الوثائق والمبادئ التي حازت قبول الأطراف المعنية ونالت تأييد مجلس الأمن. ثم توالى بعد ذلك طرح موقف أعضاء المجلس الذين أجمعوا على ضرورة وقف إطلاق النار سواء لاعتبارات إنسانية أو لتهيئة الجو المناسب للانتقال من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الاستعداد للتسوية السلمية. ولكن أحدا منهم لم يقبل وجهة النظر الأمريكية بعودة الأطراف إلى مواقعها قبل نشوب القتال وقد اختتمت هذه المرحلة من المناقشات يوم ١٢ أكتوبر لعدم اتفاق الأعضاء على صورة وقف أطلاق النار، ولخشيتهم من أن يصدر المجلس أي قرار لا يترتب عليه أي أثر إذا ما اقتصر على طلب وقف إطلاق النار بغير ربطه ببدء التسوية السلمية ربطًا واضحًا[1]. نظرًا لسيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن، وتحكمها في إيقاع الحركة الدبلوماسية الدولية في المجلس باتباع استراتيجية تأجيل استصدار قراربوقف إطلاق النار حتى تتمكن القوات الإسرائيلية من حسم الموقف وتحقيق نصر سريع[2].

وعلى هذا أفسح المجلس مكانًا للجهود السياسية المكثفة لواشنطن وموسكو والقاهرة التي أسفرت عن إعداد مشروع قرار، أقره مجلس الأمن بعد مناقشة قصيرة في جلسة علنية مساء يوم ٢١ أكتوبر ، بناءً على طلب مشترك من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فأصدر المجلس القرار ٣٨٨ على أساس المشروع الأمريكي السوفيتي[3].

[1] - American Foreign Relation 1973 , a Documentary Record : Continuing the Series. Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P., & Adam Elaine P. |eds.| , a Council on Foreign Relations Book ,]New York : University Press , 1976[. p 458 459.

[2] - حول رحلة كيسنجر إلى موسكو للاتفاق على إصدار قرار وقف إطلاق النار وعملية التسويف والخداع التي وقعت في شركها كل من موسكو والقاهرة، انظر محاضر اجتماع برجينيف - كيسنجر، وتقاطعها مع رسائل كيسنجر السرية مع تل أبيب والقاهرة، يطرحها تفصيلا، ويليام بير، مرجع سابق، ص ٢٣٨-٢٥٨ .

[3]- John Norton , Mooro , The Arab Israeli Conflict ; vol. 111 , Documentes, Princeton University Press,1974 , p 1138.

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لوقف إطلاق النار صباح ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣

- مطالبة جميع الأطراف المشاركة في القتال الدائر بوقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية فورًا، ليس متأخرًا عن ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن.
- دعوة الأطراف المعنية للبدء فورًا بعد وقف إطلاق النار في تطبيق القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه.
- البدء فورًا مع وقف إطلاق النار بعقد المفاوضات بين الأطراف المعنية، وتحت إشراف مناسب؛ بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وعلى الفور وافقت كل من مصر وإسرائيل على تنفيذ القرار في الموعد المحدد اعتبارًا من الساعة ١٨,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر. وعلى الفور التزمت مصر بذلك؛ فأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أوامرها إلى جميع تشكيلات ووحدات القوات المسلحة بالجبهة تنفيذًا للقرار بكل دقة في الموعد المحدد، إذا التزم العدو بوقف إطلاق النار، على أن تبقى القوات المسلحة في الحالة الكاملة للتأهب، لحين صدور تعليمات أخرى. ولكن المتحدث العسكري المصري أذاع في العاشرة صباحًا، أن قوات العدو قامت بخرق وقف إطلاق النار؛ متجاوزة الخطوط التي وصلت إليها وقت صدور القرار [1].

وإزاء تدهور جبهة القتال واشتداد الهجمات على الجيش الثالث؛ انتقلت المسئولية الكاملة إلى السادات لتلقي القيادة العسكرية أعباء ما آلت اليه الأوضاع على عاتق السادات؛ للخروج من الأزمة، ولم يلبس السادات أن قرر دعوة السفير السوفيتي وإبلاغه رغبته في

١ - حسن البدرى، مرجع سابق، ص ١٧٠. وتوضح تفاصيل الاختراق الإسرائيلي، الخريطة بملحق الوثائق.

تسهيل عملية التفاوض في موسكو، بقراره أن يفصل بين وقف إطلاق النار وبين مطلب العودة إلى خطوط ١٩٦٧، لإخطار موسكو بهذه التطورات المهمة[1].

وفي ظل تلك الأجواء المتوترة، نشطت القناة السرية بين القاهرة وكيسنجر - الذي كان لايزال في موسكو- لتهدئة حدة التوتر، حيث بعث كيسنجر برسالة إلى السادات، يحيطه علمًا بأنه خلال الساعات القلائل القادمة سوف يكون مسافرًا إلى إسرائيل، ويرجو أن تتفهم القاهرة بجلاء الغرض من هذه الرحلة، للمساعدة على التأكيد بأن قرار مجلس الأمن المقدم مشروعه بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، سوف ينفذ فورًا، وكذلك لتدبير أمور الإشراف الأمريكي السوفيتي على ما يتبع ذلك من جهود السلام. وعلى الفور ردت القاهرة على رسالة كيسنجر وهو بتل أبيب، إدراكها وتفهمها لغرض زيارته لإسرائيل، ورجاء السادات زيارة مماثلة للقاهرة بعد رحلته لتل أبيب؛ مما يخدم الغرض ذاته[2]!! حيث توقف كيسنجر في تل أبيب وهو في طريقه لواشنطن وعقد عدة اجتماعات مع جولدا مائير والقادة الإسرائيليين؛ لتوضيح الاتفاق الذي توصلوا إليه، وقدم تقريرًا عن المحادثات التي أجراها في موسكو، ومسألة حصار الجيش الثالث المصري[3].

المرحلة الثالثة للحرب : استمرار القتال في ظل وقف إطلاق النار (٢٣ - ٢٥ أكتوبر)

لم يكد يمر ثلاث ساعات على قرار وقف إطلاق النار، حتى كانت شبكات الاستطلاع المصرية تلتقط التعليمات التي أصدرتها القيادة الإسرائيلية إلى قواتها في شرق القناة؛ للإسراع في العبور إلى الغرب ومواصلة القتال، للوصول إلى ساحل خليج السويس وحصار رأس كوبري الجيش الثالث، ومحاولة الاستيلاء على مدينة السويس، لتستمر هذه المرحلة من يوم ٢٣ أكتوبر حتى توقف القتال فعليا يوم ٢٥ أكتوبر، بوصول قوات الطوارئ الدولية للفصل بين القوات.

١ - الفريق عبد المنعم خليل، محضر نقاش بحثي، المشار إليه سابق. يؤكد صحة معلوماته نص البرقية الآتي :
National Archives, Message from Brezhnev to Secretary Kissinger as read by Minister Vorontsov to the Secretary on the telephone, President Sadat has informed us that in the morning on the 23 of October Israeli forces in violation of the decision of the Security Council, October 23, 1973.

٢ - انظر، محمد حسنين هيكل، حرب أكتوبر، ص ٥٣٣ - ٥٣٤.

3 - Michael , Brecher ,op.cit , p240.

وبانتهاء اليوم، كان العدو قد حقق هدفه، ووصل إلى خلف رءوس الكباري، وأتم السيطرة على جميع محاور الإمداد الطولية من الجانب الأيسر للجيش الثالث حتى شمال طريق السويس، وأصبح له تواجد على طريق السويس بدبابات فردية تقوم بالضرب بمنطقة بين الكيلو ٩٩ والكيلو ١٠٥ [1].

أمر قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل بسرعة احتلال مدينة السويس ودعم القوة المتحركة إليها بقطع مدفعية، كما أمر كلًا من قائد الفرقة ٧ و١٩ مشاة بتأمين الضفة الغربية والشرقية للقناة مع دفع مجموعات اقتناص دبابات إلى غرب القناة؛ لتدمير دبابات العدو فيها، وقد تمكنت الفرقة ٧ مشاة من تدمير عدد ٩ دبابات للعدو، واستولت على دبابة وعربة نصف جنزير بجوار السكة الحديد.

كما كلف الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي بتدمير العدو في بسطة البحارة ومشاش البحارة وقسم القاعدة المتقدم والطبقة الزلطية والوصول إلى طريق ١٢ مع دفع سرية مدعمة لحماية مدخل مدينة السويس بالتعاون مع قوة الدفاع الشعبي بها، واستمرار التمسك بجبل جنيفة.
ولكن موقف الفرقة لم يكن واضحًا نتيجة لأعمال قتال اليوم السابق، إلى جانب أن العدو بدأ يدعم قواته في اتجاه جنوب البحيرات من اتجاه جنيفة، وقد أمرت القيادة العامة بالتعامل مع العدو بأطقم الاقتناص فقط، وألا يسمح بقطع طريق السويس، وأن تعطى الأسبقية في العمل لفتح طريق السويس، وتم التأكيد على قادة فرق النسق الأول لحماية خلف رءوس الكباري[2].

وبناء على بلاغات متعددة، اتضح أن للعدو بمعسكر حبيب الله قوة حوالي ٦٠ دبابة وفي منطقة جنوب البحيرات حوالي ٣٠ دبابة، وفي الطبقة الزلطية ٨ دبابات، ويتحرك في اتجاه السويس على طريق المعاهدة بدبابات فردية وعربات ومدرعة. وفي الساعة ٠٢٤٥ اتصل العميد حسين طنطاوي من هيئة عمليات القوات المسلحة باللواء شاهين رئيس أركان حرب

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ٣٠٦. وكذلك،
National Archives, Department of State , Briefing Memorandoum, to The Secretary , from INR - Ray S. cline, Cease - fire Problems, Oct 24, 1973.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ٣٠٧.

الجيش الثالث، وأبلغه أن الوزير قد أمر بعدم الضرب على معسكر حبيب الله، ولكن يتم اصطياد الدبابات التي تقوم بالضرب على الطرق بعناصر اقتناص دبابات.

واعتباراً من أول ضوء تم دفع قوات من اللواء ١ ميكانيكي؛ لمحاولة فتح طريق السويس من اتجاه كم ١٠٩ غرباً، كما تم دفع كتيبة دبابات من اللواء ٣ مدرع ؛ لمحاولة فتح الطريق من اتجاه كم ٩٧ شرقاً، إلا أن طيران العدو لم يمكن القوات من تحقيق أهدافها حتى نهاية اليوم. ولمقاومة تقدم العدو غرب القناة أستخدمت المدفعية في رءوس الكباري في الضرب على العدو بالضفة الغربية، مع دفع الفرق المشاة ٧ و ١٩ أطقم اقتناص دبابات غرباً للتعامل مع العدو، وطلب قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل من القيادة العامة دفع وحدات الفرقة ٤ مدرعة إلى الجيش، فأفادت أن الفرقة في طريقها إلى الجيش.

وفي الساعة ٠٩١٢ تحدث قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل إلى وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل، ودارت محادثة طويلة أوضح فيها قائد الجيش الثالث الموقف الحالي للقوات غرب القناة، بأن الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي تكاد تكون غير موجودة، وتعمل في فصائل وسرايا، جزء في جبل غره، وجزء في وادي سد الجاموس، وجزء في جبل جنيفة، وجزء في التبة الزلطية، وأن القصف الجوي شديد، وكانت هناك ٤ طائرات فانتوم تهاجم فعلًا وقت المحادثة، كما أخبره اللواء عبد المنعم واصل أنه نتيجة للغارات الجوية المكثفة؛ فقد اضطر جزء من قوات المحور الساحلي إلى الارتداد.

وكان العدو قد قام بعد إيقاف إطلاق النار بالهجوم يعززه الطيران على المحور الساحلي، ويوم ٢٢ أكتوبر جمع العدو قواته ليلًا في رتلين، كلٌ من ٢٥ دبابة، الأول داخل معسكر حبيب الله، والثاني عند علامة كم ٣٠ وصلة جنيفة، وبدأ بدفع جزء من قواته على محاور المعابر، وتم تدمير ٢٦ دبابة بالفرقتين من الشرق؛ لعدم السماح للعدو بالوصول إلى المعابر.

وقاطعه الوزير بسؤاله عن موقف رءوس الكباري؟ فأجاب اللواء عبد المنعم واصل، إن رءوس الكباري مؤمنة، ولكن العدو على الضفة الغربية معه ميكروفونات ويذيع "سلم يا مصري".

وعاد الوزير يستفسر عن الطيران الذي يقوم بالقصف، هل هو مصري أم إسرائيلي؟ فأكد له قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل الذي كان معه ضابط الدفاع الجوي والمعاونة الجوية، بأن الطيران معاد، وعاد يكمل تقريره عن الموقف موضحًا: إن العدو وصل جسر السكة الحديد جنوب البحيرات بقوة ١٢ دبابة و٦ عربات نصف جنزير ومعه بعض المشاة، وهناك ٣٠ دبابة في معسكر حبيب الله وعدد ٦- ٨ دبابات عند تقاطع على طريق ١٢ لقطع الطريق عند علامة كم ١٠٤ طريق السويس ومشاش البحارة، وإن العدو يجمع دباباته في جبل غره، ويقوم بضرب قواتنا في التبة الزلطية وجبل جنيفه، أما القوات في رءوس الكباري فهي ثابتة.

واستفسر الوزير عن موقف الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي والفرقة ٤ مدرعة، فذكر اللواء عبد المنعم واصل أن قائد الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي لا يعلم أوضاع قواته، أما الفرقة ٤ مدرعة فجزء منها في جبل الجربه والباقي مع العميد عبد العزيز قابيل قائد الفرقة ٤ مدرعة في قطاع الجيش الثاني، وانهى قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل تقريره بأنه لا توجد لديه قوات لتنفيذ أي عمليات تطلب من الجيش؛ لأن كل القوات المتيسرة مشتبكة ضد العدو[1].

وبحلول الساعة ١٠٠٠ حرك العدو كتيبة دبابات من اتجاه جبل غره في اتجاه التبة الزلطيه، وقامت بمهاجمة الكتيبة ٣ مشاة ميكانيكي، وبمعاونة القصف الجوي اقتحمت الكتيبة المعادية بالمواجهة وعلى كلا جانبي الكتيبة التي اضطرت إلى إخلاء المنطقة المضروبة والتمسك بالجزء الشرقي من التبة الزلطية.

[1] - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

ومرة أخرى عاود وزير الحربية الاتصال بقائد الجيش الثالث يطمئن على الموقف، فأخبره اللواء واصل أن العدو قائم بالضرب الجوي على الضفة الغربية والمعابر والمنطقة المزروعة، وأنه طلب طلعة طيران لضرب تجميع الدبابات المعادية، فأخبره الوزير أنه قد أمر بعمل مظلة جوية فوق الجيش، فقال له اللواء واصل : "مظلة إيه اللي فوق أمال إحنا بنضرب إزاي، هذه سابع أو ثامن غارة بشكل متصل" !!

وأخيراً، و بعد أن أصبح الموقف ميئوساً منه، أخبره الوزير أنه سيدفع عبد العزيز قابيل ومعه الدبابات إلى الجيش، وكان قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل قد فاض به الكيل، بعد أن طلب عودة الفرقة ٤ مدرعة إلى الجيش ومعها عبد العزيز قابيل أكثر من مرة، ولم يستجب الوزير لطلبه، حتى أصبح الموقف خارج القدرة أن يصلحه عودة عبد العزيز قابيل، وما معه من الدبابات، وصاح اللواء واصل: يدفع بعد إيه، بعد خراب مالطة"!! ولم يرد الوزير [١]!!

ولم يمض طويلًا، حتى تحدث الوزير مرة أخرى؛ لكي يستفسر عن موقف الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي ومدى إمكانية أن تقوم بالإحاطة بالعدو دون الاشتباك به؟؟

وكان رد قائد الجيش الثالث " يا سيادة الوزير اعتبر الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي خارج المعركة وقائد الفرقة بجانبي، الطيران المعادي يقوم بضرب الزيتيات ومصنع السماد، والكفاءة القتالية للفرقة ٦ مشاة ميكانيكي عبارة عن كتيبتين مهلهلتين. وأنه يعمل حسب الإمكانيات الموجودة، ورغم تفهمه للأوامر، ولكن يحيط العدو بأية قوات؟! لا يوجد في يده قوات، يا فندم قائد الفرقة مكلف بمهمة فتح الطريق من يومين وحتى الآن لم يفتح، فالجميع يفعل أكثر ما يمكن[٢].

---

١ - الفريق عبد المنعم واصل، المرجع نفسه، ص ٣١٠.

٢ - المرجع نفسه، ص ٣١١.

انسحاب مركز القيادة المتقدم للجيش الثالث

مع بزوغ صباح يوم ٢٣ أكتوبر، بدء العدو في قصف مركز القيادة المتقدم للجيش الثالث بتركيز شديد وبموجات متتالية من الطيران، وأبلغ قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل مركز القيادة الرئيسي بتولي القيادة مؤقتا لحين استعادة كفاءة الاتصالات، وقد أمرت القيادة العامة بانتقال مركز القيادة المتقدم إلى مركز القيادة الرئيسي وانتقال مجموعة عمليات إلى رأس الكوبري؛ للسيطرة على القوات. فكانت عناصر من الجيش الثالث تقاتل معركة مريرة في منطقة كبريت والشلوفة؛ لتعطل تقدم مدرعات الجنرال آدن، التي واصلت تطهير المنطقة من جيوب المقاومة.

وإزاء بطء التقدم واحتمال صدور قرار جديد لتأكيد وقف إطلاق النار، دفع آدن، بعد ظهر ٢٣ اكتوبر، بعناصر لوائين مدرعين نحو السويس، وبحلول المساء، وصلت القوات الإسرائيلية إلى مشارف السويس، واتجهت عناصر منها في اتجاه معامل التكرير لقطع خطوط المواصلات في هذا الاتجاه. لتصل قوات العدو على بعد مسافة ٥٠٠ متر من مركز القيادة المتقدم للجيش الثالث، ومن حسن الحظ أن الوقت كان ليلًا، وأثناء توقف دبابات العدو لتجميع القوات وتخصيص المهام لها، وفي الوقت نفسه كانت جميع عربات المركز قد دمرت أو أصيبت إطاراتها وفقدت القدرة على التحرك من جراء القصف الجوي المركز، وجاء العقيد ثروت التهامي قائد المركز وقال لقائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل إن هناك عربة لوري سليمة في التبة الخلفية، وأنه لا يجب السماح بوقوع قائد الجيش في الأسر، وظهوره في التليفزيون الإسرائيلي؛ لما لذلك من تداعيات خطيرة، وتأثير نفسي وإعلامي على القوات، القيادة العامة، فأمره اللواء واصل بتجميع الجنود وحمل ما يستطيع من معدات الاتصال بالمركز، واتصل بالعميد عادل عباس في مركز القيادة الرئيسي وأبلغه بتولي القيادة، ثم قام اللواء واصل بتقسيم قوة المركز إلى ثلاث مجموعات، وأمر بحرق وتدمير ما لا يمكن حمله من الوثائق.

وبعد أن حدد اتجاه الشمال واتجاهات التحرك أمر بانسحاب المجموعات بفاصل ١٠ دقائق بين كل مجموعة، وانسحبت كل مجموعة في اتجاه مختلف عن الأخرى من خلال دبابات العدو المتوقفة، وأصر العقيد مسعد الشستاوي نائب رئيس فرع العمليات والمقدم صلاح محيي الدين والمقدم أحمد الشناوي من قيادة مدفعية الجيش على أخذ جميع الوثائق والخرائط، وفعلا قاموا بجمع الخرائط والوثائق في حقيبتين، وباستغلال الظلام نجح قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل وقواته في الوصول إلى طريق السويس، حيث قابلوا عربة فنطاس مياه، فركبوها جميعا واتجوا نحو مركز القيادة الرئيسي؛ وبذلك استطاع قائد الجيش الثالث إنقاذ الجنود ومعدات الاتصال بالمركز ووثائق وخرائط عمليات الجيش الثالث ليصل بقواته إلى مركز القيادة الرئيسي للجيش سالمين، ووصل باقي الضباط ومعهم جميع الخرائط والوثائق يوم ٢٦ أكتوبر عن طريق جبل عتاقة [١].

وبوصول قائد الجيش الثالث اللواء واصل إلى مركز القيادة الرئيسي للجيش قام بالاتصال بوزير الحربية الذي هنأه على سلامة الوصول، وأخبره أنه قد اعتقد أنه قد استشهد، فأرسل اللواء محمد فائق البوريني لتولي قيادة الجيش الثالث، واتصل اللواء واصل باللواء البوريني الذي كان قد وصل إلى منطقة القطامية، وأخبره بوجوده بالمركز الرئيسي، فهنأه على سلامته، وعاد إلى القاهرة[٢].

وبحلول الظلام وبعد قتال عنيف على طول محور التقدم، تمكنت قوات العدو من الوصول إلى مشارف مدينة السويس واستدارت عناصر بينها فى اتجاه معامل التكرير لقطع خطوط المواصلات فى هذا الاتجاه ونجح العدو فى النهاية من عزل مدينة السويس عن الطريق الذى يؤدى إلى خليج السويس، وبمنتصف الليل واصل العدو التقدم إلى ميناء الأكاديمية البحرية المصرية بالميناء بدخول الدبابات الاسرائيلية عليها، فنشبت معركة قصيرة

---

١ - حول معاناة قائد الجيش الثالث مع القيادة العامة التي أوصلته لتلك المأساة، انظر، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣١١ - ٣١٢.

٢ - المرجع نفسه، ص ٣١٢.

غير متكافئة بين رجال البحرية ودبابات العدو، وفى الصباح أتم العدو تطهير الميناء من مراكز المقاومة المصرية وتمكنوا من أسر عدد كبير من أفراد الحامية البحرية، كما دخلت ميناء الأدبية بعض الصواريخ الاسرائيلية؛ وبذلك قُطِعَ طريق الإمداد البحري، الذى كان يربط مدينة السويس بالخليج، وأصبحت المدينة منذ منتصف ليلة ٢٤/٢٣ أكتوبر معزولة تمامًا عن الأراضي المصرية غرب القناة، وانتهى قتال هذا اليوم المرير، بإتمام العدو حصار رءوس الكباري وقطع طريق السويس، وحصار مدينة السويس ونقطة التمركز البحرية بالأدبية بعد أن قصف الطريق إليها بالمدفعية والطيران وتقدم إليها بالدبابات بحراً من الخليج، واحتل العدو معسكر الفنجري جنوب القاعدة البحرية [١].

قتال يوم ٢٥ أكتوبر

قام العدو خلال ليلة ٢٤ / ٢٥ أكتوبر بتحركات هليوكوبتر فوق المنطقة التي تمركزت بها قواته، كما قام بتحركات بحرية في الخليج في اتجاه القاعدة البحرية. وبنهاية اليوم توقفت أعمال القتال غرب القناة تقريبا، خاصة أن قوات الطوارئ الدولية كانت قد بدأت في التمركز في محالاتها؛ للإشراف على إيقاف إطلاق النار، وذلك اعتباراً من الساعة ١٤٠٠ يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣، وبدأت مرحلة جديدة باستعادة الكفاءة القتالية للقوات مع المحافظة على الأرض المكتسبة؛ تمهيدا لإتمام تطهير الأرض شرق وغرب القناة من العدو[٢].

وإزاء ذلك الخطر، أصدرت القيادة العامة تعليماتها بالدفاع عن مدينة السويس بإغلاق مداخلها، بينما كانت القيادات العسكرية والمدنية والمقاومة الشعبية تعمل في سرعة محمومة من أجل تنظيم الدفاعات وتوزيع القوات على محاور الهجوم المتوقع، وترتيب حاجات المعيشة؛ للتصدي للهجوم الذي أصبح وشيكًا خلال ساعات قليلة[٣]. بينما كثفت القاهرة اتصالاتها بشكل مستمر وعاجل بالقوتين العظميين؛ لمواجهة تجاهل إسرائيل قرار

١ - المرجع نفسه، ص ٣١٢.
٢ - المرجع نفسه، ص ٣١٤ .
٣ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٥٠ ، وكذلك عبد الغنى الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

وقف إطلاق النار، واستئناف القتال للتقدم نحو السويس، كما تقدمت مصر بشكوى لمجلس الأمن حول خرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار. وعلى الفور قامت موسكو باتصالات عاجلة بواشنطن، لضرورة إرغام إسرائيل على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، والتخلي عن مغامرتها؛ بإعادة قواتها إلى مواقعها الأولى، واقتراح التقدم بقرار مشترك إلى مجلس الأمن لتأكيد وقف إطلاق النار [1].

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣

بينما كان العدو يتم استعداداته لاقتحام مدينة السويس، مساء ٢٣ أكتوبر، صدر القرار الثاني لمجلس الأمن رقم ٣٣٩، لتأكيد تنفيذ القرار ٣٣٨ خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، مطالبًا بالوقوف الفوري وإنهاء جميع العمليات القتال وبانسحاب القوات إلى مواقعها التي كانت تحتلها لحظة تنفيذ وقف إطلاق النار، وبإرسال مراقبين عن الأمم المتحدة؛ لمراقبة وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية الإسرائيلية، اعتبارًا من السابعة صباح يوم ٢٤ أكتوبر [2].

وبالفعل وافق الطرفان المتحاربان على قرار مجلس الأمن؛ إلا أن الاشتباكات كانت لاتزال قائمة [3]، حيث سارعت كل من القوات المصرية والقوات الإسرائيلية بنشر قواتها؛ لكسب المزيد من الأرض قبل موعد وقف إطلاق النار ووصول قوات حفظ السلام الدولية، ولكن إسرائيل كان لها فيما بدا هدف أكثر أهمية من مجرد الاستيلاء على المزيد من الأرض للأهداف التكتيكية العادية، لقد كانت تسعى إلى الاستيلاء تحديدا على مدينة السويس، لكن لماذا مدينة السويس ؟؟

السبب الأول، إن مدينة السويس هي أكبر وأقدم مدن منطقة القناة وأكثرها شهرة عالمية، لارتباط اسمها بقناة السويس ذلك المجري المائي الحيوي، إذا فالاستيلاء على مدينة

1 - Dwisha , Karen , op.cit. p., 188.

2 - William Quantadt. B , The United States and Egypt [An Essay on Policy]. The Brookings institution , Ist. published , The American University in Cairo Press, 1990, p 36.

3 - CIA, National Intelligence Dally Cable,CG NIDC 73 / 204c , Arab States - Israel ; Cease - fire takes effect, 24 October, 1973, p 5.

السويس سيصبح خبراً إعلامياً عالمياً سهل التخيل لا يحتاج من المستمع أو القارئ إلى مراجعة خريطة المنطقة لمعرفة مكان الخبر، ناهيك عن تداعيات مثل هذا الخبر وتأثيره السلبي على الروح المعنوية للقوات المحاربة والشعب المصري، بل والحكومات والشعوب العربية، وبالمقابل تأثيراً إيجابيا على الروح المعنوية للجيش الإسرائيلي الذي يتوق إلى خبر سار يعوضه عن الأخبار السيئة بالخسائر الفادحة اعتباراً من السادس من أكتوبر، وحتى أثناء معارك الثغرة والقتال غرب القناة، رغم النجاح الإسرائيلي في تحقيق أهداف عبور قواته إلى غرب القناة.

السبب الثاني : إن الاستيلاء على مدينة السويس يتيح للقوات الإسرائيلية إحكام حلقة الحصار على قوات الجيش الثالث شرق القناة، وبالتالي يتعاظم الضغط على هذه القوات وعلى القيادة المصرية؛ مما قد يؤدي إلى استسلامها أو استخدامها كورقة ضغط رابحة في مفاوضات ما بعد وقف إطلاق النار، وبذلك تثبت إسرائيل ومرة أخرى أنها قد استعادت زمام الموقف، فتستعيد ثقة الغرب، علاوة على استعادة ثقة الجيش والشعب الإسرائيلي في حكومته وقيادته العسكرية التي كانت قد فقدت لقب الجيش الذي لا يقهر.

ولكن أبطال الجيش الثالث الميداني وشعب مدينة السويس كان لهم رأي آخر، سوف نراه خلال المشاهد الختامية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، التي لم تنته في الحقيقة بإيقاف إطلاق النار أو توقف العدو عن تكرار محاولة الاستيلاء على مدينة السويس بعد أن وضع له فداحة الثمن الذي سيدفعة من ضباطه وجنوده ودباباته ومجنزراته. فعلى جانب قوات الجيش الثالث لم تنته المعركة بحصار قوات الشرق، وإنما كانت البداية لمسلسل طويل من الإغارات والكمائن بالقوات المتيسرة التي تحيط بالعدو من جميع الآجناب، ولم تمر ليلة واحدة منذ بدأ العدو في التوغل في نطاق الجيش الثالث إلا وكان قد تعرض لإغارة من عناصر الصاعقة ومجموعات اقتناص الدبابات التي كانت تدفعها قوات الجيش في الشرق والقوات التي على اتصال واشتباك مع العدو غرب القناة، والتي كان يقودها ضباط من كافة الرتب في مهام انتحارية داخل المناطق التي كان العدو قد وصل إليها، وكثيراً ما كان العدو يضطر إلى تجميع

قواته تحت ستار الليل؛ لحمايتها من هذه الإغارات التي كثيرا ما كانت تعود بدبابة إسرائيلية سليمة أو أسير من الإسرائيليين[١].

واصلت قيادة الجيش الثالث التحليل السليم لتحركات القوات الإسرائيلية غرب القناة مما أدى إلى التوقع السليم لنواياها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهتها، وإحباط نواياها طبقا للقدرات المتوافرة للجيش في منطقة غرب القناة خاصة بعد سحب معظم الفرقة الرابعة المدرعة من نطاق الجيش، وعدم تدخله كفرقة مدرعة تمثل القوة الضاربة للجيش الثالث في القتال الدائر غرب القناة، وفي مؤخرة الجيش، وكان القرار المبكر السليم الذي اتخذه قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل يوم ١٩ أكتوبر، ونفذته عناصر النقل بالجيش بقيادة العميد مصطفى عبد الجواد بدفع كل ما يمكن دفعه من الاحتياجات من طعام ومياه ووقود وذخيرة للقوات شرق القناة قرارًا صائبًا، كان القرار المبكر بتنظيم الدفاع والمقاومة الشعبية عن مدينة السويس أيضًا قرارًا صائبًا.

وفي صباح يوم ٢٤ أكتوبر وبناءً على أوامر قائد الفرقة ١٩ المشاة العميد يوسف عفيفي، التي تقع مدينة السويس في قطاع مسئوليتها عبر قائد اللواء الخامس المشاة إلى مدينة السويس فيها، وتم فتح المخازن وتوزيع السلاح والذخيرة على أهالي المدينة وبدأ في تنظيم المقاومة الشعبية. ولكن القوات الإسرائيلية كانت أسبق في الوصول إلى المدينة والبدء في اقتحامها، ونجحت المدرعات الإسرائيلية في الوصول إلى مبنى المحافظة ومحاصرته، وقام القائد الإسرائيلي بإذاعة النداءات للقوات وأهالي السويس بالاستسلام، ومنع إراقة الدماء، وصعد أحد الجنود الإسرائيليين إلى مبنى المحافظة محاولا إنزال العلم المصري من عليه، علامة على انتصار القوات الإسرائيلية في الاستيلاء على مدينة السويس، ولم يطق الجنود المصريون المنتشرون حول المبنى هذا المشهد، وأطلقوا عليه النار فسقط قتيلا، وبعد لحظات انطلقت دعوة المقاومة من

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣١٦.

مئذنة جامع الشهداء بالسويس بصوت الشيخ حافظ سلامة، فانطلق جنود الجيش والشرطة وأفراد المقاومة الشعبية يهاجمون الدبابات حول مبنى المحافظة، ويدمرونها في شجاعة أسطورية فاضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب بعيدًا عن مبنى المحافظة.

فقد واصل العدو عملياته العدوانية صباح ٢٤ أكتوبر متجاهلًا قرارات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار التي لم تكن موافقته عليها والالتزام رسميًا بتنفيذها، إلا كسبًا للوقت؛ حتى يتمكن من حشد قوات كبيرة من الدبابات لإعادة محاولة اقتحام مدينة السويس. وبالفعل تحركت القوات الإسرائيلية لمهاجمة مدينة السويس مرة أخرى؛ بغرض تحقيق نصر إستراتيجي وسياسي مدوي. ولم تكن تلك المحاولة مفاجئة للقوات المصرية التي توقعت غدر العدو، وأعدت له عدتها، فكانت هناك أطقم قوية مضادة للدبابات عبرت القناة من الشرق إلى السويس لدعم دفاعات المدينة وتقويتها[1].

وبعد قصف مكثف من المدفعية والطيران الإسرائيلي لعدة ساعات، بدأ العدو هجومه على مدينة السويس، حيث دفع بلواءين من ألوية فرقة أدن المدرعة تعززهما كتيبتان؛ لاقتحام المدينة من الشمال والغرب، وفي قلب النار والدخان بدأ اقتحام المدرعات والمشاة للمدينة، في مواجهة مقاومة وحدات من الفرقة ١٩ تؤيدها فئات شعبية، استطاعت لساعات تعطيل الهجوم المدرع وتشتيت الوحدات المشاة المصاحبة له، وانزال خسائر فادحة بها. إلا أن العناصر الأمامية للواءين بلغت في النهاية وسط المدينة، حيث دار قتال عنيف يعجز وصفه، ذاك القتال التي دارت رحاه بين مدرعات العدو وبين رجال مسلحين بأسلحة خفيفة، لا ترقى إلى مستوى تسليح الوحدات المهاجمة، في قتال امتد في الشوارع وداخل المباني، حيث تشبث العدو بمواقعه. وأمام حجم الخسائر في الأفراد والمعدات اضطر العدو أن يفض الاشتباك داخل المدينة قبيل غروب شمس ٢٤ أكتوبر. ورغم الفشل الذريع الذي أصاب المحاولات السابقة لاقتحام مدينة السويس، كرر العدو محاولته للمرة الثالثة صباح يوم ٢٥

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٥١.

أكتوبر، فتصدت له القوات المدافعة تساندها المقاومة الشعبية، دمرت للعدو عديد من الدبابات، بعد قتال مرير استمر حتى المساء؛ فاضطر العدو للارتداد والانسحاب من المدينة للتمركز خارجها مخلفًا وراءه عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى والأسرى[١].

وخلال هذه المعارك البطولية دأب العدو على استخدام مكبرات الصوت والمنشورات من الطائرات؛ لدفع القوات والمقاومة الشعبية إلى التسليم، وكان الرد في كل مرة هو المزيد من الهجمات الانتحارية على قواته والمزيد من الحماس والإصرار على لتكبيده الكثير من الخسائر من القتلى والجرحى والمعدات المدمرة والمحترقة في مشاهد تعكس الوطنية والفداء للمواطن المصري.

وبينما تسارعت الجهود لتعزيز المدينة بالمزيد من مجموعات اقتناص الدبابات التي زادت من نشاط المقاومة وأعمال التسلل إلى مناطق تجميع العدو والإغارة عليها مسببة المزيد من الخسائر، لجأ العدو إلى قطع المياه عن المدينة؛ لإجبارها على التسليم، وقام بردم ترعة السويس من جنوب فايد وتحويل المياه إلى البحيرات المرة، ولم تهدأ قوات الجيش الثالث وفدائيو السويس وأفراد منظمة سيناء، وانتهزت مناسبة عيد الفطر الذي وافق يوم ٢٦ أكتوبر، وفاجأت العدو بالهجوم على مواقعه، وقامت المدفعية بضرب تجمعاته في منطقة الشلوفة[٢].

وإزاء تلك الخسائر المتتالية وقوة صلابة المقاومة دفاعًا عن مدينة السويس وتدخل مدفعية الجيش من شرق القناة؛ لضرب تجمعات العدو أثناء عملية إعادة تجميع قواته بعد كل فشل في اقتحام المدينة اضطر العدو إلى الانسحاب غربًا بعيدًا عن نيران المدفعية وعناصر اقتناص الدبابات، واحتل المناطق المسيطرة على مداخل المدينة، كما قامت قواته الجوية بتركيز نيرانها على المدينة والقوات شرق وغرب القناة. وعلى الرغم من أن العدو

١ - تفاصيل معركة السويس يوضحها المشير عبد الغنى الجسمي، مرجع سابق، ص ٤٢٩-٤٣١.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

كان قد تمكن من حصار قوات رأس الكوبري للجيش الثالث شرق القناة ومدينة السويس، إلا أن رأس كوبري الجيش الثالث كان لا يزال في أوضاعه التي انتهت بها أعمال قتال مرحلة تطوير الهجوم.

القرار الثالث لمجلس الأمن رقم ٣٤٠

بينما كانت معركة السويس مازالت دائرة، صدر القرار الثالث لمجلس الأمن رقم ٣٤٠ مساء ٢٥ أكتوبر، طالب الأطراف المتحاربة بوقف إطلاق النار الفوري والكامل، والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، وإرسال قوة من مراقبي الأمم المتحدة، وتشكيل قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة تحت سلطة مجلس الأمن[1]. وأعلنت إسرائيل قبولها للقرار، وإن ظل الأمل يراودها للاستيلاء على مدينة السويس؛ لذلك قامت قواتها بمنع دخول المراقبين الدوليين أو أي عناصر من قوات الطوارئ الدولية إلى القطاع الجنوبي من الجبهة حول السويس، بينما استمرت القيادة الإسرائيلية في تدعيم عناصرها غرب القناة في ظل قرار وقف إطلاق النار؛ استعدادًا لمهاجمة المقاومة المصرية المتداخلة مع قواتها[2].

ولتحقيق ذلك بذلت إسرائيل جهودًا خارقة من أجل حسم موقف الجيش الثالث خلال الأيام القليلة التالية، حيث استمرت الهجمات الجوية والبرية للعدو ضد مواقع الجيش الثالث؛ بهدف إضعاف قدراته على المقاومة واستنفاد احتياطاته. ولذلك لجأ العدو إلى تثبيت سيطرته على طرق إمداد الجيش الثالث، وبخاصة طريق القاهرة - السويس، مع مواصلة الضغط على مدينة السويس، مع الإصرار على تعطيل إمداد المدينة والجيش الثالث بالمواد الطبية والمؤن غير الحربية؛ حتى ينفد ما لديها من مؤن، ومن ثم إرغامهما على التسليم[3].

---

1 - American Foreign Relation 1973 , a Documentary Record : Continuing the Series. Documents on American Foreign Relations , Continuing the Series. Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P., & Adam Elaine P. [eds.] , a Council on Foreign Relations Book , New York University Press , 1976, pp 465-466-..

٢ - سجل سير الحوادث، القيادة العامة للقوات المسلحة، مصدر سابق.

٣ - حافظ إسماعيل مرجع سابق، ص ٣٥٨.

توارت الأزمة الدولية وتلاشى شبح المواجهة النووية، ولكن مازالت أزمة الجيش الثالث ومدينة السويس تتفاقم، وأضحى من الثابت أن تنتظر هذه الأزمة حلًا، لا يرتبط بالقرار الدولي، وإنما يتوقف بالدرجة الأولى على نتيجة زيارة كيسنجر للقاهرة في نوفمبر القادم، مع قدر اقتناع السادات بالدور الأمريكي المنفرد - بعدما خدعت واشنطن موسكو تحت شعار الوفاق، ومحاولات استبعادها من المفاوضات المرتقبة وترتيبات ما بعد الحرب وهو ما ألحق بها أضرارًا طويلة الأمد - [1]، وتأكيدًا لذلك بذلت إسرائيل جهودًا خارقة من أجل حسم موقف الجيش الثالث خلال الأيام القليلة التالية[2].

تشابك المعارك العسكرية والسياسية في ظل قرارات وقف إطلاق النار

لم تنته المعركة بحصار قوات الشرق، وإنما كانت بداية لسلسلة طويلة من الإغارات والكمائن بالقوات المتيسرة التي كانت تحيط بالعدو من جميع الأجناب، والتي قامت بها عناصر الصاعقة ومجموعة اقتناص الدبابات التي دفعتها قوات الجيش الثالث من الشرق، والقوات المشتبكة مع العدو غرب القناة، بقيامها بمهام انتحارية؛ لصد هجمات العدو ومحاولته التوغل في نطاق الجيش الثالث[3]. حيث استمرت الهجمات الجوية والبرية للعدو ضد مواقع الجيش الثالث؛ بهدف إضعاف قدراته على المقاومة واستنفاد احتياطاته. ولذلك لجأ العدو إلى تثبيت سيطرته على طرق امداد الجيش الثالث، وبخاصة طريق القاهرة - السويس، مع مواصلة الضغط على مدينة السويس، مع الإصرار على تعطيل إمداد المدينة والجيش الثالث بالمواد الطبية والمؤن غير الحربية؛ حتى ينفد ما لديها من مؤن، ومن ثم إرغامهما على التسليم[4]. ولذلك كانت المماطلة الإسرائيلية لبضعة أيام وتعطيلها وصول القوات الدولية إلى المنطقة الأمامية تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن للفصل بين القوات، حتى يوم ٢٨ أكتوبر.

1 - David, Lesch W., The Middle East and the United States : Ahisterical and Political Reassessment , Oxford ; Westview press , 1996, pp., 226,227.

٢ - حافظ اسماعيل مرجع سابق، ص ٣٥٧.

٣ - الفريق عبد المنعم واصل مرجع سابق، ص ٣١٦.

٤ - حافظ اسماعيل المرجع السابق، ص ٣٥٨.

ولمواجهة الاختراقات الإسرائيلية، كثف السادات شكواه لواشنطن وإخطارها بمواصلة إسرائيل انتهاكات وقف إطلاق النار وعدم السماح للصليب الأحمر والإمدادات الطبية بالمرور إلى القوات في الشرق للجيش الثالث. ولتعزيز طلبه، حذر السادات من تداعيات الموقف الإسرائيلي ومدى تأثيره على زيارة كيسنجر المرتقبة للقاهرة، والتي يعد لها مقترحات، يرجو أن تكون نقطة تحول نحو إقامة سلام نهائي، كما حذر السادات من اتخاذ تدابير تحتمها مسئوليته لفتح طريق إمداد الجيش الثالث؛ مما حدا بواشنطن إلى دعوة المراقبين الدوليين للتوجه فوراً إلى نقاط بين الجيش المصري والإسرائيلي؛ لمراقبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، والسماح بمرور قولات غير حربية وأدوية إلى الجيش الثالث[1].

ودعماً لموقف السادات، وتفادياً لاحتمال تدمير الجيش الثالث بما ينطوي على ذلك من تداعيات خطيرة؛ كثفت موسكو اتصالاتها بواشنطن وبشكل عاجل، من أجل ممارسة الضغط على إسرائيل لالتزامها بوقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث بالمواد غير الحربية [2]. إلا أن إسرائيل لم تكن على استعداد للاستجابة للمساعي الأمريكية الوهمية، وبادرت بشن هجمات جوية وبرية ضد الجيش الثالث على أمل إضعاف قدراته على المقاومة واستنفاد احتياطياته، وإجباره على الاستسلام.

عملية إمداد الجيش الثالث تحت الحصار

واستعداداً لإمداد القوات المحاصرة، تم استدعاء قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل إلى مركز القيادة العامة في القاهرة؛ لبحث أسلوب إمداد القوات في رأس الكوبري شرق القناة، واقترح الفريق أول أحمد إسماعيل دفع ١٥٠ جمل إلى قوات الشرق، وأوضح اللواء عبد المنعم واصل أن هذا غير ممكن، فماذا يمكن أن تحمله قافلة من ١٥٠ جمل، وكيف تصل والعدو يسيطر على طريق السويس؟؟ وبديلًا عن ذلك، اقترح القائد العام

1 - David, Lesch W., op.cit.,p 237.

٢ - بشأن هذا التحليل، انظر، تريفور ديبوي، مرجع سابق، ص ٥٨٤- ٥٨٦.

الفريق أحمد إسماعيل أن يكون الإمداد عبر الوديان والدروب في جبل عتاقة، ولكن هذا الاقتراح لم يكن أحسن حظًا من سابقه، لأن القوات الإسرائيلية كانت تسيطر على كافة القطاعات من الأدبية حتى منطقة نفيشة جنوب الإسماعيلية.

وتطورت الفكرة إلى دفع مجنزر يحمل الإمدادات إلى القوات المحاصرة، على أن تقوم الفرقة الرابعة المدرعة بحمايتها، إلا أن قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل اعترض عليها؛ لأن أيضًا غير ممكنة، حيث سيتم اكتشافه بسهولة وتدميرة أو الاستيلاء عليه، وهنا احتد الوزير أحمد إسماعيل وقال " هو أنا كل مقول لك حاجة تقول لي ما ينفعش"، فرد اللواء عبد المنعم واصل بانه مستعد لتنفيذ أي مهمة، ولكن يجب أن تكون مهمة صحيحة، ولا تتسبب في مزيد من التدمير لقواتنا، ثم كلفه الوزير بفتح طريق السويس بالفرقة ٤ مدرعة، اعترض للمرة الثالثة قائد الجيش الثالث هذا الاقتراح؛ لأن قوة الفرقة ٤ مدرعة المتيسرة غير كافية لتنفيذ هذه المهمة، فكل ما تبقى بها ١٣٨ دبابة واللواء واللواء ٦ مشاة ميكانيكي متبق به أقل من كتيبتين، بينما قوات العدو الموجودة في القطاع ٥ لواء مدرع وميكانيكي تدعمها ١٠ كتائب مدفعية غير الصواريخ المضادة للدبابات، أما احتياطي قائد الجيش فهو كتيبة مشاة ميكانيكي وكتيبة دبابات غير كاملة، أي أن المقارنة في القوات بنسبة ١ : ٣ في الدبابات والمشاة غير المدفعية. وأمام إصرار الوزير على رأيه، كلف قائد الجيش الثالث العميد عبد العزيز قابيل بتنفيذ المهمة[١]!!

رغم أن تقرير العميد عبد العزيز قابيل الذي كان حاضرًا الاجتماع، والذي أيده قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل، هو أن الفرقة الرابعة المدرعة لا تستطيع أن تقوم بتنفيذ المهمة، شاركهما الرأي الفريق الشاذلي، الذي كان يرى قرارهما منطقيًا يعتمد

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٢١.

على قواعد وأصول العلم العسكري، ولم يكن الفريق الشاذلي شخصياً يتوقع غير ذلك منذ يوم ٢٣ أكتوبر.

ومن الغريب أن الوزير أخذ يحاور العميد عبد العزيز قابيل محاورات غريبة، وهنا أكد العميد قابيل أنه وضباط وجنود الفرقة الرابعة جميعهم مستعدون للقيام بهذه المهمة الانتحارية، ولكنه لا يعتقد أنه سينجح في فتح الطريق إلى القوات المحاصرة بعد ذلك كله، وإذا دمرت هذه الفرقة، فسيكون الطريق مفتوحاً أمام العدو إلى القاهرة !!

قال الوزير إذن تعدل المهمة من فتح طريق السويس إلى حماية القوات الإدارية التي تتحرك من القاهرة إلى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية، وهنا يعلق الفريق الشاذلي، بأنه كاد أن يصعق وهو يستمع إلى الوزير وهو يدلي بهذا القول، إن مثل هذا الكلام لا يمكن أن يصدر من شخص بكامل قواه العقلية. إنه كلام غير منطقي إطلاقا، فكيف يصدر من وزير الحربية والقائد الأعلى للقوات المسلحة[١] !!

- إن الحد الأدنى لمطالب الجندي من التعيينات والمياه وقت الحصار هي ٣,٥ كيلوجرام في اليوم، وهذا يعني أن القوات المحاصرة - عدا المدنيين الموجودين في مدينة السويس - تحتاج إلى ١٥٠ طن يوميا؛ لكي لا يموت الجنود جوعًا وعطشًا.
- إن استخدام المسالك والأرض المفتوحة يتطلب عربات ذات جنازير حتى يمكنها عبور الأراضي المفتوحة ومجاري السيول، ولو حملت كل من هذه العربات ١,٥ طن فإننا نحتاج إلى حوالي ١٠٠ عربة مجنزرة على الأقل لتنقل احتياجات يوم واحد، بفرض أنها جميعا ستصل سليمة ولن ينجح العدو في تدمير أي منها.
- أن العدو يتمتع بالسيطرة الجوية في تلك المنطقة ويستطيع أن يكشف أية تحركات بالجملة عبر هذه المسالك ويقوم بتدميرها.
- أن مخارج هذه الأراضي المفتوحة جميعها يجب أن تمر في النهاية خلال المنطقة ما بين جبل عتاقة وجبل جنيفة، أو مابين جبل جنيفة والبحيرات المرة، وهي مناطق يسيطر عليها العدو.

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

- من غير المعقول أن تقوم بهذه المغامرة من أجل إرسال احتياجات يوم واحد، فلو فرضنا إمداد القوات المحاصرة باحتياجات سبعة أيام، فإننا نحتاج إلى ٧٠٠ مركبة مجنزرة للقيام بهذه المهمة الإدارية. وهذا رقم كبير غير متيسر.
- إذا كانت الفرقة الرابعة المدرعة لا تستطيع أن تفتح الطريق وحدها، فكيف نحملها مسؤولية عبء ثقيل، وهو حماية ٧٠٠ مركبة تحمل مطالب إدارية؟؟
- هل نترك الباب مفتوحا إلى القاهرة، بينما تكون الفرقة الرابعة المدرعة مشغولة بهذه العملية؟؟

لكل هذه المحاذير وغيرها، عارض الفريق الشاذلي رأي الفريق أحمد إسماعيل، ولكنه أصر وطلب من الفريق الشاذلي أن يصدر أمرا كتابيا إلى قائد الفرقة الرابعة المدرعة بتنفيذ هذه المهمة، فرفض الفريق الشاذلي، وأصر على أنه لن يوقع بإمضائه على هذه المهمة. وإنما يمكن لوزير الحربية أن يوقع على هذا الأمر وحده إن شاء. وهنا دار حوار حاد وتراشق بالاتهامات بين الطرفين، لجأ وزير الحربية الفريق أحمد إسماعيل إلى مناقشات غير منطقية، الهدف منها تسجيل موقف، متعجبا متسائلا، أنه لا يفهم ماذا يريد الفريق الشاذلي بالضبط؟! هل تريد لهؤلاء الرجال المحاصرين أن يستسلموا[1]؟؟

فأجاب الفريق الشاذلي " بالطبع لا أريد ذلك، ولكن في الوقت نفسه لا أريد أن نفقد الفرقة الرابعة المدرعة دون أن يتغير الموقف في شيء". ورد الفريق أحمد إسماعيل بأنه لا يجب ألا يقول هذا الكلام في حضور قائد الفرقة المكلف بهذه المهمة!! فقال الفريق الشاذلي "أنه أبدى رأيه بصراحة تحتمها عليه مسؤوليته، وعموما هناك تقرير مكتوب من قائد الجيش الثالث يتفق مع وجهة نظري، وهنا هدد وزير الحربية الفريق أحمد إسماعيل رئيس أركانه الفريق الشاذلي بأنه إذا لم يوقع على الأمر للفرقة الرابعة المدرعة لتنفيذ هذه المهمة فسوف يقوم بإخطار الرئيس السادات بذلك" !!

وأمام إصرار، رئيس الأركان على موقفه، قام الوزير بتوقيع الأمر بعد ذلك، وسلمه إلى قائد الفرقة الرابعة المدرعة العميد قابيل. ولكن المهمة ألغيت بعد ذلك ولم تنفذ قط -

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

على نحو ما سنرى - ربما لأن الوزير لم يستطع أن يتحمل وحده مسؤولية هذه العملية الطائشة[1]!!

وعموماً، وجه وزير الحربية الرسالة التالية لقوات الجيش الثالث :

"من القائد العام إلى الجيش الثالث تحياتي، يحيي الشعب فيكم البطولة والشجاعة فردًا فردًا، تسير الأمور في صالحكم من جميع النواحي"[2].

وأفادت هيئة العمليات أن اللواء السوداني قد دخل ضمن تجميع المنطقة المركزي العسكري وليس الجيش الثالث، وأمرت بقيام الجيش الثالث بإمداد قوات رأس الكوبري ليلا، وعلى دفعات مع الاستمرار في تأمين النطاق الدفاعي الثاني على أن يبدأ الإمداد اعتباراً من ليلة ٢٧ / ٢٨ أكتوبر، كما أفادت هيئة العمليات بأنه عند صدور الكلمة الكودية "صقر" تقوم جميع القوات في جميع القطاعات بالضرب على العدو في مواجهتها بالضرب المباشر والمدفعية؛ لإحداث أكبر خسائر في قوات العدو.

كما صدرت التعليمات بوضع قوات رأس الكوبري شرق القناة تحت قيادة العميد أحمد بدوي قائد الفرقة ٧ مشاة؛ للسيطرة على الإمداد الإداري وتوحيد جهة التعامل مع قوات الطوارئ الدولية، وبدأ التخطيط لتصفية الجيب الإسرائيلي غرب القناة[3].

وعلى الجانب الأخر، تحمل السادات مهمة إنهاء القتال، عبر القناة السرية لتبادل الرسائل مع كيسنجر ومناشدة واشنطن لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإذعان إسرائيل لتنفيذ القرار والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، حتى وصل الأمر بتوجه السادات مباشرة لمطالبة الرئيس نيكسون بالوفاء بما وعد به حول التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار، والمطالبة بالتدخل على أرض المعركة باستخدام القوة. لتبلغ الأزمة ذروتها بإعلان قطبي الصراع الدولي حالة الاستنفار، وبدت بوادر المواجهة، على أثر طلب السادات إرسال قوات سوفيتية وأمريكية إلى الشرق

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، المرجع نفسه.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مر جع سابق، ص ٣٢٢ .
٣ - المرجع نفسه، ص ٣٢٣ .

الأوسط لإيقاف القتال، وهو ما واجهته واشنطن بالرفض، والتحذير من حدوث مواجهة بين القوتين على الأراضي المصرية، وصاحب ذلك اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز رفضها[١].

منذ ٢١ أكتوبر، أعلنت حالة التأهب، بدرجة عالية، بين الوحدات القتالية للجيش الأحمر الموجود في حلف وارسو، وفي اليوم ذاته، أخذت تصل طائرات نقل من الاتحاد السوفيتي إلى إقليم باكوني، جنوب هنغاريا، حيث يعسكر هناك ما لا يقل عن ١٢ فرقة سوفيتية. وخلال ساعات الظهر من يوم ٢٤ أكتوبر، تلقى بعض ألوية المظليين الروس، في هذه الفرق، أوامر بالتحرك، والتوجه إلى المطارات العسكرية، التي أعلن قبل ذلك أنها مناطق مغلقة، ولم يسمح لأحد بالاقتراب منها، صعدوا إلى الطائرات، بعلم واضح أنهم سيشتركون خلال بضع ساعات في الحرب الدائرة في الشرق الأوسط[٢].

عندما نقلت الأنباء الأولى، حول طائرات النقل السوفيتية المتجهة إلى الشرق الأوسط، إلى واشنطن؛ على الفور أصدر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون تعليمات فورية بإعلان حالة التأهب بين القوات المسلحة الأمريكية، في نقاط مختلفة من أنحاء العالم، وتأهبت وحدات مجوقلة من القوات المسلحة الأمريكية، في بعض الدول الأوروبية، تنتظر أمرًا بالتحرك، وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، فتحت مخازن الطوارئ في بعض معسكرات الجيش، وزودت القوات المجو قلة بالذخيرة والعتاد؛استعدادًا لإمكان الخروج إلى الحرب. كما أن الأسطول الجوي الاستراتيجي الأمريكي، الذي يضم طائرات مزودة بالأسلحة الذرية، دخل هو أيضًا حالة التأهب[٣].

1- National Archives, Confidential, Secertary Kissinger requests that Mr. Ismail pass the following urgent communication from President Nixon to President Sadat, October 24, 1973.
أما عن حالة التأهب ورفع حالة درجة الاستعداد العسكري والإجراءات التي اتخذتها واشنطن إزاء تلك الأزمة، انظر:
Richard Nixon ; The Memoirs of – Richard Nixon [New York. Simon and Schuster and Schuster, 1987. p 998.

٢ - التقصير، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

٣ - المرجع نفسه، ص ٢٤٨.

في تلك اللحظات تهيأ للمراقبين عن بعد، الذين لم يكونوا مزودين بآخر تطورات الأحداث السياسية التي تجري وراء الستار، أن مواجهة عسكرية بين الدولتين العظميين، أصبحت لا مفر منها، وأن العالم يقف على حافة حرب عالمية ثالثة. ودعا الرئيس نيكسون مجلس الأمن القومي إلى الاجتماع وشرح، خلال ثلاث ساعات، لقادة الأركان الموحدة، ولكبار مساعديه، الدوافع التي حملته على إعلان حالة التأهب، التي لم تعرف الولايات المتحدة مثلها منذ " أزمة الصواريخ، سنة ١٩٦٢ - عندما هدد الرئيس جون كنيدي بالعمل ضد كوبا، إذا لم يوقف السوفيت فورًا شحنات الصواريخ التي أرسلوها - وأعرب مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة عن تأييده لخطوة الرئيس، بعد أن اطلع على الأنباء بشأن نوايا السوفيت إرسال قوات مسلحة للتدخل فعليًا في حرب الشرق الأوسط.

ومع إطلالة فجر ٢٥ أكتوبر، بدت بوادر اختبار قوة بين الدولتين العظميين، إلا أن هذا كان مجرد استعراض عضلات، كما اتضح خلال ساعات قليلة. فبعد رأى السوفيت أن الولايات المتحدة مستعدة لإرسال قواتها هي أيضًا إلى الشرق الأوسط، على الرغم من تجربتها في فيتنام، تراجعوا عن خططهم. وفي صباح ٢٥ أكتوبر، عادت الطائرات الروسية على متنها الجنود الروس تقلهم إلى قواعدهم. وخلال ساعات معدودة فقط، بدا وكأن مصير الإنسانية في خطر؛ بسبب الحرب الدائرة، للأسبوع الثالث، بين الدول العربية وإسرائيل. وفي وقت لاحق، توصل بعض المراقبين إلى استنتاج أن هذا كله كان مجرد ذعر وهمي، وإن قادة الاتحاد السوفيتي لم يقصدوا أبدًا إرسال قوات إلى الشرق الأوسط، بل كان قصدهم الوحيد هو تخويف الأمريكيين وإجبارهم على التدخل في الوضع.

إلا أن المسافة بين محاولات التخويف والحرب الفعلية ليست كبيرة، كما يدل التاريخ، فإذا كان هذا حقًا هو قصد الروس، فإنهم نجحوا في تحقيقه. ومنذ تلك اللحظة وصاعدًا، أخذت حكومة الولايات المتحدة تعترف بخطورة التدهور المتوقع، وصعدت من ممارسة الضغط على إسرائيل التي فقدت في الحقيقة، من هذه اللحظة، الدعم السياسي

للدولة الصديقة الأخيرة التي بقيت لها في العالم[١]. وأيا كان الأمر، فأمام تهديدات واشنطن وتراجع السادات عن موقفه والاكتفاء بتواجد قوات دولية، تلاشى شبح المواجهة النووية.

وعلى صعيد الجبهة السياسية، كانت الاتصالات السياسية خلال يومي ٢٥ و ٢٦ أكتوبر مستمرة بين القاهرة وواشنطن؛ بهدف الاتفاق على إرسال مواد طبية للجيش الثالث. ولتعزيز طلبه، فقد حذر الرئيس السادات من أن استمرار الموقف الحالي سوف يؤثر على زيارة كيسنجر للقاهرة، كما حذر من أن يطر إلى اتخاذ تدابير أخرى، تحتمها مسئوليته؛ لفتح طريق إمداد الجيش الثالث[٢].

ومع مساء يوم ٢٦ أكتوبر، بعث كيسنجر باسم الرئيس الأمريكي رسالة إلى الرئيس السادات، حول اقتراحين بعث بهما لإسرائيل :

الأول : دعوة المراقبين الدوليين للتوجه فوراً إلى نقاط بين الجيشين المصري والإسرائيلي؛ لمراقبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار.

الثاني : السماح بمرور قولات أطعمة ومياه وأدوية إلى الجيش الثالث ومدينة السويس.

وفي السياق ذاته، كثف وزير الخارجية الدكتور محمد حسن الزيات نشاطه واتصالاته في مقر الأمم المتحدة؛ بغرض الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن، مؤكدا أن الجيش الثالث لن يستسلم، وأن مصر ستكون مضطرة للعمل الفردي، وأنها الآن تقف في مفترق الطرق !!

وفي الوقت الذي بدأ فيه اجتماع مجلس الأمن، وصلت في الثالثة والنصف فجر يوم ٢٧ أكتوبر رسالة من كيسنجر إلى مستشار الأمن القومي حافظ إسماعيل، تتضمن قبول إسرائيل إجراء محادثات مباشرة مع مصر حول كيف يمكن حل المشكلة بشأن وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث، وبأنه سوف يكون هناك حل مشرف لمشكلة الجيش الثالث، وأن

١ - التقصير، المرجع السابق، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

٢ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

تحدد مصر مكان وتوقيت الاجتماع ورتبة ممثل مصر في المباحثات. وعلى الفور، اتخذ السادات قراره بالموافقة، بشرط السماح بمرور قافلة تابعة للأمم المتحدة والصليب الأحمر بتوصيل المساعدات غير العسكرية للجيش الثالث[١].

وفي قصر الطاهرة، ومع الساعات الأولى من يوم ٢٧ أكتوبر، اجتمع الرئيس السادات مع وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل، وأبلغه بمضمون رسالة كيسنجر وموافقة إسرائيل على الاقتراح المصري، والتي على أثرها اتخذ الرئيس السادات قراره بالموافقة على الاجتماع بين ممثلي مصر وإسرائيل، وعُين اللواء عبد الغني الجمسي رئيسًا للوفد المصري، وحُدِّدَ الموعد بمساء يوم ٢٧ أكتوبر عند الكيلو متر ١٠١ على طريق القاهرة - السويس تحت إشراف الأمم المتحدة؛ لمناقشة الترتيبات العسكرية لتطبيق قراري مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩، ومسألة الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث[٢].

وبحلول الساعة السادسة من صباح يوم ٢٧ أكتوبر، وبينما كان اللواء عبد الغني الجمسي نائمًا في مركز العمليات، حضر أحد الضباط لإيقاظه لمقابلة الفريق أول أحمد إسماعيل فورًا في غرفة مكتبه، وهي في نفس الوقت غرفة راحته، وسأل الضابط تلقائيًا: أين استؤنف القتال؟ ومتى؟ ونفى الضابط مثل هذا الاحتمال، وأخبره بأن الموقف كما هو لم يتغير[٣].

وبدا على الفريق أحمد إسماعيل التعب والإرهاق الشديد، وأخبر رئيس هيئة العمليات اللواء الجمسي، بأن هناك مبادرة أمريكية، وافقت عليها مصر وإسرائيل بأن يتم اجتماع عسكري بين ممثلي القوات المصرية، والجيش الإسرائيلي بمنطقة الكليو متر ١٠١

١ - سجل سير حوادث القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، مصدر سابق،، حافظ اسماعيل مرجع سابق، ص ٣٥٨، وكذلك ويليام بيير، مرجع سابق،، ص ٣٨٦ - ٣٨٨.

2 - John Norton,Moore , The Arab – Issraeli Conflict ; vol.111 ,Documents , Princeton University press , 1974 , p.1150

٣ - يلاحظ أن هناك خطأ مطبعي- غير مقصود - في تحديد تاريخ هذا الاجتماع الذي دار في غرفة الفريق أول أحمد إسماعيل مع اللواء عبد الغني الجمسي الذي ذكره بيوم ٢٨ أكتوبر، بينما كان يوم ٢٧ أكتوبر، في مذكرات المشير الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٥٨.

طريق القاهرة - السويس الصحراوي؛ لبحث المشاكل العسكرية التي ترتبت على وقف إطلاق النار بعد أن تداخلت قوات الطرفين، ويلزم فصل بين القوات بوجود قوات الطوارئ الدولية بينها. والموضوع الثاني الذي يجرى بحثه هو إمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة، بإمدادات غير عسكرية في قول واحد من اللواري، وأن إسرائيل، بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، وافقت على ذلك. وأضاف الفريق أول أحمد إسماعيل أنه تحدد الساعة الخامسة مساء نفس اليوم لعقد هذا الاجتماع تحت إشراف قوات الطوارئ الدولية، كما تقرر تعيين اللواء الجمسي رئيسًا للوفد العسكري المصري في هذه المباحثات.

اعترض اللواء الجمسي على تعيينه للقيام بهذه المهمة؛ لأنه لا يريدها ولا يرغب في تنفيذها، معللا ذلك بأنه أمضى حياته العسكرية كلها في حرب ضد إسرائيل، فضلًا عن أن حرب أكتوبر لم تنته برغم توقف القتال مؤقتًا، وليس هناك ما يدعو لبحث أي موضوع عسكري معهم. واعتذر اللواء الجمسي للفريق أول أحمد إسماعيل، راجيا تعيين قائد آخر يقوم بهذه المهمة.

كان رد الفريق أول أحمد إسماعيل على اعتراض اللواء الجمسي، أن مؤتمرًا عقد هذه الليلة في رئاسة الجمهورية برئاسة الرئيس السادات، امتد طويلًا؛ لبحث الموضوع وانتهى في الفجر، وقد تقرر في هذا الاجتماع تعيينك للقيام بهذه المهمة، لأنه بحكم عملك رئيسًا للعمليات، تلم إلمامًا تامًا بأوضاع قواتنا وأوضاع قوات العدو في الجبهة وكذا خطوط القتال التي كانت عليها القوات المصرية والإسرائيلية يوم ٢٢ أكتوبر[١].

وأوضح رئيس هيئة العمليات اللواء الجمسي أن المهمة المطلوب تنفيذها هي تحديد "منطقة فصل" بين قواتنا وقوات العدو، تتمركز فيها قوات الطوارئ الدولية التي وصلت طلائعها إلى منطقة السويس، وتثبيت وقف إطلاق النار. وتلك هي مهمة وواجب قوات

١ - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

الطوارئ الدولية، ومطلوب منا فقط التعاون معها لتحقيق هذا الواجب، وبالتالي ليس هناك داع لمناقشة الموضوع في اجتماع عسكري بين مصر وإسرائيل. أما الموضوع الثاني الخاص بإمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة، فقد رضخت إسرائيل لتعليمات أمريكا بمرور قول من اللواري يحمل إمدادات غير عسكرية. وإن كان ذلك تم بجهد سياسي بين مصر وأمريكا، فلا شك أن أمريكا يمكنها إصدار التعليمات لإسرائيل لاستمرار الإمداد ولن تتمكن إسرائيل من الرفض. وهذا يحقق مصلحة لأمريكا عندما تقوم بهذا الدور. ويظل دور القوات المسلحة أن نستعد للقيام بعمل عسكري لفتح طريق القاهرة - السويس بالقوة، إذا تعطل الإمداد أو توقف برغم تدخل أمريكا[1].

رفض الفريق أول أحمد إسماعيل رأي اللواء عبد الغني الجمسي، وطلب تنفيذ المهمة كما تقررت، وكان ذلك أمرًا له واجب التنفيذ. وطلب اللواء الجمسي ضرورة تواجد ممثل لوزارة الخارجية في الوفد العسكري؛ حتى تكون وزارة الخارجية على علم تام بما يدور في هذه المباحثات العسكرية؛ لارتباطها بالعمل السياسي، وفي الوقت نفسه يعتبر مستشارًا للوفد في الموضوعات السياسية أو القانونية. وافق وزير الحربية على الاقتراح، بالفعل تم تعيين المستشار عمر سري من وزارة الخارجية عضوًا في الوفد بصفته مستشارًا للوفد وليس ممثلًا لوزارة الخارجية، حتى يظل طابع المباحثات هو الطابع العسكري البحت.

وبناء على قرار السادات أصدر وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل تعليمات بأنه "يجب وقف النشاطات العسكرية جميعها اعتبارًا من الساعة ١٣٠٠ ظهر يوم ٢٧ أكتوبر، ودفع اليوم رتل من الحملة يحمل المطالب الإدارية للجيش الثالث، تبدأ المباحثات العسكرية بين الوفدين المصري والإسرائيلي عند علامة الكيلو متر ١٠١ طريق مصر - السويس، ويرأس الوفد المصري اللواء عبد الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات.

---

١ - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع نفسه، ص ٤٥٩.

ومنذ هذه اللحظة، أصبح الجيش الثالث رهينة في يد إسرائيل وفي يد كيسنجر، لقد أصبح مصير الجيش الثالث مرتبطًا بمدى المطالب التي تطلبها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومدى خضوع السادات لهذه المطالب[١] !! أو رفضها، بالتأكيد أمام الأمم المتحدة أن الجيش المصري لن يستسلم، وأن مصر ستكون مضطرة للعمل الانفرادي لإنهاء هذا الوضع، فمصر تقف في مفترق الطرق[٢] .

وعلى التوازي، وقبل أن تجرفنا الأحداث، إلى خيمة مباحثات الكيلو متر ١٠١، ونترك أرض المعركة على جبهتها العسكرية نتوقف على آخر الاستعدادات العسكرية لمواجهة أزمة الجيش الثالث مجسدة في :

خطة تصفية الجيب الإسرائيلي غرب القناة وفك حصار الجيش الثالث

توقفت الهجمات الإسرائيلية بالوحدات المدرعة والميكانيكية بعد أن وصلت القوات الإسرائيلية إلى الأدبية، وفشلت في احتلال مدينة السويس، فاكتفت بحصار قوات الجيش الثالث شرق القناة ومدينة السويس والسيطرة على طريق القاهرة - السويس، وإن كانت استمرت في التراشق بنيران الدبابات والمدفعية مع قواتنا المحاصرة في نقطة كبريت بقيادة الشهيد العقيد إبراهيم عبد التواب -آخر شهيد في حرب أكتوبر- والقوات شرق القناة؛ لدفعها إلى استهلاك ذخيرتها وأنهاكها، ولكن قواتنا ازدادت صلابة، وبدأت في مبادلة العدو في العمليات الليلية بالإغارة على قواته غرب القناة؛ مما اضطره إلى سحب معظم القوات ليلًا خلف التبات والهيئات لحمايتها، مع ترك قوات لتأمين مواقعه الدفاعية في المناطق المستولى عليها، واكتشفت قواتنا هذا الأسلوب فزادت من هجماتها التي كثيرًا ما أسفرت عن قتلى وأسرى والاستيلاء على معدات إسرائيلية[٣].

---

١ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

٢ - تصريحات وزير الخارجية المصري الدكتور محمد حسن الزيات في مقر الأمم المتحدة بغرض الدعوة إلى اجتماع لمجلس ال... نقلًا عن، المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٥٨.

٣ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٢٢- ٣٢٣.

ومع ثبات القوات في أوضاعها الدفاعية شرق وغرب القناة، بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة في التخطيط لعمية تصفية القوات الإسرائيلية غرب القناة وفك حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

سنلاحظ في عرضنا لتطور الخط الهجومية لفك الحصار وتصفية الثغرة، أن هذه الخطط قد تطورت من حيث القابلية للتنفيذ والواقعية، بناءً على العوامل الآتية :

■ مدى استعادة القوات التي تأثرت بالقتال خلال الفترة السابق؛ لكفاءتها القتالية واستعواض ما فقدته من الأسلحة والمعدات والذخيرة، بعد أن قام الاتحاد السوفيتي بعمل جسر جوي متصل لإنقاذ الموقف.

■ وصول بعض الوحدات من الدول العربية ودفعها إلى ميدان القتال كما حدث مع لواء مدرع جزائري، أو الاحتفاظ بها كاحتياطي ودفع جزء من الاحتياطي إلى الجبهة، كما حدث مع لواء مشاة سوداني، أو تكليفها بمهام تأمين ودفاع لسحب القوات المصرية ودفعها لمواجهة العدو في الثغرة، كما حدث مع اللواء المشاة المغربي.

■ و أهم هذه العوامل جميعًا، فقد كانت عودة القيادة السياسية إلى الانشغال بمهامها السياسية والدبلوماسية في المفاوضات الدائرة لإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس وعودة القوات إلى الخطوط التي كانت عليه القوات ساعة تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، أي الساعة ١٨٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر، وبذلك تركت القيادة السياسية للقيادة العسكرية التصرف في الموقف الذي أوصلت القوات المسلحة إليه؛ بتدخلها في قرارات القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن ثم بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة في تجميع شتات فكرها مرة أخرى، والتفكير في كيفية التغلب على الوضع الذي كان يهدد بإجهاض النجاح الأول لحرب أكتوبر. وكان أهم ما بدأت به القيادة العامة عملها في التخطيط هو استطلاع رأي قادة الجيوش، ومعرفة تصورهم للتخطيط المناسب لتصفية الثغرة، قبل الأمر بإعداد هذا التخطيط كخطة ملزمة واجبة التنفيذ.

وعموماً، تم استدعاء قادة الجيشين الثاني والثالث الميدانيين إلى القاهرة لحضور مؤتمر في القيادة العامة برئاسة وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل يوم ٢٧ أكتوبر؛ لتنفيذ مهمة تصفية الثغرة، وفقًا للخطة "واصل"، وبدأ وزير الحربية حديثه " بأن قائد الجيش الثاني اللواء عبد المنعم خليل ليس له ذنب فيما حدث للجيش الثاني، ولذلك طلب أخذ ١٠ كيلو مترات من الجيش الثانب من المواجهة ليأخذها الجيش الثالث"[1].

وعلى الفور، بادره قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل: "بأن اللواء عبد المنعم خليل هو قائد الجيش الثاني، والموضوع ليس من هو المسئول عن الثغرة، هل من المعقول أن تزيد مواجهة الجيش المحاصر ١٠ كيلو مترات لأن اللواء عبد المنعم خليل ليس له ذنب في ما حدث، يا فندم نحن لا نجد قوات؛ لكي نحارب بها"، وأصر الوزير على رأيه، وبالتالي زادت مواجهة الجيش الثالث غرب القناة بمسافة ١٠ كيلو مترات.

وعلى هذا الأساس أصدر وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل، الأوامر بتكليف قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل بتنفيذ المهمة، التي تتلخص في : المحافظة على النطاق الدفاعي الثاني دون اهتزاز، يقوم الجيش الثالث بدفع مجموعة لواء من وادي حجول للاستيلاء على الأدبية والخليج، ثم يتابع التقدم للاتصال برأس كوبري الجيش.

وكان رد فعل قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل، هو تأكيد عدم إمكانية تنفيذ عمل كهذا؛ لأن كل ما لديه ١٣٨ دبابة، والعدو لديه ٥ لواءات مدرعة بخلاف المدفعية و الصواريخ المضادة للدبابات، وعندما يتم سحب مجموعة لواء، سيكون لواء اسمًا فقط، وليس فعلصا، ثم كيف لا يهتز النطاق الدفاعي الثاني" ؟؟

وبعد انتهاء المؤتمر، تسلم قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل مظروفًا مغلقًا وانصرف الجميع، وأثناء عودته إلى قيادة الجيش، فتح المظروف، ووجد به نفس المهمة الغير

[1] - الفريق عبد المنعم واصل، المرجع السابق، ص ٣٢٥ .

ممكن تنفيذها، التي أطلق عليها "الخطة واصل"، وبعد فترة من وصوله إلى قيادة الجيش، اتصل به رئيس هيئة العمليات اللواء الجمسي، وأبلغه بإلغاء المهمة !!

الخطة شامل وتطورها إلى شامل ٢ ثم شامل ٢ المعدلة

وبناءً على توجيهات من القيادة العامة للقوات المسلحة بوضع الخطة شامل للهجوم على قوات الجيب الإسرائيلي وتصفية الثغرة، واستعادة السيطرة على غرب القناة، ثم العبور مرة أخرى إلى شرق القناة، قام كل من الجيش الثاني والجيش الثالث بإعداد الخطوط العريضة لخطة تصفية الجيب الإسرائيلي غرب القناة، كل في نطاقه كما وضع كلٌ من الجيشين الميدانيين مطالبه لضمان نجاح تنفيذ الخطة. وكان من أهم ما طلبه قائد الجيش الثالث من القيادة العامة هو عودة الفرقة ٤ المدرعة إلى محلاتها، والعمل تحت قيادة الجيش الثالث مرة أخرى، وسرعة استعادة الكفاءة القتالية للفرقة ٦ مشاة ميكانيكية، كما طلب اللواء واصل دعم القيادة العامة لتأمين الأوضاع الدفاعية علة النطاق الثاني الدفاعي عند القيام بالعملية الهجومية، خاصة أن حجم العدو في نطاق الجيش الثالث أكبر منه في نطاق الجيش الثاني، وكان أبرز ما طلبه قائد الجيش الثالث اللواء عبد المنعم واصل من القيادة العامة أثناء عرض خطة الجيش الثالث لتصفية قوات الجيب الإسرائيلي هو تحديد القوات والقيادة المسئولة عن تأمين الفاصل بين الجيشين الثاني والثالث، والتي تصل إلى ٣٠ كيلو متر غرب البحيرات المرة، ومع اقتناع اللواء الجمسي بمطالبه ومقترحاته وأهميتها في أن تكون الخطة شاملة فعلًا، وتتجنب عيوب الفترة السابقة، تم وضع خطة جديدة هي الخطة شامل ٢ المعدلة، وعين لها اللواء سعد مأمون الذي كان قد عين مساعدًا لوزير الحربية بعد شفائه من الأزمة القلبية[1].

[1] - الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ٢٣١، كذلك، الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٢٦ .

الخطة شامل ٢ المعدلة:

■ **قوات حصار وتأمين :**

- اللواء المغربي في بير عديب على خليج السويس.

- اللواء ٦ مشاة ميكانيكي ولواء مدرع جزائري والكتيبة ٣٣٩ مشاة ميكانيكي من اللواء ١١٣ على النطاق الدفاعي الثاني من جبل عتاقة حتى المدقات ١٢ - ١٣ - ١٤.

- اللواء ١٨مشاة ميكانيكي من الفرقة ٢١ المدرعة واللواء ١٥٠ مظلات واللواء ١١٦ مشاة ميكانيكي تحتل المنطقة من غرب جبل شبراويت إلى جنوب الإسماعيلية.

■ **قوات لتوجيه الضربة لتدمير القوات الإسرائيلية في الجيب غرب القناة :**

- الفرقة ٤ المدرعة توجه ضرباتها في اتجاهي الشط وجنوب البحيرات.

- الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي توجه ضرباتها في اتجاهي فنارة وفايد.

- الفرقة ٢١ المدرعة توجه ضرباتها في اتجاه الدفرسوار [١].

وكان الهدف الأولي "للخطة شامل" هو الاستعداد للقيام بضربة قوية لتدمير القوات الإسرائيلية في منطقة الجيب الإسرائيلي غرب قناة السويس، وإرغام العدو على الارتداد شرقا وتصفية رأس الكوبري في الغرب، واستعادة الموقف، بعد أن استعادت القوات المسلحة المصرية اتزانها وأصبحت في موقف استراتيجي جيد يسمح لها بالدفاع المتماسك شرق وغرب قناة السويس[٢]، والوصول إلى الضفة الشرقية للقناة مرة أخرى، مع إمكانية تنفيذ الهدف النهائي للخطة شامل باستغلال النجاح وتطوير الهجوم شرق القناة للوصول إلى الممرات الجبلية[٣].

١ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٢٦.
٢ - الفريق عبد المنعم خليل، مرجع سابق، ص ٢٣١- ٢٣٢.
٣ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

والملاحظ على هذه الخطة أنها تقع كلها في قطاع الجيش الثالث بعد تعديل حدوده؛ ليصل حده الأيسر إلى جنوب الإسماعيلية بعد أن كان ينتهي عند فايد، وكان الهدف من ذلك هو توحيد قطاع العمل والقيادة حتى نتجنب مشاكل التنسيق على مستوى الجيشين الثاني والثالث واحتياطيات القيادة العامة وقوات الأفرع الرئيسية خاصة القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي. وبعد اكتمال استعداد القوات لتنفيذ الخطة شامل التي تحدد أول فبراير ١٩٧٤ للبدء في تنفيذها لمواجهة مماطلة إسرائيل في إمداد قوات الجيش الثالث شرق القناة وللقضاء على قوات الجيب الإسرائيلي غرب القناة واستعادة الضفة الشرقية. لكن بعد كل هذا الجهد والخلاف، لم تنفذ الخطة شامل ٢ المعدلة، لأسباب سياسية، بتصاعد حدة الأزمة الدبلوماسية بين قطبي الصراع الدولي، مع التحذير بأن الولايات المتحدة لن تسمح بتدمير قوات الجيب الإسرائيلي وتفوق السلاح السوفيتي على السلاح الأمريكي، وطلب كيسنجر من السادات عدم تنفيذ الهجوم الشامل، ووعده بأن الولايات المتحدة ستستخدم نفوذها لضمان انتظام إمداد قوات الشرق ومدينة السويس وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى شرق القناة[١] !! وخلال الأيام التالية بدأت مباحثات فض الاشتباك والفصل بين القوات ووضعت الحرب أوزارها، وانتهت معارك "حرب أكتوبر ١٩٧٣" أعظم حروب مصر في التاريخ المعاصر، لتبدأ جولة جديدة على محور المباحثات العسكرية والمفاوضات السياسية.

مباحثات الكيلو متر ١٠١

مثلت القضية المتعلقة بحصار الجيش الثالث وعملية الإمدادات غير العسكرية إليه العائق الأساسي أمام تثبيت وقف إطلاق النار بموجب قراري مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩ ليصبح هذا الضاغط مدخلًا طبيعيًا لفرض الشروط الإسرائيلية وورقة ضغط رابحة على السادات، وحافزا قويًا للبحث بنشاط من أجل التوصل إلى حل سياسي[٢]. ولم يضيع كيسنجر الفرصة

[١] - محمد علي فهمي، مرجع سابق، ص ٢٩٠.
[٢] - عصام الدين حواسي، ص ٣١ - ٣٢.

حيث طرح استعداد إسرائيل للدخول فوراً في مباحثات مع الجانب المصري حول كيفية حل موقف الجيش الثالث، وعلى القاهرة اقتراح المكان والتوقيت ورتبة ممثلها. وأن ما تعرضه إسرائيل ليس هو الاستسلام أو المهانة بل مخرج مشرف من الأزمة، وأن واشنطن سوف تستخدم كل نفوذها للخروج بحل مشرف لهذه المشكلة[1]. وكان السادات مهيأ لقبول هذه الرسالة سواء لقناعات سياسية أو نتيجة لتقدير الوضع العسكري الذي آلت إليه جبهة القتال وانتهت إليه الحرب *. وعلى الفور تمت الموافقة يوم ٢٧ أكتوبر على عقد اجتماعات عسكرية بين الوفدين المصري والإسرائيلي لبحث الإجراءات العملية لتأكيد وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس، والمشاكل الناجمة عن خرق إسرائيل لهذه القرارات تحت إشراف الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١على طريق القاهرة - السويس[2].

بينما قامت القوات الإسرائيلية مع بزوغ فجر يوم ٢٨ أكتوبر بآخر محاولة لاقتحام مدينة السويس؛ بهدف إحكام الحصار على الجيش الثالث، ولكن فشل هجومها وتحطمت تلك المحاولات كسابقتها على صخرة الصمود والمقاومة المصرية. ومع ظهيرة اليوم نفسه بدأت قوات الطوارئ الدولية تصل إلى المنطقة وتتخذ مراكزها بين القوات المتحاربة عند مشارف مدينة السويس. وهكذا تمكنت قوات العدو بالغدر والخداع وخرق القرارات الدولية التي أعلنت موافقتها عليها؛ أن توسع الجيب الإسرائيلي غرب القناة، وتزيد من مكاسبها على الأرض بمقدار ضعف ما كانت تحتله عندما سرى قرار وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر[3].

ورغم أن العدو قد تمكن في ظل قرار وقف إطلاق النار، أن تنتشر قواته على مساحة واسعة من الأرض غرب القناة فإن واقع الأمر، يؤكد أن هذا الخرق وضع القوات الإسرائيلية في موقف بالغ الضعف، تحيط بها المخاطر من كل جانب؛ إذ أصبحت هذه القوات تشكل

---

[1] - للإطلاع على نص الرسالة كاملا، انظر، محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل، ص١٨٩-١٩٠.

[2] - تفاقمت مسئولية الرئيس السادات لفك حصار الجيش الثالث إزاء مماطلة إسرائيل واستغلال عامل الوقت لإطالة مدة حصار الجيش الثالث الذي أضحى قرارا تكتيكيا وفرصة كبيرة لممارسة الضغط الأمريكي الإسرائيلي على السادات لتقديم تنازلات، وهو ما حدث بالفعل.

[3] - حسن البدري، مرجع سابق، ص ١٨١.

جيشًا معزولًا محاصراَ عديم الفاعلية، معرضًا لخطر الإبادة، أو على الأقل لحرب استنزاف تكبده خسائر كبيرة، وهو ما حدث بالفعل. وإدراكًا لهذا الوضع، اضطرت القيادة الإسرائيلية لكي تؤمن قواتها في الغرب؛ أن تحشد سبعة ألوية، أكد حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، أنها مجرد رهينة يسهل أسرها بهجوم مركز من القوات المصرية من اللحظة التي تنتهي فيها مصر حشد قواتها من المشاة والمدرعات والمدفعية، لتحكم بها الحصار الكامل حول هذا الجيب الهش[١]. وبالفعل كانت القوات المصرية قد أعدت خطتها وحشد القوات اللازمة لتنفيذ مهمة القضاء على الجيب الإسرائيلي، بتوجيه عدة ضربات؛ تستهدف تقطيع أوصال الجيب الإسرائيلي، وعزله ثم تدميره، غير أن تلاحق الأحداث السياسية وموقف واشنطن، قد منع تنفيذ هذه المهمة على نحو ما أوضحنا سابقًا[٢].

الطريق إلى خيمة الكيلو متر ١٠١

على الفور تشكل الوفد المصري برئاسة رئيس هيئة العمليات اللواء عبد الغني الجمسي، وعضوية العميد فؤاد هويدي والمستشار عمر سري، واللواء طه المجدوب، وتوجه الوفد إلى المنطقة المحددة للاجتماع "منطقة الكيلو متر ١٠١" في عربة جيب، يرافقها عربة عسكرية أخرى تحمل مجموعة مسلحة من أفراد الصاعقة للحراسة، كما رافق الوفد عربة ثالثة من عربات قوات الطوارئ الدولية ترفع علم الأمم المتحدة، وبها ضباط من هذه القوات ترتدي ملابسها المميزة [٣].

لكن لم يكن الطريق إلى الكيلو ١٠١ سالكًا على جميع المستويات، فعند وصول الوفد المصري إلى منطقة الكيلو متر ٩٥ تقريبا على طريق القاهرة - السويس، قابل رئيس الوفد اللواء عبد الغني الجمسي الجنرال سلاسفيو قائد قوات الطوارئ الدولية عائدًا من المنطقة التي تتواجد بها القوات الإسرائيلية، في طريقه إلى القاهرة. وأبلغ الجنرال سلاسيفو اللواء

١ - طه المجدوب، مرجع سابق، ص ٢٢٠.
٢ - الفريق عبد المنعم واصل، مرجع سابق، ص ٣٨٢.
٣ - المشير عبد الغنى الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٦٠.

الجمسي أنه لا يوجد في قيادة القطاع الإسرائيلي ضباط تعينوا لبدء المحادثات. وأضاف أنه يبدوا أن هناك تأخيرًا قد حدث عند تبليغ الرسائل الخاصة بالاجتماع، وهنا قرر اللواء الجمسي العودة إلى القاهرة [١].

عاد اللواء عبد الغني الجمسي إلى مركز العمليات، وبعد إجراء اتصالات سياسية بين القاهرة وواشنطن وتل أبيب، أسفرت عن تحديد موعد جديد للاجتماع ليكون الساعة الواحدة بعد منتصف الليل - يوم ٢٨ أكتوبر - في نفس المكان السابق تحديده[٢].

ذهب الوفد المصري إلى منطقة الكيلو متر ١٠١ مرة أخرى، ووجد ضابطًا إسرائيليًا في انتظاره في الخط الأمامي للقوات الإسرائيلية أمام عربة إسرائيلية بها جهاز لاسلكي. وعمل هذا الضابط دليلًا للوفد المصري إلى المكان المخصص للاجتماع، وكان داخل المواقع الإسرائيلية بحوالي أربعة كيلو مترات في الأراضي الصحراوية.

وكانت الرحلة إلى مكان الاجتماع مثيرة، فقد مر الوفد المصري بصحبة الضابط الإسرائيلي بالخطوط الأمامية التي تقف عليها القوات المصرية، حيث اعترض الجنود على مرور الوفد - وكان هذا حق لهم وواجب عليهم - حتى أنهم أشهروا سلاحهم في وجه الوفد المصري برئاسة رئيس هيئة العمليات اللواء الجمسي، أكثر من مرة في أكثر من موقع للتأكد من شخصيتهم، والسؤال عن أسباب مرورهم في اتجاه المنطقة التي يتواجد بها العدو[٣].

لم تكن خيمة المباحثات في منطقة الكيلو متر ١٠١ قد أقيمت بعد، وكان من الضروري أن يتم الاجتماع الأول في الموعد المحدد، تنفيذًا للاتفاق الذي تم بين أمريكا ومصر وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة. وعمومًا أقام الجانب الإسرائيلي مكان الاجتماع في أرض صحراوية، عبارة عن غطاء من المشمع تم ربط أحد أجانبه في دبابة وتم ربط الجانب الآخر

١ -المشير عبد الغني الجمسي، المرجع نفسه.

٢ - الفريق سعد الدين الشاذلي، المرجع السابق ص ٢٧٩. ولمتابعة نص رسالة السادات إلى نيكسون بشأن منع القوات الإسرائيلية تقدم سير الوفد المصري بدعوى أنها لم تتلقى الأوامر بالسماح لهم بالمضي إلى الكيلو ١٠١، انظر، محمد حسنين هيكل، أكتوبر السلاح والسياسة، ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

٣ - المشير عبد الغنى الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٦٣. توضحها رسالة هنري كيسنجر إلى حافظ إسماعيل ردًا على شكوى القاهرة، بأن الحكومة الإسرائيلية أخطرته أن مندوبيها كانوا في الانتظار في الكيلو ١٠١ منذ الساعة ١٥٠٠ بتوقيت القاهرة، وحتى ذاك التوقيت لم يظهر أحد من الجانب المصري، محمد حسنين هيكل، أكتوبر السلاح والسياسة، ص٦٠١.

في عربة مدرعة، وضعت بينهما منضدة خشبية حولها عدد من الكراسي الخشبية، وأضيء مكان الاجتماع بنظام الإضاءة الميداني المعروف[١].

بدأ اللقاء الأول في الكيلو ١٠١ بعد منتصف ليل يوم ٢٨ أكتوبر، بعد تسوية إشكالية تنسيق المواعيد والمواقع عن طريق الرسائل التبادلة بين السادات ونيكسون وحافظ إسماعيل وهنري كيسنجر، ومنذ اللحظات الأولى حاول رئيسا الوفدين اللواء الجمسي والجنرال ياريف تبادل المجاملة بعد التحية العسكرية، جلس جنرالات الطرفين المتحاربين لأول مرة وجهًا لوجه حول مائدة المباحثات، يترأسهما ممثل قوات الطوارئ الدولية، ورفع علم الأمم المتحدة داخل مكان الاجتماع، وجلس كل وفد على جانب من المنضدة المستطيلة، ولم يكن هناك مندبون لوسائل الإعلام، ولذلك لم ينشر عن الاجتماع شيء[٢].

الجلسة الأولى لمباحثات الكيلو ١٠١

وبدأ الاجتماع الأول لكشف النوايا، في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل - يوم ٢٨ أكتوبر - أوضح رئيس الوفد المصري اللواء عبد الغني الجمسي أن الغرض من هذه المباحثات العسكرية هو تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٣٣٨، ٣٣٩، مما يستدعي الفصل بين قوات الطرفين حتى تتمكن قوات الطوارئ الدولية من العمل بكفاءة لتثبيت وقف إطلاق النار، وأضاف اللواء الجمسي أن إمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث بإمدادات غير عسكرية، قد اتفق عليه بين أمريكا ومصر وإسرائيل على المستوى السياسي، ويقضي الاتفاق بمرور قول من اللواري يحمل هذه الإمدادات، وينتظر الجانب المصري من الجانب الإسرائيلي احترام هذا الاتفاق وعدم عرقلة مرور الإمدادات[٣].

وتحدث رئيس الوفد الإسرائيلي الجنرال أهارون ياريف عن أهمية السلام بين العرب وإسرائيل، وتوسع في الحديث السياسي والعلاقة بين العرب وإسرائيل، وانتقل إلى الحديث عن

١ - المشير عبد الغنى الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٦١.
٢ - المرجع نفسه.
٣ - المرجع نفسه، ص ٤٦٢، كذلك، محمد حسنين هيكل، أكتوبر السلاح والسياسة، ص ٦٠٠ .

الموقف العسكري الذي ترتب على حرب أكتوبر ١٩٧٣ دون تحديد أي موضوعات أو إجراءات يمكن تنفيذها للفصل بين القوات، لكي تتمكن قوات الطوارئ الدولية من تأدية عملها، وطالب بالإفراج عن أسرى الحرب بأسرع ما يمكن والبحث عن القتلى وترتيب تسليم جثثهم ورفع الحصار البحري عن باب المندب وحرية الملاحة في خليج السويس، وتحديد خطوط وقف إطلاق النار كما هي عليه وقتئذ، مع طرح اقتراحا بأن يسحب كلا الجانبين قواته، الإسرائيليين إلى الضفة الشرقية، والمصريين إلى الضفة الغربية من القناة، كل على مسافة ١٠ كم من القناة وبذلك تتوفر منطقة عازلة تحتلها قوات الطوارئ الدولية . موضحا أن ذلك هو اقتراحهم للفصل بين القوات، حتى يتم تحديد الحدود النهائية، وطلب تفصيلات عن قول الإمداد، معتذرا عن تأخير إتمام الإمداد بنقص الترتيبات والمعلومات[١].

وبالمقابل طلب اللواء الجمسي أن يقتصر الحديث على الموضوعات العسكرية لتطبيق قراري مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩، التي اجتمع أعضاء الوفدين لبحثها، وتشعب الحديث حول الموقف العسكري حينئذ، والتأكيد أن أول خطوة يجب أن تكون تنفيذ القرار ٣٣٩ فيما يخص العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار وقت سريانه طبقا للقرار ٣٣٨ في الساعة ١٨٥٢ ليلة ٢٢ أكتوبر والاتفاق على الخطوط التي يجب أن تعود إليها القوات الإسرائيلية وهي ما كانت عليه يوم ٢٢ أكتوبر، وذلك سيحل الكثير من المشاكل المتعلقة التي أثارها الجنرال ياريف وما يمكن عمله لتثبيت وقف إطلاق النار وتخفيف حدة التوتر بالجبهة، ومن المفهوم أهمية مد القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة بالمؤن والمياه والمستلزمات الطبية، وكذلك تموين مدينة السويس باحتياجاتها اللازمة. أما باقي النقاط الأخرى التي أثارها الجنرال ياريف فلا مانع إطلاقا في بحثها مثل الأسرى والقتلى وباب المندب وخلافه[٢]. وكان رد الجنرال ياريف محبطًا، بأنه ليس لديه الصلاحيه لبحث مسألة خطوط وقف إطلاق النار، وأنه مفوض لبحث ترتيبات قول تموين اليوم فقط وليس لديه صلاحيات

---

١ - انظر، محضر الجلسة الأولى للوفد العسكري المصري مع نظيره الإسرائيلي، ملحق الوثائق.

٢ - المصدر نفسه.

لمناقشة ترتيبات دائمة للتموين، وإن كان من الممكن تقديم المقترحات بشأنها حتى يتم الرد في أقرب فرصة.

وهي موضوعات كثيرة كانت تحتاج لعدة جلسات تالية للاتفاق على الإجراءات التنفيذية، خصوصًا وأن الاجتماع الأول كان من وجهة نظر كل طرف استكشافًا لنوايا الطرف الآخر عن الموضوعات الرئيسية بالنسبة لكل طرف، فقد كان الجانب المصري يعطي الأسبقية لإعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لضمان الإمداد لقوات الجيش الثالث ومدينة السويس، بينما كان الجانب الإسرائيلي يعطي الأسبقية لتبادل الأسرى والإبقاء على موقف قواتهم على طريق القاهرة السويس الصحراوي. أما بشأن مرور قول من اللواري للإمداد، فلم نجد صعوبة في تنفيذه، لأنه كان مقرراً على المستوى السياسي، ولذلك فإن هذا القول قد تحرك بالإمدادات في اليوم التالي الموافق ٢٩ أكتوبر، ولكن وفقا للإجراءات التي فرضتها إسرائيل . بأن يتحرك القول إلى نقطة المراقبة الإسرائيلية بواسطة سائقين مصريين، ثم يتولى سائقين من الأمم المتحدة قيادة السيارات إلى نقطة الكيلو ٥, ١٣٨ من القناة، يتم عبور ١٠ أفراد مصريين غير مسلحين من الضفة الشرقية إلى هذه النقطة حيث يقوموا بتفريغ اللواري ثم تحميل الإمداد في وسائلهم لعبورها إلى الجانب الشرقي، يتم التفتيش من الجانب الإسرائيلي على العبوات في منطقة التفريغ بواسطة ١٠ أفراد غير مسلحين، مع تواجد مندوب من الأمم المتحدة على جانبي القناة في المنطقة التي يتم فيها التفريغ وإعادة الشحن حتى انتهاء المهمة[1]. وقد اهتم الجانب المصري بتأكيد مراعاة عدم احتكاك الأفراد المصريين والإسرائيليين أثناء تنفيذ هذه العملية. كما اهتم ممثل الأمم الماحدة بتأكيد عدم وجود أسلحة في هذه النقطة على جانبي القناة ومع الأفراد.

أنهى الجانب الإسرائيلي الجلسة بالإشارة إلى أن هناك خلاف في الرأي، ولكن الوضوح بين الجانبين هام على االأقل، ورد الجانب المصري بتمني تحقيق تقدم حقيقي نحو قرارات

[1] - محضر الجلسة الأولى للمباحثات العسكرية في الكيلو ١٠١، مصدر سابق.

مجلس الأمن، ووعد الجانب الإسرائيلي بالاتصال في أسرع وقت ممكن لتحديد لقاء تالي يتم فيه الرد على أسئلة ومقترحات الجانب المصري[1].

وأرفق الفريق الجمسي تعليقه على الجلسة بمحضر الاجتماع، بأن ما تم انجازه في الجلسة الأولى هو المناقشة التفصيلية لإمداد الجيش الثالث بقول إداري واحد يوم ٢٨ أكتوبر نتيجة لموافقة سياسية سابقة عن هذا الموضوع. كما أنه لا يتوقع نجاحا في نقاط البحث الرئيسية على المستوى الذي تمت فيه الجلسة الأولى، بل يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق بالنسبة للموضوعات الرئيسية[2].

ورغم أن الاجتماع استمر ثلاث ساعات حتى الرابعة والنصف صباحا لم يتم الاتفاق على أعمال تنفيذية لأي موضوع تمت مناقشته، وكل ما أثير في هذا الاجتماع، أعيدت مناقشته مرات ومرات خلال سير المباحثات التي استغرقت وقتًا طويلًا في اجتماعات تالية، على نحو ما سنرى[3].

لم يكد ينفض الاجتماع، حتى شرع الوفد المصري في رحلة العودة إلى القاهرة مارًا بخطوط قواته، التي اعترضت للمرة الثانية مرور الوفد المصري، وأوقفته تحت تهديد السلاح للتحقق من شخصيتهم، فصرح اللواء الجمسي لكل حارس يعترضه في كل موقع "كلمة سر الليل"، وكان يحدد له رقم وحدته واسم قائدها حتى يزداد اطمئنانًا[4].

الجلسة الثانية لمباحثات الكيلو ١٠١

لم تمض ساعات معدودة، حتى عاد الوفد المصري لاستئناف مباحثات الكيلو ١٠١ مع ظهر يوم ٢٩ أكتوبر ، حيث بدأ الاجتماع بسؤال الجنرال ياريف عن رد القاهرة على المشروع الذي تم طرحه في الجلسة السابقة بشأن انسحاب قوات الطرفين مسافة ١٠ كم شرق وغرب القناة، وذكر أن ذلك يحل مشاكل كثيرة حالية ويسهل العودة إلى الحالة العادية للموقف،

[1] - المصدر نفسه.

[2] - محمد حسنين هيكل، أكتوبر السلاح والسياسة، ص ٦٠٩.

٣ - المشير عبد الغنى الجمسي، المرجع السابق، ص ٤٦١.

٤ - المرجع نفسه، ص ٤٦٣.

ورد الفريق الجمسي بأن هذا الاقتراح موضع اعتبار كونه فكرة لفك الاشتباك بين القوات، ويرى أن الأسلوب العملي لذلك من وجهة النظر المصرية هو سحب القوات الإسرائيلية إلى أوضاع ٢٢ أكتوبر حيث أن ارتداد القوات المصرية هو حتى من وجهة النظر الإسرائيلية مؤقت تعود بعده إلى خطوطها في سيناء. وهنا علق الجنرال ياريف يقدر أنه إذا لم تكن هذه المقترحات يمكن بحثها على مستوى الوفد العسكري، فإن تعليمات حكومته أن يتم ذلك على مستوى سياسي [١].

ولتفادي الانزلاق في متاهات في هذا الموضوع؛ انتقل الحديث إلى موضوع الأسرى، والجرحى من الأسرى ومن القوات في رأس كوبري الجيش الثالث، وجرحى مدينة السويس. وأبرز الجنرال ياريف أن الجانب الإسرائيلي قد وافق على نقل مواد طبية إلى مدينة السويس، وأنهم قدموا كشوفا بأسماء الأسرى المصريين وهم كما ذكر أكثر من ٦٠٠٠ فرد، كما سمحوا للصليب الأحمر بزيارة الجرحى. ورغم ذلك أنهم حتى الآن لم يحصلوا على كشف أسماء الأسرى ولم يسمح للصليب الأحمر بزيارة الجرحى الإسرائيليين؛ وأنه لذلك قررت الحكومة الإسرائيلية عدم الموافقة على إخلاء جرحى مدينة السويس، والجيش الثالث. وأنه يرجو أن توافق القاهرة وبأسرع ما يمكن على تقديم كشوف أسرى الحرب، وزيارة الصليب الأحمر للجرحى من الأسرى، وسرعة تبادل جرحى الحرب من الأسرى بالإضافة إلى إخلاء حالات الجرحى الخطيرة من الجيش الثالث، ورجا أن يشمل هذا التبادل الأسير دان أفيدان شمعون، وعمل جدول زمني لتبادل كامل الأسرى [٢]. ووعد الفريق الجمسي أنه سيتم خلال أيام تقديم كشوف بأسماء الأسرى للصليب الأحمر، إلا أنه رفض مسألة تبادل كامل للأسرى إلا ضمن ترتيبات العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر واستمرار إمداد الجيش الثالث، مع الوعد بعرض المقترحات الأخرى على السلطات المصرية وسيتم الإخطار بالرد يوم ٢٩ أكتوبر.

وانتقل الحديث بعد ذلك، إلى إمداد الجيش الثالث، وكرر الجنرال ياريف أنهم وفوا بما التزموا به، وأنهم لم يحدث من جانبهم أي تعويق للعملية، وتقرر عدة إجراءات لإنجاز نقل

---

١ - محضر الجلسة الثانية للوفد العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي، للمزيد، انظر، نص الوثيقة بملحق الوثائق.
٢ - ويليام بير، حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، مرجع سابق، ص ٤١٥ - ٤١٨.

الإمدادات، بأن يتم نقل القول إلى منطقة ٣ كم من المعبر، وتحريك عربات القول في مجموعات طبقا لمعدل السحب إلى نقطة التفريغ، وأن يعمل ٥ مركبة برمائية في عملية النقل إلى الجانب الشرقي بدلا من مركبة واحدة، وأن يعبر لعملية التفريغ وتحميل المركبة البرمائية ٥٠ فردا بدلا من ١٠ أفراد كان قد اتفق عليها في الجلسة السابقة. وقد صدرت التعليمات بذلك أثناء الاجتماع من الجانب الإسرائيلي[1].

وأفاد الجانب المصري أهمية استمرار إمداد الجيش الثالث، ورد الجانب الإسرائيلي بأن ذلك مرتبط باللقاء السياسي لحل مشكلة فك الاشتباك، واقترح الجنرال ياريف اتصالا لاسلكيا مباشرا لسرعة تبادل المعلومات وتحديد المواعيد ومتابعة نتائج اللقاءات.

ورأى الفريق الجمسي أن يرفق مع المحضر الرسمي للجلسة ملحقا يعطي فيه انطباعاته خصوصا فيما يتعلق باللقاء المنفرد بينه وبين الجنرال ياريف، ملخصا ذلك في تعليقه، بملاحظة إبداء المرونة للموقف الإسرائيلي إلا أنه يسعى إلى الإبقاء على الوضع العسكري الحالي للجيش الثالث؛ حتى يستثمره في المباحثات السياسية المقترحة. كما أن هناك اتفاق على ضرورة فك الاشتباك، ولكن الفرق بين وجهتي النظر شاسع، فإن وجهة النظر الإسرائيلية تهدف إلى تصفية المكاسب العسكرية المصرية والتفاوض من مركز قوة. بينما وجهة النظر المصرية تهدف إلى الاحتفاظ بكافة المكاسب العسكرية وثقلها على الجانب السياسي مع تقليل قيمة وجود العدو في الغرب.

واقترح الفريق الجمسي على الرئيس السادات، الموافقة على إعطاء المباحثات صفة سياسية، والموافقة على تبادل الأسرى الجرحى مقابل حصولنا على أسرانا الجرحى، وإخلاء جرحى الجيش الثالث من رأس الكوبري، تسليم الأسير دان أفيدان شمعون، مع تأجيل البت في اتصال لاسلكي مباشر في الوقت الحاضر[2]. وبعودة الفريق الجمسي إلى القاهرة، وعرض المحضر ـ الرسمي وملحق التوصيات، أصدر السادات قرار بتعيين الجمسي مساعدا لوزير الحربية للشئون السياسية.

---

[1] - محضر اجتماع الجلسة الثانية لمباحثات الكيلو ١٠١، مصدر سابق، ملحق الوثائق.

[2] - المصدر نفسه.

الجلسة الثالثة لمباحثات الكيلو ١٠١

استؤنفت مباحثات الكيلو ١٠١ مساء يوم ٣٠ أكتوبر لتواصل جلستها الثالثة، التي بدأت بكلمة الفريق الجمسي- أعلن فيها الصفة السياسية والعسكرية للوفد، وبتعيينه مساعدا لوزير الحربية للشئون السياسية، وصلاحية الوفد لمناقشة الموضوعات السياسية والعسكرية. وعرض الفريق الجمسي رد الجانب المصري على الموضوعات التي نوقشت في الجلسة السابقة، بقبول تبادل الأسرى الجرحى إلى جانب إخلاء الحالات الخطيرة من مدينة السويس والجيش الثالث، تم تسليم الصليب الأحمر كشفا بأسماء الجرحى الأسرى وتم السماح لهم بالزيارة، وبالمقابل يتوجه الصليب الأحمر إلى كل من الجيش الثالث شرق القناة ومدينة السويس لحصر- حالات الإصابة الخطيرة، وسيتم التبادل عن طريق الصليب الأحمر، كما تم إحضار الملازم دان أفيدان وهو موجود في آخر نقطة مصرية على طريق السويس، وهو ما قابله الوفد الإسرائيلي بالامتنان خاصة إحضار الأسير الملازم دان أفيدان، ووعد الجانب الإسرائيلي بمراعاة عدم نشر أو إذاعة خبر تسليمه.

أثار الجانب المصري أن القوات الإسرائيلية قد قامت فجأة أمس بقطع المياه عن مدينة السويس، وهي مسألة خطيرة، كما يعتبر إمداد مدينة السويس مسألة هامة أيضا.

وانتقلت المباحثات إلى موضوع فض الاشتباك، وأعرب ياريف بكل وضوح تأكيد موقف حكومته ثابت كما ورد بالجلسات السابقة، وأنه غير مفوض لبحث موضوع خطوط ٢٢ أكتوبر، وعلق بأنه يبدو أنهم وصلوا إلى طريق مسدود!! ونلاحظ توصية الفريق الجمسي- بالحاجة إلى تشكيل ضغط عسكري على العدو، مما يحتاج إلى استعداد القوات المسلحة لاستئناف القتال [١].

الجلسة الرابعة لمباحثات الكيلو ١٠١

بدأ الاجتماع الرابع للمباحثات العسكرية في الكيلو ١٠١ مع ظهر يوم أول نوفمبر، بتقديم الجنرال يسرائيل تال نفسه بصفته رئيس للوفد الإسرائيلي لمتابعة ما بدأه الجنرال

---

١ - المصدر نفسه..

ياريف من مناقشة لموضوعات تبادل الأسرى الجرحى والحصول على كشوف بأسماء الأسرى، وتبادل جثث القتلى، إمداد المدنيين في السويس بالمواد التموينية والطبية، وقول إمداد الجيش الثالث، ومسألة فض الاشتباك [1].

ومع سير المناقشات تلاشى الحديث عن العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، وبرزت الموضوعات العاجلة بشأن تبادل الأسرى وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس، وبدا أن الهدف الحقيقي لإسرائيل من مباحثات الكيلو ١٠١ كان بغرض المساومة للوصول إلى حل لمشاكلها العسكرية الملحة والتي تمثل ضغطا داخليا على الحكومة الإسرائيلية وخاصة موضوع الأسرى والجرحى، مقابل إمداد الجيش الثالث ومدينة السويس بشكل مؤقت لحين فض الاشتباك في خطوة سياسية أوسع مدى.

وهو ما أكده تعليق الفريق الشاذلي على مباحثات الكيلو ١٠١ بشأن عملية إمداد الجيش الثالث، أن مرحلة ابتزاز النظام المصري واستغلال وجود الجيش الثالث كرهينة قد بدأت اعتبارًا من صباح يوم ٢٧ أكتوبر، عقب اتفاق الرئيس السادات وواشنطن، تحرك قول إداري من القاهرة لإمداد الجيش الثالث. وكان القول الإداري مكونا من ١٠٩ عربة تحمل ١٠٠٠ طن من الاحتياجات من مواد الإعاشة وكان معه ٢٠ عربة أسعاف لإخلاء الجرحى. ولكن الإسرائيليون رفضوا السماح له بالمرور؛ فقد أثاروا الكثير من العقبات وفرضوا الكثير من القيود التي قبلها الجانب المصري بأكملها؛ لأنه لم يكن لديه أية فرصة للمساومة [2].

فاشترطوا أنهم لن يسمحوا إلا بمرور الإمدادات الطبية فقط، وبعد مناقشات مطولة وافقوا في الساعة الخامسة يوم ٢٩ أكتوبر على إمداد القوات المحاصرة بثلاثين طنًا فقط من الاحتياجات، منها ٢٠ طن مياه و٨ أطنان تعيينات و ٥،٢ طن من المواد الطبية - الحد الأدنى للمطالب الإدارية هو ١٥٠ طنًا يوميًا. كانوا يجرون تفتيشًا دقيقًا ومهينًا للعربات التي تحمل تلك الاحتياجات الإدارية. ورفضوا السماح للسائقين المصريين أن يتقدموا نتلك العربات بعد علامة الكيلومتر ١٠١، وأصروا على أن يقودها سائقون إسرائيليون أو سائقون تابعون لقوات

١ - محضر الاجتماع الرابع، لمزيد من التفاصيل انظر، وثيقة الجلسة الرابعة لمباحثات الكيلو١٠١، ملحق الوثائق .
٢ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ٢٧٩.

الأمم المتحدة خلال الرحلة ما بين الكيلو متر ١٠١ والقوات المحاصرة، وقبل المفاوض المصري ذلك. على الرغم من هذه التنازلات المهينة كلها فإن نسبة كبيرة من إمداداتنا إلى القوات المحاصرة كان ينهبها الإسرائيليون خلال الطريق[1].

وعمومًا، لم تحقق هذه المباحثات أية نتائج إيجابية بإيعاز من كيسنجر؛ فقد أوضحت المباحثات أن المواقف المصرية والإسرائيلية بشأن شروط وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك العسكري متباينة إلى حد بعيد، وبدا أن المباحثات سوف تصل إلى طريق مسدود. وخاصة حينما طلب الوفد المصري في اجتماع ٣ نوفمبر بضرورة تقديم ردود محددة من إسرائيل بشأن القضايا الرئيسية المطروحة. وإلى هنا تأجلت الاجتماعات حتى تصل الردود[2].

اتفاقية النقاط الست

بينما كانت تدار مباحثات الكيلو١٠١على طريق القاهرة السويس، بدأت مباحثات مصرية أمريكية بواشنطن، كان محورها الأساسي تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك يتضمن ترتيبات انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة السويس إلى شرق القناة. واستعدادا لهذه المرحلة اتخذ السادات قرارا بتغيير جوهري عين بمقتضاه إسماعيل فهمي وزيرا للخارجية بدلًا من الدكتور حسن الزيات[3]. وبلقاء وزير الخارجية بنظيره الأمريكي كيسنجر في ٢٩ أكتوبر تم عقد سلسلة من المناقشات المكثفة تمهيدًا لزيارة كيسنجر للقاهرة ولقائه مع السادات المقرر عقده في ٧ نوفمبر[4].

وكان إسماعيل فهمي مخولًا بتقديم اقتراح من إحدى عشرة نقطة كخطة عامة للمفاوضات متضمنة : انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وفقا لما جاء في قراري مجلس الأمن ٣٣٩ و٣٤٠، وأن مصر ستوافق فور تحقيق ذلك على الإفراج عن جميع أسرى الحرب، وبعد ذلك تنسحب إسرائيل إلى خط داخل سيناء يقع شرق الممرات مع بقاء القوات المصرية

١ - المرجع نفسه.
٢ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٦٩ - ٤٧٢.
٣ - إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي، ط١ ١٩٨٥]، ص ٦٣.
4 - Henry , Kissinger . op. cit , p 652.

في مواقعها، وأن تنتشر قوات الأمم المتحدة في منطقة تفصل بين قوات الطرفين، وأن يتم رفع الحصار عن باب المندب حال البدء في انسحاب القوات الإسرائيلية في اتجاه منطقة فض الاشتباك، وأن يبدأ العمل في تطهير قناة السويس بعد استكمال هذه المرحلة، وأنه خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها تنسحب القوات الإسرائيلية في خطوة أخرى إلى الحدود الدولية، وحينئذ تنتهي حالة الحرب، وينبغي اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتعلق بسوريا، وأن يعقد مؤتمر سلام أثناء تطبيق مرحلة فض الاشتباك، وأخيراً تعود العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة[1].

وأعرب كيسنجر أن المشروع يتضمن نقاطا بناءه، إلا أنه يبدو طموحًا للغاية في هذه المرحلة وخلال المناقشات التي دارت على مدى اليومين التاليين، أثار كيسنجر مسألة خطوط ٢٢ أكتوبر مؤكدًا صعوبة إقناع إسرائيل بالانسحاب إليها، وأن خطوة أوسع كجزء من فض الاشتباك بين القوات ستجعل خطوط ٢٢ أكتوبر مسألة غير ذات موضوع على أية حال[2].

وفي الوقت الذي كان يعقد كيسنجر مشاوراته مع إسماعيل فهمي، كان يجري مباحثات مماثلة مع جولدا مائير التي قد وصلت لتوها إلى واشنطن مع مطلع نوفمبر للقاء الرئيس نيكسون، وبدا أن المباحثات مع إسماعيل فهمي وكيسنجر قد وصلت إلى طريق مسدود عند نقطة تحديد خطوط وقف إطلاق النار. بناء على ما تم التفاهم عليه مع جولدا مائير والذي اقتصر على مسألة تبادل الأسرى مقابل الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث. واقترح كيسنجر بدء مناقشات فض الاشتباك كخطوة أكبر لتفادي الجدل حول خطوط ٢٢أكتوبر، فالمهم إنجاز شيء فيما يتعلق بالمشاكل الحساسة، بافتراض أن الطرف الآخر رفض الاقتراح بالعودة، وأخيراً أوضح كيسنجر أنه إذا لم يتم وقف الحظر وخفض الإنتاج النفطي، فإنه سيجب وقف جهود السلام الأمريكية[3]. فمن المستحيل أن يبدد كيسنجر جهده من

١ - نلاحظ أن جولة المباحثات هذه تناولت فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف إطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط، انظر، إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص٦٤ - ٦٥.

٢ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ١٨٧.

٣ - محضر اجتماعات كيسنجر - فهمي، ويليام بير، مرجع سابق، ص ٤٢٤ - ٤٣٠.

أجل تحقيق غرض تكتيكي بإعادة إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، بدلًا من تدعيم إجراءات وقف إطلاق النار على نحو يجعلها منطلقا لمفاوضات السلام المقبلة[١].

وأيا كان الأمر، فبهذه المباحثات الأولية توجه كيسنجر إلى الشرق الأوسط ** للقاء السادات في ٧ نوفمبر ١٩٧٣[٢]. وخلال محادثاتهما الخاصة قام السادات بتوقيع مقترح ناقشته جولدا مائير في اجتماعها مع كيسنجر [٣ نوفمبر] والذي عكس ما كان يجري في مباحثات الكيلو ١٠١. ولذلك لم يكن هناك أي جدل فيما يتعلق بالاتفاق من حيث المبدأ حول قضية العودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر؛ فقد تم طي الموضوع في إطار أوسع هو اتفاق فض الاشتباك وفصل القوات. وبينما شك كيسنجر في أن السادات سيقبل بمثل هذه اللغة العامة فيما يتعلق بخطوط وقف إطلاق النار فإن السادات لم يكن لديه اعتراض على مضمون الاتفاق مادام الجيش الثالث سيبقى في مكانه ويتلقى الإمدادات غير العسكرية، انتظارًا لما ستسفر عنه المفاوضات المتعلقة بفض الاشتباك القائم على جبهة القتال[٣].

واتساقا مع مباحثات فهمي - كيسنجر بواشنطن تم التوصل إلى تفاهم بأن مصر ستقوم بتخفيف إغلاق باب المندب، وللتأكيد على أن اتفاق النقاط الست يحظى بموافقة إسرائيل قام كيسنجر بإرسال سيسكو وهارولد سوندرز لإطلاع جولد مائير على التفاصيل. وعلى الرغم من بعض المشاكل التي ظهرت بين القاهرة وتل أبيب، فقد قام وزيرا دفاع البلدين بتوقيع الاتفاق في ١١ نوفمبر ١٩٧٣؛ لمعالجة موقف محدد حول منطقة السويس ومسألة الأسرى لذا اشتمل الاتفاق على نقاط محددة[٤].

1 - Henry , Kissinger , Years of Upheaval , op. cit , p 798.

** توقف كيسنجر للقاء الملك الحسن بالمغرب في ٥ نوفمبر قبل مجيئه إلى القاهرة لينسج كيسنجر أولى خيوط مبادرة القدس لتلعب الرباط همزة الوصل بين القاهرة - تل أبيب.

2 - Richard , Nixon , The Memoirs of -Richard Nixon , p 959.

٣ - ويليام بير، مرجع سابق، مذكرة إلى الرئيس نيكسون حول اجتماع كيسنجر بالسادات، ٧ نوفمبر ١٩٧٣، ص ٤٣٢

4 - Henry , Kissinger , op. cit , p 654.

بنود اتفاق النقاط الست

١. توافق مصر وإسرائيل على الالتزام التام بوقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن.

٢. الموافقة على مناقشات تبدأ فورا من أجل تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر في إطار فض الاشتباك وفصل القوات.

٣. تتلقى مدينة السويس إمدادات يومية من الغذاء والمياه والأدوية، وسيتم إخلاء الجرحى المدنيين من المدينة.

٤. عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة.

٥. يتم استبدال نقاط التفتيش الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس بنقاط تفتيش تابعة للأمم المتحدة.

٦. بمجرد إقامة نقطة المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس، سيتم تبادل الأسرى بما في ذلك الجرحى[1].

كما تم التوصل إلى اتفاق شفوي بين الولايات المتحدة ومصر فيما يتعلق بإغلاق باب المندب. هكذا استطاع كيسنجر خلال الاجتماع الأول مع السادات أن يحصل على تنازلات هامة؛ بالتجاوز عن شرط العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، الذي بمقتضاه وضعت إسرائيل قوات الجيش الثالث تحت الضغط، مضافًا إلى ذلك رفع الحصار البحري على باب المندب، وتسليم الأسرى الإسرائيليين. وعاد كيسنجر حاملًا صك استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وكان لهذه الجولة تداعياتها وأبعادها الخطيرة؛ فعلى المدى الطويل تمكن كيسنجر من أن يقنع السادات بقبول استراتيجية التسوية بسياسية الـ [خطوة - خطوة] بدلًا من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة؛ نظرًا لأن اتباع هذه الاستراتيجية يؤكد لمصر ـ عدم

١ - انظر نص الاتفاق، إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص٩٠ - ٩١.

جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، كما يتيح لإسرائيل الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر بصورة تدريجية، وفقًا لتراجع قواتها العسكرية وراء الحدود الدولية تباعًا عبر عدة سنوات. أما على المدى المباشر فقد استطاع كيسنجر أن يتفادى أزمة حادة حول منطقة السويس دون إنهائها؛ فلم تكن السياسة الأمريكية لتقبل محاولة إسرائيل تدمير الجيش الثالث، وفي نفس الوقت استبقت الوضع المتأزم حول السويس ومزايا الوضع العسكري الإسرائيلي ليكون ورقة مساومة لها ولحليفتها. وأخيراً فقد أتاح الاتفاق لكيسنجر أن يحصل على مهلة زمنية مدتها ٦٠ يومًا قبل أن يخطو خطواته التالية؛ حتى يتمكن خلالها من رفع حظر تصدير البترول لتتحرر واشنطن من أية قيود[١].

المرحلة الثانية لمباحثات الكيلو ١٠١

كان من المقرر أن يتم التوقيع بين مصر وإسرائيل على اتفاق النقاط الست في إطار مباحثات الكيلو١٠١ على طريق السويس؛ لذا عقد الاجتماع في ٨ نوفمبر ١٩٧٣ لتبادل وجهات النظر ومناقشة مجمل النقاط الست؛ لأن كلا الوفدين لم يكن يعرف تماما نتيجة مباحثات جوزيف سيسكو الذي كان لا يزال في إسرائيل حول النصوص النهائية للاتفاق. واعتبر الجانبان هذا الاجتماع جلسة لتبادل وجهات النظر بالنسبة لمفهوم كل منهما للاقتراح الأمريكي، على أن يبدأ الاجتماع القادم في بحث أسلوب تنفيذ الاقتراح ككل بعد أن يكون قد تمت الموافقة رسمياً عليه من الجانب الإسرائيلي، واتفق على أن يكون الاجتماع القادم يوم ١١ نوفمبر[٢] . وبموافقة جولدا مائير على نصوص الاتفاق في ٩ نوفمبر تقرر أن يتم التوقيع عليه خلال اجتماع مباحثات الكيلو ١٠١ بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال سيلاسيفو. على أن تتم الخطوة الأخيرة في اتفاق فض الاشتباك داخل إطار مؤتمر جنيف.

١ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٧٣ – ٣٧٤.
٢ - محمد حسنين هيكل، أكتوبر السلاح والسياسة، مرجع سابق، ص ٦٩٩ - ٧٠٠ .

وبالفعل بدأت الجلسة السابعة والأخيرة من المرحلة الأولى لمباحثات الكيلو١٠١، ونظراً لتعارض وجهات نظر الطرفين تفجرت الخلافات بين الوفدين أثناء اجتماع التوقيع على الاتفاق إلى درجة أن الجنرال سيلاسيفو اقترح رفع الجلسة حتى يقوم هو بمفاوضات مع كل فريق من الفريقين على حدة بهدف تقريب وجهات النظر، وقد ظلت اختلافات وجهات النظر قائمة، إلا أن ذلك لم يؤخر توقيع الاتفاق[1].

الجلسة السابعة لمباحثات الكيلو ١٠١

بدأ الاجتماع بناء على اقتراح من السكرتير العام للأمم المتحدة لتوقيع اتفاق النقاط الست التي تم الاتفاق عليها مسبقا بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية وإسرائيل؛ تنفيذا للبند الأول من قراري مجلي الأمن ٣٣٨، ٣٣٩ بتاريخ ٢٢، ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣، تحت إشراف الأمم المتحدة وبرئاسة الجنرال سيلاسيفو.

وبعد أن افتتح الجنرال سيلاسيفو الجلسة، ووقع الاتفاق بصفته ممثلا عن الأمم المتحدة، وعن الجانب المصري اللواء عبد الغني الجمسي ، وعن الجانب الإسرائيلي الجنرال أهارون ياريف، شرع الجنرال سيلاسيفو في توضيح الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة القيام به، وأن تفسيره لهذا البند هو أن قوات الطوارئ الدولية تحل محل نقط التفتيش الإسرائيلية على طريق السويس، وإخلاء الطريق من كيلومتر ١٠١ حتى مدينة السويس وقناة السويس من القوات والتحركات العسكرية الإسرائيلية، وأنه بمجرد اتمام ذلك يتعين على الجانب المصري التنفيذ الفوري لتبادل الأسرى بما فيهم الجرحى وفقا لنص الاتفاقية[2].

وبإتمام التوقيع أضحى موضوع العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر قد انتهى أمره وتم طيه في إطار اتفاق فض الاشتباك الذي أرجئ لعقد مؤتمر جنيف، وبالتالي تخلصت إسرائيل من

---

١ - محضر الاجتماع السابع لمباحثات الكيلو ١٠١، بملحق الوثائق.

٢ - المصدر نفسه.

ضغوطها الملحة داخليا وفي الوقت نفسه احتفظت بأوراق الضغط كاملة لصالحها، وبالتالي ستبدأ مرحلة المفاوضات السياسية في ظروف ملائمة بعودة الوجود والنفوذ الأمريكي رسميا إلى المنطقة، وبدء مصر طريقها إلى السلام مع إسرائيل في إطار المظلة الأمريكية؛ وبذلك انتهت إمكانية الحرب في المنطقة، علاوة على ذلك أن الاختيار الاستراتيجي بالصداقة الأمريكية سوف يتعبه بالضرورة خيارات خارجية [حصار وطرد الاتحاد السوفيتي] وإجراءات هامة على جبهتنا الداخلية، وفقا لوعود واشنطن وتحوير طبيعة الصراع والعقبات الحقيقية التي تحول دون السلام مع إسرائيل في عقبات نفسية أكثر منها عقبات سياسية.

وعموماً، كانت مباحثات الكيلو ١٠١ لاتزال مستمرة بعد إتمام التوقيع على اتفاقية النقاط الست. حيث بدأت اعتبارا من ١٢ نوفمبر سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاق، وخاصة الجداول الزمنية لتبادل أسرى الحرب والجرحى، وتنظيم مرور الإمدادات وإخلاء جرحى مدينة السويس، وكذلك أسلوب إخلاء طريق القاهرة - السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاق الخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر[١].

وخلال المناقشات التي دارت خلال عشرة اجتماعات لبحث تنفيذ اتفاقية النقاط الست على امتداد ١٨ يوماً (من١١- ٢٩ نوفمبر) خصصت السبعة الأخيرة منها لتنفيذ البند الثاني الخاص بفض الاشتباك والعودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر،وركز الوفد الإسرائيلي على عدة قضايا فرعية بشأن الخلافات حول المواقع وكشوف الأسرى من الجانبين، ومطلب إسرائيل بتسليمها بعض جواسيسها، كما طرح الوفد الإسرائيلي عدة مشروعات كمقترحات لفض الاشتباك على التوالي :

١- أن تنسحب القوات المصريةوالإسرائيلية إلى غرب وشرق القناة على التوالي لمسافة معينة.

١ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

٢- الانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها منذ أكتوبر، على أن تحل قوات الأمم المتحدة محل القوات المصرية والإسرائيلية فيها.

٣- أن ينسحب الجيش الثالث من شرق القناة مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من جيب الدفرسوار.

مع مراعاة أن الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تقبل بأي انسحاب لقواتها في الوقت الراهن طبقا لأي تصور بشأن فض الاشتباك، فليس بوسعها أن تتخذ أي خطوة على طريق فض الاشتباك إلا إذا تعهدت مصر بالبدء فورا في تعمير مدن القناة وضرورة توفير ضمانات مادية على الطبيعة، وأن الوقت أصبح مناسبا للتوجه إلى مؤتمر السلام لبحث المسائل السياسية فقد استنفدت مباحثات الكيلو ١٠١ أغراضها[1].

وأعلنت جولدا مائير في الكنيست في ١٤ نوفمبر ١٩٧٣ أنه " لن يمر كيلو جرام واحد من الاحتياجات إلى الجيش الثالث إلا بعد أن يصل إلى تل أبيب كل الأسرى من الإسرائيليين الذين في يد المصريين، ورضخ الرئيس السادات، وبدأ تسليم الأسرى اعتباراً من يوم ١٥ نوفمبر، واستمر حتى ٢٢ نوفمبر. في الوقت الذي اشتد فيه البرد حاول الجانب المصري إرسال البطانيات والملابس الصوفية إلى قوات الجيش الثالث المحاصر، لكن الجانب الإسرائيلي رفض السماح بمرور هذه الأصناف[2]!!

وبهذا الوضع لم تحرز مباحثات الكيلو١٠١ تقدمًا ملموسًا، إلا أنها كشفت عن أسلوب المراوغة الذي اتبعته إسرائيل للتسويف وسعيها لكسب الوقت، وعرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن فض الاشتباك والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، وكانت هذه الخطة بإيعاز من كيسنجر؛ تمهيدا لمؤتمر جنيف بألا يتم أي شيء بدون الوساطة الأمريكية.

١ - محمد حسنين هيكل، حرب أكتوبر السلاح والسياسة، ص ٧١٥ - ٧١٩.

٢ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

وإزاء تعثر المباحثات طالبت مصر بتحقيق فصل القوات مباشرة وفورا حتى يمكن الانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر جنيف، حيث أن وقف إطلاق النار الراهن لم يكن يمثل أساسا صالحا للتقدم في المؤتمر فكان من الضروري تحقيق فض الاشتباك قبل مؤتمر جنيف حتى يمكن إنهاء التوتر السائد على الجبهة، وتخفيف حدة الضغوط الداخلية، ووفاءً لما اتفق عليه الرئيسان السادات والأسد[1].

إلا أن واشنطن كان لها رأي آخر حيث تم إرجاء موضوع فض الاشتباك ليكون أول الموضوعات على جدول أعمال مؤتمر السلام وليس شرطا مسبقا لعقد المؤتمر. فلقد كان لواشنطن خطط عملها وتوقيتاتها، وأهدافها بإنهاء الحظر على تصدير البترول الذي مثل أهم المتغيرات التي أجبرت كيسنجر لتسريع خطته للسلام في الشرق الأوسط؛ لذا تركزت جهوده الدبلوماسية في محاولة إقناع العرب لرفع الحصار والتحررمن الضغوط الأكثر إلحاحا، وبالمقابل الضغط على مصر لتعديل سياستها الخارجية والداخلية؛ ومن ثم كان إصرارها على إجراء المفاوضات تحت إشرافها ليظل لها سيطرتها على الموقف[2].

ولم يعد أمام السادات بديل عن قبول مؤتمر جنيف والسير خطوة خطوة طبقا لاستراتيجية كيسنجر الذي وصل القاهرة مساء ١٣ ديسمبر في إطار جولته في الشرق الأوسط. حيث أجرى محادثاته حول استراتيجية العمل في المرحلة التالية، كما اتفق حول إطار عام لفض اشتباك يتضمن انسحاب إسرائيل لمسافة ٣٠ كيلومترا شرق القناة وتخفيف القوات المصرية في شرق القناة، مع وضع قوة دولية بين قوات البلدين[3]. وفي نهاية زيارته أعلن كيسنجر أن الفصل بين القوات سيكون الموضوع الأساسي للمرحلة الأولى لمؤتمر جنيف في مقابل وعد السادات بإنهاء حظر البترول والعدول عن تنفيذ قرار تصفية الثغرة عسكرياً[4].

١ - سعد التائه، مصر بين عهدين، [بيروت: دار النضال للطباعة والنشر ط ١٩٨٢]، ص ١٤٨.

2 - Kalb, Marvin , and Bernard kalb. Kissinger. Boston ; Little , brown and Co. , 1974. PP 482,484.

3 - Ibid , p 518

٤ - حمدي فؤاد، الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل من القرار ٢٤٢ إلى اتفاقية سيناء [بيروت : دار القضايا للطباعة والنشر د. ت]، ص٢٦٥ ـ ٢٦٩. كذلك، محمد حسنين هيكل المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل، مرجع سابق، ٢٠٠ ـ ٢٢٠.

مؤتمر جنيف ولجنة العمل العسكرية

في ظل جو من التوتر والقلق ساد جميع الوفود المشاركة في أول محاولة لانعقاد مؤتمر يبحث تحقيق السلام في الشرق الأوسط عقد مؤتمر جنيف في٢١ديسمبر تحت رعاية أمين عام الأمم المتحدة وباشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كرئيسيين مشاركين للمؤتمر، وبحضور وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل[1]، بينما تخلفت سوريا عن الحضور وبقي مكانها شاغراً[٢]

افتتح كورت فالدهايم - مقرر رئاسة الجلسة الأولى- المؤتمر بكلمة قصيرة أوضح فيها أسباب انعقاد المؤتمروالغرض منه آملا أن يحرز المؤتمر خلال مداولاته تقدما بشأن وقف إطلاق النار وترتيبات حفظ السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإقامة سلام دائم وعادل. وأعقب بيان فالدهايم خطاب أندريه جروميكو الذي أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية، وأهمية حل مشكلة الشرق الأوسط ومدى انعكاس ذلك على تحسن الجو الدولي. وتحدث هنري كيسنجر مؤكدًا أن أول عمل للمؤتمر يجب أن يكون تحقيق الاتفاق في وقت مبكر على الفصل بين القوات العسكرية كخطوة أولى ضرورية لدعم وقف إطلاق النار، وأن الهدف النهائي للمؤتمر هو تنفيذ القرار ٢٤٢ [٣].

كما حدد كيسنجر استراتيجية (خطوة – خطوة) وأن الهدف من المؤتمر هو تحقيق السلام مجسدا في بيانه المتضمن النقاط الأساسية لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي كالآتي :-

١- الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار.

٢- الفصل بين القوات العسكرية لابدوأن يشمل سوريا التي لازالت تقاطع المؤتمر.

1 - American Foreign Relation 1973 , op. cit , p 544.

٢ - لم يكن الرئيس الأسد متفائل لعقد مؤتمر جنيف وربما كان ذلك أحد أسباب غياب سوريا عن المؤتمر، يؤكد ذلك نص البرقية التي أرسلها الرئيس الأسد إلى الرئيس السادات، بملحق الوثائق.

٣ - انظر، إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ١٠١. كذلك، أحمد الشقيري، الطريق إلى جنيف [بغداد : المؤسسة العربية الدولية للنشر و التوزيع ط١٩٧٨]، ص ٣٨٧ .

٣- تنفيذ كل ما جاء في القرار ٢٤٢ الذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

٤- إجراء مفاوضات واقعية بين الجانبين هدفها الانسحاب، والحدود المعترف بها وتدابير الأمن وضمانات السلام، وإقرار المصالح المشروعة للفلسطينيين، والاعتراف بأن القدس تضم أماكن مقدسة للأديان الثلاثة الكبرى.

وبعد إلقاء بيانات السكرتير العام، وأندريه جروميكو، وهنري كيسنجر ظهرت محاولات لرفع الجلسة، ولكن إسماعيل فهمي أصرعلى إلقاء بيان مصر ـ وبيان الأردن إذ أن المؤتمر قد انعقد لحل مشكلة تتعلق بالدول المعنية*. فأكد إسماعيل فهمي خلال بيانه أن مؤتمر جنيف قد انعقد كنتيجة فعلية لحرب أكتوبر ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي رفضت إسرائيل تنفيذها منذ عام ١٩٦٧، آملًا أن تكون إسرائيل قد اتخذت قرارها بالتخلي عن سياسة التوسع والعدوان محددًا ضرورات السلام بأنها :

١- الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل الأراضي العربية المحتلة.

٢- تحرير مدينة القدس العربية، ورفض أي موقف من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة.

٣- ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير والعيش في سلام.

٤- حق كل دولة في المنطقة أن تنعم بسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

٥- توافر ضمانات دولية كصمام أمان إضافي لحفظ السلام والأمن للدول في المنطقة.

وبعد انتهاء رئيس الوفد الأردني من بيانه، أعلن أبا إيبان في بيانه أن إسرائيل لن تتخلى عن كل الأراضي العربية المحتلة في مصر وسوريا والأردن لأنها تحتاج إلى بعض هذه الأراضي من أجل ضمان حدودها الآمنة، أما بشأن الفلسطينيين فإن دولتهم ينبغي أن تقام في

* حول خطابات الوفود كاملة بطرحها، أحمد الشقيري، مرجع سابق، ٣٨٨ ـ ٤٢٣.

الأردن بعد تسوية مشكلة الأراضي، ورفض إعادة القدس مؤكدًا أن إسرائيل لا تعارض في السماح للعرب بالسيادة على الأماكن المقدسة في القدس كما أكد أبا إيبان على أن إسرائيل مستعدة لبحث الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية كأولوية أولى عندما يستأنف المؤتمر جلساته بعد بداية العام الجديد، وهاجم سوريا لأنها لم تقدم قوائم الأسرى.

وفور إلقاء بيان إسرائيل طلب إسماعيل فهمي التعقيب عليه مهاجما الموقف الإسرائيلي الرافض للانسحاب والتنديد بكل ما ورد بالبيان الإسرائيلي وبعد هذا البيان العنيف تقرر رفع الجلسة على الفور وانفض مؤتمر جنيف على ألا يعود إلى الانعقاد في جلسات عامة مرة أخرى إلى أجل غير مسمى"[١].

وعلى أية حال، عقد مؤتمر جنيف ليبدأ جلسته الثانية في صباح ٢٢ ديسمبر١٩٧٣ وتم الاتفاق على أن تكون الجلسة سرية لمناقشة ترتيبات سير أعمال المؤتمر وضرورة البدء في مباحثات الفصل بين القوات. وعلى أثر ذلك شكلت لجنة عسكرية برئاسة الجنرال سيلاسفو يحضرها الوفدان العسكريان المصري والإسرائيلي - مع مراعاة غياب الوفدين الأمريكي والسوفيتي - لبحث موضوع الفصل بين القوات. حيث عقدت اللجنة العسكرية اجتماعاتها بدءاً من ٢٦ ديسمبر وحتى ٩ يناير ١٩٧٤ وخلال الجلسة الأولى أعلن اللواء طه المجدوب أن مهمة وفده مقصورة على بحث كيفية الوصول إلى فصل بين القوات وستتقدم مصر بمقترحاتها العسكرية في هذا الصدد، حيث بدأ المباحثات بمناقشة مبادئ محددة لمسألة فض الاشتباك والفصل بين القوات حتى يتم الاتفاق عليها كأساس ضروري لتحديد الخطوط العريضة والرئيسية للموضوع. وانطلاقًا من هذا المفهوم قدم الوفد المصري خمسة مبادئ رئيسية لفض الاشتباك تضمنت الآتي :

١. أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحرك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة إلى خط يقع شرق القناة في سيناء.

---

١ - انظر، إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ١٠٥، كذلك، وليام كوانت، عملية السلام، ص١٩٤.

٢. يكون هذا الخط على مسافة كافية من القناة لتأمين منطقة القناة ومدنها من أي نشاط عسكري.
٣. ألا تقل المسافة الفاصلة بين القوات الرئيسية للجانبين عن أقصى مدى لأسلحة المدفعية المتوفرة لديهما، بألا تقل عن ٣٥ كم.
٤. تحدد منطقة أمن أمام القوات الرئيسية لكل جانب تعمل فيها عناصرتأمين القوات والوحدات المناسبة
٥. أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين، تشغلها قوات الأمم المتحدة[1].

وبعد عدة مناقشات قبل الجانب الإسرائيلي هذه المبادئ كأساس مناسب لفض الاشتباك شرط إضافة تحفظات محددة تكون بمثابة مبادئ إضافية وتركزت هذه التحفظات في مبدأين رئيسيين هما :

أ ـ أن يكون هناك توازن في التزامات الجانبيين : أي أن يكون العمل متبادلًا بمعنى الانسحاب المتبادل وألا يتحمل طرف واحد كل شيء.

ب ـ أن يشارك كل طرف الطرف الآخر في حل مشاكله : بمعني أن يقبل الحلول الوسط.

رفض الجانب المصري التحفظات الإسرائيلية على اعتبارها من المبادئ السياسية، وليس لها علاقة مباشرة بما تناقشه اللجنة العسكرية؛ خاصة أن الفصل بين القوات له شروط ومواصفات فنية محددة لا تحتمل الحلول الوسط. مضافًا إلى ذلك أن الأرض التي دار عليها القتال هي أرض مصرية؛ لذلك فإن مبدأ الانسحاب مرفوض من أساسه[2]. واعتذر الجانب الإسرائيلي عن مناقشة هذا الموضوع بدعوى أن الانتخابات الإسرائيلية التي ستبدأ بنهاية الشهر الجاري لن تسمح للوفد الإسرائيلي بمناقشة مشروعات للانسحاب أو التخلي عن مواقع

١ - حسن البدرى، مرجع سابق، ص ٢٥٧ – ٢٥٨.
٢ - المرجع نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

عسكرية احتلتها أثناء الحرب، كما أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي مردخاي جور بأنه لا يمانع في تبادل إسرائيل ومصر للمواقع العسكرية بمعنى انسحاب القوات المصرية إلى الضفة الغربية، مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى شرق القناة.

فتقدمت القاهرة باقتراحها بعد ذلك بانسحاب إسرائيل إلى خط العريش - رأس محمد، وهو الخط الذي يبعد عن القناة حوالي ١٥٠ كيلو مترًا شرقًا، وبالقطع رفضت إسرائيل ذلك. وخلال سير جلسات العمل بدا واضحا عدم جدية هذه المباحثات؛ لرفض إسرائيل الالتزام بأي مواقف عسكرية لتحقيق الفصل بين القوات، لذا لم تحقق المباحثات أي تقدم[1].

وكإجراء تكتيكي استدعى السادات الوفد العسكري من جنيف، كما وقع قرارًا بتصفية الجيب الإسرائيلي إلا أن ذلك لم يحل دون عودة الوفد إلى جنيف وعقد جلسته الثانية عقب أعياد الميلاد والاحتفالات برأس السنة الجديدة، والتقدم بخطة عمل محددة لتكون أساسًا للمباحثات الدائرة[2]. فاقترح الوفد جدول أعمال يتناول النقاط التالية :

١. تعريف مفهوم الفصل بين القوات والمبادئ التي يمكن أن يتحقق بها.

٢. تحديد المسافة التي يجب أن تفصل بين القوات المتحاربة.

٣. الإتفاق على إنشاء مناطق عازلة ومناطق أمن.

٤. علاقة الانسحاب الإسرائيلي بأمن قناة السويس.

٥. الخفض المتبادل للأسلحة في حالة الوصول إلى اتفاق *.

1 - American Foreign Relation 1973 , op. cit. p 564

2 - Charles D. Smith , Palestine and the Arab Israeli Conflict. New York , Martin s Press 1996 , P 185.

* ومن الملاحظ أنها نفس الأسئلة التي طرحها الوفد المصري خلال مباحثات الكيلو متر ١٠١، كما عرضها المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

أما بالنسبة للنقطة الأولى فقد طلب الوفد المصري كأساس للبحث والتوصل إلى اتفاق بأن الفصل بين القوات يقتضي- تحديد نقطة معينة أو خط محدد تنسحب إليه القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية إلى هذه النقطة التي يتم تحديد مدى بعدها عن القناة في عمق سيناء. مع انسحاب إسرائيل كاملا من الضفة الغربية للقناة. أما بالنسبة للمسافة التي يجب أن تتوفر لتحقيق الفصل بين القوات فإن مصر اقترحت أن تكون ٣٠ : ١٠ كيلو مترا على الجانبين وهو ما يسمى بمنطقة الأمنو١٠ كيلو مترا كمنطقة عازلة[١].

وحددت مصر بالنسبة للقناة ضرورة إبعادها عن نطاق المشاة الإسرائيلية ومدفعيتها، وحددت ذلك بستين كيلومتراعلى الأقل. وقد رفضت إسرائيل مبدأ مناقشة هذه الموضوعات إلا بعد الانتخابات مع ضرورة خفض المسافة التي تقترحها مصر- كما أثارت موضوع إنشاء دوريات مصرية إسرائيلية مشتركة للتفتيش على القوات ولم تشترك مصر- في مناقشة هذا الموضوع باعتباره مرفوضًا نهائيا[٢].

ونظرا، لرفض إسرائيل بحث موضوع الانسحاب فإن مصر- وجدت عدم جدوى مناقشة الخفض المتبادل للأسلحة باعتبار أن الانسحاب هو الذي سيؤدي إلى بحث هذا الموضوع بالإضافة إلى عدم موافقة إسرائيل على تحديد مدى ابتعاد قواتها عن قناة السويس[٣]. ومحاولة الجانب الإسرائيلي تفادي مناقشة المبادئ الأساسية لفض الاشتباك والإغراق في بحث التفاصيل العسكرية الفنية المتعلقة بفض الاشتباك، وتوجيه المباحثات إلى متاهات تحولها عن الهدف الرئيسي والخط المنطقي؛ لتتوقف أعمال اللجنة العسكرية عند هذا الحد، ومغادرة الوفد المصري جنيف عائدًا إلى أسوان في ١٧ يناير؛ استعدادًا لبدء جولة محادثات أسوان لفض الاشتباك بين القوات فكانت المنطقة على موعد مع مرحلة جديدة من الجهود الأمريكية[٤].

١ - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٢٥٩.
٢ - المرجع نفسه.
٣ - حمدي فؤاد، مرجع سابق، ص ٢٨٠ -٢٨١.
٤ - حسن البدرى، مرجع سابق، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

وبالرغم من فشل مؤتمر جنيف للسلام والعجز عن إحراز أية نتائج ملموسة إلا أن المؤتمر قد نجح على الجانب الآخر في مجرد إتاحة الفرصة للقاء علني على المستوى السياسي والعسكري مما مثل ثغرة في جدار الرفض العربي علاوة على أن مسار العمل في المؤتمرأدى إلى عزل دور الاتحاد السوفيتي وإقصائه عن عملية التسوية، وأخيرا فض الشراكة بين حليفي الحرب وازدياد الشكوك بين مصر والأردن.

اتفاقية فك الاشتباك الأول

بعد إيقاف إطلاق النار الفعلي في ٢٨ أكتوبر، كانت أوضاع القوات المصرية والإسرائيلية لا تسمح باستمرارها كما هي؛ نظرًا لشدة التداخل بينهما، وأصبح الفصل بين القوات حتميًا، إما بالقتال المسلح مرة ثانية، أو بإشراف الأمم المتحدة [1]. والواقع أن أعمال القتال بعد ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ لم تتوقف تمامًا، بل استمرت الاشتباكات بين القوات المتحاربة شرق القناة وغربها [2]؛ حتى أحالت بقاءه إلى جحيم؛ فقد عادت الاشتباكات منذ ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى ١٧ يناير ١٩٧٤. حيث قامت القوات المصرية غرب القناة خلال تلك الفترة بتعديل أوضاعها التكتيكية والسيطرة على مواقع تمكنها من حصار العدو والإطباق عليه، وبعد أن كانت الاشتباكات بنيران الأسلحة الصغيرة المحدودة الحجم، زادت لتشمل جميع أنواع الأسلحة.

وعلى الجانب الآخر، حاولت قوات العدو خلال شهر ديسمبر ٧٣ وحتى ١٩ يناير ١٩٧٤ إقامة التجهيزات الهندسية، وإقامة الموانع وبث الألغام؛ لحماية أوضاعها، ولكن تصدت لها القوات المصرية، وكانت لها بالمرصاد، ولم تمكنها من إقامة هذه التجهيزات والسواتر الترابية التي لجأت إليها. أما على الضفة الشرقية فلم تهدأ الجبهة، فقد استمرت قوات الجيشين الثاني والثالث في تحسين مواقعها. وأصبح الفصل بين القوات ضرورة ملحة،

---

1 - John, Spanier, Games Nations Play : Seventh Edition Congressional Quarterly Inc. , 1990, p455.

2 - CIA, National Intelligence Dally Cable,CG NIDC 73 / 204c , Arab States - Israel ; Egyptian- Israeli Cease - fire violation on both fronts, November 7, 1973,p1.

بعد أن ثبت لقوات العدو أن بقاءها في مواقعها، هو الجحيم ذاته، وأصبح الموقف لا يقبل إلا معاودة القتال أو الانسحاب [١].

وبينما ضاقت أروقة مؤتمر جنيف وعجزت اجتماعات الكيلو ١٠١ العسكرية عن مناقشة أسس الفصل بين القوات المتحاربة والوصول إلى اتفاق فك الاشتباك[٢]، أضحت مدينة أسوان مسرحًا للمفاوضات المصرية الأمريكية التي أدت إلى تحقيق اتفاق فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية؛ بفضل جولات كيسنجر المكوكية بين أسوان وتل أبيب، لمحاولة تقريب وجهات النظر بين البلدين حاملًا المقترحات والمقترحات المضادة[٣].

وكانت نقطة الخلاف الأساسية خلال مباحثات الجانبين المصري والإسرائيلي تدور حول حجم القوات المصرية التي ستبقى على الضفة الشرقية للقناة وطبيعة تسليحها، ومدى الانسحاب الإسرائيلي باتجاه الشرق، ووجود قوات الطوارئ الدولية بين الطرفين ومهمتها، ونزع سلاح المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل، والتفتيش المشترك على تسليح القوات في سيناء، وهل سيشمل الانسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة على جانبي القناة، أم أنه سيشمل أيضًا القوات الموجودة على الساحل الشرقي لخليج السويس ومناطق آبار النفط في أبو دريس وبلاعيم[٤].

إلا أن وجه الاختلاف قد تلاشى وأمام انفراد السادات بالقرار وغياب القيادة العسكرية عن مفاوضات أسوان، اللهم إلا وقت توقيع الاتفاق الذي تُوصِّلَ إليه بجهود كيسنجر والسادات بدون بحث الموضوعات العسكرية من جهة الاختصاص خلال المفاوضات بين

---

١ - محمد محمود يوسف، الجولات العربية الإسرائيلية وأثرها على المنطقة، رسالة زمالة، كلية الحرب العليا، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٥، ص ١٨.

2 - CIA, National Intelligence Dally Cable,CG NIDC 73 / 204c , Arab States - Israel ; Disagreements at Egyptian- Israeli meeting at Kilometer 101 0nthe Cairo - Suez road, November 13, 1973,p1.

3 - Gerald R. Ford Presidential Liprary and Museum , Administered by National Archives and Records Administration, The White Housw, Washington, Scanned From The Kissinger (Box 4 - Auguust 21 - September 1, 1975, Proposed Main Elements of Agreement between Egypt and Israel.

٤ - الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥ [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٥]، ص ١٠٣ - ١٠٧.

الوفدين المصري والأمريكي؛ فاجأ كيسنجر الجميع ببنود الاتفاق وما اشتمل عليه من موضوعات عسكرية مهمة وموافقة السادات عليها دون استشارة القيادة العسكرية، وبخاصة حجم القوات على الضفة الشرقية لتصبح ٧٠٠٠ رجل بعد ما كان للقوات المسلحة المصرية، قوات جيشين يصل عدد رجالها إلى أكثر من عشرة أمثال ذاك العدد، ٣٠ دبابة بدلًا من ٣٠٠ حسبما قدرتها القيادة العسكرية، وعدد محدد من قطع المدفعية غير الكافية لتدعيم القوات في سيناء. وكان ذلك تراجعًا صارخًا[1].

وهو ما أثار اعتراض رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي. ورفضه، معللًا ذلك بشرح واف لوجهة النظر العسكرية للسادات، بأن الحجم المقترح للقوات المصرية شرق القناة، لا يحقق أبدًا الدفاع عن الأرض التي حررتها، بمواجهة حوالي مائة كيلو متر، في ظل عدم استبعاد هجوم إسرائيلي ضد القوات المصرية. وأن القيادة العامة ترى ضرورة الاحتفاظ بفرقتين من المشاة مدعمتين بقوة حوالي ٣٥ ألف مقاتل، وحوالي ٣٠٠ دبابة، وعدد كبير من المدفعية بأعيرتها المختلفة في شرق القناة، بعد انتشار قوات الطوارئ الدولية في منطقة الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، فضلًا عن ذلك فإن القوات المصرية في الشرق، يجب أن تكون تحت حماية صواريخ الدفاع الجوي.

ولم يكن واردًا بالمرة، الحجم المحدد من القوات والتسليح الذي اتفق عليه، فليس هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير الذي قد يترتب عليه تهديد أمن القوات المسلحة، واختتم رئيس الأركان حديثه باقتراح استدعاء وزير الحربية ومناقشته في الموضوع للوقوف على رأيه. فمازال الوقت متاحًا لتعديل هذا الاقتراح. ولم يُجْدِ ذلك شيئًا، فقد حسم السادات الأمر، ورفض استدعاء وزير الحربية ـ فكان السادات صاحب القرار أولًا وآخرًا، مع الالتزام

١ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٨٠.

بتنفيذ الاتفاق لصالح الاستراتيجية السياسية الجاري وضعها مع أمريكا، فغادر رئيس الأركان غرفة الاجتماع بانفعال، بعد أن أغرورقت عيناه بالدموع[١].

وبحلول مساء السابع عشر من يناير ١٩٧٤، أعلنت كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة أنه قد تُوصِّل إلى اتفاقية للفصل بين القوات. وصدر عن العواصم الثلاث بيانًا يؤكد أهمية الدور الأمريكي ومدى مساهمته في إنجاز الاتفاق، وإقرارًا لامتلاك واشنطن لمفاتيح الحرب والسلام في الشرق الأوسط وقدرتها وحدها على حل الأزمة، كما أشار البيان إلى أن توقيع الاتفاق سيتم بحلول صباح ١٨ يناير في الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة - السويس تحت إشراف الأمم المتحدة*. وبالفعل وقع رئيسا الأركان المصري والإسرائيلي على الاتفاقية، وتم تبادل الوثائق الخاصة بها في ٢٤ يناير إيذانًا ببدء مراحل الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذها منذ ظهر الخامس والعشرين من يناير ١٩٧٤. ولقد قضت الاتفاقية في إطارها العام بما يأتي[٢]:

١- مراعاة وقف إطلاق النار بكل دقة، والامتناع عن القيام بأي عمليات عسكرية أو شبه عسكرية.

٢- يتم فصل القوات المصرية الإسرائيلية وإعادة انتشارها على النحو التالي :

---

١ - حديث رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي الذي أورده بمذكراته، مرجع سابق، ص ٤٨٠ - ٤٨٣. فكانت هذه التنازلات موضع استفهام وتعجب من رئيسة الوزراء جولدا مائير خلال رحلات كيسنجر المكوكية بين القاهرة وتل أبيب، وهو ما توضحه وثيقة سرية من ملفات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. محضر اجتماع بين كيسنجر وجولدا مائير بالقدس ١٢ / ١ / ١٩٧٤ - رقم ك ٦٠ / ٩ سري جدا. نشرتها مجلة آخر ساعة على صفحات عددها ٣٨٢٨ بتاريخ ٥مارس ٢٠٠٨ . بينما يصف هنري كيسنجر المشهد متأثرا للغاية " فقد شاهدت بطلا مصريا عظيما تدمع عيناه خلال التوقيع على اتفاق فض الاشتباك مع إسرائيل، وكنت أعتقد أنه لا يوجد في مصر سوى السادات، فكان الجمسي من أشرس القادة الذين حاربوا وأقلقوا إسرائيل في مباحثات الكيلو ١٠١، وهو ما أشار إليه كيسنجر في مذكراته:

Henry Kissinger; op.cit, p823.

* نص البيان كاملا والتعليق عليه، الهيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص ١٠٧ - ١٠٩.

٢ - يمكن اللاطلاع على خريطة فك الاشتباك المصري الإسرائيلي في ١٨ يناير ١٩٧٤، بملحق الوثائق.

أ- إعادة توزيع القوات المصرية [شرق القناة] غرب الخط أ - أ، وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية [بما فيها القوات غرب القناة والبحيرات المرة] شرق الخط ب - ب.

ب- المنطقة بين الخطوط المصرية والإسرائيلية ستكون " منطقة فصل " ويجري فيها انتشار قوة الطوارئ للأمم المتحدة.

جـ- المنطقة بين الخط الأمامي المصري " أ - أ " وقناة السويس ستكون محدودة التسليح والقوات.

د- والمنطقة بين الخط الأمامي الإسرائيلي " ب - ب " والخط " ج - ج "، المار بالسفوح الغربية للجبال التي يقع بها ممرا متلا والجدي، ستكون محدودة التسليح والقوات.

هـ- القيود المنوه عنها في المنطقتين المحددتين التسليح والقوات سيجري التفتيش عليها من قبل قوة الطوارئ الدولية.

و- يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل حتى الخط الأمامي لكل منهما دون تدخل من الجانب الآخر.

٣- تتم صياغة الاتفاقية خلال خمسة أيام، ويبدأ فصل القوات خلال ٤٨ ساعة من إتمامها، وينتهي ليس متأخراً عن ٤٠ يوما بعد بدئه.

٤- إن هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم[1].

[1] - الهيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص ١١٠ - ١١١.

مراحل الانسحاب

١. المرحلة الأولى (٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٧٤: يتم فيها إخلاء منطقة الأدبية وعتاقة وقطاع طريق السويس.

٢. المرحلة الثانية (٢٨ يناير - ١ فبراير ١٩٧٤): يتم فيها انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة شمال طريق السويس غرب القناة.

٣. المرحلة الثالثة: (٥ - ١٢ فبراير ١٩٧٤): يتم فيها الانسحاب من منطقة جنوب البحيرات وحتى فنارة غربا وإلى منطقة الجدي شرقا.

٤. المرحلة الرابعة (١٣ - ٢١ فبراير ١٩٧٤): يتم فيها استكمال انسحاب القوات الإسرائيلية من فايد والدفرسوار وإخلاء غرب قناة السويس تماما.

٥. المرحلة الخامسة (٢٢ فبراير - ٥ مارس ١٩٧٤): يتم فيها انسحاب القوات الإسرائيلية شرق القناة من مناطق الإسماعيلية والبحيرات المرة إلى الخط المحدد غرب المضايق في سيناء و تتخذ قوات الطوارئ الدولية أوضاعها بين الجانبين في سيناء"[1].

وفي خطابات متبادلة مع السادات وجولدا مائير، سجل نيكسون القيود المتفق عليها والمفروضة على قوات الطرفين على جانبي الخطوط الأمامية المصريةوالإسرائيلية مما يمكن إيجازه فيما يأتي[2].

- في المنطقتين المحددتين، لا يزيد حجم القوات لكل جانب عن ٧٠٠٠ مقاتل، ينتظمون في ٨ كتائب مدعمة و٣٠ دبابة، كما حددت أنواع وأعيرة المدفعية التي يسمح بها داخل هاتين المنطقتين، وألا تتضمن أي أسلحة يمكنها التدخل

[1] - حسن البدري، مرجع سابق، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .
٢ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص٤٨٤.

ضد طلعات الطيران للجانب الآخر، كما لا تتضمن المنطقتان منشآت ثابتة ودائمة لمواقع الصواريخ.

- وفي منطقة تمتد ثلاثين كيلو مترًا إلى الغرب من الخط الأمامي المصري وإلى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي، لا يصرح بانتشار أسلحة في مواقع يمكنها منها أن تبلغ الخط الأمامي للطرف الآخر، كما لا توضع فيها صواريخ أرض / جو.
- تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوي منتظمة للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاق، على أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين.

وكما كان مقررًا أن يبعث نيكسون خطابا للسادات مفاده، أن مصر تنوي تطهير قناة السويس، وأنه يتطلع إلى استئناف النشاطات الاقتصادية العادية في المنطقة. ومن ناحيتها تعطي الولايات المتحدة تأكيداتها بأن تمتنع إسرائيل عن مهاجمة المراكز السكانية، كما تقدم ضمانًا خاصًا باستخدام نفوذها لتحقيق التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢. بينما تلتزم مصر بعدم التدخل ضد طلعات الطيران المدنية الإسرائيلية عبر البحر الأحمر، ووعد كيسنجر بفتح خطوط التموين للجيش الثالث دون قيد أو شرط خلال ٤٨ ساعة من إبرام الاتفاق[١].

وفضلًا عن الالتزامات المحددة بالاتفاقية وكجزء منها، اتفقت الولايات المتحدة وإسرائيل حول عدد من النقاط، تضمنت بصفة خاصة التزام مصر بشأن الملاحة في قناة السويس والتزام واشنطن بعدم اتخاذ خطوات جديدة في إطار مؤتمر جنيف قبل إتمام تنفيذ فض الاشتباك، وألا يتم سحب قوات الأمم المتحدة دون موافقة طرفي الصراع، وأخيرًا استجابة واشنطن للاحتياجات الدفاعية لإسرائيل على أساس مستمر وطويل المدى[٢].

١ - خلال ساعات من توقيع الاتفاق، غادر السادات أسوان في طريقه لزيارة السعودية، وفاء لما وعد به كيسنجر بأن يعمل على إنهاء حظر البترول إلا أنه رُفعَ الحظر العربي في مارس ١٩٧٤.انظر، جورج و بول، دوجولاس ب. بول، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمية، التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ ١٩٤٧ حتى الآن، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر و التوزيع، د. ت]، ص٨٨

٢ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٨١.

وبوضع اتفاق فض الاشتباك موضع التنفيذ طبقًا لجدول زمني وخطوط محددة ، انتظمت الأوضاع العسكرية على جبهة سيناء، وعاد الاتصال بين مدينة السويس وقوات الجيش الثالث التي كانت متمركزة على الضفة الشرقية للقناة [٢٠ ألف جندي] بعد انقطاع دام ٩٣ يومًا، عقب انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي، في فبراير ١٩٧٤[١].

وخلال تلك الفترة انتهكت إسرائيل جميع قواعد القانون الدولي والعرف الدولي ومبادئ الأخلاق العسكرية، فقد قامت القوات الإسرائيلية بردم ترعة المياه الحلوة التي تنقل المياه من الإسماعيلية إلى مدينة السويس والجيش الثالث، كما فكوا مصنع تكرير الوقود ومصنع السماد اللذين كانا يقعان خارج المدينة ونقلوها إلى إسرائيل، وأما الأجزاء الثقيلة التي لا يمكن نقلها فقد نسفوها عن آخرها قبل أن يغادروا المكان. لقد فكوا الروافع والمعدات من ميناء الأدبية وأخذوها معهم ثم نسفوا ما لا يستطيعون نقله. لقد فكوا خطوط أنابيب المياه وأنابيب البترول التي كانت تمر في المنطقة. لم تكن عملية النهب والسلب عملية محلية يرتكبها الجنود والقادة كما هي العادة دائمًا بالنسبة لجيوش الاحتلال، وإنما كانت عملية منظمة تتم بناء على تعليمات من تل أبيب لجنودها؛ لينسحبوا من تلك المنطقة ويتركوها خرابًا تشهد باحتلالهم[٢].

اتفاقية سيناء الثانية " فض الاشتباك الثاني"

بدأ السادات طريق التسوية السياسية عقب حرب أكتوبر في ظروف بالغة التعقيد، وتحت وطأة ضغوط نفسية عنيفة أثرت بصورة ملموسة على أجواء مرحلة التفاوض، من جراء الاختراق الإسرائيلي وحصار الجيش الثالث، مما فرض إعادة ترتيب جدول أولوياته وشروط التسوية السياسية المرتقبة وفقا لما انتهت إليه الحرب من نتائج . وبهذا الوضع دخل السادات حلبة المفاوضات بإجراءات تكتيكية لتجاوز تلك المرحلة الحرجة[٣]. وكان ذلك من

١ - الهيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص ٢٢١.
٢ - الفريق سعد الدين الشاذلي، مرجع سابق، ص ٢٨٣.
٣ - إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ١١٤.

أهم أهداف واشنطن التي أحرزتها من وراء الإلقاء بثقلها في الحرب الإقليمية الدائرة فكان لها ما أرادت.

وعمومًا فقد بدت اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء نقطة انطلاق لخلق قوة دفع في اتجاه التسوية، حينذاك باتت سوريا والأردن ـ وربما منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً ـ على استعداد للدخول في العملية. غير أن إسرائيل لم تكن راغبة في سلسلة جديدة من المفاوضات خوفاً من فرض ضغوط أمريكية أخرى لانتزاع تنازلات إقليمية - هي في غنى عنها - ثمنا لاستمرار الجهود الدبلوماسية[١].

وعوضًا عن ذلك شرع كيسنجر في إجراء محادثات مع الملك حسين كسبًا للوقت، فلم يكن التحرك على الجبهة الأردنية واردًا إلا بعد فض الاشتباك السوري الإسرائيلي[٢]. وبفضل التواطؤ الرباعي [القاهرة، واشنطن، طهران، تل أبيب] تم الضغط على سوريا لإتمام إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي لدوافع وأهداف متعددة لعل أهمها، حماية العلاقات المصرية - الأمريكية الآخذة في النمو بوتيرة غير مسبوقة؛ فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين ووجه السادات دعوة إلى الرئيس الأمريكي لزيارة القاهرة. كما بدت الروابط الأمريكية المصرية تتوثق على الصعيدين الاقتصادي (المعونة والقروض) والعسكري باحتمالات طويلة الأمد لبيع السلاح الأمريكي لمصر بتمويل سعودي[٣].

مما شجع السادات ودفعه للإعلان على الملأ أنه ألغى تقريبًا المعاهدة المصرية السوفيتية، وعزمه على إنهاء اعتماده الكامل على السوفييات للحصول على السلاح، والتوجه إلى

١ - هنري كيسنجر، الدبلوماسية : من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل [بيروت : الأهلية للنشر و التوزيع ط ١٩٩٥]، ص ٤٣٢

٢ - بشأن الإجراء التكتيكي الذي عرضه كيسنجر على الملك حسين لفض اشتباك إداري على جبهة الأردن - التي لم تفتح قط خلال الحرب - يستعيد الملك حسين بمقتضاه سلطته على الضفة الغربية تحت إطار السماح بتولي المسئولية الإدارية تدريجياً في الضفة الغربية بدون انسحاب إسرائيلي فوري؛ لتبرير مشاركته في مفاوضات التسوية المقبلة، واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ونسف محاولات إقامة دولة فلسطينية ، ولكنه لم ينجح، محضر اجتماع كيسنجر مع جولدا مائير، تحريراً في ١٢/ ١/ ١٩٧٤. مجلة الشرق الأوسط، بتاريخ ٣/٥ /٢٠٠٨ ، يؤكده:
Charles D. Smith , op. cit , p 233.

3 - Mohamed , Mafti , United States Foreign Policy toward Egypt under Sadat (1970 1981) , University of California , Riversid , 1983 , pp 135 , 146.

البديل الأمريكي، ليجهز السادات على أخر ما تبقى من الجسور المصرية السوفيتية، إيذانا ببدأ مرحلة جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية [1]".

بدأ نجما دبلوماسية السلام، الرئيس السادات والدكتور كيسنجر تطوير ما يمكن وصفة باستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط. وهو ما استلزم إعادة ترتيب الأوراق وتنسيق الأهداف اتساقاً مع الأوضاع الجديدة، ومن ضمن أمور عديدة، كانت مهمة إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي بكل الطرق أمرًا ضروريا حتى لا يصبح موقف السادات مهددًا في العالم العربي، وحتى لا تكسب كتلة الرفض المتطرفة مزيدًا من النفوذ، وقد تستأنف الحرب على الجبهة السورية. إذا لم يتم إنجاز اتفاقية مماثلة لفض الاشتباك على جبهتها، ومن ثم تنجر مصر إليها، وهو ما سوف ينسف كل ما تم إنجازه وسوف يتيح للاتحاد السوفيتي فرصاً جديدة لتعزيز وجوده في المنطقة. وأخيراً، إذا لم يتم الاتفاق فقد يفرض حظر آخر على النفط - تعويلاً على تهديد الملك فيصل بذلك * - بما يعنيه ذلك من ضغوط، ارتأت واشنطن أنها في غنى عنها أما الوضع مع إسرائيل فهو يتطلب قدرا من الضغوط والحوافز الإيجابية[2]".

وجاء جمود الموقف على عقب فض الاشتباك على جبهة سيناء ليفرض على السادات ضرورة اتخاذ خطوة جديدة لدفع عملية التسوية وتحريك القضية التي لم تحسمها الحرب ذاتها؛ خشية أن يطارده شبح اللاسلم واللاحرب من جديد. فالقضايا الرئيسية للصراع التي تتجاوز فض الاشتباك والفصل بين القوات العسكرية لا تزال قائمة،ومن ثم يتعين أن تعالج التحركات الدبلوماسية اللاحقة عديدا من المسائل الأكثر تعقيدا من تلك التي تم بحثها في الجولة الأولى من دبلوماسية (الخطوة - خطوة). إلا أن الظروف سوف تفرضها من جديد

١ - مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر وأمريكا،عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية - لأمريكية [القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام د.ت] ص٩١ ـ١١٦.

* أعلنت غالبية الدول العربية المصدرة للبترول في ١٨ مارس إنهاء الحظر المفروض ضد الولايات المتحدة وما بين تهديد الملك فيصل والتهديد المضاد لواشنطن باستخدام القوة لمواجهة الحظر النفطي، كان اغتيال الملك فيصل. جورج و بول، دوجلاس ب. بول، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمية (التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر والتوزيع. د. ت]، ص ٨٧.

٢ - قبل سفر كيسنجر إلى الشرق الأوسط تنازل نيكسون عن سداد مليار دولار من أصل ٢ , ٢ مليار دولار من المعونة المخصصة لتغطية مشتريات إسرائيل من السلاح، وليلم كوانت، عملية السلام، ص ٢٠٥.

بكل قيودها الواضحة باعتبارها أفضل وسيلة للإبقاء على استمرارية عملية التسوية وما لذلك من أبعاد وتداعيات.

كان الوضع الطبيعي والمنطقي بعد عقد اتفاقيتي فض الاشتباك المصرية والسورية، هو الاتجاه إلى مؤتمر جنيف سعيًا وراء تسوية شاملة للنزاع. وهو ما عارضته إسرائيل بشدة وسعت لتخريبه، كما أن كيسنجر لا يريده لاعتبارات عديدة لعل أهمها، عدم إتاحة الفرصة للاتحاد السوفيتي للمشاركة في جهود التسوية المنتظرة؛ ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالحل وامتلاك زمام دبلوماسية ما بعد الحرب، وفقًا لاستراتيجية الرفقاء الثلاثة الجدد (القاهرة واشنطن وتل أبيب)، وكان لذلك تداعياته الخطيرة على مجرى الأحداث ومسار التسوية وتطور الصراع على نحو ما سنرى .

فبدا الطريق إلى جنيف محفوفا بالمخاطر وتقاطعه العراقيل؛ فلم تكن أيا من تل أبيب أو واشنطن تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية لتكون شريكًا كاملًا وعلى قدم المساواة في مفاوضات جنيف، وهو ما سوف يحول دون إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية من دون أن تلبي الحقوق الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع؛ مما أفضى في النهاية إلى جعل مؤتمر جنيف مجرد رمز ليس أكثر أو أقل[1].

وجاءت الظروف مواتية لتوقعات وترتيبات كيسنجر، فبعد نجاحه في إنجاز اتفاقيات فصل القوات على جبهتي سيناء والجولان، تجمدت وتيرة النشاط الدبلوماسي بسبب اضطرار نيكسون إلى الاستقالة (أغسطس ١٩٧٤ على أثر قضية ووتر جيت) وتولى الرئاسة نائبه فورد الأقل خبرة من سلفه في شئون السياسة الخارجية مما أجبره على الاعتماد بصورة كبيرة على وزير الخارجية[2]. مما مثل تفويضا مفتوحا لكيسنجر بامتلاك زمام الأمور،

1 - Galal, El Rashidi,The Arabs and The World of the Sevenities,Vikes publishing House PVt.LT,1977,p74.

2 - Burton I. Kaufman , the Arab Middle East and the United States : Inter Arab Rivalry and Superpower Diplomacy [New York ; Simon and Schuster , 1995] , P 87

وهو ما كان له تداعيات خطيرة ومدمرة على وتطور مسار الصراع العربي الإسرائيلي وحل الأزمة ومستقبل السلام في منطقة الشرق الأوسط على المدى البعيد*.

وعلى أية حال، فبحلول عام ١٩٧٥ أضحت القاهرة مسرحًا لتحركات واسعة النطاق على مستوى العملاقين، وهدفًا لتصاعد حدة الخلاف بينهما. حيث نشطت موسكو من أجل الحفاظ على ما تبقى لها من مركز متميز في مصر بعد عشرين عاما من علاقات خاصة، بينما كانت واشنطن تعمل على توسيع قاعدة النجاح الذي أحرزته وتعميق اختراقها حتى تطمئن إلى أنها قد بلغت بالعلاقات مع القاهرة نقطة اللاعودة[1].

وكانت التسوية السياسية وأداة تحقيقها هي مجال هذه المنافسة. كان السوفيت يصرون على أهمية معالجة القضايا الأساسية مباشرة في مؤتمر جنيف، وانعقاده في أقرب وقت ممكن على افتراض أن موسكو سوف تشترك على قدم المساواة مع واشنطن لإقرار وجودها حينما يفتح مزاد العطاءات والامتيازات. ومن أجل إقناع مصر بذلك استجاب السوفيت لكثير من مطالب القاهرة الاقتصادية، أما الإمداد العسكري فقد اقتصر على ما سبق التعاقد عليه. وكان منطق السوفيت هو استعدادهم لمعاونة مصرعلى تجاوز مصاعبها الاقتصادية، بينما كان الدعم العسكري جزءاً لا يتجزأ من المسألة السياسية.

وعلى الجانب الأمريكي تركزت قوة الدفع لتنفيذ استراتيجية التقدم (خطوة ـ خطوة)، واستبعاد العمل من خلال مؤتمر جنيف ومن ثم الحيلولة دون مشاركة السوفيت بهدف تقليص النفوذ السوفيتي، وإحداث تحولات جذرية في العلاقات المصرية الإسرائيلية والأمريكية، وانعكاساتها على توجهات السياسة الداخلية المصرية خلال عقد السبعينيات[2].

* حول الظروف التي ساعدت كيسنجر للعب الدور الرئيسي في مفاوضات الشرق الأوسط، يشرحها، إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠، ص ٢٥٢ - ٢٥٣. وبشأن متابعة يوميات قضية ووتر جيت، تطرحها السياسة الدولية [عدد ٣٨]، بتاريخ ١٩٧٤، ص ٦٥ ـ ٦٩. كذلك،

Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , op. cit , pp 942, 944.

١- حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

٢ فاتن عوض، السياسة الداخلية في مصر في عهد الرئيس السادات، مرجع سابق.

وقبل انعقاد القمة المصرية السوفيتية - التي كان مقررًا عقدها مع مطلع عام ١٩٧٥- أبدت كل من القاهرة وتل أبيب استعدادهما للشروع في خطوة تالية لفض الاشتباك.على أثر الضوء الأخضر الذي أطلقته واشنطن* ومنذ أوائل مارس بادر كيسنجر بالقيام بجولة جديدة في الشرق الأوسط من أجل تحقيق فض اشتباك ثاني على جبهة سيناء. وبحلول ٨ مارس كان كيسنجر قد وصل القاهرة لاستئناف جولاته المكوكية[1].

وكانت وجهة النظر المصرية تقيم هذه الخطوة المحدودة بما تخلقه من ظروف تلائم استراتيجية حل القضية، فالخطوة الجديدة تحقق استعادة السيطرة على مناطق اقتصادية حيوية في غرب سيناء، وتحد من حرية حركة القوات الإسرائيلية بتخليها عن المضايق الاستراتيجية . فكان ذلك يدعم مركز مصر- التفاوضي المقبل وفي الحقيقة كان السادات يريد أن يتم التعامل مع هذه الخطوة باعتبارها فض اشتباك عسكري آخر دون أن يرتبط بمغزى سياسي، فهو لا يتصور أن ينظر إليه العالم العربي على أنه منسحب من النزاع مع إسرائيل بالحل الجزئي[2]. وفي الوقت نفسه يحقق نتائج ملموسة لانتصارات الحرب التي خاضها على أرض الواقع، وتفاديا للضغوط التي يواجهها داخليًا وخارجيًا.

أما أهداف إسرائيل من عقد تلك الاتفاقية مع مصر- فكانت مختلفة تمامًا. حيث كانت إسرائيل تأمل في الفصل بين حليفي الحرب مصر وسوريا، وبذلك تقل احتمالات هجوم عربي مشترك، بل وربما تنعدم تماما بالعزم على تفتيت المعسكر العربي بخروج مصر من حلبة الصراع. ويلزم لتحقيق ذلك أن تقدم مصر تنازلات سياسية كبيرة يلمسها الجميع كثمن لمزيد من الانسحاب الإسرائيلي وهو ما تجسد في مطالبها، ولعل أهمها إعلان مصر تخليها عن حالة الحرب،وأن تكون الاتفاقية طويلة الأمد، وألا يتضمن الانسحاب الإسرائيلي الممرات وحقول

* بينما كان يتم تبادل الزيارات بين موسكو والقاهرة خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٧٤ ومطلع العام الجديد؛ لمحاولة تحسين العلاقات المصرية السوفيتية والإعداد للقاء القمة بين البلدين - التي تم تأجيلها بسبب مرض بريجنيف، أعلن كيسنجر عن استعداده لتحقيق تقدم جديد على الجبهة المصرية؛ لنسف التقارب المصري السوفيتي واستبعاد الاتجاه لعقد مؤتمر جنيف والمشاركة السوفيتية ضمانا لاستمرار تبني السياسة المتفق عليها بالتقدم خطوة - خطوة. وربما يفسر ذلك ملابسات تأجيل القمة المصرية السوفيتية، حافظ إسماعيل، المرجع السابق، ص ٣٩٠ - ٤٠٨.

1 - Henry , Kissinger. years of upheaval , op. cit , P 900.

٢ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

النفط. علاوة على إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بمحطة إنذار الكترونية عند الطرف الغربي لممر الجدي[1]. هكذا أرادت إسرائيل الانتقال بالاتفاقية إلى المستوى السياسي باعتبارها خطوة مرحلية نحو السلام، فتناولت بصفة خاصة ترتيبات مرور بضائعها في قناة السويس، وإنهاء مصر المقاطعة الاقتصادية، وتأمين حرية حركة الأفراد بين البلدين[2]. وإزاء التعنت الإسرائيلي وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب قضايا إنهاء حالة الحرب ومكافئاتها الوظيفية، ومدى الانسحاب الإسرائيلي من الممرات الجبلية وحقول النفط، والوضع الخاص بمحطة الإنذار المبكر في أم خشيب[3].

ونتيجة لتعارض وجهات نظر الطرفين على نحو لم يتمكن كيسنجر من تجاوزه لم تسفر رحلاته المكوكية عن نتائج لتضييق الهوة بين الطرفين. وغادر كيسنجر المنطقة معلناً توقف المباحثات[4]. واستغلالاً لضغط عامل الوقت أرجأ كيسنجر عقد الاتفاق إلى جولة أخرى، مع إعلان واشنطن أنها في سبيل إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مما اعتبر إنذاراً للجميع؛ مما حدا بالقاهرة للإعلان عن نيتها في طلب عقد مؤتمر جنيف بعد الاتصال بالقوتين العظميين. مع تكثيف الجهود لتأكيد أهمية العلاقات المصرية السوفيتية ـ والتي أصبحت على مشارف مفترق الطرق ـ وخاصة بالنسبة لاستعواض الخسائر المترتبة على حرب أكتوبر [5].

ولتحسين الأجواء واستئناف المفاوضات، أعلن السادات - على غير المتوقع - بأن قناة السويس سيعاد فتحها في أوائل يونيو *، وبمد الأجل الممنوح لقوى الطوارئ الدولية. وبدا أن

---

١ - وليام كوانت، المرجع نفسه، ص ٢٢٣ - ٢٢٥.

٢ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ٤١٠.

٣ - إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ٢٢٠ - ٢٣٠.

٤ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٢٢٦ - ٢٢٨، كذلك هامش ص ٥٢٦.

٥ - إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

* رغم معارضة وزير الخارجية للتعجل بقرار فتح القناة للملاحة، واستغلال الوقت كورقة رابحة في يد المفاوض المصري، أصر السادات على قراره. فضلا عن التحفظ باختيار توقيت إعادة فتح القناة للملاحة في ٥ يونيو بالذات، وهو ما ألمح إليه إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ٢٤٦

السادات يرغب في التوصل إلى اتفاق بأي ثمن[1]. وبناء على ذلك تم لقاء السادات مع فورد في سالزبورج أعرب السادات خلال هذا الاجتماع عن استعداده لعقد اتفاقية محدودة على جبهة سيناء، ولكن شروطه لا تزال هي نفسها، مع بعض التغييرات الطفيفة بشأن رفض السادات فكرة احتفاظ إسرائيل بمحطة الاستطلاع (في أم خشيب)، إلا أنه قد يقبل بالوجود الأمريكي في المنطقة العازلة كحل لواحدة من مشكلات المفاوضات، أما شروط انسحاب إسرائيل من الممرات وحقول النفط وألا تطالب مصر بإنهاء حالة الحرب فهي أمور لا تزال قائمة[2]. ولتمرير الاتفاقية كان على واشنطن دفع فاتورة القبول لكلا الطرفين[3].

وأخيراً، توجت رحلات كيسنجر المكوكية وسلسلة لقاءاته مع القادة المصريين والإسرائيليين بالتوصل إلى اتفاقية بين حكومتي البلدين تتضمن :

اعتزام الطرفين التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف [م١]. التزام الطرفين بحل النزاعات بينهما بالطرق السلمية، وبعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الأخر [م٢]،سوف يستمر الطرفان في مراعاة وقف إطلاق النار بدقة في البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الأخر [م٣].

وتحددت خطوط الانتشار العسكري لكل من الجانبين ومنطقتي التسليح والقوات المحدودة ومنطقة انتشار القوات الدولية على الخريطة المرفقة [م٤]. بأن تواصل قوات الطوارئ الدولية مهامها وستجدد مدتها سنويا [م٥]. والسماح بمرور الحمولات غير العسكرية

1 - Mohamed , El Mafti ,op. cit , p 162.

2 - Stebbins , American Foreign Relations 1975 , P 245 246

٣ - لم يكن الكونجرس راضيا كل الرضا عن اتفاق سيناء الثاني بوصفه نموذجا لبراعة كيسنجر الدبلوماسية الفائقة؛ حيث أن حجم المساعدات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في السنة المالية لعام ١٩٧٦ سوف تتجاوز ٣ بليون دولار، تحظى إسرائيل منها على نحو ٢,٢٥ بليون دولار، وهكذا يقل حجم المساعدات المالية لبقية دول العالم. يطرحها تفصيلا:
Charles D. Smith , op. cit , p 233.

في قناة السويس من وإلى إسرائيل وتظل الاتفاقية الراهنة سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة مع بذل الجهد للتوصل بالتفاوض إلى اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ [م٧، ٨، ٩] [١].

وأرفق بالاتفاق ملحق تفصيلي يتناول الانتشار العسكري والرقابة الجوية، كما تحددت قوات وتسليح المنطقتين المحدودتين بين الطرفين بألا تتجاوز قوات كل من الطرفين ٨٠٠٠ جندي في ثماني كتائب، و٧٥ دبابة، ٧٢ قطعة مدفعية قصيرة المدى. بيد أنه يمتنع الطرفان عن وضع أسلحة فيها يبلغ مداها خطوط الطرف الآخر[٢].

وكذلك تحددت بالتفصيل الترتيبات الخاصة بأطقم التشغيل والإشراف الأمريكية اللازمة لشبكات الإنذار المبكر في المناطق العازلة. وإنشاء نظام للإنذار المبكر يتضمن محطة رقابة وإنذار مبكر استراتيجي لكل منهما يديرها طاقم مدني لا يتجاوز عدد أفراده ٢٥٠ فردًا، وثلاث محطات إنذار مبكر تكتيكي يديرها طاقم أمريكي لا يتجاوز عدد أفراده مائتي فرد.

وكان استعداد إسرائيل لتطبيق بنود الاتفاقية مرهونا بموافقة الكونجرس الأمريكي على دور الولايات المتحدة في سيناء، كما تنقل السيطرة لمصر على آبار البترول والمنشآت خلال ٨ أسابيع من توقيع البروتوكول، على أن يتم تنفيذ أحكام الاتفاقية خلال ٥ شهور من التوقيع على البروتوكول. كما وقعت الولايات المتحدة خمس اتفاقيات سرية، أربع منها مع إسرائيل أما الأخيرة فكانت مع مصر من قبيل جبر الخاطر ونزع فتيل الأزمة[٣].

المهم، عالجت مذكرة تفاهم أمريكية إسرائيلية تناولتها الوثيقة الأولى، التي ضمت عدة مواد لعل أهمها كانت المساعدات العسكرية وإمدادات النفط والمعونة الاقتصادية بالإضافة إلى نقاط سياسية خطيرة ممثلة في اتفاق الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن

١ - نص اتفاق فض الاشتباك الثاني، ملحق الوثائق لدراسة فاتن عوض، السادات واتفاقيات كامب ديفيد، مرجع سابق، ص ٤١٥- ٤١٧ .

٢ ملاحق الاتفاق، المرجع نفسه، ص ٤١٧ - ٤٢٠

٣ - المرجع نفسه، ص ٤٢٣.

الاتفاق التالي مع مصر يجب أن يكون اتفاق سلام نهائي، وينسحب نفس الشيء على الجبهة الأردنية.ووافقت الولايات المتحدة أيضا على التشاور مع إسرائيل فوراً في حالة أي تهديد من قوة عالمية "الاتحاد السوفيتي "، أو في حالة حدوث خرق مصر لأي مواد الاتفاق بشأن العمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة.وتدعيما لذلك ستقترع الولايات المتحدة ضد أي قرار لمجلس الأمن تعتبر أنه يخلف تأثيراً مضرا بالاتفاق أو يعدله أو أي اقتراحات تتفق هي وإسرائيل على أنها ضارة بمصالح إسرائيل.

كما ستنجز الولايات المتحدة وإسرائيل في أقرب وقت ممكن خطة لعملية إمداد عسكري لإسرائيل في حالة طارئة. كذلك يقوم موقف الولايات المتحدة على أن الالتزامات المصرية، بموجب الاتفاق المصري - الإسرائيلي، وتطبيقه وسريان مفعوله ومدته ليست مشروطة بأي عمل أو تطورات بين دول عربية أخرى وإسرائيل أي أن الاتفاق قائم بذاته، مع إقرار حق إسرائيل في حرية الملاحة والمرور في مضيق باب المندب وحرية الطيران فوق البحر الأحمر. ولا يجوز سحب قوات الطوارئ إلا بموافقة مسبقة من الطرفين والولايات المتحدة.وأخيرا لن يتم توقيع بروتوكول الاتفاق وبدء تنفيذه قبل موافقة الكونجرس الأمريكي على دورالولايات المتحدة في مهام المراقبة الواردة في الاتفاق وملاحقه مع الوضع في الاعتبار أنه تم الحصول على موافقة مصرعلى ذلك[1].

ووقعت مذكرة خاصة بشأن جنيف [الوثيقة الثانية] تحدد بالتفصيل سياسة الولايات المتحدة إزاء الفلسطينيين، أكدت أنها لن تعترف أو تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتقبل قراري الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨. فضلًا عن تنسيق سياستها في جنيف بعناية مع إسرائيل، وتوافق على استمرار المفاوضات على أسس ثنائية[2]. وبالإضافة إلى ذلك، كتب الرئيس جيرالد فورد خطاباً لرئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين

١ - نص الوثيقة السرية الأولى، المرجع نفسه، ص ٤٢٤.

٢ - المرجع نفسه.

يؤكد أن الولايات المتحدة لم تحدد موقف نهائي بشأن الحدود (بين إسرائيل وسوريا)، وعندما تفعل ذلك فإنها ستعطي وزنًا كبيرًا لما تراه إسرائيل من أن اتفاقية سلام مع سوريا لابد أن تقوم على بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان[1].

وفي مرفق خاص بالأسلحة [الوثيقة الثالثة] قدمت الولايات المتحدة التزاماتها بالاستجابة الإيجابية لمطالب إسرائيل من حاجاتها العسكرية والتأكيد على استمرارية المحافظة على قوة إسرائيل الدفاعية بواسطة إمدادها بأنواع متطورة عالية التقنية من العتاد والسلاح، مضافًا إلى ذلك المساعدات الاقتصادية[2].

وكانت الوثيقة الرابعة تتعلق بالشأن المصري الخاص بتقديم المساعدة الأمريكية لشبكة الإنذار المبكر المصرية في المنطقة العازلة، والتشاور مع مصر بشأن أية انتهاكات إسرائيلية للاتفاقية[3].

ومن المفارقات أن بنود تلك الوثيقة السرية ليست ذات مضمون أو أهمية كبرى، اللهم إلا تأكيدًا لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها تجاه مصر وخاصة جانب المساعدة في مجال التنمية الاقتصادية، مع التحفظ بخضوع ذلك رهنًا بموافقة الكونجرس واعتماده.

أما القضايا الثلاث الواردة بالوثيقة فقد تم تفريغها من مضمونها بموجب الوثائق السرية الأمريكية الإسرائيلية سالفة الذكر. فلم تكن تعهدًا من قبل واشنطن بشأن التزاماتها تجاه مصر - كوسيط عادل - ولكنها جاءت وليدة الساعة وامتصاصًا لرد الفعل الغاضب من مستشاري السادات. فقد ظلت الوثائق الأمريكية الإسرائيلية طي الكتمان ولم يعرف بها

---

١ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٢٣٤.

٢ - نص الوثيقة السرية الثالثة، فاتن عوض، المرجع السابق، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

٣ - الوثيقة السرية الرابعة، المرجع نفسه، ص ٤٢٤.

الجانب المصري حتى وضع الإجراءات النهائية في الاتفاق وقبل اللحظات الأخيرة من الاجتماع الرسمي مع السادات، ليفاجئنا كيسنجر بإحدى خدع جعبته التي لا تنفد[1].

مع مراعاة أن السادات كان قد أحيط علمًا بها ووافق عليها قبل إبرامها، ومن قبل احتواء الأزمة وكبح جماح غضب مستشاريه، صيغت الوثيقة السرية المتعلقة بمصر؛ بغرض تمرير الاتفاق كما هو بمرفقاته وملاحقه ووثائقه .

وعمومًا، ظلت القاهرة تؤكد أن اتفاقية سيناء ذات طابع عسكري غير سياسي، هدفها الحفاظ على قوة الدفع، وعلى مكاسب حرب أكتوبر ومقاومة كل محاولة لإجهاض نتائجها، وبالتالي القضاء على المحاولات الرامية إلى إعادة الموقف إلى حالة اللاسلم واللاحرب. فالاتفاق ليس سوى خطوة عسكرية تمهد لحل المشكلات المعقدة الخاصة بالتوصل إلى سلام نهائي وليس تسوية جزئية، وإن عدم الإشارة إلى الحقوق الفلسطينية خلال هذه المرحلة، لأنها خارج طبيعة الاتفاق، كخطوة عسكرية، تمهد لحل نهائي شأنها في ذلك شأن اتفاق فض الاشتباك الأول المبرم في يناير ١٩٧٤ .

وهو ما أكده القادة العسكريون وعلى رأسهم وزير الحربية الفريق عبد الغني الجمسي ورئيس الأركان الفريق محمد علي فهمي بإعطائه الصفة العسكرية[2].

وأيًا كان الأمر، فلأول مرة منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي يتم الاتفاق بين دولة عربية وإسرائيل على أن النزاع لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنما بالوسائل السلمية [م ١].

---

١ - نشرت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي ـ الذي كان معارضا في بداية الأمر لفكرة إرسال مدنيين أمريكيين لمراقبة المنطقة العازلة بين مصر وإسرائيل ـ الوثائق السرية الأربع الملحقة باتفاقية سيناء، رغم معارضة كيسنجر لذلك. وكانت اللجنة قد اشترطت نشر هذه الوثائق للموافقة على إرسال الفنيين الأمريكيين إلى سيناء. ، راجع، وزير الخارجية إسماعيل فهمي، مرجع سابق، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩. كذلك،

Richard Worth , op. cit , p 65.

٢ - وكذلك رئيس الوزراء ممدوح سالم ووزير الخارجية. على نحو ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان الحكومة بشأن اتفاق فض الاشتباك الثاني، مجلس الشعب : الفصل التشريعي الأول ن دور الانعقاد العادي الخامس،المجلد الأول، مضبطة الجلسة الثالثة ١١/٨ /١٩٧٥، [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٧]، ص ١٠٢ ـ١٠٣.

وكما تعهد الطرفان بموجب الاتفاق بعدم استخدام القوة أو حتى التهديد بها [م ٢]. ومن المؤكد أن التعهد بعدم استخدام القوة أمر يدخل في إطار السياسة؛ لأن القرار باستخدام القوة لحل النزاع قرار سياسي في المقام الأول مادامت الحرب أداة من أدوات السياسة بل إنها امتداد لعمل السياسة ولكن بوسائل العنف.

وبرغم مزايا الاتفاق، إلا أن الاتفاق قيد حرية حركة السياسة المصرية في حقها في استخدام إحدى أدواتها الفعالة التي تلجأ إليها عندما تفشل الوسائل الأخرى في تحقيق الهدف السياسي، ولقد كان من الممكن عدم إعطاء هذا التعهد أهمية سياسية كبيرة لو أن الاتفاق مقيد بمدة زمنية محددة تستطيع مصر بحرية تقييم الموقف وتقرير العودة بعدها إلى الخيار العسكري، إذا وجدت أن أهدافها لم تحقق. ولكن أجل الاتفاق كان غير محدد، ولا ينتهي العمل به إلا عند استبداله باتفاق أخر. الأمر الذي يجعل بقاء إسرائيل في الأراضي المحتلة رهنا بطبيعة ديناميكية الحركة في التوصل إلى عقد اتفاق سلام نهائي، وبقدرة السياسة المصرية على إقناعها بضرورة الانسحاب، وبالأدق دفع فاتورة الانسحاب على جميع المستويات وكافة الأصعدة داخليا وإقليميا ودوليا. وبذلك يكون هذا البند مخالفًا لفقه القانون الدولي الذي يشترط لإنهاء الحرب الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بالقوة، مع دفع تعويضات عن الأعمال غير المشروعة واستغلال الثروات في الأراضي المحتلة، ولم يرد في الاتفاق نصوص تتعلق بمثل هذه الشروط.

وعمومًا، فقد شكل توقيع الاتفاق في حد ذاته وملابسات إنجازه تحقيقًا لهدف سياسي إسرائيلي معلن لا يخرج عن إطار تسوية جزئية محدودة مقابل إنهاء حالة الحرب يعقبها فيما بعد اتفاقية سلام مع مصر[1]. فهو سيناريو موضوع بعناية وفق جدول زمني دقيق، وبذلك أضحت اتفاقية سيناء بطابعها السياسي تمهيدًا لإرساء توجهات جديدة للسياسة

١ - وهو ما أكدته تصريحات القادة الإسرائيليين والصحف الإسرائيلية، كما نقلها لنا، الهيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص ٣٢١ - ٣٢٣.

الخارجية المصرية ومدخلًا قويًا لتغيير خريطة العلاقات المصرية الإقليمية والدولية، ومنفذًا للتسلل الإسرائيلي السياسي والاقتصادي للمنطقة واختراقًا لأسوار الرفض الحديدية.

ولم يكن ذلك غائبا عن فكر الرئيس السادات وقراءته الواعية للاستراتيجية الإسرائيلية الموجهة لضرب الجبهة المصرية بالذات وإخراجها من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدء جولات الصراع العسكري. بما شكله ذلك في مجمله بهدف تفتيت وحدة الصف العربي التي جسدتها حرب أكتوبر. فكانت إحدى دوافعها لتصفية آثار الحرب التي وصل فيها التضامن العربي إلى مستوى متقدم نسبيًا. فمصر قلب العالم العربي، وهنا يكمن مجال المناورة الإسرائيلية والمناورة المضادة، فإذا خفت حدة العداء الإسرائيلي في الجنوب ظهرت الخلافات بين العرب، فمنذ أن وقعت مصر تلك الاتفاقية بدأت حرب عربية باردة بين مصر والقوى العربية الرافضة للاتفاق. والسبب أن مصر وافقت على الاتفاق المرحلي القائم بذاته، وليس مرتبطا بجدول زمني للانسحاب الإسرائيلي. وهو الهدف الرئيسي لإقدام إسرائيل على عقد اتفاقية سيناء، فالصراع الداخلي للعالم العربي هو الإنجاز الأول، وربما الجوهري، للتسوية الجزئية بين مصر وإسرائيل.

وبالمقابل، ساهم الاتفاق في كسر طوق عزلة إسرائيل السياسية المضروب عليها من مختلف القارات، واستغلاله كمادة دعائية لتأكيد مرونتها واتجاهاتها السلمية واستعادة تعاطف الرأي العام العالمي وكخطوة تمهيدية لتفادي مطلب الانسحاب الشامل(١). فضلا عن عودة الدور الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط بيد القاهرة ورغبتها ومدى تداعيات ذلك وانعكاساته على الصراع الدولي، حل النزاع الإقليمي ومستقبل المنطقة بأسرها، بتطور دور واشنطن في تحقيق التسوية ورسم ملامح السلام في الشرق الأوسط وفقًا لاستراتيجيتها الخاصة وتقليص دور الاتحاد السوفيتي تمهيدًا لإقصائه، إيذانا ببدء إرهاصات ذتغيير الخريطة الدولية.

---

١ - الهيثم الأيوبي، المرجع السابق، ص ٣٢٣ - ٣٣٤.

وبشروط الاتفاقية، فإن الوجود الأمريكي في سيناء غير مرتبط بالأمم المتحدة، وبالتفويض الممنوح لقواتها وفق ما قرره الاتفاق يعد تجاوزًا أمريكيًا لدور المنظمة الدولية. ومناقضًا لموقفها من قبل؛ فقد رفضت واشنطن طلب السادات أثناء الحرب يوم ٢٤ أكتوبر بأن ترسل الدولتان العظيمان قواتهما المشتركة إلى المنطقة لمراقبة وتنفيذ قرارات وقف إطلاق النار التي لم تلتزم بها إسرائيل عمليًا. ثم بدلت واشنطن رأيها - بتطور العلاقات المصرية الأمريكية - عندما ارتأت أنها ستكون منفردة بالسيطرة على المنطقة، ولن تشاركها موسكو أو تراقب تصرفاتها فخالفت بذلك قرار مجلس الأمن ٣٤٠ الذي نص على ألا تضم قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة المرسلة إلى المنطقة وحدات من الدول العظمى الدائمة في مجلس الأمن.

وللتغطية السياسية أصرت واشنطن على أن الفنيين الأمريكيين الذين سيتم إيفادهم إلى الشرق الأوسط بموجب اتفاق سيناء سيكونون مدنيين. ولكن الصحف الأمريكية كشفت زيف هذا الادعاء وبذلك أصبحت الولايات المتحدة بمثابة الشرطي الذي يقوم بمجابهة خرق الاتفاق عند وقوعه، والحكم الذي يحدد القائم بذلك[1]. مع الوضع في الاعتبار أنها لم تحدد الطريقة التي ستلجأ إليها عند التدخل، ولكنها تركتها مرهونة بالمشاورات التي ستجريها مع الطرف الذي يشكو من انتهاك الاتفاقية أو خرقها[2].

ولهذه النقطة أهمية قانونية بالغة الخطورة، وهو ما اعتبرته إسرائيل صمام أمان لها وإنذار مبكر مهم للغاية لمواجهة احتمال أية حرب قادمة، بل أسلوب ردع حاسم لتلاشي وقوع مثل هذا الاحتمال عمليا. وبجانب خطورة الوجود الأمريكي في الممرات - غيرالمرتبط بقوات الطوارئ الدولية - ومهمة الإشراف على محطات الإنذار المصرية الإسرائيلية وهذا نوع من الاتصال المباشر الخاص من نوعه، فقد شكل الوجود الأمريكي في سيناء خطوة أولى لمعاهدة الدفاع والتعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي بما له من أهداف وانعكاسات خطيرة على

---

١ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وإخطاره، عرض وثائقي [بيروت ك مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٧٨]، ص ٣ - ٧.

٢ - تتمثل أشكال خرق الاتفاق في : زيادة عدد القوات في مناطق تمركز القوات المحدودة على جانبي المنطقة العازلة، ودخول المنطقة العازلة براً أو جواً، أو إجراء حشد هجومي في مناطق مركز القوات غير المحدودة، إذا كان هذا الحشد يشكل تهديدًا بالحرب ويخالف المادة الثانية من الاتفاق.

إمكانية حل الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبل السلام المرتقب، بل أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها[١].

ومع التسليم بأن نظام الإنذار المبكر المقام في سيناء سيقدم للطرفين المصري والإسرائيلي مزايا عديدة على صعيد الرصد والإنذار وتجنب المفاجأة ومجابهة متطلبات الحرب الالكترونية بشرط أن تكون واشنطن بالفعل حكمًا نزيهًا. فإن المستفيد الأكبر من الاتفاق هو الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، فضمن أشياء أخرى عديدة أعطاها نظام الإنذار المبكر القدرة على التسلل إلى الشرق الأوسط بإرادة أكبر دولة عربية؛ مما منحها إمكانيات تدعيم شبكة رصدها وإنذارها في تلك المنطقة الحساسة من العالم، وجعلها أقدرعلى مراقبة تحركات الاتحاد السوفيتي في البحر الأحمر وشرقي البحر المتوسط ، وأمن لها تكاملية نظام الإنذار المبكر الأمريكي ضد حلف وارسو إذا ما خسرت قواعدها في تركيا[٢].

ورغم كل هذه المكاسب الأمريكية، قررت متابعة الرصد الذي كانت تقوم به عن طريق الطائرات والأقمار الصناعية. كما أن مهام الاستطلاع الجوي بواسطة الولايات المتحدة فوق المناطق التي يغطيها هذا الاتفاق سوف تظل بشكل مستمر دائم. مضافًا إلى ذلك حق بقاء الوجود الأمريكي في المنطقة إلى أجل غير محدد بموجب الفقرة الثانية من الاقتراح الأمريكي "وهو جزء لا يتجزأ من الاتفاق" الذي يشترط سحب الولايات المتحدة لعناصرها إذا قررت أن سلامتهم مهددة أو أن وجودهم لم يعد ضروريًا، أو إذا طلب "طرفا الاتفاقية من واشنطن" إنهاء دورها طبقا لاتفاق سيناء. وهذا يعني أن الانسحاب مرهون بإرادة أمريكية إسرائيلية من جهة، أو بإرادة مصرية إسرائيلية مشتركة من جهة أخرى.

---

١ - محمد محمود إسماعيل، اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، رسالة زمالة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة ١٩٨١، ص ٣٠ -٦٥. عن تقرير خاص صادر عن إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.

٢ - الهيثم الأيوبي، ص٣٧٥، ونلاحظ دخول تركيا ساحة الصراع على أمن البحر الأحمر مع بداية عام ٢٠١٨، بتواجدها في جزيرة سواكن الاستراتيجية التي منحها إياها الرئيس السوداني؛ لتكون قاعدة عسكرية تركيا للضغط على مصر بتهديد أمنها.

ولا يمكن نفي تداعيات تواجد نظام الإنذار المبكر بهذا الوضع على السيادة المصرية وأمنها القومي، بعد أن ضمن اتفاق سيناء بقاء الأمريكيين على أرض مصرية بإرادة إسرائيلية أمريكية ذلك بغض النظر تطورات الأمور وموقف الطرف المضيف[١]. أما بالنسبة لإسرائيل فقد مثلت اتفاقية سيناء في مجملها صمام أمان لأمنها القومي؛ أمنت تماما جبهتها الجنوبية مؤقتًا، لحين استكمال مراحل التسوية وعقد اتفاق سلام نهائي.

وعلى الجانب الاقتصادي

استغلت إسرائيل تلهف كل من القاهرة وواشنطن لإتمام اتفاق سيناء بابتزاز أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الأمريكية؛ فلم توقع الاتفاق إلا بعد أن ضمنت لها بنوده العلنية والوثائق السرية الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية، بجانب الامتيازات الاقتصادية التي انتزعتها من مصر بفضل الضغوط الأمريكية. فقد نصت المادة السابعة من اتفاق سيناء على السماح بمرور السفن والناقلات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها في قناة السويس، كما اشترطت الفقرة الخامسة من الوثيقة السرية الأولى ربط تنفيذ الاتفاق بتنفيذ مصر تعهدها بشأن المرور الإسرائيلي عبر القناة، تنفيذًا لتعهد سابق لم تعلنه مصر في حينه، ولم يرد في نص اتفاق فض الاشتباك الأول.

وأكدت واشنطن هذا الربط باشتراطها عدم عقد اتفاق جديد في المستقبل إذا لم تنفذ مصر جميع بنود الاتفاق القديم العلنية والسرية، الأمر الذي يعطي التعهدات السرية والمستقبلية أهمية خاصة ويضعها على مستوى الاتفاقات المعلنة وبخاصة جانب التنفيذ[٢].

١ - وهو ما نفاه رئيس الوزراء ممدوح سالم في تقرير اللجنة الخاصة لمناقشة وتحليل الاتفاق بمجلس الشعب، مصدر سابق، ص ١٠٤.
٢ - الهيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص ٣٨٤ - ٣٨٦.

وبدت بوادر فتح أسواق جديدة واعدة للاقتصاد الإسرائيلي لحل مشاكله التي لم تعد مجالات توسعه التقليدية سواء أوروباً وأمريكا، بقادرة على تقديم الحلول لها فكان لا بد للبحث عن بديل[1]. وهنا يكمن مغزى الربط الوثيق بين الجبهة السياسية والاقتصادية لبدء مخطط التطويق من الجنوب وتخريب العمق الاستراتيجي الإفريقي لمصر- وهو ما كان له تداعيات وأضرار بالغة سياسيًا واقتصاديًا [*] فضلًا عما تقاضته إسرائيل من واشنطن ثمنًا لعقد الاتفاق، ما يعادل ٢,٣ مليار دولار مضافًا إليها التعهدات الأمريكية السياسية والاقتصادية الواردة، وذلك بنص صريح في الوثائق السرية للاتفاق[٢].

أما الجانب المصري فقد حصل بموجب انسحاب إسرائيل من بعض أقسام الساحل الشرقي لخليج السويس على منابع النفط في أبو دريس ورأس سدر وبلاعيم، فعاد لنا جزء من ثروتنا الاقتصادية، معدله حوالي ٣٠٠ مليون دولار، ولكن بشروط وتنازلات باهظة وضياع للسيادة الوطنية. مضافا إلى ذلك إسهام هذه الخطوة في جذب رءوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التي يتوقع لها المزيد، فضلا عن الحصول على قروض طويلة الأجل بشروط مناسبة، سواء من الهيئات الدولية أو بعض الحكومات الصديقة لتتجاوز مصر أزمتها الاقتصادية[٣]. والذي كان من قبيل الترويج لمصداقية الربط بين السلام والرخاء كنوع من أدوات التحفيز والإغراء.

أما عن وضع القوات فقد تقدمت قواتنا شرقًا لشغل كافة المناطق العازلة في سيناء كما تواجدت الإدارة المصرية جنوبًا على طول ساحل خليج السويس، وتواجدت قوات

---

1 - Galal , El Rashidi , op. cit , p 88, p 91.

* - و هو ما نتجرع مرارته الآن مجسدًا في أزمة مياه النيل التي فجرتها أثيوبيا بشأن حصة مصر من مياه النيل وقضية سد النهضة .

٢ - فضلا عن الانعكاسات الإيجابية للاتفاق على مسألة الهجرة وتوظيف رءوس الأموال اليهودية والأجنبية في إسرائيل وأخيراً تقليص المصروفات الأمنية الإسرائيلية تبعا لما سيخلفه الاتفاق من وضع امني جديد، الهيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص ٣٩٨ - ٤٠٢.

٣ - بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، مصدر سابق، ص ١٠٤ - ١٠٥.

الطـوارئ الدوليـة في المنطقـة العازلـة الجديـدة بـين الخطـوط المصريـة الجديـدة والخطـوط الإسرائيلية الجديدة. فانسحبت القوات الإسرائيلية خلف المدخل الغربي للممرات الجبلية على مسافة ٥٠ كم شرق قنـاة السـويس؛ مـما جعـل القنـاة ومـدنها بعيـدة عـن مرمـى المدفعيـة الإسرائيلية بعيدة المدى. مع الوضع في الاعتبار بقـاء تواجـد القـوات الإسرائيليـة في عـدد مـن القمم والسفوح المسيطرة على الحركة في الممرات، والقادرة على سـد مـداخلها الشرقيـة. مـما يسمح لها بمراقبة أي تحرك مصري في المناطق المصرية شرقي القناة، ومراقبة المنطقة العازلـة. وبصفة عامة فإن الانتشار العام للقوات الإسرائيلية يجعلها قادرة على إغلاق المداخل الشرقية للممرات والسيطرة على المداخل الغربية، والالتفاف عبر المناطق العازلة في القطاعين الأوسـط والجنوبي، والوصول إلى خليج السويس دون المرور عبر ممري متلا والجدي[1].

فأضحت اتفاقيات فك الاشتباك والفصل بين القوات، نقطة تحول مهمة في ترتيبات ما بعد الحرب بجولات المباحثات العسكرية والسياسية، بفضل جولات كيسنجر بين القاهرة وتل أبيب ذهابًا وإيابًا [2]، إيذنًا بإعادة ترتيب علاقات القوى على مسرح عمليات الشرق الأوسـط؛ بشكل تأكد فيه دور الولايات المتحدة وقـدرتها عـلي تحقيـق تسـوية سياسـية للصراع، بيـنما انحسرت العلاقات المصرية السوفيتية على إثرها ووصلت حد العداء، وبدايـة لمرحلـة جديـدة للمفاوضات العسكرية ودبلوماسية ما بعد الحرب.

❋ ❋ ❋

١ - وحول الوضع العسكري الجديد بموجب اتفاقية سيناء لكل من الطرفين، الهيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص ٣٦١ – ٣٦٣. وتوضحه تفصيلا خريطة الاتفاق، بملحق الوثائق.

2 - Gerald R. Ford Presidential Liprary and Museum , Administered by National Archives and Records Administration, The White House, Washington, Scanned from the Kissinger Reports on USSR, China, and Meddle East Discussions (Box 4 - Auguust 21 - September 1, 1975, Sinai Diseng Agreement, Agreement - Document (1) Vol. 1, at the Gerald.R. Fored Presidential Library, Egypt - Israel Agreement, September 1, 1975.

الفصل الخامس

المفاوضات العسكرية والطريق إلى كامب ديفيد

خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى مبادرة القدس ثبت أن مرحلة الاتفاقيات " المحدودة " قد انتهت واستنفدت أغراضها، وأن الخطوة التالية لن تتم إلا بعقد اتفاقية سلام نهائية يتحقق بها التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الانسحاب من سيناء. ولم تكن مصر مستعدة بعد لهذه الخطوة الشاسعة، صحيح أن السادات لم يخف توجهاته نحو إسرائيل وطرح مبادرات السلام لبدء طريق التسوية السلمية منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية وعلى امتداد الفترة السابقة للحرب، ولكن بشكل تدريجي وبتحرز شديد.

وما بين الاستعداد والانتظار بدت حلقات الحصار تضيق حول السادات شيئا فشيئا خاصة في ظل العزلة التي فرضتها اتفاقية سيناء الثانية وتدهور العلاقات العربية، وبخاصة مع الشريك المحارب دون استشارته أو التنسيق معه لتحقيق المزيد من المكاسب؛ الأمر الذي قلب الشراكة إلى نزاع وصراع مرير، زادت حدته بالأزمة اللبنانية، وتجميد الموقف السياسي في غياب التقدم نحو الحسم النهائي للقضية، بإنشغال واشنطن بأمورها الداخلية وتراجع أزمة الشرق الأوسط ليهددها شبح اللاسلم واللاحرب الذي بات يطارد السادات من جديد.

وهو ما استغلته إسرائيل ببراعة، ونفذت عبر الحصار العربي المضروب حول السادات برسالة هامة عن طريق ملك المغرب الملك الحسن في يناير١٩٧٦ لتكون البديل الوحيد أمام السادات للخروج من الأزمة، فأوضحت الرسالة الظروف الراهنة وأن عملية السلام بين مصر- وإسرائيل لم يعد سهلًا الرجوع فيها ، ولا بد لمسارها أن يكتمل وصولًا إلى وضع العلاقات الطبيعة بين البلدين. ولعل أهم ما طرحته الرسالة هو أن الاعتماد على واشنطن لكي تكون وسيطًا بين الطرفين لم يعد أمرا مجديًا . كما أن نتائج انتخابات الرئاسة ليست مضمونة لصالح فورد، وإذا حدث أن جاء كارتر فسوف يحتاج إلى سنة كاملة على أقل تقدير؛ حتى يستطيع الاقتراب من أزمة الشرق الأوسط، بما يعني ضياع عامين بدون تقدم. وكانت إسرائيل على إدراك تام لأبعاد ذلك بأن عامل الوقت في حد ذاته يمثل أهم عناصر الضغط على السادات. مع التلويح بأن واشنطن لا تستطيع أن ترغم إسرائيل على شيء لا تقبله إسرائيل من تلقاء

نفسها، مقتنعة به وراغبة فيه. ولكن الأخطر من ذلك هو عرض إسرائيل بأن أي عمل مباشر ومشترك بينها وبين مصر سوف يكون أكثر جرأة في تقديم شروط مقبولة لها، وفي نفس الوقت للرأي العام الإسرائيلي الذي سيشعر باطمئنان لبدء تعامل مباشر بين حكومته وبين السادات. وأنه والحال كذلك فإن مصر وإسرائيل ينبغي أن تأخذا بزمام الأمور في أيديهما وأن تصلا بالعلاقات بينهما إلى وضع طبيعي، وهذا في مصلحة الطرفين[١].

وهنا يمكننا القول، بأن رسالة رابين كانت نقطة البداية وأهم دوافع تفكير السادات في اللقاء المباشر مع إسرائيل وجها لوجه وإقدامه على مبادرة زيارة القدس، سبقتها مرحلة تمهيدية تكفلت بها استراتيجية رحلات كسينجر المكوكية بين عامي ١٩٧٤و ١٩٧٥من جانب، واستراتيجية السادات في إعادة ترتيب أوراقه وفقا لمعطيات تلك الفترة الحرجة ومتطلباتها من جانب آخر بحذر وترقب[٢].

هكذا أصبح السادات في موقف بالغ الصعوبة فهو لا يستطيع أن يقف بعملية السلام التي قد بدأها في منتصف الطريق ولا يزال ٨٥% من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية، في حين أنه لا يستطيع مجاراة إسرائيل ببدء اتصالات مباشرة مع حكومتها؛ لما سوف يعرضه لأخطار جسيمة في ظل الشكوك التي أثارتها اتفاقية سيناء الثانية وما تسرب عن تفاصيل ملحقاتها السرية، وفي نفس الوقت ليس بقادر على الانتظار الذي ربما يطول إلى أمد غير محدد.

وأمام تجمد الموقف السياسي ومحاصرة إسرائيل للسادات، لم يكن أمام السادات إلا البحث عن مخرج خلاف ذلك ليكمل به طريق السلام، فكانت آخر أوراقه لمغازلة واشنطن ؛ حتى لا تنفرد به إسرائيل ويقع فريسة سهلة لها، هي إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية، فتم إلغاؤها بالفعل في منتصف مارس ١٩٧٦[٣]. ولم يزد رد واشنطن على خطوة السادات بأكثر من إعجابها بسياسة الاعتدال المصرية[٤]. وبذلك لم يعد أمام السادات إلا الطريق إلى القدس.

---

١ - نص الرسالة الإسرائيلية كاملة عرضها محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.
٢ - صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٥٩.
٣ - إسماعيل فهي، مرجع سابق، ص ٢٥٩ – ٢٧٩.
٤ - حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص٤٢٤.

ولم يمض وقتا طويلًا على هذه الطروحات حتى أخذت مسارها العملي بزيارة السادات لرومانيا واللقاءات السرية بالمغرب، التي دشنت لمبادرة القدس وزيارة السادات لإسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧ رغم كل التحديات. وكان أهم حدث سياسي لزيارة السادات لإسرائيل، هو ظهوره أمام البرلمان الإسرائيلي وخطابه أمام الكنيست. الذي من خلال تحليله نجد أنه لم يخرج عن إطار الإجماع العربي المطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية إلا فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية[1]. فكان أهم ما تناوله الخطاب بصفة عامة عرض وجهة النظر العربية لمشروع السلام أمام الشعب الإسرائيلي اعتقادًا من السادات بأن الكنيست الإسرائيلي سيقتنع بكلماته المؤثرة ويقبل مقترحاته ومن ثم يصوت على مشروعه. وعلى وجه التحديد وضع الخطاب قائمة بالمحاذير والأمور التي لن تقدم عليها مصر؛ لعل أهمها أنه لن تقوم مصر بتوقيع معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل، وعدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي المحتلة، أو حتى النقاش أو المساومة بذلك، وهو ما يعني الانسحاب التام من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧بما في ذلك القدس العربية، وأن جوهر النزاع يتمثل في القضية الفلسطينية، وأن الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم هو ما يشكل الخطوة الأولى على الطريق الوحيد المؤدي للسلام.

واختتم السادات خطابه بإعادة المبادئ التي تحدد اتفاق السلام الذي سيتم التوصل إليه في جنيف ممثلًا في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وحق الفلسطينيين في كيان مستقل والوفاء بحقوقهم الأخرى، مقابل حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها؛ مع توفير الضمانات المناسبة، والتزام هذه الدول بإقامة علاقات مع بعضها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة وحل الصراع بالطرق

١ - تم إسقاط الفقرة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية من الخطاب بناء على اقتراح موشي ديان، وهو ما أكده الدكتور بطرس غالي، بمذكراته طريق مصر إلى القدس: قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١ ١٩٩٧]، ص ٢٧.

السلمية[1]. وبهذا الوضع لم يتضمن الخطاب أي تنازلات أو تفريط في الحقوق العربية. ولكن الإشكالية لم تتوقف على ما ورد في الخطاب ذاته، بل ما تم تنفيذه من أجزاء خطاب السادات والخطاب المضاد لمناحم بيجن الذي كان صادمًا للسادات.

وعمومًا، لم يتم إجراء مناقشات كاملة أثناء الزيارة، فلم يكن للرئيس السادات مع رئيس الوزراء مناحم بيجن سوى حديث واحد بعيدًا عن البروتوكول، حيث اتفق الرئيسان على ثلاثة مبادئ، لا حرب بعد الآن بين البلدين، الالتزام بأن حرب أكتوبر هي آخر الحروب بين مصر وإسرائيل، مقابل استعادة السيادة المصرية على شبه جزيرة سيناء، مع اشتراطات نزع السلاح عن معظم سيناء، مع مرابطة قوات مصرية محدودة في المنطقة المجاورة لقناة السويس، بما في ذلك ممرى متلا والجدي[2].

وعلى نحو ما كان متوقعًا، بأنه من المستحيل أن تفجر تلك الخطوة الحالمة قوة ضاغطة كفيلة بدفع عملية السلام والخروج من الأزمة بفتح آفاق جديدة لتسوية تقبلها جميع أطراف الصراع. في ظل إدراك القيادة الإسرائيلية لدوافع المبادرة وملابسات قرارها، وقدرتها على تحويل المبادرة إلى ضربة مضادة صائبة في مقتل، فبرعت إسرائيل في إفراغ المبادرة من مضمونها لتفوت على السادات أهدافه وحلمه بأن يصبح بطلًا وزعيما للعرب. وعلى هذا فشلت المبادرة في تحقيق أي من أهدافها أو شروط نجاحها المتمثلة في قدرتها على تغيير مدركات النخبة السياسية في إسرائيل حول طبيعة الصراع بل وقدرتها على تغيير أهداف وطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته، وقدرتها على توليد آليات ضغط عالمية حقيقية فاعلة على إسرائيل وبالذات من جانب الإدارة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى قدرتها على كسب التأييد العربي. فكان من المستحيل أن تتحقق هذه الشروط طبقا لأية حسابات واقعية، اللهم إلا

١ - موشي دايان، الاختراق، ص ٨٢ - ٨٣. وثمة ملاحظة هامة بشأن رؤية وتحليل موشي دايان للزيارة بأنه ستظل مبادرة السادات وتواجده في العاصمة الإسرائيلية عالقة في الأذهان لزمن طويل إلا أن خطابه أمام الكنيست لن يكتب له نفس المصير لأن المؤرخين في المستقبل سيرجعون إلى الأرشيف ويدرسون نص الخطاب، ويقارنون بينه وبين ما حدث بعد ذلك.

٢ - المرجع نفسه، ص ٩٢.

التمهيد لقبول حل مصري - إسرائيلي منفرد، نعتقد أن السادات كان قد اقتنع بأنه الخيار الوحيد المطروح أمامه تكتيكيا، حتى قبل أن تطأ قدماه مطار بن جوريون.

وتعتبر الفترة الممتدة من زيارة السادات للقدس في نوفمبر١٩٧٧ وحتى بدء أعمال مؤتمر كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ نقطة تحول حاسمة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ومنعطفًا حادًا في تطورات السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع مع إسرائيل وقبول النهج السلمي بالتعامل المباشر وجها لوجه، بانتهاج أسلوب جديد لمعالجة قضايا الصراع، يعتمد على التفاوض المباشر للتوصل إلى حل سياسي سلمي للصراع، بقبول مصر ـ لأول مرة بالطرح الإسرائيلي وبخاصة المتعلق بالمشكلة الفلسطينية؛ تمهيدًا لإرساء قواعد الحل المنفرد التي بدت إرهاصاته واضحة بما شهدته الفترة من تداعيات، حيث فتحت زيارة القدس الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن.

وبزوال الأضواء وخفوت الأصوات العالية والضجة التي صاحبت الزيارة ذهابا وإيابا، بدأ الحذر من الفشل والإحساس بصعوبة مسئولية تحقيق الحل الشامل للقضية، فلم تجلب الزيارة أي أمل بصدور القرارات الصعبة والقاسية التي ظن السادات انتزاعها من مناحم بيجن بمجرد زيارة القدس. فحاول السادات تطويق الرفض العربي للمبادرة بقرار عقد مؤتمر القاهرة بهدف إعادة الأطراف مرة أخرى وإلمام ما تم تشتيته تمهيدًا لمؤتمر جنيف، وانتظارًا لما ستسفر عنه الزيارة أملا بأن يكون الرد الإسرائيلي على مستوى المبادرة[1].

مؤتمر القاهرة التحضيري

وفي أعقاب زيارة القدس كان السادات لا يزال تسيطرعليه حالة من النشوة أفقدته إدراك حقائق الأمور إلى حد ما، ومن ثم دعا إلى عقد مؤتمر تمهيدي؛ وذلك لتسوية المسائل الإجرائية ووضع أسس التوجه لمؤتمر جنيف لوضع الحل الشامل النهائي، وقد وجه السادات الدعوة لحضور المؤتمر لكل من الأردن وسوريا ومنظمة التحرير ولبنان وإسرائيل، بالإضافة

1 - ديفيد هيرست، مرجع سابق، ص ٥٣١.

للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة. وقد خاب أمل السادات؛ فلم تقبل دولة عربية واحدة الدعوة لحضور المؤتمر ليواجه مؤتمر القاهرة فشلًا ذريعًا قبل أن تعقد جلساته[١].

بدأت جلسات المؤتمر صباح يوم ١٤ديسمبر١٩٧٧ وبدأ الحوار بين مصر- وإسرائيل عقيمًا[٢]، وهو ما ظهر خلال سير المباحثات بوجود خلاف أساسي بين البلدين فيما يتعلق بجدول الأعمال، حيث اقترحت مصر أن يتضمن هذا الجدول القضايا الملحة بشأن مسائل الانسحاب والقضية الفلسطينية وطبيعة السلام ومكوناته، بينما كانت وجهة النظر الإسرائيلية أن يرتكز البحث حول مناقشة طبيعة السلام من خلال نصوص مقترحة لاتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب، بيد أن الوثيقة الإسرائيلية لم تشر إلى الحدود الدولية ولا المناطق العازلة ولا المنزوعة السلاح ولا إلى المشكلة الفلسطينية، ولا إلى المستوطنات الإسرائيلية في سيناء[٣].

فأوضح الوفد المصري أنه لا يمكن الدخول في مناقشة أية بنود لاتفاقية السلام قبل تحديد المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها السلام، وبخاصة القضية الفلسطينية، وحددت مصر رؤيتها لموضوعات البحث في المؤتمر على النحو التالي : مبدأ الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، أن يكون ترتيب السلام الدائم قائمًا على حل القضية الفلسطينية بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة، أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمباحثات، مع إيجاد تصور مشترك يكفل الأمن لكل الأطراف[٤].

---

1 - Heffernan , Patrick O. , op. cit , p 128.

٢ - بينما كان مؤتمر القاهرة منعقدًا كان نظيره يعقد بطرابلس تحت زعامة الدول العربية المعارضة بشدة لإجراء مفاوضات بين مصر وإسرائيل ويعلن المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية لمصر، موشي دايان، الاختراق، ص ١٠٠ – ١٠١.

٣ - عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار : مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية [القاهرة : دار الشروق، ط١ ١٩٩٩] ص ١٥٥ – ١٥٦.

٤ - المرجع نفسه، ص ١٥٦.

وهو ما رفضه الوفد الإسرائيلي بشدة، قابله رفض الجانب المصري للمشروع الإسرائيلي، لينتهي المؤتمر بنوع من التجميد لأعماله، دون التوصل إلى اتفاق بشأن أي من القضايا المطروحة، بعد أن أعلن عن الاتفاق على عقد لقاء قمة الإسماعيلية بين السادات وبيجن، حيث تركزت الجهود على الإعداد للقاء الرئيسين[١].

وعلى الجانب الآخر، بينما كانت تتم مراسم افتتاح مؤتمر القاهرة التمهيدي طار بيجن إلى واشنطن للاجتماع مع كارتر لطرح مقترحاته ومناقشة كارتر فيما سيعرضه على السادات خلال مباحثات الإسماعيلية القادمة، بعد أن أجرى بيجن مشاورات مع لجنة الأمن الوزارية بشأن المبادئ التي تحدد المشروعين اللذين كان بصدد عرضهما على كارتر وتمت الموافقة على الوثيقتين مع إدخال بعض التعديلات عليهما. وكانت واشنطن على علم مسبق في ذلك الحين بالخطوط العريضة لمقترحات إسرائيل الرامية لإقرار السلام مع مصر- لأن فانس قد تسلم نسخة من الوثيقة التي قدمها دايان إلى التهامي في المغرب، كما استمع إلى تقرير رئيس الوزراء عن محادثات القدس مع السادات في هذا الشأن. غير أن الجديد في الأمر هو طرح مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين، والذي اعتبره بيجن موازنة لمبادرة السادات للقدس[٢].

ولم تواجه المقترحات الخاصة بسيناء بأي اعتراض، فهي تبدو واعدة كما ارتآها كارتر، وهو ما لا ينطبق على الحكم الذاتي؛ فقد برزت نقاط عديدة في هذا الصدد، لعل أهمها أن يكون الحكم الذاتي ترتيبا دائما وليس مرحلة انتقالية لإعادة الأراضي إلى السيطرة السياسية العربية بمجرد التوصل إلى اتفاق للسلام، وكانت الخطة تحتوي أيضًا على نوع من التفاصيل من المحتم أن تثير حنق السادات[٣]؛ حيث بدا أن إسرائيل تنوي الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية وفي النهاية السيطرة السياسية على الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى في ظل خطة

---

١ - بدرعبد العاطي، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٩٧] ص١٧.

٢ - موشي دايان، الاختراق، ص ١٠٢.

٣ - وليام كوانت، مرجع سابق، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

الحكم الذاتي[1]. أي تقديم المستحيل في مقابل لاشيء. لذا استحث الجانب الأمريكي بيجن على تقديم مجموعة من المبادئ أكثر وضوحا، ولكن بيجن بدا فخوراً بما صنعت يداه، وواثقا من تنفيذه فهو أدرى بشأن كيفية التفاوض مع السادات وليس بحاجة إلى نصائح واشنطن. بيد أن بيجن كان تواقا للغاية لكسب التأييد الأمريكي فقط لا غير؛ حيث أنه ألمح إلى إمكانية إدخال بعض التحسينات في خطته بعد التشاور مع حكومته. وبعد أن انتهى إلى ذلك أصدرعلى الفور بيانا علنيا يكاد يصل إلى القول بأن كارتر أقر بخطته، وهو ما اقتضى أن تصدر واشنطن توضيحا يفيد بأن الخطة تعتبر خطوة إيجابية في اتجاه المفاوضات. فكان لبيجن ما أراد؛ لتتجه خطى الجميع نحو قمة الإسماعيلية.

مباحثات جانكليس وكشف النوايا

بعد عودة الرئيس السادات من زيارته للقدس بفترة قصيرة، طلب السادات مقابلة الفريق عبد الغني الجمسي في استراحة الإسماعيلية لعقد اجتماع بحضور نائب الرئيس محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء ممدوح سالم، وخلال الاجتماع أوضح الرئيس السادات أن هناك اتفاقا تم خلال زيارته للقدس بينه وبين مناحم بيجن، على لقاء يتم بين وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا ويزمان وبين وزير الحربية الفريق عبد الغني الجمسي- في القاهرة؛ لوضع أسس العلاقات العسكرية بين الدولتين في مرحلة السلام.

ورغم ذلك، لم تبحث في هذه المقابلة استراتيجية المفاوضات مع إسرائيل، كما لم يحدد ميعاد بدئها، ولكن الحديث دار بصفة عامة حول المناقشات واللقاءات التي تمت مع الجانب الإسرائيلي أثناء زيارة القدس دون الدخول في التفاصيل. ولم يذكر السادات للفريق الجمسي- أي اتفاق محدد تم بينه وبين قادة إسرائيل عن مستقبل العلاقات العسكرية أو السياسية بين الدولتين. كما لم يخطر الفريق الجمسي- في هذه المقابلة أو في أي وقت سابق أو لاحق أن

---

١ - سيروس فانس، خيارات صعبة، ص ٣٣ - ٣٥.

هناك مقابلات سرية تمت بين حسن التهامي من رئاسة الجمهورية ممثلا لمصر وموشي ديان ممثلا لإسرائيل، في المغرب بترتيبات ورعاية الملك الحسن ملك المغرب[1].

وعلى أية حال، كان الفريق الجمسي- يرافقه اللواء حسن الجريدلي رئيس هيئة العمليات والعميد فؤاد هويدي من المخابرات الحربية والعقيد كمال الطناحي السكرتير العسكري، في مطار شرق القاهرة بالجزء العسكري من مطار القاهرة الدولي صباح ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ في انتظار وصول الطائرة الأمريكية الخاصة التابعة لسلاح الطيران الأمريكي التي تحمل الوفد الإسرائيلي برئاسة عيزرا ويزمان يرافقه الجنرال هرتسل شابير قائد المنطقة الجنوبية والجنرال شلومو جازيت مدير المخابرات العسكرية والعقيد شاتيلا السكرتير العسكري، مرتدين الزي المدني، نظراً لسرية المباحثات.

هبطت الطائرة الأمريكية، وظهر عيزرا ويزمان وهو يمسك عصا يتوكأ عليها لإصابته في ساقه -إثر حادث سيارة بإسرائيل- استقبلهم الوفد المصري بكلمات التعارف والمجاملة، وأخطر الفريق الجمسي نظيره الإسرائيلي عيزرا ويزمان بأنه سيتوجه معه إلى الإسماعيلية لمقابلة الرئيس السادات قبل بدء المباحثات، وهو ما أثار دهشة الفريق الجمسي- وكذلك ويزمان، فلم يتوقعا أن تتم المقابلة بهذه السرعة، أما باقي الوفد الإسرائيل فسيتوجه مع الوفد المصري إلى جانكليس، حيث تتم المباحثات والإقامة في استراحة رئاسة الجمهورية هناك[2].

انطلقت طائرة هليوكبتر تقل الفريق الجمسي- وويزمان في طريقها إلى الإسماعيلية ومتجهة مباشرة إلى استراحة جزيرة الفرسان المطلة على حافة قناة السويس، حيث ينتظرهم الرئيس السادات ومعه نائب الرئيس حسني مبارك. رحب السادات بويزمان، وسأله عن رحلة الطائرة، واستفسر منه عن حالته الصحية، ودار حديث له طابع اجتماعي وإنساني عن

١- فاتن عوض، السادات واتفاقيات كامب ديفيد، ص ١٢٢ - ١٢٨.
٢ - مذكرات المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٤٨٩ - ٤٩٠.

الماضي، ثم انتقل الرئيس السادات إلى جوهر الموضوع وهو سرعة التوصل إلى سلام حقيقي. واستتبع الحديث عن السلام توضيح من الرئيس السادات ردا على أسئلة ويزمان بشأن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، وتسيير خط طيران مدني بين الدولتين، وتبادل السفراء، وكانت ردود السادات إيجابية بالموافقة عليها كلها، وأنه يعني تحقيق سلام كامل بين الدولتين وانسحاب إسرائيلي شامل من سيناء. كما طلب الرئيس السادات من ويزمان أن "يبلغ بيجن أن يعلن موافقته على مبدأ الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية؛ حتى تسير الأمور بسرعة لتحقيق السلام الحقيقي"[(١)].

ولم يتصور ويزمان أن السادات سيحدثه عن السلام الكامل مقابل تبادل السفراء وفتح خطوط جوية مدنية وتطبيع تام للعلاقات بين الشعبين، بمثل هذا الحزم، وأنه يريد التوصل إلى السلام بأسرع وقت ممكن[(٢)].

وفي مساء نفس اليوم، اجتمع الوفد المصري والإسرائيلي حول مائدة المفاوضات في استراحة جانكليس، حيث ركز الوفد المصري برئاسة الفريق الجمسي على الموضوعات الرئيسية التي تهم الجانبين، لاستكشاف النوايا الحقيقية بالنسبة للسلام وتنفيذ استحقاقاته وعلى رأسها الانسحاب الكامل من سيناء وفق جدول زمني محدد، وما هي نوايا إسرائيل تجاه المستوطنات التي أقامتها في سيناء جنوب رفح وعلى الشاطئ الغربي لخليج العقبة ومتى يتم إخلاؤها؟ وما هو رأيهم في الملاحة البحرية في خليج العقبة وعلاقتها بشرم الشيخ بعد أن صدر عن ديان تصريح - قبل حرب أكتوبر - أصبح اتجاهًا سياسيًا في تل أبيب يردد "إن شرم الشيخ بدون سلام أفضل من سلام بدون شرم الشيخ". وماهي وجهة نظرهم بالنسبة للأوضاع العسكرية في مرحلة السلام بعد أن تعددت الآراء السياسية الإسرائيلية - قبل حرب أكتوبر- حول هذا الموضوع تحت ستار الأمن الإسرائيلي؟؟ وهو ما كشف عن مكنون النوايا.

١ - المرجع نفسه، ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

٢ - مذكرات عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ٧٦.

مسألة الانسحاب الإسرائيلي من سيناء

بدأ الحديث الفريق عبد الغني الجمسي في افتتاحية جلسة المفاوضات بكلمة قصير عن أهمية السلام في المنطقة، ثم دخل في جوهر الموضوع مباشرة بسؤال ويزمان أن يوضح للوفد المصري رأي إسرائيل في انسحاب قواتها من سيناء، كيف ومتى يتم ذلك؟؟

وردًا على سؤال الفريق الجمسي تكلم ويزمان بإسهاب عن موقف إسرائيل مع التركيز على مشاكل الأمن الإسرائيلي، وأنهم جاءوا إلى مصر بقلب مفتوح، وأنهم يؤمنون بصدق النوايا المصرية، وأن إسرائيل تريد السلام كما تريده مصر. كما امتدح مبادرة السلام وزيارة الرئيس السادات للقدس، رغم ما أثارته من ردود أفعال عربية مضادة للزيارة، وبالمقابل أوضح أن هناك مصاعب أيضا تواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن دون الاسترسال فيها أو التركيز عليها.

وأبرز عيزرا ويزمان في شرحه أنه خلال عام ٢٠٠٠ سيصبح ١٠٠ مليون عربي في مواجهة ٧ مليون إسرائيلي، ولذلك يجب أن تعمل إسرائيل على تأمين مستقبل أبنائها. فإنهم شعب صغير ولهم جيش صغير، وإذا خسروا حربًا فإنهم يخسرون كل شيء، وضرب مثلًا على ذلك بأن الجيش المصري هاجم الجيش الإسرائيلي قبل أن يتمكن من تعبئة قواته الاحتياطية. وأنهم يملكون سلاحًا جويًا كبيرًا، بينما لا يملكون سوى ٥ - ٦ مطارات، في الوقت الذي يوجد لدى مصر وسوريا حوالي ٤٠ مطارًا. واقترح ويزمان أن يعمل الطرفين على تفادي أي صدام بين القوات المصرية والإسرائيلية بطريق الخطأ في المرحة الحالية من المفاوضات، وضرورة عمل اتصال تليفوني مباشر بين قائد المنطقة الجنوبية الإسرائيلية في بئر سبع، وقائد الجيش الثالث الميداني في السويس. وبعد أن استكمل تحليله لمشاكل الأمن الإسرائيلي، اقترح ويزمان إجراء تعديل في منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية، بحيث يتم تبادل أجزاء من أرض سيناء مع أجزاء من أرض النقب، دون الدخول في التفاصيل أو تحديد المساحات[1]!!

[1] - المرجع نفسه، ص ٧٧.

ووفقًا لمشروع ويزمان، تُضَمْ مساحة كبيرة من سيناء إلى إسرائيل على شكل مثلث قاعدته خط الحدود المصرية ورأسه في وسط سيناء حتى شرق المضايق مباشرة، ويضم هذا المثلث الأرض من شرق العريش على المحور الشمالي إلى الجفجافة والمليز على المحور الأوسط إلى نخل ورأس النقب في جنوب سيناء، وهو مشروع يعطي لإسرائيل مزايا سياسية وعسكرية كبيرة وخطيرة مما سبقها من مشروعات مماثلة.

وبمقتضى مشروع ويزمان المقترح بشأن تعديل الحدود نجد أن الهدف منه كان طلب ضم منطقة مستوطنة ياميت جنوب رفح إلى الأراضي الإسرائيلية، كما يصبح مطار رفح في شمال سيناء ومطار رأس النقب في جنوب سيناء ضمن الأراضي الإسرائيلية، وهما مطاران أنشأتهما إسرائيل داخل الأراضي المصرية بالقرب من الحدود أثناء فترة احتلالها لسيناء بعد حرب يونيو ١٩٦٧، وحتى يكون الاقتراح مقبولًا للمناقشة، فقد قدمه ويزمان على أنه يتم التعديل عن طريق تبادل الأراضي !! وحسمًا لهذا الموضوع من وجهة نظر الوفد المصري، رفض الفريق الجمسي إجراء أي تعديل في الحدود كمبدأ لأنه ليس هناك ما يدعو إليه، كما أنه أمر لا يمكن قبوله. بما يعني رفض الجانب المصري بقاء مستوطنة ياميت والمطارين، لأن ذلك يتعارض مع الانسحاب الإسرائيلي الشامل من سيناء[1].

إشكالية تخفيض حجم الجيوش

ومن جديد توتر جو المباحثات، بطرح ويزمان مناقشة حجم الجيوش، وأن مصر لديها جيش كبير وتساءل عما إذا كانت مصر ستحتفظ بهذا الحجم الكبير بعد تحقيق السلام أم سيتم تخفيض حجمه ؟!، واستطرد في تساؤله، إن الجيش الإسرائيلي كان يتمركز بالقرب من القاهرة حتى ١٩٦٧، ولكنه منذ حرب أكتوبر يتمركز في منطقة القناة وباستطاعته عبور القناة خلال ساعات معدودة، فلماذا لا يقرر الجانبان إعادة قواتهما الكبيرة إلى الخطوط الخلفية ؟؟

[1] - مذكرات المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص٤٩٨ - ٤٩٩.

وكان رد الفريق الجمسي- أن القوات المسلحة المصرية تعيش منذ عام ١٩٦٧ في حالة استعداد دائم، بقوة حوالي ٧٥٠ ألف مقاتل، والوضع الطبيعي - إذا ما تحقق السلام - أنه سيتغير حجم القوات وأماكن تمركزها؛ ليتمشى- مع الموقف الجديد. بتخفيض حجم قوات الطرفين في مرحلة السلام، ويجب أن يشمل الجيش والطيران والبحرية، ويبدأ الأمر بتخفيض القوات الجوية للطرفين. وهو ما لا يمكن أن توافق عليه إسرائيل، سواء تخفيض حجمه أو تحديد عدد وأنواع طائراته؛ لأن السلاح الجوي الإسرائيلي هو القوة الضاربة للقوات الرئيسية!!

كان هذا الطرح والطرح المضاد لكشف النوايا، وليس للمفاوضات، فكلا الوفدين يدرك تمامًا أن حجم القوات المسلحة لأي دولة وأماكن تمركزها ونوعية أسلحتها الرئيسية في السلم والحرب هو عامل رئيسي من عوامل تحقيق الأمن القومي للدولة وتنفيذ استراتيجيتها العسكرية، وعلى ذلك فهي ليست موضوعًا للمناقشة أو المفاوضات سواء في مرحلة الحرب أو السلام[1] !!

إن الموضوع في حد ذاته غير قابل للمناقشة الموضوعية أو التنفيذ العملي من وجهة النظر العسكرية؛ ولذلك لم تصل المباحثات إلى نتيجة. فكان الهدف الحقيقي من إثارة هذا الموضوع الشائك من الجانب الإسرائيلي في المراحل المبكرة للمباحثات العسكرية بين البلدين، هو جس نبض القيادة المصرية وكشف نواياها تجاه إسرائل في مرحلة السلام، وبالمثل كشف نوايا الجانب الإسرائيلي تجاه مصر، فكان كل طرف متربص بالطرف الآخر، لتحقيق أقصى قدر من أهدافه خلال تلك الجولة الهامة التي لا تقل ضراوة عن جولات المعارك العسكرية .

عملية تمركز القوات المصرية في سيناء

وترتيبا على رفض تخفيض حجم القوات، كان التمسك بالرفض القاطع من الفريق الجمسي لمناقشة موضوع أماكن تمركز القوات المصرية في منطقة القناة أو في سيناء، وليست قابلة للمفاوضات بين الطرفين، مع توضيح أن توزيع وتمركز القوات في مرحلة السلام

١ - المرجع نفسه، ص ٤٩٩.

سيختلف بالتأكيد، ولكن دون إخلال ب الاستراتيجية الدفاعية وفقالمقتضيات الأمن القومي المصري، حيث تتواجد قوات في العريش، كما سيكون هناك طيران يعمل في مطارات سيناء.

وهنا كانت المفاجأة، عندما ذكر ويزمان أن السادات وعد بيجن بعدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق ممري متلا والجدي؛ وكانت دهشة كبيرة للفريق الجمسي- وصدمة أكبر عندما سمع من ويزمان هذا الوعد الذي لم يخطره به السادات قبل بدء المفاوضات !! ولم يكن في استطاعة الفريق الجمسي إنكار الوعد الذي قيل إن السادات أعطاه لبيجن في القدس، ولم يكن من المستساغ أن يبدو وزير الحربية بأنه ليس على علم بوعد قطعه رئيس الجمهورية بشأن هذا الموضوع العسكري المهم !! فلم يؤخذ رأيه في هذا الموضوع الذي يؤثر تأثيراً خطيراً على استراتيجية الدفاع عن مصر من هذا الاتجاه، الذي كان ولا يزال وسيظل مصدر التهديد الرئيسي لمصر.

وعلى الفور، قرر الفريق الجمسي- مناقشة الموضوع مع الجانب الإسرائيلي؛ لأن الأمن القومي لمصر يحتم عليه ذلك - أياً كان ما وعد به السادات- لأن الدفاع عن مصر- في هذا الاتجاه الاستراتيجي الهام في وقت السلم والحرب يتطلب حرية العمل العسكري للقوات المسلحة في سيناء وفق ما تقتضيه الظروف. فكان لا يمكن أن يتجاهل الفريق الجمسي هذه الحقائق، بصرف النظر عن صحة أو عدم صحة الوعد [1]!!

ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه، كان رد الفريق الجمسي على ويزمان " إن الرئيس السادات ليس رجلًا عسكريًا، والمشكلة التي تواجه الوفد المصري في تلك المباحثات العسكرية، هي كيف يمكنه الدفاع عن بلاده. فأوضح الفريق الجمسي للجانب الإسرائيلي، بالأسلوب العسكري وهو بالتأكيد معروف لهم - أن الاحتفاظ بخط المضايق يتطلب حتما أن تتمركز القوات المصرية شرق هذا الخط، وأن الدفاع عن سيناء ومنطقة القناة يحتم أن تكون هذه القوات في شرق سيناء. ومن الطبيعي لتحيق الدفاع، أن تعمل القوات الجوية المصرية من مطارات

١ - مذكرات المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٥٠٠ - ٥٠١.

سيناء شرق خط المضايق. فضلًا عن ذلك وهو الأهم أن الرأي المطروح يتعارض مع السيادة المصرية على أراضيها، لأنه يعني نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء[١]!!

وعند هذا الحد اشتد النقاش بين الوفدين، حاول الفريق الجمسي- توضيح موقف الرئيس السادات وإعفاء مصر من هذا الوعد المنسوب إليه، على أساس أن رئيس الدولة يناقش الموضوعات العامة بصفته القيادة السياسية العليا في الدولة، أما من الناحية العسكرية فإنه لا يتدخل في حجم القوات التي تتمركز في سيناء، أو الخطوط التي تعمل عليها؛ لأن ذلك يرتبط بخطة الدفاع عن الدولةالتي يضعها العسكريون، ولكن ويزمان تمسك بالوعد الذي أعطاه السادات لهم، وهو عدم تواجد قوات مصرية شرق خط المضايق متلا والجدي!! وقد عَبّر عيزرا ويزمان عن دهشته هو الآخر، من حديث الفريق الجمسي عن هذا الموضوع، فلم يتصور أن يجرؤ أي مسئول مصري على المطالبة بحق خرق وعد قدمه الرئيس السادات ذاته[٢]!!

لا شك أن القادة العسكريين في مصر وإسرائيل أيضا، يدركون جيدًا أن خط المضايق هو آخر الخطوط الدفاعية في سيناء، التي يجب التمسك بها للدفاع من هذا الاتجاه. ومعنى ذلك أن النطاقات والخطوط الدفاعية يجب أن تكون في المسافة بين المضايق وحدود مصر- الشرقية حوالي ١٥٠ كيلو مترًا، كما أن المطارات الرئيسية في سيناء موجودة في شرق المضايق، وهي مطارات تماده والمليز والسر والعريش، بخلاف مطار شرم الشيخ في جنوب سيناء، وخبرة الحروب السابقة بين مصر وإسرائيل تؤكد صحة ذلك.

قاطع ويزمان حديث الفريق الجمسي، ثائرًا بأنه بذلك يستطيع الجيش المصري الوصول إلى بئر سبع؛ فاحتدمت المناقشة بين الطرفين، وحينئذ وجه الفريق الجمسي- حديثه إلى الجنرال شبير قائد المنطقة الجنوبية الإسرائيلية، بالافتراض بأنه قائد مطلوب منه الدفاع عن منطقة القناة، كيف ينظم الدفاع؟ وكان سؤال الفريق الجمسي بغرض الوصول إلى أعماق تفكيرهم.

---

١ - المرجع نفسه، ص ٥٠١.

٢ - عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ٨٤.

أبدى شامير رأيه للدفاع عن القناة ضد هجوم من اتجاه سيناء، وكانت فكرته أن قوات صغيرة الحجم - من وجهة نظره - كافية، استكمالًا وامتدادًا لرأي ويزمان بشأن تخفيض حجم القوات المصرية في سيناء، استنادًا للوعد الذي يقال إن السادات أعطاه لهم بشأن عدم تجاوز القوات المصرية لخط المضايق. وهو ما تجاهله الفريق الجمسي من الناحية العسكرية، واستمات في التأكيد بصحة رأيه، وتفرضه عليه مسئوليات منصبه وخبراته العسكرية.

وتكلم العميد فؤاد هويدي عن أهمية مطارات سيناء لاستخدامها بواسطة القوات الجوية المصرية، ولا يمكن حرمانها منها لصالح الدفاع، وتساءل كيف يمكن القول لطيار مصري أنه محظور عليه الهبوط في مطار المليز ومطار تمادة؟! وتحدث اللواء الجريدي عن حاجة مصر للأمن أكثر من الجانب الإسرائيلي، وتساءل عما إذا كانت إسرائيل توافق على نزع سلاح إيلات وبئر سبع؟؟

وكان تعليق ويزمان أن الرئيس السادات قال إنه يجب تحطيم حاجز عدم الثقة، وأن ما ذكره اللواء الجريدي يتمشى مع أسلوب عدم الثقة، الذي كان سائدًا في الماضي. وكان رد فعل هذه المناقشة الطويلة والحادة على الوفد المصري غاضبًا، لقد اتضحت نوايا الجانب الإسرائيلي التي تهدف إلى عدم تجاوز القوات المصرية في سيناء خط المضايق، الأمر الذي يعني ترك الجزء الأكبر من سيناء دون قوات عسكرية، برغم أنها تضم المحاور الرئيسية للعمليات الحربية في وسط وشمال سيناء، ويعني أيضًا حرمان قواتها الجوية من استخدام مطارات سيناء، وهي كلها شرق خط المضايق[1].

وبتوتر الأجواء، شعر ويزمان والوفد المرافق له برد الفعل السيئ لدى الوفد المصري، عندما عارض بوضوح مسألة تقليص حجم القوات في منطقة القناة في مرحلة السلام، والمعارضة بشدة لمنع قواته من حرية العمل شرق المضايق، وإبراز المعنى والهدف الحقيقي

[1] - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٥٠١.

والغرض من ذلك، وهو نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء، وهو ما لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، كما أن السيادة المصرية على كل أراضيها لا يمكن المساس بها، تحت أي زعم أو إدعاء، مع التأكيد أن البرلمان المصري لن يقبل ذلك مهما كان التوضيح الذي يقدم له من رئيس الدولة، وربما يحجب عنه ثقته، لأن نزع السلاح عن سيناء، يعني أنها ليست أرض مصرية، وأنها ضائعة[1]!!

وانتهت هذه المناقشة في الموضوع دون الوصول إلى نتيجة محددة ودون اتفاق، مع الرفض التام لاعتبار خط المضايق على أنه الخط الذي لا تتجاوزه القوات المصرية، مع إصرار الوفد المصري على أن القوات الجوية المصرية ستستخدم مطاراتها في سيناء، ومع التأكيد أن السيادة المصرية على أراضيها في سيناء لن تمس[2].

موضوع محطات الإنذار

انتقلت المباحثات للحديث عن موضوع جديد، لا يقل أهمية وخطورة عما سبقه من موضوعات، بدأه شلومو جازيت رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية باقتراح أن يكون لإسرائيل تواجد في جبل خرِم وجبل الحلال شرق سيناء، تعمل فيها محطات إنذار إسرائيلية؛ حتى يكون الجانب الإسرائيلي على علم بما يجري لدى الجانب المصري من نشاط عسكري. لتفادي عنصر المفاجأة الاستراتيجية الذي حققته حرب أكتوبر؛ ولذلك قدم هذا الاقتراح، وهو في مظهره عمل من أعمال المخابرات، ولكن له أبعادًا أخرى لم تناقش؛ لأن الموضوع ذاته كان مرفوضًا من حيث المبدأ. لقد نسي جازيت أن المخابرات الإسرائيلية أشتهرت بأنها تعرف كل ما يدور في الوطن العربي بأدق التفاصيل، وأنها تتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية في العمل وتبادل المعلومات والخبرات، وأن إسرائيل كان لها أجهزة فنية للاستطلاع والإنذار المبكر في سيناء، وبرغم كل ذلك فقد باغتتها القوات المسلحة المصرية وحققت المفاجأة في

١ - المرجع نفسه، ص ٥٠٣، تؤكدها رواية عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ٨٥.
٢ - إلياس شوفاني طريق بيجن إلى القاهرة [بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨]، ص ٥٢.

السادس من أكتوبر، وأصبح لها المبادأة في الحرب، ولم تعطهم مخابراتهم الإنذار ولم تحميهم حصون خط بارليف المنيعة من الدمار.

وبهذا الوضع، اكتملت الصورة أمام الوفد المصري، بعد اقتراح جازيت، واتضحت نوايا إسرائيل بالنسبة لمستقبل العلاقات العسكرية مع مصر، وطبيعة السلام الذي تريد إسرائيل فرضه على مصر؛ فهي تريد تقليص حجم القوات المصرية في سيناء، وعدم تجاوزها خط المضايق حتى تصبح المساحة الأكبر من سيناء منزوعة السلاح - وأخيراً وليس آخراً - أن يكون لها محطات إنذار في شرق سيناء لكشف النشاط العسكري للقوات المسلحة المصرية في أهم وأخطر مسرح عملياتها.

صحيح أن المفاوضات تبدأ بالحد الأقصى من المطالب، ولكن المناقشة في موضوع محطات الإنذار وغيرها من الموضوعات التي طرحها الوفد الإسرائيلي، كانت غير مقبولة وغير مجدية، بل تجاوزت حد التفاوض، ولذلك رتم فضها على الفور وبشكل حاسم.

وفي نهاية هذا اليوم الطويل من مباحثات جانكليس، والتي تخللتها جلستان للمفاوضات استغرقت عدة ساعات مع فترات الراحة وتناول الوجبات، عقد الفريق عبد الغني الجمسي اجتماعًا خاصًا لوفد المفاوضات المصري لتدارس ما تم طرحه ومناقشته من موضوعات أثناء جلسات المباحثات، وعمل تقييم شامل للموضوعات والنتائج[1].

وعمومًا، كانت النتائج الهامة التي توصل إليها فريق الوفد المصري، أنه توصل إلى اكتشاف نوايا إسرائيل ورؤيتها للعلاقات العسكرية بين الدولتين، التي يسعون لتحقيقها عندما يتم الاتفاق السياسي لمعاهدة السلام، كما توصلوا هم أيضا إلى معرفة نوايا الجانب المصري ومدى قبوله ورفضه للمقترحات والموضوعات العسكرية المهمة الحاكمة للعلاقة العسكرية بين البلدين في مرحلة السلام. وهنا أخذ الوفد المصري على عاتقه مسئولية التفكير في وضع مخطط لكيفية إحباط ودحض الآراء والمقترحات الإسرائيلية، ووضع استراتيجية

[1] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٠٤.

مضادة لضمان تأمين الحدود المصرية وقواتها المسلحة في هـذا الاتجـاه الاسـتراتيجي الحيـوي، وتأكيد سياتها على كامل أراضيها، وفقا لاستراتيجية العليا للبلاد. وهنا سجل الوفـد المصـري في تقريره الذي أعده بشأن مباحثات جانكليس لعرضه على الرئيس السـادات، مطالـب محـددة والرد عليها من كلا الجانبين، على النحو التالي:

- طالب الوفد المصري بانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، ولكن الوفد الإسرائيلي طلب تعديل الحدود المصرية الإسرائيلية بتبادل الأراضي، ورفض ذلك.
- طلب الوفد الإسرائيلي عدم تجاوز القوات المصرية في سيناء خط المضايق، أي نزع سلاح الجزء الأكبر منها، رفض هذا الطلب.
- وردًا على ذلك، طلب الوفد المصري أن يكون لقواته حرية العمل في سيناء، دون أي قيد أو شرط، وهو ما رفضه الجانب الإسرائيلي.
- طلب الوفد الإسرائيلي وضع محطات إنذار إسرائيلية في شرق سيناء، رفض من الجانب المصري[١].

وعلى ذلك، كانت النتائج الإيجابية لهذه المباحثات تكاد تكـون معدومـة، لقـد باتـت الصورة قاتمة، وأصبح واضحًا أن الاتفاق العسكري مملوء بالعقبات، وأن طريق السلام طويـل مملوء بالأشواك، وعلى الجميع الاستعداد لخوض جولات صعبة لمعارك مريرة مـن المباحثـات، لا تقل شراسة عن نظيرتهـا مـن المعـارك الحربيـة. فلـم يتصـور الوفـد المصـري، أن المباحثـات العسكرية بين مصر وإسرائيل سيواجه تلك المصاعب والعقبات[٢].

---

١ - المرجع نفسه، ص ٥٠٥.

٢ - إلياس شوفاني، مرجع سابق، ص ٥٣ .

وأيًا كان الأمر، فقد واصلت الأحداث مسيرتها، في اليوم التالي الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٧٧، حيث توجها رئيسا الوفدين المصري والإسرائيلي بالطائرة من جانكليس إلى الإسماعيلية لمقابلة الرئيس السادات قبل أن يعود ويزمان إلى إسرائيل.

ونظرًا لضيق الوقت، لم يتمكن الفريق عبد الغني الجمسي من الاتصال التليفوني بالرئيس السادات خلال ليلة ٢٠ / ٢١ لإخطاره بما دار في مباحثات جانكليس قبل مقابلة عيزرا ويزمان له، وكان في تقدير رئيس الوفد المصري الفريق الجمسي أنه سوف يقابل الرئيس السادات في الإسماعيلية قبل اجتماعه مع ويزمان، أو على أقل تقدير أن يستمع الرئيس السادات إلى تقرير سير المباحثات، للوقوف على ما ظهر فيها من خلاف جذري في وجهات النظر بين الوفدين، وما تم التوصل إليه من نتائج، إلا أن ذلك لم يتم !!

ومع صباح يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٧ استقبل الرئيس السادات ومعه نائبه حسني مبارك، رئيس الوفد الإسرائيلي عيزرا ويزمان، وبدأ حديثه معه، باديا عليه الغضب الشديد والأعصاب المشدودة، معربا عن أسفه لموقف إسرائيل الذي يؤكد أنها ما زالت مستمرة في اتباع أساليبها القديمة، ولا يقدر المسئولين في إسرائيل أهمية العمل الذي قام به "زيارة القدس" والمخاطر التي تحملها. وأضاف السادات أنه على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وتبادل السفراء وضمان حرية الملاحة، مقابل ذلك لابد أن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بما في ذلك جميع المستوطنات، ولا يقبل وجود جندي إسرائيلي واحد في سيناء. وإذا كانت إسرائيل تريد أن تكون مطارات سيناء مدنية فيمكن بحث ذلك. وإذا كانت إسرائيل في حاجة إلى مطارات فيمكنها إنشاءها في أراضيها في مدة ٣ - ٤ أشهر[١]. وبدا واضحًا أن الرئيس السادات كان على علم تام بما دار من حديث خلال مباحثات جناكليس، ربما كان له مصادره الخاصة بعيدًا عن رئيس الوفد المصري وزير الحربية!!

---

[١] - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٥٠٤ - ٥٠٥.

حاول الفريق عبد الغني الجمسي أن يوضح للرئيس السادات رأيه بالنسبة لموضوع المطارات التي تتحول إلى مطارات مدنية حتى يمكن حسمها بوجود ويزمان، إلا أن السادات رفض ذلك ليستكمل حديثه. واستطرد في توضيح رأيه في مرحلة السلام، مؤكد أن مصر- وإسرائيل ليس بحاجة لقوات من الأمم المتحدة تتمركز في شرم الشيخ أو على طول الحدود، وأنه يقترح أن يقوم بعملها أطقم مشتركة من المصريين والإسرائيليين بالمراقبة، ويمكن أن يشترك فيها أمريكيون!! وهذا ما تضمنته معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتم تنفيذه.

ودار حديث فرعي عن مطار رأس النقب وموضوعات فرعية مماثلة لا تؤثر في جوهر المباحثات بين مصر وإسرائيل في تلك المرحلة، وهدأت لهجة السادات قليلًا عندما تطرق في حديثه عن "السلام الشامل".

وانتهت المقابلة دون أن يعرف الفريق الجمسي المبررات التي جعلت السادات غاضبًا، وهي حالة تختلف تمامًا عما كان عليه في مقابلة اليوم السابق من الود والترحيب. وبدا من الواضح أنه لم يكن مستعدًا للاستماع إلى ما دار في جانكليس، وما أثير فيها من موضوعات هامة تؤثر على سير المفاوضات ومستقبل العلاقات العسكرية بين مصر وإسرائيل[1].

واعتقد الفريق الجمسي أن السادات كان يرد على موضوعات سياسية وصلت إلى علمه عن موقف الحكومة الإسرائيلية، لأن حديثه مع ويزمان كان عبارة عن رسالة شديدة اللهجة موجه إلى بيجن!!

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أبلغت الرئيس السادات بنتائج زيارة مناحم بيجن لواشنطن منذ أسبوع مضى، وهي الزيارة التي عرض فيها بيجن على الرئيس كارتر مشروع السلام الإسرائيلي، وهو المشروع الذي كان متوقعًا أن يعرضه بيجن على

[1] - المرجع نفسه، ص ٥٠٦.

السادات في مباحثات قمة الإسماعيلية المرتقبة، ومن المعتقد أن مشروع بيجن كان سيئًا، ولذلك أسرع السادات بتوجيه رسالة له، عن طريق ويزمان، قبل وصوله إلى الإسماعيلية[1]!!

ونعتقد أن غضب السادات ولهجته الحادة، لم تكن موجهة إلى ويزمان أو بيجن، ولكنها موجهة با لأساس إلى الفريق الجمسي نفسه، نظرًا لما بدا من تعنت موقفه إزاء مطالب الوفد الإسرائيلي، وردوده التي بدت متشددة من وجهة نظر السادات، الذي كان طواقًا لإحراز السلام مع إسرائيل وإتمام الانسحاب من سيناء. والأهم والأخطر هو رفض مزاعم ويزمان بشأن وعد السادات لإسرائيل " بعدم نقل قوات الجيش المصري إلى شرق ممري متلا والجدي"، ويعطي نفسه حق خرق وعد رئيس الجمهورية، ويصفه بأنه ليس رجلًا عسكريًا، وهو بطل الحرب، ويلوح بأن مجلس الشعب لن يقبل بنزع سلاح سيناء مهما كان التوضيح الذي يقدمه له رئيس الدولة، لأن لديه سلطة سحب الثقة من السادات!! وهو ما علمه السادات بكل تفاصيله - أيا ما كان مصدره - ولكن لم يحن الوقت بعد للرد وتأجل قرار السادات بإقالة الفريق الجمسي إلى صباح يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٨ موعد نهاية خدمته بالقوات المسلحة والعمل بالدولة بعدما وصفه السادات بأنه يصلح وزير للحربية مدى الحياة!!

وعلى أية حال، عاد الفريق الجمسي- يرافقه ويزمان من الإسماعيلية إلى القاهرة في رحلة جوية بطائرة هليوكبتر، يسودها الصمت والترقب، كل منها يجول بخاطره صورة السلام بين البلدين، الذي لا يبدو أن يتحقق سهلًا أو سريعًا؟؟

ولم تمض أيام قلائل من اللقاء الأول بين الفريق الجمسي وويزمان في جناكليس، حتى عاد الفريق الجمسي إلى الإسماعيلية للاشتراك في مفاوضات الإسماعيلية بين الوفد المصري برئاسة الرئيس السادات والوفد الإسرائيلي برئاسة بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي.

[1] - فاتن عوض، السادات واتفاقيات كامب ديفيد، مرجع سابق، ص ١٦٦ .

قمة الإسماعيلية

تعتبر مباحثات الإسماعيلية الخطوة الهامة في سلسلة التطورات التي شهدتها مباحثات التسوية بين مصر وإسرائيل عقب زيارة القدس لتحديد أساس اتفاق سلام، قد بدأت بوصول بيجن إلى الإسماعيلية لإجراء مباحثات مباشرة مع السادات.

بحلول صباح يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧، كانت صقور إسرائيل تحلق فوق مطار أبو صوير العسكري بالإسماعيلية، بوصول الوفد الإسرائيلي برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن يرافقه وزير الخارجية موشى ديان ووزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا ويزمان وآخرين، وكان في استقبالهم الفريق أول عبد الغني الجمسي ونائب الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء ممدوح سالم[1].

وعلى غير ما كان يتوقع الوفد الإسرائيلي، لأول زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي لمصر ردًا لزيارة الرئيس السادات لإسرائيل، كان الاستقبال عاديًا بدون أي مراسم، لم يكن في المطار العسكري أعلام أو فرق موسيقية أو لافتلت ترحيب، وهو ما بدا انعكاساته على ملامح الوفد الإسرائيلي واستغرابه لفتور الاستقبال، فكانوا ينتظرون أن تستقبل القاهرة مناحم بيجن بالمراسم والاحتفاء الذي استقبلت به تل أبيب قدوم السادات أثناء زيارة للقدس، ولم يخف ويزمان ضيق مشاعره وأبدى استياءه للفريق الجمسي وهم في طريقهم إلى الإسماعيلية، معربًا عن أسفه لتدني مستوى استقبال القاهرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي ووفد بلاده، في ظل أجواء دون أي مظاهر غير عادية، على عكس نظيرتها لزيارة السادات في القدس[2]!!

وعلى الفور، وصل الجميع إلى الإسماعيلية حيث كان الرئيس السادات في استقبال الوفد الإسرائيلي بالمنزل الذي يقيم فيه، والذي تمت فيه المفاوضات. واتسم اللقاء بالود

---

[1] - محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في تفاقيات كامب ديفيد [القاهرة : مركزالأهرام للترجمة والنشر، ط١، ٢٠٠٣]، ص ٣٥.

[2] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٠٧.

والابتسامات الباهة المتبادلة أمام عدسات وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، الذين احتشدوا في الإسماعيلية على أمل أن تكون هناك نتائج مثيرة في اللقاء الثاني بين السادات ومناحم بيجن، بعد لقائهما التاريخي في القدس.

جلس الوفد المصري حول مائدة المفاوضات، بعد أن انضم إليه محمد إبراهيم كامل الذي أدى اليمين لتوه أمام الرئيس السادات، ليرأس وفد بلاده بصفته وزيرًا للخارجية المصرية، في مواجهة الوفد الإسرائيلي، بينما كان السادات وبيجن يجتمعان على انفراد في حجرة مجاورة، استمر لقائهما حوالي نصف ساعة، خرجا بعده لتبدأ المباحثات المباشرة لمفاوضات قمة الإسماعيلية[1].

كان الجانب المصري برئاسة الرئيس السادات وعضوية نائب الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء ممدوح سالم ووزير الحربية الفريق أول عبد الغني الجمسي ووزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ووزير الدولة بطرس غالي والدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور أسامه الباز وكلاهما من وزارة الخارجية. أما الجانب الإسرائيلي كان برئاسة رئيس الوزراء مناحم بيجن وعضوية وزير الخارجية موشى ديان ووزير الدفاع عيزرا ويزمان وآخرون[2].

عندما دخل السادات وبيجن حجرة المفاوضات، بعد اجتماعهما المنفرد، أعلن بيجن أنه والرئيس السادات اتفقا على تشكيل لجنتي عمل مشتركة، الأولى سياسية برئاسة وزيري الخارجية في الدولتين وتعقد جلساتها في القدس، واللجنة الثانية عسكرية برئاسة وزيري الدفاع في الدولتين وتعقد جلساتها في القاهرة[3]!!

[1] - عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ١١٨.
[2] - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٣٦.
[3] - المرجع نفسه.

وهو ما يعد من أهم نتائج مباحثات الإسماعيلية التي أسفرت عن الاجتماع المغلق بين السادات وبيجن، بينما ظل أعضاء الوفدين المصري والإسرائيلي في انتظار ما سوف يتوصل إليه الرئيسان خلف الأبواب المغلقة، ولم تكن نتاج مباحثات الوفدين[١].

هكذا، كانت البداية، افتتح الرئيس السادات الجلسة بالترحيب بالوفد الإسرائيلي، مؤكدًا على أن هذا اللقاء على أرض مصر بغرض العمل على إنهاء معاناة الشعبين، ورسالة واضحة للعالم بأن مصر وإسرائيل اجتماعا للتفاهم لوضع نهاية للصراعات دامت أكثر من ثلاثين عامًا، من أجل تحيق السلام، ولصبغ حديثه بالطابع الإنساني وروح المداعة وخفة الظل المصرية، أعرب السادات عن سعادته واحتفائه بهذه القمة التي تصادف عيد ميلاده، قابله بيجن بالتهنئة بعيد ميلاده التاسع والخمسين، مؤكدًا على ضرورة تحقيق السلام الذي أصبح مسئولية مشتركة بينهما، وأنه يرجو أن تنتهي الحروب إلى الأبد. واستطرد في حديثه منتقلًا إلى جوهر المباحثات، بالكشف عن مقترحاته بشأن مشروعين: الأول خاص بالانسحاب من سيناء، والثاني خاص بالحكم الذاتي في جوديا وسماريا "الضفة الغربية" وغزة[٢].

بدأ بيجن مشروعه للسلام، بشرح الجزء الأول منه الخاص بالانسحاب من سيناء، فاقترح بيجن أن تظل المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في سيناء في أماكنها، وهي المستوطنات الواقعة بين رفح والعريش وعلى الشاطئ الغربي لخليج العقبة بين إيلات وشرم الشيخ!!

وعلى الفور، ظهرت أعراض الاستياء على وجوه الوفد المصري، خاصة وأنه سبق مناقشة هذا الاقتراح غير المقبول عندما قدمه عيزرا ويزمان في مباحثات جانكليس مع الفريق أول عبد الغني الجمسي الذي رفضه شكلًا وموضوعًا. وتكرر نفس الاقتراح بمعرفة ويزمان مع السادات بالإسماعيلية من أيام قليلة قبل عودته إلى تل أبيب، ورفضه السادات، كما رفض

١ عيزرا وايزمان، مرجع سابق، ص ١١٩.
٢ - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٣٦.

أيضا وجود أي مطارات إسرائيلية في سيناء- على نحو ما أشار سابقًا- وهنا نظر السادات في اتجاه ويزمان متعجبًا لتكرار ما قد رُفض من قبل!!

ولم توقف نظرات السادات استمرار بيجن في إلقاء خطابه ذي المذاق المر، محاولًا تمرير طلبه بوضع المستوطنات الإسرائيلية المدنية تحت السيادة المصرية، وأن وجودها لا يشكل مساسًا بسيادة مصر، وأضاف بيجن أنه لا يستطيع ترك هذه المستوطنات بدون وسائل للدفاع عن النفس؛ ولذلك تحتفظ إسرائيل بقوات قليلة للغاية لحمايتها، ويأمل أن يتفهم السيد الرئيس هذا المبدأ الإنساني[1] !!

وأراد بيجن أن يوضح أنه قدم تنازلًا غير مسبوق وتراجعًا في سياسة إسرائيل، فهذا القرار الذي يطرحه بيجن يعتبر إلغاء للسياسة التي قررتها الحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧، والتي تقضي ببقاء هذه المستوطنات في أماكنها تحت سيطرة إسرائيل، وأنه هو شخصيًا ساهم في إقرار هذه السياسة عندما كان وزيرًا في حكومة مائير.

واختتم بيجن الجزء الأول من مشروعه للسلام باقتراح أن تظل معاهدة السلام مع مصر سارية المفعول حتى عام ٢٠٠١ يعاد دراستها بعدها[2]!! ولا ندري ما الحكمة في تحديد عمر معاهدة السلام بين البلدين بهذا التحديد خاصة!! ولكن من المفارقات أن السادات أعطى بيجن مما تخيل، فقد أبرمت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لتكون سارية المفعول، ليس فقط حتى عام ٢٠٠١، وإنما مدى الحياة، ويحظر إعادة دراستها!! على نحو ما ستطالعنا به الأحداث.

وعلى أية حال، تحول الملل، وعلامات الضجر والاستياء التي لم تخفيها ملامح وجوه الوفد المصري إلى نفاد الصبر، وأصبحت النظرات في العيون تعبر عن نفسها، وبما تجول به

---

[1] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥١٣.
[2] - المرجع نفسه.

الأذهان، وتسممت أجواء قاعة الاجتماعات بما طرح بيجن، ودخان سجائر القادة المصريين، الذين لم يجدوا بدًا من التنفيس عن ضيقهم وضجرهم؛ لاستكمال سماع بيجن!!

لقد كان معنى مشروع بيجن أنه لا انسحاب إسرائيلي إلى الحدود الدولية بين مصر- وفلسطين تحت الاحتلال، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذي ينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وهو ما أثاره الدكتور عصمت عبد المجيد، وردًا عليه، أخذ بيجن يشرح وجهة نظره قائلًا إن مصر حشدت قواتها في سيناء عام ١٩٦٧، وأغلقت مضيق تيران، وكانت تطالب بإلقاء إسرائيل في البحر، وطلبت بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء. وعندما انتهى بيجن من شرحه فسّر تصرفات مصر حينئذ بأنها كانت حربًا هجومية، وكانت إسرائيل بالتالي في حرب دفاعية مشروعة، وهذا يعطيها الحق في الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها وهي تدافع عن نفسها!!

ولكي يؤكد بيجن تفسيره، فتح كتابًا كان معه وقال أنه لأحد فقهاء القانون الدولي، وقرأ منه بعض فقرات تؤيد حق الدولة في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة إذا تم ذلك نتيجة لحرب دفاعية خاضتها!! وهنا لم يتصدى الجانب المصري لمناقشة مهاترات بيجن، فكان ما قاله غير مقبول بالأساس ومرفوض شكلًا وموضوعًا، ولا يستحق الرد عليه والدخول في متاهات هذا الجدل البيزنطي العقيم، الذي يهدف للانحراف عن الموضوعات الرئيسية للمباحثات[1].

لتصل الأمور إلى أقصى حدود الصبر، وتنفس الصعداء بانتهاء بيجن من حديثه عن مشروع السلام مع مصر، لينتقل إلى الجزء الثاني من مشروع السلام الإسرائيلي الخاص بالحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة. فأوجز بيجن رؤية إسرائيل بأن يجب أن تكون السيادة لإسرائيل على الضفة الغربية وغزة، وطالما أن هناك آخرين - الفلسطينيين - يرون خلاف ذلك فإنه يطرح أن يظل موضوع السيادة مفتوحًا. واسترسل في كلامه بندًا بندًا يعطي لإسرائيل كل ما

[1] - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٤٠ - ٤١.

تريده لضمان مباشرة سيطرتها على الضفة الغربية وغزة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ويعطي للفلسطينيين أعمالاً إدارية ذاتية محدودة لتنظيم شئونهم اليومية.

وبناء على ما طرحه بيجن، لم يكن في المشروع جديد عما سبق إعلانه عن نوايا ضم الضفة الغربية وغزة عمليا إلى إسرائيل، فالمشروع يقضي بعدم إنشاء دولة فلسطينية، ولا حق للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ويكون فقط للفلسطينيين حق الاختيار بين الجنسية الأردنية والجنسية الإسرائيلية، ويكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضي، ويتم إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي فيها، على أن تتولى إسرائيل شئون الأمن العام والنظام، وبذلك ينعم الفلسطينيون لأول مرة بالحكم الذاتي الإداري، كما يرى بيجن[1]!!

وبعد تكبد مشقة سماع بيجن، تكلم الرئيس السادات بإيجاز شديد، عن أن مصر عليها إلتزامات نحو العالم العربي، هذه الإلتزامات تقررت في مؤتمر القمة بالرباط، وهي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، وحل القضية الفلسطينية على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وطلب السادات ضرورة الاتفاق على "إعلان مبادئ للسلام". وهو ما لم يتم الاتفاق عليه[2].

كما لم يتم الاتفاق على إصدار بيان مشترك عن محادثات الإسماعيلية، وتولى كل جانب إصدار بيانًا بوجهة نظره!! حيث ورد تقريران متناقضان تمام التناقض في تقييمهما لقمة الإسماعيلية، فقد قدمها بيجن على أنها نجاح كبير موضحًا أن عدم صدور بيان رسمي عنها لا يعني عدم إيجابيتها. أما السادات فقد اعتبر النقاش الذي جرى مخفقًا تمامًا، وأنه خطوة إلى الوراء في المساعي من أجل السلام، وبدا أن زيارة الرئيس السادات إلى القدس لم

[1] - المرجع نفسه، ص ٤١ - ٤٢.
[2] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥١٤.

تنتج شيئًا وقتئذ، في ظل غياب أي تقارب حقيقي بين مصر وإسرائيل، اللهم إلا أنها جعلت مؤتمر جنيف مستحيلًا[١].

وبدا واضحا أن مدى الهوة بين موقف البلدين إزاء معاهدة السلام مازال شاسعًا للغاية، فقد رفض كل من الطرفين مقترحات الآخر للسلام. فلم يكن ثمة ما يدعو للتفاؤل سوى رغبة الزعيمين السادات وبيجن في تجنب الوصول إلى طريق مسدود يصبح فيه التقدم مستحيلا أو الاستسلام بأن المباحثات قد باءت بالفشل، وإنما الاتفاق على استمراريتها مهما كانت الصعاب والعقبات. فكان السادات حقا يريد الوصول إلى اتفاقية سلام ويسعى لتذليل العقبات، في الوقت الذي تواجه إسرائيل صعوبة الاختيار ما بين القيام بتنازلات فادحة تجبرها على الانسحاب التام من سيناء، والالتزام بالانسحاب التام من الضفة والقطاع والجولان، وإقامة دولة فلسطينية، وبين عدم إبرام معاهدة سلام مع مصر[٢].

ولا ينفي ذلك، ما تحقق خلال مباحثات الإسماعيلية من بعض التطورات التي يمكن اعتبارها بداية تحول في تاريخ مساعي التسوية بين البلدين، لعل أهمها قيام إسرائيل بتقديم مشروع محدد للسلام يتضمن تحديدا للخطوط التي تتصورها للحدود في المنطقة وشكل السلام ومستقبل العلاقات بين دول المنطقة. وقد تضمن هذا المشروع في القسم الخاص بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة منح السكان بهما حكما ذاتيا إداريا[٣]. ولم يتغير كثيرا عما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، فيما بعد وفقا لمواد المشروع ونصوصه على النحو الآتي:

مشروع بيجن للحكم الذاتي

• إلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تولي السلطة الإسرائيلية شئون الأمن والنظام العام مع تعليق موضوع السيادة.

١ - المرجع نفسه، ص ٥١٥، كذلك، جيمي كارتر، مرجع سابق، ص ١٨٠.
٢ - موشي دايان، الاحتراق، ص ١٠٥.
٣ - بدر عبد العاطي، مرجع سابق، ص ١٧ - ١٨.

- أن يكون للسكان حق الاختيار بين الجنسيتين الأردنية أو الإسرائيلية.
- أن يكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضي في تلك المناطق والإقامة فيها.
- وفيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يتم وضع تنظيم يكفل حرية وصول أصحاب جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم[١].

وبرغم أن مشروع بيجن للحكم الذاتي هو أقصى ما أمكن تقديمه للفلسطينيين لتغيير الوضع الراهن دون انتهاك أي من مبادئ الأيديولوجية الخاصة بأرض " إسرائيل الكاملة ". وإن القراءة المتأنية لمشروع بيجن تشير إلى أن هذا المشروع لم يكن سوى وسيلة لترسيخ سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة باستغلال سياسة الأمر الواقع لتكريس السيطرة الإسرائيلية الفعلية على تلك المناطق[٢].

ومنذ ذلك الحين، أصبحت فكرة الحكم الذاتي تمثل القاسم المشترك الذي تم تبنيه في غالبية الاقتراحات والمشاريع التي طرحت لحل القضية الفلسطينية كمرحلة انتقالية، ومنها بالطبع اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط الموقعة في كامب ديفيد والمباحثات التي تمت على أساسها بين مصر وإسرائيل فيما بعد للاتفاق حول ترتيبات المرحلة الانتقالية[٣].

وبالعودة إلى سيناء، فقد أضحى مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام مع مصر - الذي تناول المبادئ والمقترحات بشأن موضوعات مهمة أصبحت صلب معاهدة السلام وجوهرها فيما بعد خاصة مسألة نزع السلاح والمستوطنات المدنية وجدول الانسحاب العسكري على مراحل ارتباطا بمسألة حرية الملاحة والعلاقات الطبيعية بين البلدين. وهو ما توضحه شروط الانسحاب وعلى رأسها لضرورة وجود مناطق منزوعة السلاح فلا تتحرك القوات المصرية إلى ما وراء حدود متلا والجدي أي أن أكثر من ثلاثة أرباع مساحة سيناء تكون منزوعة السلاح،

---

١ - موشي دايان، الاختراق، ص ١٠٦ .

٢ - مشاريع التسوية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١١٩- ١٣٦.

٣ - بدر عبد العاطي، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو [القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ١٩٩٧] ، ص ٨ .

على أن يتم العمل باتفاقية تخفيض عدد القوات الموجودة والتي تم التوصل إليها عقب حرب أكتوبر في المنطقة الواقعة بين ذلك الحد والقناة. وتظل المستوطنات المدنية الإسرائيلية كما هي عليه، على أن تخضع للإدارة والقوانين الإسرائيلية، وتكون القوات الإسرائيلية مسئولة عن الدفاع عنها. وتكون هناك فترة انتقالية لعدة سنوات تتراجع خلالها القوات الإسرائيلية إلى خط في وسط سيناء، على أن تحتفظ بقواعدها الجوية ومنشآت أجهزة الإنذار المبكر حتى يتم انسحابها نهائيا إلى الحدود الدولية.

وتقوم قوات الأمم المتحدة أو وحدات مصرية - إسرائيلية مشتركة بضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران والإشراف عليه. وفي حالة إذا ما تولت قوات الأمم المتحدة هذه المهمة فلا يحق لها التخلي عنها إلا بموافقة الطرفين وقرار جماعي من مجلس الأمن. كذلك لابد للبلدين من الاعتراف بمضايق تيران وخليج إيلات في إعلان خاص كممرين مائيين دوليين تمر بهما كافة السفن بكافة الأعلام.

وعلى هذا الوضع، لم يتم الاتفاق على مبادئ السلام بل حاول بيجن الإغراق في التفاصيل التي هي من شأن اللجان الفرعية. إلا أنه بناء على هذه المباحثات تم تحديد نقاط الخلاف الحقيقية الملموسة بين الجانبين بدقة ووضوح، وظهر جليا اتساع شقة الخلاف بينهما حول قضايا جوهرية، والتي ظلت قائمة حتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد. كما رفضت مصر مشروع بيجن للحكم الذاتي؛ حيث برزت الخلافات الجوهرية الواسعة بين مصر وإسرائيل[1].

وبهذا الوضع انتهت مباحثات الإسماعيلية بالفشل ولم تحرك عملية السلام إلى الأمام قيد أنملة على أمل الوصول إلى اتفاق على المبادئ، وانتهى مؤتمر الإسماعيلية كما بدأ بتشكيل

١ - عبد العليم محمد، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي : دراسة مقارنة لبعض الأنماط والمشكلات [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٩٦] ص ١٠٠ ـ ١١٠.

لجنتين سياسية وعسكرية للمفاوضات، وكان ذلك هو الإنجاز الوحيد الذي تحقق[1]. وكأن زيارة السادات للقدس لم تتم، وكأن حرب أكتوبر لم تحدث من وجهة نظر حكومة الليكود!!

وقد اعتاد الرئيس السادات أن يتحدث سنويا إلى الشعب في عيد ميلاده عبر عدسات التليفزيون، إلا أنه أمضى عيد ميلاده في ذلك العام وهو غير سعيد، لقد بدا السادات على شاشة التليفزيون وهو جالس بجوار مناحم بيجن وكأنه جسد محنط عاجز عن الحركة، مضطر لاحتمال ما لا يحتمل، لأنه حريص على استمرار مباحثات السلام، والآخر لا يريد السلام أصلًا، ولا يريد إعادة شبر من سيناء، فأضحى السادات يمر بإحدى أقسى ساعات حياته أمام العالم كله، على غير توقعاته وتفاؤله الشديد بالسلام المقبل، ولم يعد السادات إلى القاهرة كما كان المفروض أن يفعل، فلم يعد هناك مبرر لكتابة خطاب والذهاب إلى البرلمان وإلقائه، إذ ليس هناك ما يقال على الإطلاق، وبدل أن يأتي السادات إلى القاهرة سافر إلى أسوان[2]. وإبقاء على عجلة المفاوضات دائرة، واستعادة زمام الأمور بيد واشنطن، قرر كارتر الهبوط في أسوان في ٤ يناير ١٩٧٨، وقطع رحلته من الهند في طريقه إلى واشنطن؛ للاجتماع بالرئيس السادات، وكان أهم ما نتج عن هذه الزيارة الإعلان بتصريح صيغة أسوان والتي تضمنت : أنه يجب أن يقضي السلام بين مصر وإسرائيل إلى تطبيع العلاقات، وأنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وتمكينهم من الاشتراك في تقرير مصيرهم. ولعل أهم ما يميز هذه الصيغة هو تبلور موقف واشنطن من موضوع حقوق الشعب الفلسطيني بعد أن ظل يتذبذب صعودًا وهبوطًا منذ تولي كارتر الرئاسة وهو ما أثار شكوك ومخاوف إسرائيل لتفسير إعلان كارتر بأنه تأييد لإقامة دولة فلسطينية[3].

وأثناء التحضير لجدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية المقرر عقدها في منتصف يناير ١٩٧٨ بالقدس تم تبادل المشروعات لجدول الأعمال بين الطرفين عن طريق سفارتي

1 - William B. Quandt , Camp David , p 132.

٢ - أحمد بهاء الدين، محاوراتي مع السادات، ص ١٦٦ - ١٧٣.

٣ - موشي دايان، الاختراق، ص ١١١.

الولايات المتحدة بالقاهرة وتل أبيب. والتي تضمنت في مجملها تعديلات في الشكل والصياغة دون مساس بالجوهر والموضوع. وكان ذلك دون جدوى؛ إذ رفض كل جانب مقترحات الآخر. عندئذ تدخلت واشنطن فتقدمت بمشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية في ١٥ يناير وقد قبله السادات دون نقاش، كما قبلته إسرائيل في نهاية الأمر[١].

مشروع جدول الأعمال الأمريكي المقترح تضمن :

- إعلان مبادئ يحكم المفاوضات الخاصة بتحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط.
- الخطوط العريضة للمفاوضات المتعلقة بمسائل الضفة الغربية وقطاع غزة.
- عناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وجيرانها، وذلك طبقا لمبادئ قرار مجلس الأمن رقم٢٤٢.

ولم يكن ذلك بطبيعة الحال سوى مجرد تأجيل لبحث المسائل موضوع الخلاف دون إيجاد حل لها[٢]. ورغم ما أثارته حكومة بيجن من عراقيل بإقدامها على بناء مستوطنات جديدة في سيناء ولما لذلك من تأثير وأبعاد. إلا أنها لم تحل دون وصول الوفد المصري إلى تل أبيب لبدء مباحثات اللجنة السياسية[٣].

مباحثات اللجنة السياسية بالقدس

بدأت اللجنة السياسية أعمالها في ١٧ يناير ١٩٧٨، في جو مشحون بالتوتر والشكوك المتبادلة. لذلك اصطدمت اللجنة السياسية بالمتاعب منذ اللحظات الأولى من بداية جلساتها[٤]، حيث تم تبادل مشروع السلام بين الوفدين، وكان المشروع الإسرائيلي لا يختلف كثيرا عما قدمه مناحم بيجن في الإسماعيلية. وكان أول ما واجه اللجنة من صعوبات الموضوع

---

١ - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٧٢.

٢ - المرجع نفسه، ص٧٢.

3 - Melvin A. Freedlander, op. cit , p 213.

٤ - وبخاصة بسبب تصريحات دايان عشية عقد اللجنة السياسية لجلستها الأولى، وعزم شارون للإعداد لإقامة المزيد من المستوطنات في سيناء إلى جانب تصريحات بيجن نفسه، وما إلى ذلك من الأفعال والأقوال التي تعمل على تقويض موقف مصر، ولاسيما موقف السادات في العالم العربي. موشي دايان، الاختراق، ص ١١٠ - ١١١. كذلك، مناحم بيجن، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

الأول في جدول الأعمال الخاص بإعلان مبادئ للتسوية، وهو ما أصرعليه الوفد المصري مطالبا إسرائيل بالتزام محدد بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم[1]. وهو ما لا يتوافق مع المشروع الإسرائيلي، بل يصطدم به بكل ما تضمنه من مسائل خاصة بطبيعة السلام، ومشكلة الفلسطينيين العرب واللاجئين، المستوطنات في سيناء، وقد رفض الوفد المصري هذه المقترحات وأصر على أن تقتصر أعمال اللجنة السياسية على بحث القضية الفلسطينية[2].

وأمام عجز الوفدين المصري والإسرائيلي عن تضيق الفجوة بينهما أمكن في النهاية التوصل إلى جدول أعمال مبدئي بناء على مقترحات أمريكية تضمن : إعلان المبادئ التي تحكم المفاوضات من أجل حل شامل، مسألة الضفة الغربية وقطاع غزة وعناصر اتفاقات السلام بين إسرائيل وجيرانها ـ كصيغة وسط للتقريب بين وجهتي النظر المتباينتين ـ إلا أن ذلك لم يتحقق برفض أحد الطرفين أو كليهما معًا[3].

هكذا، لم تخرج اجتماعات القدس بأكثر من تبادل مشاريع إعلان مبادئ أعدتها الأطراف الثلاثة، إلا أنها سجلت أول محاولة قامت بها إسرائيل من أجل إغراء مصر ـ بعقد اتفاق ثنائي معها، مع توفير الغطاء السياسي للسادات بالتوصل لبيان غامض حول القضية الفلسطينية ـ يكاد يتطابق مع صيغة القرار ٢٤٢ من حيث الغموض والتناقض ـ غير أن السادات كان لا يزال مصراً في تلك المرحلة على الربط بين حل مشكلة سيناء والمشكلة الفلسطينية[4].

---

1 - Melvin A. Friedlander , op. cit , pp 213 , 214.

٢ - ،موشي دايان، مرجع سابق، ص ١١٠- ١١٥ وكذلك، محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص٨١ - ٨٧.

٣ - عصمت عبد المجيد، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٤ - بدر عبد العاطي، مرجع سابق، ص ٢٢.

وفي ضوء إصرار إسرائيل على مواقفها فيما يتعلق بالانسحاب والمشكلة الفلسطينية ورفضها للمقترحات المصرية بهذا الشأن، وتفاقم الوضع عقب خطاب بيجن[١]، وعجز المساعي الأمريكية عن الوصول لحل وسط قرر السادات قطع المباحثات واستدعاء الوفد المصري من القدس في ١٩ يناير ١٩٧٨، مما جعل مفاوضات اللجنة السياسية تنتهي إلى التعليق المفاجئ بالشكل الدرامي الذي تعمده السادات[٢]. ربما تكون محاولة لإقحام واشنطن في المباحثات كشريك كامل، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من الجهود السلمية تميزت ببروز دور أمريكي أكثر تدخلًا في عملية الوساطة بين الطرفين[٣].

وعلى أثر قرار السادات بالاستدعاء المفاجئ للوفد المصري أعلنت القاهرة تأجيل اجتماع اللجنة العسكرية ـ لأنها كانت رهنا بتقدم اللجنة السياسية وما يسفر عنها من نتائج ـ ولكن دون إنهاء أعمالها[٤].

هكذا، عبدت إسرائيل طريق المفاوضات بالألغام التي كثيراً ما حاول السادات تفاديها؛ بمعارضة بيجن اشتراك مصر في حل المسائل المتعلقة بالضفة والقطاع انطلاقا من مبدأ سياسته في قطع الطريق على أي طرف خارجي لأخذ موطئ قدم بهما، بعد ما نجح في استبعاد الممثل الشرعي. ولذلك ظل يدفع باتجاه المفاوضات مع مصر في نطاق العلاقات الثنائية بين البلدين. كما لم تكن واشنطن أكثر حماسة من إسرائيل في إعطاء السادات دوراً كبيراً في التسوية، خارج نطاق ما يتعلق بمصر مباشرة، أما ماعدا ذلك فلا يعدو مجرد كونه غطاءً سياسياً، إذ لم تكن واشنطن تريد للسادات أن يحتل مكان المملكة السعودية، على عكس ما كان يتطلع إليه. فجاءت خطوته المفاجئة لتعليق المفاوضات في القدس تعبيراً عن خيبة أمله لما آلت إليه الأمور على الرغم من مبادرته، وإعطائه مركزاً عالمياً يضعه في موقع القيادة الأولى للحل

١ - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٩٢ – ٩٥.
٢ - إلياس شوفاني، طريق بيجن إلى القاهرة، ص ٥٣.
٣ - بدر عبد العاطي، مرجع سابق، ص٢٣.
٤ - محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق، ص ٩٥ – ٩٨.

الشامل[1]. برغم حرص واشنطن على ضمان أن يحرز السادات نتائج إيجابية من مبادرته، مادام السادات قد خاطر بمستقبله - بل وبحياته - هذه المخاطر السياسية الضخمة فإن بقاءه وربما التوجه للغرب [لواشنطن] في مصر يتوقفان على التقدم باتجاه السلام[2].

وعقب تعليق المفاوضات في اللجنة السياسية جرت اتصالات مكثفة بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب، تم خلالها الاتفاق على زيارة السادات لواشنطن، وعلى استمرار المحادثات في اللجنة العسكرية والتي قد بدأت اجتماعاتها بالقاهرة في النصف الأول من يناير ١٩٧٨.

مباحثات اللجنة العسكرية بالقاهرة

تنفيذًا للاتفاق بين مصر وإسرائيل على عقد اجتماع اللجنة العسكرية، وصلت طائرة الوفد الإسرائيلي برئاسة عيزرا ويزمان إلى مطار القاهرة، وكان في استقبالهم وزير الحربية الفريق أول عبد الغني الجمسي، وتلبية لرغبة الرئيس السادات، توجه الفريق أول عبد الغني الجمسي بصحبة عيزرا ويزمان إلى أسوان لمقابلة الئيس السادات هناك قبل بدء العمل. فكان في انتظارهما طائرة مستير ٢٠ من القوات الجوية استعدادًا للإقلاع بهما إلى أسوان، بينما يتوجه باقي الوفد إلى "قصر الطاهرة" بالقاهرة حيث تتم المفاوضات.

وأثناء الرحلة إلى أسوان التي استغرقت حوالي ساعة ونصف، تخلل الصمت حديث يتسم بالحظر والتحفظ؛ لأن الجو السياسي العام لم يكن يسمح بغير ذلك، أو تلك التساؤلات الحائرة التي طرحها الفريق أول عبد الغني الجمسي على عيزرا ويزمان، معربا عن عدم فهمه للتصرفات السياسية الأخيرة للقادة الإسرائيليين، التي أوجدت حالة من التوتر السياسي بين الدولتين، حتى أصبح الفريق الجمسي يعتقد أنهم يخدعون الجانب المصري. ولم يعلق وايزمان!! وتحول الحديث عن ذكريات حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، دون أن يكون له طابع المناقشة الموضوعية أو المبارزة، كانت مجرد ذكريات لقتل الوقت[3].

---

١ - إلياس شوفاني، مرجع سابق، ص ٥٤.

٢ - سيروس فانس، مرجع سابق، ص ٣١.

٣ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ٥٢٤.

وفور هبوط الطائرة، توجه الفريق عبد الغني الجمسي مصطحبًا عيزرا ويزمان مباشرة إلى الاستراحة التي يقيم فيها الرئيس السادات في أسوان، وهي عبارة عن مبنى مكون من دورين شيد بالحجارة في موقع جميل يطل على النيل مباشرة، وبه حديقة مناسبة، والهدوء يسود المكان مما يبعث على الراحة.

بدأت المقابلة بتبادل التحية، وسأل السادات ويزمان عن رحلة الطائرة عسى أن يكون قد شاهد جزءاً من مصر خلالها. التقط ويزمان طرف الحديث ليرد على الرئيس السادات، "بأن رحلة الطائرة استغرقت حوالي ساعة وربع الساعة تقريبا من مدينة لأخرى داخل مصر- ولكن إسرائيل دولة صغيرة، ولو أنه طار من إسرائيل إلى الشرق لمدة ساعة وربع فإنه يصل إلى بغداد. إن كل شيء صغير في إسرائيل، ولذلك فإن المنطقة حول رفح تبدو واسعة بالنسبة لهم برغم أنها تشكل فقط حوالي نصف في المائة بالنسبة لمصر"[1]!!

وبالطريقة ذاتها، لم يترك السادات هذا الكلام يمر دون تعليق، فأكد أنه يعرف الشعب المصري جيدا، وأن الشعب لن يقبل أي حل لا يحقق استعادة سيناء كاملة بدون وجود أي مستوطنات أو مطارات فيها.

إلا أن رد السادات، لم يقطع الطريق على ويزمان، الذي استرسل في الحديث عن الأمن الإسرائيلي، وأبرز أن كثيرين من الإسرائيليين يقيمون بالقرب من الحدود، وأن بئر سبع على سبيل المثال تقع على مسافة ثلاثين كيلو مترا فقط من الحدود، وأن موضوع الأمن بالنسبة للإسرائيليين هو موضوعهام جدًا، وأراد ويزمان أن ينفذ إلى قلب السادات بموضوع إنساني، فقال غن رجل الشارع الإسرائيلي يبدي إعجابه بشخص الرئيس السادات ويرى فيه الزعيم الجريء، وإن ويزمان شاهد حانوتا في تل أبيب اختار له اسم "أزياء السادات"، وإنه هو شخصيا سبق له القول "إن زيارة السادات للقدس تعادل هبوط أول إنسان على سطح القمر". وإذا فقد السادات هذا الإعجاب فإن ذلك يعتبر خسارة كبيرة، ولذلك فإن الموقف يتطلب اتخاذ قرارات جريئة !!

---

[1] المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٢٤.

استمع السادات بارتياح إلى كلام ويزمان، ولكنه رفض بإصرار وجود أي مستوطنات إسرائيلية في رفح، وأنه ليس مستعدًا للموافقة على إبقاء المستوطنات والمطارات في يد إسرائيل، وأن الشعب لن يقبل بوجودها. واستمرت المناقشة بين السادات وويزمان حوالي ساعة حول موضوع المستوطنات والمطارات في سيناء، حاول فيها ويزمان انتزاع موافقة السادات على بقائها في أماكنها، إلا أن السادات قاوم وصمم على رأيه. وانتهى اللقاء على لا شيء، لتبدأ مفاوضات "قصر الطاهرة" بالقاهرة[1].

جولة المفاوضات في قصر الطاهرة

شاء القدر، أن تدور أحداث المباحثات العسكرية في تلك الجولة في "قصر-الطاهرة" وهو أحد قصور رئاسة الجمهورية بالقاهرة، وهو مكون من دورين به عدد كبير من الحجرات الواسعة ويحيط به حديقة كبيرة يليها سور عال من جميع الأجناب، لتكون جدرانه شاهدًا على سير الإدارة السياسية لحرب أكتوبر وعلى ومباحثات السلام.

بدأت المفاوضات صباح يوم ١١ يناير ١٩٧٨، وكان الوفد الإسرائيلي يضم عيزرا وايزمان ونائب الوزير ورئيس الأركان الجنرال جور ومدير المخابرات العسكرية والجنرال تامير وآخرين. وكان الوفد المصري يضم الفريق أول عبد الغني الجمسي والفريق محمد علي فهمي رئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات ومدير المخابرات الحربية واللواء طه المجدوب وآخرين.

افتتحت جلسة العمل بالتنويه بأن الهدف من اجتماع الوفدين هو حل المشاكل العسكرية بما في ذلك موضوع المستوطنات زالمطارات في سيناء؛ حتى يمكن التوصل إلى السلام بين البلدين. وكانت رؤية الفريق أول عبد الغني الجمسي في تحديد هذين الموضوعين خاصة؛ لعدم تلاقي وجهات نظر الطرفين فيهما منذ اللقاء الأول ويجب حسمهما[2].

١ - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٥٢٥.
٢ - المرجع نفسه، ص ٥٢٦.

وكان الإبقاء على أي مستوطنة في سيناء أو الاحتفاظ بأي مطار داخل سيناء في يد إسرائيل معناه أن سيادة مصر على سيناء ليست كاملة، وأن الانسحاب الإسرائيلي لن يكون كاملًا، وهو أمر يستحيل قبوله، وبالتالي يجب أن تتوقف المفاوضات العسكرية إذا لم تنسحب إسرائيل من سيناء انسحابًا كاملًا شاملًا.

ورغم ذلك، شرع ويزمان في شرح وجهة نظر إسرائيل في موضوع "الأمن" لإبراز أهميته، وتحدث عن العزلة التي تعيشها إسرائيل ووجود المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الحدود. وذكر أن رجال الجيش يدركون خطورة الحربوباستطاعتهم التوصل إلى تفاهم بشكل أفضل من السياسيين. وامتدح الرئيس السادات بأنه دفع عقارب الساعة إلى الأمام ويأمل ألا تتوقف[1].

لم يكن أمام الوفد المصري إلا استماع لحديث ويزمان بكل اهتمام، بينما التوتر كان ظاهراَ على وجوههم، ورد رئيس الو فد المصري الفريق الجمسي مفندًا مقترحات ويزمان، بأنه ليس مقتنعا بأن المستوطنات لها الأهمية التي يحاول الوفد الإسرائيلي إعطاءها لها. فعدد سكانها قليل ومن السهل إعادتهم إلى داخل إسرائيل، لأن وجود هذه المستوطنات في سيناء يعني التوسع على حساب الدولة المصرية، والشعب لن يوافق على ذلك[2].

ومجددًا طرح ويزمان موضوع مطاري رفح ورأس النقب، والتأكيد بأنه يرتبط أيضًا بالأمن الإسرائيلي، وهما المطاران اللذان أنشأتهما إرائيل خلال فترة الاحتلال، وأضاف أن هذه المطارات كلفتهم عشرات الملايين من الدولارات!!

وقال ويزمان بكل وضوح: "إن خطة السلام الإسرائيلية تقضي بإعادة سيناء للسيادة المصرية بينما تبقى المستوطنات في حوزة إسرائيل وتمنح مكانة خاصة للمطارات"!!

---

[1] - عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ١٧٥.

[2] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

عند هذا الحد، الذي كاد أن يطيح بالمباحثات، تدخل الفريق محمد علي فهمي بسؤاله لويزمان عن أهمية تلك المطارات؟؟ ورد ويزمان: إنها للدفاع عن إيلات !!

فما كان من الفريق محمد على فهمي أن بادر بالسؤال الثاني: ضد من؟؟

وكانت الإجابة: ضد الأردن والسعودية، والأمل ألا تضطر إسرائيل للدفاع عنها ضد قوات الفريق الجمسي!!

وبعد مناقشة طويلة، اقترح ويزمان أن تتحول إحدى القاعدتين الجويتين في سيناء إلى مطار مدني، وأن تظل الأخرى تحت سيطرة إسرائيل، وأن تبقى باقي المطارات تحت إشراف الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠١[1] !!

وهكذا دارت المباحثات في حلقة مفرغة حول المطارات والمستوطنات، بينما كان ويزمان ملتزما بدقة "بالمشروع الإسرائيلي للسلام" الذي قدمه بيجن في قمة الإسماعيلية، كان الوفد المصري بالمقابل يلتزم بدقة بسيادة مصر على أراضيها وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء بحيث يكون كاملًا وشاملًا، فلا يوجد مصري واحد يوافق على التخلي عن سنتيمتر واحد من الأراضي المصرية.

وخروجًا من معضلة الربط بين الأمن بالأرض، والتناقض بين مطلبي الأمن الإسرائيلي والسيادة المصرية، انتقل الفريق أول عبد الغني الجمسي إلى موضوع آخر، فقدم اقتراحًا بأن تكون هناك منطقة فاصلة على جانبي الحدود الدولية كمنطقة منزوعة السلاح، وكان ذلك يعني إلغاء وجود المطارين موضوع الحديث وإلغاء وجود مستوطنة ياميت جنوب رفح، وهي أكبر مستوطناتهم في سيناء. وأبرز الفريق أول الجمسي أن هذا الاقتراح بوضوح أن تكون المنطقة المنزوعة السلاح داخل إسرائيل كما هي داخل سيناء في منطقة الحدود.

وعلى الفور، رفض ويزمان الاقتراح، معلنًا أن الفجوة بين مواقف الطرفين شاسعة!!

---

[1] - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع نفسه.

قابله رد الفريق الجمسي بأنهم مختلفون في جميع النقاط!!

وبالوصول إلى مفترق الطرق، انتهت مباحثات اليوم الأول في "قصر الطاهرة" دون تقدم خطوة للأمام!!

بدأت مباحثات اليوم التالي، وكان المتحدث الرئيسي هو رئيس الأركان الإسرائيلي جور، ورئيس الأركان المصري الفريق محمد علي فهمي.

تحدث الجنرال جور عن اشتراكه في الحروب السابقة بين إسرائيل والعرب والمعاناة التي كانت تعيشها إسرائيل؛ لينتقل منها إلى أهمية "الأمن الإسرائيلي". وقال إن أحد الموضوعات الرئيسية التي تواجههم هو"ما هي الحدود التي تجعل مصر غير قادرة على شن الحرب إذا وقعت حرب على حدودهم الشرقية أو الشمالية خصوصًا وأنه لم يتم تسوية مشاكلهم مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية"... وأنه يرى أن يقدم الجانبان تنازلات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. وتطرق الجنرال جور إلى شرح أهمية المطارات بالنسبة لهم للدفاع عن إسرائيل، وذكر أن المسافة بين إسرائيل ومصر تتراوح بين ١٠ - ١٢ دقيقة طيران. وأن إسرائيل تملك ٦ مطارات عسكرية عاملة، وهناك خطورة من حشد أعداد كبيرة من الطائرات في عدد ضئيل من المطارات[1]!!

وهو ما أصاب الوفد المصري بالدهشة من المنطق الإسرائيلي الذي يتيح لدولة ما احتلال جزء من أراضي دولة مجاورة لأن عدد مطاراتها لا يستوعب كل طائراتها. هذا هو "الأمن الإسرائيلي" الذي أصبح هدفًا ووسيلة لكل توسع يرغبون فيه، وهو أمر معروف لدى الجانب المصري، ومرفوض بشكل قاطع.

وتحدث الفريق محمد علي فهمي لافتًا الانتباه أن الحديث يتجه إلى الماضي أكثر مما يجب، وعليهم التركيز على المستقبل بحيث يستطيع كل طرف الدفاع وليس الهجوم. وإذا

---

[1] - عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ١٧٢.

كان الجنرال جور يتكلم عن أهمية الإنذار المبكر، فإن الجانب المصري لا يوافق على أن يكون ذلك على حساب أراضيه، وأنه أيضًا يفتقر إلى الإنذار المبكر من جهة البحر.

واستطرد الفريق فهمي في حديثه، وقال إنه سمع أن طرابلس تقع ضمن مجال عمل السلاح الجوي الإسرائيلي، التزم الجانب الإسرائيلي الصمت ولم يعلق أحد!!

واخترق هذا الصمت جرس تليفون من نائب الرئيس حسني مبارك، لإجراء مكالمة تليفونية عاجلة لإبلاغ الفريق الجمسي أن هناك مستوطنة جديدة تقوم إسرائيل بإنشائها في منطقة رفح، وطلب إبلاغ ويزمان بذلك، يتحدثون عن السلام في وقت يقيمون فيه مستوطنات جديدة في سيناء[١]!!

انزعج الفريق عبد الغني الجمسي مما سمعه من نائب الرئيس، وعاد إلى غرفة المفاوضات غاضبًا لإبلاغ ويزمان الذي استأذن للاتصال تليفونيا مع إسرائيل عن هذا الموضوع. وهنا توقفت المفاوضات حتى أتم ويزمان الاتصال بحكومته في تل أبيب عن طريق وسيلة الاتصالات الموجودة داخل القصر، هذه الوسيلة قد أقيمت في مصر بناء على اتفاق سابق بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيجن لتكون وسيلة اتصال مباشرة بين مصر ـ وإسرائيل في الموضوعات الهامة التي تتطلب ذلك، وقد وضعت محطة الاتصال تحت إشراف وزارة الحربية منذ إنشائها إلى أن تقرر إنهاء عملها في مرحلة تالية عندما تأزمت العلاقة السياسية بين الدولتين، وصدر أمر من الرئيس السادات بإنهاء عملها وهو الذي أمر بإنشائها. وربما تم تكليف جهة أخرى بالإشراف عليها بعيدًا عن وزارة الحربية، أو جعلها مباشر معه شخصيًا[٢]!!

وعلى كل الأحوال، بعد قليل وصل رد من مكتب رئيس الوزراء مناحم بيجن ينفي إقامة مستوطنات جديدة على مشارف رفح، وطلب إبلاغ الرئيس السادات. واستؤنفت المباحثات بالانتقال من الحديث عن المطارات والمستوطنات إلى موضوع آخر هو تحديد

---

١ - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٧٥.

٢ - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

حجم القوات على جانبي الحدود، وبادر ويزمان بمقاطعة حديث الفريق أول عبد الغني الجمسي، معرباً أنهم لم يوافقوا على نزع سلاح في الجانبين، بل تحدثوا فقط حول مبدأ، وليس لديهم مجال لنزع السلاح.. أين؟ هل في بئر سبع؟؟

وانتهت هذه الجولة من المفاوضات بأسئلة ويزمان ورفضه لما طرحه الجانب المصري، دون تحقيق أي تقدم في موضوع المستوطنات والمطارات، ورفض إسرائيل المعاملة بالمثل على جانبي الحدود متعللة بأنه ليس لديها مجال لنزع السلاح، فإسرائيل كانت لا تزال متمسكة "بمشروع السلام الإسرائيلي" الذي يتعارض تماماً مع السيادة المصرية ولا يحقق الانسحاب الكامل من سيناء، في الوقت الذي التزم الجانب المصري بضرورة تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء دون إبقاء أي مستوطنات أو مطارات تحت أي ادعاء[١].

هكذا لم تكن المباحثات العسكرية أسعد حظا عما انتهت إليه مباحثات اللجنة السياسية[٢]، اللهم إلا قرار استئناف عملها لأسباب غير موضوعية على أثر ما انتهت إليه اللجنة السياسية بتعليق أعمالها بالقدس[٣].

استئناف المباحثات العسكرية في القاهرة

في جو ملبد بالغيوم، قرر الرئيس السادات استئناف عمل اللجنة العسكرية، حيث وصل ويزمان على رأس الوفد الإسرائيلي، بعد فترة من توقف عمل اللجنة السياسية، ويبدو أن الرئيس السادات كان يرى أن اجتماعات اللجنة العسكرية ضرورية لاستمرار الاتصال والمناقشة بين الجانبين المصري والإسرائيلي.

وفي الواقع لم يكن استئناف هذه المباحثات إلا تكراراً لما دار في المباحثات السابقة، فلم يكن في هذه الجولة من المفاوضات جديد لبحثه، ولذلك اقترح الفريق أول عبد الغني الجمسي استئناف بحث الموضوعات الصعبة التي أثيرت من قبل ولم يتم التوصل فيها إلى

---

١ - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٥٣١.

٢ - يشرح وزير الخارجية تفاصيل مباحثات اللجنة السياسية وملابسات القرار المفاجئ لتوقفها، محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٨١ – ١٠٨.

3 - Melvin A. Friedlander , op. cit , pp 230 ,235.

نتيجة حتى توضع لها نهاية محددة، وخاصة موضوع المستوطنات والمطارات، وكان تقدير الجانب المصري أن إسرائيل لا بد أن تفصح عن موقفها في هذه الجولة، سواء كانت غيرت رأيها أو مازالت عند موقفها السابق؛ حتى تكون مصر في موقف يسمح لها باتخاذ القرار السياسي المناسب على ضوء الرد الإسرائيلي.

وبالفعل، كرر وايزمان موقف إسرائيل بشأن الانسحاب بأن تعود سيناء للسيادة المصرية بشرط ألا يؤثر ذلك على احتياجات الأمن الإسرائيلي وبقاء المستوطنات في أماكنها واستمرار سيطرة إسرائيل على المطارات.

وكرد فعل مضاد، كرر الفريق الجمسي موقف مصر من مسألة الأمن الإسرائيلي بأنه يجب ألا تتم على حساب الأمن والأراضي والسيادة المصرية، واقترح الفريق أول الجمسي أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من مطاري رفح ورأس النقب في آخر مرحلة من مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء. لم يوافق ويزمان، ولكنه أشار بأنهم سيدرسون فكرة إيجاد حل على أساس زمني، وإن كان الوقت في هذه الحالة سيكون طويلًا.

وانتقلت المباحثات لموضوع المستوطنات، الذي استغرق وقتًا طويلًا، وأسلوب ازداد حدة، حينما أكد الفريق أول الجمسي ما ذكره سابقًا بشأن المستوطنات بأنها تتعارض مع السيادة وأن الجانب المصري ملتزم بمبادئ لا يمكن الرجوع عنها، وهي عدم المساس بالأرض والسيادة، وأن مشكلة المستوطنات تخص إسرائيل وحدها وعليها أن تجد حلًا لها وحدها[1].

كما أعاد وزيمان موقف إسرائيل من أن المستوطنات تعتبر جزءًا من عناصر الأمن الإسرائيلي، وبالمقابل شرح الفريق أول الجمسي للجانب الإسرائيلي أن المستوطنات في خليج العقبة تضم عددًا قليلًا من الإسرائيليين ومن السهل جدًا إخلاؤها بسرعة. ويبقى بعد ذلك مستوطنة "ياميت"، معربًا عن استعداد مصر لقبول كل إسرائيلي يريد المجيء للعيش في

[1] - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٥٣٦ - ٥٣٧ .

القاهرة أو في أي مكان آخر، ولكن ليس في منطقة رفح. والاستعداد كذلك لمعاملة الإسرائيلي كما يتعامل أي أجنبي في مصر حسب القانون المصري، وفي هذه الحالة يعامل كفرد فقط. وانتهى الفريق الجمسي من الشرح بالقول "لو بقي الإسرائيليون في رفح فإن ذلك سيكون الشرارة التي تشعل نار حرب قادمة"، وكان الكلام واضحًا ومفهومًا منه أن مستوطنة ياميت لن تبقى. وكان تعليق ويزمان، يجب على الجانب المصري دراسة مشاكل إسرائيل كما تحاول إسرائيل تفهم مشاكل الجانب المصري، وأن إسرائيل لا تستطيع تغيير موقفها بالنسبة لموضوع المستوطنات[١]!!

وهروبًا من فشل المباحثات، انتقلت المباحثات من الصعب إلى الأصعب، لعل يكون هناك مخرجًا، بطرح الموضوع الثالث للمناقشة وفكرة وجود محطات إنذار مبكر عندما يتحقق السلام!!

كان لإسرائيل محطات إنذار مبكر في سيناء قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكانت المحطة الرئيسية في جبل أم خشيب، وكانت هذه المحطة هدفًا رئيسيًا لتدميرها بواسطة هجمات القوات الجوية المصرية وضربات المدفعية منذ اليوم الأول للحرب؛ لأنه كان باستطاعتها اكتشاف تحركات ونشاط القوات المصرية حتى منطقة غرب قناة السويس[٢]. ونتيجة لاتفاقية فض الاشتباك الثاني في سيناء بين البلدين ومعاونة الولايات المتحدة الأمريكية في إقرارها ومراقبة تنفيذها عام ١٩٧٥ أصبح لإسرائيل محطة إنذار مبكر في منطقة المضايق ولمصر محطة إنذار مبكر هناك وللولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأفراد المدنيين ومعهم الأجهزة والمعدات المتطورة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية بواسطة الطرفين في مجال عملها!!

اقترح الجانب الإسرائيلي بواسطة مدير المخابرات شلوم جازيت أن تحتفظ إسرائيل بثلاث محطات إنذار في سيناء إلى أن يتضح أن السلام بين مصر وإسرائيل أصبح ثابتًا!!

[١] - عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ١٨٩.

[٢] - وهو ما كشفت عنه تحقيقات لجنة أجرانات، رغم حذف ما شير إلى هذه المحطة بواسطة الرقيب العسكري.

وسأله الفريق الجمسي كم من الوقت يستغرق ذلك؟

أجاب جازيت: ١٥ عامًا!!

وتساءل الفريق الجمسي: عن من الذي يتولى إدارتها؟

أجاب جازيت: الأشخاص الذي يديرونها حاليًا أو مدنيون إسرائيليون وليس الأمريكيين أو من قوات الأمم المتحدة.

الفريق الجمسي: وكيف سيتلقون تموينهم ؟

أجاب جازيت: عن طريق ممر يؤدي للمحطات!!

وهنا بدت علامات الضيق والضجر على وجه أعضاء الوفد المصري لطرح مثل هذا الاقتراح، الذي يهدف إلى وجود ثلاث محطات إنذار إسرائيلية يعمل عليها إسرائيليون داخل سيناء لمدة ١٥ عا مًا بعد تحقيق السلام، وأن يكون لهم ممر يؤدي إلى المحطات للإمداد والتموين!! ولا ندري أي سلام يتحقق إذن في ظل هذه الاقتراحات المسمومة!!

عندما شعر الجانب الإسرائيلي باستنكار واستياء الجانب المصري، بادر جازيت بأنه ليس هناك أي مانع أن يكون لمصر محطات إنذار داخل الأراضي الإسرائيلية. ونال هذا الاقتراح تأييد ويزمان الذي قال إنها فكرة جيدة لأن إقامة محطات ستكون على أساس المعاملة بالمثل[١].

وهنا أدرك الجانب المصري مغزى هذا الاقتراح وهدفه بما يعنيه عمليًا أن تصبح سيناء وجنوب إسرائيل رقعة واحدة متصلة ترتادها القوات الإسرائيلية والقوات المصرية لمدة ١٥ عامًا بعد تحقيق السلام، وأن تتمركز قوة إسرائيلية في سيناء وقوة مصرية في جنوب إسرائيل طوال هذه المدة. إنه نظام جديد له أعماقه ومضاعفاته وسلبياته السياسية والعسكرية

---

[١] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٣٨ .

والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي لا يمكن قبوله. ولذك رفض رئيس الوفد المصري الفريق أول الجمسي هذا الاقتراح، موضحًا أنه لا توجد دولة في العالم تضع محطات إنذار في دولة أخرى ضد نفس الدولة!!

وكان الموضوع الأخير الذي جرى بحثه خلال تلك الجولة من المباحثات - أخطر موضوعاتها وأهمها- وكان من وجهة نظر الوفد الإسرائيلي هو "ترتيبات الأمن الإسرائيلي"، حيث قام الجنرال تامير بشرح الموضوع موضحًا إن الجيشين المصري والإسرائيلي يجب أن يكونا على مسافة بعيدة عن بعضها، والمطالبة بمسافة فاصلة بينهما حددها الجانب الإسرائيلي بحوالي ١٥٠كيلو مترًا، مؤكدًا أن هذه المسافة حيوية "لأمن إسرائيل"!!

وأعقبه مباشرة، دعم وايزمان لهذا الموضوع بإثارة الحديث الذي جرى بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء مناحم بيجن في القدس والاتفاق على أنه لن ترابط أي قوات مصرية شرق مضايق [متلا والجدي]، وأن تكون المنطقة التي تقع شرق هذا الخط منزوعة السلاح!! وهو ما تمسك به الوفد الإسرائيلي وطالب بإقراره من الجهة العسكرية وتنفيذه[1].

وكان رد الفريق الجمسي، أن هناك سوء فهم حول هذا الموضوع؛ موضحا أنه عندما قال الرئيس السادات "إنه لن ترابط قوات شرق متلا والجدي"، فإنه لم يقصد أن تكون المنطقة شرق خطالمضايق منزوعة السلاح، بل كان يقصد أن القوات الرئيسية للجيش المصري لا تتجاوز هذا الخط. أما المنطقة التي تقع شرق هذا الخط حتى الحدود الدولية التي تقدر بحوالي ١٥٠ كيلومترًا، فإن مصر ستحتفظ فيها بقوات قد يصل حجمها إلى فرقة وقد تكون أقل. وقال الفريق الجمسي أنه لا يوافق على أن يتضمن الاتفاق الكتابي بين البلدين فرض أي قيود لتحركات أو تمركز القوات المصرية في هذه المنطقة شرق المضايق!! وللأسف لم يتحقق

---

١ - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع نفسه، ص ٥٣٦.

حلم الفريق الجمسي، وتضمن الاتفاق بين البلدين كل هذه المحاذير، على نحو ما تطالعنا بـه معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وخاصة الملحق العسكري للمعاهدة!!

وباستنكار ومكر شديد، تساءل ويزمان عما إذا كان بيجن لم يفهـم السـادات إلى هـذه الدرجة؟؟

ولم يكن الفريق الجمسي يملك من الأمر شيئًا للإفلات من مثل هذا التعهد، إلا الرد بأن الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيجن تحدثا عن القوات الرئيسية، ولكن سـترابط في المنطقـة شرق المضايق قوات أخرى قد تصل إلى لواء أو كتيبة وهذا لا يجب أن يسبب قلقًا لإسرائيل.

وعلق ويزمان على ما طرحه الفريق الجمسي من شرح لتعهـد السـادات بهـذا الشـأن، إنه لا يعتقد أن رئيس الوزراء أخطأ إلى هذه الدرجة في فهم أقوال الرئيس السادات[١]!!

ووصولًا لهذا الحد، لم يكن هناك مجال لمناقشة أوسع عن هذا الموضوع؛ لأن كل طرف تمسك برأيه. فقد أضحى أن موضوع الأمن بالنسبة لإسرائيل أصبح سياسة واستراتيجية وهـدفًا ووسيلة. وتحت ستار الأمن يمكن لإسرائيل أن تطالب بأي مكسب بيـنما تحـرم الطـرف الآخـر من تأمين نفسه ضدها، وهي بذلك تنفي عن نفسها صفة الدولة المعتدية والبادئـة بـالهجوم، في الوقت نفسه الذي تزعم فيه تخوفها من احتمالات هجوم مباغت من الطرف الثاني!!

فمنذ بدء المفاوضات العسكرية بين الطرفين نجد أن كل مطلـب لإسرائيـل كـان تحـت ستار الأمن، على النحو التالي:

طلب نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء هو أمن.

طلب الإبقاء على المستوطنات في سيناء هو أمن.

طلب الاحتفاظ بمطارين في سيناء هو أمن.

طلب وضع محطات إنذار إسرائيلية في سيناء هو أمن.

---

[١] - المرجع نفسه، ص ٥٣٩، كذلك عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ١٩٠.

طلب تحجيم القوات المصرية في سيناء هو أمن.

وقبل انتهاء المباحثات، سأل الفريق الجمسي ويزمان: ما هو الهام لأمن إسرائيل من وجهة نظرهم؟؟

رد وايزمان: إن مشكلة مستوطنات رفح هي مشكلة مستقلة، أما نزع سلاح سيناء فهو أمر حيوي للدولتين!!

عقب الفريق الجمسي بسؤاله: بدون المستوطنات والمطارات؟؟

نفى ويزمان، فهو لم يقل بدون مستوطنات!! كانت أسئلة الفريق أول عبد الغني الجمسي مقصودة ولم تكن تكراراً كما يبدو، ولكن لمعرفة إلى أي مدى يطلبون تهديد "أمن مصر" وإلى أي مدى يتقدمون في اتجاه السلام إن كانت لديهم رغبة حقيقية فيه. لقد كان المتفاوضون كلهم عسكريين ويعرفون مغزى الأسئلة ومعنى الإجابات!!

أنهى رئيس الوفد المصري الفريق الجمسي- المناقشة مؤكدًا للوفد الإسرائيلي: أنهم يطلبون من الجانب المصري أن يدفع ثمنًا باهظًا للغاية "لأمن إسرائيل"!! وبهذا الإقرار انتهت المفاوضات دون الاتفاق على أي موضوع!! إلا أنها أوضحت محاولات إسرائيل تحت ستار "الأمن الإسرائيلي" لفرض أوضاع وترتيبات عسكرية تهدد الأمن القومي المصري تمامًا منهذا الاتجاه الاستراتيجي الخطير، بما يعطي لإسرائيل مميزات عسكرية كبيرة ويضعها في الموقف العسكري الأقوى في أي صراع مسلح مع مصر، وهو ما لا يمكن استبعاده في مرحلة السلام[1].

وبناء على ذلك، استشعر الجانب المصري خطورة ما طرحه الوفد الإسرائيلي من مقترحات والأخطر من ذلك ما ذكره وايزمان بأن هناك اتفاق بين السادات وبيجن. وبرغم اعتراض الفريق الجمسي لذلك وتفسيره الموضوعي لمواجهة هذا الادعاء أثناء المفاوضات، إلا

[1] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٤٠.

أنه أراد أن يستوثق من الرئيس السادات شخصيًا مما نسب إليه دون أن يكون لوزير الحربية سابق علم به!!

عقب انتهاء تلك الجولة من المفاوضات العسكرية، طلب الفريق أول عبد الغني الجمسي الرئيس السادات تليفونيًا وشرح له ما قاله ويزمان أثناء اجتماع الوفدين، وأوضح للسادات الخطورة التي تتعرض لها مصر إذا كان الوعد الذي أعطاه لإسرائيل صحيحًا. وتكمن خطورة ذلك في أن يصبح الجزء الأكبر من سيناء حوالي ١٥٠ كيلومترًا حتى الحدود المصرية في شمال سيناء منزوع السلاح، وأن تمركز قواتنا على خط المضايق يعني أنها تتمركز على آخر الخطوط الدفاعية في سيناء، الأمر الذي لا يحقق الدفاع عن سيناء أو منطقة القناة التي تبعد عنه بحوالي ٥٥ كيلومترًا فقط، وأوضح الفريق أول الجمسي أنه بذلك الوضع نترك حوالي ١٥٠ كيلومترًا فراغًا استراتيجيًا دون أي خطوط دفاعية المر الذي يتيح لإسرائيل قطعها واحتلالها في وقت قصير جدًا دون أي مقاومة. وهذا الوضع الجديد لقواتنا يستتبعه حتمًا حرماننا من كل المطارات العسكرية بسيناء فجميعها شرق خط المضايق(١).

ولكل تلك المحاذير؛ قدم المشير الجمسي طلب التماس إلى السادات بأن يتدخل سياسيًا لتفادي هذا الوضع الخطير. ولكن الوقت كان قد فات، ولم يكن السادات مستعدًا لقبول تلك التوصيات والعمل بها مهما كانت الخطورة، واكتفى السادات بالاستماع فقط، واقتصر رده وتعليقه على كل جزء من كلام الفريق الجمسي بكلمة "طيب..طيب..طيب.." وانهى الحديث بشكر الفريق الجمسي!! فقد وعد السادات بيجن ولن يتراجع عما وعد به.. برغم ما أوضحه وزير الدفاع بشأن الموقف الإستراتيجي في ظل الترتيبات سالفة الذكر والذي يضع قواتنا في الموقف ا لاستراتيجي العسكري الأضعف دفاعًا أو هجومًا. وهو هدف رئيسي تسعى إسرائيل لتحقيقه وتنفيذه على أرض الواقع تطبيقا لنظرية الأمن الإسرائيلي التي صاغها قادتها منذ نشأتها والتي تعكس أهدافها السياسية بفرض وجود دولة عنصرية داخل حدود يمكن التوسع إليها ومن خلالها، بحيث تسيطر على المنطقة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا،

١- المرجع نفسه، ص ٥٤٢.

ويكون لها بذلك كلمة مسموعة في العالم بعلاقاتها الاستراتيجية القائمة على المصالح، في تلك المنطقة الحيوية من العالم[1].

وكان موقف السادات إزاء المطالب أو بالأدق الشروط الإسرائيلية مثار جدل واسع بين مستشاريه السياسيين والعسكريين، وبخاصة مطارات سيناء وإمكانية بحثها لتتحول إلى مطارات مدنية أما مسألة التمركز في شرم الشيخ أو على طول الحدود فقد اقترح السادات أن يقوم بعملها أطقم مشتركة من المصريين والإسرائيليين بالمراقبة ويمكن أن يشترك فيها أمريكيون، وليس هناك ثمة حاجة لوجود قوات الأمم المتحدة، ومضافًا إلى ذلك لم تؤخذ مباحثات اللجنة العسكرية بمراحلها المتتالية، وما أثير فيها من موضوعات هامة، موضع إعادة الحسابات وترتيب الأوراق لما لها من تأثيرات على سير مسار المفاوضات السياسية بشكل عام.

وهناك ثمة ملاحظة أخيرة، على مباحثات اللجنة العسكرية ومناقشتها للقضايا المتعلقة بسيناء فقط، وحتى على هذا الصعيد غابت مسألتان في غاية الأهمية: الأولى منهما خاصة بالتمركز العسكري في شرم الشيخ الذي كان شرطًا إسرائيليًا أساسيًا لا تقبل التنازل عنه، أما المسألة الثانية فهي الترتيبات المتعلقة باستغلال نفط بئر [علما] الذي لم يكن قد مضى وقت طويل على اكتشافه وبدء إسرائيل الضخ منه ـ ولربما كان الطرفان قد توصلا إلى نوع من التفاهم على هاتين المسألتين. فموضوع شرم الشيخ الذي كان يحتل مكانًا بارزًا في أي محادثات عن التسوية بين البلدين اختفى فجأة من الصورة، ونظرًا لأهميته الاستراتيجية ـ خصوصا بالنسبة لأمن البحر المتوسط ـ فقد سلم الطرفان بتحويله إلى قاعدة أمريكية تنتقل إليها محطات الإنذار التي أقيمت في المنطقة العازلة على خط الممرات في أم خشيب ضمن اتفاقية سيناء الثانية. وهو ما تجاهله السادات في سبيل تحقيق الحل السلمي واستكمال مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء[2].ربما اعتمادًا على إيمانه بقدرة الجيش المصري على سد مثل هذه الثغرات وثقته في استعداد القوات المسلحة للتصدي الحاسم لأي هجوم إسرائيلي محتمل، فأيا كانت الأوضاع لن تكون أبدا أصعب مما كانت عليه قبل حرب أكتوبر.

١ - مشاريع التسوية، مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٩.

٢ - إلياس شوفاني، مرجع سابق، ص ٥٢ – ٥٣.

وعمومًا، أثبتت تلك الجولة من المباحثات أن استمرار التفاوض المباشر مع إسرائيل دون جدوى، بل يخلق الكثير من المصاعب وتكريس عزلة مصر عن الدول العربية، وتثبيت قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة من خلال التسويف الإسرائيلي. وهو ما أوضحه مشروع الحكم الذاتي، فضلًا عن تواتر التصريحات الرسمية بعدم التخلي عن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة وبعدم العودة إلى خطوط ١٩٦٧ وبخاصة الجولان، كما لم تسلم سيناء من مواصلة إقامة المستوطنات الإسرائيلية بها. وبدا استمرار المفاوضات في ظل هذه التصرفات والإجراءات على مرأى ومسمع من العالم العربي أمرًا لا يمكن تبريره[١].

وحتى لا تفشل مبادرة السادات، حاول السادات تحريك العمل السياسي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وعن طريق جهوده الشخصية مع إسرائيل من جانب آخر، رغم ما شاب الجو العام من الضغط السياسي والإعلامي من الدول العربية ضد مصر- والسادات شخصيًا، وفي ظل توقف المفاوضات السياسية، ووصول المفاوضات العسكرية إلى طريق مسدود، اتجه السادات بجهده الرئيسي إلى العمل السياسي لكسر الجمود في الموقف. فطلب السادات دعوة ويزمان لمقابلته في القاهرة، ثم تكررت دعوته لمقابلته في مرحلة تالية خلال نفس العام في سالسبورج بالنمسا[٢].

ولتحريك الموقف، وصل ويزمان إلى القاهرة يوم ٣٠ مارس ١٩٧٨ تلبية لدعوة الرئيس السادات، بعد أن انتهت اجتماعات الجامعة العربية بالقاهرة في اليوم السابق، وأعلنت القاهرة عن وصول ويزمان يرافقه في هذه الزيارة المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أهارون باراك، وكان في انتظارهما الفريق أول عبد الغني الجمسي، واتجهوا مباشرة إلى القناطر الخيرية لمقابلة الرئيس السادات في استراحته التي تطل على النيل[٣].

١ - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ١١١.
٢ - المرجع نفسه، ص ١٣٤ - ١٣٥.
٣ - عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ١٩٩ .

كان السادات يثق بأن ويزمان هو الوزير الإسرائيلي المناسب ليقوم بالدور السياسي بين مصر- وإسرائيل خصوصًا وأن العلاقات الشخصية بينهما أصبحت وطيدة، بينما كان السادات لا يرغب في مناقشة وزير الخارجية موشى ديان في العلاقات بين البلدين، وبرغم أن ويزمان وديان يتفقان في الفكر السياسي ويلتزم ويزمان التزامًا دقيقًا بسياسة حكومته، وإصراره على تنفيذ مشروع السلام الإسرائيلي الذي قدمه مناحم بيجن في مؤتمر قمة الإسماعيلية خلال ديسمبر ١٩٧٧ سياسيًا وعسكريًا، كما سعى لتحقيق كل المكاسب لإسرائيل في إطار تلك السياسة، وهو ما بدا واضحا خلال جولات المباحثات العسكرية السابقة!!

وفي ظل هذه الثقة المزعومة، ارتفع سقف التوقعات لهذه المقابلة بإمكانية حسم نقط الخلاف الرئيسية التي برزت في المفاوضات العسكرية، إلا أن المباحثات بدأت وانتهت تركيزًا على القضية الفلسطينية. حيث تحدث وايزمان عن إمكانية الوصول إلى اتفاق بشأن سيناء خصوصًا وأنها ستكون تحت السيادة المصرية، ولكن إسرائيل لا تستطيع التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة. وكرر ما طرحه بيجن في مؤتمر الإسماعيلية من أن السيادة على الضفة الغربية ليست لأحد، وأوضح أن الرئيس السادات سبق أن صرح كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية، ولكن يمكن التفاوض حول اتحاد فيدرالي مع الأردن. وطلب ويزمان ألا يكون موضوع الضفة الغربية سببًا في عرقلة الوصول إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل[1]!!

وتداركًا للموقف، رد السادات إنه لن يكون هناك سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية، وإذا أرادت مصر وإسرائيل أن يكون هناك سلام دائم فلا بد من حل هذه المشكلة، لأن السلام الدائم لن يتحقق بعمل اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل!!!!

[1] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٤٦ ، كذلك، رواية عيزرا ويزمان، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

وأشار ويزمان إلى أن مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحته إسرائيل يضمن للفلسطينيين حكمًا ذاتيا، ولهم حق الاتفاق والارتباط بالأردن، وإن السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل يساعد على تحقيق السلام في المنطقة.

وخروجًا من هذا المأزق، أعاد السادات ما قاله بطريقة أكثر توضيحًا وتفسيرًا ملخصه أن الاتفاق المنفرد بين مصر وإسرائيل يترتب عليه ضرر لمصر؛ لأن تفسير ذلك سيكون هو أن السادات ترك باقي الدول العربية بعد أن عقد اتفاقًا سريًا مع الولايات المتحدة وإسرائيل على ذلك، وهنا يجب حل المشكلة الفلسطينية التي إذا أمكن حلها يتمكن السادات من إعلان أن إسرائيل توافق على الانسحاب من الضفة الغربية[1].

ودارت مناقشة طويلة حول هذا الموضوع عن السلطة التي تتولى حكم الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن مصير المستوطنات الإسرائيلية فيها التي أبرز ويزمان ضرورة الإبقاء عليها دون مساس بها، وعن الأمن في الضفة الغربية والقطاع وكيفية تحقيقه والسلطة التي تتولاه، وتشعبت المناقشة بتفاصيل كثيرة عن الجوانب السياسية والقانونية. واعتقد من السادات أن الهدف الرئيس من كل هذه المناقشة هو أن يحصل السادات على موافقة إسرائيل وإعلانها الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن ويزمان لم يرتبط بأي وعد، وأوضح أن الانسحاب الكامل من الضفة والقطاع لن يوافق عليه أي حزب من الأحزاب الإسرائيلية. وكان ذلك في حضور كل من الفريق أول عبد الغني الجمسي- ونائب الرئيس حسني مبارك ، إلا أنهما لم يشتراكا في الحديث الذي دار بين السادات وكل من ويزمان وباراك.

وفي صباح اليوم التالي الموافق ٣١ مارس ١٩٧٨، طلب الرئيس السادات مقابلة ويزمان مرة أخرى، وعلى الفور اصطحب الفريق أول عبد الغني الجمسي- ويزمان إلى استراحة الرئيس السادات، بدأ الرئيس السادات الحديث بأن ممثلي الفلسطينيين من قطاع غزة لم يوافقوا على الرأي الذي تمت مناقشته في اليوم السابق، وأنهم يطلبون أن يكون لهم حق تقرير مصيرهم.

[1] - المرجع نفسه، ص ٥٤٧ ، كذلك محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ١٩٦ .

واستطرد قائلًا: إن تلك هي رغبتهم، ولذلك فإنه من الصعب تنفيذ الاقتراح الذي قدمه في اليوم السابق بدون تأييد الفلسطينيين له. وعلى ذلك فإن المشروع الذي اقترحه وناقشه السادات أمس انتهى عند هذا الحد، أصبح غير قائم، وعاد الموقف إلى ما كان عليه قبل هذا اللقاء[1]!!

ماذا حدث في الفترة بين اللقاء الأول واللقاء الثاني؟ هل أعاد السادات تقديره للموقف؟ وما هي العوامل والأسباب التي طرأت لإلغاء اقتراحه؟ هل كان لوزارة الخارجية رأي آخر وافق عليه؟ ويجيب عن هذه الأسئلة الفريق عبد الغني الجمسي بأنه لا يعلم، ولم يبحث عن ما وراء تراجع السادات؛ لأنه يخرج عن اختصاصه!! وربما كانت الإجابة فيما طرحه ويزمان ذاته.

وعمومًا، بدا واضحًا بوادر مناورة السادات، بوصول دعوة من وزير الدفاع الأمريكي وليم براون لنظيره المصري الفريق أول عبد الغني الجمسي- لزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوع الأول من يونيو ١٩٧٨[2]، وهو ما رحب به الرئيس السادات وأقنع وزير الدفاع الفريق الجمسي بتلبية الدعوة وعدم تأجيلها كما اقترح الفريق الجمسي من وجهة نظره؛ لأنه لم يجد جديد في العلاقات العسكرية بين مصر- والولايات المتحدة، بل كانت محدودة، كما لم يكن هناك تمهيد سياسي للحديث عن تسليح أمريكي للقوات المسلحة المصرية في ذلك الوقت، والأهم أن موقف الولايات المتحدة لم يظهر بالقوة التي كانت منتظرة منها والسرعة المتوقعة لبدء المفاوضات تحت رعايتها بعد مبادرة القدس في مواجهة الموقف الإسرائيلي المتصلب، وهو ما لم يحدث، ولكن كان للزيارة مغزى سياسي مهم[3].

ورغم مبررات رفض الفريق الجمسي، سافر إلى واشنطن تلبية للدعوة، وبدأت زيارته بمقابلة وزير الدفاع الأمريكي الذي كان بانتظاره أمام البنتاجون. وطبقا لمراسم الاستقبال كان

---

[1] - المشير عبد اغني الجمسي، المرجع السابق، ص ٥٤٨.

[2] - وليام كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٤] ، ص ٤٣٢ .

[3] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٥٠.

هناك حرس الشرف يضم جنودًا من الجيش والطيران والبحرية في ظل أجواء الموسيقى العسكرية وطلقات المدفعية، وبعد التحية انتقل الوفد المصري - الذي كان يضم عددًا من كبار قادة القوات المسلحة- يرافقه وزير الدفاع براون إلى مكتبه. واستمرت الزيارة لمدة أسبوع أتاحت للوفد المصري عقد عدة لقاءات وزيارات، كان أهمها لقاء وزير الحربية الفريق أول الجمسي مع بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي في البيت الأبيض بحضور السفير المصري أشرف غربال، كان بريجنسكي على علم تام بنقط الخلاف بين مصر- وإسرائيل في المفاوضات العسكرية بشأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

وناقش الفريق الجمسي- في نقطة واحدة رئيسية من نقط الخلاف وهي إمكانية تعديل الحدود المصرية الإسرائيلية في منطقة رفح بحيث تبقى مستوطنة ياميت في مكانها داخل الأراضي الإسرائيلية. وبالمقابل شرح الفريق أول الجمسي وجهة نظر مصر في رفض ذلك تماما وهو ما سبق أن تمت مناقشته . وعدد الفريق الجمسي أسباب الرفض لذلك مع الجانب الإسرائيلي في المفاوضات العسكرية، وبعد أن شرح الجمسي تلك الأسباب، أنهى حديثه بأن نقطة الخلاف هذه ستكون زناد لبدء حرب جديدة بين مصر وإسرائيل.

وبعد انتهاء مقابلة الفريق الجمسي مع بريجنسكي أخطره بأنه سيقابل الرئيس كارتر بمفرده في مكتبه وأنه سيكون هو فقط معهم في هذه المقابلة. شرح الرئيس كارتر للفريق الجمسي باختصار وبتسلسل دقيق الموقف الذي وصلت إليه الجهود السياسية لتقريب وجهات النظر بين مصر وإسرائيل، وطلب من الجمسي إبلاغ السادات أن أمريكا تقف بحزم، وتبذل كل جهد ممكن لتذليل كل المصاعب حتى يحل السلام في المنطقة. وانتهت المقابلة التي استغرقت حوالي عشرون دقيقة لم يتكلم فيها سوى الرئيس كاتر [1].

---

[1] - المرجع نفسه، ص ٥٥١.

وبرسالة كارتر إلى السادات، بدا أن الولايات المتحدة قررت الدخول مباشرة في المفاوضات بكل ثقلها لتحقيق السلام، وهو ما أثلج قلب السادات وأسعده موقف كارتر وجهود الولايات المتحدة التي توقع لها النجاح. واعتبر هذه الزيارة ناجحة تمامًا من الناحية السياسية؛ لأنها أول زيارة لوزير الحربية المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها خطوة جيدة لإيجاد تعاون عسكري بين مصر وأمريكا في المستقبل.

لم يضيع السادات الفرصة، وسافر إلى سالسبورج بالنمسا صباح يوم ١٢ يوليو ١٩٧٨ وطلب السادات من حسن التهامي إرسال برقية إلى الفريق الجمسي- يطلب منه الاتصال بعيزرا ويزمان عن طريق البعثة الإسرائيلية في جانكليس بتوجيه الدعوة لحضوره لمقابلة الرئيس السادات في سالسبورج في اليوم التالي، على أن يتوجه الفريق الجمسي بالحضور بدوره ا في الموعد المحدد لحضور المقابلة[1].

وعلى الفور، وصل الفريق الجمسي- إلى سالسبورج صباح يوم ١٣ يوليو، وكان في استقباله بالمطار سفير مصر بالنمسا السفير أحمد عثمان، الذي اصطحبه إلى الفندق الذي يقيم فيه السادات وقابل كل من محمد إبراهيم كامل وحسن التهامي. وعلى التو، وصل ويزمان واصطحبه الفريق أول الجمسي إلى الجناح الذي يقيم فيه السادات الذي استقبله بالترحيب، وطلب الرئيس السادات من الفريق أول الجمسي أن ينفرد بالحديث مع ويزمان. وعلى ذلك غادر الجمسي الحجرة وجلس مع السفير أحمد عثمان وحسن التهامي إلى أن انتهت مقابلة ويزمان للرئيس السادات التي استغرقت حوالي ساعتين دون أن يحضرها أو يحضرها وزير الخارجية[2]!!

وقبل أن يغادر ويزمان الفندق دعا الفريق أول الجمسي- لتناول العشاء في الفندق الذي ينزل فيه فاعتذر الجمسي، وبالمقابل وجه الجمسي له الدعوة للعشاء في الفندق الذي

[1] - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٢٧٧.
[2] - المرجع نفسه، ص ٢٧٨.

ينزل فيه فاعتذر وايزمان. وهنا وجه لهما رجل الأعمال النمساوي كارل كاهان الدعوة لتناول العشاء في مطعم يقع في منطقة جبلية عالية يمكن منه مشاهدة المدينة بأنوارها الليلية، وافق الجميع والدعوة المحايدة. وأثناء تناول العشاء تبادل الجميع أطراف الحديث حول مواضيع مختلفة دون الحديث عن المقابلة التي تمت بين السادات ووبزمان، فتطرق الحوار إلى مؤتمر لندن الذي سيعقد خلال أيام في لندن، وأعرب الفريق أول الجمسي عن تشاؤم توقعاته للمؤتمر بعدم نجاحه، كما شاركه ويزمان نفس مشاعره وأنه يتوقع له الفشل أيضًا[١].

وفي صباح اليوم التالي اجتمع السادات بمستشاريه، الفريق أول الجمسي ووزير الخارجية محمد إبراهيم كامل وحسن التهامي في شرفة الفندق فترة قصيرة لم يفصح فيها عن موضوع ونتائج اجتماعه مع ويزمان، ولكنه أشار بأنها كانت مفيدة لحث بيجن على ضرورة اتخاذ إجراء إيجابي قبل موعد انتهاء فترة عمل قوات الطوارئ الدولية، كما أشار بإيماءة إلى زيارة شيمون بيريز له بأنها كانت مفيدة أيضًا!!

ومن المفارقات، أن ما أخفاه الرئيس السادات عن وزرائه ومستشاريه نشرته الصحف الإسرائيلية بعد عدة أيام من مقابلة سالسبورج، بالتفصيل طرحت الطلبات التي اقترحها الرئيس السادات على الحكومة الإسرائيلية عن طريق ويزمان، بأن تعلن إسرائيل استعدادها للانسحاب من العريش وجبل موسى ليصبحا تحت الإدارة المصرية قبل توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، حتى تكون هذه الخطوة من جانب إسرائيل رمزية على طريق السلام. كان السادات يرى أن استعادة جبل موسى ستتيح له فرصة بناء ثلاث دور للعبادة للديانات الثلاث، تضم مسجد وكنيسة ومعبد[٢].

غضب السادات واستشاط غيظًا لتسريب هذه الأخبار التي اعتبرها سرية، ولذلك طلب من الفريق أول الجمسي إرسال برقية إلى ويزمان أخطره فيها "بأن الرئيس السادات غاضب

[١] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٥٤.
[٢] - إلياس شوفاني، مرجع سابق، ص ١٨٩ .

لعدم محافظته على سرية اتفاق الذي تم بينهما". ووصل رد وايزمان على السادات "إنه يعتذر عن ما حدث، ولا يمكن منع حدوثه في النظام السياسي المتبع في إسرائيل، ويرجو ألا تؤثر مثل هذه الأمور على روح الثقة التي تولدت بينهما والتي يجب أن تستمر في العلاقة بينهما"[١]!!

وبعد عدة أيام، وجد السادات ضالته لتنفيس غضبه فقرر إعادة مجموعة الاتصال الإسرائيلية التي كانت في مصر إلى إسرائيل، معبرًا عن استيائه من تصرف الحكومة الإسرائيلية. وأرسل وزير الحربية رسالة إلى ويزمان ملخصها "أنه ليست هناك حاجة لبقاء مجموعة الاتصال بمصر، ولذلك تم عمل ترتيبات إعادتها إلى إسرائيل على متن طائرة مصرية إلى مطار اللد يوم ٢٧ يوليو ١٩٧٨"[٢].

ولنزع فتيل الأزمة، اتصل السفير الأمريكي هيرمان أيلتس تليفونيا بالفريق أول الجمسي، وسأله عما إذا كان من الضروري اتخاذ مثل هذا القرار وتنفيذه. وكان رد الجمسي- عليه أنه ليس هناك ما يدعو لبقائها في مصر، والقرار يجب أن ينفذ، وسينفذ؛ وبذلك انقطع الاتصال المباشر بين القيادة المصرية والقيادة الإسرائيلية عن طريق هذه الوسيلة، وباتت المؤشرات تنذر بالخطر عشية انعقاد مؤتمر ليدز المنتظر.

مباحثات قلعة ليدز

خلال الثامن عشر والتاسع عشر من يوليو ١٩٧٨، عقد مؤتمر ليدز ببريطانيا، باشتراك الوفدين المصري والإسرائيلي برئاسة وزيري خارجية البلدين، وبمشاركة وزير الخارجية الأمريكي الذي افتتح المؤتمر؛ حيث أشار إلى أن جدول الأعمال يتكون من اقتراحين أحدهما مصري والآخر إسرائيلي، بخصوص الضفة الغربية وغزة، ثم أشار إلى عدة نقاط اتفق عليها الطرفان بأن المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام وإلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي وإجراء

---

[١] - المشير عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٥٥ ، كذلك، محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

[٢] - المشير عبد الغني الجمسي، المرجع السابق.

انتخابات في الضفة والقطاع وضرورة إيجاد ترتيبات أمنية لما بعد انتهاء الفترة الانتقالية واشتراك الأردن في المفاوضات وتحمل مسئولية بعض المهام في إدارة شؤون الضفة والقطاع، والاتفاق أولًا وقبل كل شيء لا على إنهاء الأعمال العدوانية فحسب، بل إقرار سلام حقيقي، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين الطرفين واختتم حديثه آملا في إيجاد حل لأوجه الاختلاف [١].

وشرع ديان في شرح المشروع الإسرائيلي والذي يتضمن إلغاء الحكم العسكري بهدف إنهاء وضع سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين العرب حتى يمكن لهم أن يتولوا أمورهم بأنفسهم كما أن المشروع تضمن إمكانية إعادة النظر فيه بعد خمس سنوات. وبذلك وضح أن هدف المشروع الإسرائيلي هو إتاحة فرصة زمنية في ظل استمرار احتلالها وسيطرتها على الضفة والقطاع تعمل إسرائيل خلالها على خلق واقع جديد على الأرض وزرعها بالمستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين مما يغير من تكوينها الديموغرافي وخلق أوضاع من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى ضم هذه الأراضي وابتلاعها. وهو ما رفضه الجانب المصري كما سبق رفضه من قبل في قمة الإسماعيلية ؛ لأنه يتناقض مع القرار ٢٤٢، ويغفل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة [٢].

وقام الدكتور أسامة الباز بشرح المشروع المصري بتأكيده بأن حل المشكلة الفلسطينية يعد أمرًا جوهريًا لإقرار السلام في الشرق الأوسط، وأنه لابد له من الاستناد إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كذلك ينبغي الاهتمام باعتبارات الأمن المشروعة لجميع الأطراف. وضمانًا لتحويل السلطة على نحو سليم أشار الاقتراح إلى المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام، يتسنى للفلسطينيين في نهايتها تقرير مستقبلهم الخاص. على أن تتم المباحثات

١ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٤٣.

٢ - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

بين مصر والأردن وإسرائيل وممثلين عن الشعب الفلسطيني، مع اشتراك الأمم المتحدة بهدف الاتفاق على تفاصيل نظام الحكم في المرحلة الانتقالية، وإعداد جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي، وترتيبات الأمن المتبادلة - خلال وعقب المرحلة الانتقالية - وسبل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. كما نص المشروع على انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية [و القدس وقطاع غزة] التي تم احتلالها منذ يونيو ١٩٦٧، مضافًا إلى ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي يسري على المستوطنات التي تمت إقامتها في المناطق المحتلة[1].

وتضمن الاقتراح المصري بند نص على إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في هذه المناطق مع بداية المرحلة الانتقالية، على أن تتولى الأردن مسئولية الإشراف على إدارة شئون الضفة الغربية، في حين تتولى مصر هذه المسئولية بالنسبة لقطاع غزة، على أن تتعاون الأردن ومصر - مع ممثلي الشعب الفلسطيني الذين يتم انتخابهم والذين سيمارسون سلطة مباشرة لإدارة الضفة الغربية وغزة. وأخيرًا تتمثل مهمة الأمم المتحدة في الإشراف على عملية الانسحاب الإسرائيلي واستعادة السلطة العربية[2].

كما أوضح الباز أن الاقتراح الإسرائيلي بشأن منح الحكم الذاتي لا يعتبر وافيا؛ حيث يرتكز على أسس لا يقبلها الشعب الفلسطيني، وأي ترتيب يتم التوصل إليه في هذا الصدد يستلزم موافقة الفلسطينيين. وهم يرون أن منح الحكم الذاتي ليس كافيا، فهم يريدون حقهم في تقرير المصير فضلًا عن ذلك فإن المطلوب هو إيجاد حل شامل للصراع يشمل حل المشكلة الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة، كما أن مبادئ هذه التسوية يجب أن تسري على الجبهة السورية كذلك، ومن ثم فقد استند الاقتراح المصري إلى عنصرين يكمل أحدهما

١ - موشي ديان، المرجع السابق، ص ١٤٢.
٢ - المرجع نفسه، ص ١٤٣.

الآخر، انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها، وإيجاد ترتيبات أمن ملائمة لتعويض إسرائيل عن الأراضي التي ستجلو عنها. وعدد الباز ستة أساليب لتوفير الأمن تعتبرها مصر كافية للدفاع عن إسرائيل؛ مناطق منزوعة السلاح ومناطق يتم فيها تخفيض عدد القوات وتواجد قوات الأمم المتحدة[١]، ومحطات للإنذار المبكر بواسطة طرف ثالث، وحرية الملاحة عبر مضيق تيران وتطبيع العلاقات[٢].

وعلى الفور، رفضت إسرائيل المشروع المصري على أساس أنه يدعو لانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك القدس الشرقية، كما يدعو لقيام دولة فلسطينية تشكل خطراً على إسرائيل[٣].

وبهذا الوضع، بدت فجوة الخلاف بين الموقفين المصري والإسرائيلي شاسعة وتعكس بوضوح أهدافهما المتناقضة؛ مما دفع وزير الخارجية الأمريكي سيروس فانس لإجراء مشاورات منفصلة بين الوفدين فيما بين الجلسات، بهدف تضيق فجوة الخلاف وتقريب وجهات النظر المتناقضة حول المسائل المعقدة لترتيبات الأمن مقابل الانسحاب وتقرير المصير للفلسطينيين. إلا أنه لم تفلح الوساطة الأمريكية أمام تصلب المواقف[٤].

لينتهي المؤتمر، برفض إسرائيل لأي اقتراح لإبرام معاهدة سلام تقوم على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧- حتى مع إدخال تعديلات طفيفة - وإعادة السيادة العربية

١ - محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٢٨٩.
٢ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٤٤.
٣ - بدر عبد العاطي، مرجع سابق، ص ٢٦.
٤ - سيروس فانس، مرجع سابق، ص ٤٨ .

على المناطق المحتلة، وحتى لو رافق هذا الاقتراح التزام بتوفير ترتيبات أمنية لاعتبارات قومية وعملية وأمنية على حد سواء فلا بديل عن الأرض للأمن[1].

وأخيراً، كشف الوفد الإسرائيلي عن أهدافه من تلك الجولات، بأن إسرائيل غير مستعدة إلا لمناقشة اقتراح لإبرام معاهدة سلام على أساس تسوية إقليمية محدودة وفي حالة الموافقة على اقتراح الحكم الذاتي فإن إسرائيل ستكون على استعداد لمناقشة مسألة السيادة أو الوضع الدائم للأراضي بعد مضى الفترة الانتقالية[2]. مما أدى في النهاية إلى فشل مباحثات ليدز، ليفتح بذلك المجال أمام دور أمريكي أكثر تدخلًا وحسمًا، فقرر كارتر إعطاء المفاوضات الدفعة الأخيرة، بدعوة السادات وبيجن لمؤتمر قمة كامب ديفيد.

بانتهاء مؤتمر ليدز بالفشل وصل السادات إلى مفترق طرق؛ فكان السادات بالغ المرارة وبدا مصممًا على فعل كل شيء من أجل إثارة أزمة إزاء التعنت والصلف الإسرائيلي، فأعلن إنهاء المفاوضات وطرد البعثة العسكرية الإسرائيلية في جانكليس؛ حيث لم يعد لها مبرر خاصة بعدما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي بأغلبية ساحقة رفض الطلب الذي تقدم به السادات - لوزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان - لإعادة العريش وجبل سيناء إلى مصر - أثناء زيارته لفيينا - لأنه ليس من حق أي شخص أو أية دولة أن تحصل على شيء مقابل لا شيء؛ لأن مثل هذه التنازلات لا يمكن أن تتم إلا على أساس قاعدة المعاملة بالمثل. ولن تتنازل إسرائيل عن أية حبة رمل في سيناء كهدية، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات[3].

---

١ - موشي ديان، مرجع سابق، ص ١٥٥ ، كذلك، وليام كوانت، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

٢ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٤٦ - ١٤٧.

3 - Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 36.

ولنزع فتيل الأزمة، قرر كارتر دعوة الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن إلى قمة كامب ديفيد في أوائل سبتمبر ١٩٧٨، فكان لابد للولايات المتحدة الأمريكية حفاظًا على مصالحها في الشرق الأوسط أن تضع ثقلها لإقناع السادات وبيجن بقبول التفاوض، تفاوضًا شاملًا مباشرًا [1]، يكون فيه كارتر هو المنظم والحكم في آن واحد. وعلى هذا الأساس، قررت واشنطن القفز بالمفاوضات إلى كامب ديفيد.

***

[1] - جيمي كارتر، الحفاظ على الإيمان، ص ٣٣، كذلك، سيروس فانس، مرجع سابق، ص ٥٢.

الفصل السادس

الترتيبات العسكرية والانسحاب الإسرائيلى من سيناء

الترتيبات العسكرية في اتفاقيات كامب ديفيد

وحتى لا ينتظر مفاجآت السادات قرر كارتر أن يلعب بالجميع ليربح الكل، لتقفز واشنطن بالمفاوضات إلى كامب ديفيد، ولذلك تقرر إيفاد وزير الخارجية الأمريكية فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن والسادات إلي الالتقاء في كامب ديفيد[١].

وبحلول أول أغسطس توجه فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن والسادات إلى قمة كامب ديفيد في أوائل سبتمبر. وقبل كلاهما الدعوة بسرور تصريحات بيجن اللاذعة أثناء وجود فانس بالقدس في أغسطس ١٩٧٨ لإجراء مباحثات تمهيدية لقمة كامب ديفيد[٢].

وبالفعل بدأت قمة كامب ديفيد، وبادر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ببدء الاجتماعات التمهيدية لكشف النوايا وتقريب وجهات النظر بين الطرفين المصري والإسرائيلي، حيث كشف لقاء كارتر برئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن عن نوايا إسرائيل بشأن الانسحاب من سيناء، فأوضح بيجن موقفه بشأن الإبقاء على المستوطنات في سيناء بحجة أنها تخلق نطاقاً حاجزاً بين مصر وغزة، وتفضيل الوصول إلى اتفاق حول سيناء أولاً، ثم يليه بعد ذلك اتفاق ثان حول الضفة الغربية وغزة. مع الوضع في الاعتبار نزع سلاح سيناء، مع الإبقاء على المطارات العسكرية الثلاثة التي أنشأها الإسرائيليون وتحت سيطرتهم وذلك لثلاث سنوات على الأقل وفي نهاية تلك المدة يُسلّم واحدٌ أو اثنان من تلك المطارات التي يمكن أن تحول لمطارات مدنية إلى مصر، مع ضمان استمرار إسرائيل في استخدامها أما فيما يخص المطار الثالث، فإنه ليس لدى بيجن مانع من تحويله إلى قاعدة عسكرية أمريكية[٣].

---

١ - جيمي كارتر، مرجع سابق، ص ٣٣، وكذلك، سيروس فانس، خيارات صعبة، ص ٥١ - ٥٢.

٢ - صرح راديو صوت أمريكا أن هناك تكهنات في الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة قد تنظم عقد مؤتمر قمة ثلاثي يضم الزعماء كارتر والسادات وبيجن، وأضاف الراديو أن بيجن صرح بأنه مستعد لدراسة هذا الاقتراح. ومن ناحية أخرى صرح بيجن بأنه أثناء مباحثاته مع فانس لم تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل إجراء أي تعديل في موقفها من قضية الشرق الأوسط. وأنه يتعين على السادات أن يوافق على عقد اجتماع قمة ثلاثي دون شروط مسبقة. وفيما عدا ذلك التزم كل من الجانب الأمريكي والإسرائيلي الصمت التام فيما يتعلق بالهدف من زيارة فانس. اللهم إلا الحملة الإعلامية باستغلال الموقف واستعادة ما تم فقدانه منذ مبادرة السادات مع التلويح بلهجة التهديد والوعيد وتصعيد التوتر السائد في المنطقة. انظر محمد إبراهيم كامل، ص ٣٥٩ - ٣٦١.

٣ - هكذا ساوم بيجن بمزايا للحليف الاستراتيجي في غير حقه وهو ما يؤكد صراحة أن بيجن وكارتر جبهة واحدة ضد السادات الذي لم يدرك ذلك الخطر، أو ربما كان مدركا، ولم يكن أمامه إلا تجاهل هذه الحقيقة، المرجع نفسه، ص ٤٥.

وكان ذلك لاختبار مدى قوة السادات وصلابته إزاء المستوطنات والمطارات بسيناء. فأخفى بيجن ببراعة تامة حتى اللحظة الأخيرة تنازلاته النهائية بشأنهما، بل جعلها أهم أوراقه الرابحة ومحور المباحثات لتفادي أية ضغوط[١]. ورغم أن الهوة بين مقترحات بيجن والسادات كانت لا تزال شاسعة إلا أنه لم يكن هناك ما يدعو للتشاؤم فقد اعتمد كارتر على سيل تنازلات جديدة من جهة السادات[٢].

وعلى ضوء ذلك، وبعد ظهر السادس من سبتمبر ١٩٧٨عقد الثلاثة الكبار أول اجتماع لهم - لم يحضره أعضاء الوفود الثلاثة - حيث قرر الزعماء أن يكون الهدف من وراء كامب ديفيد هو التوصل إلى إطار اتفاق يتضمن العناصر الأساسية لإبرام معاهدة سلام بين مصر- وإسرائيل. وقد أعرب كارتر عن أمله في أن يتوج المؤتمر بتوقيع المعاهدة ذاتها. غير أن ذلك - مثل ما أشار السادات - يتطلب التوصل إلى اتفاق واتخاذ قرارات بشأن التفاصيل الهامة العديدة التي ستدرج في المعاهدة؛ الأمر الذي يستغرق بعض الوقت ربما يصل إلى ثلاثة أشهر. ومن ثم تم الاتفاق على التركيز على المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحاسمة موضع الخلاف بين مصر- وإسرائيل، بعد ذلك تقوم الوفود بمعالجة التفاصيل العملية، داخل الإطار المتفق عليه الأمر الذي أسفر عن وجود خلافات حادة بين البلدين على حد سواء[٣].

وحتى نهاية اللقاء الأخير في اجتماعات القمة، كان بيجن لا يزال يقترح إرجاء دراسة بعض القضايا المتعلقة بسيناء في المستقبل بما فيها المستوطنات والمطارات، على أن يقوم بذلك مسئولون عسكريون من البلدين، وعرض نتائج المباحثات على حكوماتهم. وهو ما رفضه السادات وأصر على عدم تنازله بشأن المستوطنات والمطارات، كما أنه لا يقبل بوجود عسكري في سيناء سواء كان إسرائيليا أو أمريكيا[٤]. وبرغم نجاح تشدد السادات بشأن المستوطنات والمطارات إلا أنه عجز أمام شرط التواجد العسكري في سيناء على نحو ما سنرى.

١ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٢٦٦.
٢ - جيمي كارتر، مرجع سابق، ص ٤٦.
٣ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٥٨.
٤ - جيمي كارتر، مرجع سابق، ص ٥٥ – ٥٦.

وبـدت مماطلـة بـيجن ومراوغتـه عـلى أعصـاب السـادات بـالتلويح إلى "دكتاتوريته وسطوته، وإمكانية تحويل الرأي العام المصري كيفما يشاء - فليس أدل على ذلك من زيارة القدس - فإذا غض السادات النظر عن المستعمرات الثلاث عشرة في سيناء يستطيع أن يقنع الشعب المصري بسهولة بأن وجودها ليس مشكلة على أي حال، أما بيجن فهو ملتزم بجدول انتخابي"[١].

وهنا وصلت المفاوضات إلى مأزق حقيقي بسبب التناقض الحاد بـين الموقفين المصري والإسرائيلي، فقد ظهرت مشاكل عسيرة في التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسـيناء فكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيـل عـن المسـتوطنات والمطـارات العسـكرية شريطـة وضـع ترتيبات أمنية صارمة انطلاقا من موقف السادات المتشدد إزاء الأرض والسيادة لأنهـما خـارج المساومة. إلا أن مرونة السادات تكفلت بالالتفاف حول كل ذلك.

وفي اليوم العاشر الموافق ١٤ سبتمبر تم التوصل إلى صيغة متفق عليها بشـأن مسـألة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بعرضها على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها. وأعلـن السـادات بدوره أنه إذا وافقت إسرائيل على طلبه الخاص بإزالة المستوطنات يصبح في إمكانـه التوقيـع على الاتفاقية[٢].

وفي ظل هذا الجمود أصبح التوتر الشديد يسيطر على السادات؛ نظراً لمرور الوقـت واقتراب موعد انتهاء القمة يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ دون ظهور أي بوادر للتوصل إلى اتفـاق أو لضغط أمريكي على بيجن لإبداء مرونة في مواقفه المتصـلبة. فجـاءت زيـارة دايـان للسـادات منفرداً لتؤكد ذلك وبشكل قاطع وتكون بمثابة مفترق طـرق لمباحثـات كامـب ديفيـد؛ حيـث أكد دايان على عـدم الانسـحاب مـن المسـتوطنات ومطـارات سـيناء واسـتخدام ورقـة سـيناء

١ - بتعظيم ذات السادات وقدرته على قمع معارضيه، من جهة، والاستخفاف بقوة الشعب، الذي جهل كارتر وبيجن طبيعة شخصيته ومخزونه الحضاري، كان التلويح بأن المصريين شعب قابل للتأثير يسلم قيادته إلى رؤسائه ومن ثم يملون عليه معتقداتهم وسياستهم، جيمي كارتر، المرجع السابق، ص ٥٩. وكذلك، محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٤١٩ - ٤٢٠.

٢ موشي ديان، الاختراق، ص ١٦٩.

للمقايضة وإطلاق يد إسرائيل في الضفة والقطاع والضغط على مصر للخروج من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي مقابل حصولها على سيناء[١].

ولمواجهة ذلك المأزق، لم يكن للسادات من مخرج إلا مناورة واهنة لعل وعسى- أن تحدث دويها؛ بأن شرع في حزم حقائبه استعدادا لمغادرة كامب ديفيد. ولكنه سرعان ما تراجع أمام ضغوط كارتر، الذي كان يخشى مغادرة السادات لكامب ديفيد ـ الذي كان بيده مفتاح الحرب والسلام في الشرق الأوسط ـ لما لذلك من أبعاد وما يتبعه من تطورات خطيرة، لعل أهمها ما سوف يحدثه من تحالفات الدول العربية أولاً، ثم تحالفاتها بالاتحاد السوفيتي من أجل ذلك أقنع كارتر السادات بالبقاء[٢]، وكان ذلك نقطة تحول هامة في سير المباحثات.

فجاء المشروع الأمريكي المعدل لرسم الطريق إلى سلام كامل بين مصر وإسرائيل، ففي الوقت الذي وافق فيه السادات على وجود قوات الأمم المتحدة، ومد فترة سحب المستوطنات من سيناء لمدة ثلاث أعوام تبدأ من توقيع معاهدة السلام[٣]، فقد تم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن المسألة الشائكة المتعلقة بإزالة المستوطنات من سيناء - بعدما نجح بيجن في الاستخدام الاستراتيجي للوقت بإرجاء مناقشة هذه القضية حتى قرابة نهاية المحادثات لتجنب التعرض لضغوط بشان المشاكل الرئيسية - وإحالتها للكنيست الإسرائيلي للتصويت عليها، وربما شعر السادات أنه سيكسب تلك الجولة مادام أن المسألة خرجت من يد بيجن وأصبحت في يد الرأي العام الإسرائيلي الذي ضحى السادات من أجل إرضائه بالكثير[٤].

أما بشأن التمسك بمبدأ السيادة الكاملة على أرض سيناء والموقف العسكري؛ فقد تصدت إسرائيل بالرفض القاطع للإذعان لهذا المبدأ، فاشترطت وضع قيود والتزامات إزاء الانسحاب من سيناء؛ بحيث يكون السلام ملزما لمن هو بعد السادات؛ تفاديا لمفاجآت

١ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٦٧ – ١٦٨. كذلك، انظر، عيزرا وايزمان، مرجع سابق، ص ١٤٠ -١٤٤ .
٢ - جيمي كارتر، مرجع سابق، ص ٨٥ .
٣ - المرجع نفسه، ص ٨٦ .
٤ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٧٤.

الظروف وتقلبات السياسة المصرية يجب أن تكون بنود الاتفاقية العسكرية واضحة محددة تحفظ لإسرائيل كل ظروف الأمن والمصالح الإسرائيلية في خليج العقبة، وضمان ألا تصبح سيناء منطقة تجمع وحشد قوات الجيش المصري مرة أخرى؛ ليصبح منطلق تهديد مباشر لإسرائيل في حالة نشوب حرب إسرائيلية عربية على الجبهات الأخرى أو حتى الجبهة المصرية ذاتها[1]. إلا أن مقترحات كارتر وأقصى ما أمكن الضغط به على إسرائيل موضحا على خريطة الموقف العسكري، كانت الحد الفاصل لذاك الجدل الدائر.

وعلى الفور، قبل السادات أن يكون لمصر في منطقة المضايق الاستراتيجية ثلاث فرق للجيش المصري. فمن وجهة نظر واشنطن وتل أبيب أنها كافية للدفاع عن قناة السويس دون أن يكون لها القدرة على التقدم نحو النقب الإسرائيلي عبر حدود فلسطين. والأخطر من قبول السادات لذلك هو إبداء حسن النوايا إزاء تلك القضية الشائكة التي تتحدد على أساسها مسئولية المستقبل بالنسبة لأي مواجهة مع إسرائيل، فاقترح السادات أن تحتفظ مصر في قطاع الممرات الجبلية الثلاث بفرقة واحدة بدلا من ثلاث فرق. وعاد كارتر إلى بيجن ليزف إليه تلك البشرى التي فاقت وتجاوزت كل توقعات الجانب الإسرائيلي وكارتر ذاته. مما ساهم في فتح شهية المقايض الإسرائيلي بطلب ألا تعامل مصر إسرائيل على قدم المساواة بالنسبة للأرض المنزوعة السلاح على جانبي الحدود، لأن حجم أرض إسرائيل أقل من حجم أرض مصر؛ فقبل السادات بكل مجاملة وطيب خاطر.

ولمواجهة إصرار واشنطن على ألا تحتفظ إسرائيل في هذه المنطقة المنزوعة السلاح إلا بكتيبة واحدة مقابل تنازل السادات عن الاحتفاظ بثلاث فرق بفرقة واحدة في خط الدفاع الأول عن مصر، طلب عيزرا وايزمان أن تسمح مصر لإسرائيل بالاحتفاظ بثلاث كتائب مسلحة وقادرة على التحرك في منطقة الحدود الإسرائيلية، وقدم للسادات ورقة بذلك فعدلها السادات لأربع كتائب بدلا من ثلاث ـ بقرار منفرد وغياب تام للوفد المصري ـ وعاد وايزمان

١ - شهادة حسن التهامي، أحد أعضاء الوفد المصري وأحد المقربين لدى السادات، محمد الطويل، مرجع سابق، ص٤٣٢.

ليثبت كل ذلك في صيغة الاتفاق الجاري إعدادها. وحينما ووجه السادات بمعارضة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لتلك التنازلات الخطيرة، أشار السادات بأنها من قبيل طمأنة إسرائيل حتى يتحقق السلام المنشود، فضلا عن أنه لن يرجع عما وعد به فهذه كرامته، فلا يمكن شطب إمضائه على الخريطة. أما بشأن مواجهة أي خطر داهم فسوف يتم التصرف حياله بأي أسلوب[١]!!

وفي وقت لاحق من بعد ظهر ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ اجتمع السادات وكارتر للمرة الأخيرة لمناقشة الاتفاق الذي كاد يقترب من الاكتمال. كان السادات متحفظا ولم يكن مزاجه مفعما بالارتياح لعمل تحقق على خير وجه؛ فإن الجميع يدركون أن هناك مشاكل كثيرة كانت لا تزال قائمة، ولكنه اتخذ في النهاية قراراً سياسياً بقبول أفضل اتفاق متاح حينئذ[٢].

وأخيراً، حانت ساعة الصفر بدقات الحادية عشرة من مساء السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٨ بتوقيت واشنطن باعتلاء السادات المنصة وتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد وصدق عليهما كارتر شاهداً واختتمت بتوقيع مناجم بيجن[٣]. وارتضى الجميع بأفضل ما هو متاح حققته دبلوماسية اجتماعات قمة كامب ديفيد، على أمل أن تكون المرحلة التالية من المحادثات - إن وجدت - كفيلة بسد بعض الثغرات وتوضيح مجالات اللبس والغموض[٤] وربما كان الزمن كفيلًا بذلك.

وعلى هذا الوضع، انتهت اجتماعات قمة كامب ديفيد بتوصل مصر وإسرائيل في النهاية إلى هدفهما المتعلق بمعاهدة السلام الرسمية، إلا أن الهدف الأوسع مدى الخاص بإيجاد حل سلمي للمسألة الفلسطينية ظل بعيد المنال. حيث تم التوصل إلى اتفاقيتين- مثلتا إطارين للمفاوضات - الأولى تتضمن إطارا لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعالج مبادئ

---

١ - محمد الطويل، المرجع نفسه، ص ٤٣٤-٤٤٠. ومن المفارقات أن ذلك الوضع الذي هو من صنع السادات وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع موقفه أثناء إدارته للحرب ومعالجة الثغرة ورفض سحب أي قوات غرب القناة على نحو ما أوضحنا سابقا.

٢ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٢٦٩.

٣ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٧٤.

٤ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٢٦٩.

اتفاق مصري إسرائيلي ويرسم أسس معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على أن تنجز وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ عقد اتفاقيتي كامب ديفيد. أما الاتفاق الثاني فتضمن إطارا للسلام في الشرق الأوسط وكان الأكثر تعقيداً وأقل تحديداً؛ حيث يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة، وذلك لمدة خمسة أعوام دون تحديد موعد بدئها أو ما سيخلفها بعد انقضاء الأعوام الخمسة، ومن جهة أخرى تضمن الإطار أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى[1].

ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين بمثابة صيغة مصرية أمريكية إسرائيلية، وقد عكست هذه الصيغة القوى والمراكز النسبية والمصالح التي يضعها كل طرف في مقدمة أولوياته وموقعه على خريطة علاقات القوى الفعلية في المنطقة[٢].

وبرغم إصرار السادات على عملية الربط بين التوصل إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتي وتوقيع معاهدة السلام ورفض الحل المنفرد، إلا أنه لم يصمد طويلا. فقد تم إجراء مفاوضات السلام مع إسرائيل قبل إجراء المناقشات الخاصة بالمسألة الفلسطينية. وسرعان ما تلاشت أهمية مسألة الربط بين الاتفاقيات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، مضافا إلى ذلك إقرار بأن العلاقات المصرية الإسرائيلية لن تتوقف بأي حال من الأحوال على حل القضية الفلسطينية أو تكون رهنا لها[٣].

وأيا كان الأمر، فقد تضمنت اتفاقية " إطار السلام في الشرق الأوسط " الموقعة في كامب ديفيد ديباجة شملت المبادئ العامة بشأن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي : وأهمها اعتبار القرارين الصادرين عن مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بمثابة الأساس لأي تسوية سلمية

1 - William B. Quandt , Camp David , op. cit , p 240.

٢ - في الواقع أنه لم تخل أي مقترحات تتعلق بحل القضية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ من الإشارة إلى ضرورة أن يمر هذا الحل بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا لفترة انتقالية [بدءا من مبادرة ريجان ومرورا بمبادرة شولتز عام ١٩٨٥، وانتهاء بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني المشترك في واشنطن عام ١٩٩٣] وحتى وقتنا الراهن، بدر عبد العاطي، مرجع سابق، ص ٤٠.

٣ - موشي ديان، الاختراق، ص ١٧٥.

للصراع العربي الإسرائيلي، وأن تسوية الصراع تتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة.

إطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

تضمنت وثيقة الاطار موافقة كل من البلدين على التفاوض بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار، مع تأكيد تطبيق جميع مبادئ قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، لحل النزاع بين مصر وإسرائيل، على أن تنفذ شروط معاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات. وهي فترة اختبار عملي لسلوك وتوجهات السادات إزاء إسرائيل ومدى تنفيذه وامتثاله للشروط والقيود الواردة بالمعاهدة.

ووافق الطرفان على المسائل التالية :

أ- الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب.

ب- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

جـ- استخدام المطارات التي ستتركها إسرائيل [بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ] للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول.

د- حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ التي تنطبق على جميع الدول. مع اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل.

هـ- إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن[١].

ثانياً : الانسحاب المرحلي وتمركز القوات العسكرية وانعكاساتها على مبدأي السيادة والأمن، أما بند انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء فقد تحدد على مرحلتين :

١- وثيقة الاتفاق، وزارة الخارجية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، مصدر سابق، ص ١٥ - ١٦، وملاحق دراسة، فاتن عوض، السادات واتفاقيات كامب ديفيد. ص ٤٣٧ -٤٥٠ .

المرحلة الأولى

وهي التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد ضمن إطار الاتفـاق، وتـم إرجـاء المرحلـة الثانية إلى ما بعد توقيع معاهدة السلام بحوالي سنتين أو ثلاثة.

الانسحاب المرحلي

فسوف يتم بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط يمتد من نقطة شرق العـريش شـمالًا إلى رأس محمد جنوبا في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع معاهـدة السـلام. وإثـر إتمام الانسحاب المرحلي الأول تلتزم مصر ـ بإقامـة علاقـات طبيعيـة مـع إسرائيـل بمـا في ذلـك الاعـتراف الكامـل [متضـمنا علاقـات دبلوماسـية، ثقافيـة واقتصـادية] مـع إنهـاء المقاطعـة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمـام حريـة حركـة السـلع والأشـخاص، والحمايـة المتبادلـة للمواطنين وفقا للقانون[1].

ومعنى ذلك، أن تجرى عملية تطبيع العلاقات بشكل كامل، وأن يقام بالقاهرة سـفارة إسرائيلية بينما لا يزال أكثر من نصف سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي والـذي قـد يمتـد لثلاثـة أعوام[2]. رغم ما أعلنه السادات بأن ذلك لن يحـدث في عهـده. ولكـن مـا أثبتـه الواقـع ينفـي صحة ذلك شكلًا وموضوعًا، بل إن التطبيع مع إسرائيل لم يكن ليحدث إلا في عهد السادات[3].

أما مسألة السيادة فسوف توضحها ترتيبات الأمن وأوضاع تمركز القوات العسـكرية في سيناء كما يلي :

١ - نص الوثيقة، المصدر نفسه، ص ١٦ - ١٧.

٢ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مرجع سابق، ص ٥٠.

٣ - من المفارقات أن السادات ظل يؤكد مرارا حتى منتصف عام ١٩٧٧ على إعلان أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي غير وارد بالمرة. وأنها مسألة لابد أن تنتظر جيلا آخر على الأقل، أي حتى تزول مرارة وأحقاد ثلاثين عاما من ويلات الحروب إلا أنه في نهاية المطاف تراجع تكتيكياَ وأصبح مدفوعًا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، لاستكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وهو ما سوف توضحه بنود معاهدة السلام وملحقاتها وإجراءات تنفيذها.

إذا سلمنا، بأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء لا مفر أن تصحبه ضمانات أمن فإنه من المفترض أن تتسم هذه الضمانات بصفة المعاملة بالمثل للطرفين وإلا كانت قيودا على طرف لحساب أمن وسيادة الآخر. وهو ما ورد في صدر ديباجة وثيقة إطار السلام في الشرق الأوسط على أساس التبادل والمعاملة بالمثل. وهذا الشرط قد تمت مراعاة حده الأدنى في الوثيقة المصرية التي أعدت لمباحثات كامب ديفيد؛ فقد نص المشروع على إقامة مناطق منزوعة السلاح، وأخرى محدودة التسليح على جانبي الحدود، ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود، ووضع نظام إنذار مبكر على أساس المعاملة بالمثل، وتحديد نوعية الأسلحة التي تحصل عليها الدول الأطراف ونظم التسليح فيها، مع انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[1].

وبغض النظر، عما أوصت به الوثيقة المصرية وتناولته من مبادئ، فالأهم هو ما تم الاتفاق عليه بالفعل في معسكر كامب ديفيد، وما هو قابل للتنفيذ العملي على أرض الواقع.

فقد تم الاتفاق على ضمانات الأمن بما تشتمل عليه من إنشاء مناطق منزوعة السلاح، ومناطق مقيدة التسليح، ومحطات الإنذار المبكر داخل سيناء فقط، ولم يشترط وجودها بالمقابل في إسرائيل. أما عن انتشار القوات الدولية : فقد تم تحديد مرابطة قوات الأمم المتحدة في سيناء دون أن يكون لها في المقابل سوى مراقبين في إسرائيل فضلا عن أن سحب قوات الأمم من سيناء لم يعد رهنا للقرار المصري، بل لا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمس الدائمين، ومعنى ذلك أن بقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء دائم وليس محددا بأجل زمني[2].

أما عن تمركز القوات العسكرية ومرابطتها ومدى تحقيقها لمبدأي الأمن والسيادة فهي كما يلي :

---

١ - مواد الوثيقة، محمد إبراهيم كامل، مرجع سابق، ص ٣٧٥ ـ ٣٨٣ .

٢ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، كامب ديفيد وأخطاره، ص ٥٢.

فقد تقرر أن تمتد المنطقة منزوعة السلاح التي تمنع مصر من ممارسة أي وجود عسكري فيها على الإطلاق بطول سيناء وعرض يتراوح ما بين ٢٠-٤٠ كيلومترا من حدود مصرالدولية الشرقية؛ حيث تتمركز فقط قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة تعقبها منطقة مقيدة التسليح تشمل معظم أراضي سيناء حتى الممرات الجبلية، حيث لن يوجد بها إلا حرس حدود لا يزيد على ثلاث كتائب، تلحق بالبوليس المدني من أجل المحافظة على النظام بالمنطقة.

وأخيراً، فإن المنطقة بعرض٥٠ كيلو مترا شرق القناة وخليج السويس محدودة التسليح ولا يسمح فيها إلا بتمركز فرقة واحدة من القوات المصرية[١]. ولا تنطبق إجراءات تقييد التسليح على الجانب الإسرائيلي سوى على شريط رمزي على امتداد الحدود مع مصر عرضه ثلاثة كيلومترات فقط، ويسمح بوجود عسكري إسرائيلي بهذا الشريط الضيق الملاصق للأراضي المصرية مباشرة يصل إلى أربع كتائب مع مراقبين من الأمم المتحدة. تحتل قوات الأمم المتحدة منطقة شرم الشيخ ومنطقة في شمال سيناء تبعد عن البحر المتوسط بحوالي٢٠ كيلومترا بالقرب من الحدود الدولية وهي منطقة المستعمرات الإسرائيلية الرئيسية، وهناك أيضًا قواعد عسكرية تحت مسمى الإنذار المبكر لم تحدد الاتفاقية أين ستقام تلك المحطات في سيناء، ولا هوية المشرفين على تشغيلها[٢].

رغم وجود محطات إنذار قائمة في منطقة الممرات يجرى تشغيلها بواسطة أمريكيين وإسرائيليين ومصريين أيضًا. وهنا يتضح أن حدود مصرالعسكرية سوف تقف فعليا عند قناة السويس ليصبح لها حدود عسكرية معزولة وبعيدة تماما عن حدودها السياسية الدولية، ولم يكن هذا الوضع مؤقتا بل وضعا دائما مهما تغيرت الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية

١ - وثائق معاهدة السلام، وزارة الخارجية، المصدر المشار إليه، ص ١٦.

٢ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الأمانة العامة لجنة المتابعة والطوارئ، ملاحظات أولية حول اتفاق كامب ديفيد، [القاهرة ١٩٧٨/٩/٢٠] ص ١.

وهو ما لا ينطبق على إسرائيل بنص الاتفاقية ذاتها لتقف مصر على قدم المساواة في الحدود مع إسرائيل التي تمتلك نوعين من الحدود؛ حدود سياسية وأخرى عسكرية مع الفارق بأنها تمتد داخل أراضي الدول العربية المتاخمة لها. وبالتالي يعد هذا إخلالًا صارخًا بمبدأي الأمن والسيادة لحساب الأمن الإسرائيلي، وهذا ما يعززه البند الخاص بمطارات سيناء[١].

أما مسألة المطارات التي تقرر أن تتركها إسرائيل بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ فسوف يتم استخدامها للأغراض المدنية فقط، بما في ذلك الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول بما فيها إسرائيل. ولقد حارب بيجن بكل قوته من أجل التمسك بمطارات سيناء حتى اللحظات الأخيرة لمباحثات كامب ديفيد- كما أوضحنا سابقًا - حتى كادت جهود كامب ديفيد تتحطم على صخور مطارات سيناء ومستوطناتها. وإنقاذا للموقف تنازل بيجن عن المطارات الثلاثة مكبلة بالقيود والأغلال في مقابل التزام واشنطن بإنشاء قاعدتين جويتين لإسرائيل في النقب بالقرب من الحدود المصرية، وبذلك تحتفظ إسرائيل رغم إخلاء مطاراتها في سيناء بسيطرتها الجوية عليها، خاصة وأن سيناء ستكون خالية تماما من أي مطارات عسكرية مصرية[٢].

فضلًا، عما نصت عليه الاتفاقية من إنشاء طريق يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات، مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن؛ تحقيقا لطلب بيجن والذي وافق عليه السادات على التو[٣] . لربط إيلات بقناة السويس عبر سيناء مخترقًا ممر متلا - بأهميته العسكرية الاستراتيجية في الدفاع عن مصر- لزيادة السياحة وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي أما الجدوى التي ستعود على مصر من ذلك فلم يستطع أحد أن يدركها أو يتكهن بها[٤].

١ - المصدر نفسه، السكرتارية العامة "لا لكامب ديفيد"، بيان موقف حزب التجمع من اتفاقيات كامب ديفيد تحريرًا في ٢٥/ ٩ / ١٩٧٨، ص٣.

٢ - المصدر نفسه، ص ٣. مع العلم أن تكلفه كل مطار منها بلغ خمسمائة مليون دولار. كما أشارت مصادر أمريكية إلي استخدام مطارات سيناء للتدريب على الملاحة الجوية.

٣ - جيمي كارتر، مرجع سابق، ص ٨٧.

٤ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، كامب ديفيد وأخطاره، ص ٥٩.

وأخيراً، نجحت إسرائيل في انتزاع أهم أوراق الضغط الدولية والإقليمية، بحق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس "اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨"، والتي تنطبق على كل الدول - رغم أنه لم تكن توجد أية أثارة لدولة إسرائيل آنذاك - كما تعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل وهو حق جديد انتزعته إسرائيل ليصطدم بسيادة مصر على مياهها الإقليمية، التي مارستها من قبل، فكانت أهم أسباب حرب يونيو ١٩٦٧.

ولقد مثلت هذه النقاط في مجملها تمهيدًا وتأمينًا لمرحلة التطبيع وبلوغ الأهداف منتهاها، والتي تبدأ حالما يتم الانسحاب المرحلي عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر-وإسرائيل، وما تتضمنه من الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمام حرية حركة البضائع والأشخاص، والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون، ولما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق حلم طال انتظاره، بأن تلعب إسرائيل دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية للشركات عابرة الجنسيات داخل الوطن العربي. خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مقدرات الاقتصاد المصري، وعلاقة هذه الشركات بالصهيونية العالمية. وهنا تكمن أهمية الروابط الاقتصادية بإسرائيل مع حرية المرور وفتح الحدود، فلا تستطيع مصر أن توقف عملية التطبيع؛ لأنه لو حدث مثل هذا الأمر فإن إسرائيل ستوقف عملية الانسحاب من سيناء، وهو ما كانت مصر تحرص عليه في المقام الأول، ولكن راهن السادات على الرفض الشعبي ووعيه لمدى المحاذير والتحديات التي تواجهها قيادته لعبور هذه المرحلة الحرجة، فأصبح الشعب خط الدفاع الأول للأمن القومي المصري[1].

[1] - وهو ما توضحه تفصيلا وثائق تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، وثائق وزارة الخارجية، القاهرة، ١٩٨٣، كذلك، فاتن عوض، مرجع سابق، ٣٦٩ - ٤٠٤ .

البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن والملحق العسكري لمعاهدة السلام

استكمالًا للمرحلة النهائية للمباحثات التي أعقبت كامب ديفيد للإعداد لمعاهدة السلام بين البلدين، سافر الوفد العسكري المصري برئاسة كمال حسن على في ١٦مارس إلى واشنطن للالتقاء بنظيره عيزرا وايزمان على رأس الوفد الإسرائيلي للاتفاق حول إجراءات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء والمراحل الفرعية له وإجراء مباحثات حول بعض القضايا التي كان يجب حلها قبل توقيع المعاهدة؛ وعلى رأسها تحديد المراحل الفرعية للانسحاب، بجانب طلب الحصول على مساعدات عسكرية إضافية، كما كانت هناك مسائل ثنائية أخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل في انتظار الحل، وعلى الأخص الكيفية التي ستضمن بها الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بالنفط إذا أصبح النفط المصري غير متاح لتلبية احتياجات إسرائيل ' وما تعد به الولايات المتحدة إزاء انتهاكات مصر للمعاهدة أو محاولة خرقها، وما هية الاحتياطات التي ينبغي عملها في حالة ما إذا لم تتوافر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي، كان على واشنطن أن تجد حلولا لجميع هذه النقاط. وفي بعض الحالات لم تكن الصياغة النهائية قد أعدت حتى عشية توقيع "معاهدة السلام"[١].

وقد شهدت هذه المحادثات العسكرية عدة عراقيل ناشئة عن مطالبة مصر ـ بتسليمها منطقة " دير سانت كاترين" فوراً، وإخلاء حقول النفط بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة، في حين كانت إسرائيل تنوي إخلاء منطقة سانت كاترين في نهاية المرحلة الأخيرة من الانسحاب ـ أي بعد ثلاث سنوات ـ والانسحاب من حقول البترول بعد تسعة أشهر من توقيع المعاهدة. كما أن خط الانسحاب [خط العريش- رأس محمد] لم يتحدد على الخرائط في خط مستقيم بل تضمن بعض التعرجات التي تحوي جيوبا إسرائيلية كما هو الحال في منطقة سانت كاترين التي تضم منشآت ومواقع عسكرية إسرائيلية هامة[٢].

١ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٣٠٥.
٢ - محمود سويد، مرجع سابق، ص ٤٩.

وعلى أي حال، تم تسوية النقاط المتعلقة بالانسحاب عدا التوقيت الخاص بتسليم حقول البترول، والذي استمرت المساومة عليه حتى قبيل ساعات من التوقيع على الاتفاق. وانتهت المحادثات للنتائج التي أعلنت بتوقيع المعاهدة في الملحق الخاص بالمراحل الفرعية للانسحاب من سيناء.

وعلى أثر ذلك، بدأ إعداد الترتيبات بأن يتم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة في البيت الأبيض بواشنطن يوم ٢٦ مارس١٩٧٩ ولكن بقيت بعض الأمور التي يتعين حلها، لعل أهمها مذكرة التفاهم بين إسرائيل وواشنطن وموضوع إمدادات البترول. لذلك تقرر عقد لقاء بين بيجن والسادات عشية التوقيع على المعاهدة، في مبنى السفارة المصرية في واشنطن[١] لتذليل العقبات الأخيرة بين الطرفين، خصوصا فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من حقول النفط[٢].

وتوصل الزعيمان إلى اتفاق؛ تقوم إسرائيل بمقتضاه بتقديم موعد الانسحاب من حقول النفط [شهرين بدلا من أربعة أشهر عقب التوقيع] من سيناء والعريش وبالمقابل تقوم مصر ببيع البترول لإسرائيل من تلك الحقول بسعر السوق، وعلى أساس ثابت وتقوم ناقلات البترول الإسرائيلية بنقله مباشرة من خليج السويس. كما أن إسرائيل لن تدخل في السباق السنوي مع الدول الأخرى للحصول على هذا البترول، أي ضمان حصة دائمة بدون أية تغيرات أو مفاوضات، كما طالبت إسرائيل بوثيقة رسمية تتضمن رسالة من الولايات المتحدة تؤكد ضمان الترتيبات اللازمة لإمدادات البترول[٣].

ونزولا، على رغبة واشنطن تم إرجاء توقيع مذكرة التفاهم الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وكذلك خطاب كارتر بشأن ضمان إمدادات البترول إلى ما بعد توقيع المعاهدة[٤]؛ حتى تكون المعاهدة حقيقة واقعة تفرض نفسها على الجميع وهي الإنجاز الأهم، وما يثار بعدها من عواصف حول هاتين الوثيقتين يمكن تداركه بشكل أو بآخر.

١ - وصل السادات واشنطن يوم ٢٤ مارس ١٩٧٩وتم عقد الاجتماع مع بيجن بحضور كارتر يوم ٢٥ مارس ١٩٧٩.
2 - Melvin A. Friedlader , op. cit , p 273.
٣ - موشي ديان، الاختراق، ص ٢٧٦.
٤ - المرجع نفسه، ص ٢٧٦.

وبدقات تمام الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩، صعد الزعماء الثلاث إلى المنصة، تسلموا نسخا من المعاهدة من معاونيهم للتوقيع عليها. ووقع السادات وبيجن أيضًا على رسالة إلى كارتر بخصوص المفاوضات المتعلقة بقضايا الضفة الغربية وغزة وأضاف كارتر بخط يده على الرسالة حاشية تفسيرية مفاداها " أن تعبير الضفة العربية يعني يهودا والسامرا على حد فهم الحكومة الإسرائيلية " ووقع السادات رسالة أخرى إلى كارتر يعد فيها بإيفاد سفير مقيم إلى إسرائيل خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي كما كتب كارتر إلى كل من السادات وبيجن ليوضح لهما ما ستقوم به الولايات المتحدة في رصد الترتيبات الأمنية في سيناء، ويؤكد أن واشنطن ستبذل كل ما بوسعها لتنظيم قوة حفظ السلام متعددة الأطراف إذا لم تتوفر قوات الأمم المتحدة[1].

وعقب حفل التوقيع وضع فانس وديان أيضا توقيعهما على مذكرة اتفاق، بشأن التزامات واشنطن في حالة انتهاك مصر للمعاهدة. وبرغم أن معظم الالتزامات الواردة في هذه الوثيقة مقيدة باشتراطات إلا أنها تلقي بثقل الولايات المتحدة خلف إسرائيل إزاء اجتراء مصرعلى مثل هذا العمل. وأعيد تأكيد الوعود المبذولة كجزء من مذكرات التفاهم السابقة ووقعا في نفس الوقت اتفاقا بشأن إمدادات النفط[2]، وفيما يتعلق بالمعونة العسكرية لإسرائيل كتب وزير الدفاع الأمريكي براون إلى وايزمان تعهدا بالتزام واشنطن بتقديم ٣ مليار دولار للمساعدة في بناء المطارات العسكرية الجديدة في النقب منها ٨٠٠ مليون دولارعلى شكل منح، مضافًا إلى ذلك الاستعداد للتصرف بإيجابية بشأن عدد من منظومات الأسلحة التي كانت قد طلبت من قبل. كما كتب براون رسالة عاجلة إلى وزير الدفاع المصري يعده بتقديم ١,٥ مليار دولار من المعونة على مدى السنوات الثلاث التالية، أي خلال فترة الانسحاب الإسرائيلي، وأرفق بالرسالة قائمة بالمعدات العسكرية التي سيسمح لمصر بشرائها[3].

---

١ - وليام كوانت، عملية السلام، ص ٣٠٥.

٢ - نصوص هذهالوثائق كاملة بمذكرات موشي دايان، الاختراق، مرجع سابق، ملحق الوثائق، ص ٣٦٤ - ٣٦٧. أما بالنسبة لموقف مصر من تلك المذكرات، توضحه وثائق وزارة الخارجية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها، مصدر سابق، ص ١٣٣ - ١٣٤.

٣ - وليام كوانت، عملية السلام، ص٣٠٦.

ثم جرى صياغة مذكرات تفاهم لتسجيل الموقف؛ فلم تدخل أي من هـذه المـذكرات تغييرات جوهرية على المخطط الأساسي لما تم الاتفاق عليه مع تل أبيب، وإنما انطوت إلى حد كبير على تسجيل موقف واشنطن في تفسير بعض النقاط المهمـة في المعاهـدة أو في ملاحقهـا، أو تسجيل بعـض أوجـه التفـاهم غـير الرسـمي الـذي تـم التوصـل إليـه بعـد اسـتكمال نـص المعاهدة. وإزاء ذلك كتب خليل رسالتين لفـانس يسرـد فـيهما سـتة عشرـ سـببا لـرفض مصرـ مذكرة الاتفاق الأمريكية الإسرائيلية التي لم يعلم بها حتى اللحظة الأخيرة لتوقيـع المعاهـدة. كما كتب مذكرة احتجاج إلى كارتر بشأن ما لم يفعله لإلزام بيجن باتخاذ إجـراءات إيجابيـة في الضفة وغزة[١]. إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح ولم يحرك ساكنا؛ لأن كارتر قـد عـرف منـذ البداية أن السادات لن يثير ضجة بشأن تلك الأمور، فلا مانع من الاحتجاج على هذا الوجه.

واشتمل الاتفاق المصري الإسرائيلي على ملف من الوثائق يتـألف مـن شـقين : أولهـما معاهـدة السـلام المصرـية الإسرائيليـة وملحقاتهـا [ثلاثـة مرفقـات تعـالج الترتيبـات الأمنيـة، والخرائط الملحقة بها، وبروتوكول العلاقات الطبيعية بين الطـرفين والمحـاضر المتفـق عليهـا في شكل سبع مذكرات تفسـيرية أرفقـت بالوثيقـة الأساسـية]. أمـا الشـق الثـاني فكـان الاتفـاق التكميلي الخاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة والوثائق المتعلقة به.

الشـق الأول المتعلـق بالوثيقـة الأساسـية " معاهـدة السـلام "المصرـية الإسرائيليـة وملحقاتها : حيث تتألف المعاهدة من ديباجة وتسع مواد، ألحقت بها الوثائق التالية :

ملحق رقم [١] وهو البرتوكول الخاص بانسحاب إسرائيل وترتيبات الأمـن، ملحـق رقـم [٢] وهو خاص بالخرائط، ملحق رقم [٣] ويعالج مسألة تطبيـع العلاقات،بالإضـافة إلى محضرـ متفـق

١ - أما بشأن رد فعل القاهرة وأسلوب الاحتجاج يمكن الإطلاع عليه في طيات خطابات رئيس الوزراء مصطفى خليل الموجهة إلى واشنطن المدرجة ضمن وثائق معاهدة السلام، وزارة الخارجية، معاهدة السلام، المصدر المشار إليه، ص١٠٩ ـ١٣٩. المدرجة بالملحق [ج] بدارسة فاتن عوض، مرجع سابق، ٤٨٠ - ٤٩٨ .

عليه بشأن التفسيرات الرسمية لبعض المواد التي كانت مثار جدل طويل خلال مرحلة المباحثات، مع مراعاة أن هذه التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة جزء لا يتجزأ من المعاهدة[1].

أما عن الديباجة فقد أقرت بوضع إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل على نحو ما تفصح عنه فقراتها؛ حيث جاء بصدر الديباجة إقرار الطرفين باقتناعهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والالتزام بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد. ووفقا لإطار السلام فإن أساس السلام ليس مع مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضًا مع إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها " على هذا الأساس" [الفقرة١، ٢][2].

أما الفقرة [٣] فقد أكدت إنهاء حالة الحرب وإقامة سلام بين مصر وإسرائيل وهو ما أقرته اتفاقية سيناء من قبل وتم توثيقه بالمعاهدة.

ولأهمية المبدأ وخطورته، تصدر التزامات المعاهدة وأكدته المادة الأولى بالنص الصريح والملزم للطرفين بالإقرار أن " تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام سلام بينهما حالما يتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة [م١]. وبهذا المبدأ افتتحت مواد المعاهدة، نظراً لما لهذه المسألة من أهمية خاصة، باعتبارها مضمون المعاهدة برمتها وستدور باقي مواد المعاهدة

---

١ - تؤكد الحكومة المصرية بأن التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة بأنها جزء لا يتجزأ من المعاهدة وبالادعاء بأن تلك التفسيرات هي نتاج جهد وحرص المفاوض المصري على الحصول عليها لمواجهة محاولة إسرائيل تفسير تلك المواد من المعاهدة تفسيرات تخرج بها عن معناها والهدف الحقيقي من ورائها. ولكن رصد وتحليل مسار سير المفاوضات كفيل بإثبات عدم صحة ذلك. حيث أن هذه التفسيرات كانت آخر ملاذ للمفاوض المصري كمهرب من التعنت الإسرائيلي وأقصي ما سمحت به حكومة الليكود بعد ما دمغتها بطابعها. فما لم توافق عليه إسرائيل كنص مثبت في صلب المعاهدة ثم إرجائه إلى تلك التفسيرات، ولكل طرف الحق في تفسيرها كما يشاء، أما التطبيق العملي للمعاهدة وملحقاتها والخطاب التكميلي كفيل بالقول الحسم لذاك التناقض. وهو ما كشفت عنه مناقشة المعاهدة المصرية الإسرائيلية في مجلس الشعب المصري : جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين المعقودة بتاريخ ٥ أبريل ١٩٧٩ [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٩]، ص ١١٣٥- ١١٥٠.

٢ - نص الوثيقة، وزارة الخارجية، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها. مصدر سابق، ص٤٣.

حول ذلك المفهوم؛ إما لتدعيمه أو كإجراء تنفيذي له. وبذلك قد انتهت الحرب رسميا بين الطرفين بمقتضى هذه المادة متضامنة مع المذكرة الثنائية بين إسرائيل والولايات المتحدة[١]. والتي يستحيل معها حتى التلويح بإمكانية قيام مصر بأي نشاط عسكري مباشر أو غير مباشر ضد إسرائيل، مهما تطورت الأمور وبلغ الخلاف مداه[٢]، في ظل الانحياز الأمريكي لإسرائيل ومسلمة التزامها بحماية أمن إسرائيل، أحد ثوابت السياسية الخارجية الأمريكية.

وعلى الرغم، من أن إسرائيل قد تعهدت بمقتضى المعاهدة بانسحاب قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية [بين مصر وفلسطين تحت الانتداب]، واستئناف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء بنص الفقرة الثانية [م١] إجمالًا. إلا أنها قيدت من حرية الإرادة المصرية من ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء، بل حددت نوع هذه السيادة التي ستعود إلى مصر مع إمكانية استغلال ذلك وكيفية مساهمة هذه الأوضاع لتحقيق الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي. فقد تم تقييد مراحل الانسحاب بتوقيتات معينة، والتزامات أمن محددة طبقًا لنص [م٤]. وهو ما يوضحه الملحق العسكري تفصيلًا على النحو التالي:

بالاطلاع على بنود الملحق العسكري وما ورد به بشأن تنظيم الانسحاب الإسرائيلي وطبقا لتسلسل مراحل الانسحاب الرئيسية أو الفرعية وتوقيتاته الزمنية وترتيبات الأمن الملازمة لذلك ستحدد ممارسة مصر لسيادتها على سيناء[٣]، حيث تحددت مبادئ الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين رئيستين :

---

١ - مذكرة الاتفاق، وزارة الخارجية، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ١٤٧ – ١٥٠.

٢ - ورغم كل ذلك، نجد تصريح دكتور مصطفي خليل، بأن مصر سوف تساعد سوريا إذا حاولت تحرير الجولان بالقوة , وذلك وفقا لميثاق الدفاع المشترك، وأن المعاهدة مع إسرائيل لن تمنع مصر من ذلك، جريدة النهار ١٩٧٩/٤/٩. وفور إدلاء رئيس الوزراء المصري بذلك التصريح، ظهر رد فعل إسرائيل عنيفا ؛ حيث أرسل بيجن احتجاجا رسميا إلى السادات، فاضطرت الحكومة المصرية عند ذلك الحد إلى التراجع المبطن عما صرح به رئيس وزرائها، بأن مساعدة سوريا مشروطا ورهنا لقبول سوريا فتح باب المفاوضات للصلح مع إسرائيل. جريدة السفير ١٩٧٩/٤/١٠. نقلا عن رياض الأشقر، المعاهدة المصرية الإسرائيلية، أبعادها الاستراتيجية والعسكرية [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط١ ١٩٧٩]، ص ٧.

٣ - البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن، معاهدة السلام، مصدر سابق، وملحق الوثائق، فاتن عوض.

أ- الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش/ رأس محمد [كما هو موضح بالخريطة رقم ٢] وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

ب- الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءا من تاريخ توقيع المعاهدة.

أ] الانسحاب المرحلي : والذي ينقسم بدوره إلى خمس مراحل فرعية بخطوط انسحاب وتوقيتات زمنية محددة؛ حيث يبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة العريش حتى منطقة غرب خط الانسحاب المرحلي بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي ومتلا خلال فترة شهرين وتنتهي خلال تسعة أشهر عقب التوقيع على المعاهدة مباشرة[1].

ولقد وضعت مراحل الانسحاب وتوقيتاته بعناية فائقة؛ حتى لا تحدث أي تغييرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية في سيناء؛ حيث أن السيطرة العسكرية الفعلية لإسرائيل ستبقى قائمة حتى بعد الانسحاب المرحلي [بمراحله الفرعية]. نظراً لأن الطيران الإسرائيلي سيبقى عقب هذه المرحلة الفرعية محتفظا بمطاراته المتقدمة في وسط سيناء، فضلا عن مطاراته الخلفية في سيناء. بذلك لن تحدث أية تغيرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية، التي بإمكانها تهديد قناة السويس والعمق المصري فعليا. باستثناء المرحلة الفرعية الأخيرة لمرحلة الانسحاب المرحلي؛ حيث تخفف هذه المرحلة ـ إلى حد ما ـ من مخاطر التهديد الاستراتيجي الإسرائيلي لمنطقة القناة، ولكن المنطقة الممتدة من شرق العريش مباشرة في شمال سيناء حتى شرق رأس محمد مباشرة في أقصى جنوب سيناء ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية لأكثر من عامين

١ - المصدر نفسه.

بعد انتهاء الانسحاب المرحلي. حيث تضم هذه المناطق ثلاث مطارات تمكن القوات الجوية الإسرائيلية من تهديد محاور سيناء الثلاثة وصولا حتى منطقة القناة، فضلا عن تهديد خليج السويس وعمق مصر على طول شواطئ البحر الأحمر.

أما القوات البرية الإسرائيلية ستكون مسيطرة على خط الدفاع المصري الأول في سيناء وقريبة جدًا من خط الدفاع الثاني، ومن ثم يكون الطريق مفتوحا أمامها حتى الخط الدفاعي الثالث والأخير في سيناء[خط الممرات] والذي يسبق قناة السويس بمسافة [٤٠ - ٧٠ كيلو متر تقريبًا][1]. الأمر الذي يضعف كثيرا من ميزة العمق الدفاعي لمصر ـ وقناة السويس، وبطبيعة الحال سيبقى هذا الوضع طوال مدة الثلاث السنوات؛ وهو ما يفرض على مصر ـ استبعاد أي خيار عسكري تجاه إسرائيل مهما تطورت الظروف السياسة والعسكرية، ومهما ساءت الأوضاع. مما يجعل القيادة المصرية رهن الاختبار خلال عامين، سواء تجاه إسرائيل أو حلفائها العرب على حد سواء؛ حيث تكون إسرائيل مسيطرة على كل سيناء كما ستظل في شرم الشيخ وفي قواعدها ومستوطناتها وعلى هذا أصبحت المعاهدة اعترافًا رسميا وإقرارًا بحقائق الوضع الراهن[2].

ب] الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية : فقد تحدد له موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ توقيع المعاهدة. أما عن الأوضاع العسكرية القائمة عقب الانسحاب النهائي : فقد تحددت له أقصى ـ حدود الأمن - من المفترض أنها لكلا الطرفين وعلى أساس التبادل - حيث تقام ترتيبات أمن متفق عليها : تتضمن مناطق محدودة التسليح، مراقبين وقوات الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق العسكري، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها

١ - محمود عزمي، النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح المصرية. شؤون فلسطينية، آيار / مايو ١٩٧٩ العدد [٩٠]، ص ١٦٤.
٢ - موشي ديان، الاختراق، مرجع سابق، ص ٢٨.

الطرفان [الفقرة ١ - م٤] مع مراعاة الوجود الدائم لقوات الأمم المتحدة فلا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن[1]. بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بـالمجلس... [فقرة ٢- م٤].

وتطبيقًا لذلك، تم تقسيم سيناء إلى مناطق ثلاث كوضع دائم بعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء: حيث سمح لمصر بالاحتفاظ بقوة عسكرية محـدودة الحجـم والتسـليح ذي نوعية خاصة في المنطقة [أ] - كما هو موضـح بالخريطـة - بقـوة لا يزيـد إجـمالي عـدد أفرادها من مقاتلين ورجال خدمات إدارية عن٢٢ألف فرد، ولا يزيد حجمها القتالي عن فرقـة مشاة ميكانيكية تضم٣ ألوية ميكانيكية ولواء مدرع واحد؛ بحيث لا يزيد عدد دبابات الفرقة المذكورة عن٢٣٠دبابة موزعة على ألويتها الأربعة، بالإضافة إلى ٧ كتائب مدفعيـة ميدانيـة، ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات و٤٨٠ مركبة مدرعة[2].

ومن الملاحظ، أن العناصر الرئيسة لقوة هـذه الفرقـة تعـادل تقريبـا مـا يشـمله تنظـيم الفرق عالميًا، ولكن الفارق هنا أن المادة المشار إليها قيدت حجم ونوعية وسائل الـدفاع الجـوي لدى الفرقة المذكورة؛ إذ حددت وسائل الدفاع الجـوي للفرقـة بــ [١٢٦مـدفعا خفيفـا] مضـاد للطائرات فقط، فضلا عن عدد غير محدد من صواريخ الكتف المضادة للطائرات [طراز سام ٧]. مضافًا إلى ذلك أن الفرقة ذاتها في خط الممرات تكون خارج نطاق شبكة الدفاع الجـوي الفعـال؛ ومن ثم تصبح في موضع ضعف في مواجهة الهجمات الجوية الإسرائيليـة المحتملـة وذلـك مـا لم يساندها الطيران المصري بفاعلية. وهو ما تم استبعاده بتحريم قيام أي قواعـد جويـة في سـيناء في أي مـن مناطقهـا، أو حتـى إنشـاء مهـابط طـائرات عسـكرية في أي مطـارات سـيناء المدنيـة بمقتضى شروط الملحق العسكري المنظمة للوضع السلمي الدائم لسيناء بعد الانسـحاب النهـائي. والمشكلة الحقيقية ليس فقط في ضعف التسليح المضاد للطائرات لدى الفرقة المذكورة، وإنمـا في

١ - وزارة الخارجية، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٤٥.
٢ - بنود الملحق العسكري للمعاهدة، المصدر نفسه

فقدان مصر لحق رئيسي من حقوق سيادتها على أراضيها، وهو حق الدفاع بكل الوسائل الكافية وبحرية تامة وفق استراتيجيتها الدفاعية.

فوضع فرقة مشاة ميكانيكية واحدة لا تكفي أصلا لتحقيق دفاع فعال عن المنطقة[أ]، خاصة وأن ما يقرب من أربعة أخماس سيناء ستكون منزوعة السلاح من الناحية العملية. إذ ستوجد فيها قوة محدودة من حرس الحدود ذات تسليح خفيف بجانب جنود الشرطة. بالإضافة إلى كل ذلك فإن نوعية التحصينات والاستحكامات المسموح للفرقة بإقامتها في المنطقة [أ] ستكون قاصرة على الاستحكامات الميدانية المعتادة، مجرد خنادق وملاجئ؛ أي أنها غير مجهزة هندسياً[1]. وتبعا لحرمان مصر من إنشاء أي مطارات حربية على أي جزء من أرض سيناء أو موانئ عسكرية على أي من شواطئها ولا يحق لأسطولها الحربي استخدام الموانئ الموجودة بها فعلا؛ فإنه يجعل سيناء في الواقع أرضا مفتوحة بلا دفاع أمام الغزو الإسرائيلي إن أرادت إسرائيل إعادة احتلال سيناء لأي سبب من الأسباب[2].

وبالمقابل، فإن الوجود العسكري المخفف المتفق عليه [م٢] من البرتوكول كالتزام شكلي متبادل يقتصرعلى شريط ضيق من الأرض لا يزيد عرضه عن ٣ كلم على طول الحدود الدولية المصرية الفلسطينية وهي المنطقة التي يرمز لها [د]، والتي ستتواجد فيها قوة إسرائيلية

---

١ - محمود عزمي، شؤون فلسطينية، مرجع سابق، ص ١٦٤ - ١٦٦.

٢ - وهو ما ينفيه رئيس هيئة العمليات اللواء حسن أبو سعده أثناء توضيحه للأوضاع العسكرية التي تفرضها المعاهدة أمام مجلس الشعب، مضبطة الجلسة [٦٠] بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٧٩، مصدر سابق، ص ٥٩٣٥_ ٥٩٣٦. رغم أنه أمر غير مستبعد، بل وارد بالفعل ويمثل مطلبا لبعض التيارات في إسرائيل وهو ما فجره الكاتب الصحفي عوديد ينيون على صفحات هآرتس الإسرائيلية بدعوة صريحة لاحتلال سيناء مجدد، معتبرا أن مصر باتت جثة هامدة في أعقاب انهيارها على أثر تداعيات كامب ديفيد وعزلتها العربية، وفي أعقاب الانقسام الطائفي ما بين مسلمي ومسيحي مصر الذي يزداد تأزما في المستقبل . فتجزئة مصر إقليميا إلى وحدات فرعية جغرافية منفصلة هي هدف إسرائيل السياسي في الثمانينيات؛ فمتى تفتت مصر تفتت الباقون إلى مجموعات محدودة من الأقليات الدينية والعرقية كأنظمة حكم بديلة للأوطان مجسدا في مشاريع خرائط الطرق لمنطقة الشرق الأوسط التي اكتظت بها أدراج الكونجرس الأمريكي وأصبحت متخمة بسلسلة من المشاريع اللامركزية الإدارية والسياسية الموسعة التي لا تزال قيد البحث والدراسة. وهو ما أقر به السفير الأمريكي بلبنان بمناسبة الذكرى ٥٥ لثورة يوليو والسبيل لإحياء القومية العربية وتحدي مشاريع تمزيق المنطقة عبر ربع قرن، معن بشور، مجلة العربي، عدد ١١٥٣، بتاريخ ٤/١٣/ ٢٠٠٩. وهو ما بدت بوادر تنفيذه مع مطلع عام ٢٠١١ واندلاع الثورات في الدول العربية وذلك ضمن استراتيجية إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط من جديد، وهو ما لم تدركه القيادات والشعوب العربية بأبعاده المدمرة إلا في وقت متأخر نسبيا إلى حد ما.

تتألف من ٤ آلاف فرد موزعين على ٤ كتائب مشاة داخل منشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية، بجانب مراقبي الأمم المتحدة وليس لدى هذه القوة دبابات أو مدفعية أو صواريخ، فيما عدا صواريخ (أرض / جو)، إلى جانب مراقبي الأمم المتحدة[1] [البرتوكول - م٢]. ومن الملاحظ أن الوضع هنا يختلف تماما عن الوضع في سيناء؛ حيث إن المنطقة [د] لا تشكل أي تهديد للأمن الإسرائيلي إذ إن القوة المحدودة والمخففة التسليح الموجودة بتلك المنطقة تقع ضمن نطاق الحماية الفعالة والسريعة لنيران المدفعية والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والقواعد الجوية الإسرائيلية القريبة للغاية منها وبصورة تكاد تكون مباشرة[2].

وبالعودة إلى سيناء نجد أنه يلي المنطقة [أ] منطقة [ب] حيث حددت نصوص الملحق العسكري منطقة تالية في سيناء هي المنطقة [ب] حيث تحددت القوات المصرية المسموح بتواجدها في تلك المنطقة بأربع كتائب من حرس الحدود لا يزيد عدد أفرادها عن ٤ آلاف فرد مجهزة بأسلحة خفيفة، بالإضافة إلى الشرطة المدنية لمعاونتها للمحافظة على النظام في المنطقة[3]. فضلًا عن أن الطائرات المدنية الموجودة في هذه المنطقة لا يجوز لها الهبوط فيها أو الإقلاع منها، وإنما يجوز فقط بتواجد عدد من طائرات النقل غير المسلحة لا يزيد عن ٨ طائرات يمكن الاحتفاظ بها في المنطقة [ب]. كما أن الطائرات الحربية المصرية ممنوعة من التحليق فوق أرض هذه المنطقة أو فوق مياهها الإقليمية، وعوضا عن ذلك يمكن تجهيز وحدات الحدود بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها في المنطقة [ب]... [البرتوكول- م٣][4].

وعمومًا، تهدف هذه القيود إلى منع مصر من القيام بعمليات نقل عسكري جوي كبير بصورة مفاجئة لتعزيزقواتها في المنطقة [ب] وكذلك حرمان مصر من تسيير دوريات حراسة جوية فوقها حتى ولو كانت الطائرات المقاتلة منطلقة من قواعد خارج سيناء[5].

---

١ - البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٥٣ - ٥٤.

٢ - محمود عزمي، شؤون فلسطينية،مصدر سابق، ص ١٦٧.

٣ - البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن، بملحقات معاهدة السلام، ص ٥٢ - ٥٣.

٤ - المصدر نفسه، ص ٥٤.

٥ - بما يكفل منع إمكانية نشوب حرب مفاجئة على غرار حرب أكتوبر، وفي حالة احتمال اندلاعها ستضطر مصر إلى إدخال قوات كبيرة إلى سيناء التي ستكون في معظمها منزوعة السلاح، ويمكن رصدها. عيزرا وايزمان، ص ٢٨٥. ولكن يمكننا الرد على ببساطة شديدة، أين كانت أجهزة الاستخبارات في حرب أكتوبر، أين كانت تتمركز القوات المصرية آنذاك؟؟

كما قصرت شروط الملحق العسكري حق الطيران الحربي المصري ونظيره الإسرائيلي في طلعات القتال وطلعات الاستطلاع على المنطقتين [أ، د] فقط، ولكن مع عدم السماح في الوقت ذاته لكل منهما بالهبوط في هاتين المنطقتين كلا في منطقته، مع إمكانية إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق[البرتوكول - م٣][1].

وبطبيعة الحال، فإن الطيران الإسرائيلي لن يكون بحاجة للهبوط في الشريط الحدودي ـ البالغ عرضه ٣ كم وطوله حوالي٢٠ كم ـ على عكس حالة الطيران المصري الذي سيحلق فوق منطقة يبلغ عرضها٦٠ كم وطولها نحو٤٠٠كم، والذي سيحرم حتى من التزود بالوقود من مطارات المنطقة [أ] التي توجد بها الفرقة الميكانيكية. الأمرالذي يقلل من قدراته على حماية سماء المنطقة إلى حد ما، وبصورة مختلفة تماما عن قدرة الطيران الإسرائيلي المماثلة بالنسبة للمنطقة [د] بل سيساعد هذا الوضع في توفير حرية الحركة للقوات الجوية الإسرائيلية مع مراعاة تفوقها النوعي[2].

كما حددت نصوص الملحق العسكري منطقة ثالثة هي المنطقة [ج] وهي المنطقة الأخيرة التي تعقب المنطقة [ب] وحتى الحدود الدولية وخليج العقبة شرقا؛ حيث تتمركز قوات الأمم المتحدة وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين بتشكيل قوات ومراقبي الأمم المتحدة من الدول غيرذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن[البرتوكول- م٦] بأن يسند إليها بعض المهام والترتيبات التالية : تشغيل نقاط المراجعة ودوريات الاستطلاع ونقاط المراقبة على امتداد الحدود الدولية والخط [ب] وداخل المنطقة [ج]، والتحقيق الدوري من تنفيذ أحكام الملحق العسكري [مرتين في الشهرعلى الأقل] ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فضلا عن ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، وفقا للمادة الخامسة من المعاهدة. مع تنفيذ الترتيبات المقررة بالملحق العسكري بواسطة قوات الأمم المتحدة في المنطقة [أ]، [ب] وبواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة [د] الإسرائيلية... [الملحق العسكري - م٦][3].

---

١ - معاهدة السلام بن مصر وإسرائيل، المصدر المشار إليه، ص ٥٤.

٢ - على عطية هيبة، الصراع العربي الإسرائيلي، تاريخه ومستقبله في ظل معاهدة السلام، رسالة زمالة، أكاديمية ناصر، كلية الحرب العليا، القاهرة ١٩٨٢، ص ٥٠.

٣ - الملحق العسكري، المصدر المشار إليه، ص ٥٥ – ٥٦.

مع مراعاة، أن هذه القوات لا يجوز لمصر ـ منفردة أن تطلب انسحابها، فلا يجوز سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين ـ ونظرًا لأن هذا الوجود في حد ذاته يعتبر صمام أمان وإنذار مبكر لاحتمال أي هجوم مصري فمن غير المعقول أن تطلب إسرائيل أو حتى توافق ومن ورائها الولايات المتحدة على سحب القوات الدولية؛ وبذلك الوضع تحولت هذه القوات إلى قوات احتلال أجنبي من حيث الواقع وهو احتلال دائم لأنه غير مشروط بمدة محدودة[1].

وتكمن خطورة ذلك، في حق الاستطلاع والتفتيش الدوري المفاجئ على المناطق [أ، ب، ج] بواسطة القوة متعددة الجنسيات والمراقبين وكذلك القوة الأمريكية المشتركة ضمن هذه القوات، علاوة على طلعات الاستطلاع الأمريكية وإمكانية اكتشاف أي تحضيرات لهجوم القوات المصرية. وبذلك يصعب بل يستحيل تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية ومباغتة العدو إذا اضطرت الظروف لذلك؛ ولهذه الأوضاع انعكاساتها السلبية وبخاصة على تمركز التجميع الرئيسي للقوات المصرية غرب القناة ومدى تأثير ذلك على سرعة تدفق القوات إلى الشرق.

وبالتواجد العسكري المحدود للقوات المصرية في المنطقة الأولي [أ] وفي ظل وجود مسافات كبيرة تفصل بين القوات المصرية في المنطقة [ب] عن القوات الإسرائيلية في المنطقة [د] كل ذلك يتيح لإسرائيل التقدم لعمق سيناء دون التورط في قتال رئيسي ـ والاستيلاء على خط المضايق بسهولة ودون عناء، وأخيراً يستحيل مع ذلك القيام بأية تحضيرات هجومية ويستحيل معها شن حرب في ظل تواجد شبكة التجسس الرسمية المخصصة لجمع البيانات والمعلومات خاصة العسكرية تحت غطاء التطبيع[2].

ولا يمكن، لمثل هذه القيود وغيرها مما اشتملت عليه ملاحق وبرتوكولات المعاهدة أن تؤكد على أن مصر قد استعادت سيادتها الكاملة على سيناء، فربما تكون قد استعادت

١ - وثيقة المعاهدة م٤، ص ٤٥، بينما يرد على ذلك اللواء حسن أبو سعده بأننا لسنا الدولة الوحيدة في العالم التي لديها قوات طوارئ وقوات الأمم التحدة موجودة هنا منذ ١٩٥٦، مضبطة مجلس الشعب [٦٠] مصدر سابق، ص ٥٩٠١ .

٢ - على عطية هيبة، مرجع سابق، ص ٥١.

ملكيتها للأرض ولكنها لم تستعد حق التصرف فيها بشكل مطلق وفقًا لمقتضيات أمنها القومي، وإنما قيد هذا الحق تقييدًا شديدًا لمصلحة مقتضيات الأمن الإسرائيلي دون أي اعتبار لمقتضيات الأمن المصري. وهو ما أكدته الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها سيناء فيما بعد.

وربما كان أخطر، ما تضمنته المعاهدة من قيود على الإدارة المصرية، بموجب [م٣] بنص المعاهدة بالتزام الحكومة المصرية بكفالة عدم صدور أي فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد من شعبها أو من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أراضيها ضد إسرائيل، علاوة على التعهد بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد إسرائيل كما تتعهد مصر بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة... [م٣ - فقرة ٢][(١)]. وفي المقابل يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، ومنع كل طرف الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.. [م٥ - فقرة ٣].

مما استدعى المراجعة الشاملة لعلاقات مصر الخارجية وتحالفاتها وحتى سياستها الداخلية على كافة مستوياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الاجتماعية، توافقًا مع مرحلة السلام وسياسة التطبيع.

على الجبهة العسكرية : أخذت صورة الجيش المصري في التغيير فقد واصلت مصر تقليص حجمه بصورة ملحوظة، وتحويله إلى العمل في مشاريع عمرانية منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وقد أعلن وزير الحربية بهذا الصدد التوجه للاحتفاظ بجيش أصغر حجما، ولكنه أكثر حداثة بعد توقيع معاهدة السلام[(٢)]. مضافًا إلى ذلك تغيير نظم سياسة التسليح والتوجه نحو السلاح الأمريكي. مع مراعاة القبول بالقاعدة الهامة التي تقضي بأن السلاح الأمريكي لا يواجه سلاحا أمريكيا تحت أي ظرف.

١ - وثيقة المعاهدة [م٣]، مصدر سابق، ص ٤٤.

٢ - رياض الأشقر، مرجع سابق، ص ١٢.

وعلى الصعيد الإقليمي: فقد بدا أن هناك مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة قد بدأت بتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية. مرحلة لها انعكاساتها العميقة على الصراع الإقليمي والصراع الدولي بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط، ولها انعكاساتها على الوطن العربي، ولها نتائجها ومتطلباتها، ولعل أهمها تغيير نظام الأمن في المنطقة ليصبح نظام الأمن في الشرق الأوسط بريادة الولايات المتحدة وتحت سيطرة نفوذها[1]. وهكذا ساهمت مراحل الانسحاب وتوقيتاتها وترتيبات الأمن وقيودها في منح إسرائيل مزايا السلام الاستراتيجية والعسكرية.

قضية طابا والانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء:

بدء النزاع حول طابا في أكتوبر ١٩٨١[2]، خلال أحد الاجتماعات المستمرة بين الجانبين المصري والإسرائيلي في اللجنة الوزارية العليا للاتفاق على ترتيبات الانسحاب النهائي، واستلام وتسليم المناطق والأراضي والمنشآت، وكانت اللجنة المشتركة المصرية الإسرائيلية تحاول أن تتحقق من علامات الحدود الدولية المصرية بداية برفح على البحر المتوسط إلى خليج العقبة، فقد تم الاتفاق على وضع كل علامات الحدود ما دا العلامة رقم ٩١ الخاصة بطابا، فوقع خلاف بين الجانبين المصري والإسرائيلي، وحاولت اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية جاهدة خلال اجتماعاتها المتعددة وزياراتها الميدانية لخط الحدود الاتفاق على تعليم نقاط الحدود، ولكنها لم تصل إلى أي اتفاق، ثم قررت إسرائيل توسيع رقعة الخلاف بحيث يشمل أربع عشرة علامة عندما تبين لها أن مصر ترفض بشدة قبول وجهة نظرها.

وفي مارس ١٩٨٢ أعلن اللواء محسن حمدي رئيس الجانب المصري في الجنة العسكرية أن هناك خلافات بين مصر وإسرائيل على بعض النقاط، وأن هذه الخلافات يتم بحثها، وأن الموقف المصري محدد وواضح في مسألة نقاط وعلامات الحدود، فوفقًا للخرائط والوثائق

---

١ - عبد الغني الجمسي، مرجع سابق، ص ٥٦٧.

٢ - تم الاعتماد في هذا الجزء الخاص بقضية طابا رواية، نبيل العربي، طابا.. كامب ديفيد.. الجدار العازل، صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية، القاهرة دار الشروق، ط ٢٠١٢، ص ١٥٣ - ٢٣٧ . نظراً لأهمية هذه المذكرات والمنصب الرفيع الذي تولاه الدكتور نبيل العربي برئاسته للوفد المصري في قضية طابا والجهد الوطني الذي قام به هو وفريق العمل، إلى جانب أن هذه المذكرات كانت آخر ما كتب عن قضية طابا بشكل علمي موثق. ووثائق، قضية طابا، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ١٩٨٧.

التاريخية لا يوجد أدنى شك أو غموض حول الحدود الدولية لمصر مع فلسطين تحت الانتداب، ولكن الخلاف يرتكز حول تفسير وجهة نظر كل جانب لوضع نقاط وعلامات حدود على هذا الخط، وأن الخلاف في التفسير بين الجانب المصري والإسرائيلي يقل عن بضعة أمتار في بعض النقاط ولا يزيد على ١٠٢٠ مترًا في أكبرها، وأن هناك خلافات حول نقاط وعلامات الحدود عند منطقة طابا، وكانت هذه أول مرة يعلم فيها رسميًا عن وجود هذا الخلاف حول طابا.

وعلى أثر ذلك، اجتمع رئيسا اللجنة العليا لترتيبات الانسحاب من سيناء الفريق كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية مع وزير الدفاع الإسرائيلي آريل شارون لمناقشة الخلاف في وجهات النظر حول طابا، وأعرب الفريق كمال حسن علي بأنه سيحل، وأن مصر لن تتنازل أو تفرط في شبر واحد من أراضيها، وأشار إلى أن هذا الخلاف نشأ حول تفسير كلمة الهضبة الشرقية لتل طابا، حيث إن الوثائق التاريخية والخرائط الموجودة لدى الجانبين المصري والإسرائيلي توضح خط الحدود بالتفصيل في جميع المواقع، وفي منطقة طابا تؤكد أن الخلاف ينحصر حول تفسير إسرائيل لهذه الكلمة حيث يحددون لها موقعًا مخالفًا لموقعها المحدد على الخريطة، وأن مساحة الخلاف لا تتجاوز ١٠٢٠ مترًا، كما أشار وزير الخارجية كمال حسن علي إلى أن الجانبين سيوصلان المباحثات حول هذه النقطة من أجل التوصل إلى حلها، وان مصر متأكدة من أنها ستتمكن من إزالة هذه العقبة؛ لأن الحق في جانبها وفقًا للواقع وعلى أساس ما توضحه اتفاقية سنة ١٩٠٦، وأن مسألة طابا ستبحث بالتفصيل في مباحثات اللجنة الوزارية العليا لترتيبات الانسحاب التي ستعقد في إسرائيل بعد أيام.

وبهذا المنطق، سافر وزير الخارجية كمال حسن علي على يرافقه وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالي إلى إسرائيل. وعقدت اجتماعات ودارت مفاوضات طويلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن ووزير الدفاع أريل شارون ووزير الخارجية إسحق شامير، حيث عرض الجانب المصري موقف بلاده المبدئي بووضح كامل، وهو أنه لا تنازل ولا

تفريط في حبة رمل واحدة من سيناء، وأن أي خلاف حول الحدود يجب أن يحل وفقًا للمادة السابعة من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والتي تنص على أنه:

أ- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة.

ب- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

وبذلك حددت هذه المادة وسائل حل أي خلاف، بدءًا بالمفاوضات ثم التوفيق أو التحكيم. وهنا أبدى الجانب المصري ترجيح اللجوء إلى التحكيم الدولي حيث أن طبيعة الخلاف والنزاع والموقف الذي تتخذه إسرائيل يجعل من غير المتوقع أن يحل الخلاف عن طريق المفاوضات. وبالمقابل رفض الجانب الإسرائيلي الاقتراح المصري بشأن اللجوء إلى التحكيم بحجة أنه لم يتم بعد استنفاد وسيلة المفاوضات أو وسيلة التوفيق التي تنص عليها المادة السابعة ذات الصلة.

وفي ظل هذه الشكوك والأجواء التي لا تبشر بالخير، قبيل موعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء الذي كان مقررًا أن يتم يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٢، قامت مصر بنشاط دبلوماسي مكثف بهدف دحض الادعاءات الإسرائيلية وافشال محاولات عرقلة اتمام الانسحاب من سيناء، وذلك بإعلان موقفها وتوضيحه مدعمًا بأسانيدها وحججها وهي:

١- أن الحدود الدولية المصرية تم تعليمها بدقة، وأنها تبدأ من نقطة رأس طابا في الجنوب، وتتبع الهضبة الشرقية التي تطل على وادي طابا وأن العلامة رقم ٩١ موجودة بالفعل فوق الهضبة.

٢- الخرائط تؤكد حق مصر في طابا وأن طابة مصرية.

٣- وصف المنطقة التي تتضمن الاتفاقيات والمواثيق الدولية يؤكد مصرية طابا.

٤- أن إسرائيل عقب عدوان ١٩٥٦ وعند انسحابها من سيناء سنة ١٩٥٧ إلى الحدود

الدولية المصرية تم انسحابها وفق المفهوم المصري للحدوده الدولية.

٥- أن المشكلة فنية يمكن تسويتها عن طريق خبراء في بضع ساعات.

أما الجانب الإسرائيلي فقد ادعى أنه كان هناك خطأ في تعليم الحدود الدولية لمصر، وأن موقف إسرائيل ليس سوى تصحيح لهذا الخطأ، وفي هذا الصدد أثارت إسرائيل نظرية مفاداها أن اتفاقية ١٩٠٦ رسمت خط الحدود ولكن عملية تعليم الحدود شابتها أخطاء، ومن ثم لا بد من الرجوع إلى المادة السابعة في معاهدة السلام بين مصر- وإسرائيل والتي تقول في فقرتها الأولى: " إن المنازعات المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها يجب أن يتم تسويتها عن طريق المفاوضات". أما الفقرة الثانية من هذه المادة فهي تقول : " إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات، تتم تسويتها عن طريق التوفيق أو التحكيم".

بينما كان رد الجانب المصري على ذلك أن الفقرة الثانية لا تفيد أن تتم تسوية النزاع عن طريق التوفيق والتحكيم معًا، وحيث إن طبيعة النزاع تنصب على التعرف على مكان علامات حدود تم إنشاؤها عام ١٩٠٦ فلا مجال للتوفيق والبحث عن عن حلول وسط، أو محاولة الاتفاق على مكان جديد لـ علامات كانت قائمة ومسجلة ومعترفًا بها دوليًا قبل نشأة إسرائيل.

وتمسك الجانب المصري بإصرار طوال فترة المفاوضات بأنه حتى بفرض وقوع خطأ في عملية تعليم الحدود عام ١٩٠٦، وهذا لم يثبت بالأساس، فإن هذه الأخطاء لا تكسب إسرائيل حقًا فهي لم تكن طرفًا في الاتفاقية، كما أن إسرائيل سبق أن أعلنت رسميًا عند قيامها عام ١٩٤٨، أنها ليست وريثة للدولة العثمانية. وبالطبع أثار الجانب المصري بل وتمسك بأن إسرائيل قبلت في معاهدة السلام تعريف خط الحدود الذي يفصل بينها وبين مصر بأنه خط الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

وكان لضباط هيئة المساحة دورًا مهمًا في كشف زيف الادعاءات الإسرائيلية بناء على ما لديهم من خرائط ووثائق، حيث تمكنوا من التعرف على آخر علامة حدود على الهضبة الشرقية لوادي طابا في مكان يتفق تمامًا مع تقارير لجنة تعليم الحدود عام ١٩٠٦. واعتبرت مصر- أن

هذه هي العلامة رقم ٩١، وبالفعل كان هناك مكان علامة متآكل مكتوب عليه رقم ٩ فقط، وكان الظن أن عوامل التعرية خلال أكثر من ٨٠ عامًا قد أزالت رقم ١. وهو ما لم يخطر ببال أحد أن الموقع هو للعلامة رقم ٩٠ وأنه كان يوجد موقع بعد ذلك بحوالي مائة متر للعلامة ٩١ وقد أزالت إسرائيل هذا الجزء من الهضبة ولم يعد له وجود، كما قمت بطمس رقم الصفر حتى توحي لمصر أن الموقع هو موقع العلامة ٩١.

ولا شك أن هذا التمويه كان ضمن خطة إسرائيلية مدروسة لضمان أن الموقع الذي تسجله مصر أمام التحكيم ليس موقع العلامة الأخيرة. ونظرًا لأن مصر كانت تصر على تقييد حرية هيئة التحكيم بحيث لا تملك سوى اختيار المواقع التي سجلتها الأطراف، أي أن اختصاص الهيئة كاشف وليس منشئا، فسوف ينتهي الأمر بأن الأمور غير واضحة المعالم أمام المحكمة، وبالتالي فإن المحكمة لن تستطيع إصدار حكم فيما يتعلق بطابا وسوف تعلن ذلك، فإسرائيل كان لديها خط دفاع أخير حتى لا تخسر قضية كانت تعرف مقدمًا أنها لا يمكن أن تكسبها، لأن حقائق التاريخ والجغرافيا ووثائق المساحة تعمل جميعها ضد الموقف الإسرائيلي وتكشف زيفه، وبذلك كانت إسرائيل تأمل في أن تهيئ الموقف بحيث تفشل المحكمة في الوصول إلى قرار، ويضطر الطرفان إلى العودة للمفاوضات لمحاولة حل النزاع، وبذلك تحقق إسرائيل هدفين في آن واحد: لا تنسحب من طابا من جهة، وتكسب وقتًا في مسلسل تفاوض يستمر سنوات من جهة أخرى.

لكل ذلك، كانت إسرائيل تعارض فكرة الالتجاء إلى التحكيم، وأصّرت لمدة أربع سنوات على أن النزاع يمكن تسويته عن طريق التوفيق، استنادًا إلى المادة السابعة من معاهدة السلام التي تنص على كل من التوفيق والتحكيم، ودفعت بأنه لا بد من عرض النزاع على هيئة توفيقية، وإذا قبلت توصيات الهيئة انتهى النزاع، وإذا رفض يمكن عندئذ الالتجاء إلى التحكيم.

وكان الدافع وراء إصرار إسرائيل بهذا الشكل يرجع إلى أنها ترغب في الابتعاد عن حكم القانون وحقائق التاريخ وإقحام اعتبارات لا سند لها في القانون أو في التاريخ أو الواقع، مثل

حجم وطول السواحل الإسرائيلية بالمقارنة بالسواحل المصرية، والادعاء بأن المواطنين الإسرائيليين قد أصبح لهم حقوق مكتسبة من جراء ترددهم على المنطقة أثناء الاحتلال الإسرائيلي، تسمح لهم بالاستمرار في التمتع بها، وغير ذلك من اعتبارات ليست لها علاقة بالمكان الذي تواجدت فيه علامات الحدود عندما احتلت إسرائيل سيناء في يونيو ١٩٦٧، بل عرضت إسرائيل عدة مرات أن تشترك مع مصر في إقامة مشروعات مشتركة في المنطقة وأشارت إلى بناء مستشفيات متخصصة ومنشآت سياحية تدر دخلا كبيرًا للدولتين، وكانت مصر ترفض جميع هذه الأفكار.

وعلى الجانب الآخر، كانت مصر تصر على أن النزاع لا بد أن يعرض على القضاء، وأن يحسم طبقًا لأحكام القانون، خاصة المادة السابعة من معاهدة السلام ذكرت التوفيق أو التحكيم، أي إحدى الوسيلتين وليس كلاهما، وفي ضوء حقائق التاريخ والجغرافيا، وأن المطلوب هو إعادة الأمور إلى ما كانت عليه بالضبط قبل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، وبالتالي فإن الوفد المصري مفوض بالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والوفدان معًا يعملان طبقًا لأحكام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي قضت بأن تنسحب إسرائيل إلى ما وراء خط الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، أي خط الحدود الذي كان قائمًا ومعترفًا به دوليًا في حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٤٨، ولذلك فإن الوفد المصري ليس مفوضًا في التفاوض حول إنشاء أوضاع جديدة.

توقفت المباحثات بسبب غزو لبنان عام ١٩٨٢، وتصاعدت الأمور إلى حد سحب السفير المصري من تل أبيب، وأعلنت القاهرة أن السفير المصري لن يعود حتى يتم الانسحاب من كل شبر في سيناء. لتزداد الأزمة تعقيدًا وضرورة البحث لإيجاد حل لقضية طابا.

وبالفعل، تحركت إسرائيل في بداية يناير ١٩٨٥، بإرسال سفيرها في القاهرة موشي ساسون لمقابلة وزير الخارجية المصري الدكتور عصمت عبد المجيد، لعرض طلب استئناف المباحثات، ورسالة وزير الخارجية الإسرائيلي التي تؤكد عزم الحكومة الإسرائيلية على حل

النزاع حول طابا. كما قدم السفير الإسرائيلي دعوة لحضور وفد مصري إلى بير سبع في منطقة النقب لاستئناف المباحثات، وردت القاهرة بالموافقة على استئناف المفاوضات.

وعلى الفور، تشكل الوفد المصري برئاسة السفير عبد الحليم بدوي مساعد وزير الخارجية، والدكتور نبيل العربي مع آخرين من أعضاء وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وتوجه الوفد إلى بير سبع في يناير ١٩٨٥، لمقابلة نظيره الإسرائيلي برئاسة مشتركة من إبراهام تامير مدير مكتب رئيس الوزراء، وديفيد كيمحي مدير عام وزارة الخارجية ولواء طيار ممثل لوزير الدفاع "رابين". لتبدء مرحلة جديدة من مفاوضات عقيمة استمرت لمدة عام كامل لم يحدث فيها أي تقدم يذكر.

كان الوفد الإسرائيلي يرفض فكرة التحكيم تمامًا ويصر على التوفيق، وكان الوفد المصري يؤكد ضرورة الالتجاء إلى حكم القانون، وهذا لا يتحقق بالتوفيق ولا بد من عرض النزاع على هيئة قضائية. وفي نهاية الاجتماع اتفق على عقد اجتماع آخر في القاهرة وتحدد موعد له.

وبالفعل، بدأت سلسلة من المباحثات، كشفت خلال التفاوض بعض ملامح الأهداف الإسرائيلية التي بدت تتضح تدريجيًا. كان موقف مصر واضحًا تمامًا أمام إسرائيل، وهو أن علامات الحدود على الهضبة، وهذا مسجل بوضوح شديد في اتفاقية ١٩٠٦. والحدود المصرية العثمانية بقيت كما هي لم تتغير عندما بدأ الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢٢، وهذه الحدود منصوص عليها في المادة الثانية من معاهدة السلام عام ١٩٧٩ على أنه الحدود بين مصر وإسرائيل. وأمام هذا الوضوح كان الوفد المصري في حيرة من الدافع وراء إسرائيل لإثارة هذا النزاع، فلم يكن لديه أي شك في أن موقف مصر من موقع العلامة رقم ٩١ صحيح مائة في المائة. ومما زاد من هذه الثقة المفرطة أن ضباط هيئة المساحة المصريين وجدوا بقايا علامة حدود في أعلى الهضبة مكتوب عليها الرقم ٩ وما بعده كان قد أزيل، وتصور الوفد المصري أنه كان هناك رقم ١ بعد رقم ٩ وأن إسرائيل قد طمسته عمدًا عندما قررت إثارة النزاع. لذلك كان اهتمام أعضاء وزارة الخارجية الذين وقع على كاهلهم عبء التفاوض مع

إسرائيل ينصب على السعي لفهم أبعاد المخطط الإسرائيلي وما إذا كان في جعبة إسرائيل خرائط أو وثائق تدعم موقفها.

وخلال مرحلة التفاوض العقيمة من يناير ١٩٨٥ وحتى يناير ١٩٨٦ اتضح للجانب المصري، أن إسرائيل تسعى جاهدة أن يكون المرجع الوحيد لتحديد مكان العلامات المتنازع عليها هو اتفاقية ١٩٠٦ وهذا يتفق مع تاريخ الحدود بين مصر والدولة العثمانية، ولأول وهلة لا توجد غرابة في هذا الموقف. ولكن لفت نظر الوفد المصري أسلوب تمسك إسرائيل القوي باتفاقية ١٩٠٦، وما هي الأهداف التي تسعى إليها.

ولفك طلاسم هذا اللغز، بدأت الإدارة القانونية بوزارة الخارجية دراسة متعمقة لمحاولة فهم الأهداف التي تسعى إليها إسرائيل في ضوء أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تذكر شيئًا عن اتفاقية ١٩٠٦، وليس لإسرائيل أي علاقة بهذه الاتفاقية. وتم التوصل في النهاية إلى أن إسرائيل تسعى للإشارة في مشارطة التحكيم إلى أن المرجع والسند القانوني لهيئة التحكيم التي سوف تفصل في النزاع هو اتفاقية ١٩٠٦ وليس حدود مصر مع فلسطين تحت الانتداب، وهو ما يخالف النص الصريح في معاهدة السلام وما يتعارض مع أحكام القانون وحقائق التاريخ. ومحاولة للالتفاف حول معاهدة السلام. ولكن لم يكن واضحًا أمام الوفد المصري أثناء التفاوض لماذا هذا الإصرار من جانب إسرائيل؟ وما هي المكاسب التي تعود عليها من وراء ذلك؟ وما هو الضرر الذي قد يلحق بمصر من جراء المسعى الإسرائيلي؟ ولم يكن لدى مصر فكرة واضحة عن الاستراتيجية التي سوف تتبعها إسرائيل في الدفاع عن موقفها، لأن موقف مصر كان ثابتًا لم يتغير منذ بدء الأزمة، عندما قام ضباط الاتصال من الجانبين بمعاينة علامات الحدود في سبتمبر ١٩٨١ وحتى صدور الحكم في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨.

كانت إسرائيل تتحين الفرص لإثارة موضوعات متعددة ومتشعبة تعكس إصرارها على حل النزاع عن طريق التوفيق. واستمر الوفد المصري في تجاهل هذه المحاولات. وأثناء جولة

المفاوضات عام ١٩٨٥ في فندق ميناهاوس بالقاهرة، طلب رئيسا الوفد الإسرائيلي تامير وكيمحي عقد جلسة مغلقة مع السفير عبد الحليم بدوي والدكتور نبيل العربي.

وخلال الاجتماع المغلق شرح بإسهاب الموقف الإسرائيلي من التمسك برفض التحكيم، والذي يمكن تلخيصه بأن إسرائيل لا تستطيع تجاهل الحقائق التي نشأت منذ بدء الاحتلال، لأن تواجدها وتشييدها منشآت سياحية في رأيها قد أكسبها حقوقًا لا بد من أخذها في الاعتبار. كما أن أفرادًا – بينهم أطفال صغار – قد اعتادوا الذهاب إلى منطقة طابا للاستجمام ولا يجوز التفكير في حرمانهم من هذه الحقوق المكتسبة. ومن جهة أخرى تساءل الوفد الإسرائيلي عما يفيد مصر التي لها سواحل ممتدة على شاطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء من مشاركة إسرائيل في ساحل لا يعدو أن يكون كيلو مترًا ونصفًا!!

وبعد سرد ما اعتبرته إسرائيل حقائق ومكاسب نجمت عن الاحتلال، انتقل الوفد الإسرائيلي إلى طرح فكرة إقامة مشروعات مشتركة استثمارية وسياحية وترفيهية وبناء مستشفيات في منطقة طابا وجنوب سيناء، بما في ذلك إقامة كازينوهات قمار لأنها ممنوعة في إسرائيل لأسباب دينية، وتعود بنفع كبير على الدولتين. وبالطبع رُفضت جميع هذه الأفكار وتمسك الوفد المصري بموقفه من ضرورة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأن الوفد المصري ليس مفوضًا للتطرق إلى هذه الموضوعات التي تتعارض مع أحكام معاهدة السلام، خاصة أن إسرائيل لم تتقدم بهذه الأفكار خلال المفاوضات التي سبقت إبرام المعاهدة، وبالتالي فهي ملتزمة قانونًا باحترام أحكام المعاهدة التي صدقت عليها المجالس التشريعية للدولتين.

وفي ظل هذه الأجواء المتوترة، تأكد لحكومة الليكود أن عودة السفير المصري إلى تل أبيب تتوقف على قبول مبدأ التسوية القضائية لمشكلة طابا، فمصر لن تقبل بحال من الأحوال أن يعود السفير دون قبول إسرائيل مبدأ الالتجاء إلى التحكيم؛ لذا أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بيانًا في منتصف يناير ١٩٨٦ معربًا عن قبول إسرائيل الالتجاء إلى التحكيم،

ولكن لا بد من مرحلة توفيقية من خلال التحكيم.

وبما أن طبيعة القضاء والتحكيم الدولي تقضي بأن اختصاص المحكمة يتحدد بالنظر والرد على السؤال الموجه لها من كل من الطرفين، أو إذا اتفقا معا على إعداد عدد من المواد التي تمثل اتفاقية أمام المحكمة، وهو ما يطلق عليه في لغة القانون "مشارطة التحكيم" والتي تنص على الإطار العام لما هو مطروح أمام المحكمة. وأهم ما في "المشارطة" هو السؤال الذي يحدد المطلوب من هيئة التحكيم أن تجيب عنه. وفي واقع الأمر فإن حسم النزاع حوا علامات يتوقف على صياغة السؤال، إذا كان السؤال يقيد صلاحيات المحكمة في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه فإن الحكم سوف يكون في صالح مصر، وإذا كان السؤال يضفي سلطة تقديرية على المحكمة لتقرر مكان العلامات - أي تكون ملزمة بالمكان السابق للعلامات التي كانت قائمة بمعنى أن تأخذ به أو لا تأخذ - فإن مثل هذا التوسع في صلاحيات المحكمة قد يصب لصالح إسرائيل.

وتفاديا لمثل هذا الاحتمال الأخير، فإن الوفد المصري كان يسعى لتقييد سلطة المحكمة، بحيث يقتصر اختصاصها على الكشف عن مكان العلامات السابقة، وليس إنشاء أماكن جديدة للعلامات. وهذا يقضي أن يقتصر السؤال في مشارطة التحكيم على أن "تقرر المحكمة مكان علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب".

وعلى الجانب الأخر، كانت إسرائيل تسعى إلى إضفاء سلطة تقديرية للمحكم، وذلك بأن يكون السؤال: أين المكان الصحيح لعلامات الحدود؟ واستمر النقاش حول هذا الأمر لمدة تسعة شهور، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية كونها شريك ثالث في عملية التفاوض بين البلدين وراعية السلام بين الطرفين، قد تقدمت بأفكار ومقترحات لإيجاد حل وسط، وهو ما كانت مصر ترفضه بشدة وبإصرار على التمسك بوقفها الثابت بألا تنازل عن شبر أرض واحد من أراضيها تحت أي زعم من المزاعم والادعاءات. استنادًا إلى الأسانيد والحجج القانونية التي تدعم موقفها، وفي مقدمتها النص الصريح لمعاهدة السلام ذاتها.

وأخيراً، بعد تسعة شهور من مساجلات عقيمة ومضنية مع الوفد الإسرائيلي قبلت إسرائيل الصياغة المصرية التي أصبحت المادة الثانية من مشارطة التحكيم، التي حددت المطلوب من هيئة التحكيم أن تقرر مكان علامات الحدود الدولية المعترف به بين مصر وإقليم فلسطين تحت الانتداب طبقًا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ والملحق.

وكان سند مصر في تحديد مطلبها في مشارطة التحكيم يستند إلى مبدأ وحقيقة استقرار حدودها الدولية مع فلسطين منذ بداية القرن العشرين والتي لم يطرأ عليها أي تغير، كما أنها مسجلة في عصبة الأمم باعتبار فلسطين كانت إقليمًا تحت الانتداب بالإضافة إلى كل ذلك فإن الحكومة البريطانية كانت قد أصدرت عدة تقارير أثناء إدارتها لفلسطين تحدد خرائط رسمية للإقليم أعدتها سلطات محايدة لا علاقة لها بالنزاع حول طابا وقبل أن تنشأ إسرائيل، وقبل أن يثور النزاع بعشرات السنين.

فالموقف المصري دعى إلى الالتزام بما جاء في تعريف الحدود الدولية في معاهدة السلام، بأنها الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وبالتالي اقترحت بأن يطب من حكومة المملكة المتحدة بوصفها الدولة التي كانت عصبة الأمم عهدت إليها إدارة إقليم فلسطين خلاف فترة الانتداب من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٨ موافاة المحكمة بخرائطها الرسمية، وتكون هذه الخرائط هي الوحيدة التي تعتمدها المحكمة. وهو ما رفضته الولايات المتحدة على لسان رئيس الفد الأمريكي دعمًا لرفض إسرائيل لهذا الاقتراح، وبدا واضحًا أن هناك تنسيقًا مسبقًا قد تم بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول موضوع الخرائط، وأن هناك تفاهمًا بينهما على رفض فكرة خرائط الانتداب كحل وسط.

وبعد أن رفضت إسرائيل الاقتراح المصري، لم يعد هناك وسيلة لتقديم خرائط تقبلها الدولتان إلى المحكمة؛ تأكدت شكوك الوفد المصري أن إسرائيل تسعى لتقويض كل ما يتعلق بفترة الانتداب وتحاول فرض اتفاقية ١٩٠٦ على أساس أنها المرجع الوحيد أمام المحكمة. والحقيقة أن الجانب المصري لم يكن يعرف على وجه اليقين كيف تستفيد إسرائيل من هذا المسعى.

لذا، شغل هذا الموضوع جزءاً كبيراً من اهتمام الوفد المصري، الذي ضاعف جهوده في العثور على خرائط إضافية تساند الموقف المصري، وبالفعل حصلت الإدارة القانونية بوزارة الخارجية على وثائق بريطانية، فضلًا عن عما تلقته وزارة الخارجية من الخرائط التي كانت بحوزة مواطنين مصريين - منهم عائلة الفريق أحمد حمدي همت المفتش العام السابق للجيش المصري - كما سلمت الحكومة التركية أيضًا خرائط مهمة للرئيس مبارك أثناء زيارته لأنقرة وقتئذ. كما تلقى رئيس الوفد المصري الدكتور نبيل العربي من يوسف شرارة السفير المصري في لندن نسخة من كتاب حول سيناء مؤلفه "باركر باشا" الذي كان حاكما لسيناء قبل الحرب العالمية الأولى، ويحوي الكتاب صورة للعلامة الأخيرة التي تطل على شاطئ خليج العقبة والتي تم ترقيمها عام ١٩٠٦ بأنها العلامة رقم ٩١، وثارت الشكوك لدى الوفد المصري عما إذا كانت العلامة التي يعتبرها رقم ٩١ هي نفس العلامة المنشورة صورتها في كتاب باركر باشا.

وبناء على هذه الصورة ، حاول المتخصصون في المساحة والجغرافيا في فبراير ١٩٨٧ تحديد موقع عمود "باركر" بدقة استنادًا إلى هذه الصورة، ولكن تضاربت الأقوال ولم يتمكن الوفد المصري على وجه الدقة من التوصل إلى التحديد المطلوب بأسلوب مساحي فني؛ نظراً لأن إسرائيل قد غيرت معالم المنطقة قبل عدة سنوات. إلا أنه استقر الرأي على استخدام هذه الصور لعدة أسباب أهمها:

١- أن هذه الصور تقضي بشكل دامغة على جميع الادعاءات الإسرائيلية بأن خط الحدود كان يمر بالمواقع التي سجلتها إسرائيل، ولذلك كان من الضروري اطلاع المحكمة عليها.

٢- أن هذه الصور تؤكد أن خط الحدود كان يمر بالمرتفعات الشرقية وفق وجهة النظر المصرية وليس في قاع الوادي كما كانت تدعي إسرائيل.

٣- أن إسرائيل قد اطلعت بالفعل على الصور، فكان من المهم أن تعلم المحكمة بها عن طريق الوفد المصري وليس بواسطة إسرائيل، ومن جهة أخرى كان الغرض من ذلك هو دفع إسرائيل إلى الإعلان عن ما في حوزتها حول هذا الموضوع.

٤- نظراً لأن الولايات المتحدة كانت قد بدأت سلسلة من الاتصالات المكثفة للتوصل إلى تسوية خارج إطار التحكيم الدولي، كان لا بد من التأكيد للوفد الأمريكي أن لدى الوفد المصري كل الوثائق والمستندات.

ولم يكتشف خبراء المساحة والجغرافيا وهيئة الاتصالات العسكرية أن العلامة الأخيرة "عمود باركر" تقع على ارتفاع أقل من مكان العلامة التي كان يعتقد الوفد المصري أنها العلامة الأخيرة، كما لم يكتشف الخبراء المصر يون في هذه المرحلة أن إسرائيل قد أزالت جانباً من الهضبة لإقامة طريق بري يربط بين طابا وميناء إيلات الإسرائيلي، وكانت العلامة الأخيرة رقم ٩١ "عمود باركر" تقع في الجانب الذي اختفى، مما يعني أن مكان العلامة ٩١ قد اختفى إلى الأبد.

أما الموقع الذي كانت مصر تعتقد أنه موقع العلامة الأخيرة، والذي ظلت إسرائيل توهم مصر به أنه موقع العلامة ٩١ ولم تذكر أبدًا أنها أزالت جانباً من الهضبة أثناء التفاوض. فقد اتضح من الأدلة والمستندات وشهادة الشهود التي قدمت أثناء المرافعات أنه موقع العلامة ٩٠ والتي كانت وقت إبرام المشارطة هي العلامة الأخيرة.

بالإضافة إلى الخرائط غير المتفق عليه بين الطرفين والتي قدمت إلى المحكمة كان لا بد أن يسجل كل طرف في ملحق المشارطة إحداثيات العلامات الأربع عشرة المتنازع على مكانها. فالنسبة إلى العلامات الثلاث عشرة الشمالية سجل كل منهما مكانًا واحدًا. أما بالنسبة للعلامة الأخيرة التي يحدد موقعها مصير طابا فقد سجلت مصر موقعًا واحدًا – وهو ما تبين فيما بعد أنه موقع العلامة ٩٠ - وسجلت إسرائيل موقعين في قاع الوادي كلاهما يعطيها الجزء الشرقي من وادي طابا ويشمل فندق سونستا.

وعلى كل الأحوال، كانت مصر تحرص منذ بداية إثارة القضية على أن ينحصر النزاع في إطار تحديد مواقع علامات حدود، ولا ينصرف إلى نزاع حول حدود مصر الدولية، وهي حدود مستقرة ومعترف بها دولياً، وهو ما اعترفت به إسرائيل في معاهدة السلام التي ألزمتها بالانسحاب الكامل والشامل من سيناء إلى ما وراء تلك الحدود الدولية، التي تم ترسيمها وتعليمها وفقا لاتفاقية ١٩٠٦، التي لا تنشئ أي حقوق أو سند شرعي لإسرائيل، ولتلاشي الوقوع في أي ثغرة في مشارطة التحكيم؛ رفضت مصر الإشارة إلى اتفاقية ١٩٠٦ في مشارطة التحكيم، بالرغم من أن بعض أساتذة القانون أعضاء هيئة الدفاع كانوا يرون ضرورة الاستناد إليها.

لذا كانت مصر تقدر أنه كلما انصب النزاع بوضوح على مواقع علامات الحدود، كلما أحكمت تقييد سلطة المحكمة التقديرية في تحديد هذه المواقع بمبدأ الكشف عما هو كان قائمًا وثابتًا ومسجلًا، وهذا عكس ما كانت تسعى إليه إسرائيل التي في مصلحتها التوسع في صلاحيات الحكمة بحيث تملك صلاحية تقرير مواقع حدود جديدة، طبقًا لقراءتها لما يقدم لها من حجج ومستندات وخرائط. وارتباطًا بهذا الهدف، حرص الوفد المصري على أن يرفق بمشارطة التحكيم ملحق يحدد فيه كل طرف مواقعه، وتحكم المحكمة على أساس هذه المواقع، وليس لها صلاحية اختيار مواقع أخرى جديدة.

ومن هنا، كان تشكيل هيئة التحكيم مثار مناقشات طويلة وخلافات عميقة بين مصر وإسرائيل استغرقت عدة شهور، لاختيار المحكمين المحايدين الذين في نهاية المطاف سوف يقررون الحكم. وأخيراً، تم توقيع مشاطة التحكيم في فندق مينا هاوس في الموعد المحدد ١١ سبتمبر ١٩٨٦، وقع عن الجانب المصري الدكتور نبيل العربي والسفير بدر همام مدير إدارة إسرائيل في وزارة الخارجية المصرية، ووقع عن الجانب الإسرائيلي إبراهام تامير مدير مكتب رئيس الوزراء ودافيد كيمحي مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، وعن الجانب الأمريكي ريتشارد مورفي وآلان كريسكو.

وفي جنيف تشكلت هيئة التحكيم الدولية من كل من "بيير بيلليه" الرئيس السابق لمحكمة النقض الفرنسية و "ديترك شندلر" أستاذ القانون الدولي بجامعة زيورخ السويسرية، برئاسة " جونار لاجرجرين" القاضي السويدي. وبعد ذلك عقدت هيئة التحكيم اجتماعًا في جنيف لبحث الأمور التنظيمية والإجرائية، وأتفق على أن يقدم كل جانب مذكرة خلال ستة أشهر.

وعلى الفور، بدأ الوفد المصري في إعداد المذكرات وعقد الاجتماعات في كامبريدج في مكتب سير "ديرك باوت" الخبير في التحكيم الدولي - الذي قام بالعبء الأكبر في استجواب الشهود الإسرائيليين، وفي إعداد الشهود المصريين، فكان المخطط الرئيسي لآليات المرافعات، ولذلك لعب دوراً رئيسياً في نجاح الوفد المصري في استعادة طابا - وعدد كبير من أعضاء هيئة الدفاع، حيث تناولت المذكرة الأولى التي ستتناول وجهة نظر مصر، ثم عقد اجتماع آخر في السفارة المصرية في لندن، لاستكمال المذكرة الأولى التي احتوت على فصل عن مهمة قوات الطوارئ الدولية في سيناء في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧ وبه مستندات ووثائق تؤكد أن دوريات القوات الدولية كانت تمارس مهامها لمدة عشر سنوات غرب الهضبة الشرقية لوادي طابا كتبه "بلين سلون" الذي كان يتولى الإشراف على الجانب القانوني لعمل هذه القوات قبل أن يتقاعد من منصبه كمدير الإدارة القانونية العامة في الأمم المتحدة، كما اشتملت المذكرة الأولى على تحليل قانوني رائع لمهمة المحكمة ومدى سلطاتها، أعده الدكتور جورج أبي مصعب، والجزء التاريخي كتبه سير "إيان سنكلير" تحت إشراف المؤرخ الدكتور يونان لبيب رزق. أما الجزء القانوني، فقد ساهم سير "ديرك باوت" في وضع الإطار العام من خلال المناقشة مع الدكتور نبيل العربي وتمت مراجعته من أعضاء الوفد المصري الدكتور مفيد شهاب والدكتور طلعت الغنيمي والدكتور صلاح عامر والمستشار أمين المهدي والمستشار فتحي نجيب ووجيه حنفي ومحمد جمعة، وشارك الجميع بكفاءة وإخلاص وتفان في إعداد المذكرات. وبالنسبة لمقدمة المذكرة التي احتوت على عرض عام للقضية وللموقف المصري فقد كتبها الدكتور نبيل العربي وأطلع عليها "باوت" و"سنكلير". أما العلامات الشمالية تقرر أن يتناولها الدكتور أحمد القشيري المحامي الدولي القدير، أما الجزء الخاص بالأبعاد

الجغرافية والمساحية فقد أشرف عليه الدكتور يوسف أبو حجاج أستاذ الجغرافيا وسكرتير عام الجمعية الجغرافية المصرية.

أما المذكرة الأولى التي أعدها الوفد الإسرائيلي فكانت مفاجأة كبرى، للوفد المصري؛ لأنها احتوت على وصف تفصيلي لعلامة "باركر" التي دفعت إسرائيل بأنها العلامة الأخيرة، وأن الموقع الذي سجلته مصر يشوبه عدم الصواب لأنه موقع العلامة ٩٠ وهي ليست العلامة الأخيرة، وكان على المحكمة طبقًا للمشارطة إما أن تأخذ بالموقع الذي سجلته مصر- وإما أن ترفضه. وكانت إسرائيل تأمل في أن يُرفض الموقع المصري، وبالتالي تفشل المحكمة في إصدار حكم.

ولمواجهة ذلك، عقدت اجتماعات عديدة، أسفرت عن قرار الوفد المصري قبول أنه هناك علامة أخيرة ولكنها أزيلت في مرحلة لا تعرفها مصر، وأنه عند إبرام المشارطة كانت العلامة التي سجلتها مصر هي العلامة الأخيرة، وأكدت المذكرة المصرية أن إسرائيل كانت سيئة النية عندما لم تخطر مصر بأنها أزالت جزءًا من الهضبة لبناء الطريق بين إيلات وطابا. وكان حسن النية المفترض في كل طرف عند إبرام الاتفاقيات الدولية غير متوافر، ولا يصح أن تستفيد إسرائيل من هذا الوضع، وهو ما أخذت به هيئة المحكمة في إصدار الحكم، وذلك خلال المرافعات وشهادة الشهود.

وتحدد يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ موعدًا للنطق بالحكم، وذلك في جلسة رسمية في قاعة ألاباما الشهيرة في مقر حكومة مقاطعة جنيف، وبالطبع كان كل طرف على علم بقرار المحكمة وأن التصويت داخل المحكمة تم قبل ذلك ببضعة شهور، وأن الحكم سوف يصدر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد وهو لصاحبه "روث لابيدوت" المحكمة المعينة من إسرائيلي.

حكمت المحكمة لصالح الموقع المصري للعلامة رقم ٩١ ورفضت الدفع الإسرائيلي، حيث أشارت المحكمة إلى أن المشارطة عندما نصت على موقع آخر علامة فالمقصود هو آخر علامة عام ١٩٨٦ وليس آخر علامة عام ١٩٠٦ خاصة أن المشارطة لا تحوي إشارة إلى اتفاقية ١٩٠٦، وتوصيف العلامة الأخيرة يتفق تمامًا مع الموقع المصري الذي يقع على الهضبة الشرقية وعلى

مساحة ١٧٠ متراً من خليج العقبة، وبالتالي حكمت المحكمة لصالح الموقع المصري للعلامة رقم ٩١ وبذلك رفضت الدفع الإسرائيلي الذي كان يطالب المحكمة بأن تقتصر على الاختيار بين ثلاثة مواقع للعلامة ٩١ على أن تكون المرجعية هي اتفاقية ١٩٠٦، وترى إسرائيل أن هذه المواقع الثلاثة تختلف عن موقع آخر علامة شيدت عام ١٩٠٦ والتي أطلق عليها علامة "باركر"، فليس أمام المحكمة سوى أن تعلن عجزها عن تقرير مكان هذه العلامة، ولكن المحكمة رفضت قبول هذا الدفع لأن مشارطة التحكيم نصت على أن آخر علامة تتواجد في "رأس طابا"، وتطل على الشاطئ الغربي لخليج طابا، وأن المشارطة أبرمت عام ١٩٨٦، واتفق الطرفان في ذلك التاريخ على أنها آخر علامة. واكتفت المحكمة بالقول بأنه "من غير المعقول بأن موقع آخر علامة كان يقصد به عمود "باركر" الذي اختفى موقعه حوالي عام ١٩٧٠.

كما أشارت الحكمة إلى أن مصر أكدت أنها لم تكن تعلم، وكذلك عندما أبرمت المشارطة تقدمت بمذكرتها الأولى بأن موقع علامة"باركر" يختلف عن موقع العلامة التي سجلتها مصر في الملحق. وأكدت المحكمة أن العلامة المصرية هي آخر علامة تطل على خليج العقبة، ولكن المحكمة لم تتحدث صراحة عن سوء نوايا إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالعلامات الثلاث عشرة الأخرى المختلف عليه، فيكفي إبراز ما يلي:

أ- أنه باستثناء العلامة رقم ٨٥ الخاصة بالمنطقة القريبة من مطار رأس النقب، لا تمثل هذه العلامة أي إستراتيجية أو سياسية لمصر.

ب- أن المسافة بين بعض العلامات المصرية والعلامات الإسرائيلية المتنازع عليها كانت ضئيلة للغاية وأحيانًا لا تتجاوز بضعة أمطار في كثبان رملية، بحيث يستحيل أحيانًا التعرف على مرجعيات ملموسة لحسم النزاع، واعتمدت المحكمة على نظرية الخط المستقيم الذي يربط بين العلامات وفقًا لما يلي:

- موقع العلامة ٧ ، ١٧، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢ حكمت المحكمة لصالح مصر.

- موقع العلامتين ١٤، ١٥، ٤٦، ٥٦ حكمت المحكمة لصالح إسرائيل.

- مواقع العلامات ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨ حكمت المحكمة لصالح مصر.

وبذلك فازت مصر في هذه الجولة بأحقيتها في "طابا" واتصل الدكتور نبيل العربي برئيس الجمهورية حسني مبارك لإبلاغه بنتيجة الحكم، فكان سعيدًا للغاية وهنأه وطلب إبلاغ شكره وتقديره لجميع أعضاء الوفد المصري، لتبدأ جولة جديد لتنفيذ الحكم.

كان من الطبيعي أن تنتهي المناورات الإسرائيلية بمجرد النطق بالحكم لصالح مصر وأحقيتها في "طابا"، إلا أنه بدأت الصعوبات فور النطق بالحكم، فكان الوفد المصري قد أعد خطابا موجهًا إلى وكيل الحكومة الإسرائيلية يحوي إشارة إلى التزام كل طرف بالتنفيذ الفوري للحكم كما جاء في مشارطة التحكيم، وهو التزام يقع على عاتق الطرفين، لأن مصر خسرت بضعة مواقع علامات شمالية في مواقع رملية لا تعدو أن تكون أمتارًا معدودة، أما إسرائيل فقد خسرت موقع العلامة الخاصة بطابا وموقع العلامة الخاصة برأس النقب وباقي المواقع الهامة. كما كان يحوي الخطاب طلب تحديد موعد لاجتماع ضباط الاتصال العسكري للبدء في تنفيذ الحكم بانسحاب إسرائيل واسترداد مصر للمنطقة واستعادة ممارسة سيادتها.

وبالفعل، طلب الدكتور نبيل العربي مقابلة السفير الإسرائيلي لتسليمه الخطاب، "إلا أنه رفض بحجة أن حكومة بلاده لم تتطلع بعد على الحكم، وبعد دراسته تتخذ موقفها النهائي منه". لذلك لم يكن أمام مصر سوى الاستمرار في ممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ الحكم، واستمرت إسرائيل في التهرب من تحديد موعد للتنفيذ.

وخلال هذه الفترة صدرت تصريحات قوية من القاهرة للتحذير من التقاعس في تنفيذ الحكم، وتم توجيه رسائل عديدة من وزير الخارجية المصري إلى نظيره الإسرائيلي بضرورة التنفيذ. وكانت الردود الإسرائيليةلاتدور في إطار "أن حكومة إسرائيل لم تتخذ موقفها النهائي من المتطلبات التي يجب توافرها لتنفيذ الحكم وأنها لا زالت في مرحلة دراسة الحكم". واستمرت إسرائيل في المماطلة لما يقرب من أربعة أشهر؛ لكسب االوقت ومحاولة إملاء الشروط.

في هذه الأثناء عُين موشي أرينـز وزيـراً لخارجيـة إسرائيـل، وتحـت ضـغط مـن وزيـر الخارجية المصري الدكتور عصمت عبد المجيد أتفق على عقد اجـتماع بيـنهما في بـاريس عـلى هامش مؤتمر تحريم الأسلحة الكيماوية في يناير ١٩٨٩، أسفر عن إعلان "أرينـز" أن الحكومـة الإسرائيلية قد درست الحكم وقررت قبوله وعلى اسـتعداد للـدخول مـع مصرـ في مفاوضـات لتنفيذه، فأبدى الدكتور عصمت عبد المجيد ترحيبه وارتياحه بهـذه الخطـوة، وطلـب تحديـد موعـد فـوري لاجتماعـات بـين الطـرفين لبحـث التنفيـذ. وافـق" أرينـز" وطلـب أن تعقـد الاجتماعات في طابا، وقابله وزير الخارجية المصري بالموافقة على عقـد الاجتماعـات في فنـدق سونستا بطابا. وفجأة تحدث "نتنياهو" أن إسرائيل لديها شروط وإذا لم تـستجب مصرـ لهـذه الشروط فلن تنسحب إسرائيل من طابا، واشتبك معه الـدكتور نبيـل العـربي إلى حـد التراشـق بالكلام، وتدخل الوزيران بصورة قاطعة لفض هذا الاشتباك. وانتهـى الاجـتماع بالاتفـاق عـلى موعد بدء المفاوضات قبل يناير ١٩٨٩ في طابا.

بدأت الاجتماعات في فندق سونستا في طابا بجلسة عـلى مسـتوى رؤسـاء الوفـود دعـا إليها رئيس الوفد الأمريكي "إبراهام صفير" لتنظيم العمل، واتفق عـلى تشـكيل لجنتـين، الأولى تتولى موضوع الترتيبات الخاصة بطابا بعـد انسـحاب إسرائيـل، والثانيـة تتـولى موضـوع شراء الفندق والمنشآت السياحية. وكان رئيس الوزراء قد أشار إلى أن يتـولى اللجنـة الأخـيرة أعضـاء من وزارة السياحة تحت إشراف وزير السياحة فؤاد سلطان، وذلك لتقييم الـثمن الـذي يـدفع للفندق ولقرية رافي نلسون.

وخلال اجتماع رؤساء الوفود تحدث "إسحق ليور" بطريقة فجة حول ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار أن عودة طابا لمصر لا تعني أن تنقطـع صـلة إسرائيـل بهـا، ويجـب أن أن يسـتمر دخول الإسرائيليين بدون جوازات سفر ويسـمح لهـم باسـتخدام العملـة الإسرائيليـة، وتـدخل رئيس الوفد الأمريكي لتهدئة الجو، ولكن بدا واضحاً أنه مازلت هناك مصاعب كثيرة في طـرق عودة طابا.

بعد بضعة أيام من التفاوض وإصرار الجانب المصري على أن الترتيبات في منطقة طابا لن تتعدى ما هو متفق عليه بشأن الترتيبات بين الطرفين المطبقة منذ انسحاب إسرائيل من سيناء في أبريل ١٩٨٢. وظلت المفاوضات تدور في حلقة مفرغة بسبب تمسك كل طرف بموقفه؛ مما أدى إلى تعثر المفاوضات وضيق شديد لدى الحكومة المصرية، مما دفع الرئيس مبارك إلى عقد اجتماع تحت رئاسته في أواخر يناير ١٩٨٩ في مقر الرئاسة، وقد شارك في هذا الاجتماع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب والمشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع ومدير المخابرات العامة ومدير المخابرات العسكرية، كما حضر الدكتور زكريا عزمي والسفير أسامة الباز والدكتور نبيل العربي.

استهل رئيس الجمهورية الاجتماع بالاستفسار عن الموقف على وجه التحديد من رئيس الوفد المفاوض الدكتور نبيل العربي، الذي قام بشرح العقبات التي تثيرها إسرائيل بالتفصيل. وبعد إدلاء الحضور بآرائهم حول التعنت الإسرائيلي واستحالة قبول الطلبات الإسرائيلية، قرر الرئيس مبارك الإدلاء بتصريح شديد العنف يطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري ويعلن فيه أن مصر لن تقبل استمرار المماطلات والمناورات الإسرائيلية وأنها قد تلجأ إلى تدمير جميع المنشآت في طابا وحرقها. وبعد مناقشات تقرر عدم ذكر "الحرق" حتى لا تستغله إسرائيل وتشوه معناه. وبدا أن التصريح العنيف الذي أصدره رئيس الجمهورية كان بمثابة رسالة واضحة أدت إلى تغيير الموقف الإسرائيلي. فبعد أيام قلائل من التصريح العنيف، تم استئناف المفاوضات في طابا وكان واضحًا أن الموقف الإسرائيلي قد تغير. وجرت هذه المفاوضات بالتوازي مع مفاوضات فريق وزارة السياحة تحت إشراف الوزير فؤاد سلطان؛ لشراء الفندق والمنشآت السياحية الأخرى.

وعند وصول التفاوض إلى ما اعتبرته مصر مقبولًا ويتفق مع المبادئ المتعلقة بحماية السيادة المصرية وعدم إضفاء مركز قانوني متميز لمنطقة طابا بحيث يطبق عليها ما هو نافذ

بالنسبة لجنوب سيناء. وبناء على ذلك أعد رئيس الوفد المصري الدكتور نبيل العربي مذكرة بالموقف وافق عليها وزير الخارجية ورئيس الوزراء الذي اعتمدها.

وبناء على ذلك، تم تحديد يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٩ موعدًا لتوقيع وثيقة انسحاب إسرائيل من طابا، وموافقة مصر على دفع مبلغ ٣٧ مليون دولار تدفع على أقساط ثمنًا لفندق سونستا مع بقاء إدارة الفندق الأمريكية وبشروط تحددت في الاتفاق. ولكن قبل توقيع الوثيقة بساعات طلب إبراهام صفير المستشار القانوني الأمريكي من الدكتور نبيل العربي الموافقة على تأجيل موعد الانسحاب لأنه يستحيل أن تنسحب إسرائيل خلال عشرة أيام كما كان مقررًا، وأنه قد حضر ليرجوه الموافقة على أن يتم الانسحاب يوم ١٥ مارس، وفوجئ صفير بالترحيب من الجانب المصري. وبذلك انتهت ملحمة طابا من الناحية السياسية، ولم يبقى سوى قيام جهاز الاتصال العسكري من الجانبين ومعهم خبراء المساحة بتشييد العلامة ٩١ في نفس إحداثيات العلامة السابقة.

لتسترد مصر سيناء كاملة، تلك البقعة المقدسة من أراضيها، بعد حرب عسكرية ضارية وجهود دبلوماسية مريرة على امتداد ثلاثة عشر سنوات من الكفاح المسلح والنضال الوطني

* * *

الخاتمـة

تقييـــم

بفضل عبقرية خطة الخداع الاستراتيجي؛ فشلت المخابرات الإسرائيلية، بتركيز مخابراتها العسكرية على النوايا وتجاهل القدرات العسكرية المصرية، ومؤشراتها على جبهة القتال. فأثبتت أن أحدًا لم يخطئ بشأن إدراك الحقائق، بقدر الثقة بافتراضات خاطئة لترجمة النوايا. ولم يكن لدى إسرائيل الاستعدادات الكافية للقيام بضربة وقائية.

كان العبور الذي قامت به القوات المصرية لقناة السويس في مواجهة القوات الجوية الإسرائيلية المتفوقة هو بمثابة علامة مميزة في الحرب الحديثة غيرت من الاستراتيجية العسكرية. فلم يقتصر نجاح القوات المسلحة المصرية على تحدي التفوق الإسرائيلي، بل هزيمة هذا التفوق وتحطيم أسطورته.

ولم يكن الرئيس السادات يتصور، وهو يطلق جيوشه لعبور قناة السويس في السادس من أكتوبر١٩٧٣، أنه أطلق قوة رهيبة، كان من شأنها أن تكون قوة دفع، وانطلاقة جديدة لمصر، تتغير معها وبها خريطة منطقة الشرق الأوسط ومستقبل النظام الدولي.

إلا أن السادات قد أدرك برؤية ثاقبة لمهام ومسئولية المستقبل، وضرورة تحقيق مقتضيات مرحلة ما بعد الحرب ، بالتأكيد على فرضية "إذا خرجنا من هذه الحرب دون أن نبني الدولة سياسيًا واقتصاديًا وعلميًا؛ يكون محكومًا علينا بالدمار. لأن إسرائيل لن تترك هذه الهزيمة تلاحقها وتطاردها للأبد، فسوف تبحث عن ساحات أخرى للقتال، تستكمل فيها جولات الصراع. من أجل هذا يجب علينا أن نركز على بناء قواتنا الذاتية عسكريًا وسياسيًا وتنظيميًا واقتصاديًا، لضمان مواجهة أي تحدي في الجولات القادمة، بأن يكون لدينا صناعات استراتيجية محلية، وتنوع مصادر السلاح لجيشنا، حتى نبني قدرتنا الذاتية. وربما كانت عقبات رحلة الوصول إلى السلام سببًا في تعطيل تنفيذ استراتيجية السادات ورؤيته للمستقبل وفقًا لهذه الفرضية، على نحو ما كان مأمولًا ومتوقعًا.

لا تزال تأثيرات نتائج وتداعيات حرب أكتوبر على مصر ومنطقة الشرق الأوسط حتى الوقت الراهن؛ نظرًا لانتهاء الحرب دون حسم عسكري واضح للصراع، فكانت الحصيلة النهائية للحرب، أنها وفرت ظروفًا سياسية أفضل، لبدء العمل الدبلوماسي، والتوصول إلى تسوية سياسية، تجسدت في استعادت مصر أرضها المحتلة. بالتخطيط الشامل الذي حقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في تحقيق الأهداف والمهام المحددة، في إطار التعاون والتنسيق بين الأسلحة المشتركة الحديثة، في ظل عامل المفاجأة، الذي مثل أحد إنجازات حرب أكتوبر ١٩٧٣، التي أظهرت حقائق عسكرية جديدة، كما فرضت إعادة النظر في بعض النظريات العسكرية والمفاهيم الإستراتيجية في العالم .

فقد أحدثت حرب أكتوبر تحولًا جذريًا في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أدركت إسرائيل قدرة العرب بحد أدنى من التنسيق السياسي والعسكري، على الوقوف في وجهها وقهر قواتها، فقد تحطمت نظرية الأمن الإسرائيلي، وفكرة الحرب الوقائية، مع سقوط المزاعم والإدعاءات الإسرائيلية بقدرات وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، وكفاءة أجهزتها المخابراتية والمعلوماتية .

كما أوضح سير العمليات الحربية على امتداد مراحل الحرب، أن تدخل القيادة السياسية في تسيير دفة العمليات في ميدان القتال وفقًا لتطورات الأوضاع السياسية وضغوطها، كان له أثر سلبي على تطورات المعارك ونتائج الحرب . ونحن هنا لا نغفل بأي حال من الأحوال مسئولية القيادة السياسية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية أثناء الحرب، لكن بحذر، مع عدم التدخل تفصيلًا في قرارات القادة العسكريين، سواء على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة، أو في قرارات القادة الميدانيين، فكان على القيادة السياسية أن تعطي المهمة السياسية التي ترغب أن تنفذها القوة العسكرية، وعلى القادة العسكريين أن يضعوا القرار المناسب لتنفيذ هذه المهمة طبقًا لقواعد وأصول العلم العسكري ومبادئه، وبعد تقدير الموقف الشامل لميدان القتال .

واستكمالًا لهذا المبدأ، كان يجب أن تكون القيادة السياسية على ثقة من حسن

اختيارها للقيادة العسكرية بعيدًا عن أي اعتبارات قد تدفع هذه القيادة العسكرية إلى الانصياع للقيادة السياسية، أو تجنب مواجهتها، أو تلاشي إغضابها، من خلال إما التهوين من الوضع العسكري الخطير، أو التنفيذ الحرفي لأوامرها دون إعمال العلم العسكري كما ينبغي .

كان يجب على القيادة السياسية العسكرية، وبالتحديد وزير الحربية، أن يتبع المبدأ نفسه، فكان عليه أن يحدد المهمة وتصوره العام لتحقيقها لمجموعة ضباط هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، لدراستها واقتراح القرار المناسب والبدائل المتاحة، وعلى الوزير أن يختار أنسب هذه البدائل لتحقيق الهدف السياسي المكلف به من القيادة السياسية، وبالتالي القدرة على الدفاع عن القرار المقترح والبدائل المتاحة وإقناع القيادة السياسية بها، وتحذيرها من عواقب المخاطر غير المحسوبة. مع التنسيق الشامل مع القيادة الميدانية وحريتها في اتخاذ القرار القابل للتنفيذ، وليس القرار النظري على الخرائط. على نحو ما أشار إليه رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي وطالب به قادة الجيوش الميدانية، الفريق عبد المنعم واصل والفريق عبد المنعم خليل.

وهو ما أثر سلبًا على النتائج العسكرية للحرب، ومن ثم نتائجها السياسية، وانعكاساتها على جدول ترتيبات ما بعد الحرب ومسار التسوية السياسية ومراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء. ليتحمل السادات المسئولية كاملة باعترافه في مذكراته* وبإقراره ذاته أن " الرئيس دائمًا هو المسئول، مهما كانت أخطاء معاونيه ومساعديه ومهما كانت نواياه هو" !! وهو ما لا يقلل بأي حال من الأحوال من وطنية ومسئولية بطل الحرب وشهيد السلام الرئيس أنور السادات.

وعلى الجانب الإسرائيلي، أثبتت تحقيقات لجنة إجرانات التي تشكلت في أعقاب انتهاء الحرب مباشرة؛ للتحقيق في أسباب "التقصير" الذي أدى إلى هزيمة إسرائيل، وتحديد المسئولين عنها، من خلال الوثائق السرية السياسية ومحاضر اجتماعات المجموعة القيادية الوزارية لإدارة الحرب، ووثائق القيادة العسكرية العليا وقادة المخابرات العسكرية والموساد ووثائق قائدي الجبهة المصرية والجبهة السورية ووثائق التشكيلات المحاربة والضباط. في أرشيف الدولة والجيش الإسرائيلي، وأكدت جميعها، بما لا يدع مجال للشك، أو التأويل، نجاح

خطة الخداع الاستراتيجية المصرية، وكشفت أبعاد الهزيمة الكاملة في ميدان القتال أمام الجيش المصري، بشهادات المسئولين السياسيين والجنرالات العسكريين والقادة الميدانيين أمام لجنة التحقيقات استنادا إلى الوثائق والمستندات الرسمية، التي دمغت المعلومات لتوثق حقائق نهائية، تجعل الروايات تاريخًا موثقا أمام الأجيال المتعاقبة، غير قابل للنفي أو التشكيك أو الإنكار أو حتى التشويه والتشويش من جانب المصادر الإسرائيلية. لتظل سيناء عبر العصور، أهم مؤشرات قياس قوة الدولة المصرية بالمفهوم الشامل للقوة، والعمود الفقري للأمن القومي المصري.

كما أن محتويات ومضمون هذه الوثائق خاصة فيما يتعلق بالدور الأمريكي والدعم والإمداد المباشر لإسرائيل في الحرب، يكشف زيف، المحاولات الإسرائيلية بادعاء الانتصار، رغم مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لحليفتها إسرائيل، واستحالة كونها طرف دولي نزيه وشريك محايد في الصراع العربي الإسرائيلي.

والحقيقة أن الأهم من كل ذلك، هو إدراك إسرائيل لنتائج زلزال أكتوبر وما وقعت فيه أجهزتها الاستخباراتية والأمنية من أخطاء وتقصير؛ لتلافي العيوب وتقوية نقاط الضعف، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، قرار إنشاء أكثر من مركز لتقديم وإعداد التقديرات حول احتمالات الحرب بعد أن كان الأمر متروكا للمخابرات العسكرية "أمان" وحدها حتى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي أثبتت فشلها وعميت عن إبصار مؤشرات اندلاع الحرب بغرورها الزائف. وكذلك تأسيس وحدة تقديرات عكسية " هفخا مستبرا"، أي العكس هو الصحيح، وظيفتها تلقي التقديرات التي استقرت عليها المخابرات العسكرية والموساد ومركز التقديرات في وزارة الخارجية ودراسة البدائل العكسية لها؛ لتقصي أي موقف من جميع احتمالاته المتناقضة للاستقرار على التقدير الأقرب للصواب. وكان ذلك في إطار الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة إجرانات التي تشكلت للتحقيق في أسباب الهزيمة بعد الحرب.

ناهيك عن تطوير الاستراتيجية النووية الإسرائيلية وأبعاد تأثيرها على مستقبل الصراع، مقابل الاستراتيجية المصرية لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي، لإحداث التوازن الاستراتيجي بالمنطقة، في ظل اتفاقية التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي بأهدافه وانعكاساته.

الملاحق

بسم الله

توجيه صادر الى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية الفريق أول احمد اسماعيل على

أولا – عن الوضع العام

١ – لقد مضت حتى الان اكثر من ست سنوات على احتلال العدو الاسرائيلى لاجزاء من التراب العربى.

٢ – ان اسرائيل مؤيدة بدعم أمريكى خصوصا فى مجال امدادات السلاح .. حاولت وتحاول فرض ارادتها علينا وانهاء أزمة الشرق الاوسط على نحو يحقق لها سيطرة شبه مطلقة فى المنطقة العربية وعلى أمنها وعلى مصائرها.

٣ – ان مصر حاولت بكل الوسائل، ومنذ صدر قرار وقف اطلاق النار من مجلس الامن فى ٨ يونية ١٩٦٧ أن تجد

حلا للازمة .. وفى هذا السبيل فقد تحولت وسائلها من قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الى قبول جهود السفير جونار يارينج ، ثم جهود الدول الاربعة الكبرى ، ثم جهود قامت بها القوتان الاعظم ، ثم مبادرة تقدم بها وزير الخارجية الامريكية وليام روجرز ، حتى تقدمت مباشرة بمبادرة لحل يكون فيه فتح قناة السويس بداية لمراحل انسحاب شامل تطبيقا لقرار مجلس الامن .

ولكن كل هذه الجهود لم تصل الى نتيجة ، فهى اما فشلت أو توقفت .. أو حاول اعداؤنا الخروج بها عن مقاصدها .

٤ – ان مصر قامت بعمليات عسكرية ذات طابع محدود فى سنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، كذلك قدمت دعما كبيرا لقوات المقاومة الفلسطينية لمباشرة عمليات

الرئيس

فدائية على الخطوط أو داخل الارض المحتلة .. ولكن هذه العمليات كلها وان أدت الى نتائج لهـــا أثرها فانها لاسباب محددة لم تصل فى ضغطهـــا على العدو الى الحد اللازم .

٥ – ان مصر كانت تدرك طول الوقت انه سوف يجيء وقت يتعين عليها فيه أن تتحمل مسئولياتها .. وكـــان اهم ما يجب ان تعنى به هو أن توفر لهذا اليوم كل ما تستطيع .. وفى حدود طاقتنا .. ومع التزامنا بواجب الدفاع عن التراب والشرف .

٦ – ان الشعب فى مصر تحمل بأكثر مما كان يتصور أحد خصومه وأصدقاؤه على السواء .. ولقد كانت الاعباء التى تحملها الشعب ، مادية ومعنوية ، اعباء فادحـــة لا يتحملها الا شعب يؤمن بالحرية ويضحى فـــى سبيلها .

٧ – أن مستجدات مهمة طرأت على الموقف السياسي العربي عموما وزادت من احتمالات تأثيره .. ومع تزايد أهمية أزمة الطاقة وأزمة الحقد في العالم فان النفط العربي في أحوال ملائمة يستطيع أن يكون عاملا له قيمته .

٨ – أن تأثيرات الموقف العربي العام تجلت بشكل واضح في أوضاع عسكرية .. فالى جانب ما حصلنا عليه من الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية ، وهو كثير فقد اتيحت لنا من مصادر أخرى أنواع من السلاح لم تكن متوفرة لنا .

٩ – ان العدو في شبه عزلة عالمية بعد الجهود المصرية الناجحة في مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة ومؤتمر منظمة الوحدة الافريقية الاخير في أديس ابابا ، ومؤتمر الدول غير المنحازة الذي تعقد في الجزائر .

١٠ ـ ان الموقف الدولى يتطور .. وما زالت حركتـــــه متحررة .. وقد نجد أنفسنا أمام توازنات طويلـــــة الاجل تؤثر على حرية حركتنا وعلى قدرتنا لـــــى الاختيار انه لجميع البدائل .

ثانيا ـ من استراتيجية العدو ..

ان العدو الاسرائيلى كما نرى اتجه لنفسه سياســـة تقوم على التخويف ، والادعاء بحقوق لا يستطيع العـــــرب تحديده .. وهذا هو اساس نظرية الامن الاسرائيلى التى تقوم على الردع النفسى والسياسى والعسكرى .

ان نقطة الاساس فى نظرية الامن الاسرائيلى هى الوصول الى اقناع مصر والامة العربية انه لا فائدة من تحـــدى اسرائيل ، وبالتالى فليس هناك مفر من الرضوخ لشروطها حتى وان تضمنت هذه الشروط تنازلات عن السيادة الوطنية .

الرئيس

ثالثا ـ عن استراتيجية مصر فى هذه المرحلة

ان الهدف الاستراتيجى الذى يحمل (احمل) المسئوليـــة السياسية فى اعطائه للقوات المسلحة المصرية .. وعلـــى اساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد يتلخـــص فيما يلــى :

تحدى نظرية الامن الاسرائيلى وذلك عن طريق عمـــل عسكرى (حسب الامكانات القوات المسلحة) يكون هدفه الحاق اكبر قدر من الخسائر بالعـــدو واقناعه (ان) مواصلة احتلاله لاراضينا يفرض عليه ثمنـــا لا يستطيع دفعه .. وبالتالى فان نظريته فى الامن ـ علـى اساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ـ ليس درعا مـن الفولاذ يحميه الان أو فى المستقبل .

واذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الامن الاسرائيلى فان ذلك سوف يؤدى الى نتائج محققة فى المدى القريب وفى المدى البعيد .

الرئيس

فى المدى القريب : فان تحدى نظرية الامـــن الاسرائيلى يمكن أن يصل بنا الى نتائج معقولة تجعـــل فى الامكان ان نصل الى حل مشرف لازمة الشرق الاوسط .

وفى المدى البعيد : فان تحدى نظرية الامـــن الاسرائيلى يمكن أن يحدث متغيرات تؤدى بالتراكم الى تغيير اساسى فى فكر العدو وفلسفته ونزعاته العدوانية .

رابعا ـ عن التوقيـــت

ان الوقت من الان ، ومن وجهة نظر سياسيــــة ملائمة كل الملائمة لمثل هذا العمل الذى اشرت اليـــه فى ثالثا من هذا التوجيـــه .

ان أوضاع الجبهة الداخلية وأوضاع الجبهة العربية العامة بما فى ذلك التنسيق الدقيق على الجبهة الشمالية ، وأوضاع المسرح الدولى تعطينا من الان فرصة مناسبـــة للبـــدء .

الرئيس

ومع العزلة الدولية للعدو .. ومع الجو الذي يسود عنده بصراعات الانتخابات الحزبية وصراعات الشخصيات ـ فإن احتمالات الضربة المحاسبة تصبح احسن امامنا .

القاهرة ٥ رمضان ١٣٩٤
اول اكتوبر ١٩٧٤

رئيس الجمهورية
انور السادات

توجيه إستراتيجي من رئيس الجمهورية
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

الى : الفريق أول أحمد اسماعيل على

وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة

١- بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر ١٩٧٣ وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والإستراتيجي :

قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الإستراتيجية الآتية :

أ- إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار إعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣

ب- تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات

جـ- العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة

٢- تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية

أنور السادات

رئيس الجمهورية

٩ رمضان ١٣٩٣ هـ
٥ أكتوبر ١٩٧٣ م

تقريــــــر

من زيارة الفريــق أول / أحمد إسماعيــــل علــى

وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الاتحاديــة

الفترة من ١٠ نوف الى ١٢ نوف ١٩٧٢

الى سوريـــا

صورة لغلاف تقرير عن زيارة الفريق أول أحمد إسماعيل إلى سوريا .

سرى للغاية

ـ ٦ ـ

وأن نأخذ في الاعتبار أن العدو قد يبدأ من جانبه المعركة .. لذلك يجب أن نحصر قدراتنا ونخطط لعمل جدى ونعد قواتنا معتمدين أساسا على ما في أيدينا نحن الاثنين وفى حدود طاقاتنا وكل ما يجيئنا من الدول الأخرى نعتبره عونا اضافيا .

(٦) تخصيص المهام بواسطة القائد الاعلى للقوات المسلحة الاتحادية :

خصص الفريق أول أحمد إسماعيل على قائد القوات المسلحة الاتحادية المهام التالية للقوات المسلحة السورية :

(أ) أن تطمئن تماما على خطتنا الدفاعية بحيث تكون جاهزين تماما لصد أى عدوان .. وفى نفس الوقت تجهز مواقعنا للهجوم ـ تحت ستار الدفاع ـ وتحدد للانتهاء من هذه المهمة نهاية نوفمبر ١٩٧٢ .

(ب) التخطيط لعمليات تنفيذ ورفع واعداد القوات لها لتنفيذها في الوقت المناسب وتحدد للانتهاء من هذه المهمة نهاية نوفمبر ١٩٧٢ .

(جـ) التخطيط واعداد القوات للعملية الهجومية الشاملة بحيث تكون القوات مستعدة تماما لتنفيذها وحددت التوقيتات الاتية :

١٥ ديسمبر ١٩٧٢ للانتهاء من التخطيط وعرض الخطط
٣١ ديسمبر ١٩٧٢ استعداد القوات للعملية الهجومية

(٧) توضيح للمهام السابقة :

(أ) بالنسبة للخطة الدفاعية

ـ يجب استكمال الدفاعات بأسرع ما يمكن وخاصة وأننا في الدفاع منذ خمس سنوات وفى نفس الوقت نجهز مواقع الهجوم تحت ستار الدفاع .

سرى للغاية

صورة للصفحة السادسة من تقرير الفريق أول أحمد إسماعيل عن زيارته لسوريا وفيه الإشارة إلى اقتراح مواعيد العمليات الذى توصل إليه الرئيس السادات .

جمهورية مصر العربية
سكرتارية الرئيس للمعلومات

برقيـــة

رقم ٢٠ بتاريــــــــــخ ٢٠ /١٠ /١٩٧٣

الــى الرئيس حافظ الاســــد

لقد حاربنا اسرائيل الى اليوم الخامس عشر . وفي الاربعة الايام الاولى كانت اسرائيل وحدها فكشفنا موقفها في الجبهـــة المصرية والسورية وسقط لهم باعترافهم ٨٠٠ دبابة عــلـــــى الجبهتين واكثر من مائتي طائرة .

اما في العشرة الايام الاخيرة فانني على الجبهة المصريــة احارب امريكا بأحدث مالديها من اسلحة . انني ببساطة لا استطيع ان احارب امريكا او ان احتمل المسئولية التاريخية لتدميـــر قواتنا المسلحة مرة اخرى .

لذلك فانني أخطرت الاتحاد السوفيتي بانني اقبل وقف اطلاق النار على الخطوط الحالية بالشروط التالية :

١- ضمان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لانسحاب اسرائيل كما عرض الاتحاد السوفيتي .

٢- بدء مؤتمر سلام في الامم المتحدة للاتفاق على تسوية شاملة كما عرض الاتحاد السوفيتي .

ان قلبي ليقطر دما وانا أخطرك بهذا ولكنني أحس أن مسئوليتي تحتم علي اتخاذ هذا القرار . وسوف أواجه شعبنـــا وأمتنا في الوقت المناسب لكي يحاسبني الشعب .

مع أطيب تمنياتـــي .

١٩٧٣/١٠/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

الديوان الملكي

المكتب الخاص

لفخامة الاخ الرئيس محمد أنور السادات

رئيس جمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فقد استلمت كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١هـ الذي حمله اليّ الاخ كمال ادهم واني اذ اشكركم على خالص ودكم وجميل مشاعركم ارجو من الله العلي القدير ان يمنّ على الامة العربية بنصره وتأييده، وان يلهم قادتها طريق الحق والصواب .

ولا شك بأن فخامتكم واثق كل الوثوق بأن المملكة العربية السعودية لن تدخر وسعا في دعم جمهورية مصر العربية تحت قيادة فخامتكم وستقف الى جانب شقيقاتها العربيات بكافة امكاناتها .

هذا ولقد أوضح لنا الاخ كمال مرئياتكم في جميع الامور، وأوضحنا له وجهة نظرنا حيالها لنقلها لفخامتكم .

متمنيا لفخامتكم الصحة والتوفيق والله يحفظكم ،

اخوكم

صورة رسالة من الملك فيصل إلى الرئيس السادات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
المكتب الخاص

الرقم ....
التاريخ ....

هذه الرسالة من جلالة الملك فيصل
الى : معالي الوزير هنري كيسنجر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية .

تلقيت رسالة معاليكم المستندة الى تقرير ورد لكم من اسرائيل بأن القوات المصرية والسورية تنوي شن هجوم منسق على القوات الاسرائيلية .

ولدى بدء الاشتباك فعلا بين القوات المصرية والسورية من جهة والقوات الاسرائيلية من جهة اخرى في البر والجو فأن معاليكم تأكد بأن البادئ بهذا الهجوم هي اسرائيل وفي اعتقادي ان هذا الهجوم حلقة من حلقات السياسة الاسرائيلية لتنفيذ الخطة التوسعية التي رسمتها لتطبيق سياستها العدوانية ضد الدول العربية . لأن العرب لم يقوموا بأي عدوان ضد اسرائيل من تاريخ نشأتها وان العدوان كان دائما من قبل اسرائيل لتكسب في كل عدوان مساحة من الارض وفقا لمخططاتها المرسومة ، فاذا لم تقم الولايات المتحدة بردع اسرائيل من التمادي في غيها وعدوانها فسوف ينفجر البركان الهائج حتى الآن في منطقة الشرق الاوسط وسوف لا يقتصر تدميره على المنطقة لوحدها بل سيتعداها الى حرب عالمية شاملة تمتد الى جميع دول العالم بنارها على الرغم مما نصت عليه اتفاقيات عدم المجابهة بين الدول الكبرى .

ولذا فأن المسئولية الكبرى في هذا الصراع القائم في المنطقة تقع على عاتق اسرائيل . وعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تجبر اسرائيل على الانسحاب من الارض العربية واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في ارضه ووطنه ....

صورة رسالة من الملك فيصل إلى الدكتور هنري كيسنجر مع بدء حرب أكتوبر .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئاسة العامة ... الرقم ....

الديوان الملكي ... التاريخ ....

الديوان الخاص

مذكرة شفوية سلمت للسفارة الامريكية لارسالها
لفخامة الرئيس نيكسون من جلالة الملك فيصل

فخامة الرئيس :-

لقد اندلعت نار الحرب للمرة الرابعة في منطقة الشرق الاوسط نتيجة لمخطط توسعي تقوم اسرائيل باجرائه تنفيذا لتعليمات الصهيونية العالمية ، ولقد اسدينا النصح لكل من اجتمعنا به من اصدقائنا الامريكان وبخاصة فخامتكم ولفخامة سلفكم الرئيس جونسون بان الحرب قائمة لامحالة اذا لم تسارع امريكا بالضغط على اسرائيل بعدم التمادي في غيها وغطرستها والاقلاع من تحديها للقرارات الام المتحدة والرأي العام العالمي وما من شك بان هذه الحرب اذا استمرت فسوف تشطر جميع الدول العربية بخوض غمارها ومن بعدها الدول الاسلامية والدول الصديقة وستكون حربا شرسة تدمر حضارة القرن العشرين وجميع القيم الانسانية ، كما لن تكون الدول الكبرى بمنأى عنها حفاظا على مصالحها في هذا الجزء الحساس من العالم .

واننا لنناشد الولايات المتحدة الامريكية ان تنظر لهذا الموضوع بعين الحكمة والعقل لان هذه الحرب ليست كالحروب السابقة لأن المشاعر العربية ملتهبة والصبر لدى العرب بلغ مداه ولهذا فاننا ننصح ان تجبر الولايات المتحدة اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة وتطبيق قرارات الام المتحدة التي والتت عليها الدول المعنية ، ونأمل من الولايات المتحدة ان لاتزود اسرائيل بالسلاح لئلا يطول امد الحرب وتتسع ويلاتها ولكي لا تنتشر الشيوعية في المنطقة .

صورة مذكرة شفوية من الملك فيصل إلى الرئيس نيكسون .

جمهورية مصر العربية

برقية رمزية

موسكو	رقم البرقية ٧١٢٨	مجموعة الوقت والتاريخ

الى	للتنفيذ	
	للعلم	

ذكر لي سفير العراق اليوم فى وجود كل من سفيرى الجزائر وسوريا ما يلى :

١ – انه قد جاء الى موسكو مبعوث ناصر فور بدء القتال وقابل بودجورنى وذلك حتى يتدخل الاتحاد السوفيتى لدى ايران لتخفيف حدة التوتر بينهما لتمكين العراق دخول المعركة .

٢ – أكد له بودجورنى انهم سيضغطون على الحكومة الايرانية وان الامر يقتضى المرونة من الطرفين حتى يمكن الوصول الى تفاهم بينهما مشيرا الى ان ايران لن تجرؤ على اتخاذ أى موقف عدائى حيال العراق والاتحاد السوفيتى قادر على الزامها بذلك (صدر بعد ذلك بيان اعادة العلاقات والمفاوضات) !

٣ – أبدى بودجورنى تعجبه من ان الدول العربية لم تقدم حتى الآن الا القليل من معدات عسكرية الى مصر وسوريا متسائلا عن السبب فى عدول العراق أو الجزائر على كل هذا العتاد الحربى من الاتحاد السوفيتى .. هل لمحاربة الاستعمار الشريف !! واذا لم تقدمه اليوم لمساندة مصر وسوريا فمتى ستقدمه (وهذا مادار حوله الرسالة المرسلة من بريجنيف الى بومدين) .

٤ – قال ان الحكومة الاسرائيلية تعلم انها لن تستطيع الحرب على جبهتين والآن تركز مجهوداتها اليوم لتحطيم الجبهة السورية لاخراج سوريا من المعركة ولتتفرغ بعد ذلك لجبهة مصر ، وأعرب عن أمله فى ان تتمكن القوات المصرية من التقدم بصورة أسرع حتى تخفف الضغط على الجبهة السورية متسائلا عن السبب فى عدم فتح جبهة ثالثة .

(يتبع)

صورة للصفحة الأولى من برقية رمزية برقم ٧١٢٨ من السفير يحيى عبد القادر سفير مصر فى موسكو .

وزارة الخارجية
ادارة الرمز

سري للغاية

من : نيويورك
رقم : ٧٥٦٠

ت.و.أ : ١٠/١٨ ٠٧٠٠
ت.و.ق : ١٠/١٨ ١٥٠٥

١ – عاد وزراء خارجية السعودية والكويت والمغرب والجزائر مساء اليوم (الاربعاء) بعد ان قابلهم كيسنجر وحضر معهم مقابلة نيكسون ثم واصلوا الحديث مع كيسنجر وذلك في مقابلة حضرها سيسكو . وقد ذكروا لي ان مقابلتهم مع نيكسون سجلت في البيت الابيض وأنه سيرسل لهم غدا الى نيويورك محضرا " ترانسكريبت " للاجتماع ونظرا لانهم لم يأخذوا نقطا بما تم اثناء المقابلة فانهم يفضلون الانتظار لاعطائنا نسخة من المحضر ويفضلون كذلك الانتظار قبل ابداء اي تقارير للعواصم .

٢ – على أنه في اجتماع ضمهم وحضره معي ومع نائب وزير خارجية سوريا كل من وزراء خارجية السودان والاردن ولبنان واليمن والامارات تحدث كل منهم عما دار في المقابلة وكانت احاديثهم تقاطع من الحاضرين بالاسئلة وتتفرع عنها مناقشات مختلفة ومع ذلك يمكن أن نستخلص منها المعلومات الاتية التي رأيت الابراق لكم بها فورا .

أولا : كانت مقابلة نيكسون لهم ودية جدا واحسوا انهم يدخلون رأس الرؤساء وان نيكسون يعاملهم باحترام وقد بدأوا المقابلة بأن تلا وزير خارجية السعودية السقاف كلمة عامة كانوا حضروها ورد نيكسون فأخبرهم انه يعرف البلاد العربية وأكثر رؤسائها وبلاده لها علاقات قائمة مع الكثير منها وأنه يتطلع الى معرفة من لا يعرفه من الرؤساء والى اعادة العلاقات مع الدول التي ليس لامريكا معها علاقات مثل الجزائر ومصر وسوريا وقال لهم أنه لا يعمل الا لصالح أمريكا وسياستها والامن الدولي ولا يدير سياسته في الشرق الاوسط على أساس اعتبارات السياسة المحلية الامريكية وهذا هو شأن وزير الخارجية مع أنه من أصل يهودي كما أشار الى مسز مائير فوصفها بالقاسية والتشدد وقال ان مواقفها المتشددة كانت تستند الى شعورها القوة العسكرية التي كانت تشعر بها والان تغير الموقف ويعتقد ان امريكا الان أصبحت أكثر قدرة على التحرك وقد اشار نيكسون ايضا اثناء حديثه الى ان بلاده لا تريد ان يتسبب الموقف الحاضر في الشرق الاوسط في قيام صراع بين بلاده وبين الاتحاد السوفيتي .

..... % .....

صورة للصفحة الأولى من محضر اجتماع وزراء الخارجية العرب عن مقابلتهم مع نيكسون والدكتور كيسنجر ، كتبه الدكتور الزيات .

الرئيس للمعلومات

رجاء الابلاغ فورا بالرسالة التالية الى دمشق

من السيد الرئيس

الى الرئيس حافظ الاسد

تحية اخوية عربية وبعد

انتهت مباحثاتنا مساء امس مع الرفيق كاسيجين ولقد رايت

أن ابعث لكم بمبعوث خاص يتصل مع تفاصيل النتائج التى

توصلت اليها حول الجهد الدبلوماسي السوفييتي في المرحلة القادمة

وسوف نخطركم غدا بموعد وصول المبعوث .

مع اطيب التحيات لكم يا اخى المناضل ..

محمد انور السادات

الراسل بمكتب المستشار .. نبيل عبدالخالق

المستلم .

صورة برقية من الرئيس السادات إلى الرئيس الأسد عن محادثاته مع إليكسي كوسيجين .

الى ضابط الاتصال بسوريا

من الرئيس انور السادات

الى الرئيس حافظ الاسـد

رد على السوفيت فجر اليوم وارسلوا سبعون مراقب (٠)

ولكننى اوافقك تماما على طلبك قوات سوفيتية اذا كـــان

الموقف يستدعى ذلك (٠)

صورة برقية من الرئيس السادات إلى الرئيس الأسد

ابلغنا / ضابط اتصال سوريا بما يلـــــى :

قابلت السيد . الرئيس حافظ الاسد سعت ١٥٣٠ اليوم (٠) أبلغنى أنه طلب السفير السوفيتى امس وابلغه ان موقف الاتحاد السوفيتى سيكون سيئ جدا فى المنطقة اذا لم يتدخل بقوة واستفسر منه أين اذا الضمانات التى قدمها الاتحاد السوفيتى لما أبد سيادته أرسال قوات سوفيتية ل ج م ع فورا وطلب منه الاتصال بموسكو والافاده بالرد (٠) وقد رد السوفيت صباح اليوم ردود ايجابيـــة (٠) أما بخصوص القوات العراقية أفاد سيادته أنها بدأت تنسحب فعلا من سوريا وبسرعة (٠) وأنه استدعى السفير العراقى وسلمه برقية للرئيس البكر يطلب فيها بقاء قوات كنوع من الدعم المعنوى للجندى السورى وافاد سيادته إنـه رغم ان القدره القتاليه للقوات العراقية محدوده الا ان وجودهم من الناحيـــة المعنوية ضرورى (٠) وفى نهاية المقابلة طلب سيادته أرسال البرقية التاليه الى السيد الرئيـــس السادات (٠) توضيحاً للقسم الثانى من برقية سيادتكم (٠) قصدت بسؤالى ان استفسر عن جـــواب السوفيت حول طلبكم للقوات السوفيتية وقد استدعيت السفير السوفيتى امس لأؤكد طلبكم بضرورة وصـــول قوات سوفيتية ل.ج .م .ع (٠) ولم أقصد ان اطلب قوات سوفيتية لسوريا (٠) تحياتى ٠ ...

صورة برقية من ضابط الاتصال المصرى بسوريا عن مقابلته مع الرئيس الأسد .

الى ضابط اتصال سوريا

يرجى ابلاغ السيد الرئيس الاسد بمايلي :

من الرئيس السادات

الى الرئيس حافظ الأسد

فهمت من برقيتكم أمس أن طلب القوات السوفيتية كان لسوريا وذلك كنص البرقية المرسلة منكم (٠) وأيدتكم فى ذلك طالما أن الموقف عندكم يستدعى ذلك (٠) أما الموقف بالنسبة لنا فلم نطلب قوات سوفيتية وأنما طلبنا مراقبين للاشتراك فى اعمال الرقابة على وقف اطلاق النار وافاد الاتحاد السوفياتى بموافقته على ارسال ٧٠ مراقب (٠) وقد اخطرنا فالدهايم بذلك فى حينه ٠ تحياتى ...

صورة برقية من الرئيس السادات إلى الرئيس الأسد.

جمهورية مصر العربية
سكرتارية الرئيس للمعلومات

سرى جدا

صورة رقم ١

مذكرة

بشأن زيارة السيد أشرف مروان

الى كل من سوريا والسعودية والكويت والجزائر وطرابلس

فى الفترة من ٧ - ١ ديسمبر

بناء على تعليمات السيد الرئيس توجهت لهذه الدول لابلاغهم بنتائج المباحثات التى تمت بين السيد الرئيس والدكتور هنرى كيسنجر يوم ٨ الجارى وفيما يلى النقاط التى تمت بابلاغها لرؤساء هذه الدول بشأن المباحثات :

اولا : تم الاتفاق منذ بدء المباحثات على ان الحديث فى العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر يتساوى فى الاهمية تماما مع الحديث عن فصل القوات وعلى ذلك تم الدخول مباشرة فى الحديث عن مرحلة فصل القوات .

ثانيا : طبقا للاتفاق الذى تم مع الرئيس الاسد فى الكويت فان الاتفاق مع كيسنجر هو ان كل خطوة تتم بالنسبة لفصل القوات فى الجبهة المصرية يجب ان تقابلها خطوة مماثلة لفصل القوات فى سوريا .

ثالثا : لما كان الاتفاق قد تم على ان الحديث فى فصل القوات هو الخطوة التى تسعى اليها بدلا من الكلام فى العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر بالنسبة لكيسنجر ، فان كيسنجر تحدث فى موضوع تبادل الاسرى والجرحى لان مثل هذا الامر - فى رأيه - يمثل عملية حساسة ومهمة بالنسبة لاسرائيل .. ولقد ابدى السيد الرئيس استعداده لبحث هذا الامر تحت علم الامم المتحدة بمندوبين عن مصر ، اسرائيل بشرط ان تتخلى اسرائيل عن بعض المواقع حول السويس - وعلى طريق السويس -

(يتبع)

صورة للرسالة التى حملها مدير مكتب الرئيس للمعلومات الدكتور أشرف مروان إلى بعض الأقطار العربية .

رئاسة الجمهورية .
سكرتارية الرئيس للمعلومات .

رسالة .

من .. السيد الرئيس حافظ الأسد .
الى . السيد الرئيس السادات .

الأخ السيد الرئيس السادات أنني لا أرى في الأمر ما يبعث على التفاؤل في ذهابنا الى مؤتمر السلام من حيث أنه سيحقق مطالبنا العادلة ويبدو لي من خلال موقف بعض الدول الكبرى ومن خلال تصرفات وتصريحات المسؤولين في اسرائيل والتي ما زال طابعها الصلف والتكبر الفارغان ليس من حقنا أن نعلق آمال كبيرة على هذا المؤتمر وقد يكون علينا أن نعيد النظر لموقفنا منه ولا أعني أن نرفض المؤتمر مباشرة طالما أننا قبلنا بالقرار //رقم ٣٣٨// بل أن نتمسك بتنفيذ القرار ككل فالقرار نص في مادته الثانية على التنفيذ الفوري للقرار // رقم ٢٤٢// القاضي بالانسحاب ونص أيضا في مادته الثالثة على البدء فورا بأعمال لتعاجل عقد مؤتمر السلام .

فلماذا نعمل من أجل المادة الثالثة ونتجاوز المادة الثانية فأرى أن لا نذهب الى مؤتمر السلام قبل البدء بتنفيذ الانسحاب طبقا للمادة الثانية وهذا الموقف لن يكون // مرفوضا // من قبل العالم . أنه عادل ومتطابق مع قرارات الامم المتحدة ومع القرار // رقم ٣٣٨// بالذات .

وتقبلوا فائق تحياتي .
.. السيد الرئيس حافظ الأسد ..

صورة رسالة من الرئيس الأسد إلى الرئيس السادات يعرب فيها عن عدم تفاؤله بمؤتمر السلام .

من السيد الرئيس أنور السادات..
الى السيد الرئيس حافظ الأسد..

....

الأخ السيد الرئيس حافظ الأسد..

لقد تلقيت شاكرا برقيتكم الخاصة بمؤتمر السلام والتي قرأتها باهتمام الواسع.. واني لأشارككم الرأي في أن موقف بعض الدول الكبرى من خلال تصرفاتها وكذلك تصريحات المسؤولين في اسرائيل قد لا يبعث على التفاؤل كثيرا...

واني لأشترك معكم في الرأي كذلك انه لا يمكننا رفض المؤتمر مباشرة طالما قبلنا بالقرار رقم /٢٣٨/ ولعلكم تتفقون معي في أن الهدف من المؤتمر هو تنفيذ القرار رقم ٣٣٨ أي العمل على تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ الوارد ذكره في الفقرة الثانية من ذلك القرار. كما اود ان اضع امامكم ان القرار رقم ٢٤٢ وهو الذي يشير بالانسحاب - كما ذكرتم في برقيتكم - انما ينص كذلك على امور اخرى مرتبطة بالانسحاب، وان الاتجاه كان دائما الى ان ينظر الى القرار ككل أي ان ينفذ في جميع بنوده، وبهذا فان الانسحاب الى خطوط ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ سيكون من الامور التي سيبحثها المؤتمر وانه بالتالي لا يمكن تحقيقه قبل بدء المؤتمر.. هذا واني لواثق من انكم ملمون بمدى الحاح الاتحاد السوفييتي ومشاركة في ذلك الولايات المتحدة على الاسراع لحضور مؤتمر السلام في جنيف ابتداء من ١٨/ ديسمبر الجاري

ويتوازى مع هذا اهتمام العالم بالمؤتمر والامال المعقودة عليه. ويعنيني ارتباطا بذلك أن اشير الى رد الفعل العكسي الذي سيحدث اذا ما تخلفنا عن المؤتمر.

ومع اخذي في الاعتبار لكل هذه العوامل وحيث انني لا أرى تعارضا بين الاستعداد العسكري والعمل في المحيط السياسي بالرغم مما يكتنف المجال الاخير من اشواك وصعاب.. فلعلكم توافقوني على انه لا يوجد ضرر من الذهاب الى المؤتمر ما دام القرار في النهاية في ايدينا نقبل ما نرضاه ونرفض ما لا يتمشى مع مصالحنا القومية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشير الى التعاون البناء الذي لمسه وزير خارجيتنا ومعاونيه من زميله وزير الخارجية السوري ومعاونيه.

وكما أعلم بأن التنسيق بين الوزارتين عن طريق الوفد السوري الموجود بالقاهرة في هذه الفترة يسير بأسلوب طيب يخدم أهدافنا المشتركة.

وتقبلوا فائق تحياتي.

السيد الرئيس
أنور السادات

صورة رد من الرئيس السادات على رسالة الرئيس الأسد.

بسم الله الرحمن الرحيم

سرى للغاية

محضر الجلسة الأولى(*)

للوفد العسكرى المصرى مع الجانب الإسرائيلى

يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣

☐ أولا : الحاضرون :

١ - من الجانب المصرى :

أ - لواء محمد عبدالغنى الجمسى

ب - عقيد أح أحمد فؤاد هويدى

جـ - وزير مفوض عمر سرى

د - مستشار فوزى الابراشى

٢ - من الجانب الإسرائيلى :

أ - جنرال ياريف Maj. Gen. A.YARIV

ب - عقيد سيون Col. D. SION

جـ - مقدم تراوب LtC. A.TRAUB

د - مقدم بن آرى LtC. I. BEN ARI

٣ - من الأمم المتحدة :

أ - مقدم أوليس LtC. AULIS KEMPPAINEN

ب - نقيب جوزيف Capt. JOSEF FALLON

☐ ثانيا : الوقت والمكان :

٤ - تم الاجتماع فى الفترة من ٠١٤٥ ٢٨ حتى ٠٤٠٠ ٢٨

٥ - وذلك فى منطقة كم ١٠١ طريق السويس / القاهرة .

□ **ثالثاً : نص ما دار في الجلسة :**

٦ - بدأت الجلسة بكلمة من الجنرال ياريف جاء فيها :

أ - إننا في غاية التأثر very impressed بفرصة اللقاء معكم ، فقد كنا خلال ثلاثة أسابيع في حرب ضارية حارب كل منا فيها بشرف ... ونحاول الآن الحفاظ على وقف إطلاق النار ... ونولي بالاهتمام قرار مجلس الأمن ٣٣٨ وخاصة الفقرة الثالثة منه ... ولدينا اهتمام بالدخول في أسرع وقت ممكن في مفاوضات تؤدي إلى سلام دائم وعادل في المنطقة .

ب - من المهم وجود وقف إطلاق نار سليم والإبقاء عليه .

جـ - نرى أنه من المهم الإفراج عن أسرى الحرب بأسرع ما يمكن .. ونحن لم نتسلم حتى الآن كشفاً بأسمائهم رغم طلبنا ذلك عن طريق الصليب الأحمر .

د - كرر مؤكداً النقاط التي يراها هامة كموضوع للبحث والوصول إلى قرار وهي :

(١) الإبقاء على وقف إطلاق النار .

(٢) تبادل أسرى الحرب والبحث عن القتلى وترتيب تسليم جثثهم .

(٣) رفع الحصار البحري عن باب المندب وحرية الملاحة في خليج السويس .

(٤) عمل ترتيبات بين القادة المحليين بإجراء اتصالات بينهم للمحافظة على وقف إطلاق النار وتبادل تسليم الجثث .

(٥) تحديد خطوط وقف إطلاق النار كما هي الآن ... علماً بأننا نرى أن هذه الخطوط مؤقتة ، وسيتم الارتداد منها تدريجياً إلى خطوط الحدود النهائية التي ستتقرر في المفاوضات .

(٦) ترتيب الفصل بين القوات لتجنب المصادمات العسكرية وتهيئة المناخ اللازم للعودة إلى الحياة السليمة المدنية .

(٧) بحث ترتيبات تثبيت الموقف ... Standstill arrangements .

هـ - طرح اقتراحاً بأن يسحب كلا الجانبين قواته - الإسرائيليين إلى الضفة الشرقية - والمصريين إلى الضفة الغربية من القناة .. كل على مسافة ١٠ كم من القناة . وبذلك تتوفر منطقة عازلة Buffer zone تحتلها قوات الطوارئ الدولية .. وهذا هو اقتراحنا للفصل بين القوات ... حتى يتم تحديد الحدود النهائية ... وهو اقتراح للبحث

و - طلب تفصيلات عن قول الإمداد ... معتذراً عن تأخير إتمام عملية الإمداد بنقص الترتيبات والمعلومات .

ز - أشار مرة أخرى إلى الحاجة إلى استخدام كل إمكانيات أجهزة الأمم المتحدة في الإبقاء على وقف إطلاق النار ، والتحرك نحو مفاوضات عملية تؤدي إلى سلام دائم طبقاً للفقرة الثالثة من القرار ٣٣٨ حتى يمكن إقامة علاقات عادية بين بلدينا وبين شعوب المنطقة .

٧ - رد اللواء محمد عبد الغني الجمسي بكلمة الجانب المصري وجاء فيها :

أ - نبادلكم نفس الروح الطيبة التي أبديتموها .. وأتمنى أن تنتهي المناقشات بيننا إلى إيقاف إطلاق النار بطريقة فعالة والوصول إلى النتائج التي يرجوها الطرفان .

ب – والغرض من هذه الجلسة هو مناقشة الجوانب العسكرية لتطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩ تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة .
جـ – أحب أن أؤكد سريان وقف إطلاق النار نهائيا بين الجانبين اعتبارا من الساعة ١٣٠٠ ، ٢٧ ، وقد علق الجنرال ياريف على ذلك، بأنه مفهوم ويتفق معه فى هذه النقطة .
د – أكد أن أول خطوة يجب أن تكون تنفيذ القرار ٣٣٩ فيما ينص العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار وقت سريانه طبقا للقرار ٣٣٨ فى الساعة ١٨٥٢ ليلة ٢٢ أكتوبر ٧٣ .
هـ – ومن المفهوم أننا سنمد قواتنا على الضفة الشرقية للقناة بالمؤن والمياه والمطالب الطبية ... وكذلك تموين مدينة السويس باحتياجاتها اللازمة .
و – إن الرد على كلام جنرال ياريف يجب أن يسبقه أن نتفق على الخطوط الرئيسية لتطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩ . كما نفهم أن القتال دار بيننا حتى سعت ١٨٥٢ يوم ٢٢ / ١٠ / ٧٣ حيث توقف القتال . وخلال يومى ٢٣ ، ٢٤ تغيرت بعض المناطق نتيجة للقتال فى الوقت الذى كان قرار مجلس الأمن قد حدد وقف إطلاق النار وعلى الخطوط التى عليها القوات ، ولذلك نود أن نتفق على الخطوط التى يجب أن تعود إليها القوات الإسرائيلية وهى ما كانت عليه يوم ٢٢ / ١٠ / ٧٣ . وذلك سيحل الكثير من المشاكل المعلقة التى أثارها الجنرال ياريف .
ز – أما باقى النقاط الأخرى التى أثارها الجنرال فإننا لا نمانع إطلاقا فى بحثها مثل الأسرى والقتلى وباب المندب وخلافه . وعلى هذا الأساس نشعر أن الخطوة الأولى هى أن نتفق على أسلوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٩ وبالتالى نصل إلى باقى النقاط الأخرى . وإذا وافق الجنرال نبحث توقيتات تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ / ١٠ .

٨ – رد الجنرال ياريف بأنه تفهم ما ذكره اللواء الجمسى ، ويعتقد أن النقطة الرئيسية – من وجهة النظر المصرية – هى مسألة خطوط وقف إطلاق النار ، وهو ليس لديه الصلاحية لبحث هذا الموضوع وبالتالى لن يدخل فى مناقشة حولها ، وإن كان ما حدث بعد ليلة ٢٢/ ١٠ كان نتيجة لبادرات من وحدات الجيش الثالث الذى سبب تطورات الموقف بمهاجمة الدبابات ليلة ٢٣ / ١٠ .. I have no authority to discuss واقترح الانتقال إلى بحث موضوع التموين ، مشيرا إلى أنه مفوض لبحث ترتيبات قول تموين اليوم فقط وليس لديه صلاحيات لمناقشة ترتيبات دائمة للتموين ... وإن كان من الممكن تقديم المقترحات بشأنها حتى يتم الرد فى أقرب فرصة .

٩ – تبودلت مناقشات بشأن الإمداد ، وأبرز الجانب المصرى ضرورة عمل ترتيبات لها صفة الاستمرار بالنسبة للإمداد يوميا ، بينما كرر الجانب الإسرائيلى أنه غير مفوض لبحث ذلك ووعد برفع الأمر إلى رئاسته والإفادة . وفى نفس الوقت تم الوصول إلى الترتيبات التالية بالنسبة لقول الإمداد اليومى فى مناقشات تدخل فيها مستوضحا جانب الأمم المتحدة .
أ – يتحرك القول إلى نقطة المراقبة الإسرائيلية بواسطة سائقين مصريين .

ب - يتولى سائقين من الأمم المتحدة قيادة السيارات إلى نقطة كم ١٣٨,٥ من القناة .

جـ - يتم عبور ١٠ أفراد مصريين غير مسلحين من الضفة الشرقية إلى هذه النقطة حيث يقومون بتفريغ اللوارى ثم تحميل الإمداد فى وسائلهم لعبورها إلى الجانب الشرقى .

د - يتم التفتيش من الجانب الإسرائيلى على العبوات فى منطقة التفريغ بواسطة ١٠ أفراد غير مسلحين .

هـ - يتواجد مندوب من الأمم المتحدة على جانبى القناة التى يتم فيها التفريغ وإعادة الشحن حتى انتهاء المهمة .

وقد أهتم الجانب المصرى بتأكيد مراعاة عدم احتكاك الأفراد المصريين والإسرائيليين فى أثناء تنفيذ هذه العملية .

كما اهتم ممثل الأمم المتحدة بتأكيد عدم وجود أسلحة فى هذه النقطة على جانبى القناة ومع الأفراد .

١٠ - أعاد كلا الجانبين طرح نقاطه الرئيسية كما يلى :

أ - أكد الجانب المصرى على حتمية العودة إلى خطوط ١٠/٢٢ وأن ذلك يحل كل المشاكل المعلقة والتى يهتم بها الجانب الإسرائيلى (الأسرى - المؤن - باب المندب - خليج السويس) . وقد رد الجانب الإسرائيلى بأن هذا الموضوع شائك وصعب ، وأنه سيرفع الأمر للسلطات حيث أنه ليس مفوضا . وقد علق الجانب المصرى بأنه يلاحظ أن الجنرال ياريف غير مفوض لبحث حدود ١٠/٢٢ ولا ترتيب إمداد مستمر ، وأن ذلك يعنى أن الموضوعات الرئيسية للبحث لن يتم تقدم بشأنها حيث أن الوفد المصرى له صلاحيات كاملة لمناقشتها .

ب - اعاد الجانب الإسرائيلى تأكيد أهمية موضوع الأسرى ووعد الجانب المصرى بالنظر فيه رابطا ذلك بحل الموضوع الرئيسى الخاص بخطوط ١٠/٢٢ . وعلق الجانب الإسرائيلى مطالبا بعدم الربط فيما يخص الحصول على كشوف بأسماء الأسرى على الأقل بموضوع خطوط وقف إطلاق النار ، وأنهم قد قدموا كشفا بأسرانا إلى الصليب الأحمر من تلقاء أنفسهم .

ثم عاد الجانب الإسرائيلى وطرح اقتراحه بالانسحاب لكلا الطرفين ١٠ كم شرق وغرب القناة ، وأن ذلك إجراء مؤقت وسيجعل وقف إطلاق النار ليس مشكلة . ورد الجانب المصرى بأنه سيرفع هذا الاقتراح ، وإن كان يستطيع الآن الرد بأن ذلك غير مقبول وأننا يجب أن نلتزم بقرار مجلس الأمن وبالعودة إلى خطوط ٧٣/١٠/٢٢ .

جـ - طلب الجانب المصرى إخلاء جرحى القوات بالضفة الشرقية إلى القاهرة برا أو جوا ، ولم يعارض الجانب الإسرائيلى فى ذلك رابطا تنفيذه بإعادة جرحى إسرائيل الأسرى فى المستشفيات المصرية ، وطلب أن يتم فى أسرع وقت ممكن زيارة ممثلى الصليب الأحمر لهؤلاء الجرحى فى مستشفياتنا . وقد

أشار الجانب المصرى إلى وجوب التفرقة بين الجرحى المصريين فى الضفة الشرقية ، وبين الجرحى الإسرائيليين الذين هم أسرى فى مصر .

١١ - أنهى الجانب الإسرائيلى الجلسة بالاشارة إلى أن هناك خلاف فى الرأى ، ولكن الوضوح بين الجانبين هام على الأقل . ورد الجانب المصرى بتمنى تحقيق تقدم حقيقى نحو تطبيق قرارات مجلس الأمن ، ووعد الجانب الإسرائيلى بالاتصال فى أسرع وقت ممكن لتحديد لقاء تالى يتم فيه الرد على أسئلة ومقترحات الجانب المصرى .

١٢ - وتم الاتفاق على الصيغة التالية كإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام :

The U.N. Suggested a meeting between the Egyptian and Israeli military representatives. Both sides accepted, and the meeting took place under U.N. auspices. (*)

□ رابعا : التعليق :

١ - كان جو الاجتماع موضوعيا مهذبا وغير متوتر ، وليس فيه أى نوع من الغطرسة الإسرائيلية المعتادة .

٢ - وضح أن العدو يحتاج إلى مساعدتنا فى موضوعات لها تأثير قوى عليه أكبر مما يظهر ، وهى الأسرى والجرحى والقتلى وتمثل ضغطا داخليا لديه ، وفتح الملاحة فى باب المندب .

٣ - من الواضح أن مشروع انسحاب الطرفين إلى مسافة ١٠ كم شرق وغرب القناة غير جدى ولا يتوقع قبولنا له ، وإن كان يطرحه كنوع من المساومة .

٤ - كان الجانب الإسرائيلى مرنا يقبل المناقشة فى كل شىء ، ولكنه أوضح أنه غير مفوض فى مناقشة الموضوعين التاليين على مستواه :

أ - العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ٧٣ .

ب - عمل ترتيبات مستديمة لإمداد وإعاشة الجيش الثالث فى شرق القناة .

٥ - يعتبر الجانب الإسرائيلى أن إمداد الجيش الثالث يوم ٢٨ / ١٠ / ٧٣ بادرة طيبة عملية من جانبه وينتظر شىء مماثل من جانبنا (كشف الأسرى على الأقل)

٦ - العدو هو الذى سيطالب بالمقابلة التالية ، وسيرد فيها على امكانية استمرار إمداد الجيش الثالث ، وينتظر أن ترد خلالها على موضوع الأسرى ومشروع الانسحاب ١٠ كم على ضفتى القناة للطرفين .

٧ - إن ما تم إنجازه فى الجلسة الأولى هو المناقشة التفصيلية لإمداد الجيش الثالث بقول إدارى واحد يوم ٢٨ / ١٠ / ٧٣ نتيجة لموافقة سياسية سابقة عن هذا الموضوع .

٨ - لا نتوقع نجاحا فى نقاط البحث الرئيسية على المستوى الذى تمت فيه الجلسة الأولى بل يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق بالنسبة للموضوعات الرئيسية .

التوقيع :	التوقيع :
عقيد أ.ح : أحمد فؤاد هويدى	لواء : محمد عبد الغنى الجمسى

سرى للغاية

وزارة الحربية

٢٩ / ١٠ / ١٩٧٣

محضر

الجلسة الثانية

للوفد العسكرى المصرى مع الجانب الإسرائيلى

٢٩ أكتوبر ١٩٧٣

☐ **أولا : الحاضرون :**

١ - من الجانب المصرى :

أ - لواء محمد عبد الغنى الجمسى

ب - عقيد أ. ح أحمد فؤاد هويدى

٢ - من الجانب الإسرائيلى :

أ - جنرال أ . ياريف

ب - عقيد د . سيون

٣ - من الأمم المتحدة :

أ -

ب - نقيب جوزيف فالون

□ ثانيا : الوقت والمكان :

٤ - تم الاجتماع فى الفترة من سعت ١٢٠٠ ٢٩ أكتوبر حتى سعت ١٥٠٠ ٢٩
٥ - وذلك بناء على طلب الجانب الإسرائيلى .
٦ - تم الاجتماع فى منطقة كم ١٠١ طريق القاهرة / السويس .

□ ثالثا : نص ما دار فى الجلسة :

٧ - بدأ الجنرال ياريف بالحديث معربا عن سعادته بتوفر فرصة هذا اللقاء الثانى . وتساءل مباشرة عما إذا كان لدينا رد على مشروعهم السابق طرحه فى الجلسة الماضية بانسحاب قوات الدولتين ١٠ كم شرق وغرب القناة . وذكر أن ذلك يحل مشاكل كثيرة حالية ، ويسهل العودة إلى الحالة العادية Normalization للموقف .

٨ - ورد اللواء الجمسى بأن هذا الاقتراح موضع اعتبار وننظر إليه على أنه فكرة لفض الاشتباك بين القوات .. Disengagement ونرى أن الأسلوب العملى لذلك من وجهة نظرنا هو سحب القوات الإسرائيلية إلى أوضاع ٢٢ / ١٠ حيث أن ارتداد القوات المصرية هو حتى من وجهة النظر الإسرائيلية مؤقت تعود بعده إلى خطوطها فى سيناء .

٩ - علق الجنرال ياريف بأنه يقدر أنه إذا لم تكن هذه المقترحات يمكن بحثها على مستوانا ، فإن تعليمات حكومته أن يتم ذلك على مستوى سياسى ... وأضاف ... أن المباحثات السياسية تكون أفضل وهم فى ظروف عسكرية مناسبة ... وفى هذا المجال فإن مقترحهم لفض الاشتباك قائم ويطلبون لقاءا على المستوى السياسى الذى تراه لبحثها .

١٠ - قرر الجانب المصرى تفادى مزيد من الحديث فى هذا الموضوع ، وأن يتم مناقشته مع الجنرال ياريف شخصيا فى وقت لاحق من الجلسة حيث كان هناك عدد آخر من كبار ضباط الجيش الإسرائيلى من خارج الوفد .

١١ - انتقل الحديث إلى موضوع الأسرى، الجرحى من الأسرى ومن القوات فى رأس كوبرى الجيش الثالث ، جرحى مدينة السويس . وأبرز الجنرال ياريف :

أ - أن الجانب الإسرائيلى قد وافق على نقل مواد طبية إلى مدينة السويس ، وأنهم قدموا كشوفا بأسماء الأسرى المصريين وهم كما ذكر أكثر من ٦٠٠٠ فرد ، كما سمحوا للصليب الأحمر بزيارة الأسرى الجرحى .

ب - أنهم حتى الآن لم يحصلوا على كشف أسماء الأسرى ولم يسمح للصليب الأحمر بزيارة الجرحى .

ج - أنه لذلك قررت الحكومة الإسرائيلية عدم الموافقة على إخلاء جرحى مدينة السويس ، الجيش الثالث .

د - أنه يرجو أن نوافق وبأسرع ما يمكن على :

(١) تقديم كشوف أسرى الحرب

(٢) زيارة الصليب الأحمر للجرحى من الأسرى
(٣) سرعة تبادل جرحى الحرب من الأسرى بالإضافة إلى إخلاء حالات الجرحى الخطيرة من الجيش الثالث . ورجا أن يشمل هذا التبادل الأسير دان أفيدان شمعون .
(٤) عمل جدول زمنى لتبادل كامل الأسرى .

١٢ – علق اللواء الجمسى بالآتى :
أ – سيتم خلال أيام تقديم كشوف بأسماء الأسرى للصليب الأحمر .
ب –لا نوافق على تبادل كامل للأسرى إلا ضمن ترتيبات العودة إلى خطوط ٢٢ / ١٠ واستمرار إمداد الجيش الثالث .
جـ – سيعرض الجانب المصرى على السلطات المختصة :
(١) زيارة الجرحى الأسرى بواسطة الصليب الأحمر .
(٢) تبادل الأسرى الجرحى إلى جانب إخلاء جرحى الجيش الثالث من الحالات الخطيرة .

وسيتم الإخطار برد السلطات المصرية اليوم ٢٩ / ١٠ .

١٣ – انتقل الحديث إلى إمداد الجيش الثالث .. وكرر الجنرال ياريف أنهم وفوا بما التزموا به ، وأنهم لم يحدث من جانبهم أى تعويق للعملية ..وبمناقشة الموقف تبين أن عملية التفريغ والعبور تتم بامكانيات ضعيفة لا تمكن من إنجاز نقل الإمدادات . وبذلك تقرر :
أ – نقل القول إلى منطقة ٣ كم من المعبر .
ب –تحريك عربات القول فى مجموعات طبقا لمعدل السحب إلى نقطة التفريغ .
جـ – أن يعمل ٥ مركبة برمائية فى عملية النقل إلى الجانب الشرقى بدلا من مركبة واحدة كان قد اتفق عليها فى الجلسة السابقة .
د – وأن يعبر لعملية التفريغ وتحميل المركبة البرمائية ٥٠ فردا من قواتنا بدلا من ١٠ كان قد اتفق عليها فى الجلسة السابقة .

وقد صدرت التعليمات بذلك أثناء الاجتماع من الجانب الإسرائيلى إلى قواته فى منطقة كم ١٣٨,٥ .

١٤ – وأفاد الجانب المصرى أهمية استمرار إمداد الجيش الثالث ، ورد الجانب الإسرائيلى بأن ذلك مرتبط باللقاء السياسى لحل مشكلة فض الاشتباك .. ثم مع المناقشة قال الجنرال ياريف إنه شخصيا وليس رأى حكومته – يرى أن حل موضوع الأسرى الجرحى وتبادلهم سيساهم فى تسهيل موافقة السلطات الإسرائيلية على الاستمرار فى إمداد الجيش الثالث .

١٥ – فى حديث شخصى مع الجنرال ياريف تبودلت الآراء التالية :
أ – أعرب عن اهتمام القيادة السياسية الإسرائيلية العليا باستمرار هذه الاتصالات وبوصولها إلى نتائج ايجابية .
ب –كرر أنه يلزمهم موقف عسكرى مناسب للبدء فى العمل السياسى .
جـ – عرضت عليه فكرة فك الاشتباك من وجهة نظرنا وهى ، إخلاء منطقة السويس

والمحور الجنوبى من القوات الإسرائيلية ، والارتداد إلى منطقة نتفق عليها حول الدفرسوار ، ، وأن ذلك يحل مشكلة إمداد الجيش الثالث ويبقى لهم موقفا عسكريا مناسبا ، بالوجود غرب القناة ، . وقد أبدى تفهمه لوجهة نظرنا ووعد بنقلها إلى أعلى مستوى سياسى .

د - توضح له بصراحة تامة أن موضوع تبادل الأسرى ، غير الجرحى ، لن يتم إلا بحل مشكلة إمداد الجيش الثالث والارتداد إلى المنطقة التى سنتفق عليها مع إخلاء منطقة السويس ومؤخرة الجيش الثالث .

هـ - أعرب عن اهتمام القيادة السياسية الإسرائيلية فى لقاء مستوى سياسى ، وقد ذكر أنهم يقبلون المستوى الذى نقترحه والمكان .. وأن هدف مثل هذا اللقاء هو البت فى فك الاشتباك بمقترحاتهم أو بمقترحات مضادة منا .

و - اقترح اتصالا لاسلكيا مباشرا لسرعة تبادل المعلومات وتحديد المواعيد ومتابعة نتائج اللقاءات .

ز - ترك تحديد موعد ومكان الجلسة التالية لنا .

(إمضاء) (إمضاء) (إمضاء)

عقيد أ ح : أحمد فؤاد هويدى لواء : محمد عبد الغنى الجمسى

نائب رئيس أركان الحرب

ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ،

سرى للغاية

محضر الجلسة الثالثة

للوفد السياسى العسكرى المصرى مع الجانب الإسرائيلى

٣٠ أكتوبر ١٩٧٣

أولا : الحاضرون :

١ - من الجانب المصرى :

أ - لواء محمد عبد الغنى الجمسى — مساعد وزير الحربية للشئون السياسية

ب - عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدى

ج - مستشار فوزى الابراشى — ممثلا لوزارة الخارجية

٢ - من الجانب الإسرائيلى :

أ - جنرال أ. ياريف — مساعد رئيس أركان حرب

ب - عقيد د. سيون — من ضباط الأركان العامة

ج - عقيد أ. ليفران — من ضباط الأركان العامة

٣ - من الأمم المتحدة :

أ - مقدم أ. ونجرل — L.T. E. WEINGERL

ب - نقيب جوزيف فالون — CAP . JOSEF FALLON

ثانيا : الوقت والمكان :

٤ - تم الاجتماع بناء على طلب الجانب المصرى فى الفترة من سعت ١٢٠٠ ٣٠ حتى سعت ١٤٥٠ ٣٠ .

٥ - وذلك فى منطقة كم ١٠١ طريق السويس / القاهرة .

□ ثالثا : نص ما دار فى الجلسة :

٦ - بدأت الجلسة بكلمة من اللواء الجمسى أعلن فيها الصفة السياسية والعسكرية للوفد ، وبتعيينه مساعدا لوزير الحربية للشئون السياسية ، وصلاحية الوفد لمناقشة الموضوعات السياسية والعسكرية .

٧ - رد الجنرال ياريف بتفهمه لذلك ، وطلب تحديد موقفنا من الموضوعات التى نوقشت فى الجلسة السابقة وأساسا موضوع الأسرى .

٨ - رد الجانب المصرى بما يلى :

أ - قبلنا تبادل الأسرى الجرحى إلى جانب إخلاء الحالات الخطيرة من مدينة السويس والجيش الثالث .

ب - سلمنا الصليب الأحمر كشفا بأسماء الجرحى الأسرى وسمحنا بزيارتهم .

جـ - نطلب أسماء الجرحى من الأسرى المصريين .

د - سنطلب من الصليب الأحمر التوجه إلى كل من الجيش الثالث شرق القناة ومدينة السويس لحصر حالات الاصابة الخطيرة Seriously wounded.

هـ - سيتم التبادل عن طريق الصليب الأحمر .

و - أحضرنا الملازم دان أفيدان كبادرة من جانبنا ، وهو موجود فى آخر نقطة مصرية على طريق السويس .

ز - سيتم تسليم الجثث الموجودة طرفنا وعددها ٦ إلى الجانب الإسرائيلى عن طريق الصليب الأحمر ، وباقى الجثث غير محصورة ومتناثرة فى المواقع ، ونحن على استعداد لبحث أسلوب التصرف بشأنها .

٩ - أبدى الجانب الإسرائيلى امتنانه بالنسبة لذلك ، وخاصة إحضار الملازم دان أفيدان ، وتساءل عن موقف كشوف أسماء الأسرى ، وأبدى اهتماما شديدا بإنهاء هذا الموضوع فى أقرب فرصة - وقد رد الجانب المصرى بان كلا جديدا سيتم تسليمه اليوم لا يتضمن كل الأسرى ، وجارى حصر وإعداد باقي الكشوف وستسلم تباعا . وستسمح بزيارة من الصليب الأحمر بالنسبة لمن تضمنتهم الكشوف المسلمة .

١٠ - أثار الجانب المصرى ما يلى :

أ - أن القوات الإسرائيلية قد قامت فجأة أمس بقطع المياه عن مدينة السويس .

ب - أن مدينة السويس تحتاج إلى إمداد بأطباء ومواد طبية ومواد غذائية وأضاف الجانب المصرى أنه يعتبر قطع المياه مسألة خطيرة لتأثيرها على المدنيين من سكان المدينة - كما يعتبر إمداد مدينة السويس مسألة هامة أيضا بالنسبة للسكان المدنيين بها .

١١ - رد الجنرال ياريف بالآتى :

أ - طلب تفصيلات عما حدث بالضبط فى موضوع قطع المياه ، وذكر أن معلوماته فى هذا الشأن أنه قد نسفت الترعة الحلوة منذ ٢١ أكتوبر ، ويحتمل أن المياه تكون قد نضبت الآن ، ووعد ببحث الموضوع فورا والإفادة .

ب - طلب تحديد حاجة مدينة السويس من الأطباء والمواد الطبية والغذائية للنظر فى الموافقة عليها .

جـ - أضاف بأنه وردهم منا عن طريق الصليب الأحمر وجود قوات أو أفراد فى داخل دشم فى منطقة العجرود ، وبتفتيش المنطقة لم يجدوا أحدا ، ويطلب تفصيلات تمكن من التوجه إلى مكان محدد للبحث فيه .

د - وردا على استفسار من الجانب المصرى حول معتقلات للمدنيين فى المنطقة غرب القناة ، نفى ذلك تماما ، وقال إنه على استعداد لتقصى حقيقة أى حدث نود أن نستفسر عنه .

١٢ - انتقل اللواء الجمسى بالحديث إلى مناقشة المسائل السياسية وقال :

أ - نعتبر أنفسنا فى مرحلة افتتاحية من المفروض أن يليها مراحل أخرى من المباحثات على مستويات أعلى للوصول إلى تسوية نهائية للموقف طبقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

ب - نعتبر أن هذه المرحلة تتضمن ثلاث نقاط أساسية :

(١) وقف إطلاق النار وذلك سارى حتى الآن .

(٢) اتخاذ قوات الأمم المتحدة أماكنها بين قوات الطرفين .

(٣) انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التى كانت عليها يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ طبقا لقرار مجلس الأمن .

جـ - واقرار هذه النقاط فى هذه المرحلة هو الذى سيمهد للمباحثات المقبلة على المستوى الأعلى .

١٣ - رد الجنرال ياريف أنه بالنسبة لهذا الموضوع سيحاول إعادة توضيح موقفه بما لا يدع مجالا للشك :

أ - أن حكومته تؤمن بضرورة إجراء فض اشتباك حقيقى بين القوات Serious disengagement.

ب - أنهم حازمون جدا very firm فيما يخص رأيهم فى أسلوب فض الاشتباك ، والذى سبق أن أوضحه بالانسحاب المتبادل للقوات ١٠ كم ، أو مسافة يتم الاتفاق عليها شرق وغرب القناة مع وجود منطقة فاصلة Buffer zone تشغلها قوات الأمم المتحدة ، ويمكن مناقشة أشكالها modalities إذا كنتم تشكون فى نوايا عدوانية لنا .

جـ - أنه من المستحيل Impossibleفى حالة عدم موافقتنا على ذلك الانتقال من الموقف الحالى إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، وأنهم يرون الابقاء على الوضع الحالى Status quo لحين اتخاذ خطوة كبيرة Major move ، وأضاف أن مسألة خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ستأخذ مناقشات طويلة ، وممثلى الأمم المتحدة عاجزون حتى عن تحديد الخطوط الحالية .

د - أنه متفهم تماما لصعوبات الموقف الحالى من الناحيتين العسكرية والسياسية - ولماذا إذن لا نتخلص من هذه الصعوبات باتخاذ خطوة أساسية تخلق موقفا جديدا - مشيرا إلى الانسحاب المتبادل - وحكومته أعلنت من قبل عام ١٩٧١ أن ذلك لن يعنى خطوطا نهائية ، ولكنها مرحلة تنسحب منها قواتهم إلى الحدود التى سيتم التفاوض بشأنها .

هـ - لذلك فهو غير مفوض ببحث موضوع خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ I am not authorized to discuss ...

و - وعلق .. يبدو أننا وصلنا إلى طريق مسدود Dead lock .

١٤ - رد اللواء الجمسى بأنه فهم وجهة النظر الإسرائيلية ، ولماذا فعلا لا تتخذ خطوة كبيرة Major move وذلك بالانتقال بالقوات الإسرائيلية من الموقف الحالى إلى خط شرق القناة يبعد مسافة لا تقل عن ٣٠ كم من القناة ، بينه وبين قواتنا منطقة فاصلة تشغلها قوات الأمم المتحدة ، مع احتفاظ قواتنا بمواقعها الحالية فى الضفة الشرقية مع إمكان البحث فى حجم وتسليح القوات المصرية التى ستبقى فى الخطوط الحالية فى الضفة الشرقية .

١٥ - رد الجنرال ياريف أنه اقتراح جاد Serious وأنه ليست لديه صلاحية مناقشته ، ولكنه سيرفعه بنفس الجدية إلى رئاسته ، وسيخطرنا بالرد علي ذلك .. وأن ذلك سيأخذ بعض الوقت للرد ولكنه لن يتأخر عن الأحد أو الاثنين القادم (٤ - ٥ / ١١) .. وارجو ألا يفهم من ذلك أننى موافق أو ليس لدينا اعتراض على هذا الاقتراح .

١٦ - أثار الجنرال ياريف بعد ذلك موضوع جثث القتلى الإسرائيليين ، واقترح إرسال أى عدد نحدده من أفراد الصليب الأحمر للبحث عن الجثث فى المواقع والدبابات واخلائها - وأنه إذا وافقنا على ذلك فيمكن تحديد المناطق وأسلوب التنفيذ ، وكذلك يمكن عمل نفس الترتيبات بالنسبة لجثث شهدائنا فى المناطق التى يسيطرون عليها - وقد رد الجانب المصرى بأنه لا اعتراض من حيث المبدأ ، ويمكن بعد موافقة السلطات بحث التفاصيل .

١٧ - نوقشت بعد ذلك الموضوعات المعلقة حتى الآن ، ورتبت كما يلى :

أ - موضوع الاقتراح المصرى بارتداد القوات الإسرائيلية إلى مسافة لا تقل عن ٣٠ كم شرق القناة ، وموضوع استمرار إمداد الجيش الثالث ، وقد وعد الجانب الإسرائيلى بالرد عليها قبل يوم الاثنين المقبل .

ب - موضوع قطع المياه ، ومطالب مدينة السويس من الأطباء والمواد التموينية والطبية ، وقد التزم الجانب المصرى بإرسال تفاصيل عن مشكلة قطع المياه وتحديد مطالب المدينة برقيا اليوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٣ . ووعد الجانب الإسرائيلى بالرد على ذلك فى أسرع وقت ممكن .

١٨ - طلب الجانب المصرى عدم نشر أو إذاعة خبر تسليم الأسير الملازم دان أفيدان حتى يبدأ تبادل الأسرى الجرحى . ووعد الجانب الإسرائيلى بمراعاة ذلك .

١٩ - ترك تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجانب الإسرائيلى .»

ومرة أخرى أضاف اللواء « الجمسى » تعليقا على المحضر عرض فيه عددا من ملاحظاته ، ثم ألحقها بمجموعة من التوصيات وصل فيها إلى القول بأنه « قد تنشأ الحاجة إلى تشكيل ضغط عسكرى على العدو مع احتمال استئناف القتال » . وكان نص التعليق على النحو التالى :

«٢٠ - أوضح اجتماع اليوم موقف الطرفين من أهم موضوعات المرحلة الحالية ، وهو أوضاع القوات لبدء المفاوضات :

أ - الموقف الإسرائيلى يرفض الانتقال من الموقف العسكرى الحالى إلا إلى موقف عسكرى أنسب يلغى المميزات العسكرية المصرية .

ب - الموقف المصرى يرفض الارتداد من شرق القناة ويحتفظ بالمكاسب العسكرية لصالح الحل السياسى .

٢١ - اقتراحنا بخصوص الانسحاب الإسرائيلى إلى خط شرق القناة مع بحث حجم الوجود العسكرى المصرى داخل الحدود الحالية لرؤوس الكبارى يبدو أفضل مخرج من الموقف الحالى للطرفين - ونرى أنه سيحدث انقسام فى الرأى حوله داخل القيادات العليا الإسرائيلية .

٢٢ - رفض هذا الاقتراح من الجانب الإسرائيلى يكشف عن عدم جدية إسرائيل فى المباحثات الحالية بالنسبة لموضوع الانسحاب ، وأن قبولها للمباحثات هو بغرض حل المشاكل التى تمثل ضغطا داخليا عليها ، وخاصة موضوع الأسرى والجرحى والموتى .

٢٣ - كان الجانب الإسرائيلى موضوعيا ومتجاوبا فى الموضوعات الفرعية .

التوصيات :

٢٤ - إلقاء أكبر ثقل ممكن للضغط سياسيا لقبول إسرائيل لاقتراحنا بالنسبة لفض الاشتباك والخطوط التى تكون عليها القوات فى نهاية المرحلة الحالية .

٢٥ - استغلال موضوع الأسرى والجرحى والموتى فى ربطه بموضوع الخطوط التى يجب الوصول إليها وليس بالموضوعات الفرعية .

٢٦ - قد تنشأ الحاجة إلى تشكيل ضغط عسكرى على العدو ، ونرى أن يكون ذلك فى صورة مقاومة شعبية من سكان المناطق التى يسيطر عليها فى الضفة الغربية للقناة ، ويحتاج ذلك إلى إعداد وتخطيط من الآن بجانب استعداد القوات المسلحة لاستئناف القتال .

(إمضاء)

لواء / محمد عبد الغنى الجمسى »

سرى للغاية

هيئة عمليات القوات المسلحة

١ نوفمبر ١٩٧٣

محضر الجلسة الرابعة

للوفد العسكرى المصرى مع الجانب الإسرائيلى

١ نوفمبر ١٩٧٣

☐ أولا : الحاضرون :

١ - من الجانب المصرى :

أ - لواء محمد عبد الغنى الجمسى — نائب رئيس أركان حرب ورئيس هيئة العمليات

ب - عقيد أ ح أحمد فؤاد هويدى

٢ - من الجانب الإسرائيلى :

أ - الجنرال يسرائيل تال — نائب رئيس الأركان ومدير العمليات

ب - عقيد د . سيون

جـ - عقيد أ . ليفران

٣ - من الأمم المتحدة :

أ - مقدم أ . ونجرل

ب - نقيب جوزيف فالون

☐ ثانيا : الوقت والمكان :

٤ - تم الاجتماع بناء على طلب الجانب الإسرائيلى فى الفترة من سعت ١٢٠٠، ١٠ حتى سعت ١٥٠٠، ١٠ .

٥ - وذلك فى منطقة كم ١٠٣ طريق السويس / القاهرة .

☐ ثالثا : نص ما دار فى الجلسة :

٦ - بدأ الجنرال تال بتقديم نفسه ، وأضاف أنه يرغب فى متابعة ما بدأه الجنرال يارﻳﭪ من مناقشة ، وأنه يرغب فى بحث الموضوعات التالية :

أ - تبادل الأسرى الجرحى

ب - الحصول على كشوف بأسماء الأسرى

جـ - تبادل جثث الموتى

د - إمداد المدنيين فى السويس بالمواد التموينية والطبية

هـ - قول إمداد الجيش الثالث

و - فض الاشتباك

ز - شكوانا من معاملة المدنيين

٧ - اتفق بعد مناقشة أثار فيها الجانب الإسرائيلى أهمية موضوع الأسرى والجرحى بالنسبة لهم ، والضغوط التى يتعرضون لها من جانب الأسر والرأى العام ، على ما يلى :

أ - بالنسبة للأسرى الجرحى وجرحى الجيش الثالث ومدينة السويس :

(١) يتم مبادلتهم تحت إشراف الصليب الأحمر

(٢) تتم المبادلة بالنسبة للأسرى الجرحى جوا ، وإخلاء جرحى الجيش الثالث ومدينة السويس برا .

(٣) تسلم ٢٧ جريحا إسرائيليا فى دفعة ، ثم باقى جرحى العدو وعددهم ١٨ ، بعد تمام تسليم أفراد قواتنا

(٤) يعقد مؤتمر لتنظيم عملية التسليم باكر ٢ / ١١ يحضره ممثلون للجانبين والصليب الأحمر الدولى .

هذا وقد سلمنا العدو كشفا يتضمن أسماء ٤٠٠ جريح مصرى فى مستشفيات إسرائيل ، كما كان يجرى بواسطة الصليب الأحمر خلال وجودنا حصر حالات الجرحى فى الجيش الثالث ومدينة السويس .

ب -بالنسبة لتبادل الأسرى :

(١) أخطر الجانب المصرى بأنه تم اليوم تسليم كشف بعدد من الاسرى الاسرائيليين إلى الصليب الأحمر (عددهم ٤٦) .

(٢) علق الجانب الإسرائيلى بأنهم قد سلموا سعت ١٠٠٠ اليوم ١ / ١١ كشوفا بأسماء ٦٧٩٦ أسيرا مصريا إلى الصليب الأحمر . ويرجون بإلحاح استلام كشوفا بالأسماء الكاملة لأسراهم .

(٣) وعدنا بالنظر فى الموضوع دون ذكر الرقم الحقيقى لعدد الأسرى أو توقيت تسليم الكشوف .

جـ - بالنسبة لجثث الموتى :

تم الاتفاق على بحث ذلك فى مؤتمر باكر بين ممثلى الجانبين والصليب الأحمر .

٨ - انتقل الحديث إلى موضوع مدينة السويس وإمداد سكانها بالمياه والمواد التموينية والطبية ، وعرض الجانب المصرى مطالب الإمداد اليومية (٧ لورى يوميا) إلى جانب مشكلة إصلاح الترعة الحلوة كحل مستديم ، وتشغيل خط الأنابيب عبر الزيتية للإمداد العاجل بالمياه . وكان موقف الجانب الإسرائيلى كما يلى :

أ - لايمكن إنكار حق المدنيين فى هذه الإمدادات

ب -كيف يمكن التأكد من عدم انتقال هذه الإمدادات إلى الجيش الثالث

جـ - يمكن إرسال قول إمداد غدا ٢ / ١١ بصفة مؤقتة حتى يتم الرد علينا بالنسبة لتوقيتات إمداد دائمة للمدنيين

د - وقد رفضنا الترتيبات المؤقتة وطلبنا أن يكون إمداد المدينة مستمرا (إمداد - طبى - مياه) حيث أنه حق للمدنيين ولا يمكن قبول التساهل فيه . وقد وعد الجانب الإسرائيلى بالرد فى الاجتماع القادم .

٩ - بالنسبة لإمداد الجيش الثالث :

أ - سيتم الرد بالنسبة لإمداد الجيش الثالث بصفة مستديمة فى الموعد الذى حدده الجنرال ياريف (٤ - ٥ / ١١ / ٧٣) حيث أن ذلك مرتبط بموضوع فض الاشتباك وأسلوب تنفيذه .

ب -تم إقرار زيادة إمكانيات العبور باستخدام فتحتين أو توسيع الفتحة الحالية لتسمح بعمل ١٠ مركبات ١٠٠ فرد ، بدلا من خمسة مركبات ٥٠ فرد .

١٠ - أثار الجانب الإسرائيلى مشكلة تسرب فردى لبعض الأفراد من قواتنا من الجانب الشرقى للقناة ، وطلب السيطرة على مثل هذه الأعمال لمنع الاحتكاكات . ورد الجانب المصرى بإثارة التصرفات المماثلة من جانب العدو . وعلق الجنرال تال بأن الأمر يحتمل أن يكون سببه هو وجود قوات لنا أو لهم لم تكتشف بواسطة أى من الجانبين ، واعتبر أن بحث فض الاشتباك هو الحل الجذرى لهذه المشكلة مع تأكيد الجانب الإسرائيلى بعدم إجراء قواته لتحركات لكسب أرض واستعدادهم لبحث أى حالة محددة .

١١ - أثار الجانب المصرى موضوع الضباط الأربعة الأسرى الذين وقعوا فى الأسر يوم ٢٨ / ١٠ / ٧٣ بمنطقة عتاقة ، واعترف الجانب الإسرائيلى بحدوث ذلك بعد تقصى الأمر ووعد بالرد على موقفهم فى الاجتماع القادم . وقد اقترح مبادلتهم بصفة خاصة بأى عدد من أسراه فى مدينة السويس على أن يتم ذلك مباشرة بين الجانبين .

١٢ - قرر الجانب الإسرائيلى أنه كان هناك فعلا احتجاز لبعض المدنيين فى معسكرات بمنطقة فايد وكبريت .. الخ . ولما لفت الجانب المصرى نظرهم لذلك تم الإفراج عنهم فورا والعودة لمنازلهم ومزارعهم ، وأبدى استعداده لبحث أى ملاحظات لنا فى هذا الشأن .

١٣ - تمت مناقشة اقتراح الجانب المصرى لفض الاشتباك بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط شرق القناة فى حديث خاص بين اللواء الجمسى والجنرال تال ، ويفهم من الحديث أن المشروع تم بحثه جديا بواسطة العسكريين المختصين وتم عرضه على السلطات السياسية بما فى ذلك رئيسة الوزراء ، وسيتخذ قرار سياسى فى الموضوع فور عودتها من أمريكا .

١٤ - تم الاتفاق على الاجتماعات التالية :

أ - اجتماع باكر ٢ / ١١ / ٧٣ بين ممثلى الجانبين والصليب الأحمر سعت ١٢٠٠ فى نفس المكان لبحث البرنامج الزمنى لتبادل الأسرى الجرحى وإخلاء جرحى مدينة السويس وجرحى الجيش الثالث .

وتم تلقين مندوبنا فى هذا الاجتماع بألا يرتبط بتوقيتات التنفيذ (يضع المخطط فقط) إلا بعد الرجوع لنا حتى تكون قد اتضحت نية العدو بالنسبة لإمداد مدينة السويس بكل احتياجاتها ، حيث أنه من المقترح ربط الموضوعين ببعضهما .

ب - اجتماع يوم ٣ /١١ بين الجانبين سعت ١٢٠٠ فى نفس المكان لبحث موقف الإمداد المستمر لمدينة السويس والضباط الأربعة الأسرى وأى نقاط أخرى .

(إمضاء)

لواء : محمد عبد الغنى الجمسى

نائب رئيس أركان الحرب

ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة .

سري للغاية

ـ ٤ ـ

هـ ــ وقد رفض الجانب المصرى الاقتراح عاليه حيث أنه لا يفصل الاشتباك بين القوات ولا يؤمن القوات فى رؤوس الكبارى ولا مدن القناه ولا عمليات فتح القناه .

و ــ وأوضح الجانب المصرى أن أى خط تنسحب اليه القوات الاسرائيلية (رغم أنه الخط الأول الموقت لفض الاشتباك) يجب الا تقل مسافته عن " ٣٥" كم من الحد الامامى لقواتنا فى رؤوس الكبارى . كما أن حجم القوات المصرية شرق القناه يتوقف على بعد هذا الخط شرقا من القناه . فكلما اتسعت هذه المسافه كلما قلت الحاجة الى وجود حجم كبير من القوات والعكس صحيح .

ز ــ قدم الجانب المصرى تصورا للخط الأول الموقت لفض الاشتباك دون ارتباط رسمى به يتلخص فى انه ترتد القوات الاسرائيلية الى خط على مسافه " ٦٠" كم من الحد الامامى لقواتنا شرق القناه . (٢٠ كم نطاق أمن مصرى + ٢٠ كم لقوات الأمم المتحدة + ٢٠ كم نطاق أمن اسرائيلى) .
وقد أبدى الجانب الاسرائيلى عدم امكان موافقه الحكومه الاسرائيلية عليه .

٩ ــ خلال المناقشات التى دارت وتعارض وجهات النظر المختلفه فيما يخص المساحة التى تعمل فيها قوات الأمم المتحدة بين قوات الجانبين علق الجنرال سيلا سفو أن عمل قوات الأمم المتحدة حاليا يختلف عن عملها السابق حيث أنها انشئت بقرار من مجلس الأمن ولن تنسحب الا بموافقه المجلس .

١٠ ــ اتفق على استمرار المناقشات خلال الاجتماع التالى سعت ١١٠٠ يوم ١٩٧٣/١١/٢٢ .

التوقيع :
لواء : محمد عبد الغنى الجمسى
نائب رئيس أركان حرب
ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

صورة الصفحة الأخيرة من محضر الجلسة الثالثة عشرة للوفد العسكرى المصرى مع الوفد الإسرائيلى .

الخـرائـط

- خرائط مراحل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .
- خريطة فض الاشتباك الأول بين القوات المصرية والإسرائيلية يناير ١٩٧٤.
- خريطة اتفاقية فض الاشتباك الثاني والانسحاب المرحلي للقوات الإسرائيلية من سيناء سبتمبر ١٩٧٥.
- خريطة الانسحاب النهائي للقوات الإسرائيلية من سيناء وأوضاع القوات المصرية في سيناء طبقا لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.
- تحركات قوات الانتشار السريع إلى منطقة الشرق الأوسط .
- القواعد والتسهيلات الأمريكية في غرب المحيط الهندي وشرق أفريقيا .

الخطوط التى وصلت اليها القوات الاسرائيليـــــة
بعد حربها عام ١٩٦٧

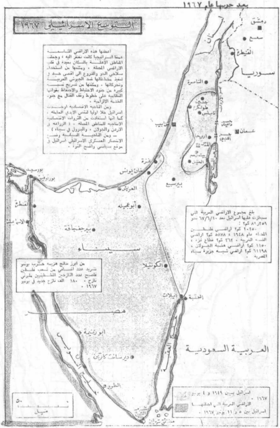

(١) مازن البندك ، اطلس الصراع العربى الاسرائيلى ، الجزء الخاص بعام ١٩٦٧ ، ص٦٧ .

أوضاع القوات الإسرائيلية الدفاعية في سيناء قبل حرب أكت ١٩٧٣

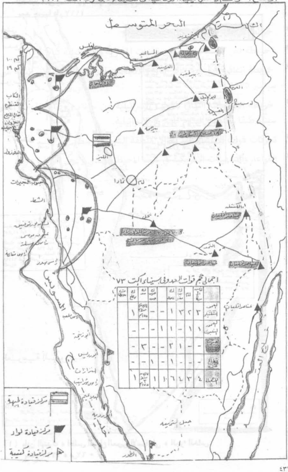

اجمالي حجم قوات العدو في سيناء اكت ٧٣

	[illegible]	لواء	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٣	٢	٣	١	–	–	[illegible] ١٧٥م	١	
[illegible]	١	١	–	١	١	–	–	–	
[illegible]	–	–	١	٣	–	–	٣	–	
[illegible]	–	–	–	١	–	١	–	–	
الإجمالي	٤	٣	٤	٦	١٠	١	[illegible] ٣ ١٧٥م	١	

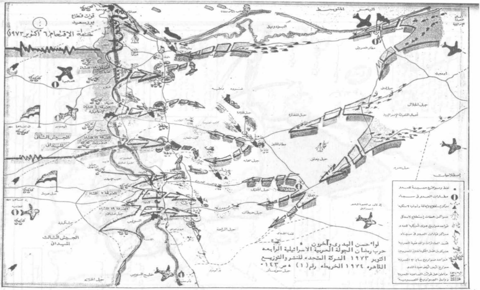
خطة الاقتحام ٦ أكتوبر ١٩٧٣
قوات قطاع بورسعيد
البحر المتوسط
البردويل
مطار العريش
الجيش الثاني الميداني
الجيش الثالث الميداني
خليج السويس
اصطلاحات
لواء حسن البدري وآخرون ،
حرب رمضان الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة
اكتوبر ١٩٧٣ الشركة المتحدة للنشر والتوزيع
القاهرة ١٩٧٤ الخريطة رقم (١) ، ص ١٤٣ .

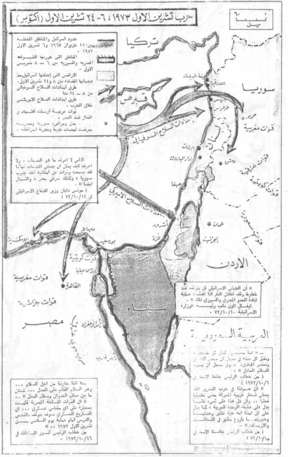
حرب تشرين الاول ١٩٧٣، ٦- ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر)
ميل ٦٠
حدود اسرائيل والمناطق المحتلة بين ١١ حزيران ١٩٦٧ و٦ تشرين الاول ١٩٧٣ .
المناطق التى حررتها القوات المصريه والسوريه بين ٦ ـ ٨ تشرين الاول .
الاراضي التي إحتلتها اسرائيل بعد هجماتها المضادة بين ٨ و ٢٤ تشرين الاول .
طرق امدادات السلاح السوفياتي بين ٨ ـ ٢٤ منه
طرق امدادات السلاح الاميركي خلال الحرب .
قوات عربية ارسلت للاسهام في القتال ضد العدو .
مدن ومرافيء سورية ومصرية تعرضت لهجمات جوية وبحرية اسرائيلية .
تركيا
قبرص
سوريا
امدادات السلاح السوفياتي
امدادات السلاح الاميركي
قوات مغربية
قوات عراقية
قوات كويتية
الاردن
مصر
سيناء
العربية السعودية
قوات مغربية
قوات جزائرية
القاهرة
الاسكندرية
دمياط
بور سعيد
غزة
اشدود
حيفا
بيروت
دمشق
عمان
«اني لا اعرف ما هو الشباب ، ولا اعرف كيف يمكن ان يصفي الشباب نهائيا لقد سمعت وقرأت عن امكانية اخذ جنوب سوريا ، وكذلك شرقي مصر ، والشمال ايضا » .
(موشى دايان وزير الدفاع الاسرائيلي في ١٤/١٠/٧٢)
« أن الجيش الاسرائيلي لن يتوقف عند خطوط وقف اطلاق النار اذا اقتضت عملية ابادة العدو المصري والسوري ذلك » .
ايغال الون نائب رئيسة الوزارة الاسرائيلية ١٠/١٠/٧٢ .
ـ « اننا حاربنا من اجل السلام ... وهو السلام القائم على العدل ... شتان ما بين سلام العدوان وسلام العدل » ..
« ان القوات المسلحة المصرية قامت بمعجزة على اي مقياس عسكري ... ان التاريخ العسكري سوف يتوقف بالفحص والدرس امام عملية يوم السادس من تشرين الاول ١٩٧٣ .. »
من خطاب الرئيس انور السادات في ١٦/١٠/١٩٧٣ .
السلام العادل » .
(من خطاب الرئيس حافظ الاسد في ٦/١٠/١٩٧٣)
« ان صمودنا في حرب التحرير اعطى شعار قومية المعركة معنى تطبيقيا فعليا .. وان دل هذا على شيء فانما يدل على حقيقة الوحدة العربية ، كما يدل على ان امتنا امة حية تظهر وحدتها وحيويتها باروع مظهر في الشدائد والازمات » .
(من خطاب الرئيس حافظ الاسد في ١٥/١٠/٧٢)

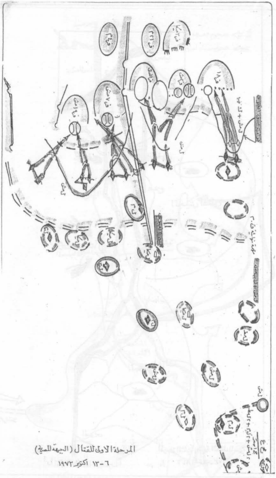

المرحلة الاولى للقتال (الجبهة المصرية)
٦-١٣ أكتوبر ١٩٧٣

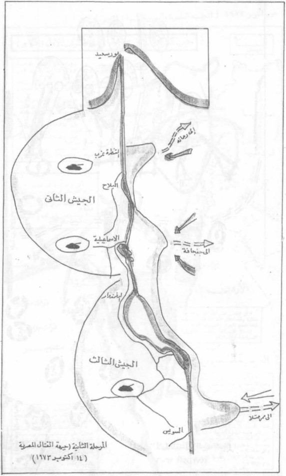

المرحلة الثانية (جبهة القتال المصرية
(١٤ اكتوبر ١٩٧٣)

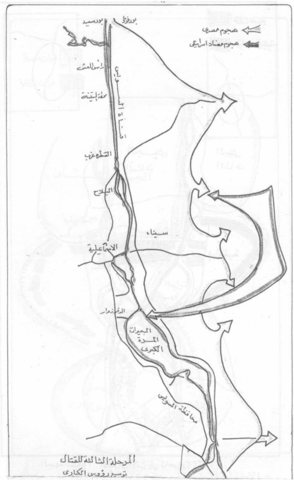

المرحلة الثالثة للقتال
توسيع رؤوس الكبارى

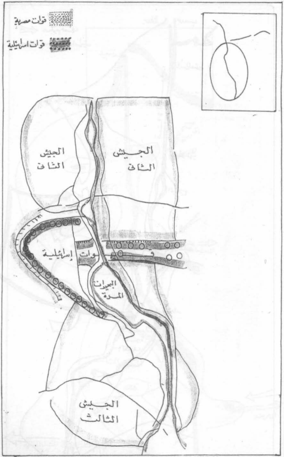

الجبهة المصرية، الاختراق الاسرائيلى كما هو يوم ٢٢/١٠

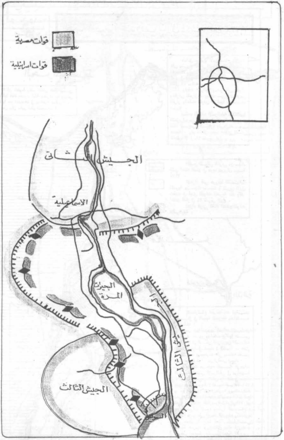

- الاختراق الاسرائيلى بين ٢٣/١٠ - ٢٤/١٠

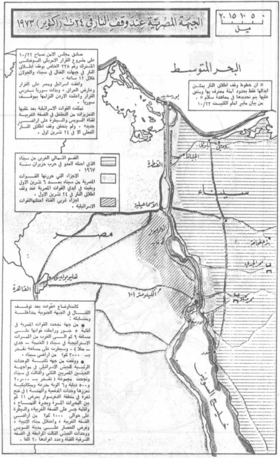
الجبهة المصرية عند وقف النار في ٢٤ ت١ (اكتوبر) ١٩٧٣
٠ ٥ ١٠ ١٥ ٢٠
ميل
صادق مجلس الامن صباح ٢٢/١٠ على مشروع القرار الامريكي السوفياتي المشترك رقم ٣٣٨ الخاص بوقف اطلاق النار في جبهات القتال في سيناء والجولان خلال ١٢ ساعة .
وافقت اسرائيل ومصر على القرار وعارض العراق ، وبدأت سوريا تدرس القرار واعلنت الاردن التزامها بوقف سوريا .
تمكنت القوات الاسرائيلية بعد تلقيها التعزيزات من التغلغل في الضفة الغربية لقناة السويس والسيطرة على اراضي جديده . ولم يتحقق وقف اطلاق النار الفعلي الا في ٢٤ تشرين اول .
البحر المتوسط
« ان خطوط وقف اطلاق النار يمكن ابدالها فقط بحدود آمنة معترف بها ويتفق عليها يتم تحديدها في معاهدة سلام » .
من بيان مائير امام الكنيست ٢٢/١٠
بورسعيد
بالوظا
رومانى
الجلبانا
القنطرة
سيناء
الاسماعيلية
القسم الشمالي الغربي من سيناء الذي احتله العدو في حرب حزيران سنة ١٩٦٧ .
الاجزاء التي حررتها القوات المصرية من سيناء بعد ٦ تشرين الاول وبقيت في ايدي القوات المصرية عند وقف اطلاق النار في ٢٤ تشرين الاول .
اجزاء غربي القناة احتلتهاالقوات الاسرائيلية .
مصر
الدفرسوار
بئر جفجافة
ممر الجدي
هليوبوليس
القاهرة
الكيلومتر ١٠١
ممر متلا
خليج السويس
كانت اوضاع القوات بعد توقف القتال في الجبهة الجنوبية متداخلة ومتشابكة :
● من جهة نجحت القوات المصرية في اقامة ٥ جسور ورابطت قواتها على مسافة ٩ كم الى الغرب من الممرات الاستراتيجية في سيناء (الختمية — جدي — متلا) . وسيطرت على مساحة تقدر بـ ٣٠٠٠ كم٢ من اراضي سيناء .
● ووقفت من جهة ثانية الوحدات الرئيسية للجيش الاسرائيلي في مواجهة الجيشين المصريين الثاني والثالث في سيناء ونجحت مجموعة (تقدر بـ ٢٠،٠٠٠ و٥٠٠ دبابة و٦ الوية مدرعة وميكانيكية تعززها وحدات المدفعية والهندسة) في فتح ثغرة في منطقة الدفرسوار بعرض ١١ كم بين البحيرات المرة وبحيرة التمساح ، واقامة جسر على الضفة الغربية، والسيطرة على حوالي ١٠٠٠ كم٢ من اراضي الضفة الغربية ، واحتلال ميناء الادبية ، وفرض الحصار على مدينة السويس ووحدات الجيش الثالث المرابطة في الضفة الشرقية للقناة وعدد افرادها ٢٠ الفا .

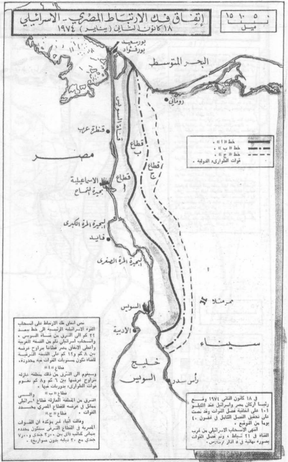

(١) مازن البندك ، المرجع المشار اليه

(١) مارتن انديك، المرجع المشار اليه،

المراحل الفرعية للانسحاب إلى خط العريش - رأس محمد

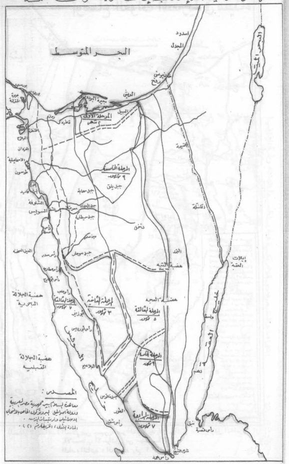

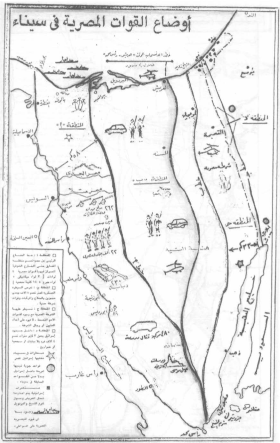

المصدر : معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل ، البروتوكول الخاص بالانسحاب الاسرائيلى من سينـــاء
المادة الثانيه ، الخريطه رقم ٢

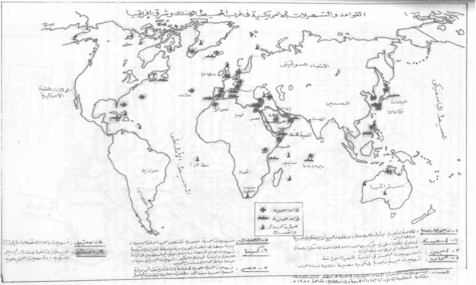
القواعد والتسهيلات الامريكية في غرب المحيط الهندي وشرق افريقيا
الاتحاد السوفيتي
الصين
الهند
اليابان
اوكيناوا
استراليا
الولايات المتحدة الامريكية
بريطانيا
الجزائر
ليبيا
مصر
المحيط الهندي
الصومال
انجولا
جنوب افريقيا
البرازيل
قواعد جوية
قواعد بحرية
محطة انذار واتصال

تحركات قوات الانتشار السريع إلى منطقة الشرق الأوسط

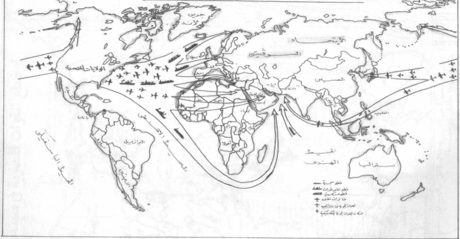

المصدر : قوات الانتشار السريع الأمريكية ، مذكرة معلومات / إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع ، القاهرة ١٩٨٥ .

DECLASSIFIED
Authority E.O. 12958
By [illegible] NARA Date [illegible]

INDICATIONS OF ARAB INTENTIONS TO INITIATE HOSTILITIES

This paper deals in the first instance with military moves made by Egypt and other Arab states during the past several weeks. Individually, these moves do not appear to have great significance. Taken collectively, however, they suggest a pattern of action that could be preparation for hostilities against Israel, but they are also part of an effort to arouse international concern and put psychological pressures on Israel and the US.

The balance of the paper is a discussion and assessment of the objectives of Egypt and the other Arab states and of the likelihood of hostilities in the near future. We conclude that whatever the Egyptian and Arab leaders intend at this stage, the pattern of their actions thus far does not provide the Arabs with a rational basis for an attack at an early date.

In recent weeks, the emphasis in Egyptian statements and activities has gradually shifted toward preparing for war. The most serious indicators to date are

-- Movement of SA-6 surface-to-air missiles to firing sites within 20 miles of the Suez Canal; a program to convert SA-2 missile systems to more advanced models has also been reported.

-- Transfer within the past month of about 30 Mirage V jet fighters, which have a ground attack capability, from Libya to Egypt. Flight operations by Egyptian pilots using these aircraft have begun. About 16 Hawker Hunter jet fighters also have arrived in Egypt from Iraq, with Iraqi pilots. About 10 Lightning jet fighters are expected from Saudi Arabia.

-- Movement of TU-16 bombers from Aswan to the Cairo area in late March. These aircraft are equipped to carry air-to-surface missiles, but we have no evidence that the missiles themselves have been moved from Aswan.

-- A high state of alert imposed on the Egyptian air force since 20 April; some air force reservists were recalled on 3 May.

-- Relocation and reactivation of various Egyptian air squadrons. Some of the shuffling was to accommodate the aircraft from Libya and Iraq.

-- Evidence suggesting that additional commando units may have moved closer to the Suez Canal since mid-March.

-- A report that the Egyptian staff has been ordered to prepare a detailed plan for an attack across the Canal and to pick optimum dates; the staff is said to have chosen two full moon nights, 19 May and 16 June. We, however, do not believe that the plan described matches up with Sadat's objectives.

-- A high-ranking Jordanian military official's statement that the Arab chiefs of staff conference in Cairo, 21-25 April, was permeated with "despair and foreboding" due to Egyptian determination to go to war regardless of the consequences. King Husayn has passed his own concern about the seriousness of the situation to the Israelis.

-- Reliable reports that the Egyptians are trying to organize an oil boycott by the Arab oil producers against the US and Western Europe in the event of hostilities with Israel. This effort is having mixed results.

These are all actions that the Egyptians could be expected to take in the fairly early stages of preparing to fight; they are also actions that are necessary as psychological gambits. If Sadat intends a serious effort to take and hold, if only for a few days, territory in Sinai and thereby provoke outside intervention, we should see evidence of further preparation by his air forces. We are not likely to see further preparations by ground forces that might be used in a small-scale attack, because many units are already in place between Cairo and the Canal.

We judge that Sadat at this time has not made a decision to attack at a specific time and in a specific manner. Despite the gloomy prognoses being assiduously disseminated from Cairo, Sadat has not exhausted his diplomatic options. His economic situation is deteriorating, but we doubt that he is under significant domestic pressure to go to war. Both Sadat and his advisers are aware that their military prospects are poor at best; a fresh disaster might well sweep away Sadat's regime rather than rescue him from his dilemma.

We think that Sadat will wait at least until he sees the outcome of the UN session on the Middle East in late May before taking a new decision. Meanwhile, strengthening Egypt's military preparedness serves to create tensions that Sadat hopes will support the urgency of his diplomacy.

Recent military moves by other Arab governments, we believe, are primarily in harmony with this purpose, although each of these moves is also motivated by the narrower interests of the government making it. The moves include

-- Shipment of a Moroccan armored contingent to Syria. Some of this unit's equipment has already been delivered by Soviet LST's which picked it up in Algeria, and some of the troops may have arrived.

-- Transfer of two squadrons of Algerian MIG-21s (about 20 aircraft) with pilots to Libya, probably to bolster Libya's air defense. We have evidence that Algeria may also have sent Mig-15s and -17s to Syria.

-- An undertaking, still in the planning stage, to send a Sudanese ground force to Syria.

These moves are part of general Arab planning to increase the pressures on Israel. The transfers of men and equipment strengthen to some degree the armed forces of Syria and Egypt, but the main effect at this stage is psychological. The major gap in the Arab lineup is the refusal of the Jordanian government to place its forces at the disposal of the Egyptian-Syrian "eastern front."

Egyptian support of the anti-American campaign by the fedayeen is designed to step up pressure on the US, and through Washington, on Israel. The ruckus between the fedayeen and the Lebanese government is an embarrassment to Egypt and the other Arabs; it distracts attention from that aspect of the Arab-Israeli confrontation that Cairo wants to emphasize even though it also contributes to the sense of tension surrounding the area.

The suddenness of the flare-up in Lebanon illustrates the danger that in the next few months the various military moves may develop a momentum that Cairo will not be able to control. The events of 1967

argue that most Arab governments are not able to resist giving the situation a shove once it has started rolling. Sadat has said so often that he is now dead serious that it will be progressively more difficult to find excuses for inaction, more especially when other Arab leaders have fulfilled their commitments to his cause.

The Soviet role in this situation is somewhat ambivalent. While they have an interest in sustaining a level of tension that underscores the seriousness of the problem and the need for US initiatives and Israeli concessions, the Soviet leaders are counseling the Arabs against precipitate military action. The Soviet position in the area would suffer if the Arabs, using Soviet weapons, were beaten again. Another war would risk an involvement that might endanger detente with the US--the centerpiece of Brezhnev's foreign policy.

Sadat's May Day speech indicated that he has felt pressure from the USSR to continue to pursue a "peaceful solution." There are also signs that Moscow is using third parties to warn Cairo of the dangers of new war.

-- "Confirmed information" from Jordan that the Soviet ambassador in Damascus had advised the Syrians "not to get involved in a war." Syrian President Asad frequently acts as a go-between with Cairo and Moscow.

-- Grechko last week asked the French chief of staff whether Paris could influence Egypt against starting a fight. The Soviets themselves no longer have a veto over Egypt's actions.

Overall, we do not believe that an outbreak of hostilities is likely before the next UN debate, and we doubt that Sadat will decide to try a major operation within the next six weeks.

TRP
BRFMEM
TOP SECRET/SENSITIVE

Passed to Brent
at [illegible]

October 6, 1973
TRP SENSITIVE

POL 27 ARAB-ISR

Sir:

Eban just called to pass on the following points to you:

-- Israel appreciates the Secretary's decision to defer Security Council action.

-- Israel will accept no ceasefire as long as Syrian/Egyptian troops are "over the line."

-- The Israelis believe "there are good prospects" of forcing the Egyptian and Syrian troops out of their territory within three days.

-- Israel will never accept any solution which gives an advantage to an aggressor.

-- The military situation is "not unsatisfactory."

-- In sum, Israel desires time to recoup its position. At that time Israel will be prepared to accept "a plain ceasefire."

-- If this line of approach is acceptable to the USG Eban is prepared to discuss with Ambassador Scali how we might orchestrate the Security Council issue. Eban went on to say that it might in fact be better to delay any Security Council action until Monday.

Eban would like to talk with you this evening if you have a chance. He can be reached at the Hotel Plaza. Shalev has been instructed to call me to present the latest military appreciation. If he has called before you return I will attach it to this report.

LSE

TOP SECRET/SENSITIVE

S/S-REVIEW
Cat. A - Caption removed; transferred to O/FADRC
Cat. B - Transferred to O/FADRC with additional access controlled by S/S
Cat. C - Caption and custody retained by S/S
Reviewed by: [illegible]
Date: 9/18/97

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

MEMORANDUM FOR CONVERSATION

PARTICIPANTS: Ambassador Huang Chen, PRC Liaison Office
Han Hsu, Deputy Chief PRC Liaison Office
Chi Ch'ao Chu, Interpreter PRC Liaison Office

Henry A. Kissinger, Secretary of State
General Brent Scowcroft, Deputy Assistant to the President for National Security Affairs
Winston Lord, NSC Staff

DATE AND TIME: Saturday, October 6, 1973
9:10 - 9:30 p.m.

PLACE: Secretary Kissinger's White House Office

[The meeting was delayed because of phone calls for the Secretary. Winston Lord and the Chinese group chatted for twenty-five minutes in the West Lobby while waiting.]

Secretary Kissinger: I have nothing very special, Mr. Ambassador. I thought that since the Soviet Union is in touch with us and since Egypt is in touch with us, we should tell you what we are doing. I had a very good talk with your Vice Foreign Minister. I just wanted to give you our thinking without any request for any action.

I took very seriously what your Vice Minister said to me last week about the importance of maintaining good relations with the Arab countries. I have given a great amount of time in New York to the Arab countries.

We are always honest with you. Let me give you our basic objectives and then we can discuss tactics.

[Looking toward General Scowcroft] The Middle East is the only place in the world where our airplanes can fly.

General Scowcroft: There are clear skies and sunshine there.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

Secretary Kissinger: I always tell him he is a General in an Air Force that can fly only in good weather. They don't like to fly while it is raining. [laughter]

Our strategic objective is to prevent the Soviet Union from getting a dominant position in the Middle East. That is our basic objective. Israel is a secondary, emotional problem having to do with domestic politics here. Our objective is always, when the Soviet Union appears, to demonstrate that whoever gets help from the Soviet Union cannot achieve his objective, whatever it is. You remember that in 1970 I once said publicly that we wanted to expel the Soviet troops from the Middle East. I was criticized, but we succeeded.

The second principal objective we have in the current crisis is not to create a situation in which a country uses international disputes to attack and then ask for a ceasefire after it has gained some territory. So we advocate now a return to the status quo ante before the fighting started.

Ambassador Huang: Before what fighting started?

Secretary Kissinger: The fighting today. For today and tomorrow the Arabs think this is disadvantageous for them. They think it is asking them to give something up. By Tuesday and Wednesday if the war isn't ended, the Arabs will be pleading with us to get this for them, since within 72 to 96 hours the Arabs will be completely defeated. And we have to think of that situation, not of today's situation when they have gained a little territory.

I am not asking anything from the Chinese side. I am really explaining what we are thinking.

Ambassador Huang: It is not possible for us to do anything.

Secretary Kissinger: I am not asking you to do anything. I thought the Prime Minister and the Vice Prime Minister in New York might like to know what our thinking is as the situation develops.

So we want to say now that we are for a return to the ceasefire line, so we can say it later when Israel has broken through into Syria.

Ambassador: And what about the territory which the Israelis occupied, the Arab territory before that?

Secretary Kissinger: I was going to cover that next. [Ambassador Huang laughs.] I think I told you, Mr. Ambassador, that I only have average

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

intelligence by Chinese standards.

Ambassador Huang: No, we can't say that. [Laughter] Because as far as our position on the Middle East question, you are very clear. The Vice Minister explained this. There is no need to supplement that.

Secretary Kissinger: I had a good talk with him. You are in the happy position that I am not asking anything from you. This is for the information of the Prime Minister.

Ambassador Huang: I will be glad to do that.

Secretary Kissinger: That is all I am talking about. It is just in the spirit of our relationships so that you know what we are thinking. We would be glad to have any comments, but we are not asking for them.

Ambassador Huang: I don't want to make any comments because our position is already clear.

Secretary Kissinger: No, I am not asking for them.

Now the final problem you mentioned, about the territory. As you probably saw, I have had several discussions with the Arab leaders in New York. The Egyptian Foreign Minister and I agree that in the end of November we would continue our talks, after the Israeli election. Our assumption is that as the talks develop, we will have to separate ourselves from the Israeli point of view to some extent. But in order to be able to separate ourselves from Israel in diplomacy later, we have to be able to promise that in case of an attack we can give them some protection. The only way we can convince them to withdraw from occupied territory is to offer them some guarantee for the new borders after the settlement, for the borders after the settlement.

So this is where we are now, and these are the principles which will guide our policies. We will try to bring about a ceasefire and a return of the situation as it was today at noon. The latter, the return to today's situation, you can be sure that Israel will bring about for us. It is just a question of getting on the record before that because certainly it will happen within 72 to 96 hours. But in the deeper sense I tried to explain our basic strategy, and I just wanted to let you know this without asking for any support.

Ambassador Huang: Is that all?

[Secretary Kissinger indicates yes.]

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

I appreciate you telling this to us.

Secretary Kissinger: We are working within the spirit of our conversation at the dinner with the Vice Minister this week, because he was kind enough to make some observations about the Middle East, with many of which I agree.

Ambassador Huang: I will report what you said tonight.

Secretary Kissinger: Of course. That is all. I am sorry we had to change the time, but I have had a series of meetings, and some Arab Foreign Ministers I have talked to are not as precise in their thinking as our Chinese friends. [Laughter]

Ambassador Huang: That doesn't matter. I know you are very busy.

Secretary Kissinger: So we are meeting Thursday for lunch at the State Department.

Ambassador Huang: That is right. Thank you very much. We are looking forward to it. I know you have discussed a lot with the Vice Minister.

Secretary Kissinger: Yes, it was a very good meeting.

Ambassador Huang: And as for our Middle East position, the Vice Minister made that very clear.

Secretary Kissinger: Oh, yes. This was one of the least painful conversations we have had. We are asking nothing from the Chinese, and we simply wanted you to know our thinking. And also I get lonely when I don't see any Chinese for 48 hours. [Laughter]

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

SECRET

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report #8 (corrected first page)

Situation in the Middle East, as of 2300 Hours (EDT, Oct. 7, 1973

Military Situation

1. Summary. It is becoming clear that October 7 was a day of heavy fighting with major losses on both sides. The Israelis, still not fully mobilized, concentrated on containing the Egyptian and Syrian thrusts; however, they admit to losing some ground in both sectors.

2. At midnight local time the Israeli radio reported that the Egyptian bridgeheads established on the east bank of the Canal were being subjected to intense Israeli air force, armored and artillery attack.

3. USDAO/Tel Aviv was briefed by Israelis on events of October 7. General impression was one of a "miserably tough day" with implied heavy casualities and losses of equipment. IDF admitted to losing some ground on the Golan Heights and also on the Egyptian front. Estimate was that 400 Egyptian tanks have crossed Canal over eleven bridges in central and southern sectors, and another 100 in the northern sector. Israelis claim to have knocked out nine of these bridges. IAF flew SAM suppression raids in both Syria and Egypt and attacked 8 Egyptian airfields. IAF admits high aircraft losses, all but one or two to SAMs and AAA (one report says 37 aircraft on October 7 alone; another says 35 since hostilities began). On the Golan sector, the Israelis say the Syrians have massed 1000 tanks and 600 artillery pieces but believe their forces are now exhausted. The Israelis are massing their armor for counterattack, which may come Oct 8 or 9.

4. IDF claims to have a radio transcript of Soviets speaking at Syrian brigade and battalion command level, including one instance of Soviet assuming de facto control of a battalion and giving orders.

5. The United Nations Truce Supervisory Organization said that the Egyptians have requested the evacuation by UNTSO of its observation posts along the Suez Canal. In the Syrian sector, several UNTSO observation posts have been overrun by Syrian forces, but so far UNTSO has not taken any casualities on either sector.

SECRET

SECRET

2. Situation Report continued
October 7

6. Israelis expect the Egyptians to blockade the Red Sea and possibly to try to sink Israel-bound ships.

7. Radio Algiers announced that Algerian Air Force had arrived on the Egyptian front. The Israelis believe that some Iraqi aircraft may have arrived in Syria.

Diplomatic

The White House announced that it was instructing Secretary Kissinger to request a Security Council meeting. It is also expected that several speeches on Middle East hostilities will be made October 8 in the General Assembly.

American Communities

The situation in the Arab capitals remains calm, with no reports of imminent danger to American citizens.

APPROVED BY: ______________________
DEPUTY DIRECTOR FOR OPERATIONS

SECRET

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

October 8, 1973

Dear Mr. Foreign Minister:

Attached is the message sent this morning to Mr. Hafiz Ismail, which I told you I would forward to you.

I would like also to take this opportunity to express how much I appreciate my contacts with you over these past days. I value the relationship which has developed and look forward to our continued association.

Warm regards,

Henry A. Kissinger

Attachment

His Excellency
Muhammad Hasan al-Zayyat
Minister of Foreign Affairs
of the Arab Republic of Egypt
Suite 37-F
Waldorf Towers
New York, New York

Message for Mr. Hafiz Ismail from Dr. Kissinger

I very much appreciate your taking the time amidst your present heavy preoccupations to share with me your thinking concerning developments in the Middle East.

Even before the outbreak of the current hostilities, I had told Foreign Minister Zayat that I was prepared to explore seriously and intensely with all parties, and especially with Egypt, what the United States might be able to do to assist the parties in bringing peace to the Middle East. This offer still stands.

Obviously, such an effort can best succeed in the calmest possible atmosphere. It is for this reason that the United States has attempted to bring about a ceasefire without at the same time taking a position which might produce a confrontation with the Egyptian side.

With respect to the specifics in your note of October 7, there are two questions. First, the U.S. side is not clear as to whether the first point in the position of the Egyptian side, that Israel has to withdraw from all occupied territories, must be implemented before a conference can take place or whether agreement in principle to such a condition is what is anticipated. Secondly, the U.S. side has received the following message from its Ambassador in Tehran:

"Prime Minister Hoveyda, at Shah's instruction, summoned me at 2315 local to read me cable to Shah from Prèsident Sadat transmitted via Iranian Ambassador to Cairo who saw Sadat early afternoon Egyptian time October 7. To summarize, cable gives optimistic description of Egyptian military position on East Bank of Suez Canal and of Egyptian prowess in crossing Canal and establishing bridgehead there. Then cable requests Shah to inform President Nixon that Egypt until now, in order to avoid fighting, has been ready to accept peace under certain conditions. However, Egypt has now been obliged to fight and to take casualties. It still wants peace, a lasting peace in the area. Sadat wants President Nixon to know that if Israel will evacuate all the territories occupied since June 5, 1967, Egypt will be ready to negotiate sincerely to place these territories under the control of the United Nations, or under the control of the four big powers, or under some other international control to be agreed. As for Sharm Ash Sheikh, Egypt is prepared to accept international supervision of freedom of navigation through Gulf of Agaba after Israeli withdrawal. Sadat wants Shah to explain foregoing to President Nixon so that casualties may be stopped as soon as possible."

The U.S. side would greatly appreciate clarification of the position on withdrawal and of the differences between the positions of the Egyptian side contained in your note and as passed to our Ambassador. In particular, did our Ambassador convey accurately the position of President Sadat

regarding evacuation of territories and the placing of them under international control?

I would like to reiterate that the United States will do everything possible to assist the contending parties to bring the fighting to a halt. The United States, and I personally, will also actively participate in assisting the parties to reach a just resolution of the problems which have for so long plagued the Middle East.

Warm personal regards.

DECLASSIFIED
Authority NND 009029
By MB7 NARA Date 10/30/00

MEMORANDUM

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

1158

...FIED BY FRANK WISNER
... DECLASSIFICATION
... ORDER 11652
... AT TWO-
DECLASSIFIED ON

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: Ambassador Simcha Dinitz of Israel
Military Attache General Mordechai Gur

Henry A. Kissinger, Secretary of State
General Brent Scowcroft, Deputy Assistant to the President for National Security Affairs
Peter W. Rodman, NSC Staff PWR

DATE AND TIME: Tuesday, October 9, 1973
8:20 - 8:40 a.m.

PLACE: The Map Room
The White House

Secretary Kissinger: I need an accurate account of what the military situation is.

Ambassador Dinitz: I brought the General to do that. Let me say something and then we can have a few words alone.

Secretary Kissinger: All right.

Dinitz: We got a message which sums up our losses until 9 a.m. Israeli time. In planes, 14 Phantoms, 28 Skyhawks, 3 Mirages, 4 Supermysteres -- a total of 49 planes. Tanks -- we lost something like 500 tanks. Some were lost on the way.

Secretary Kissinger: 500 tanks! How many do you have? [to Scowcroft:] We should get Haig here. Well, we can give him the figures.

Ambassador Dinitz: This includes those that were put out of commission for a week or more.

Secretary Kissinger: How many do you have?

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

CLASSIFIED BY HENRY A. KISSINGER

DECLASSIFIED
Authority NND 009029
By MF NARA Date 10/30/00

Gur: 1800.

Dinitz: We lost 100 in the north and 400 in the south.

Kissinger: How did it happen?

Dinitz: It will become clear from the military situation.

Kissinger: So that's why the Egyptians are so cocky. Can I use these figures?

Dinitz: With the President.

Kissinger: Anyone else?

Dinitz: They were given to me for you.

Kissinger: How many have the Egyptians lost?

Gur: 4-500 in the Sinai, and the Syrians 400.

Kissinger: It is still about one-to-one with the Egyptians.

Gur: Yes.

Dinitz: Replacements to Syria are coming from Iraq. So far there are 16 Mig 21's and 32 Sukhoi-7's, all with pilots. As of yesterday, we observed an Iraqi armored division coming into Syria. There is also a request from Syria to Iraq for tanks. We have indications that they are on the way.

Egypt has received 18 Mig-21's from Algeria. There are also preparations for additional ones. Libya is giving hundreds of Strela missiles and a French anti-aircraft missile. Also there is an unknown number of planes. Another squadron of Hunters are coming from Iraq, and Me-6 helicopters. From the Sudan, an infantry brigade is expected.

Kissinger: Explain to me, how could 400 tanks be lost to the Egyptians?

Gur: We were in a very big hurry to bring them to the front line. That's why we say some were lost on the way to the battle.

Dinitz: Some got out of commission because of moving so fast.

Scowcroft: Do you know how many were battle losses?

DECLASSIFIED
Authority NND 009029
By NARA Date 10/30/00

Gur: Some were hit by artillery fire on the Suez Canal. They have heavy artillery fire. We don't know the exact numbers. I assume the biggest number were put completely out of action. [General Gur then pulls out a map and sits beside Kissinger.]

Let me show you the situation. They crossed the Canal all along here from Qantara to the Suez. Now they have a line 6 to 8 miles from the Canal.

Kissinger: Miles or kilometers?

Gur: Miles. They crossed with five infantry divisions. In each division they have tanks, a total of 6 - 700. So they have a narrow strip all along with their backs to the water. On the main axis, they have armored divisions that are ready to exploit if the infantry divisions can open the road to the east.

We have blocked the road. We have not allowed them through to exploit. We succeeded in this yesterday and it is the same today.

Kissinger: How many Syrian tanks have been lost?

Gur: 400, and we 100. On the Golan Heights, in most of the line they are now out, and we are back to the situation they were in before the war. But one armored brigade is still inside.

Dinitz: Encircled.

Gur: They still have a passage out.

Kissinger: But they have not broken inside. The army is intact, not running.

Gur: Many big units are very severely harmed.

Dinitz: They have brought up their last armored division from the Damascus area.

Gur: They wanted to assure we won't cross into Syria.

Kissinger: Will you?

Gur: That we will have to see. The Iraqi armored division may come. It will take 2 to 3 days for their tanks to come.

DECLASSIFIED
Authority NND 009029
NARA Date 10/30/00

Kissinger: They won't be able to fight right away.

Gur: It depends on our air operations. On the Golan Heights, we're holding the same line, and will be able to straighten the line here without a big effort. And put them in the position where they will not be able to launch a big attack. This will help us concentrate on the south.

Kissinger: But when? That's the question.

Dinitz: I asked and have not received an answer.

Kissinger: On Saturday, you said Tuesday or Wednesday.

Dinitz: Yes, two days from Monday noon. Obviously something went wrong. It comes down to their ability to cross the Canal with armor, and the success of their anti-aircraft missiles which weakened our air effort.

Gur: We have two possibilities. One is to concentrate to drive their forces to pieces by an offensive, would be very costly because of the anti-aircraft missiles. The other possibility is to straighten the lines and make an effort a little bit inside, without air support.

Kissinger: They won't move.

Gur: They might. We have information they may go to the Mitla.

Kissinger: I think there will be a ceasefire call tonight.

Dinitz: Based on a return to ceasefire lines?

Kissinger: No. If you ask me. I have no evidence.

Yesterday I thought we had it won -- politically. Now with your bombing Damascus all hell will break loose in the UN. But that's water over the dam. I don't know what the local situation is.

OK. Now what can we do?

Dinitz: The decision last night was to get all equipment and planes by air that we can.

[A call comes in for the Ambassador. He takes it and Gur continues the briefing.]

DECLASSIFIED
Authority NND 009029
By NARA Date 10/30/00

Gur: And we have mobilized all our El Al planes from here.

Kissinger: Where are you going to get it?

Gur: From here. All the equipment we asked for.

There was a problem with El Al markings flying in, and for security reasons.

Kissinger: That's a bigger problem now that we thought. I must tell you, don't go running around Defense. Scowcroft will handle it.

You can't get tanks from here.

Gur: We could get them from Europe and take them by ship. This will be helpful even if it is two to three weeks. We have crews ready for the planes and tanks. It's important; it's urgent. Your Air Force used to deliver it in civilian planes. Our pilots can get them.

Kissinger: But not in the middle of a war. [to Scowcroft:] See what we can do.

Gur: Planes we need.

Kissinger: You have to realize that to take planes from combat units will be in every newspaper in the world.

Gur: But we face fire.

Kissinger: I understand your problem.

I don't understand how it could happen. Our strategy was to give you until Wednesday evening, by which time I thought the whole Egyptian army would be wrecked.

Gur: We were in the same position. We didn't know how many would cross. Another thing. We need general information. I asked for information about Iraqi forces moving.

Kissinger: [to Scowcroft:] Call Colby and tell him to give them every bit of intelligence we have.

Gur: Thank you.

DECLASSIFIED
Authority NND 009029
By NARA Date 10/30/00

Kissinger: We face massive problems. We expected a quick victory. Our whole strategy was to delay until Wednesday.

Dinitz: [Returning to discussion after finishing the call:] We now have another cable in. They say that 7 - 800 tanks are across the Canal of which 150 are in fighting condition.

We are concentrating now on a fast Syrian victory. With the Egyptians it will take longer.

The Soviets made a supreme effort of supply in the last minute before the war -- we have caught FROG missiles that were sealed with the date April 1973.

They have anti-tank missiles operating in the Canal.

There are 30 SA-6 batteries in both fronts. We pushed [back] two armored divisions of Syrians this morning, with heavy casualties [inflicted]. It looks promising.

On the Egyptian front, we have deployed defensive positions to contain the pressure for advance.

Kissinger: Good. Can I talk to you alone?

[Kissinger and Dinitz confer alone from 8:43 to 8:48 a.m.]

MEMORANDUM

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: Ambassador Simcha Dinitz of Israel
Minister Mordechai Shalev of Israel

Henry A. Kissinger, Secretary of State
General Brent Scowcroft, Deputy Assistant to the President for National Security Affairs
Peter W. Rodman, NSC Staff

DATE AND TIME: Tuesday, October 9, 1973
6:10 - 6:35 p.m.

PLACE: The Map Room
The White House

Secretary Kissinger: On your special requests, the President has approved the entire list of consumables, that is, ordnance, electronic equipment -- everything on the list except laser bombs. The President has agreed -- and let me repeat this formally -- that all your aircraft and tank losses will be replaced. Of the tanks you will be getting, a substantial number will be M-60's, our newest. As for the planes, for immediate delivery; you will be getting 5 F-4's, 2 plus 3. For the rest, you will work out a schedule.

Ambassador Dinitz: It's a question of days, Dr. Kissinger.

Secretary Kissinger: It will be a matter of days. On the anti-tank ammunition and anti-tank weapons, Schlesinger is all set. You know whom to get in touch with at Defense. If there is any trouble, contact Scowcroft. This is everything else on the list, except the laser bombs and aircraft. On tanks, you will have to work out a schedule.

At the end of the week we can see what is urgent.

Ambassador Dinitz: We will take it all by plane.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

CLASSIFIED BY: HENRY A. KISSINGER

Secretary Kissinger: That's agreed. But you have to paint El Al out. This is for maximum security.

Ambassador Dinitz: Our people who I just spoke to said General Sumner said you wouldn't accept our planes even with El Al painted out.

Secretary Kissinger: Oh baloney. You will see a rapid change.

If the need is acute, you'll see a speedup of tanks.

Dinitz: Can you get some through from Europe?

Secretary Kissinger: There is some possibility. We have some at Leghorn. At the end of the week we can see where we stand. The problem of tanks isn't what you need in this battle, but the situation after this battle. You have assurances that you will have replacements. You have the additional assurance that if it should go very badly and there is an emergency, we will get the tanks in even if we have to do it with American planes.

It is absolutely essential also that Senators and Congressmen don't go around attacking the President. Ribicoff called me to say there is a story going around that I kept you from preempting.

Ambassador Dinitz: That's ridiculous.

Secretary Kissinger: That is the story that is going around. They say I kept you from preempting.

Ambassador Dinitz: I know the source. I'll handle it.

Secretary Kissinger: You don't need to say that something is going on -- we don't need that -- but just keep people from going around attacking us.

Now what is the military situation?

Ambassador Dinitz: The military situation is more encouraging. On the Golan Heights, we have pushed the Syrian forces almost off all the Heights, except at the very edge of the ceasefire line. There are some forces that are not destroyed. Today we destroyed hundreds of Syrian tanks. The missile setup of the Syrians was quiet today, most probably a result of airstrikes yesterday. Also it is possible that they don't want to reveal themselves.

Secretary Kissinger: From the strike on Damascus?

Ambassador Dinitz: That was strategically important because of direct hits on the targets I listed to you. About the other casualties, I don't know.

On the Suez front, we are at five to eight kilometers all along the Canal. Compared to yesterday, this is two to three kilometers nearer.

Today we operated carefully and contact was limited. We took out the tanks but suffered hits.

In the afternoon, 50 Egyptian tanks began to move south to Abu Rudeis. Our Air Force liquidated thirty and the rest were finished off by our armor.

So this is encouraging news, and with the new equipment we'll be able to strike.

Secretary Kissinger: OK. You get in touch with our military people. They shouldn't talk all over the Pentagon.

Ambassador Dinitz: We'll deal with General Sumner, not Noyes.

Secretary Kissinger: Scowcroft is here in my office to coordinate.

Ambassador Dinitz: He was very helpful to us last night.

Secretary Kissinger: I'm glad he's helpful to somebody! [Laughter]

Ambassador Dinitz: I shouldn't tell tales out of school but I tell people that you only yell at people you trust.

Secretary Kissinger: Only at people I know can do better work. I never yell at Scowcroft. [Laughter]

OK, can I speak to you alone for five minutes?

[Secretary Kissinger and Ambassador Dinitz spoke alone from 6:25 to 6:35 p.m.]

MEMORANDUM

NATIONAL SECURITY COUNCIL INFORMATION

5640

Thanks. [handwritten initials]

SECRET/SENSITIVE (XGDS) October 9, 1973

MEMORANDUM FOR: SECRETARY KISSINGER

FROM: WILLIAM B. QUANDT W.B.Q.

SUBJECT: Middle Eastern Issues

Today's developments suggest that our generally optimistic estimates of the outcome of the fighting could be wrong in several key areas. I mention these only because I sense that we have been caught by surprise too often in the last few days and we may now be at the point of having to face up to some difficult decisions.

The important facts that seem to emerge from today's fighting are the following:

--Israel, while generally regaining the initiative, is taking heavy losses and fighting seems likely to drag on for several more days.

--Threats to American citizens, which previously has not been noted in the Arab countries, have surfaced in Lebanon. If Israel bombs civilian areas in Damascus and Cairo, anti-American sentiment could flare up rapidly. [See Ambassador Buffum's cable at Tab A.]

--Oil from Iraq and Saudi Arabia that is normally shipped by pipeline across Lebanon and Syria is blocked. Kuwait is calling for the use of oil as part of the battle.

--Reports that Israeli bombing has caused Soviet casualties in Damascus raise the possibility that Soviet moderation could rapidly shift to a policy of military support via arms shipment to Syria and Egypt. [See Tab C.]

XGDS - 3
DECLAS - Date Impossible to Determine.
BYAUTH - Dr. Henry A. Kissinger

SECRET/SENSITIVE (XGDS)

--Urgent Israeli arms requests raise an acute dilemma of acting either too soon or too late in terms of our later ability to deal with either Arabs or Israelis in any future peace settlement effort.

--Jordan seems to be drawing closer to possible involvement in the fighting, to judge from the highly emotional tone of King Hussein's reply to your message. [Tab B]

In light of these possible developments, the following decisions may have to be faced soon:

1. Evacuation of American citizens from Lebanon. This could probably still be done by commercial carriers in a relatively orderly manner. Timing is obviously of critical importance.

--On the one hand this would signal heightened US concern at a time when we may want to present a more confident image. If a ceasefire is achieved tomorrow, there may be no need for such a move.

--On the other hand, if the Arabs face a massive defeat in the next few days, it may be better to begin to get Americans out of Lebanon tomorrow, before attacks on them begin.

2. Ceasefire

--As fighting goes on indecisively, our own interests become increasingly exposed and Jordan runs the risk of being drawn in. Most of our Ambassadors in the Arab world seem to feel the best outcome we can hope for now is an immediate ceasefire.

--Until the Israelis have recovered lost territory, there may not be much we can do to stop them, even if we chose to do so. The balance of gains and losses on this issue is increasingly close. If we call for an immediate end to the fighting, we will irritate the Israelis, which may mean a loss of influence in future negotiations. If we do not manage to end the fighting soon, however, our relations with the Arabs and possibly even the Soviets could suffer.

3. Israeli Arms Requests

--If we act too early or too visibly on this key issue, we will insure attacks on US citizens and an oil embargo in key Arab states.

--If we refrain from action at a time of genuine Israeli need, we cannot expect much Israeli confidence in us after the fighting is over.

4. The Soviet Role

If the Israelis inflict casualties on Soviet citizens in Syria or deal a devastating blow to the Arabs, the Soviets will be under strong pressure to react by resupplying arms to their clients and generally striking a more militant posture.

5. Oil

If oil exports to Western Europe from Arab countries are cut by 1.6 m.b.p.d. as reported, we must expect an announcement of export controls on oil products from Europe. This will create shortages in the US this winter. We should be prepared to issue a statement on rationing if necessary in the next few days.

The key problem that emerges from this analysis is whether we should consider altering our position on a ceasefire. In favor of doing so in the direction of simply stopping the fighting as soon as possible are the prospects for increasingly serious threats to US interests if the fighting is prolonged many more days. The price of pushing for a ceasefire in place would probably be an agreement with the Israelis on strong military and diplomatic support after the ceasefire, which may complicate later efforts at an overall settlement. On balance, however, this might be judged worth the cost, unless tomorrow the Israelis can recover lost territory. By Thursday, we may need to consider a shift in our policy on this key issue. As painful as it might be, the alternatives may not look all that attractive.

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report #18

Situation Report in the Middle East as of 1800 EDT, Oct.10,1973

October 10 was a day of sparring and regrouping on the ground, with most of the action in the air. On the Golan Heights, Israeli forces consolidated positions on the 1967 cease-fire line. Israel claimed that al-Quneitra had been at least turned into a no-man's land. The Syrian air force, perhaps including Iraqi planes, was unusually active. According to Israel, the Syrians lost 19 aircraft fighting IDF forces along the border with a loss of only one Israeli aircraft. The IAF attacked Damascus International Airport and conducted repeated attacks against the power station in northern Syria as well as the refinery at Homs. The German, Swedish and Dutch Embassies at Damascus were reported to be evacuating dependents.

The Egyptian air force was inactive. At the end of the day, Egyptian ground forces were positioned on a line 6 kilometers east of the Canal, in some places bulging to 10 kilometers. According to Israeli sources the IDF repulsed Egyptian forces attempting to turn south below Suez. Israeli aircraft hit Port Said defenses again heavily, as well as targets elsewhere in Egypt.

Greek, Israeli and our intelligence all reported an airlift of AN-12's to Aleppo (the Israelis claim 16 flights). The Israelis speculate the main cargo is missiles. There were also press reports that a Boeing 707 with Israeli markings was loaded with missiles and bombs in Norfolk October 10.

Jordan announced mobilization, but the King told us this was a psychological act. Ambassador Brown delivered a copy of Allon's warning re Jordanian involvement to the King and Prime Minister. At 11:00 P.M. Jordanian time * the Prime Minister phoned to say the situation was increasingly critical. He is still trying to resist the demands of the Egyptians and Syrians that Jordan enter the battle immediately, but thinks the King is weakening.

(* 5:00 p.m. EDT)

He is reportedly finding it particularly difficult to turn down an urgent Syrian request for tank transporters, needed to transport the Iraqi armored division to the Syrian front. The Prime Minister asked that the U.S. do everything possible in the next few hours to calm the situation in the Middle East.

Saudi Minister of Petroleum Yamani has reportedly told the oil companies that if the U.S. makes a misstep during the present hostilities--i.e., such as resupplying Israel--Saudi Arabia will immediately reduce oil production from 9 to 7.5 million barrels per day, and a further 5% over specific intervals until U.S. policy changes.

DEPARTMENT OF STATE
OPERATIONS CENTER

APPROVED BY:
Roderick M. Wright
DEPUTY DIRECTOR FOR OPERATIONS

DECLASSIFIED
Authority NND 969031
By [illegible] NARA, Date 1/15/[illegible]

Distribution ap[illegible]
[illegible]D 10/29/73

EXDIS FILE

7320393

COMPLETE DISTRIBUTION
MADE IN S/S-I.
Date 10-30-73
Initial E.K.

DEPARTMENT OF STATE

Memorandum of Conversation

DATE: October 10, 1973

SUBJECT: The Middle East Conflict and U.S. Oil Interests

10/16/73

PARTICIPANTS: Mr. Kenneth Jamieson, Chairman of the Board, EXXON
Mr. B. R. Dorsey, Chairman of the Board, Gulf Oil
Mr. James E. Lee, President, Gulf Oil
Mr. Herbert Hanson, Vice President, Gulf Oil
Mr. Nestor Ortiz, Washington Representative, Gulf Oil
Mr. Kenneth Rush, Deputy Secretary
Mr. William J. Casey, Under Secretary for Economic Affairs
Mr. Willis Armstrong, Assistant Secretary for Economic Affairs
Mr. Rodger P. Davies, Deputy Assistant Secretary, NEA
Mr. Michael Samuels, Executive Assistant to the Deputy Secretary
Mr. Brooks Wrampelmeier, NEA/ARP

POL 27 Arab-ISR

DISTRIBUTION: S, D, P, E, T, S/PC,S/S, WH-Gov. Love;NSC-Mr. Saunders
Treasury-Mr. Simon:AF, NEA, IO, EB, PM
Posts: Kuwait, Jidda, Tel Aviv

The Deputy Secretary began by remarking that the current oil company negotiations with the OPEC governments in Vienna appear to be pretty rugged. Mr. Jamieson agreed, saying that the companies are between the rock and the hard place at this time.

Mr. Dorsey said he had requested this meeting with the Deputy Secretary because he was disturbed by a cable received from Kuwait this morning. A Kuwait Oil Company (KOC) representative in Kuwait had talked to Minister of Oil and Finance Atiqi regarding the latter's initiative to hold an emergency meeting of Arab Oil Ministers to discuss the role of oil in the present Middle East conflict. Atiqi confirmed he had sent messages to the other Ministers and was awaiting their responses. Atiqi had then become sharply critical of the U.S. stand on the Middle East conflict. Atiqi's message was: Don't force us into something drastic; do not compel us to act prematurely against U.S. oil interests; the West must leave us alone and not intervene against the Arabs. The KOC official reporting this conversation believed that one U.S. move considered unfriendly

NEA/ARP:BWrampelmeier:bg
(Drafting Office and Officer)

FORM DS-1254
2-65

SECRET/EXDIS
GDS--DECLAS Dec. 31, 1981

MICROFILMED
BY S/S-I

by the Arabs could severely jeopardize Gulf Oil's interests in Kuwait. However, a U.S. gesture considered friendly could help greatly to reduce the pressures on the Kuwaitis to act against U.S. interests.

Mr. Lee said that he had been in Kuwait during the 1967 war. He had met with Atiqi many times during that crisis and was familiar with his thought process and that of the Kuwaiti Government. The Government gives considerable weight to pressures from the National Assembly. Mr. Lee said he was worried that in this charged-up atmosphere one move, such as an announcement that the U.S. is sending replacement aircraft to Israel, could lead to legislation overnight nationalizing Gulf oil interests. There could then be no return from that step. Continuing, Mr. Lee said that in 1967 KOC operations had been shut down by a strike. The company had then told the Kuwaiti Government that it could no longer ask its U.S. and UK expatriate employees to keep the oil fields operating at the minimal level required to provide natural gas for running the Kuwaiti desalination and electric power facilities. After three days, therefore, the Kuwaiti authorities had told the workers to go back to their jobs.

Mr. Lee believed that the festering Middle East situation since 1967 has increased the pressures on the Kuwaiti Government to act this time. There was the weight of parliamentary and public opinion on the ruler for whom the question was one of survival of the Sabah family. If Kuwait nationalized U.S. oil interests, the Saudis will take a move of some sort also. The situation is critical.. While Minister Atiqi may be speaking emotionally, his is no idle threat. Mr. Dorsey added that we survived the 1967 crisis but now the Arabs have the oil companies at their mercies. Gulf Oil interests had already come close to nationalization in Kuwait once before when Iraq nationalized the IPC. At that time there was sentiment in the Kuwait National Assembly for following the Iraqi example rather than that of Saudi Arabia. Mr. Dorsey was convinced that any U.S. action now that the Kuwaitis see as unfriendly will result in nationalization. Mr. Dorsey had recently been in Kuwait and had met there with the Amir and with the Prime Minister. They had implied that Minister Atiqi speaks for the Government of Kuwait on oil matters.

The Deputy Secretary agreed that the longer the conflict goes on the more dangerous the situation becomes. Prolongation of the fighting is undesirable. The Arabs, he noted, are fighting better now than they did in 1967. The conflict has dealt a blow to two

DECLASSIFIED
Authority NND 969031
By [illegible] NARA, Date [illegible]

myths, that of Israel's inevitable military superiority and that of the Arab's perennial inferiority. The U.S. is trying to keep the Soviets out of the situation while maintaining our own position in the Arab world. The Deputy Secretary said that he considered the views expressed by Mr. Dorsey to be important and would see that they are given every consideration.

Mr. Jamieson reported that Saudi Oil Minister Yamani had told EXXON's George Piercey, who is representing the oil companies in the talks with OPEC in Vienna, that the Secretary had sent a message to Faisal asking Syria and Egypt to pull back to the October 6 ceasefire line (sic). Faisal, Yamani said, was "absolutely infuriated" by this message. Yamani said that the Saudi Arabian Government, and he personally are taking a large risk in trying to make any deal with the oil companies at this time. Yamani then gave the company negotiators until 5:00 p.m. Vienna time on October 11 to accept the governments' demand for a 100% increase in Persian Gulf posted prices (from $3 to $6 per barrel) or face unilateral action by the governments. Yamani said that if the companies fail to act by this time he was not sure that the Arab oil ministers would remain in Vienna through the weekend.

Mr. Jamieson said that the companies are currently discussing a possible counteroffer that would increase the posted price by $2 per barrel, or 2/3 or Yamani's request. The companies are not yet sure whether to propose this counteroffer or to allow the producer governments to act unilaterally. Particularly among the European companies, there is some sentiment to do nothing and let the governments act unilaterally. Industry representatives would be meeting in New York on October 11 to consider their response to Yamani. Jamieson noted that the 100% increase in the posted price requested by Yamani would yield the Saudis $7 1/2 billion a year. In response to a question from Mr. Casey, Mr. Jamieson said that the net result of such a price increase would be for the government-oil company profit split to become 85-15. He wondered whether consuming countries could permit the companies to pass such price increases along.

Mr. Jamieson said that on the political side Yamani had also stated that soon there will be only one oil price. Yamani warned that the Saudi Government may soon limit production to 7.2 million bpd. This production level would then be cut back further at a rate of 5% per month until Israel gives up the occupied territories. The companies would then be begging for oil which would be sold at only one price. Jamieson said that Yamani speaks for King Faisal.

The U.S., he continued, cannot stand any curtailment in Saudi production now since there is only 1-1 1/2% spare production capacity available. Already oil exports have been cut back from Syrian ports because of the war and from Sidon because Tapline

throughput is running at about half of its capacity. In response to the Deputy Secretary's question about the impact of Iraqi nationalization, Mr. Jamieson said that his company had lost 150,000 bpd. This is further aggravated by the fact that this was short-haul crude and there are no tankers available.

Mr. Dorsey commented that if Kuwait nationalized American interests in KOC, Gulf Oil will lose 1 1/2 million bpd (out of its 2 1/2 million bpd production). He feared that these oil resources would then come under control of French, Italian or Japanese interests. Mr. Jamieson remarked that the U.S. stands a risk of being isolated with its Middle East oil supplies frozen.

The Deputy Secretary agreed that this was a dangerous situation. The U.S. Government is fully aware of it and is seeking to avoid it. Referring to Ambassador Scali's statement in the UN Security Council, the Deputy Secretary said that when we mentioned a cease-fire on the basis of the status quo ante bellum we thought it would actually favor the Arabs since they appeared certain to be pushed back behind the existing ceasefire lines when the Israeli counter-offensive got underway. As of now, however, the military situation is uncertain.

Mr. Dorsey said that unless the U.S. makes a statement comparable to that made by the British Government (that it would ship no arms to the Middle East), the emotional reaction in Kuwait will grow. The Deputy Secretary agreed that this was indeed a possibility.

Mr. Jamieson said that King Faisal has said consistently that the U.S. must do something positive to bring about a Middle East settlement. The King would not be satisfied with the sale to Saudi Arabia of a few Phantom aircraft. The Deputy Secretary hoped that out of this conflict we will get a better negotiating atmosphere. He agreed that in the meantime there is a danger we may get rash actions in the Persian Gulf. Mr. Dorsey added "and in Libya." The Deputy Secretary said that we are already in a bad situation in Libya. However, Qadhafi has not said very much since the fighting began. Mr. Jamieson felt that a pro-Israeli gesture by the U.S. could trigger some action by Qadhafi. Mr. Dorsey agreed, saying that Qadhafi's mind is such that he might rush in even before the other Arabs to take action against U.S. interests. The Deputy Secretary commented that Qadhafi is not now the savior of the Arab world; Sadat holds the limelight. King Faisal and Hussein are the keys to the situation.

Mr. Dorsey thought that if Kuwait acted against Gulf Oil interests, Saudi Arabia may go right ahead and severely limit its oil production. He pointed out that Saudi Arabia is the only possible source for

additional oil over the next decade. By 1985 some 50% of U.S. oil consumption must come from Saudi Arabia. The problem is, therefore, not a short-term one but one of 12-15 years' duration. Coal, nuclear energy, and exploitation of alternative sources of oil in East Asia just cannot get us around this problem in the next 10 years. Mr. Jamieson concurred, noting that it takes 7-8 years to bring a new oil field into production.

The Deputy Secretary remarked that today the high price of oil gives countries like Saudi Arabia and Kuwait less incentive to keep production growth up. Mr. Dorsey observed that Yamani's proposed posted price increase would be a further disincentive to production growth.

The Deputy Secretary said that we are very conscious of this situation and very concerned about it. Mr. Jamieson urged that if at all possible the U.S. must avoid any overt act. Mr. Lee said it is also important to avoid public statements which are often quoted out of context and misunderstood by Arab oil officials. Everyone needs to be very careful about what he says. The Deputy Secretary said that the Department is being very careful about its public statements. He pointed out, however, that it is impossible to control what is being said elsewhere, including on Capitol Hill. Mr. Dorsey thought that Atiqi and other Arab leaders remember what is said in Congress. Mr. Jamieson observed that the oil companies have a problem in communicating with Congress which is always suspicious of their motives. It is important to get across to Congress that it is not just the question of the companies losing some profits but of their access to oil.

The Deputy Secretary said it was unfortunate the war came at a time when we are already facing energy problems. It was helpful to have the views of the oil companies at this time. They could be assured that matters are being handled very carefully. Mr. Dorsey hoped that the U.S. Government could make a positive statement similar to that of the British. The Deputy Secretary pointed out that the U.S. has a unique relationship with Israel and that there is considerable support for that relationship in this country.

Mr. Dorsey asked what could cool a situation like this. The Deputy Secretary said that Israel had foregone undertaking a pre-emptive strike before October 6. As a consequence it does not now have complete dominance of the air over the west bank of the Suez Canal. The Syrians are also putting up quite a fight. Israel is concentrating its efforts on the Golan Heights. He thought eventually the Israelis would be successful militarily.

Mr. Jamieson said that the U.S. cannot win no matter what happens on the ground. The Deputy Secretary said we can only seek to curtail the losses. Mr. Dorsey asked if either side was likely to sue for a settlement. The Deputy Secretary did not see this as likely now. Israel's manpower losses are high in proportion

to its population. There is a strong desire in Israel for revenge. The U.S. cannot control the situation. It can try to limit the consequences. Meanwhile, the Soviets continue to be pouring arms into Egypt and Syria.

Mr. Jamieson said he had that afternoon heard a report that an Israeli plane was being loaded with munitions in the U.S. The Deputy Secretary said that it will be very difficult to prevent such stories from circulating. Mr. Davies called attention to the President's October 10 statement that the U.S. intends to be scrupulously fair to both sides. Mr. Dorsey asked what would happen if Israel were close to a military defeat. Mr. Davies said that as he had told the Yemeni Ambassador earlier that day there is growing evidence of a massive Soviet resupply of aircraft and ammunition to the Arab states and this will put great pressure on the U.S. to resupply Israel.

In conclusion the Deputy Secretary again assured the company representatives that he regarded their views as important and that he appreciated their bringing them to the Department's attention.

War

SECRET/EXDIS

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report #22

Situation Report in the Middle East as of 0600 EDT, 10/12/73

Military Situation

After a quiet night, fighting again resumed on both fronts October 12. At dawn the Israelis reopened their offensive against the Syrians, with heavy air activity reported and both sides claiming enemy aircraft losses. On the Suez front, an artillery battle was underway, suggesting a continuation of yesterday's static pattern.

The October 11 fighting closed on the Golan sector with Israelis highly pleased with the outcome. The main Syrian defensive line had been breached with an Israeli salient some 12 kilometers deep. The Syrian commander was faced with a choice of attempting to reinforce the line or drawing his forces back toward Damascus into new defensive positions. An Israeli military commentator last night suggested that the Israeli target would not be Damascus but Katana, an important military center 12 miles south.

Soviet resupply operations continued yesterday and, according to requests for overflight clearances, are expected to continue today, to both Syria and Egypt. Israel claimed that several flights of the large Soviet AN-22 were made into Egypt yesterday. The Israelis complain that the resupply into Syria has had a noticeable effect in restoring some of Syria's SAM capability.

According to the Israelis, 8 Kelt missiles were fired from 4 Egyptian TU-16's at targets in Sinai, little damage being caused. In what must have been a feat of marksmanship, two of these missiles were shot down by Israeli anti-aircraft gunners.

Israel publicly announced that some 35-40 Katyusha rockets were fired last night into Israeli civilian settlements by terrorists from the Lebanese border. Only one person was slightly wounded.

SECRET/EXDIS
GDS - DECLAS Dec. 31, 1981

Sitrep #22 (contd)

Damascus announced that a 4000-ton Soviet merchant ship was severely damaged in an Israeli air attack yesterday on Tartous port (there is some evidence the ship subsequently sank, but apparently without loss of life.)

Political Developments

The Syrians are pressing the Jordanians to send troops to Syria. King Hussain has promised to move an armored brigade to cover a segment of the Syrian line in the south, but believes he can stall the actual despatch of the unit until the evening of October 13. The Iraqi Foreign Minister arrived yesterday in Amman with a plea to support the Syrians, adding further to the pressure of the King. The Iraqi gave a gloomy account of the fighting in Syria, saying the Syrian front was in danger of collapsing, and expressing criticism of the Egyptians for not doing more to relieve pressure on Syria.

The Security Council met yesterday evening to hear Egypt and Israel exchange charges about attacks on civilian centers, Egypt claiming 500 killed in Israeli attacks on targets in the Delta. No resolutions were introduced and the Council made no progress on the question of a ceasefire.

The Department issued a prompt denial of the story put out in Cairo that U.S. carrier-based aircraft had strafed Egyptian positions. We termed the story a "mischevious and outrageous lie". This story and others now appearing that the US is resupplying Israel are beginning to produce some heat for us in the Arab capitals.

DEPARTMENT OF STATE
OPERATIONS CENTER
APPROVED
DEPUTY DIRECTOR FOR OPERATIONS

7319223

DEPARTMENT OF STATE

ACTION MEMORANDUM S/S

7319223

COPIES TO:
NEA
S/S-RF

SECRET/EXDIS

OCT 12 1973

TO: The Secretary

FROM: NEA - Joseph J. Sisco

Proposed Presidential Message
to King Faisal

As you know, our Charge in Jidda transmitted an oral message on October 11 from King Faisal to the President in which the King urges the U.S. to take action to bring about an end to hostilities and to have Israel withdraw from occupied territories. In your meeting with Minister of State for Foreign Affairs Saqqaf on October 12, you said that we would be promptly responding to Faisal's message.

In view of the present circumstances in the Middle East where emotional reactions are strong, we find the substance of the King's message to be relatively moderate, and believe this sense of moderation was also conveyed to you by Saqqaf during his meeting with you. By getting a Presidential message back quickly to King Faisal, this will reassure His Majesty that he is being heard. At the same time, it may encourage him not to become more actively involved in the hostilities.

Recommendation:

That you sign the attached memorandum to the President at Tab A and approve the proposed oral message.

Attachments:

Tab A - Memorandum to the President.
Tab B - Jidda 4421 (SECRET/EXDIS)

SECRET/EXDIS
GDS--DECLAS Dec. 31, 1981

MICROFILMED BY S/S-I

Drafted:NEA/ARP:FMDickman:bg
x22647:10/12/73

Concurrence: NEA- Mr. Atherton

FORM DS 322(OCR)

SECRET

NEA/ARP:BWRAMPELMEIER:FMDICKMAN:BGG
10/12/73 X20920
THE SECRETARY

NEA:ALATHERTON | NEA:JJSISCO
WHITE HOUSE - GEN. SCOWCROFT | S/S - MR. PICKERING

IMMEDIATE NIACT JIDDA

ROUTINE AMMAN, BEIRUT, TEL AVIV, LONDON, USUN NEW YORK, TRIPOLI, KUWAIT, DHAHRAN

EXDIS

E.O.: 11652: GDS
TAGS: PINS, PFOR, MASS, MARR, SA, IS, US, XF
SUBJ: REPLY TO KING FAISAL'S ORAL MESSAGE

REF: JIDDA 4417

1. YOU ARE AUTHORIZED TO TRANSMIT FOLLOWING ORAL MESSAGE FROM THE PRESIDENT TO KING FAISAL IN RESPONSE TO KING'S ORAL MESSAGE TO THE PRESIDENT TRANSMITTED REFTEL AND ALSO THROUGH SAUDI AMBASSADOR SOWAYYEL. QUOTE:

YOUR MAJESTY: I WAS GLAD TO RECEIVE YOUR MESSAGES. DURING THIS CRITICAL PERIOD I CONSIDER IT EXTREMELY IMPORTANT THAT WE STAY IN CLOSE TOUCH. LIKE YOU, WE ARE CONCERNED THAT THIS SITUATION BE RESOLVED IN A MANNER THAT WILL SAFEGUARD OUR MUTUAL INTERESTS IN THE AREA AND CONTRIBUTE TO THE ATTAINMENT OF OUR MUTUAL OBJECTIVE OF BRINGING A JUST AND LASTING PEACE TO THE MIDDLE EAST. WE SHARE WITH YOUR MAJESTY A STRONG DESIRE TO AVOID PROLONGATION OF THE FIGHTING AND ESPECIALLY TO KEEP THE CONFLICT FROM SPREADING TO INVOLVE COUNTRIES WHICH ARE NOT NOW COMBATANTS. WE TOO ARE CONCERNED THAT THE SOVIET UNION NOT BE GIVEN AN OPPORTUNITY TO REASSERT ITS INFLUENCE IN THIS AREA.

I REGRET THAT THIS RESORT TO VIOLENCE HAS COMPLICATED THE EFFORTS WHICH WE HAD BEEN PURSUING WITH THE SEVERAL PARTIES IN SUPPORT OF A CONSTRUCTIVE APPROACH TO THE SETTLEMENT

SECRET

OF THE DISPUTE BETWEEN ISRAEL AND ITS ARAB NEIGHBORS. SECRETARY KISSINGER HAD ALREADY BEGUN EXPLORATORY TALKS WITH THE PARTIES INVOLVED IN NEW YORK PRIOR TO THE OUT-BREAK OF HOSTILITIES ON OCTOBER 6. IN HIS MEETING SHORTLY BEFORE WITH YOUR MINISTER OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS, MR. SAQQAF, THE SECRETARY HAD INDICATED OUR INTENTION TO PURSUE ACTIVELY THE SEARCH FOR PEACE AND OUR DESIRE FOR SAUDI ARABIA'S HELP IN THIS ENDEAVOR. THIS CONTINUES TO BE OUR INTENTION.

YOUR MAJESTY, I CAN ASSURE YOU THAT THE UNITED STATES GOVERNMENT IS DOING ALL THAT IT POSSIBLY CAN TO BRING HOSTILITIES TO AN EARLY END. WE STRONGLY BELIEVE, HOWEVER, THAT THIS MUST BE DONE IN SUCH A WAY THAT THE PROCESS OF DIPLOMACY CAN ONCE AGAIN TAKE HOLD AND THAT GENUINE PROGRESS TOWARD A LASTING PEACE CAN BE OBTAINED.

AS SECRETARY KISSINGER EXPLAINED TO MINISTER SAQQAF IN THEIR MEETING OCTOBER 12, THE OBJECTIVE OF THE US IS TO BRING ABOUT AN END TO HOSTILITIES AND LAY A BASIS FOR ACHIEVING A JUST SETTLEMENT. IT IS PARTICULARLY IMPORTANT DURING THIS CRITICAL TIME TO CONDUCT OURSELVES IN SUCH A WAY THAT IT WILL NOT BE IMPOSSIBLE FOR THE US TO PLAY A HELPFUL ROLE ONCE THE FIGHTING IS OVER. I UNDERSTAND AND APPRECIATE THE DELICATE POSITION IN WHICH SAUDI ARABIA FINDS ITSELF. I FIND ENCOURAGING THAT YOUR MAJESTY'S STATESMANSHIP IS BEING MADE FELT ON THE SIDE OF MODERATION AND GOOD SENSE.

LET ME REASSURE ALSO YOUR MAJESTY THAT OUR POLICY AT THIS TIME IS NOT ONE-SIDED. AS I SAID ON SEPTEMBER 5, THE U.S. IS NEITHER PRO-ISRAEL NOR PRO-ARAB: IT IS PRO-PEACE. CONSEQUENTLY, IN THE DIFFICULT HOURS AND DAYS AHEAD, I BELIEVE IT IS ESSENTIAL THAT WE CONTINUE TO WORK TOGETHER TO HELP BRING ABOUT A RESTORATION, OF AN ATMOSPHERE IN WHICH WE CAN RENEW EFFECTIVELY THE SEARCH FOR A JUST AND LASTING POLITICAL SETTLEMENT.

IN CLOSING I WANT TO TELL YOU HOW MUCH I PERSONALLY APPRECIATED MINISTER SAQQAF'S ASSURANCES CONVEYED TO SECRETARY KISSINGER THAT SAUDI ARABIA CONTINUES TO DESIRE CLOSE RELATIONS WITH THE US. THIS TOO IS MY GOVERNMENT'S ~~POLOIC~~
POLICY AND ONE WHICH I INTEND TO PURSUE VIGOROUSLY. END QUOTE.

YY

SECRET

SECRET/EXDIS

War

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report # 32

Situation Report in the Middle East as of 1200 EDT, Oct. 15, 1973

Military Situation

An IDF statement reports that in the early morning of October 15 both fronts were relatively quiet. The Israelis state that an Egyptian attack in the northern part of the Sinai line during the morning was thrown back by an Israeli counterattack. As of 2200 hours October 14, Egyptian sources claimed that the front line is 20 to 23 kilometers east of the Canal, but the Israelis state that the Egyptians are nowhere more than 10 kilometers east. An Egyptian source claimed that the Egyptian offensive on October 14 was intended to relieve pressure on the Syrians but had the secondary purpose of advancing toward the three principal passes in the Sinai. The Egyptians claim that they captured two forward Israeli airstrips but lost 76 tanks. Israeli military sources state that the Israelis knocked out some 280 Egyptian tanks on October 14.

Israeli spokesmen state that the Israeli Air Force is the "absolute initiator" of air operations on both fronts, and on October 15 attacked Egyptian airfields as well as enemy missile batteries and armor in the canal area. The Israelis also announced that they had bombed fuel depots on the Syrian coast and downed 5 Syrian and 3 Egyptian planes. An Egyptian source stated that Egyptian-piloted Mirages sent from Libya now total 36 and have been in action over Sinai. The press quotes the Egyptians as announcing they have shot down 9 Israeli planes on October 15.

According to Embassy Amman, the Jordanian brigade in Syria has not yet had any direct contact with the Israelis, and the deliberate staged movement of a Saudi unit of 1,000 to 1,500 men to the Damascus area suggests that the Jordanians and Saudi troop movements are primarily political in purpose.

SECRET/EXDIS
GDS - DECLAS Dec. 21, 1981

Oil Situation

In Saudi Arabia oil off-take in the Persian Gulf continues at a normal rate, but ARAMCO officials and our Embassy in Jidda believe King Faisal will feel he will have to take "some" retaliatory action if the U.S. makes an announcement concerning U.S. military resupply of Israel. A press report from Baghdad states that the meeting of OAPEC to discuss using oil as an Arab retaliatory weapon has been postponed from Tuesday to Wednesday, October 17.

DEPARTMENT OF STATE
OPERATIONS CENTER

APPROVED BY:

DEPUTY DIRECTOR FOR OPERATIONS

Wav

S
D
P
E
T
M
C
S/S (3)
S/S-I
S/S-M
S/S-S
S/PC
H
NEA
EB
EUR
IO
AF
AF/N
S/PRS
A/WLG
PM
INR
WH (LDX)
DOD (LDX)
CIA (LDX)
NSA (LDX)
PA/HO
L
S/CCT
SCA
SY
SCI

SECRET/EXDIS

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report #36

Situation Report in the Middle East as of 1800 EDT Oct. 16, 1973

Military Situation

Neither Israelis nor Arabs attempted to mount major attacks today. A Syrian-Iraqi counterattack against the south-central sector of the Israeli line apparently was repulsed by the IDF which claimed it knocked out 100 enemy tanks in the action. The Israelis also claim to have downed 10 planes on the Syrian front today, and 12 on the Egyptian front. Mrs. Meir told the Knesset that IDF forces have crossed to the western bank of the canal; the IDF later confirmed this and added that the crossing force is an armored one (we believe of small size) which is targeted against Egyptian artillery and air defense batteries.

Jordanian media reported today that Jordanian forces have been in action today and suffered their first casualties. An IDF source claims the Jordanians lost 30 tanks before retiring to their starting point.

The Oil Weapon

The Saudi Deputy Foreign Minister today called in the Ambassador of EC countries represented in Jidda and gave them an aide memoire which, in gist, urged the EC countries to use their influence to change America's policy in the Middle East. The Saudi aide memoire said that the Saudis must react to the US resupply effort and most likely will do so by decreasing oil production, a decrease which will hurt the EC countries first.

Soviet Activities

The Soviet resupply of Arab arsenals has at this writing involved some 400 flights and over 5,000 tons of war materiel. Soviet resupply by sea also is reported. There are indications that Prime Minister Kosygin may have been flown to Cairo today.

Arab Reactions to US Resupply

The only violent reaction so far took place in Kuala Lumpur where Muslim students broke windows in a USIS facility and insisted it be closed. In the Arab world the anti-American theme is getting even wider play. As further, more detailed

SECRET/EXDIS

press reports of our effort are spread, such as US marines being embarked today for the area in the USS Iwo Jima, the anti-American temperature is bound to rise.

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 7-17-03

SECRET/SENSITIVE
CODEWORD
UNCLASSIFIED

WASHINGTON SPECIAL ACTIONS GROUP MEETING

October 17, 1973

Time and Place: 3:05 p.m. - 4:04 p.m., White House Situation Room

Subject: Middle East

Participants:

Chairman: Henry A. Kissinger

State: Kenneth Rush
Joseph Sisco
Robert McCloskey

DOD: William Clements
Robert Hill

JCS: Adm. Thomas H. Moorer
Vice Adm. John P. Weinel

CIA: William Colby
Samuel Hoskinson

NSC Staff: Major Gen. Brent Scowcroft
William Quandt
Jeanne W. Davis

Assistant to the President for Energy Policy: John Love
Charles DiBona

****

SUMMARY OF CONCLUSIONS

It was agreed that:

1) Assuming the present situation can be settled soon, the President should proceed with the proposed emergency oil program approximately two weeks after settlement.

2) The air lift should be maintained at the highest level and some equipment should be moved from resources in Germany through Rotterdam.

UNCLASSIFIED
TOP SECRET/SENSITIVE
CODEWORD

DECLASSIFIED/RELEASED ON 12/11/15
by NARA on the recommendation of the NSC
under provisions of E.O. 12958

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 7-17-03

TOP SECRET/SENSITIVE
CODEWORD

3) A decision on additional A-4s and F-4s will be made tomorrow to take advantage of the present refueling arrangements.

4) A sealift of equipment should be begun immediately with the maximum number of ships loaded and on their way.

5) A decision on a request for a supplemental for military assistance to Israel, Cambodia and selected other countries will be made following discussion in a LIG meeting Thursday morning at 9:30 a.m.

****

Secretary Kissinger: May we have the briefing?

Mr. Colby: briefed from the text at Tab A.

Secretary Kissinger: Tom (Moorer), do you have anything?

Adm. Moorer: I think the Canal crossing of those Israeli tanks is nothing more than a raid on the Egyptian air defenses. I don't think they can survive long.

Secretary Kissinger: Can they knock out anything?

Adm. Moorer: Yes, they already have knocked out three of the SA-2s.

Mr. Sisco: I've got a crazy idea that they might be trying to draw in some Egyptian aircraft.

Adm. Moorer: Yes, I think they're trying to clear some of the SAM area, with a view to sucking in some of the Egyptian aircraft, engage them in dogfights and knock some of them off.

Mr. Colby: Can't we find out what they have in mind?

Adm. Moorer: Yes, we'll ask them. Also, I think the Israeli attacks on Port Said are in response to Sadat's remarks about the missiles. I don't think the Egyptians have any Egyptian missiles. The Israelis think the Soviets have given them some SCUDs, and we have seen some on the docks at Nicolai, but we have no proof that there are any in Egypt.

Mr. Clements: Did I see a report that the Israelis had put a commando force into Port Said?

TOP SECRET/SENSITIVE
CODEWORD

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 7-17-03

TOP SECRET SENSITIVE CODEWORD
UNCLASSIFIED

Adm. Moorer: There has been some naval action; they have shelled and bombed it, but I haven't heard of any commando raid.

Gov. Love: How serious is it if the Russians have given the Egyptians the SCUD?

Adm. Moorer: It's a terror vehicle. The effect would be similar to the use of the V-2 rockets against England in WW II. It would have no really serious effect but it would scare hell out of the Israelis. It's an expensive way to deliver a 1000-pound bomb. Israel can play that game too.

Gove. Love: But it would be an expansion of activity and would probably invite a bombing of Cairo?

Mr. Colby: Yes.

Secretary Kissinger: Could we turn to oil.

Gov. Love: We have added some of the medium and longer-term actions you asked us for.

(Mr. DiBona handed around the paper at Tab B and Governor Love briefed from the paper)

Gov. Love: We have put all of these things in a proposed speech by the President. In addition, I think we are all in general agreement on identifying the kinds of things that need to be done. The problems is not identification. We need a timing and goals discussion and a structure to allow the things to get done. That's why I convened last week the Cabinet level Energy Policy Committee. We need to set out some five-to-seven-year goals, with some "man-on-the-moon" type urgency. I have set up a series of interdepartmental Task Forces to work out some incremental movements: what we need by the end of 1973, end of 1974, etc.; what needs to be done and the constraints. I think we are on the way to a coherent, feasible program.

Secretary Kissinger: We don't expect an oil cut-off now in the light of the discussions with the Arab Foreign Ministers this morning. What is the temperature of the oil companies? Did you see the Saudi Foreign Minister come out like a good little boy and say they had had very fruitful talks with us? (to Mr. Clements) Despite what your colleagues have done to screw us up with their messages, we don't expect a cut-off in the next few days.

Mr. Clements: They're not my colleagues. My colleagues are in this room.

Secretary Kissinger: (to Gov. Love) Have you redone the speech to take into account the longer-term things?

TOP SECRET SENSITIVE CODEWORD
UNCLASSIFIED

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 2-12-03

Gov. Love: Yes. As you said yesterday, this presents us with an opportunity to get some things done. I think we should proceed even after this is over.

Secretary Kissinger: I agree. Two weeks after this thing comes to an end, I think the President should send a message to the Congress. He should point out that this situation has brought home our vulnerability and that we can't stay in this position. He should press for urgent action on the things that are before the Congress now, plus some other things. We have been doing a tight-rope act and we can't pull it off again. We have been threatening the Arabs with pulling out of the diplomacy. If the diplomacy fails, we're in a helluva spot. We have to get ready.

Mr. DiBona: The European markets are in complete disarray. European shipments to the U.S. are already off. We have to be particularly careful about what we say, and have to watch very carefully this winter, even if there is no cut-off.

Mr. Clements: If we get by without this extreme emergency, we will still have problems. In the Mediterranean there has already been a cut-back by about 12% in the amount of crude available. We'll feel it in the fleet--we'll have to seek alternate sources for our ships there.

Secretary Kissinger: Also, we must see to it that the Europeans can never again behave as they are behaving now.

Gov. Love: Some European countries are getting anxious about the idea of sharing agreements. If there is any sharing, it will be all one way.

Mr. Sisco: Your study shows that clearly.

Mr. Rush: I've been in touch with the oil companies. They said they were not the source of the article in the Times yesterday: that the State Department was. They have agreed to play in a low key.

Secretary Kissinger: They shouldn't be playing at all. They have an unparallelled record of being wrong.

Mr. Rush: I didn't tell them that.

Mr. Sisco: I think Governor Love's people have done a good job. It's good to see the entire thing laid out in one speech.

Secretary Kissinger: Assuming we can bring this thing to a conclusion in a short time, two weeks later we should start this program. The Arabs have to know that blackmail is a losing game.

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 7-17-03

Mr. Rush: If we get that Alaska pipeline that will bring in more than we get from the Middle East.

Mr. DiBona: The Alaska oil at its peak will equal the total lifting and production from the Arab countries. But by the time that is flowing, our demand will have increased.

Mr. Clements: We need two pipelines.

Mr. Sisco: What do we need to get that out of the Hill?

Mr. DiBona: I'm told they're down to the last wire.

Mr. Clements: We've been hearing that for a long time. They have no sense of urgency.

Gov. Love: If the President goes on TV and lays out a whole program, that will create a sense of urgency.

Secretary Kissinger: We'll get it done in two weeks after this is over. (Referring to the Love paper) This is a superb job.

(Governor Love and Mr. DiBona left the meeting.)

Secretary Kissinger: In our diplomacy, there's not too much that is new. The Arabs left their meetings with us in an extremely conciliatory frame of mind. They had an hour with me before they saw the President for an hour; then another hour with me. They are putting the pieces in place. But we have to keep the stuff going into Israel. We have to pour it in until someone quits.

Mr. Clements: How do you propose to break the logjam in the Security Council?

Secretary Kissinger: The worst thing that would happen would be for some eager beaver to start moving in the Security Council until the pieces are in place. When everyone is lined up, it will break in the Council quickly. We want it this way.

Mr. Sisco: If someone makes a move before everyone is prepared, we will get a Security Council resolution demanding withdrawal to the 1967 lines which we would have to veto.

Secretary Kissinger: There would be confrontation and someone would have to back down. If our diplomacy works, it will crystallize into a Security Council resolution. Until Kosygin gets back to Moscow, nothing will happen. I think things are moving along all right.

REPRODUCED AT THE
NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6

By KW NARA, Date 7-17-03

.r. Clements: Who was the senior Arab in the group?

Secretary Kissinger: The Saudi Foreign Minister was the spokesman. The Algerian Foreign Minister made his revolutionary speech but even he left in a calm frame of mind.

Mr. Sisco: And he is normally more negative, more radical than his President.

Secretary Kissinger: What about resupply?

Adm. Moorer: (using a series of charts) In the last 24 hours, we have brought in 21 aircraft with 775 tons. The Soviets have brought in 69 aircraft with 740-912 tons. The Soviets are flying in some of their aircraft and it's difficult to get an exact equivalent in terms of tonnage. They started first, but now we are lifting more than they are. And we're working on the ship problem.

Secretary Kissinger: The President wants us to push both the air and sea lift. He also wants us to start moving things out of Rotterdam and Germany.

Adm. Moorer: We have here a flow chart by type of aircraft, and a graph of our programmed flight schedule. We were a little behind, but we have caught up now and we are right on schedule.

Mr. Clements: We've upped the number of planes. We flew 5 C5As and 15 C141s today, as opposed to 4 and 12 before.

Secretary Kissinger: Can we stay ahead?

Mr. Clements: We want to talk about that here. We are now up 25% as you asked.

Adm. Moorer: You asked about the safety of our aircraft. (referring to map) Here is their route from Gibraltar to Tel Aviv. We have our carriers and some destroyers with radar spotted in the Mediterranean. The planes check as they go by. We have surveyed the areas where the Arab nations might control fighters and there is only one airfield that could give us trouble. We have one ship watching that airfield. The Israelis pick them up 190 miles from Tel Aviv and escort them in. The only real hazard is that the airfield might be bombed, and we couldn't do much about that.

Mr. Clements: We have two emergency airfields.

Adm. Moorer: I think we have them covered with adequate safety.

Secretary Kissinger: What are the rules of engagement?

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 2-12-03

Adm. Moorer: These planes are not armed. The transports could be warned in plenty of time to turn north. They couldn't be overtaken. We have 4 A4s on the ship, and we will fly in 26 more beginning October 19. They will go from Norfolk to Lajes, refuel, refuel again over the Kennedy, overnight on the Roosevelt, refuel over the Independence, then to Tel Aviv. If we are going to put in more than the 30 of these aircraft, we should tack the rest on the end of this line so we don't have to set up this elaborate refueling arrangement again.

Secretary Kissinger: When do you have to know?

Adm. Moorer: We should know in three or four days. Now we have a tanker problem. The Spaniards have said they want to be certain we're not using Spain in any way for this activity. We have the same problem with the Italians. In Liverno, they wanted assurances that we were not taking out ammunition to ship to the Middle East before the stevedores would go to work. I put out a message to our aircraft as to what they should do in an emergency if the airfield were knocked out. Our Ambassador to Portugal came in with a message saying "don't land in Portugal--go back to Lajes." Well, if they could have gone back to Lajes I wouldn't have sent the message in the first place. I was just trying to give them some alternatives in case of an emergency.

We have refuelers at Lajes and Torrejon. Lajes provides the fuel for the first and second fuelings and Torrejon for the rest. Sigonella would be the ideal place to refuel. Access to Mindenhall doesn't help us any. If we are denied the use of Spain and can't use Sigonella, we will have to put additional tankers in the Azores--10 instead of 6 or 7. Then a tanker could follow the fighters across, fuel them, and go back. Of course, the farther they have to go from their base, the less fuel they can carry for the other aircraft. Also, we're vulnerable on Lajes. They have frequent heavy cross-winds and they would stop the operation. I just want to emphasize what a thin thread this is. It's the same for the F-4s and for the A-4s. If we are going to send in more than 28, let's do it now. We'll be squeezed tighter and tighter on our capability.

Secretary Kissinger: I'll let you know tomorrow.

Adm. Moorer: With the A-4s we could put another carrier out of Norfolk, but that wouldn't take care of the F-4s.

Mr. Clements: All the Services are doing a beautiful job on this.

Secretary Kissinger: It is very impressive.

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES
DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sec. 3.6
By KW NARA, Date 7-17-03

Adm. Moorer: Lisbon is complaining about my message, but this was an emergency message. If they could go back to Lajes, I wouldn't have sent the message. If that pilot has an aircraft full of fuel he is going to land it somewhere---even Cairo, if necessary. I was just trying to give them the best of some bad choices.

Mr. Clements: There's not one thing the Services have been asked to do that they haven't done beautifully.

Secretary Kissinger: Yes, it's a good job. As the Soviets analyze it, it must look to them as though we're ahead and growing.

Adm. Moorer: Then we'll have to go to the ships.

Secretary Kissinger: Let's get it done.

Mr. Clements: We are loading one ship and there are several more available. They're all lined up. We just want to know what to put on them.

Secretary Kissinger: We'll be much better off if we have things on ships and on their way when there is a ceasefire. Otherwise we will have to fight over every goddamned ship. We've paid our entry fee to the Arabs. If we get a ceasefire and then we load the ships, there will be hell to pay. Let's get the maximum number of ships loaded now, then we can play with the delivery schedule if there is a ceasefire and we want to. The President has promised the Israelis we will replace their losses.

Mr. Sisco: But we shouldn't go to the ships at the expense of the airlift.

Mr. Clements: I understand. But for the ships to work, it will take a 30-day run from right now. We will have to keep the flow moving by air until the ships get there. Once the ships begin to arrive, then we can have a pipeline.

Secretary Kissinger: We have promised the Soviets that we will cut off the airlift after a ceasefire. What if they have a sealift underway and we don't, and someone breaks the ceasefire?

Mr. Clements: We're just waiting for someone to say 'go' on the ships.

Secretary Kissinger: The President has said it and I have said it. We are now in a war of attrition. Without our airlift, Israel would be dead now. We have a dual problem with Israel: we have to keep the stuff going to them for the sake of our reliability, but we must have the option to turn it off after a ceasefire if we want to. We will pay less with the Arabs for anything that is already at sea.

UNCLASSIFIED

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 7-17-03

Mr. Sisco: I want to underscore the word "additionally". We don't want to weaken the impact of the airlift by loading the sealift.

Mr. Clements: We won't.

Mr. Colby: Also, the President wants to go with the material from European sources.

Mr. Clements: We have 25 or 26 tanks on railroad cars right now about to go to port.

Secretary Kissinger: I think our sealift is about where our airlift was last Wednesday or Thursday. Let's get it to where our airlift was on Saturday.

Mr. Clements: I did not understand that you wanted to get that 30-day pipeline underway.

Secretary Kissinger: I want to see ships popping out of harbours. Bill (Clements) is the greatest expert I know at procrastination and he's also the greatest expert on speeding things up!

Mr. Clements: (to Secretary Kissinger) If you'll wear your State Department hat for a minute, those railroad cars can't leave Germany without clearance. State will have to get that.

Mr. Rush: We'll tell them we're practicing moving the tanks out so the Russians can't capture them.

Secretary Kissinger: Tell them it's our evacuation exercise.

Adm. Moorer: Israel gave us a list of high-priority items of about 10,000 tons. We've already hauled 4000 tons. Within a week we will have delivered everything they have asked for.

Secretary Kissinger: The whole structure has changed. We thought Israel was so preponderant that we had to hold things back from them. Any war now is one of attrition. Our veto is in supply, not what they have when it starts. To get a ceasefire, we have to become engaged; and when we are engaged, the Arabs will scream bloody murder. Now that we have paid the price, let's be sure everything is at sea.

Mr. Colby: You will see the greatest reserve stocks on record in Israel for the next couple of years.

Secretary Kissinger: We can assess that after the ceasefire.

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6

By KW NARA, Date 2-12-03

Mr. Colby: Yes, we shouldn't worry about it now.

Secretary Kissinger: What about the supplemental?

Mr. Clements: We have all agreed the lead is with State. Defense will support them all the way.

Mr. Rush: We believe the best course is to ask for supplemental grant military assistance for Israel of $2.2. billion, with $200 million for Cambodia and $500 million for the others.

Secretary Kissinger: Our Congressional people here think that you might get the grant for Israel but they think the $200 million for Cambodia would be hard to defend. We have a MAP bill in conference right now, and they are afraid this would jeopardize the MAP bill.

Mr. Rush: It may work to bring the MAP bill out.

Secretary Kissinger: We are having a LIG meeting at 9:30 tomorrow morning. You will all be represented. Listen to what the White House legislative experts say, then we can make the decision afterwards. We'll get a Presidential decision by noon tomorrow. But we should give a hearing to the White House legislative people who say it will jeopardize the MAP effort.

Adm. Moorer: It already has.

Secretary Kissinger: At the worst, you think it will force the present MAP bill out?

Mr. Rush: Yes.

Mr. Sisco: We can get some help from the Jewish community on this.

Secretary Kissinger: I have to go up to see the President. He may want to see all of you, if you could wait here for a few minutes.
(Secretary Kissinger left the meeting)

(During his absence AP-116 was brought in reporting that the Arab oil producer countries had agreed to cut production not less than 5% immediately, with an additional 5% cut each month until Israel withdraws to the 1967 lines.)

Mr. Rush: Who does that mean--Kuwait, Saudi Arabia, Iraq, Algeria, Libya, the Emriates...

Mr. Colby: This really hurts the Europeans pretty badly. But they don't say they're cutting down deliveries, and the Europeans do have some reserves.

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
E.O. 12958, Sect. 3.6
By KW NARA, Date 7-17-03

Mr. Rush: They have enough in storage for about a week.

Mr. Clements: There is one thing about (Saudi petroleum official) Yamani--- he won't say boo if he hasn't cleared it with the King.

Mr. Sisco: That's right--the King may authorize him to do things at a lower level rather than engage himself in them.

Mr. Rush: But it could be that what he says is not what the King will actually do.

(Mr. Kissinger returned to the meeting)

Secretary Kissinger: The President would like to see you for a few minutes.

(The four principals, plus Mr. Sisco and General Scowcroft, accompanied Secretary Kissinger to see the President.)

DECLASSIFIED
Authority E.O.12958
By [illegible] NARA Date 8/26/03

SECRET/EXDIS

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report #43

Situation Report in the Middle East as of 0600 EDT, Oct.19,1973

Military Situation

The Syrian front has remained quiet as Israeli forces have moved to concentrate their efforts along the Canal. Though Israeli claims of having broken the back of the Syrian Army are probably exaggerated, they clearly have done enough damage to make the Syrians welcome this respite to reorganize and re-equip their forces. The Israelis report that 200 to 300 new tanks have been unloaded in Syrian ports but they do not seem very concerned. The Israelis are content for now to limit their Syrian operations to keeping the Syrian forces off balance while improving present IDF positions.

The tank battle which raged on both banks of the Canal during October 18 continued into the night and is still inconclusive. Israeli forces, however, have managed to enlarge their bridgehead on the west bank of the Canal. The IDF now has about 200 tanks across the Canal and claims it has every intention of keeping them there if possible. The Israeli presence, if it can be maintained, is a major political counter to Egyptian forces on the east bank and a stepping stone for a major Israeli offensive.

The IDF claims that in addition to using the west bank task force for knocking out SAM sites, it now has the option of using this force to cut off Egyptian troops on the east bank or to drive toward Cairo. An IDF spokesman has stressed that the latter option is less desirable, but Israeli military planners may well decide that by pushing toward Cairo, this will force Egypt to withdraw units from the integrated defensive system it maintains along the Canal. This would make Israel's declared objective of destroying Egypt's army more easily obtainable. The

SECRET/EXDIS
GDS - DECLAS Dec. 31, 1981

Israelis feel they have now turned the corner in the war and that the initiative on both fronts is now in Israel's hands. The smell of victory will not make Israel welcome a ceasefire.

The IDF reports there has been substantial fedayeen activity in the north which apparently originates from Lebanon. The Israelis have directed artillery fire into Lebanon but are not likely to waste their armed strength on pacifying the fedayeen at this time. However, Israel will probably not forget this irritant when its forces can be spared.

Soviet Union

Kosygin has left Cairo after an apparently inconclusive three-day visit. The Soviets appear to be hewing to their public position of full support for the Arabs but there is a hint in the Moscow press of concern over the war's impact on detente and Western news agencies speculate that Premier Kosygin had been urging a rapid ceasefire and settlement in Cairo. Gromyko has told the French Ambassador in Moscow that the core of Soviet Middle East policy is total Israeli withdrawal, but since neither the U.S. nor Israel are prepared for this, the prospects for ceasefire are dim. The French convey the impression, allegedly received from the Algerians after Boumediene's visit, that if the war led to a U.S.-USSR confrontation, the Soviets would blink first

E and E

Cairo reports that the mood there is becoming increasingly anti-American. If the Israelis have indeed turned the corner, and particularly if they drive toward Cairo, we can expect the mood to turn ugly in several Arab countries. The chartered Greek ship arrived this morning in Alexandria to evacuate over 350 American tourists from Egypt.

Attack on Bank of America

The terrorists holding more than 20 hostages in the Bank of America offices in Beirut have been tentatively identified as being a gang of Lebanese criminals without any political affiliation rather than Palestinian fedayeen as was first thought. Press agencies report that several bombs have gone off in the Bank and that the blasts were

followed by exchange of fire between the terrorists and police. Some police have apparently moved into the building but it is not clear if they have stormed the upper floors where the terrorists are holding out.

DEPARTMENT OF STATE

By TD NARA Date 1/24/01

d to HAK by
D Oct 19, 1973
11:45 a.m.

Dear Mr. President,

The events in the Middle East become more and more dangerous. Our two powers, as we both have agreed, must do the utmost in order to keep the events from going beyond the limits, when they could take even more dangerous turn. If they develop along this way there is a danger that harm could be done even to the immediate relations between the Soviet Union and the United States. We believe that neither you, nor we want to see it. If it is so then prompt and effective political decisions are needed. We have conviction that with due willingness our two powers can facilitate the finding of such decisions.

Since time is essential and now not only every day but every hour conts, my colliques and I suggest that the US Secretary of State and your closest associate Dr. Kissinger comes in an urgent manner to Moscow to conduct appropriate negotiations with him as with your authorized personal representative. It would be good if he could come tomorrow, October 20. I will appreciate your speedy reply.

Sincerely

L.Brezhnev

October 19, 1973

Ismail to Kissinger--2215 (EDT) October 20, 1973.

"... The Egyptian Government sets out the following stand with respect to the present conflict:

(A) A ceasefire on the present lines,

(B) convening a peace conference with the object of reaching a fundamental settlement,

(C) a guarantee by the United States and the Soviet Union of the ceasefire and the withdrawal of Israeli troops.

"Mr. Ismail believes that the presence of Dr. Kissinger in Moscow now will be helpful in reaching an agreement on the above mentioned lines."

Kissinger to Ismail--October 21, 1973.

"I deeply appreciate your message of October 20.... We have reached agreement with General Secretary Brezhnev that our Governments will introduce a joint Security Council resolution.... On this basis, I believe we can look toward a settlement satisfactory to all parties. To this end, we have agreed with the Soviet Government that the US together with the USSR will be prepared to use their good offices and participate as required to facilitate a fundamental settlement.... I can assure you that as the fighting ceases, the US will use its influence to secure a lasting peace in the Middle East on a basis just for all parties."

Ismail to Kissinger--October 23, 1973.

"Very urgent. We have very strongly drawn your attention to the dangers of a ceasefire and therefore have demanded guarantees for the fulfillment by both parties of their obligations once they accept the ceasefire.

"It is our understanding according to reports received from the Soviet Union that the US Government have accepted to guarantee the ceasefire which will create the conditions necessary for the commencement of peace talks...."

XGDS - 1 and 3
DECLAS - Date Impossible to Determine.
BYAUTH - Dr. Henry A. Kissinger

Sadat to Nixon--2115 Cairo time, October 23, 1973

"... I am formally asking you to intervene effectively even if that necessitates the use of forces in order to guarantee the full implementation of the ceasefire resolution in accordance with the joint US-USSR agreement.

"We were asked to comply with the ceasefire resolution with the full understanding of the effectiveness of the joint guarantees.... The Egyptian Government will consider the U.S. Government fully responsible for what is happening at present, in spite of your guarantees and of the Security Council Resolution co-sponsored by the USA and the USSR, as well as of our acceptance of the Resolution on that basis.

"...What is happening now, in the light of your guarantees, does not induce confidence in any other future guarantees."

Nixon to Sadat--October 23, 1973

"I appreciate your recent message and the frankness with which you spoke. Let me be equally frank. All we guaranteed--no matter what you may have been told from other sources--was to engage fully and constructively in promoting a political process designed to make possible a political settlement.

"Nevertheless, as evidence of our earnest desire to promote a lasting settlement... I have instructed Secretary Kissinger to make urgent representations to the Government of Israel requesting its full compliance with Security Council Resolution 338...."

Sadat to Nixon--1400 EDT, October 26, 1973

"...The two superpowers bear a major responsibility in seeing that the Security Council resolutions are being fully and promptly implemented...."

DECLASSIFIED
Authority NND 963046
By TJ NARA Date 1/11/96

7320043

CONFIDENTIAL

Cat. A - Caption removed; transferred to O/FADRC
Cat. B - Transferred to O/FADRC with additional access controlled by S/S
Cat. C - Caption and custody retained by S/S
Reviewed by: [signature]
Date: 7 Jan 1983

CLASSIFIED BY Henry A Kissinger
EXEMPT FROM GENERAL DECLASSIFICATION
SCHEDULE OF EXECUTIVE ORDER 11652
EXEMPTION CATEGORY 5(B)(1,3)
AUTOMATICALLY DECLASSIFIED ON Imp to Det

NODIS

MEMORANDUM OF CONVERSATION

Cat. A - Caption removed; transferred to O/FADRC
Cat. B - Transferred to O/FADRC with additional access controlled by S/S
Cat. C - Caption and custody retained by S/S
Reviewed by: [signature]
Date: 9/1/1978

PARTICIPANTS: Secretary of State Henry A. Kissinger
Helmut Sonnenfeldt
Ambassador Robert McCloskey

British Ambassador to the USSR, Sir John Killick
French Ambassador to the USSR, Jacques Vimont
Australian Ambassador to the USSR, John Lawrey

PLACE: Guest House, Lenin Hills, Moscow

DATE & TIME: October 21, 1973; 6:30 pm - 6:45 pm

Secretary Kissinger: I wanted to bring you up to date on what has been happening. Your Governments were informed at the time my visit was decided on. In effect, the discussion with the Soviets over the last week has concerned the nature of a Security Council Resolution. The differences have related to the position taken by Sadat in his speech and the position we put forward in the Security Council on, I believe, October 8. On Thursday, the Soviets communicated some further ideas, but these are now largely irrelevant. On Friday, Brezhnev invited me to come to Moscow to avoid communicating further by cables. We have met for several hours since I arrived yesterday and we have agreed to the text of a Resolution which will be introduced in the Security Council at 9:00 p.m. tonight New York time. We will call for a meeting of the Security Council at 6:00 p.m. New York time, which is to say, 1:00 a.m. Moscow time.

Sir John Killick: When you say "we", does that mean the US, or the US and the Soviet Union jointly?

Secretary Kissinger: No, it means the US and the Soviet Union jointly.

Now, nobody knows about this yet, even in Washington because we have only just sent off the messages.

Sir John Killick: I was wondering whether we can confirm that we saw you here. I don't think anybody saw us come in, but it is always possible.

CONFIDENTIAL

NODIS

MICROFILMED BY S/S-I

POL 7 US/KISSINGER

٥٠٨

DECLASSIFIED
Authority NND 969016
By TJ NARA Date 1/11/95

Secretary Kissinger: It is all right to confirm it, but only if you are confronted with a question about it.

Sir John Killick: All right, I understand.

Secretary Kissinger: The significance of the Resolution which I have given you is fairly clear. The first paragraph deals with a ceasefire in place; the second refers to the implementation of Security Council Resolution 242, and the third deals with negotiations, in effect, between the parties to the ceasefire, which as you know, has been a contentious issue.

Sir John Killick: Is there any evidence that you have that this will be accepted by the Arabs and the Israelis?

Secretary Kissinger: No, but it will be easier with the Arabs than the Israelis.

Sir John Killick: Does this mean you are going to submit this without prior consultations?

Secretary Kissinger: No, we will consult. In fact, we may also consult with some of the Arabs.

Sir John Killick: Paragraph 3 obviously requires further working out. Do you have any ideas how this is going to work?

Secretary Kissinger: Well, it means we will use our good offices.

Now, I obviously cannot tell your Governments what to do. But anyone who is interested in a quick end to the fighting would presumably desist from trying to make amendments to this Resolution. I know from exchanges with your Government (UK) that this won't give you any difficulties.

Sir John Killick: No, on the contrary, we will be delighted and, in fact, I was about to congratulate you on the achievement.

Secretary Kissinger: We have some ideas about Arab views. They communicated them last night and this comes very close. The President will be in touch with the Prime Minister of Israel. They should have no problem accepting paragraphs 1 and 3, and paragraph 2 is close to what they have been asking for.

0.9

DECLASSIFIED
Authority NND 969046
By T.J. NARA Date 1/6/95

NODIS

Sir John Killick: Would there be any purpose in our governments weighing in with the Israelis?

Secretary Kissinger: This would be helpful. But you should wait a couple of hours so that we can communicate this to the Israelis.

Sir John Killick: Is there any agreement regarding the resupply operations?

Secretary Kissinger: No, but we will have further talks tonight. We do, however, have an agreement regarding POW's. We agreed that we would use maximum influence for their return in connection with a ceasefire.

Sir John Killick: The situation has obviously been getting rather worrisome here. Did you find them (the Soviets) in a, shall I say, responsible mood?

Secretary Kissinger: Yes, they were in a responsible mood and, of course, their interests were obviously engaged. Yes, I would say they were in a responsible mood. [Looking up at ceiling] I wasn't sure where the microphone was.

Our representative in New York won't be instructed for two or three hours, so I would appreciate it if you would avoid your representatives' contacting him. We will not table the Resolution until 8:30 p.m. (New York time). Incidentally, for your information we reached agreement here at 4:30 p.m. and then of course immediately called you.

The 3 Ambassadors: We appreciate it and are most grateful.

Sir John Killick: Are you leaving tonight?

Secretary Kissinger: No, first thing in the morning. I want to be here while the debates are still going on.

Sir John Killick: Well, we are most grateful to you. I have done all the talking, but if you and my colleagues don't mind, I really would just as soon leave to get this on the wire.

(The meeting ended at 6:45 p.m.)

DECLASSIFIED
Authority EO 12958
By [initials] NARA Date 9/9/03

War

SECRET/EXDIS

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report #52

S/S (3)
S/S-I
S/S-M
S/S-S
S/PC
EA
B
UR
O
F
F/N
PRS
WLG
M
NR
H (LDX)
OD (LDX)
IA (LDX)
SA (LDX)
A/HO
/CCT
CA
Y
CI

Situation Report in the Middle East as of 1830 EDT, 10/21/73

U.S.-USSR

Press reports state the White House announced tonight that the U.S. and the USSR have agreed on a common approach to peace in the Middle East and have requested a meeting of the United Nations Security Council later in the evening.

Egyptian Front

There are wide discrepancies between reports from the two sides on the fighting in Egypt. Israeli sources report that their forces now are mopping up a 500 square mile area on the west bank of the Canal. They state that one wing of the northern task force has reached the outskirts of Ismailia and the other wing has cut the main Cairo-Ismailia road and rail links, thereby threatening a major Egyptian supply base further west. The central task force, 20 miles west of the Canal, has not extended itself. Two wings of the IDF southern task force are reportedly blocking the southern Cairo-Suez road with artillery fire so that no trains or daylight traffic are able to pass to or from Suez. The Egyptian Fourth Division, engaging the southern column, has mustered approximately 200 tanks, while 300-400 Egyptian tanks are dispersed along the east bank. If the Israelis manage to cut the Cairo-Suez route and continue to block the Cairo-Ismailia road, DIA estimates the Egyptian forces on the east bank would have only three to five days supplies remaining.

An Egyptian spokesman, in the first Egyptian military briefing of the 16-day old war, said that the Israeli bridgehead was barely six miles inside Egypt, that it had been chopped up into two pockets, and that they were being attacked by thousands of Egyptian soldiers.

Syrian Front

There was limited fighting in Syria. However, a report from a sensitive source indicates the Syrians hope to launch

SECRET/EXDIS

NATIONAL ARCHIVES
DECLASSIFIED
Authority EO 12958
By [illegible] NARA Date 9/9/03

an offensive within the next 48 hours to regain the October 6, 1973 lines. Also, Jordan plans to move a second brigade into Syria October 22.

Other Arab/Israeli Developments

Boumédienne today called on all western European countries to prevent shipment of arms and volunteers to Israel through their territories. An intelligence report indicates that because of U.S. support for Israel Arafat may be rethinking his decision at the beginning of the war not to sanction fedayeen terrorist operations against the U.S. Eban told Ambassador Keating October 21 that the GOI has no intention of "opening a front on Jordanian territory," Regarding continued rocket attacks from Lebanon, Eban said the Lebanese have been lucky so far, but should not push their luck.

Oil

A report from Aramco states that although Saudi Arabia has cut oil production by 10 percent based on September production, the cut is in fact nearly 20 percent if one starts with October production rates, which are significantly higher than September. Loss to world production will be 820,000 barrels per day off the September rate plus 600,000 barrels from the October production increase underway. Aramco has ceased to load any tankers with U.S. destinations, thus halting the September flow to the U.S. of 600,000 barrels per day. If Saudi Arabia implements its ban on indirect shipment to the U.S. through Caribbean refineries, the immediate loss to the U.S. from Aramco sources alone could be one million barrels per day, or about 5.5 percent of U.S. consumption. Cuts by other Arab countries could bring another one million barrel per day cut for the U.S. immediately. Also, cuts in U.S. imports could be much higher if normal shipments of fuel from Canada and Europe dry up in the world shortage.

Evacuation

The Emergency and Evacuation situation remains as reported previously, e.g., all reporting posts indicating evacuation not necessary at present. However, relative to Cairo we have arranged for the M.S. Knossos to standby at Piraeus for immediate sailing to Alexandria if required.

APPROVED BY: [signature]
DEPUTY DIRECTOR FOR OPERATIONS

DECLASSIFIED
Authority NND 969057
By ZE NARA Date 1/27/99

MEMORANDUM NODIS 7320257

THE WHITE HOUSE

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

CLASSIFIED BY Henry A. Kissinger
EXEMPT FROM GENERAL DECLASSIFICATION
SCHEDULE OF EXECUTIVE ORDER 11652
EXEMPTION CATEGORY 5(B) 1,3
AUTOMATICALLY DECLASSIFIED ON Imp to Det

MEMORANDUM OF CONVERSATION

NODIS REVIEW
Cat. A - Caption removed; transferred to O/FADRC
Cat. B - Transferred to O/FADRC with additional access controlled by S/S
Cat. C - Caption and custody retained by S/S
Reviewed by: [signature]
Date: 9/1/1978

NODIS REVIEW
Cat. A - Caption removed; transferred to O/FADRC
Cat. B - Transferred to O/FADRC with additional access controlled by S/S
Cat. C - Caption and custody retained by S/S
Reviewed by: [signature]
Date: 7 Jan 1980

PARTICIPANTS:
Golda Meir, Prime Minister of Israel
Yigal Allon, Deputy Prime Minister
Abba Eban, Foreign Minister
Moshe Dayan, Defense Minister
Mordechai Gazit, Director of the Prime Minister's Office
Yitzhak Rabin, Former Ambassador to the United States
Ephraim Evron, Director General, Foreign Ministry
Avraham Kidron, Deputy Director General, Foreign Ministry

Dr. Henry A. Kissinger, Secretary of State
Ambassador Kenneth Keating, US Ambassador to Israel
Joseph Sisco, Assistant Secretary of State for Near East and South Asian Affairs
Ambassador Robert McCloskey
Alfred L. Atherton, Deputy Assistant Secretary of State
Winston Lord, Director, Planning and Coordination Staff, State Department
Lawrence S. Eagleburger, Executive Assistant to the Secretary
Peter W. Rodman, NSC Staff

DATE AND TIME:
Monday, October 22, 1973
2:30 - 4:00 p.m. Lunch

PLACE:
The Guest House
Herzliyya (near Tel Aviv)

POL 7 US/KISSINGER
XR POL 27-14 ARAB-ISR

Following are substantive excerpts of the luncheon conversation.

Dayan: We received information that Sadat is willing to stop firing at 6 p.m. our time. And he asks whether Israel is doing the same.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY NODIS

MICROFILMED
BY S/S-I

DECLASSIFIED
Authority NND 969057
By IE NARA Date 1/23/14

Kissinger: We have a message, which I meant to tell the Prime Minister: They want an official statement from you. But you make it. It's not for us to be the intermediary.

Allon: Didn't we make an official statement?

Dayan: I issued an order that we will stop if we hear a formal announcement from them and practical steps to do it. We've informed our forces of that.

Kissinger: Should we notify someone?

Rabin: What about Syria?

Kissinger: We have an official communication which we've been asked to transmit to you.

Eban: Our transmission to them.

Kissinger: Why don't we tell them we've received communications from you and you're prepared to issue similar orders provided they do so?

Keating: The Iraqis haven't agreed and the Syrians haven't.

* * *

Eban: Nobel made his money out of high explosives and the prize was his conscience money. It is like cigarette manufacturers subsidizing cancer research.

* * *

Dayan: There is no difference between Egypt and Israeli time, so it means 1700 hours, or 11 hours from the Security Council resolution. So what should we do? I'd not like to stop.

Kissinger: That's in your domestic jurisdiction.

Dayan: And it's only Egypt. We have nothing from Syria.

Kissinger: I'll be on an airplane. Just say you'll stop at 1800, provided they do. What we're communicating to the Russians is that we've been informed you'll stop at 1800 provided they stop. We're responding to the Russians and Egyptians, to two messages. I told the Prime Minister about them.

Madame Prime Minister, I have told you more information than my present colleagues used to get.

DECLASSIFIED
Authority NND 969057
By IE NARA Date 1/27/99

Prime Minister: We're subsidizing the Russians -- by paying more for our grain.

Eban: I see Meany made a nasty statement about detente.

Kissinger: That's not too smart. Well, it's all right for him to say it. I don't think detente has worked to your disadvantage.

The Prime Minister: Who decides the ceasefire lines?

Dayan: Is there any mechanism?

Kissinger: No. I think reality will determine them. UNTSO personnel could help do it.

Sisco: UNTSO. If your commanders could get in touch with the UN people.

Kissinger: Why don't you propose it?

Sisco: I think the Secretary General has the authority.

Allon: What do we have on prisoners?

Kissinger: I told the Prime Minister there is a firm understanding with the Soviets on this. We have an understanding that both sides will use their maximum influence with both sides to release prisoners immediately. And since we're now using our maximum influence with you, which you're willing to do -- after a desperate argument. I will say publicly in my press conference that there is an understanding.

Peter [Rodman], make sure I notify the Soviets from the plane that the Israelis have agreed to this.

[to Dayan]: Why don't you say at your press conference that I was assured -- that I have been given reason to believe there will be an early release?

Dayan: Because we told our people that it was a condition of the ceasefire.

Kissinger: Don't say "assurance"; say we've informed you that you can expect an early exchange.

DECLASSIFIED
Authority NND 969057
By IE NARA Date 1/27/99

Dayan: "Expect" isn't enough.

Kissinger: I haven't been told there will be but that the Soviets will use their influence. Can you say that there should be, rather than will be?

When I give my press conference, I can give my understanding easily. What I'm worried about is that you'll say something that will get a negative reaction before I have a chance to say anything.

Prime Minister: A week ago I said in Knesset that there would be no ceasefire without it. Tomorrow there will be a Knesset meeting. Can I say that we're assured there will be?

Dayan: If we can't say it, we'll be in trouble. We can't open fire if they don't release the prisoners. Can we say we've been assured?

McCloskey: Then you'll be asked, "By whom?"

Dayan: We don't have to answer.

Kissinger: Can you do that?

Dinitz: Yes.

Kissinger: Then you can do it. Maybe I can have McCloskey say it tomorrow and you can quote him.

Eban: We'd like it on the wires before the Knesset. It meets at 3:00 p.m.

Kissinger: We're sending a message to the Soviets now.

* * *

Dayan: Our maneuvers on the Egyptian front were very risky but very successful. You came too early.

I'm very curious to see on the Egyptian front whether they come back. The farmers, they went off and left livestock there, which need irrigation every day.

Eban: Will the government let them back?

DECLASSIFIED
Authority NND 969057
By IE NARA Date 1/27/99

Dayan: Will the Egyptians really mean to maintain it, and allow normal life there?

Kissinger: I can' t see the Arabs starting war so quickly again. It was very costly for Israel, but worse for them.

Dayan: There are five million.

Kissinger: But it's trained manpower that counts.

Dayan: They have a lot of forces --not efficient forces but a lot. Even the Kuwaitis and the Palestinians.

Kissinger: They fought better than in 1967.

Dayan: I'm sorry to say they did. They kept fighting.

Prime Minister: Our people said they did about right as long as it went by the book. But as soon as it changed...

Kissinger: Did the Syrians do better?

Dayan: They were determined, fanatic. It was a sort of jihad. They fought not professionally well, but emotionally well.

Prime Minister: There are rumors that many Jordanian tanks were hit by the Iraqis.

Gazit: What time do you have for the ceasefire in the message to the Russians?

Kissinger: As long as you make an official statement for the record, we don't have to manage it. [to Eagleburger]: Tell Scowcroft 1852 hours.

Dayan: Is there any mechanism for managing it on the ground?

Sisco: You can contact the UN or you could take the initiative to contact the Egyptian commanders directly.

Rabin: Is there any way of having direct Egypt-Israel contacts?

DECLASSIFIED
Authority NND 969057
By IE NARA Date 1/23/01

Dayan: They could try it with a white flag or something.

Rabin: Maybe we could arrange it.

Sisco: I think they would prefer to contact the UNTSO.

Eban: Wasn't there direct contact in 1948?

Dayan: It started with the UN.

Eban: In 1957?

Dayan: Then we had hardly any contact with the Egyptian troops. There were British and French between us. We didn't get to the Canal.

Allon: Because of Anglo-French stupidity.

Eban: The final pullback was March 1957.

Kissinger: Your Ambassador, when he gets a message from the Prime Minister, calls me even if it is 3:00 a.m.

Eban: You got our message at 6:00 a.m.?

Kissinger: Yes. All my key people were luckily there, at the UN, for my bilateral meetings.

Eban: I reread our memcon -- you said nothing would happen until November.

Kissinger: Diplomatically. I was trying to reassure you!

Dayan: There will be problems now with no line between the forces.

Kissinger: In Vietnam, everybody said it would be unmanageable -- but it shook itself out very easily.

Dayan: On the eastern side of the Canal it's relatively clear where they are. I suppose to some extent on the western side it is true. But on the western side, I don't know if there is a standstill. If they move all the SAM's up, all the work we did in the last days to destroy them....

Rabin: There is no standstill.

DECLASSIFIED
Authority NND 969 057
By IE NARA Date 1/27/99

Kissinger: We didn't think we should negotiate this in Moscow.

Keating: It will create a problem.

Kissinger: More important is whether they want to have real talks, I mean real talks, not just stating abstract demands.

Eban: You mean privately in the room?

Kissinger: It will start out publicly, and I don't have much confidence in that.

Paragraph three means direct talks. The legislative history is clear with the Soviets -- I'll show your Ambassador the record -- that it means direct talks. It's indissolubly linked to 242. Nothing can be implemented without the direct talks in three.

Once we get talks started, we're not going to float an American plan. That's not my plan or my method. I've been telling this to every Arab minister. They ask me, "Will you use your influence with Israel?" And I say, "There is nothing to use our influence about."

The beginning of the process will be an historic event, even if it totally stalemates -- which I expect, frankly.

Allon: Will it be anothe r Jarring round?

Kissinger: I told the Prime Minister that that's not how we see it.

Prime Minister: Scali said 242 is linked to number 3.

Kissinger: We don't think Jarring or Waldheim is "appropriate auspices."

DECLASSIFIED
Authority E012958
By [illegible] NARA Date 9/9/03

War

SECRET/EXDIS

S
D
P
E
T
N
C
S/S (3)
S/S-I
S/S-M
S/S-S
S/PC
H
NEA
EB
EUR
IO
AF
AF/N
S/PRS
A/WLG
PM
INR
WH (LDX)
DOD (LDX)
CIA (LDX)
NSA (LDX)
PA/HO
L
S/CCT
SCA
SY
SCI

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center
MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report # 55

Situation Report in the Middle East as of 1800 EDT, 10/22/73

Egypt and Israel ordered their forces to cease fire as of 1252 EDT but press agencies report the ceasefire actually went into effect at 1312 EDT. At 1608 EDT, the IDF announced that the Egyptians had opened fire on Israeli forces at a number of locations. The Israelis claim that their forces hold a bridgehead on the west bank 32 kilometers deep and 40 kilometers wide, astride both the Cairo-Ismailia and the Cairo-Suez city roads. The Egyptians claim that the Israeli task force has advanced only 9.5 kilometers from the Canal and was surrounded in two small pockets. The Egyptians claim the Israelis have not cut any major roads. The Egyptians maintain bridgeheads in two enclaves on the east bank to a maximum depth of 10 kilometers.

In announcing the ceasefire, Cairo stressed the importance of Indian and French statements in the UNSC as casting a necessary illumination on the meaning of the UNSC ceasefire resolution. In the Cairo announcement Sadat said that the following were "significant considerations" during his study of the ceasefire question: (a) the Sadat peace plan making total Israeli withdrawal an absolute basis for political action; (b) the Sadat-Kosygin talks of Oct. 16-19; (c) assurances which Sadat received from Brezhnev Oct. 21; and (d) inter-Arab contacts. UPI quotes diplomatic sources in Cairo as saying that the elimination of the Israeli task force on the west bank of the Canal would be a vital prelude to political action.

In a London Observer interview Oct. 20, the editor of Al Ahram, Heykal, is quoted as saying that Sadat's offer of an international peace conference meant that the Egyptians and the Syrians were ready to sit at the same table with the Israelis and to sign a proper peace

SECRET/EXDIS
GDS - DECLAS Dec. 31, 1981

treaty with them. He added that Sadat's insistence on prior Israeli withdrawal from all occupied territories need not be taken too literally. What was important was that Israel demonstrate it was ready in principle to give back most of the land it won in 1967.

Israel did not agree to a ceasefire on the Syrian front in the absence of Syrian agreement to the UNSC resolution. The Syrian leaders are reported to be studying the resolution and UNTSO reports that in the area of OP's, firing has ceased for now on the Golan Heights. Iraq has rejected the ceasefire as has Libya. Jordan says it accepts the ceasefire but King Hussein has told our Ambassador that the Jordanian forces fighting in Syria come under Syrian command. The Ambassador argued that this was not acceptable and urged the King not to let the Jordanian Army become involved in the Syrian-Iraqi-Jordanian attack scheduled for the morning of Oct. 23. King Hussein has informed Ambassador Brown that the King telephoned President Asad at 0430 EDT and told him that the superpowers would consider any action October 23 as a ceasefire violation. The King said Asad replied he would consider this point. King Hussein expressed his view that although Asad has not formally accepted the ceasefire, he is moving in the right direction.

The Executive Committee of the PLO has announced that the Fedayeen would continue the fight against Israel. Damascus Radio has reported that Israel was shelling southern Lebanese villages but that there is no confirmation of this report. UNTSO has reported heavy machine gun and rocket fire on the Lebanese border the night of Oct. 21 and said the Fedayeen were responsible.

The EC Nine met Oct. 22 and the UK Foreign Secretary said there had been "pretty good unanimity" on Middle East policy and that the Nine would help in peace-keeping if necessary. Foreign Secretary Douglas-Home added that "arms limitation or an embargo will have to be part of a permanent settlement." Douglas-Home told the Commons that Britain would be willing to participate in any peace-keeping force which may be required.

Authority E012958
By NARA Date 9/9/03

SECRET/EXDIS

D
P
E
T
M
C
S/S (3)
S/S-I
S/S-M
S/S-S
S/PC
H
NEA
EB
EUR
IO
AF
AF/N
S/PRS
A/WLG
PM
INR
WH (LDX)
DOD (LDX)
CIA (LDX)
NSA (LDX)
PA/HO
L
S/CCT
SCA
SY
SCI

DEPARTMENT OF STATE
Operations Center

MIDDLE EAST TASK FORCE
Situation Report # 57

Situation Report in the Middle East as of 1200 EDT, 10/23/73

Egypt has called for a Security Council meeting, claiming the Israelis have violated the ceasefire and are seeking to enlarge their bridgehoad on the west bank of the Canal. The meeting, scheduled for 1200 EDT has been delayed to give time for missions to receive their instructions.

Military Situation

Fighting has resumed along the Israeli bulge in the west bank of the Suez Canal although there are conflicting reports as to the level. According to an IDF spokesman, the Egyptians advanced eastward in the northern sector although there were no reports of firing. The central sector was reported quiet. In the southern sector, an Egyptian artillery barrage was followed by an armor attack on Israeli positions from the west and south. In earlier reports, IDF spokesman claimed there was artillery fire along the entire front.

According to Egyptian sources, Israel pushed enormous quantities of equipment across the Canal during the night near Ismailia and the Great Bitter Lake and succeeded in considerably strengthening its position on the west bank. Egypt claims Israeli planes bombed Egyptian positions west of the Suez Canal in violation of the ceasefire.

On the Syrian front there was heavy fighting in the area of Mt. Hermon. Numerous Syrian troops have reportedly entered Lebanon to avoid capture. A large air battle took place near Damascus in the morning of October 23. Syria claims 60 Israeli aircraft were involved of which 11 were

SECRET/EXDIS
GDS - DECLAS Dec. 31, 1981

DECLASSIFIED
Authority EO 12958
By NARA Date 9/9/03

shot down. The IDF said 10 Syrian planes were downed.

Soviet Resupply

Approximately 60 Soviet missions were flown October 22 raising the level of resupply missions to 800 since the Soviet airlift began on October 10. Approximately 10,000 short tons of materiel have been airlifted to the Arabs since the conflict began. On October 20 a Yugoslav ship reportedly unloaded over 800 tons of military equipment at the port of Tripoli, Lebanon, including an unknown number of tanks.

Estimated Casualties

DIA estimates casualties are as follows through October 22:

	Arabs	Israel
Personnel (KIA/WIA)	15,700	4,150
Tanks	1,950	875
Aircraft	412	119
Ships	30	1

During briefing for the Secretary when in Tel Aviv, the Chief of the IAF listed Israel's aircraft losses at 104. The most critical factor at this time is not aircraft but aircrews. The Israelis now have only 69-70 F-4 crews.

Ethiopia Cuts Diplomatic Relations with Israel

Ethiopia announced today that it is severing relations with Israel. Ethiopia's announcement is in accordance with Boumedienne's call to all African states to break relations with Israel.

Reaction to UNSC Ceasefire Resolution 338

On the front, Egyptian troops at all levels reportedly were bitter at Sadat's decision to conclude a ceasefire. Newsweek editor de Borchgrave reports having witnessed a mutiny among Egyptian troops in Kantara lasting 45 minutes in protest at Sadat's decision to conclude a ceasefire.

In Cairo Al Ahram reports that when Sadat received the U.S./Soviet draft and accepted the ceasefire, it was

DECLASSIFIED
Authority E0 12958
By ARO NARA Date 9/9/03

based on "full Israeli withdrawal from all occupied lands" and safeguarding of legitimate Palestinian rights. Al Ahram commented favorably that the undertaking by the superpowers of a special commitment to implement a ceasefire is a stand which neither the U.S. nor Israel had ever before accepted.

In Israel, the rightwing Likud opposition alliance has issued a declaration stating that the implementation of the UNSC resolution will not lead to peace but will endanger Israel's security. At the Knesset session scheduled to begin 10:00 a.m. EDT today, a vote may be taken on the GOI decision to accept the ceasefire resolution. Embassy Tel Aviv estimates the GOI will win the Knesset vote by only a small margin and the labor alignment will be in for some rough sledding in the weeks ahead.

In accordance with Libya's refusal to accept the ceasefire resolution, about 1,250 students picketed our Embassy in Tripoli in protest of the resolution.

APPROVED BY: [signature]
DEPUTY DIRECTOR FOR OPERATIONS

DECLASSIFIED
Authority E.O. 12958
By TD NARA Date 6/24/01

"Unofficial Translation"
Rec'd 5:00 Rpr
10/29/73

NMCC
THE NATIONAL MILITARY COMMAND CENTER
WASHINGTON, D.C. 20301
THE JOINT STAFF

TRANSLATION OF USSR 01, 231600Z October 1973.

01
USA/USSR
231600R

TOP SECRET/SENSITIVE

WASHINGTON. THE WHITE HOUSE. SPEC CAT "EYES ONLY"

ESTEEMED MR. PRESIDENT:

ISRAEL HAS FLAGRANTLY VIOLATED THE SECURITY COUNCIL DECISION ON THE CEASE FIRE IN THE MIDDLE EAST. WE IN MOSCOW ARE SHOCKED THAT THE UNDERSTANDING WHICH WAS REACHED ONLY TWO DAYS AGO HAS IN FACT BEEN RUPTURED BY THIS ACTION BY THE ISRAELI LEADERS. WHY THIS TREACHERY WAS ALLOWED BY ISRAEL IS MORE OBVIOUS TO YOU.

WE SEE ONE POSSIBILITY FOR CORRECTING THE SITUATION AND FULFILLING THE UNDERSTANDING...IN FORCING ISRAEL TO IMMEDIATELY OBEY THE SECURITY COUNCIL DECISION. WE VOUCH FOR THE ARABS, SINCE THE LEADERS OF EGYPT AND SYRIA HAVE STATED THAT THEY WILL IMPLICITLY FULFILL THE SECURITY COUNCIL DECISION.

WE PLEDGED WITH YOU, JOINTLY AS GUARANTOR-COUNTRIES, TO ENSURE THE FULFILLMENT OF THE SECURITY COUNCIL RESOLUTION. IN THIS CONNECTION, WE PROPOSE THAT THE MOST DECISIVE MEASURES BE TAKEN WITHOUT DELAY BY THE SOVIET UNION AND

TOP SECRET/SENSITIVE

DECLASSIFIED
Authority E.O. 12958
By [illegible] NARA Date [illegible]

Reproduced at the N

TOP SECRET/SENSITIVE SPEC CAT "EYES ONLY"

TRANSLATION OF USSR 01, 231600Z October 1973 [continued].

THE UNITED STATES OF AMERICA TO STOP THE VIOLATIONS OF THE UNDERSTANDING REACHED AND OF THE SECURITY COUNCIL RESOLUTION BASED ON [THIS UNDERSTANDING]. WE WOULD LIKE TO BELIEVE THAT ON YOUR PART, ON THE PART OF THE UNITED STATES GOVERNMENT, EVERYTHING WILL BE DONE IN ORDER THAT THE SECURITY COUNCIL DECISION AND OUR UNDERSTANDING WITH YOU WILL BE IMPLEMENTED. TOO MUCH IS AT STAKE, NOT ONLY AS CONCERNS THE SITUATION IN THE MIDDLE EAST, BUT IN OUR RELATIONS AS WELL.

WE WILL BE GRATEFUL FOR A SPEEDY RESPONSE.

RESPECTFULLY,

L. BREZHNEV

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

25X1

Top Secret

Central Intelligence Bulletin

State Department review completed

Top Secret

25X1

C 204

24 October 1973

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

25X1 Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

[illegible]P SE[illegible]RET/SENSITIVE [illegible] EYES ONLY

TRANSLATION [illegible] USSR 01, 2316[illegible] Oc[illegible]er [illegible] [continued].

THE UNITED STATES [illegible] AMERICA [illegible]OLATIONS OF THE UNDERSTANDING [illegible]CHED A[illegible]TY COUNCIL RESOLUTION BASED ON [T[illegible]S UNDERSTANDING]. WE WOULD LIKE TO BELIEVE THAT ON YOUR [illegible]T, ON THE PART OF THE UNITED STATES GOVERNMENT, EVERYTHI[illegible]G WILL BE DONE IN ORDER THAT THE SECURITY COUNCIL DECISION [illegible]ND OUR UNDERSTANDING WITH YOU [illegible] IS AT STAKE, NOT ONLY AS CONCERNS THE SITUATION IN THE [illegible]DLE EAST, BUT IN OUR RELATIONS AS WELL.

WE WILL BE GRATEFUL FOR A SPEEDY RESPON[illegible]

RESPECTFULLY,

L. B[illegible]

25X1

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

25X1 [redacted]

24 October 1973

Central Intelligence Bulletin

CONTENTS

ARAB STATES - ISRAEL: Cease-fire takes effect this morning. (Page 1)

[redacted] 25X1

AFRICA-ISRAEL: Israel suffers another diplomatic setback in Africa. (Page 5)

CAMBODIA: New cabinet takes over. (Page 6)

WEST GERMANY - EASTERN EUROPE: Bonn guardedly optimistic that relations with Eastern Europe will improve. (Page 8)

[redacted] 25X1

WEST EUROPEAN COMMUNIST PARTIES: Some parties reluctant to follow Italian Communists' lead toward greater autonomy from Moscow. (Page 11)

WORLD PEACE CONGRESS: Congress probably will focus on Middle East and Chile. (Page 13)

FOR THE RECORD: (Page 14)

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

ARAB STATES - ISRAEL: After intensified fighting yesterday along the southern sector of the west bank, Israel and Egypt agreed to a new cease-fire to take effect at 0100 EDT. Damascus also announced its acceptance of the UN cease-fire resolution late last night. Syria conditioned its acceptance, as Egypt had, upon complete Israeli withdrawal from all occupied Arab territory.

The UN Security Council resolution approved last night was again cosponsored by the US and the Soviet Union; the resolution

--reaffirms Monday's call for a cease-fire and urges all parties to return to the positions they occupied at the time the truce became effective;

--requests that the Secretary General dispatch UN observers to supervise the cease-fire along the Egyptian front.

This first effort of the Council to enforce its much-violated cease-fire should bring UN observers quickly into place. It avoids, however, the difficult problem of where the cease-fire line should be drawn. Last night's stormy session also failed to address the questions of how to initiate peace negotiations and implement the ambiguous Resolution 242.

Yesterday's heavy fighting on the Egyptian front occurred near Suez, where the Israelis continued to push south despite stiff Egyptian resistance. 25X1 25X1

25X1

25X1 If Suez were to fall, Egyptian forces in the southern sector of the Sinai would be cut off from their supply lines; the Israelis would also be able to block the return of Egyptian forces from the east bank.

(continued)

25X1 Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

[redacted] 25X1

Fighting on the Syrian front yesterday was limited to air strikes and artillery duels in the Mount Hermon area, where Syrian artillery was reported shelling positions lost to the Israelis. Damascus claimed 11 Israeli aircraft were shot down, while Tel Aviv said it destroyed ten Syrian fighters. Early this morning, the Israelis were shelling the ports of Latakia and Baniyas. [redacted] 25X1

25X1
25X1

[redacted] 25X1

Five additional Soviet merchant ships possibly carrying arms transited the Bosporus for Middle East ports on 22 October. These ships are carrying a total of nearly 12,000 tons of cargo.

In a speech to the Knesset yesterday, Prime Minister Meir emphasized that Israel had accepted the cease-fire from a position of strength. She noted that Israeli forces on the west bank of the Suez Canal constitute a powerful base from which to launch future operations if they become necessary.

Meir stressed, as Tel Aviv always has, the necessity for direct negotiations between Israel and the Arabs, adding that there would be "no Israeli withdrawal until a binding peace settlement" is achieved. She said that the US had no plan to impose a settlement. Implying that she was drawing on conversations with Secretary Kissinger, she interpreted the US position to be that talks between

25X1

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

٥٣٣

the parties to the conflict must accompany the cease-fire. The cease-fire, she said, might therefore become a "turning point in the region's history--one that could lead from bloodshed to peace."

Cairo reacted to the Meir speech by charging that it proved Israel's responsibility for the cease-fire violations. Egypt asserted that the US, as a sponsor to the cease-fire resolution, has a special responsibility for curbing Israel. The Egyptian statement cited Meir's references to US support as evidence that US military resupply was the main cause of Israeli aggressiveness.

Moscow issued a government statement yesterday placing blame on Tel Aviv for the breakdown in the cease-fire and threatening Israel with "the gravest consequences" if it continues its "aggression." The authoritative statement, although strongly worded, did not commit Moscow to any specific action. The statement may have been aimed at balancing Moscow's joint sponsorship with Washington of yesterday's UN Security Council resolution, which did not lay blame on either side for the renewed hostilities. It also puts Israel on notice that Moscow would view seriously any further Israeli incursions into Egypt or Syria.

The US Embassy in Jidda reports that senior Saudi officials want to minimize the damage the present crisis may do to US-Saudi relations, and that they view the cease-fire as an important positive step. If it is not followed by an Israeli withdrawal from at least some Arab lands, however, or if renewed fighting results in major Arab reverses, Saudi Arabia may feel compelled to join its Arab neighbors in applying more pressure on the US.

25X1 [redacted] 25X1

25X1

25X1 Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

AFRICA-ISRAEL: Ethiopia's diplomatic break with Israel yesterday is a major setback for Israel in Africa.

Ethiopia is the ninth black African country to sever relations since the beginning of the war in the Middle East; however, it is probably the most politically important of all sub-Saharan countries for Tel Aviv. The Israelis placed high value on the support of Emperor Haile Selassie, a leader of stature in Africa, a founder of the Organization of African Unity, and a strong voice for moderation throughout the continent.

Addis Ababa traditionally maintained strong ties with Israel, which has been second only to the US as a source of technical and military assistance for Ethiopia. Haile Selassie apparently decided, however, that he was becoming increasingly isolated from both the Arab and African camps and found it impossible to resist pressures from both.

Israel's position in Africa has been deteriorating for some time; eight countries broke diplomatic relations with Tel Aviv between March 1972 and 4 October 1973. Although 15 sub-Saharan countries retain such ties as of now, Tel Aviv clearly is losing ground at the UN and in other international forums.

Haile Selassie's decision may influence other important African leaders still on the fence, particularly Nigeria's General Gowon who is the current head of the OAU. Gowon has been under intense pressure from within his own government and from Arab states to break with the Israelis. Continued fighting and Israeli diplomatic rigidity regarding a settlement could convince him to follow Ethiopia's example.

25X1

25X1
Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

CAMBODIA: Prime Minister In Tam's new cabinet solves some immediate political problems, but its long-range impact is not likely to be great.

A prolonged period of maneuvering ended on 21 October when the High Political Council approved a new 29-member cabinet, 17 of whom were carried over from the previous cabinet. The new cabinet has three vice - prime ministers, each of whom will have responsibility for coordinating the activities of a number of ministries. Two of the vice - prime ministers are supporters of President Lon Nol, while the third is loyal to Republican Party chief Sirik Matak. Lon Nol evidently persuaded In Tam to accept the new arrangement by giving the prime minister the portfolio he has long coveted--the Ministry of Interior.

Lon Nol formally informed the legislature yesterday that the High Political Council would continue as the country's ruling executive. At the same time, the President also authorized the legislature--which has been in a state of suspension for the past six months--to resume an active governmental role. Although the other three members of the council had voiced varying degrees of opposition to the legislature's recall, Lon Nol evidently won them over by allocating cabinet posts to their political backers.

The new cabinet broadens the government's support since for the first time in over a year it includes representatives from the opposition Republican Party. According to the US Embassy, governmental performance may show some improvement due to the appointment of the vice - prime ministers who are reasonably competent. On the other hand, the government is unlikely to be any more popular than its predecessor because most of the cabinet ministers are not particularly talented. More importantly, however, the "new" look in Phnom Penh does not seem destined to help bridge a growing political gap between the military establishment and the civilian leadership.

(continued)

25X1
Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

25X1

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

* * *

In Peking, meanwhile, Prince Sihanouk has announced that all cabinet posts in his "Royal Government of National Union" (RGNU)--except the Foreign Ministry--will be turned over to the leaders of the "internal resistance." Most of the individuals who will lose their cabinet positions are members of Sihanouk's entourage.

Sihanouk indicated that this move is aimed at giving more ammunition to his backers at the United Nations, who are seeking to disprove that the RGNU is a government-in-exile. Sihanouk did not name the new cabinet members, but a cabinet that is chosen from among insurgent leaders in the field presumably would be less responsive to the Prince than the old one. Although Sihanouk did not so portray it, the impending shift could represent a political readjustment between the Sihanoukists and the Khmer Communists.

25X1

25X1

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

 25X1

WEST GERMANY - EASTERN EUROPE: Bonn is guardedly optimistic that relations with Eastern Europe will improve following talks last week in Warsaw and Moscow.

The communiqué wrapping up Foreign Minister Scheel's visit to Warsaw on 18-20 October contains the first official statement of Bonn's intention to provide low-cost credits to an East European state. The Poles also reiterated their promise to repatriate ethnic Germans over the next three to five years.

Scheel and the Poles did not reach final agreement on the size of the credit or the number of ethnic Germans that would be permitted to leave Poland. Near the beginning of the visit, the West German ambassador in Warsaw said that the Poles were willing to repatriate 50,000 Germans, while the West Germans wanted about 200,000. At the same time, Bonn was thinking of about DM one billion ($416 million) in credits, but Warsaw was seeking "a significantly higher" sum. The announcement that Foreign Minister Olszowski will again visit Bonn soon indicates that neither side wants to let the issues stagnate.

Meanwhile, Bonn Foreign Office experts were in Moscow last week to pave the way for Scheel's visit there beginning on 31 October. The leader of the delegation told the US Embassy in Bonn that after some initial bluster, the Soviets expressed interest in some West German proposals to improve relations, indicated likely agreement on others, and promised to consider some that posed obvious difficulties.

On the crucial issue of West German representation of West Berlin legal entities, the Soviets showed "considerable interest" in a proposal that West Berlin and Soviet courts deal directly with each other, possibly with the new Soviet Consulate General in West Berlin acting as "the post office." Previously, there were signs that Bonn was thinking of resolving this issue, which has barred establishing relations with Czechoslovakia, Bulgaria, and Hungary, and marred ties with the USSR and Poland, by negotiating separate legal assistance treaties. 25X1

 25X1

٥٣٩

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

Next 1 Page(s) In Document Exempt

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

WEST EUROPEAN COMMUNIST PARTIES: The major obstacle facing the West European communist parties as they plan for their conference in January 1974 is the reluctance of some parties to follow the Italian Communist lead toward greater autonomy. [redacted] 25X1 25X1

The Italian Communists are the chief organizers of the conference, which they believe should adopt positions on European issues independent of Moscow. They argue that this will enhance the authority of European communism in the international movement. Accordingly, working groups will meet in Paris, Rome, Geneva, and West Germany during the coming weeks to thrash out detailed positions on European economic, social, and security issues. The agenda is far more ambitious than that of the five previous West European communist meetings, and the Italians hope that the positions taken at the conference will ultimately affect EC policy and European security relationships.

Some parties, however, are concerned that such a conference will damage their relations with Moscow. The West German and Austrian parties, which are heavily dependent on the Soviets for material support, are resisting the Italian arguments. In contrast, the British Communists have lined up solidly behind the Italians.

The French Communist Party helped the Italians organize the conference, but wants to stop short of actions that would appear to challenge Moscow's preeminence in the international movement. Nevertheless, the French are prepared for unity on certain key issues, including labor affairs and the desirability of exerting combined pressure on the EC. The French party's acceptance of the Italian views represents a major step forward in cooperation between the two parties, despite their divergence on broader issues.

(continued)

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

The Soviets have so far given the conference only passing notice, and Moscow probably shares the misgivings expressed by the French, Austrian, and West German parties. The Soviets may even have encouraged the French to participate, in hopes that they would act as a brake on the Italians.

25X1 25X1

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

WORLD PEACE CONGRESS: The Middle East and Chilean problems are likely to dominate the World Peace Congress, which opens tomorrow in Moscow.

The one-week session will be the tenth such gathering sponsored by the Communist-front World Peace Council. The dates for the congress were fixed last summer, presumably with an eye toward generating support for Soviet objectives at the concurrent Conference on Security and Cooperation in Europe at Geneva. Subsequent developments in Chile and the Middle East, however, probably will draw much of the delegates' attention. The Soviet press has announced that Brezhnev has been invited to address the first meeting, a good indication he will do so.

Some 3,000 "non-governmental" delegates from 98 international groups and 130 countries are expected to be on hand. The Soviets claim the Chinese were invited but have not responded. The head of the Soviet committee for the congress has told the US Embassy in Moscow that special efforts were made to attract prominent "non-socialist" organizations, and that representatives of some UN agencies and the World Council of Churches would be present.

The USSR is firmly in control of the congress, although at least one "non-socialist" attendee, Sean McBride of Amnesty International, already has raised the issue of Soviet treatment of dissidents at preliminary work sessions. The congress will not be open to the public, and no votes will be taken during the meetings. Documents already drawn up will be summarized orally and adopted by "consensus," as will the final communiqué.

25X1

٥٤٣

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

FOR THE RECORD*

[redacted] 25X1

China - North Vietnam: A trade agreement and a protocol on Chinese economic aid was signed late last week, completing negotiations for aid and trade next year. Such agreements have been concluded annually since 1970, and have been heavily weighted on the side of military aid. This presumably is no longer the case, although the announcement was not specific. [redacted]

25X1

[redacted] 25X1

Austria: Gains by the opposition People's Party in one of two provincial elections held last Sunday will give this center-right party as many seats in the upper house of parliament as the ruling Socialists. As a result, the People's Party will be able to delay enactment of legislation up to eight weeks. The election outcome was determined by the attractiveness of local personalities, rather than by such issues as Austria's recent capitulation to Arab terrorists. The Socialists improved their hold on Vienna, the locale of the second contest.

25X1 [redacted]

These items were prepared by CIA without consultation with the Departments of State and Defense.

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6 25X1

25X1 Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

Top Secret

Top Secret

Approved For Release 2004/07/08 : CIA-RDP79T00975A025500010002-6

ority NND969032
By JW NARA Date 8/2007

EXDIS Files

(2)

DEPARTMENT OF STATE 7320140

BRIEFING MEMORANDUM

S/S MSO

SECRET/~~EXDIS~~ HJP 4/26/99

10/24/73 OCT 24 1973

TO : The Secretary

FROM: INR - Ray S. Cline

Dist to:
AF
EUR
IO
INR
PM
EXDIS File
(leb)

Cease-fire Problems

Even if the major combatants stop shooting, this cease-fire appears much more precarious than its predecessors.

Difficult Geography. With two Egyptian salients east of the Canal and one Israeli salient west of the Canal, in addition to possible Egyptian enclaves inside the Israeli salient, the cease-fire on the Suez front will be extremely difficult to police. Israeli violations of the October 23 cease-fire -- and possibly the October 24 cease-fire -- appear to have reflected an effort definitively to isolate the Egyptians' southern salient. With their forces on the east bank reportedly running short of supplies, the Egyptians will be under acute pressure to reopen their two main supply lines from the Nile Delta region to Suez and Isma'iliyyah through Israeli lines.

Insufficient Observers. To police the chaotic situation on the Suez and Golan fronts, UNTSO can muster about 200 observers. This force will have great difficulty in preventing a breakdown of the cease-fire unless all parties act in good faith. Given the political pressures in Cairo and Tel Aviv, efforts to encroach at strategic points may well continue.

Differing Motivations for Accepting the Cease-fire. The cease-fire intervened just as Israel appeared to be well on the way to fragmenting the Egyptian forces on the west bank and isolating those on the east bank. Apparently, Israel halted its victory drive only out of deference to Washington and has no real interest in letting Cairo get off "so lightly." With his army on the ropes, Sadat seems to have grasped at the cease-fire as a chance

POL 27-14 ARAB-ISR

SECRET/~~EXDIS~~

GDS -- Declassified December 31, 1981

MICROFILMED BY S/S-I

INR - Ray S. Cline

for his forces to catch their breath, to reorganize, and to integrate the materiel delivered by the Soviet resupply effort, so that he will be in better shape for the next round.

The Syrians did not seem so eager for the truce, probably because Sadat acted without consulting them and because they enjoy a stronger defensive position than the Egyptians. However, the Syrian leadership is going along, even though a special problem is posed by its Iraqi "allies." Although the Iraqis performed poorly in the fighting, they have political designs on Syria, and their home territory is far enough from Israel so that they may toy with the idea of trying to embarrass Asad by sabotaging the cease-fire. Sabotage is certainly to be expected from the Palestinian fedayeen, who have nothing to gain from an end to the fighting.

Contradictory Interpretations of the Cease-fire. Having turned the tide of battle, Israel seems determined to hold its present positions until all prisoners are exchanged, and until the Arabs have embarked on direct negotiations. Meanwhile, Sadat is telling his allies and his own people that he has Soviet assurances that the cease-fire is tied to early Israeli moves toward total withdrawal, prior to any diplomatic negotiations. Although his propaganda has concealed the magnitude of Israel's recent military successes, his armed forces already know the truth of the military situation, and reports suggest that they suspect the real nature of the cease-fire. The Arab world will soon realize that there will be no automatic Israeli withdrawal, and that Sadat's and Asad's glorious reassertion of Arab dignity has suddenly turned into another crushing defeat. Iraq, the fedayeen, and probably Qadhafi will not be shy about driving this message home.

At this point, Sadat at least will be in a very difficult political position. His alternatives may be reduced to resuming hostilities or stepping down, although he might have a way out if he can argue credibly that the imposition of irrestible pressure by the two superpowers produced the new situation.

SECRET/EXDIS

Drafted: INR/RNA:CFJones
x21056: 10/24/73
Concurrence: INR - Mr. Mark

CONFIDENTIAL

October 24, 1973

6325

Secretary Kissinger requests that Mr. Ismail pass the following urgent communication from President Nixon to President Sadat:

"I have just learned that a resolution may be introduced into the Security Council this evening urging that outside military forces -- including those of the US and the USSR -- be sent to the Middle East to enforce the ceasefire. I must tell you that if such a resolution is introduced into the Security Council it will be vetoed by the United States for the following reasons:

"--It would be impossible to assemble sufficient outside military power to represent an effective counterweight to the indigenous forces now engaged in combat in the Middle East.

"--Should the two great nuclear powers be called upon to provide forces, it would introduce an extremely dangerous potential for direct great power rivalry in the area.

"It is our view that an effective implementation of the ceasefire already called for by the Security Council would be by the rapid introduction of United Nations observer personnel. We strongly support such a move.

CLASSIFIED BY FRANK WISNER
SUBJECT TO GENERAL DECLASSIFICATION
SCHEDULE OF EXECUTIVE ORDER 11652
AUTOMATICALLY DOWNGRADED AT TWO-
YEAR INTERVALS AND DECLASSIFIED ON
DECEMBER 31, ____________

CONFIDENTIAL

POL 27-14 ARAB-ISR

OEA

DECLASSIFIED
Authority 969032
By NARA Date 11-7-00

"Mr. President, the United States stands ready to move rapidly toward a political solution to the tragic problems that have made peace in the Middle East such a tenuous thing. But we are equally intent upon avoiding an unnecessary confrontation which would but make more difficult and dangerous an already extremely complex situation."

S:LSE:ml

EO 12958 3.4(b)(1)>25Yrs
(C)

SECRET/SENSITIVE

Rec'd [redacted] on 10/27/63 at 7:12PM

[redacted]

Declassified and Approved for Release
by the Central Intelligence Agency
Date: 9/9/2012

MEMORANDUM FOR: The Honorable Henry A. Kissinger
Assistant to the President for
National Security Affairs

SUBJECT: Message for the President from
President Sadat

EO 12958 3.4(b)(1)>25Yrs
(C)

1. The following message No. 10, marked very urgent, from President Sadat to President Nixon [redacted]

"In accordance with Dr. Kissinger's message to Mr. Hafiz Ismail on October 27th, informing him of Israel's acceptance in toto of the Egyptian position with respect to the Israeli proposals conveyed through the United States, the Egyptian representative proceeded at the agreed time towards the meeting place agreed upon.

"Up till now -- 1730 Cairo local time -- the Egyptian party is being held by Israeli troops at a distance of 15 kilometers from the site of the rendezvous and prevented from proceeding under the pretext that these Israeli troops have received no orders to let them proceed.

"On the other hand, elements of the International Force are since noon today stopped outside the city of Suez prevented from entering the city.

"Thus, while the Egyptian side has kept to its word, the Israeli side is still resorting to dilatory methods and reneging its commitments in the hope of allowing itself time to achieve more territorial gains which it imagines are within hand.

EO 12958 3.4(b)(1)>25Yrs
(C)

NLNS
Mandatory Review
Case NLNS 01-15
Doc. 8 2pages

[redacted]

[redacted]

SECRET/SENSITIVE

"Such actions destroy any basis for confidence in Israeli commitments and constitute a precedence of the methods Israel intends to resort to in the face of Egypt's good faith.

"I therefore request you to take a firm and clear stand with respect to these continued Israeli methods of deceit.

"I am informing the Soviet Union of the contents of this message."

EO 12958 3.4(b)(1)>25Yrs
(C)

وثيقة انسحاب إسرائيل من طابا

The Governments of Egypt and Israel,

Reaffirming their adherence to the provisions of the Treaty of Peace of 26 March 1979, and their respect for the inviolability and sanctity of the permanent boundary between Egypt and Israel, which is the recognized international boundary between Egypt and the former mandated territory of Palestine,

Recognizing as final and binding upon them the Award of 29 September 1988 of the Arbitral Tribunal established by the Compromis of 10 September 1986,

Having mutually located the recognized international boundary between boundary Pillar 91 and the Gulf of Aqaba,

Have agreed as follows:

1. The permanent boundary between Egypt and Israel, as defined in Article II of the Treaty of Peace, meets the Gulf of Aqaba at the point marked by the two governments on the ground, as recorded in Annex A.

2. On or before noon, March 15, 1989, Israel will withdraw behind the recognized international boundary.

For the Government of Egypt   For the Government of Israel

Witnessed by:

For the Government of the United States of America

Dated Feb. 26, 1989

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

١- الوثائق :

أ- الوثائق غير المنشورة:

○ الوثائق غير المنشورة باللغة العربية :

■ دار الوثائق القومية :

وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد :

- الجهود الدبلوماسية لوزارة الخارجية عقب حرب يونيو ١٩٦٧ في المنظمات الإقليمية والدولية؛ لإيجاد حل سلمي للصراع وعودة الأراضي المحتلة، ومساعي الدول الكبرى ، الكود الأرشيفي ، ٧٨٠٤٩٤٦٣ ٠٠، ٧٨٠٤٩٧٦١ ٠٠، ٧٨٠٥٠٣٥٨ ٠٠، ٧٨٠٤٩٣٠٨ ٠٠، ٧٨٠٥٠٣٥٨ ٠٠ .
- النشرات الإدارية لوزارة الخارجية، النشرة الإعلامية، بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٢، الصحف الإسرائيلية (و.أ.ف. تل أبيب ١.٧) بشأن تعليقاتها على الحكومة الجديدة وتعيين مراد غالب وزيرا للخارجية خلفا للسيد محمود رياض ، الكود الأرشيفي ٤٤٤٤.٤ .
- الإعداد للحرب وتشكيل لجنة المعركة لإعداد الدولة للحرب والإجراءات والتدابير المتعلقة بالوزارة فيما يخص إعداد الجبهة الداخلية للمعركة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٢٠ أبريل ١٩٧٢، الكود الأرشيفي ٠٤٣٩٥٦ - ٠٠٧٨، سري للغاية وعاجل جدا .
- توجيهات وزارة الخارجية لبعثاتها بالخارج للإقلال من مطالبها وجعلها في أضيق الحدود ولأقصى الضرورات، نظرا للظروف التي تجتازها البلاد، بتاريخ ٧ نوفمبر١٩٧٣، الكود الأرشيفي ٠٤٤٣٧٥ – ٠٠٧٨،
- دور البنك المركزي المصري في إصدار سندات الجهاد التي تخصص حصيلتها لتمويل احتياجات القوات المسلحة والأمن القومي بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٧٢، الكود الأرشيفي ٠٤٣٩٥٦ - ٠٠٧٨، سري للغاية وعاجل جدا .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠، بشأن سفر السيد محمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية والوفد المرافق له، إلى كل من ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٠، الكود الأرشيفي ٠٤٤٣٧٤- ٠٠٧٨،

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعيين السيد / سعد الدين حمدي مرتضى، السفير بديوان عام الخارجية، سفيرا فوق العادة مفوضا لدى حكومة إسرائيل، صدر برئاسة الجمهورية في ٥ فبراير ١٩٨٠، الكود الأرشيفي ٠٤٤٣٧٤- ٠٠٧٨،.

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن نقل السيد السفير / محمد سميح أنور ، السفير فوق العادة المفوض لدى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى ديوان عام وزارة الخارجية، اعتبار من ٢ يناير ١٩٨٠ ، صدر برئاسة الجمهورية بتاريخ ٧ فبراير ١٩٨٠، الكود الأرشيفي ٠٤٤٣٧٤- ٠٠٧٨ .

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تخصيص الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة بسيناء والموضحة على الخريطة المرفقة لإنشاء قرية " ميت أبو الكوم الجديدة" ، بناء على قرار السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٨٠ ، الكود الأرشيفي ٠٤٤٣٧٤- ٠٠٧٨ .

- **وزارة الدفاع ، وثائق هيئة البحوث العسكرية لفترة الإعداد والتخطيط لحرب أكتوبر.**

- ملف الوثائق العسكرية للعمليات التعرضية الخاصة بالقوات المسلحة خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧١ [العملية ٤١، العملية الدفاعية ٢٠٠ ، العملية المآذن العالية] عام ١٩٧٠ - ١٩٧١، خطط العمليات والمذكرة الإيضاحية والوثائق المكملة لها ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، فرع التخطيط ، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية المصرية، القاهرة ١٩٨١ .

- ملف الوثائق العسكرية للعمليات جرانيت ، خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، يوليو ١٩٧١ .

- ملف الوثائق العسكرية للعمليات التعرضية جرانيت ٢ المعدلة [التي نفذت في حرب أكتوبر ١٩٧٣] – الجزء الأول [التخطيط للحرب] – خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، مجموعة الخطط المكملة لخطة العملية ، هيئة عمليات القوات المسلحة فرع التخطيط ، مارس ١٩٧٣ ، حفظ عام ١٩٨١ .

- ملف وثائق العملية جرانيت ٢ المعدلة (حرب أكتوبر ١٩٧٣)، وثيقة اختيار أنسب

توقيتات الهجوم، هيئة عمليات القوت المسلحة، وزارة الحربية المصرية، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية، ١٩٨١ .

- ملف وثائق إدارة المهندسين العسكريين للإعداد للحرب، التخطيط للعملية جرانيت، المعدلة، وثائق إعداد مسرح عمليات القوات المسلحة / إدارة المهندسين، وثائق حرب أكتوبر ٧٣ ،١٩، حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية، القاهرة ١٩٨١ .
- وثيقة تقدير موقف إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع للعملية جرانيت ٢ المعدلة إدارة المخابرات الحربية، حفظ عام ١٩٨١ .
- فرع المعلومات، دراسة الأحزاب السياسية في إسرائيل، حفظ أرشيف إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع / وزارة الدفاع / فرع الاستطلاع، القاهرة ١٩٨٤ .

المصدر: عبد الرحمن الهواري، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الجولات العربية الإسرائيلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، في فلسفة العلوم العسكرية، تاريخ عسكري واستراتيجية عسكرية، أكاديمية ناصرالعسكرية العليا، كلية الحرب العليا ١٩٨٨.

- **مجلس الشعب**

- محاضر جلسات مجلس الشعب خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) .
- الاتحاد الاشتراكي، اللجنة المركزية، الجلسة الرابعة والعشرون، بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٧٠، المجلد الخامس .

- **الوثائق غير المنشورة باللغة الأجنبية :**

الوثائق البريطانية :

- British Dacuments on Foreign office , vol 13 . No , 371 / 53344 , police report that the arrested youth has confessed to the murder of Amin Osman , telegram no 26 , from lord killearn , 6 / 1 / 1946 .
- The National Archives, Foreign and Commonwealth Office, London, Confidential File, Egypt, , Vists of Vice - President Mubarak of Egypt, Vol., Prem 19 / 451 , May 1979 .

الوثائق الأمريكية :

- The Secretary of State , Washington, Memorandum for The President,No., 157 a, subject; Visit of Anwar Al- Sadat, President of U.A.R. National Assembly, February 21, 1966 .
- Central Intelligence Agency,United States of America, Memorandum to Holders of NIE 36.1-66 The Outlook for the United Arab Republic, May 19, 1966 .

ب - الوثائق المنشورة :

- الوثائق المنشورة باللغة العربية :

- الأرشيف المصري، مصر في قلب المعركة، من وثائق حرب أكتوبر في الأرشيف المصري، [سلسلة دراسات وثائقية، ١٠]، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، إعداد عبدالواحد النبوي [القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ط١، ٢٠١٣] .
- الأرشيف المصري، مصر في قلب المعركة، من وثائق حرب أكتوبر في الأرشيف المصري، ج٢ [سلسلة دراسات وثائقية، 15]، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، إعداد عبدالواحد النبوي [القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ط١، ٢٠١٦].
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ - ٩٨٠)، المجلد الرابع : البناء السياسي ، [القاهرة : مطابع دار المعارف، ١٩٨٥] .
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ - ١٩٨٠)، المجلد الخامس : البناء الاقتصادي ، [القاهرة : مطابع دار المعارف، ١٩٨٥] .
- تحقيقات لجنة أجرانات، انتصارات أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، وثائق القيادة السياسية، ترجمة، منى ناظو وآخرون، إشراف، إبراهيم البحراوي [القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ط١، ٢٠١٤] .
- تحقيقات لجنة أجرانات، انتصارات أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، وثائق القيادة العسكرية، وثائق وزير الدفاع وقادة الأفرع والجبهة السورية، ترجمة، يحي عبد الله وآخرون، إشراف، إبراهيم البحراوي [القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ط١، ٢٠١٦].
- خطب وأحاديث وتصريحات الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات] .
- مجلس الأمة: الفصل التشريعي الثاني للاجتماع غير العادي (في دور الانعقاد العادي الثالث) الموافق ١٤ مايو ١٩٧١، مضبطة الجلسة الخاصة .
- مجلس الشعب : مضابط الجلسات خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨١) ، [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية].
- مبادرات السلام التي قام بها السادات [القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٧] . تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل القاهرة ١٩٨٣ .
- وثائق حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، إعداد ويليام بير ، ترجمة ، خالد داود [القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١ ٢٠٠٤] .

الوثائق المنشورة باللغة الأجنبية:

الوثائق الأمريكية :

- American Foreign Relation 1973 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P . [eds.] , a Council on Foreign Relations Book , New York University Press , 1976 .

- American Foreign Relation 1975 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , the United States in World Affairs , Stebbins , Richard P .. & Adam , Elaine P . [eds.] , a Council on Foreign Relations Book , New York University Press , 1977 .

- CIA, National Intelligence Dally Cable,CG NIDC 73 / 204c , Arab States - Israel ; Cease - fire takes effect, October 24, 1973.

- CIA, National Intelligence Dally Cable,CG NIDC 73 / 204c , Arab States - Israel ; Egyptian- Israeli Cease - fire violation on both fronts,7 November, 1973 .

- CIA, National Intelligence Dally Cable,CG NIDC 73 / 204c , Arab States - Israel ; Disagreements at Egyptian- Israeli meeting at Kilometer 101 Onthe Cairo - Suez road, November 13, 1973 .

- CIA, National Intelligence Dally Cable,CG NIDC 77 / 069c ,Egypt; Egyption Foreign Minister Fahmi, March 25 , 1977 .

- CI.A ,National Intelligence Daily Cable, CG NIDC 78/ 030 C, China - Egypt ; Support for Sadat, February 6, 1978 .

- The Nation Archives, The White House, Washington, Reproduced at The National Security, Indications of Arab Intentions to Initiate Hostilities, In 15 May 1973 .

- The National Archives, Memorandum Of Conversatio, Mr. Muhammed Hafez Ismail, Egyption Presidential Adviser for National Security Affairs, and Dr. Henry A.,Kissinger, Assistant to the President for National Security Affairs . May 20 , 1973.

- The National Archives, from Brant scowcroft, to Secretary Kissinger , Israel wanted the urgent help of The US. in trying to head off hostilities , October 5, 1973 .

- The National Archives, Report to The President Nixon from Secretary Kissinger , At 6:00 A.M. this morning I was notified the Israel have what they consider to be hard informatin the Egyptians and Syrians were planning to lanch acoord inated attack within six hours , October 6, 1973.
- The National Archives, Department of State Operations Center , Midddle East Task Forcs Situation Report # 8 , Situation in the Midddle East, as of 2300 hours (EDT,oct.7,1973) Military Situation .
- The National Archives, The White Hous, Washington, Memorandom of conversation , Henry A. Kissingere, Secretary of State General Brent Scowcroft, deputy Assistant to the President for National Securety Affairs, Ambassador Simcha Dinitz of Israel, The Map Room, The White House, October 9, 1973 .
- The National Archives, Memorandum fo Conversation, Henry A. Kissinger, Chinese Ambassador Huang Shanan, situation in Middle East, Secretary Kisssinger's Whit House Office, October 6, 1973 ; Memorandum of Conversation, Henry A. Kissinger, Ambassador Simcha Dinitz of Israel , Secretary's Office, Departmient of State, October 7, 1973.
- The National Archives, Memorandum of Conversation, Henry A. Kissinger, Ambassador Simcha Dinitz of Israel , October 9, 1973.
- **Nation Security Council, Memorandum for** Secretary Kisssinger, from Wiliam B. Quandt, Middle Eastern Issues, October 9, 1973.
- The National Archives, Memorandum, from Minister ounselor Juli M.Vorontsov, to Major General Brent Scowcroft, USAF,Deputy Assistant to the President for National Security Affairs, The Soviet Union adoption of Cease - Fire resolution in the Security Council, October 10, 1973 .
- The National Archives, Department Of State Operations Center, Middle East Task Force Situation Report # 32, Situation Report in Middle East, oct. 15, 1973 .
- Gerald R. Ford Presidential Liprary and Museum , Administered by National Archives and Records Administration, The White Housw, Washington, Scanned From The Kissinger (Box 4 - Auguust 21 - September 1, 1975, Proposed Main Elements of Agreement between Egypt and Israel.
- Gerald R. Ford Presidential Liprary and Museum , Administered by National

Archives and Records Administration, The White House, Washington, Scanned from the Kissinger Reports on USSR, China, and Meddle East Discussions (Box 4 - Auguust 21 - September 1, 1975, Sinai Diseng Agreement, Agreement - Document No 1, Vol. 1, at the Gerald.R. Fored Presidential Library, Egypt -Israel Agreement, September 1, 1975

- The White House, Washington, Department of State, Gerald R. Ford President Library and Museum, Letter, from President Sadat for The President Gerald R. Ford, September 1, 1975.

٢- المذكرات والذكريات :

مذكرات باللغة العربية :

- أحمد أبو الغيط : شاهد على الحرب والسلام [القاهرة : دار نهضة مصر، ط١، ٢٠١٣] .
- أحمد إسماعيل : مشير النصر، تحرير، مجدي الجلاد [القاهرة : دار نهضة مصر، ط١، ٢٠١٣] .
- إسماعيل فهمي : التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ط١، ١٩٨٥] .
- أشرف غربال : صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا : الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١، ٢٠٠٤،] .
- إيلي زعيرا : مذكرات رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية ، حرب يوم الغفران الواقع يحطم الأسطورة ، مترجمة توحيد مجدي [القاهرة : المكتبة الثقافية ط١ ١٩٩٦] .
- أرييل شارون : مذكرات أرييل شارون، ترجمة أنطوان عبيد [بيروت : مكتبة بيسان، ط١، ١٩٩٢] .
- جولدا مائير : الحقد ، ترجمة منير بهجت وسمية أبو الهيجا [بيروت : دار المسيرة ، ط٢، ١٩٨٨] .
- جيهان السادات : شاهدة على عصر السادات [القاهرة : دار الشروق ط١ ٢٠٠٢] .
- جيمي كارتر : الحفاظ على الإيمان ، ترجمة شبيب بيضون [بيروت : دار الفارابي، ط١ ، ١٩٨٥] .
- دافيد اليعازر : مذكرات دافيد إليعازر، ترجمة رفعت فودة [القاهرة : دار المعارف د : ت] .
- سايروس فانس : خيارات صعبة [بيروت : المركز العربي للمعلومات ط٢ ، ١٩٨٤] .

- سعد الدين الشاذلي : حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي ط٢ ١٩٨٠] .
- عبد المنعم خليل : حروب مصر المعاصرة ، من أوراق قائد ميداني [القاهرة : دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٠] .
- عبد المنعم واصل : الصراع العربي - الإسرائيلي [القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٢] .
- عيزرا وايزمان : الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل، ط١، ١٩٨٤] .
- فينو جرادوف : ذات يوم في مصر [القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٢] .
- كمال حسن على : محاربون ومفاوضون [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١ ، ١٩٨٦] .
- كمال حسن على : مشاوير العمر : أسرار وخفايا ٧٠ عاماً من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة [القاهرة : دار الشروق ط٢ ، ١٩٩٤] .
- محمد أنور السادات : البحث عن الذات : قصة حياتي [القاهرة : المكتب المصري الحديث، ط١ ، ١٩٧٨] .
- محمد حسن الزيات : قطوف من مذكرات محمد حسن الزيات ، إعداد سمير فراج [القاهرة : دار الفكر الحديث، ط١، ١٩٩٣] .
- محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة النشر، ط١ ، ١٩٨٧] .
- محمد عبد الغني الجمسي : حرب أكتوبر [باريس : المنشورات الشرقية، ط١، ١٩٨٩] .
- محمد فوزي : حرب الثلاث سنوات ج١ [القاهرة : دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٦] .
- محمد فوزي : استراتيجية المصالحة ج٢ [القاهرة : دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٦] .
- محمد صادق : حياد الجيش لحسم الصراع على السلطة [جريدة الشعب مايو - يوليو بتاريخ ١٨ مايو، ١٩٨٢] .
- محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨ [القاهرة : دار المستقبل العربي، ط٣ ، ١٩٩٢] .
- محمود رياض : الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل [القاهرة : دار المستقبل العربي ط١ ١٩٨٦] .

- مراد غالب : مع عبد الناصر والسادات : سنوات الانتصار وأيام المحن [القاهرة : مركز الأهرام، ط ١، ٢٠٠٠] .
- موشي ديان : يوميات قادة العدو: الفاشية ، مترجمة جوزيف صغير [بيروت : دار المسيرت، د . ت] .
- موشي ديان : رؤية شخصية للمباحثات المصرية الإسرائيلية [القاهرة : وزارة الإعلام الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة رقم ٧٦٤ مطابع الأهرام التجارية، د . ت] .
- موشيه ساسون : مذكرات أخطر سفير إسرائيلي في مصر : ٧ سنوات في بلاد المصريين [دمشق: دار الكتاب العربي ط ١ ١٩٩٤] .
- هنري كيسنجر : سنوات البيت الأبيض ج٤ [١٩٦٨ - ١٩٧٣] مترجمة خليل فريحات [دمشق : دار طلاس، ط٥، ١٩٩٦] .

- **مذكرات باللغة الإنجليزية :**

- Richard Nixon ; The Memoirs of - Richard Nixon [New York . Simon and Schuster and Schuster, 1978] .
- Henry Kissinger; Years of upheaval , Boston . Little Brown , l Years of Renewal , [The concluding volume of his memoirs] New York : Simon and Schus per , 1999 .
- Chaim Herzog , The Arab – Israeli Wars : War and Peace in The Middle East , New york ; Random House , 1982 .

٣- **الدوريات :**

- **الدوريات باللغة العربية :**

- الجريدة الرسمية (١٩٧١ - ١٩٨٠)
- النشرة التشريعية (١٩٧٤- ١٩٨٠)
- **جريدة أخبار اليوم (١٩٧١ - ١٩٨١)**
- **مجلة السياسة الدولية (١٩٧٣ - ١٩٨١)**
- جريدة الأهرام (١٩٧٠ - ١٩٨٠)
- **مجلة آخر ساعة (أعداد متفرقة)**
- جريدة الجمهورية (أعداد متفرقة)
- مجلة أكتوبر (أعداد متفرقة)
- جريدة روزاليوسف (١٩٩٢- ١٩٩٩)
- مجلة أم القرى (١٩٧٣)

■ **الدوريات باللغة الأجنبية :**

- The times (London,1973 & 191974) .
- New York Times (Washington,1973- 1975) .
- The Washington Post (Washington, 191973- 1975) .

٤- الرسائل العلمية :

أ- الرسائل العلمية باللغة العربية:

■ أميرة الشنواني : سلاح البترول ودورة في حرب أكتوبر ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٠ .

■ عبد الرحمن الهواري، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الجولات العربية الإسرائيلية، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم العسكرية، تاريخ عسكري واستراتيجية عسكرية، أكاديمية ناصرالعسكرية العليا، كلية الحرب العليا ١٩٨٨.

■ محمد محمود يوسف، الجولات العربية الإسرائيلية وأثرها على المنطقة، رسالة زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الحرب العليا ١٩٨٤ .

■ نجوى حسانين عبد اللطيف، الجيش المصري ودوره في الحياة السياسية (١٩٥٢ - ١٩٧٣)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ٢٠١٣ .

ب - الرسائل العلمية باللغة الأجنبية :

- Adel Georges, Bassilios, El Infitah El Iqtisadi; Egypt 's New Economic, Open Door Policy, Master of Arts, Department of Economics and Political Science, McGill University Montreal, 1978,
- Dina, Craissati , The Political Economy of Nasserism and Sadatism ; The nature of the state in Egypt and its Impact on economic strategy, PhD.,Department of Political Science, McGill University, Montreal, 1989.
- Melanie Freeman, Islamic Milltants In Sadat Egypt, 1970-1981, Master of Ans, McGill University Montreal, 1992.

الندوات والمؤتمرات العلمية :

- الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، خلال الفترة ٢٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ ، جامعة القاهرة ١٩٧٥ .
- وزارة الدفاع، الندوة الاستراتيجية، حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما، المحور العسكري، لواء أ.ح / حسن الجريدلي، إعداد الدولة للحرب، حلقة النقاش ٣-٥ أكتوبر ١٩٩٨ [القاهرة : وزارة الدفاع، إدارة الشئون المعنوية، ط ١٩٩٨] .
- مركز بحوث الشرق الأوسط ، الندوة العلمية ، حرب أكتوبر "صناع الانتصار"، حلقة النقاش وشهادة بعض قادة حرب أكتوبر ١٩٧٣، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦ .

محاضر النقاش البحثي والمادة التسجيلية

- محضر نقاش بحثي مع قائد الجيش الثاني الميداني أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ اللواء أركان حرب عبد المنعم خليل، بمنزله بأرض الجولف، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ .
- محضر نقاش بحثي مع رئيس الوزراء السابق الدكتور عبد العزيز حجازي بمقر نقابة الصحفيين، بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٤ .

ثانيا : المؤلفات والدراسات :

المراجع باللغة العربية :

- أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو : الجيش في السلطة ، ج ٢ [القاهرة : دار الموقف العربي ، د. ت].
- أنيس منصور، من أوراق السادات [القاهرة : دار المعارف، ط٣، ٢٠٠٩] .
- أمين محمود عطايا، حول الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية [الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ١٩٩٨]
- أمين هويدي : الفرص الضائعة [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط١ ١٩٩٢] .
- أمين هويدي : أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف [بيروت : دار الطباعة والنشر ط١ ١٩٧٥] .

- إنجي محمد جنيدي، حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، [القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط١، ٢٠١٣] .
- إيتي بارون، الأبحاث الاستخباراتية، عرض، حسام رشاد [القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، قطاع المعلومات والبحوث والترجمة، ٢٠١٥] .
- إيان بلاك ، بيتي موريس : حروب إسرائيل السرية ، تاريخ الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية ، ترجمة عمار جولاق ، عبد الرحيم الفرا [عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٢] .
- السيد أمين شلبي : الوفاق الأمريكي السوفياتي [١٩٦٣ - ١٩٧٦] ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٩٨١].
- الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥ [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٥] .
- باتريك سيل : الأسد ، الصراع في الشرق الأوسط [بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٧] .
- تريفور . ن . دوبوي، النصر المحير [القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، رقم ٧٦٨] .
- جان كلود جيبوه، الأيام المؤلمة في إسرائيل [القاهرة : الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، كتب مترجمة، رقم ٧١٣] .
- جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، حرب أكتوبر [القاهرة : الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٩] .
- جمال شقرة، الدبلوماسية السرية الأمريكية ومصر، [القاهرة : مركز تاريخ مصر المعاصر، مجلة مصر الحديثة العدد ٨ ، ٢٠٠٩] .
- جورج و بول، دوجولاس ب . بول، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمية : التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ ١٩٤٧ حتى الآن، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر و التوزيع، د . ت] .
- جوزيف فينكليستون ، السادات وهم التحدي، ترجمة عادل عبد الصبور [بيروت : الدار العالمية للكتب والنشر، ١٩٩٩] .

- حسن البدري، حرب رمضان : الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة [القاهرة : الشركة المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٤] .
- حمدي زكي شعراوي، حرب الاستنزاف، رؤية مشارك [القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط ١، ٢٠١٣]
- زئيف شيف، زلزال في أكتوبر " حرب يوم عيد الغفران" إعداد مركز البحوث والمعلومات [تل أبيب : مطبعة حبتسيلت هرتسليا، ط٢، ١٩٧٤] .
- سمير عبده، التحليل النفسي للسادات [القاهرة : دار الكتاب العربي ط١، ١٩٩٦] .
- سعد الدين إبراهيم، رد الاعتبار للسادات [القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩] .
- سعد الدين إبراهيم وآخرون : مصر والعرب ١٩٦٧ - ١٩٨٢ [القاهرة : مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، ط١ ،١٩٨٤] .
- شموئيل جوردون، ثلاثون ساعة في أكتوبر، عرض كتاب غير منشور [القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، بدون رقم] .
- طه المجدوب، سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٩] .
- طه المجدوب، هزيمة يونيو حقائق وأسرار [القاهرة : دار الهلال، د . ت].
- عبد الخالق لاشين، مصريات في الفكر والسياسة [القاهرة : سينا للنشر، ط١، ١٩٩٣] .
- عوزي بنزيمان، شارون، بلدوزر الإرهاب الصهيوني، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل، ط ١،١٩٩٦] .
- فاتن عوض، السادات: ٣٥ عامًا على كامب ديفيد [القاهرة: مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، ط٣، ٢٠١٣] .
- ف.م. فينوجرادوف، ذات يوم في مصر، ترجمة علي فهمي عبد السلام [القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٢] .
- محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات [القاهرة : الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨] .
- محمد الطويل، وزارة أكتوبر [القاهرة : دار ثابت للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠].

- محمد حسنين هيكل : أكتوبر ٧٣ ، السلاح والسياسة [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣] .
- محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل : لمواصف الحرب ولمواصف السلام ج٣ [القاهرة : دار الشروق، ط٤، ١٩٩٦] .
- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات [القاهرة: شركة المطبوعات للنشر، ط٧، ١٩٩٣] .
- موسى صبري، السادات الحقيقة والأسطورة [القاهرة : المكتب المصري الحديث، ط١، ١٩٨٥] .
- هيلين كارتر وانكوس : السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ١٩٥٥ – ١٩٧٥ ، ترجمة عبد الله اسكندر [بيروت : دار الكلمة العربية ط٢ ، ١٩٨٣] .
- وليام . ب . كوانت : عقد من القرارات الحاسمة ، ترجمة هيئة الاستعلامات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات د. ت] .
- وليام . ب . كوانت : عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١٩٩٤] .
- ويليام بيير : أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، ترجمة خالد داود [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١ ، ٢٠٠٤] .
- يشعياهو بن فورات وآخرون، التقصير، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١،١٩٨٦] .
- يفجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الأوسط، ترجمة نبيل رشوان [القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط٢، ٢٠١٦] .

المؤلفات والدراسات باللغة الأجنبية :

- Alvin ,Rubinstein . Z, The Arab – Israeli Conflict , Perspectives New York : Praeger, 1984.
- Ali E. Hellal Dessouki., Policy making in Egypt , Acase Study of the open-door Economic policy , Social problems, Cairo ; American University in Cairo 1981 .
- David Hirst, and lrene Beeson, Sodat , London : Faber and Faber , 1981 .
- Dawisha , Karen, Soviet Foreign Policy Toward Egypt . London : The Macmillan

Press , 1979.

- Dawisha A. I , Egypt in the Arab World ; the Elements of Foreign Polcy , London ; The Macmillan Press LPD. 1976.
- David, Lesch W., The Middle East and the United States : Ahisterical and Political Reassessment , Oxford ; Westview press , 1996.
- Doreeen, Kays, Frogs and Scorpions : Egypt , Sadat and the Media . London : Frederick Muller limited , 1984 .
- Felipe Armesto, Fernandez, Sadat and His Statecraft . London : Kensal Press 1982 .
- Galal , El Rashidi, The Arabs and The World of the Sevenities , Vikes publishing House Pvt . LTD , 1977 .
- Ghali , Shoukri , Egypt ; Portrait of A President , London ; Zed Press , 1981
- Heffernan , Patrick O . Mass Media and America Foreign Policy : Insider Prspectives on Global Journalism and Foreign Policy Process , Ablex Publishing Corporation 1991 .
- Hopwood, Derek , Egypt politiecs and society (1945_81) London : George Allen Sunwin,1982.
- Israeli , Raphael R . The Public Diary of President Sadat , Part one, the Road to War (October 1970 – Ocpober 1973) .
- Israeli , Raphael R . The Public Diary of President Sadat , Part two, the Road to Diplomacy : The continuation of War by other means (November 1973 – Mag 1975) . Leiden , E . G . Brill , 1979 .
- John, Waterbury, Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Tow Regimes , Princeton University Press , 1983 .

John Norton,Moore , The Arab – Issraeli Conflict ; vol.111 ,Documents , Princeton University press , 1974 .

- John, Spanier, Games Nations Play : Seventh Edition . Congressional Quarterly Inc, 1990 .
- Laura , Zittrain , Eisenberg , Negotiating Arab – Israeli Peace ; Pattern , Problems , Possibitites ,Indiana University Press 1982 .
- Mark ,Cooper , The Transformation of Egypt , London : Crom Helme , 1982.
- Marvin , Kalb and Bernard Kalb , Kissinger . Boston : little , Brown and co , 1974 .
- Michael , Brecher , Decisions in Crisis: Israel, 1967 and 1973 . Berkeley : University of CaliforniaPress , 1980 .

- Mohamed Ahmad, El Mafti,United States Foreign Policy toward Egypt under Sadat (1970 - 1981) . University of California , Riverside , 1983.
- Paul, Eidelberg, Sadat's Strtegy. Quebec : Dawn Publisning Company , 1979 .
- Raymond, Hinnebush, Egyptian politics Under Sadat , The Post Populist Development of an_Authoritarian Modernizing State , London : Cambridge University Press , 1985 .
- Raymond , William Baker, Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat , Combridge Mass : Harvard University press , 1978 .
- Raymond , William Baker, Sadat and After , strugyles for Egypt's Poetical Soul , Mass achusetts , Harvard University press , 1983 .
- Richard Hrair, Dekimejian, Political Leader ship : Egypt , Israel , Lebanon . Albany N ,y : State University of New York Press , 1975.
- Rubin , Barry , From War to Peace : Arab - Israeli Relations 1973 - 1993 , New York University press , 1994 .
- Stein , Kenneth W . Heroic Diplomacy ; Sadat , Kissinger , Carter , Begin and the Quest for Arab - Israeli Peace , Routladge , New York , London , 1999.
- Steven, Heydemann, War institutions and Social change in the Middle East, University of_Californian Press , 2000 .
- T.G. Fraser, The Middle East (1914- 1979), Documents of Modern History, New York , Martin's Press, 1980 ..
- William Quantadt. B , The United States and Egypt [An Essay on Policy] . The Brookings institution , Ist. published , The American University in Cairo Press, 1990 .

الفهرس

مقدمة
٣ : ٨

الفصل الأول
التخطيط الاستراتيجي للحرب
٩ : ٤٦

الفصل الثاني
الإعداد العسكري والتحضير العملي للحرب
٤٧ : ١٠٠

الفصل الثالث
يوميات الحرب واستراتيجية إدارتها السياسية والعسكرية
١٠١ : ١٧٦

الفصل الرابع
وقف إطلاق النار وفك الاشتباك بين القوات
١٧٧ : ٢٦٤

الفصل الخامس
حرب بلا بنادق.. المفاوضات العسكرية والطريق إلى كامب ديفيد
٢٦٥ : ٣٣٠

الفصل السادس
الترتيبات العسكرية والانسحاب الإسرائيلي من سيناء
٣٣١ : ٣٨٠

الخاتمة
٣٨١ : ٣٨٦

الملاحق
٣٨٧ : ٥٥٢

المصادر والمراجع
٥٥٣ : ٥٧٠

هذا الكتاب

أعتقد أن الجميع يترقب وينتظر الكلمة الأخيرة والحكم النهائي للتاريخ، لأعظم الحروب في تاريخ مصر المعاصر، برؤيته الثاقبة ومنظوره الأوسع للأحداث، بدراسة السياسات ودوافع القرارات في ظل محيط الأوضاع الداخلية وتطورات معطيات الظروف الإقليمية والدولية ومتغيراتها، وتقييم ما كتب بشأنها بأسلوب علمي دقيق بحيادية ونزاهة، بعدما وضحت الرؤى والأبعاد على جميع المستويات وهدأت المشاعر والأهواء .

وربما يظن البعض من غير المتخصصين أن حكم التاريخ تأخر طويلًا، إلا أنها هي طبيعة علم التاريخ التي ترصد تفاصيل الحدث وتدقق لكل ما كتب وروي للوقوف على الحقائق وكشف الغموض والأسرار، التي ربما تكون أحيانا صادمة، ولكن هي الحقيقة مجردة.

مازال الكثير من الحقائق الخافية التي لم تنشر بعد، كما أن ثمة حقائق أخرى قام البعض بتشويهها، أحيانا عن جهل، وأحيانا أخرى عن خطأ متعمد لإخفاء هذه الحقائق.. لكل ذلك، اخترنا بعداً جديداً وزاوية لها خصوصيتها وحساسيتها، تركيزاً على السادات وخلافات قادة حرب أكتوبر، ذلك الاشتباك الذي لم تجرؤ الأقلام على فضه حتى الآن .

المؤلف

طبعت بمطابع أخبار اليوم ٦ أكتوبر